

مركز دراسات الدكتوراه : " اللغات والتراث والتهيئة المجالية"
تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث
محور : الدراسات الإسلامية
مختبر : الأصول الشرعية للكونيات والمعاملات

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في موضوع :
" الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة "
للإمام أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر الشقنصي المتوفى
ما بين 1228هـ - 1235هـ
الجزء الأول
تقديم وتحقيق

الجزء الأول

إعداد الطالب الباحث: أبوبكر محمد امحمد أبوسوير
اسم الأستاذة المشرفة: الدكتورة جميلة زيان

تاريخ المناقشة: 2019/12/26م

لجنة المناقشة:

الدكتور: عمر جدية رئيسا
الدكتور: عبد العالي المسؤول عضوا
الدكتور: عبد اللطيف تلوان عضوا
الدكتورة: جميلة زيان مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:

2020/2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

اللَّهُ
صَدِيقُ
الْعَظِيمِ

سورة الإسراء الآية: (85)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْإِسْرَاءُ

إلى والدي الكريمين ﴿رَبِّ أَرْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ سورة الإسراء من الآية (24)

وجعل ما بذلت من جهد في ميزان حسناتهما.

إلى أساتذتي وأشياخي.

إلى أم البنين زوجتي الغالية التي بذلت ما في وسعها، وساندتني..

إلى أبنائي الذين أخذت من وقتهم.

إلى كل من قدم لي يد العون، ولو بكلمة طيبة.

الشكر والتقدير

لك الحمد ربّي على ما أنعمت ووفقت ويسرت، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

عملاً بقول الله - عز وجل - ﴿لِيَن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾⁽¹⁾، وامثالاً لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه))⁽²⁾، فإني أتقدم بجزيل شكري، وعظيم امتناني لأستاذي المشرف: الأستاذة الدكتورة جميلة زيان، على قبولها الإشراف على أطروحتي، وعلى توجيهاتها القيمة، ومتابعتها سير العمل، منذ أن سجلت الموضوع حتى اكتمل، فجزاها الله عني أحسن الجزاء، وأطال الله في عمرها ذخرا للعلم وأهله، وبارك الله في عملها.

كما أتقدم بخالص شكري لأساتذتي الأفاضل أعضاء اللجنة العلمية الموقرة على قبولها قراءة أطروحتي ومناقشتها، واقتطاع جزء من وقتهم الثمين في تقويمها.

(1) سورة إبراهيم، من الآية (7).

(2) سنن أبي داود 128/2 برقم (1672).



والشكر موصول لأسرة جامعة سيدي محمد بن عبد الله، إدارة وأساتذة وموظفين،
وأخص منهم السادة الأخيار، والعلماء الكرام أساتذتي بكلية الآداب والعلوم
الإنسانية سايس فاس، الذين نهلت من علمهم إبان المحاضرات التكوينية.

وجزيل شكري أقدمه إلى مشايخي الذين تعلمت منهم، وأساتذتي الذين تربيت على
أيديهم منذ صغري حتى هذه اللحظة، وأفدت من أدبهم وعلمهم الكثير، وكانت لهم
اليد الطولى في تعليمي وتثقيفي.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً،

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القرآن

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للناس ورحمة للمؤمنين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بعثه ربه بالدين الحق؛ ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، وليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، اللهم صلّ وسلّم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أهمية الموضوع:

لا جرم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم - وبهذين الأصلين اهتدت الأمة قديماً، وهما سبيل نجاتها في سائر الأزمان والأحوال، من تمسك بهما رشد واستقام، ومن ضل عنهما غوى وهوى.

ومن هذا المنطلق فإنه لا خلاص لهذه الأمة من هذا الواقع الذي تعيشه، والبؤس الذي تحياه، إلا بأن تجعل القرآن الكريم سبيل نجاتها، وحبل خلاصها، به تحيا، وفي ضوئه تسير، وعلى منهجه تموت.

وإن خير ما اشتغل به المشتغلون، وصُرفت فيه الأوقات والسنون كتاب الله - عز وجل -، إذ هو المعجزة الباهرة، والحجة القاهرة، وآية محمد - صلى الله عليه وسلم - الظاهرة، استودع الله فيه من العلوم والأسرار ما استودع، فنهل منه العلماء في كل عصر ما نهلوا، وما زالت تنشأ علوم ودراسات وأبحاث تتناول في القرآن

قضايا لم يتناولها أحد من قبل، وستظل كذلك إلى قيام الساعة، فهو كتاب لا تنقضي عجائبه ونورٌ يهدي به الله القلوب.

ولما كان علم القرآن وعلم القراءات يهتم بكتاب الله العزيز حاز منزلةً عظيمةً، فهو أعظم العلوم وأجلها، فهذا الكتاب جاء متضمناً للعقائد السليمة، والعظات البالغة، والتوجيهات السامية، والتشريعات الحكيمة، والآداب الرفيعة، والأخلاق الفاضلة، قال الله في محكم الآيات: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾⁽¹⁾، وقال أيضاً: ﴿فَدُجِيَءَ كُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽²⁾. فهذه الآيات ومثيلاتها تدل بوضوح على أن القرآن أنزل ليكون هادياً للناس ومرشداً لهم إلى طريق الخير والسعادة في الدارين، ومما لا شك فيه أن هذه المقاصد التي توجد في كتاب الله - عز وجل - لا تتأتى ولا يمكن الوصول إليها كاملة، بمجرد النظر في الكتاب العزيز، ولا تستقيم تلاوةً لآياته البينات إلا إذا كانت منضبطة بأحكام القراءة الصحيحة المروية بالتواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والمحفوظة في الصدور، والمدونة في المصاحف منذ عهد نزول الوحي إلى يومنا هذا.

وقد عكف العلماء على كتاب الله - عز وجل - تلاوةً وحفظاً ودراسةً، فكثر التصنيف فيه، وزاد الاهتمام به، وكان الباعث لذلك هو إخضاع هذه التلاوة للقراءات المتواترة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأسانيد الموثقة التي

(1) سورة الإسراء من الآية 9.

(2) سورة المائدة الآية 15-16.

أجمعت الأمة في كل عصر على صحتها وسلامتها، وعلى قطعيتها نسبتها إلى النبي _
صلى الله عليه وسلم _ .

ومن هؤلاء العلماء الذين اشتغلوا بدراسة علم القراءات وعلوم القرآن
الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر الشقناني، فقد ألف الشيخ رحمه الله
تعالى العديد من الكتب التي تتناول مسائل علوم القرآن وعلوم القراءات، ومن
بين هذه الكتب كتاب: (الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة)، والذي نحن في صدد
تحقيقه، وهذا الكتاب مؤلف بطريقة الأسئلة والأجوبة، وبين المؤلف في هذا
الكتاب أنه سئل في هذه المسائل وامتنع من الإجابة عن هذه الأسئلة التي وجهت له
في أول الأمر، إلا أن إصرار السائل وإلحاحه الشديد جعله يمتثل بالإجابة.

فقد أجاب على المسائل والأسئلة بالتفصيل، وربما في بعض الأحيان يسأل
نفسه ويجاوب عن السؤال لتوضيح مشكل أو زيادة بيان.

أسباب اختياره:

إن مما دفع إلى اختيار هذا الموضوع، وفقاً للأسباب الآتية:

- نيتي الصادقة في التضلع من العلوم الشرعية وخاصة في مجال القرآن
الكريم وعلومه، لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - ((خيركم من
تعلم القرآن وعلمه))⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه 6/192، برقم (5027)

- رغبتى الشديدة فى التحقيق والميل الشخصى إلى التراث الذى تركه العلماء والأئمة، والإسهام فى حركة بعث التراث الإسلامى من رفوف الخزائن، وإخراجه إلى النور إخراجاً علمياً.
- تقديم هذا العمل استكمالاً لمتطلبات الحصول على الدرجة الدقيقة الدكتوراه فى الدراسات الإسلامية تخصص علوم القرآن وتفسيره.

منهج الدراسة:

اقتضت منى طبيعة الموضوع اعتماد المنهج التوثيقى، والذى يهدف إلى تقديم حقائق التراث، وذلك فى صورة التحقيق، قصد إخراج النص التراثى مطابقاً لحقيقة أصله الذى أراده مؤلفه، مع حل مشكلاته وكشف مبهمات.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى قسمين، قسم التقديم، وقسم التحقيق:

فأما قسم التقديم فقد قسمته إلى مبحثين، فالأول منها ترجمة الشيخ الشقانى ويتضمن ستة مطالب، اسمه ونسبه ومولده، وأسرته، وشيوخه وتلاميذه، ومذهبه ومكانته العلمية، ومؤلفاته ومروياته، ووفاته.

وأما المبحث الثانى التعريف بالكتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة ويتضمن خمس مطالب، وهى عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه، التعريف بالكتاب وأهميته، منهج المؤلف فى الكتاب، ووصف المخطوط وبيان عملى فيه.

وأما القسم التحقيقي :

فقد ضمن النص المحقق الجزء الأول من الكتاب والذي يبدأ من سؤال رقم (1)، إلى سؤال رقم (125)، عدد اللوحات 226 لوحة، واعتمدت على نسخة المؤلف، وهي بخط يديه، وذيلته بفهارس فنية.

صعوبات البحث:

أثناء إنجاز هذا البحث واجهتني بعض الصعوبات، وعلي رأسها: عدم توفر بعض المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه.

وكذلك الظروف التي أنجز فيها البحث، وأهمها: ما تعانيه بلادي - فرج الله كربها - ، وكذلك المهام التي وُكِّلت بها، من مصالحات وغيرها داخل بلادي.

وختاماً: فإني اجتهدت وبذلت سعي في سبيل إخراج هذا الكتاب كما أرادته مؤلفه، وحاولت أن أوفي العمل حقه، ولكن الكمال لله - عز وجل - فما كان من صواب فمن توفيق الله سبحانه، وما كان فيه من خطأ، أو نقص فمن نفسي ومن الشيطان.

والله تعالى أسأل التوفيق والسداد، وأن يوفقني إلى ما فيه خير أمتنا وصلاحها.

وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العلمين

أولاً

قلمس النقمايم

المبحث الأول:

ترجمة الشيخ الشقنصي وفيه:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: أسرته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه ومكانته العلمية.

المطلب الخامس: مؤلفاته ومروياته.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الأول: ترجمة الشيخ الشقناصي

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن علي بن أبي بكر، أبو العباس، الشقناصي شهرة، القرشي نسباً، القيرواني بلداً⁽¹⁾، والقرشي نسبة إلى موضع حذو مدينة المنستير⁽²⁾.

ثانياً: مولده

لم أتوصل إلى كثير من المعلومات الدقيقة عن تاريخ ولادة الشيخ أحمد الشقناصي، ولا عن نشأته الأولى، ويظهر من خلال ترجمة الشيخ أحمد الشقناصي-

(1) ينظر: مخطوط ص 57

(2) مُنْستِير: بضم أوله وفتح ثانيه وسكون السين المهملة وكسر التاء المثناة من فوقها، وهو موضع بين المهديّة وسوسة بإفريقية (تونس).

ينظر: معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي 209/5، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية 1995.

أنه من مدينة القيروان⁽¹⁾، ويمكن القول بأن الشيخ الشقناصي عاش في الفترة التي توالى فيها على العرش الحسيني كل من:

- علي باشا الأول بن محمد: ابن أخ مؤسس الدولة الحسنية حسين بن علي تركي، دام ملكه من 1148هـ - 1170هـ.
- محمد الرشيد بن حسين بن علي تركي: دام حكمه من 1170هـ - 1172هـ.
- علي باشا الثاني بن حسين: دام حكمه من 1172هـ - 1196هـ.
- حمودة باشا: دام حكمه من 1196هـ - 1229هـ.
- عثمان باي أخ حمودة باشا 1229هـ - 1230هـ.
- جزء من ولاية محمود بن محمد باشا 1230هـ - 1240هـ.

ومن خلال تتبع أقوال الشيخ الشقناصي - رحمه الله تعالى - يتبين أنه لقي إهتماماً من الملوك آنذاك، فقد أثنى عليهم كثيراً فقال - رحمه الله تعالى -: (الصدقات الجارية، والخيرات الوافرة، والبركات النامية، المحفوظ بما حفظت به السور الشريفة والآي، مولانا وسيدنا الباشا أبي الحسن علي باي⁽²⁾، خلد الله أيام دولته الباهرة، وسدد تصرفاته وأحكامه النيرة الزاهرة، وأجرى على يديه المباركتين الصالحات، ووفقه لما يحبه ويرضاه بجاه سيد الكائنات، ابن الملك الأكبر، والسلطان المعظم

(1) ينظر: عمدة القارئ والمقرئ للشقناصي، ص 40، دار ابن حزم الطبعة 2008م.

(2) ينظر: الترجمة ص 357.

الأشهر، المنعم المرحوم، برحمة الحي القيوم، مولانا وسيدنا أبي محمد حسين باي⁽¹⁾،
برد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه، آمين⁽²⁾.

المطلب الثاني: أسرته

أفاد الشيخ الشقناصي - رحمه الله تعالى - في كتابه عمدة القارئ والمقرئين⁽³⁾
أن والده أحمد توفي يوم عشر من صفر سنة 1181هـ، ولم يذكر شيئاً عن وظيفته، أو
مستواه العلمي.

وذكر عن أبنائه أن أحدهم توفي، وقد وصفه: "بأنه كان من الصبيان الموفقين،
والأطفال المطيعين، فقد حفظ كلام رب العالمين، وهو ابن عشرة أعوام⁽⁴⁾"، غير أنه
لم يذكر تاريخ وفاة ولده، مشيراً إلى أنه توفي له أولاد قبله وبعده⁽⁵⁾.

وينحدر الشيخ الشقناصي من عائلة عُرفت في القيروان بالعلم والفقہ
والقضاء والتدريس والفتيا والقراءة والإمامة⁽⁶⁾. أفدت ذلك مما نسخه المؤلف مما
وجده مكتوباً على ألواح مشاهد قبور بعض أصوله، كالقاضي المدرس العدل أبي

(1) ينظر: الترجمة ص 358.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 358.

(3) ينظر: عمدة القارئ والمقرئين للشقناصي ص 39.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

(6) ينظر: عمدة القارئ والمقرئين للشقناصي ص 38، 39.

عبد الله محمد بن الفقيه العدل أبي عبد الله محمد الشقناصي المتوفى سنة 831هـ،
والشيخ الفقيه العدل أبي محمد عبد الله بن أبي بكر الشقناصي- المتوفى أوائل
شوال سنة 846هـ، وكلاهما عاش مدة الدولة الحفصية، والفقيه القارئ أبي عبد
الله محمد الشقناصي، شهيد الطاعون، وكانت وفاته أواخر محرم سنة 984هـ.

ويذكر المؤلف كذلك أن أبا القاسم البرزلي⁽¹⁾ المتوفى سنة 841هـ، سمع من
الفقيه أبي عبد الله محمد الشقناصي المتوفى سنة 831هـ والمذكور سابقاً، كما سمع
منه أبو القاسم ابن ناجي⁽²⁾ المتوفى سنة 839هـ صاحب معالم الإيمان، فيكون الشيخ
الشقناصي شيخاً للعلامتين البرزلي وتلميذه ابن ناجي، وقد ذكر أنه سمع عن هذا
الشيخ، وذلك في كتابه معالم الإيمان⁽³⁾ بما يفيد أنه كان فعلاً من علماء القيروان.
وأخلص مما سبق: إن الشيخ منحدر من عائلة عريقة، أصلها ضارب في أشرف
قبائل العرب قريش، وقد نبغ بعض أفرادها في مختلف العلوم الشرعية، وتولى
البعض أسمى الخطط والوظائف⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد ابن سالم مخلوف 627/1، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى 1424هـ.

(2) ينظر: شجرة النور الزكية 103/1.

(3) ينظر: الشهب: 192/2 أ مخطوط في المكتبة الوطنية، بتونس.

(4) ينظر: عمدة القارئ والمقرئين ص 40.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

ذكر المؤلف مجموعة من شيوخه في كتابه الأجوبة منهم:

1. الشيخ حمودة إدريس:

هو محمد بن محمد الإدريس الحسيني الشريف التونسي، أبو عبد الله، المتوفى سنة 1178هـ، وقد ذكرت ترجمته في قسم التحقيق⁽¹⁾.

2. هاشم بن محمد المغربي:

هو من علماء مدينة أزمير التركية، فقيه، مقرئ، محدث، لغوي، ناظم وزاهد، قدّم هذا الشيخ إلى مدينة تونس سنة 1180هـ، وألقى بها دروساً بالجامع الأعظم في القراءات والحديث، وقد ختم عليه الشيخ الشقناصي القرآن الكريم بالعشر الكبير من طريق الطيبة والنشر، والتقريب للإمام ابن الجزري، وذلك في الثاني من رجب سنة 1180هـ، في حفل بهيج بجامع الزيتونة⁽²⁾.

ولقد أجاز الشيخ المغربي تلميذه الشقناصي إجازات متعددة في جميع مروياته، منها: القراءات السبع من طريق التيسير والشاطبية، ودلائل الخيرات، وأحزاب الإمام الشاذلي، ووظيفة الشيخ أحمد زروق، والحزب الأعظم للملا علي قارئ، والبردة

(1) ينظر: ص 130.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 63.

والهمزية، والصلاة المنسوبة للشيخ عبد السلام بن مشيش، والحصن الحصين لابن الجزري، وغيرها، توفي سنة 1186هـ⁽¹⁾.

3. أبو عبد الله محمد قاره باطاق⁽²⁾:

هو محمد بن مصطفى قاره باطاق الحنفي، أبو عبد الله، من أصل تركي، عالم وجيه وقارئ مُقرئ، حفظ القرآن الكريم في حال صغره فأتقن تجويد السبع، والعشر، عن شيخه حمودة العامري⁽³⁾، كان حيا سنة 1123هـ، وعن شيخه رمضان القدري، كان حيا سنة 1125هـ، كما تتلمذ على الشيخ محمد زيتونة، توفي سنة 1135هـ، تصدر لعلم التجويد والإقراء بجامع الزيتونة، ثم رتبته الأمير حسين بن علي تركي مدرسا بجامع محمد باي المرداوي جوار ضريح الشيخ محرز بن خلف، أخذ عنه القراءات خلق كثير، منهم: أحمد الشقناصي، وذلك سنة 1177هـ، من تأليف محمد قاره: منها "تحفة البررة الثلاثة المتممين للعشرة"، وهو مرجع مهم في القراءات، مدحه علماء عصره، وكتبوا عليه إجازات، وهو من الكتب المساعدة على الجمع في القراءات على مقتضى المرتبة الرابعة من مراتب الجمع التي جرى بها العمل بتونس، وهي مرتبة الجمع بالقراءات الثلاث المتممة للعشر، وهي المنسوبة لأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، وكتاب "الجواهر النضرة والرياض العطرة في متواتر القراءات العشرة"

(1) ينظر: عمدة القارئ، ص 46_47.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 165.

(3) ينظر: شجرة النور الزكية 467/1.

قرأ الشيخ أحمد الشقناصي على الشيخ قاره باطاق جزءا من القرآن الكريم بما تضمنه كتاب الجواهر النضرة وأجازه عليه، توفي بتونس سنة: 1192هـ⁽¹⁾.

4. محمد بن علي الغرياني:

هو محمد بن علي الغرياني الطرابلسي-التونسي، من أكبر علماء تونس في عصره، أخذ العلم أولا بجرّبة، عن الشيخ إبراهيم الجمني⁽²⁾ (ت: 1134هـ)، ثم قَدِم إلى تونس، فأخذ عن أعلام، منهم: الشيخ محمد زيتونة (ت: 1135هـ)، وحمّودة الريكلي⁽³⁾ (ت: 1161هـ)، ومنصور المنزلي⁽⁴⁾، وغيرهم، وفي حجّه لقي أعلاما وأخذ عنهم، منهم: الشيخ محمد البليدي (ت: 1176هـ)⁽⁵⁾.

ويعتبر الشيخ محمد الغرياني أول من تولى التدريس بالمدرسة السلیمانية التي أسسها الباشا علي باي الأول، باسم ابنه سليمان، وقد تخرج عليه مجموعة كبيرة من العلماء، منهم: محمد بن قاسم المحجوب⁽⁶⁾ (ت: 1243هـ)، والوزير حمّودة بن عبد

(1) ينظر: عمدة القارئین، ص 47_49.

(2) ينظر: شجرة النور الزكية 1/468.

(3) ينظر: مسامرات الظريف، لمحمد بن عثمان بن محمد السنوسي، ص 43، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4) ينظر: الإتحاف ص 72.

(5) شجرة النور الزكية 1/502.

(6) الإتحاف ص 73.

العزیز⁽¹⁾ (ت: 1202هـ)، اشتهر الشيخ الغرياني بالفقه، والتوحيد، والتفسير، والحديث، والقراءات⁽²⁾.

من تأليفه: "حاشية على مقدمة الشيخ السنوسي" في التوحيد، و"رسالة في الخنثى المشكل" في الفقه، و"حاشية على التذهيب على التهذيب"، وله "حاشية على خطبة القطب على الشمسية"، و"حاشية في شرح خطبة اللقاني على مختصر- خليل"، وغيرها، توفي سنة: 1195هـ⁽³⁾.

5. محمد الثاقلي البكري القيرواني:

هو الشيخ أبو عبدالله محمد الثاقلي البكري، القيرواني المقرئ المجود، الفقيه، كان مُسنِّناً عند قراءة الشقانصي عليه⁽⁴⁾، حيث قرأ عليه ختمة كاملة، جمعاً، بالقراءات العشر من طريق حرز الأمانى للشاطبي، والدرة المضيئة لابن الجزري. وللشيخ الثاقلي نظم في: (لالن) إن جمع مع (ءامنتم)، أو (ءامنت)، ذكر ذلك الشقانصي في كتابه الأجوبة المدققة، الذي نحن بصدد تحقيقه⁽⁵⁾.

(1) شجرة النور الزكية 635/1.

(2) عمدة القارئ والمقرئين، ص 49.

(3) عمدة القارئ والمقرئين، ص 50.

(4) ينظر: قسم التحقيق ص 132.

(5) ينظر: قسم التحقيق ص 133.

6. أحمد بن منصور التلمساني:

هو أبو العباس أحمد بن منصور التلمساني، من العلماء العابدين، ومن أهل الكرامات والإخبار بالغيب والدين والصدقة، قارئ مقرئ، مجود فقيه مدرّس، جزائري دارا ومسكنا ووفاة، تتلمذ عليه الشقناصي بالجزائر سنة: 1167هـ، ذكره المؤلف في كتابه الأجوبة المدققة⁽¹⁾.

7. مسعود الشيبوني:

هو أبو البركات مسعود الشيبوني، فقيه مدرّس محدّث، جزائري الأصل، له تأليف في المنطق، سماه اللثام، وقد ذكر ذلك المؤلف الشيخ أحمد الشقناصي في كتابه الأجوبة المدققة⁽²⁾.

8. عبد المنعم:

استقر بتونس بعض الوقت، وألقى دروسا في القراءات بجامع الزيتونة، تتلمذ عليه الشيخ الشقناصي، فقرأ عليه القراءات بالسبع عن طريق الشاطبية، وذلك سنة: 1170هـ⁽³⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 133.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 99.

(3) الحجة الباهرة للشقناصي، لوحة رقم 47 أ، مخطوط في المكتبة الوطنية بتونس.

ثانياً: تلاميذه:

ذكر المؤلف بعضاً من تلاميذه في كتبه الأجوبة المدققة وهم:

1- محمد قلالة:

هو أبو عبد الله محمد قلالة القيرواني، نشأ بالقيروان وأخذ عن علمائها، منهم الشيخ الشقناصي، ثم تحول إلى جامع الزيتونة حيث حصل على قدر من العلوم، عاد بعد ذلك إلى القيروان، واشتغل بالتوثيق والتدريس، وبرع في القراءة، وقرّظ الشعر⁽¹⁾.

ويقول عنه ابن أبي الضياف: (كان على درجة من الفضل وعزة النفس، وفي طبعه حدة احتُمِلت، وغطّتها صناعته)⁽²⁾.

استقدمه الأمير حمودة باشا من القيروان إلى حاضرة تونس، وكلّفه بالكتابة في قلم الإنشاء، وهي خطة مرموقة في ذلك العهد، فاشتهر وأصبح من نبهاء الكتاب والشعراء، فقرّبه الأمير⁽³⁾.

2- محمد الخليع:

أبو عبد الله محمد الخليع القيرواني، ذكره المؤلف في كتابه الشهب⁽⁴⁾.

(1) الشهب، 9/1 ب

(2) الإتحاف ص 67

(3) الإتحاف ص 67، عمدة القارئ والمقرئين ص 54-55.

(4) ينظر: الشهب 19/1 ب، عمدة القارئ والمقرئين ص 55.



3- محمد بن قاسم التميمي القيرواني.

يظهر أنه كان يجيد الشعر، فقد مدح شيخه الشقناصي، وقرّظ كتبه في قصيدتين، صغرى وكبرى، اشتملت الكبرى على ثلاثمائة وأربعين بيتاً، تعرض فيها إلى الرد على الشيخ عمر الحامي، وإلى تنزيه القرآن عن البدع⁽¹⁾.

4- علي ربان الحنفي:

ذكره المؤلف في هذا الكتاب، وأثنى عليه وعلى علمه فقال: فقيه مدرّس واعظ عدل، قرأ على الشيخ في تونس سنة: 1181هـ، وقد كان مع هذا الشيخ مراسلة مع شيخه حول مسائل التجويد، أجاب عنها الشيخ الشقناصي في كتاب الأجوبة⁽²⁾.

5- قاسم بن محمد الدهماني:

قدّم هذا التلميذ كتاب شيخه الشقناصي: الشهب الشواقب، مادحا مطريا، حيث قال: "فشيخنا الفقيه أحمد الشقناصي- خاتمة المقرئين والمحققين بقطرنا الإفريقية، لا يضاهيه أحد في حفظه وإتقانه وإطلاعه، وتمسكه بالنقل والأثر فيما يتعلق بالآيات القرآنية"⁽³⁾.

(1) ينظر: الشهب 1/57 أ، وعمدة القارئ والمقرئين ص 55-56.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 176.

(3) ينظر: الشهب 1/89 ب

المطلب الرابع: مذهبه ومكانته العلمية.

مذهبه العقائدي والفقهي:

كان - رحمه الله تعالى - أشعري العقيدة فقد بين ذلك في مقدمة كتابه الأجوبة المدققة، فقال: (الأشعري اعتقاداً، الجنيدى طريقة⁽¹⁾) وفي قوله: (الدال على كلامه القديم... إلخ)⁽²⁾ دليل على اعتقاده.

ويظهر أيضاً مذهب السني الأشعري عند ذكره لبعض المسائل الموجودة في الكتاب، حيث أثنى - رحمه الله تعالى - على أهل السنة عدة مرات في بعض تأليفه، فقال مثلاً: (أهل السنة نور الله بصائرهم... إلخ)⁽³⁾، وقد يستعرض المؤلف أقوال المعتزلة أحياناً ويفندها ويردها بأشد العبارات، ومثال ذلك: (أذلم الله تعالى وأخلا منهم الأرض)⁽⁴⁾

أما مذهب الفقهي فكان - رحمه الله تعالى - مالكي المذهب، نص على ذلك في أول كتابه، حيث قال: (يقول العبد الفقير، المُضطرّ لرحمة ربه القدير، أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر الشَّقَانِصِيُّ شهرةً، القُرشي نسباً، القيرواني بلدًا، المالكي

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 57.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 57.

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 387.

(4) ينظر: قسم التحقيق ص 554.

مذهباً، الأشعري اعتقاداً، الجنيدى طريقة⁽¹⁾، وقال أيضاً: (فإن الإمام الأعظم إمام دار الهجرة إمامنا مالكا)⁽²⁾

وقد كان - رحمه الله تعالى - يستدل بكتب المالكية، وبخاصة شراح خليل، ويعتمد على أقوال الإمام مالك تلاميذه، ومثال ذلك قوله: (وعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ)⁽³⁾.

وقال المؤلف أيضاً في مسألة التطويل في الركعة الأولى: (ومذهب إمامنا مالك يقتضي أن تطويل القراءة في الركعة الأولى إنما في قراءة السورة، لا في قراءة الفاتحة نفسها)⁽⁴⁾.

فكان رحمه الله لا يكاد يقف عند مسألة إلا ويعرج فيها على كتب المالكية، لا سيما شراح خليل، ويظهر للمطلع على كتاب الأجوبة المدققة أيضاً أن الشيخ - رحمه الله تعالى - وإن كان من القراء إلا أنه كان كثير الاطلاع على كتب الفقه.

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 57.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 116.

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 774.

(4) ينظر: قسم التحقيق ص 225.

مكانته العلمية:

للشيخ أحمد الشقناصي - رحمه الله تعالى - مكانة علمية كبيرة في عصره في علم القراءات، فقد أرسل إليه السلطان أبي الحسن علي باي - رحمه الله تعالى - في ذلك الوقت بعضاً من الأسئلة ذكر ذلك المؤلف في كتابه الأجوبة فقال: (يرغب من العبد الفقير أن يجيبه عن أسئلته الآتي ذكرها بأتم جواب، ولم يعلم ما أنا عليه من شغل البال والعتاب، فمأطلته عن ذلك برهة من الزمان، لعله يترك ما رغبه مني لكوني لست من فرسان هذا الشأن، فلم يفده ذلك، ولح علي في ورقات كثيرة)⁽¹⁾.

المطلب الخامس: مؤلفاته ومروياته:

أولاً: مؤلفاته:

ترك الشيخ ستة كتب تدور موضوعاتها حول علم القراءات خاصة، وعلوم القرآن عامة، وقد ألف أغلب كتبه بأسلوب جدلي، يعتمد على الرد والمناقشة، وهي كالتالي:

- الحجة الباهرة في الرد على من أنكر رواية أوجه الوقف المتواترة⁽²⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 358.

(2) ينظر: تراجم المؤلفين لمحمد محفوظ 203/3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1994م، وإيضاح المكنون في ذيل على كشف الظنون لإسماعيل باباني البغدادي 292/3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

وقد حُقق هذا الكتاب في جامعة الزيتونة، سنة 2005م، رسالة ماجستير ولم يطبع بعد - فيما أعلم -، وهو موجود مخطوط في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (10201).

- نصرّة أهل الإيمان والإسلام في تنزيه القرآن عن اللحن المنزل بالحق والصواب على سيدنا محمد خير الأنام⁽¹⁾، لم أعثر عليه في المضان التي بحثت فيها.
- عمدة القارئ والمقرئ في الرد على من أنكر مشروعية الجمع بين السادة القراء في ختمة واحدة في القرآن المبين⁽²⁾.
- حقق هذا الكتاب عن طريق الدكتور عبد الرزاق بسرور وطبع حديثا في دار ابن حزم، 2008.
- الشهب الشواقب والسيوف الهندية في كفر من تعمد وقصد بغير نقل وعجز وتحريف كلام خالق البرية⁽³⁾.
- الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة في جزئين⁽⁴⁾.

(1) ينظر: تراجم المؤلفين 253/2، إيضاح المكنون 651/4.

(2) ينظر: إيضاح المكنون 123/4.

(3) ينظر: المصدر نفسه 61/4.

(4) ينظر: تراجم المؤلفين 201/3.

- الحجج القطعية في الرد على الدجاجة البدعية⁽¹⁾، ليس بمطبوع - فيما أعلم - والله أعلم، ولم أقف عليه في المضان التي بحثت فيها.

ثانيا: مروياته:

لاحظت من خلال دراستي لكتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة، أن المؤلف - رحمه الله تعالى - ينقل كثيرا من شيوخه ويروي عنهم كالشيخ هاشم المغربي ومثال ذلك قول المؤلف: (وبه قرأنا ... على شيخنا الإمام المقري الفقيه المحدث الورع الصالح الرحلة المزار البركة، صاحب التصانيف المفيدة، أبي شعبة سيدي هاشم المغربي المالكي)⁽²⁾

وكالشيخ حمودة إدريسي ومثال ذلك: (اعلم يا أخي ألهمني الله وإياك الصواب بجاه سيدنا محمد ﷺ النبي الأواب المختص بمجامع الكلم الناطق بالحكم الربانية وفصل الخطاب أن شيخنا الشيخ الفاضل والخبر الهمام الكامل القارئ المقرئ المجود الفقيه اللغوي النحوي المحدث الراوي المدرس النبيه الوعظ الخطيب والنحرير المدقق الأريب الإمام أبو عبد الله محمد شهر حموده إدريس التونسي، أبقى الله وجوده نفعا للعباد، ونجانا وإياه من هول يوم التناد، نظم الأوجه الأربعة عشر - وجهاً)⁽³⁾

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 443.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 63.

(3) ينظر: قسم التحقيق 129.

ويروي أيضا عن الإمام عبد الرحمن بن القاضي من كتاب الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، وعن الإمام عبد الرحمن السيوطي من كتاب الإتيقان في علوم القرآن.

ومن هذا يتضح أن الإمام له إطلاع واسع في الكتب ويظهر هذا في كثرة نقوله عن الأئمة المشهورين والمعروفين سواء في علم القراءات أو علوم القرآن أو الفقه المالكي.

المطلب السادس: وفاته

لم أقف على تاريخ وفاته -رحمه الله تعالى- فالذين ترجموا للشيخ أحمد الشقناصي اختلفوا في تاريخ وفاته على سبعة أقوال، وهي ما بين 1228هـ إلى سنة 1235هـ⁽¹⁾، فقد ذكر الدكتور عبد الرزاق بسرور في ترجمة المؤلف -رحمه الله تعالى- ترتيب تواريخ نسخ الكتب التي ألفها الشيخ الشقناصي ونسخها بخط يده، وخاصة آخرها كتابة وهو كتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة، فالجزء الأول انتهى من تأليفه وكتابته سنة 1221هـ، والجزء الثاني انتهى من تأليفه وكتابته سنة 1228هـ⁽²⁾

(1) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 201/3.

(2) ينظر: تراجم المؤلفين 203/3، وعمدة القارئ والمقرئ ص 71.



وقد ذكر الدكتور عبد الرزاق بسرور أن الشيخ محمد بن مريم الميثب اشترى هذا الكتاب من ورثته سنة 1235هـ، ودعا له بالبقاء في نفس التاريخ⁽¹⁾، ولهذا ذكر المترجمون للشيخ الشقاصي أن تاريخ وفاته ليس محمداً. وخلاصة القول إن الشيخ توفي ما بين سنة 1228هـ إلى سنة 1235هـ.

(1) ينظر: عمدة القارئ والمقرئين، ص 72.

المبحث الثاني:

التعريف بكتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة
المحققة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه،
وسبب تأليفه.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب وأهميته.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: مصادر الكتاب ومنهجه في
الإفادة منها.

المطلب الخامس: وصف المخطوط ، وبيان عملي
في تقديمه وتحقيقه.



المبحث الثاني

التعريف بكتاب "الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة"

المطلب الأول: عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه:

أولاً: عنوان الكتاب:

اتخذ المؤلف -رحمه الله تعالى- عنواناً لهذا الكتاب يوافق مضمونه، فقال في مقدمته: (وسميَّها: الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة)⁽¹⁾، وبين المؤلف في هذا الكتاب أنه امتنع من الإجابة عن هذه الأسئلة التي وجهت له في أول الأمر، إلا أن إصرار السائل⁽²⁾ وإلحاحه الشديد جعله يمثّل بالإجابة⁽³⁾.

ثانياً: نسبته إلى مؤلفه:

صرح الشيخ -رحمه الله تعالى- أن هذا الكتاب له، وبين اسمه، فقال: (وسميَّها: الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة)⁽⁴⁾ وأكد ذلك من المترجمين له

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 59.

(2) وهم تلاميذه ولم يذكر المؤلف -رحمه الله - اسماً واحداً .

(3) ينظر: تراجم المؤلفين 201/3.

(4) ينظر: قسم التحقيق ص 59.

محمد محفوظ⁽¹⁾، وبهذا لا يمكن أن يتطرق الشك في كون كتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة هو من تأليف الشيخ الشقناصي.

ثالثا: سبب تأليفه:

يعتبر هذا الكتاب من مؤلفات الشيخ المٌطوّلة، فهو يتكون من جزئين وملحق، جمع فيه كافة النوازل والمسائل والردود التي سئل عنها، وتتكون من أسئلة وأجوبة، بعضها من أسئلة الطلاب في ذلك الوقت والتي ساقها للعلامة لطف الله الأعجمي الأزميري حين كان يزور تونس سنة 1178هـ⁽²⁾، وطلب منه أن يجيب عنها، فأجاب الشيخ لطف الله عن عشرة، واعتذر عن الباقي، فأجاب الشيخ الشقناصي عن الأسئلة كلها، وكان سبب تأليف الكتاب، وقد زاد عليها - رحمه الله - أسئلة له وأجاب عنها، وهو آخر كتاب ألفه الشيخ الشقناصي - رحمه الله تعالى -⁽³⁾

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب وأهميته:

أولا: التعريف بالكتاب:

حاز كتاب الأجوبة على شتى العلوم فقد تكلم المؤلف - رحمه الله - على علم القراءات وعلوم القرآن وتناول أيضا علم الرجال فتوسع في ترجمة بعض العلماء

(1) في تراجم المؤلفين 201/3.

(2) ينظر: ترجمته ص 58.

(3) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 201/3-203.

كالإمام الداني⁽¹⁾ والإمام محمد بن جرير الطبري⁽²⁾، والإمام عبيد ابن سلام⁽³⁾، وغيرهم، وتكلم على علم العقيدة في بعض الأسئلة ويمكن تقسيم هذا الكتاب ومحتواه إلى:

- مسائل في القراءات.
- ومسائل في علوم القرآن.
- والنوازل التي ألف فيها رسائله كالحجة الباهرة، وعمدة القارئ والمقرئين، ونصرة أهل الإيمان.
- أخبار عن دراسته وبعض شيوخه.
- تراجع بعض العلماء كأبي عمرو عثمان الداني، ومكي القيرواني، وغيرهما.

ثانيا: أهمية الكتاب:

كتاب "الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة" للشيخ أحمد بن أحمد الشقناصي، يعد من كتب علوم القرآن والقراءات والتي تحمل مسائل مهمة في علوم القرآن فقد تكلم المؤلف - رحمه الله - بتوسع في علم القراءات، والناظر إلى هذا الكتاب يجد أن المؤلف كثير النقول من الأئمة الثقات والكتب المشهورة في هذا الفن، وأيضا سهولة وبساطة أسلوبه في شرح المسائل وبيانها، وتناول موضوعات قل ما

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 750.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 749.

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 747.

تجدها في عامة الكتب؛ حيث صنف فيه مصنفًا خاصًا به، وهو الرد على ما يثار من أسئلة حول مسائل في القراءات وعلوم القرآن.

وتتجلى أهمية الكتاب العلمية في الاهتمام بالمسائل الخلافية في القراءات وعلوم القرآن، وذكر أقوال العلماء فيها، ومثال ذلك قوله: (اختلف العلماء الأعلام، في بطلان صلاة من أدغم سين ﴿نَسْتَعِينُ﴾ في تائه)⁽¹⁾، وبين المؤلف ذلك ذلك وذكر أقوال العلماء في المسألة.

وقوله أيضا: (والخلاف بين البصريين والكوفيين)⁽²⁾... إلخ.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

أولا: منهج المؤلف في ترتيب الكتاب:

تضمن هذا الكتاب أسئلة وأجوبة في علم القراءات خاصة، وعلوم القرآن عامة، وعلم التراجم، ومسائل في الاعتقاد وبيان، ابتداء بعلم القراءات، حيث أورد في السؤال الأول والثاني قوله: «هل يدغم حرف المد في مثله أو لا؟ وإذا أدغم، هل يدغم بسكونه الميت أو لا يدغم به وإنما يسكن سكونا حيا؛ لأجل الإدغام؟»⁽³⁾

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 80.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 277.

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 60.

ثم تكلم على علوم القرآن، فذكر الحكمة في تنجيم القرآن، في السؤال الثاني
والستون إلى السؤال الواحد والسبعين؛ فقال: «وما قولكم -رضي الله عنكم- في
القرآن العظيم هل نزل جملة أو مفرقا، أو جمع الله له بين الأمرين؟

وهل نزوله إلى سماء الدنيا قبل ظهور مدّته أو بعدها؟

وما السرّ في نزوله جملة واحدة إلى السماء؟

وما السرّ أيضا في نزوله مفرقا أي: منجما بحسب الوقائع؟⁽¹⁾

وغير ذلك في مسائل تتعلق بعلوم القرآن، وبين مكان دراسته، فقال: «قرأنا على
عامة شيوخنا بالجزائر وتونس والقيروان»⁽²⁾، «وقرأنا بذلك على بضع شيوخنا
بالجزائر»⁽³⁾.

وسئل الشيخ أيضا عن بعض الأسئلة التي تتعلق بالقرآن، وصنفها العلماء من
مسائل الاعتقاد، فأجاب عنها -وهي قليلة جدا- في السؤال الثامن والثمانون إلى
الموفية المائة الواحدة، ومنها: (وما قولكم -رضي الله عنكم- في حقيقة كلام الله
القديم القائم بالذات العلية وفي حقيقة ما دل عليه، وفي بيان المذاهب الواقعة
فيهما، وبيان ما هو الحق منها، وهو مذهب أهل السنة والجماعة وهو اعتقادنا
والحمد لله على ذلك.

⁽¹⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 491.

⁽²⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 372.

⁽³⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 119.

وهل يجوز -من غير نزاع- إطلاق لفظي "القرآن" و"كلام الله" إما بطريق الاشتراك، أو المجاز والحقيقة على هذا المؤلف الحادث كما هو المتعارف أو لا يجوز؟ وهل القرآن اشتمل على الوجودات الأربعة، الوجود في الأعيان وفي الأذهان وفي العبارة وفي الكتابة أو غير مشتمل عليها، أو مشتملا على البعض منها، أم كيف الحال؟

وهل كلام الله حقيقة في المعنى القديم القائم بذاته العلية مجاز في النظم المؤلف الحادث الدال عليه أو مشترك بينهما وعلى أنه مجاز في النظم فما وجه بطلان قول من أطلقه عليه وعلى أنه مشترك بين الكلام النفسي القديم وبين اللفظ المؤلف الحادث فما معنى الإضافة على الأول وعلى الثاني؟ إلى غير ذلك من المسائل التي تندرج علم الاعتقاد.

وما قولكم في الحروف والأصوات وألفاظ القرآن العزيز، فقد صرحتم بأنها حادثة كما تقدم فهل معاني الألفاظ ومدلولها قديم مطلقا أو منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث كالألفاظ أو لا؟

وهل يمتنع أن يقال القرآن مخلوق مرادا به اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ كما في شرح المقاصد (أو لا يمتنع إطلاق ما ذكر عليه)⁽¹⁾ كما قاله الإمام

(1) ينظر: شرح السعد على العقائد النسفية بشرح رمضان أفندي ص 157، دار الكتب العلمية، بيروت.

التفتازاني⁽¹⁾ نقلا عن بعضهم وعلى الأول من أنه يمتنع فهل مطلقا أو مقيد بغير مقام البيان والتعليم؟

وهل ما قاله الإمام التفتازاني مقيد بما ذكر على العكس وأن الكلامين راجعان لطريقة واحدة أو لا؟

وعلى الوفاق بين كلاميهما فهل يخالفه ما صرح به جماعة من أئمة أهل السنة عند امتحانهم حين وقعت المناظرة بينهم وبين أهل الاعتزال أذ لهم من الله تعالى وأخلا منهم الأرض في كون كلام الله مخلوقا أو غير مخلوق من امتناع بل وسئلوا عن ذلك فأجابوهم أهل السنة نور الله بصائرهم بأن كلام الله ليس بمخلوق جازمين بذلك وامتنعوا من اطلاق الخلق والحدوث على كلام الله الذي هو صفة من صفاته القديمة الأزلية وعلى ما دل عليه وهو القراءة المؤلف مما ذكر المنزل على رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ امتناعا كلياً والمقام مقام بيان أو لا يخالفه؟

وما قولكم في قول الشخص نطقي أو لفظي أو قولي بالقراءة مخلوق وغير ذلك من الصيغ المقيدة التي ينتفي معها الإيهام فهل يجوز ذلك أو لا يجوز؟

(1) سعد الملة والدين أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بم أبي بكر من أئمة العربية والبيان والمنطق ولد بتفتازان من بلاد خراسان وأقام بسرخس، من كتبه: تهذيب المنطق، وشرح العقائد النسفية، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 793 هـ.

ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، 285/2 برقم (1992)، المكتبة العصرية، لبنان، والأعلام للزركلي، 219/7، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة.

وما قولكم في الجماعة من أهل السنة الذين امتحنوا على القول بخلق القرآن فهل أحوالهم مختلفة في ذلك، فمنهم من ورى والغز ومنهم من تجانى ومنهم من قتل إلى غير ذلك مما وقع لهم من المحن على ما ذكر أم كيف الحال؟⁽¹⁾.

وبهذا يتضح لنا أن المؤلف له اطلاع واسع في علم القراءات وعلوم القرآن وعلم الرجال وعلم الاعتقاد.

ثانيا: منهج المؤلف في ذكر الأسئلة والأجوبة:

ومن منهجه في طريقة الأسئلة أنه كان يجمع الأسئلة في الموضوع الواحد، ثم يجاوب عنها واحدا تلو الآخر حسب ترتيبها، وأحيانا يسأل سؤالا واحدا ويجيب عنه، وأحيانا اثنين، والغالب يفوق الثلاثة، وفي أحيان أخرى كان يسأل نفسه ويجيب عنها؛ ومثال ذلك قوله: (قلت: وإذا سهلت بين الهمزة والياء أو الواو، هل الياء والواو الساكنتان المديتان أو المتحركتان؟ في ذلك خلاف)⁽²⁾.

ومثاله أيضا قوله: (وذلك أن الهمزة المسهلة مطلقا، هل هي ساكنة أو متحركة؟)⁽³⁾.

أما الأجوبة: فيبدأ المؤلف - رحمه الله بعد سرد الأسئلة يقول: (الجواب) ويبدأ في الإجابة سؤالا توال السؤال ويفصل بين كل إجابة بلفظ (والله أعلم) وأحيانا (والله ولي التوفيق).

⁽¹⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 554.

⁽²⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 100.

⁽³⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 100.

وكان المؤلف يميل إلى التطويل في الإجابة، ويذكر أقوال العلماء في المسألة الواحدة، وأحيانا وهو الغالب يعقب بذكر رأيه، مشفعا بالدليل من أقوال العلماء، ومثال ذلك: (ما قولكم _ رضي الله عنكم _ في ورش إذ ألقى حركة الهمزة على لام التعريف الواقع قبلها واحد من حروف المد الثلاثة أو ساكن صحيح كـ ﴿قَالُوا أَتُكِنُّ﴾⁽¹⁾ و ﴿بَلِ وَالْإِنْسَنُ﴾⁽²⁾ هل يحذف حرف المد لفظا ويحرك الساكن الصحيح في ذلك، كحذفه وتحريكه مع عدم النقل أو لا يحذف ولا يحرك بل يثبت كل منهما لفظا لانتفاء ما حذف وحرك لأجله حرف المد والساكن الصحيح، وهو سكون لام التعريف؟...)⁽³⁾

وعند عرض الجواب وذكر أقوال العلماء على المسألة، قال قلت إلخ ما قرره⁽⁴⁾.
وأحيانا يذكر المؤلف أقوال العلماء في المسألة وما نقلوه فيها، إلا أنه يرى بخلاف الأقوال التي يذكرها من أقوال العلماء، فيقول بعد سرد أقوال العلماء ونقولهم، والذي يظهر لي كذا وكذا ومثال ذلك قوله: (والذي يظهر لي أن الحد الأول صحيح)⁽⁵⁾

(1) سورة البقرة من الآية (81).

(2) سورة القيامة من الآية (14).

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 245.

(4) ينظر: قسم التحقيق ص 247.

(5) ينظر: قسم التحقيق ص 73.

كذلك كان - رحمه الله تعالى - كثير الاستطراد في شرح بعض الظواهر التجويدية أو الأدائية، فرضه عليه منهجه التعليمي الذي يقتضي الشرح والبسط.

وكان رحمه الله تعالى كثيرا ما يثني على نفسه، وفيه دليل على عزة النفس وبيان فضل الله عليه، ومثال ذلك قوله: (استخرجته بالنظر الصحيح، والتفتيش القوي، في تأليفهم واستفدته بالقريحة التامة التي تفضل الله بها علي، حتى صرت أرعى في جداول بساتين أزهارهم، وأكرع من سلسبيل حياضهم وأنهارهم، فله جل جلاله الحمد والمنة على ذلك وبحوله وقوته وفضله الواسع، نجد ثواب ذلك غير مشوب برياء ولا سمعة في موازين الحسنات هنالك)⁽¹⁾.

ثالثا: ذكره للفوائد والقواعد والتمتات:

كان - رحمه الله تعالى - كثير ذكر الفائدة بعد الانتهاء من الإجابة عن السؤال؛ فيقول مثلا: (فائدة: يقال أعمى إذا عمى بعينه معا ويرادفه الضّرير والكفيف، ويقال أعور إذا كان ذلك بإحدى عينيه، ويقال أعشى إذا زال من نظره بعض الرؤية، ويقال أخفش إذا كانت رعيته بالليل دون النهار ومنه أبو الحسن الأخفش التّحوي على ما ذكره بعضهم، ويقال أكمه إذا خلق أعمى والله أعلم)⁽²⁾.

ويذكر أحيانا قواعد بعد الانتهاء من الجواب عن الأسئلة كقوله: (قاعدة: لام التعريف وإن اشتدّ اتصالها بمدخولها حتى رسمت معه كجزء الكلمة الواحدة فهي

(1) ينظر: القسم التحقيق ص 100.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 277.

في حكم المنفصل لأنها لو سقطت لم يختل معنى الكلمة، فلذا ذكرت مع المنفصل الذي ينقل إليه، والذي يسكت عليه⁽¹⁾.

ومثاله أيضاً قوله: (قاعدة فقهية: قد يترك الواجب والمندوب والمباح إذا كان يترتب عليه فعل محرم أو مكروه أو أمر محذور، وأيضاً فإن المطلوب فعلهما أو أحدهما لا تركهما)⁽²⁾

وأحيانا يذكر تتمات في بيان بعض الأسئلة التي يتناولها، ومنها:

قوله: (تتمة: قال مكي: قال قوم الغنة نون قلت والنون حرف فينتج الغنة حرف، قال: ونقضتها بأمرين:

أحدهما: كل حرف يمكن اللفظ به مستقلاً والغنة لا تستقل فلا تكون حرفاً

والثاني: أنها تحل موصوفها غير مدغمة ولا يحل حرف في حرف.

فحقيقتها: على هذا صفة مركبة في جسم النون والميم، تخرج من الخيشوم، غير أنها مع الإدغام وحروف الإخفاء، تكون مقارنةً للمدغم أو المدغم فيه أو المخفى لا قبله ولا بعده؛ لأنها عرض، والعرض لا يقوم بذاته بل يفارق محله)⁽³⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 253.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 146.

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 167.

ومثله أيضا قوله: (تتمّة: واستثنى بعضهم أيضا من سكون الوقف لفظ الجلالة، فيوقف عليها بالإشباع لا غير، تعظيما له قاله الزياتي ناقلا عن أبيه _ رحمهما الله _ لكن الرواية بجريان الأوجه الثلاثة فيه كغيره، فإن قلت كيف يوقف لقالون على قوله تعالى: ﴿بِالشَّوْءِ﴾⁽¹⁾ في الصديق⁽²⁾ و﴿لِلنَّبِيِّ﴾ و﴿يُوتَ النَّبِيُّ﴾ كليهما في الأحزاب⁽³⁾ بالهمزة أو الإدغام كالوصل⁽⁴⁾.

رابعاً: منهجه في الترجمة للعلماء والأعلام:

كان _ رحمه الله تعالى _ عند جوابه عن سؤال، ويذكر أحد شيوخه أو أحد علماء القراءات أو علوم القرآن، يسرد القول في بيان ترجمة المؤلف، ومثال ذلك ترجمة العلامة الصيرفي⁽⁵⁾، إلا أنه أحيانا لا يذكر ترجمته في أول ذكر له، بل ربما ذكره في آخر الجزء، مع أنه ذكر هذا العلم مرارا قبل ذلك، ومثال ذلك: ترجمة أبا عبيد القاسم بن سلام⁽⁶⁾، ذكره المؤلف مرارا ولم يترجم له إلا قبيل نهاية الجزء، والإمام ابن الجزري⁽⁷⁾ أيضا بعد ما نقله منه مرارا ترجم له، وقد راعى _ رحمه الله تعالى _

(1) سورة يوسف من الآية (53).

(2) يعني سورة يوسف.

(3) من الآيتين (50، 53)

(4) ينظر: قسم التحقيق ص 326.

(5) ينظر: قسم التحقيق ص 114.

(6) ينظر: قسم التحقيق ص 747.

(7) ينظر: قسم التحقيق ص 762.

ترتيب تراجم القراء حسب تاريخ وفاتهم؛ حيث بدأ بأبي عبيد القاسم بن سلام، وانتهى بأبي القاسم الإسكندراني⁽¹⁾.

المطلب الرابع: مصادر الكتاب ومنهجه في التعامل معها:

أولاً: مصادر الكتاب:

استقصى المؤلف - رحمه الله تعالى - مصادر كتابه الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة من مجموعة كبيرة جداً من المصادر، والمتمثلة في علوم القراءات، وعلوم القرآن، والتفسير، والفقه، والعقيدة، مما يدل على أنه يملك مكتبة متنوعة، ونذكر الكتب التي ذكرها المؤلف - رحمه الله تعالى - وهي:

أولاً: كتب القراءات:

1. الإبانة عن معاني القراءات لإمام أبي محمد مكي القيسي القيرواني (ت437هـ).

2. الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي (ت880هـ).

3. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة لأبي عمرو الداني (ت444هـ).

4. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات لأبي العز الواسطي القلانسي (ت561هـ).

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 751.

5. الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت 389هـ).
6. الاستكمال لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت 389هـ).
7. الأنوار السواطع على الدرر اللوامع للشوشاوي (ت 899هـ).
8. إيجاز البيان لأبي عمرو الداني (ت 444هـ).
9. الإيضاح لما ينهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي (ت 1082هـ).
10. بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات لأبي العباس المهدوي (ت 430هـ).
11. التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي القيسي (ت 437هـ).
12. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي (ت 516هـ).
13. تحرير طيبة النشر لهاشم بن محمد المغربي المالكي (ت 1179هـ).
14. تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع للإمام يحيى بن سعيد الكرامي (ت 793هـ).
15. التحفة البدرية بقراءة الثلاثة المتمين للعشرة للشيخ محمد خوجه التونسي الشهير بقاره (ت 1197هـ).

16. التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت 399هـ).

17. التقريب لابن الجزري (ت 833هـ).

18. التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه للحافظ أبي عمرو الداني (ت 444هـ).

19. التيسير للإمام أبي عمرو الداني (ت 444هـ).

20. الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية لسيف الدين البصير (ت 1060هـ).

21. حرز الأماني متن الشاطبية للإمام الشاطبي (ت 590هـ).

22. الدرة الصقلية في شرح أبيات العقلية للإمام اللبيب (ت 1107هـ).

23. الدرة الفريدة للهمداني (ت 643هـ).

24. الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر لابن الجزري (ت 833هـ).

25. الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع لابن بري (ت 731هـ).

26. الرائية في قراءة نافع نظم للإمام الحصري القيرواني (ت 413هـ).

27. الرائية نظم للإمام موسى الخاقاني (ت 325هـ).

28. الروضة السلية في الطرق العشرية لابن مسعود جموع (ت 1119هـ).

29. السبعة لابن مجاهد (ت 324هـ).

30. شرح الدرر اللوامع الجامع في شرح الدرر اللوامع لابن مسعود جموع (ت1119هـ).
31. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي عبد الله المنتوري (ت834هـ).
32. شرح الهداية لأبي العباس المهدوي (ت430هـ).
33. شرح طيبة النشر أبو القاسم النويري (ت857هـ).
34. طيبة النشر لابن الجزري (ت833هـ).
35. عمدة البيان للإمام محمد الخراز (ت718هـ).
36. غيث النفع في القراءات السبع للإمام علي النوري (ت1118هـ).
37. الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع للإمام عبد الرحمن بن القاضي (ت1082هـ).
38. الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية لابن الطفيل (ت543هـ).
39. الفصول في شرح الدرر اللوامع للعلامة أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي.
40. الكافي في القراءات السبع لمحمد بن شريح الرعيني (ت476هـ).
41. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي (ت465هـ).

42. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي (ت 437هـ).

43. كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري (ت 732هـ).

44. لطائف الإشارات لفنون القراءات لابن أبي بكر القسطلاني (ت 923هـ).

45. المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع للإمام عبد الرحمن الثعالبي الجعفري (ت 872هـ).

46. المدحة الجزرية لابن الجزري (ت 833هـ).

47. المستنير في القراءات العشر لإمام أبي الطاهر أحمد بن علي بن عبيد الله (ت 496هـ).

48. المنبهة للإمام أبي عمرو الداني (ت 444هـ).

49. منجد المقرئين لابن الجزري (ت 833هـ).

50. منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية لابن عزيمة الإشبيلي (ت 543هـ).

51. المنح الوفية لشرح المقدمة العزية للإمام محمد الفيشي (ت 917هـ).

52. منظومة التحفة لابن ميمون الفخار (ت 816هـ).

53. الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح لأبي عمرو الداني (ت 444هـ).

54. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع لابراهيم
المارغني (ت 1931هـ).

55. النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت 833هـ).

56. الهادي في القراءات السبع لمحمد بن سفيان القيرواني (ت 413هـ).

57. الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (ت 328هـ).

ثانياً: كتب علوم القرآن:

1. الإتيقان في علوم القرآن للإمام عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ).

2. أسباب النزول لأبي الحسن الواحدي (ت 468هـ).

3. أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما
فيه من الحجة والبيان لأبي القاسم الكرماني (ت 505هـ).

4. إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني (ت 403هـ).

5. الانتصار للإمام أبوبكر الباقلاني (ت 403هـ).

6. البرهان في علوم القرآن للإمام محمد الزركشي (ت 794هـ).

7. تأويل مشكل القرآن لأبي محمد ابن قتيبة (ت 276هـ).

8. جمال القراء وكمال الإقراء للإمام علي السخاوي (ت 643هـ).

9. الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي (ت 1150هـ).

10. فضائل القرآن للإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ).

11. المرشد الوجيز للإمام عبد الرحمن بن أبي شامة (ت 446هـ).

12. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت 207هـ).

ثالثاً: كتب التفسير:

1. تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير (ت 474هـ).

2. تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن للإمام محمد القرطبي (ت 668هـ).

3. التيسير في التفسير للإمام عمر النسفي (ت 537هـ).

4. تفسير الزمخشري، الكشاف للإمام محمد الزمخشري (ت 528هـ).

5. تفسير المارودي، النكت والعيون لأبي الحسن المارودي (ت 450هـ).

6. التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي (ت 606هـ).

7. البحر المحيط في التفسير لابن حيان الأندلسي (ت 745هـ).

8. تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن للإمام الطبري (ت 310هـ).

9. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (ت 327هـ).

10. تفسير الثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (ت 427هـ).

11. التلخيص في تفسير القرآن العظيم لموفق الدين الكواشي (ت 680هـ).

12. كتاب مقدمة التفسير لابن النقيب (ت 698هـ).

رابعاً: كتب الحديث وشروحها:

1. الجامع الصحيح للإمام محمد البخاري (ت 256هـ).
2. الجامع الصحيح للإمام محمد الترمذي (ت 279هـ).
3. الجامع الصحيح للإمام مسلم القشيري (ت 261هـ).
4. السنن الكبير للإمام أحمد النسائي (ت 303هـ).
5. السنن للإمام أبو داود السجستاني (ت 275هـ).
6. السنن للإمام عبد الله الدارمي (ت 255هـ).
7. السنن للإمام محمد بن ماجه (ت 273هـ).
8. شرح السنة لأبي محمد البغوي (ت 516هـ).
9. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).
10. القبس في شرح موطأ الإمام بن أنس لأبي بكر بن العربي (ت 543هـ).
11. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرمانى (ت 786هـ).

خامساً: كتب الفقه:

1. التبصرة للخمى (ت 478هـ).
2. التحرير والتحبير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للفاكهاني (ت 734هـ).
3. الجامع للإمام أبي عبد الله بن يونس (ت 522هـ).
4. جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر صغير التتائي (ت 937هـ).
5. حاشية البناني على الزرقاني على خليل للعلامة محمد البناني (ت 1194هـ).
6. حاشية اللقاني على مختصر خليل (ت 1041هـ)، لم تطبع بعد.
7. الرسالة لابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ).
8. شرح الزرقاني على المقدمة العزية (ت 1122هـ).
9. شرح مختصر خليل (الصغير) للتتائي (ت 937هـ).
10. شرح مختصر خليل (الكبير) للإمام محمد بن إبراهيم التتائي (ت 937هـ).
11. شرح مختصر خليل للإمام عبد الباقي الزرقاني (ت 1099هـ).
12. شرح مختصر خليل للإمام محمد الخرشي (ت 1102هـ).
13. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لابن شاس (ت 616هـ).

14. فتح الجليل في حل جواهر درر ألفاظ خليل للتتائي (ت 937هـ)، ولم يطبع بعد.

15. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للإمام أحمد النفراوي (ت 1125هـ).

16. المختصر للإمام خليل الجندي (ت 776هـ).

17. مختصر ما ليس في المختصر للإمام محمد بن القاسم المعروف بابن شعبان (ت 330هـ).

18. المدخل للإمام محمد بن الحاج (ت 737هـ).

19. المعيار المعرب للإمام أحمد الوشرسي (ت 914هـ).

20. المقدمات الممهدة للإمام محمد بن أحمد بن رشد (ت 520هـ).

سادسا: كتب في التوحيد والتصوف وأصول الفقه وغيرها:

1. إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي (ت 505هـ).

2. أم البراهين أو العقيدة السنوسية الصغرى للإمام محمد بن يوسف السنوسي (ت 895هـ).

3. الأم للإمام الشافعي (ت 204هـ).

4. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان للإمام أبي عبد الله ابن مريم (ت 1020هـ).

5. تكميل التقييد وتحليل التعقيد لابن غازي (ت 910هـ).
6. جوهرة التوحيد للإمام إبراهيم اللقاني (ت 1041هـ).
7. الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والأدب للإمام السيوطي (ت 911هـ).
8. الرسالة للإمام الشافعي (ت 204هـ).
9. شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني (ت 792هـ).
10. شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني (ت 792هـ).
11. شرح الناصر اللقاني علي مقدمة مختصر الشيخ خليل (ت 958هـ).
12. شرح كبرى السنوسي للإمام الحسن اليوسي (ت 1102هـ).
13. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت 833هـ).
14. الفتاوى الكبرى لابن تيمية (ت 728هـ).
15. القدسية في الرد على البدعية للإمام عبد الرحمن الأخطري (ت 983هـ).
16. معالم الإيمان في أخبار القيروان للعلامة ابن ناجي (ت 696هـ).
17. نظم في التصوف للإمام محمد بن ناصر الدرعي (ت 1085هـ).
18. وفيات الأعيان لابن خلكان (ت 681هـ).

هذه أهم الكتب التي اعتمد عليها الشيخ الشقنصي، في تأليفه لكتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة، فهي متنوعة في القراءات والفقه والتفسير واللغة والتصوف والتوحيد وغيرها، وقد جمع المؤلف - رحمه الله تعالى - بين مصادر المشاركة ومصادر المغاربة، وبهذا الكم الكبير من المصادر والتنوع فيها، تعرف أن المؤلف يعتمد على النقل والأثر كثيرا وعلى الرأي أحيانا كما سيأتي.

ثانيا: منهج المؤلف في ذكر مصادره.

كان - رحمه الله تعالى - كثير النقولات من المصادر التي ألفت في علم القراءات وعلوم القرآن، واتضح هذا خلال دراستي للكتاب، أن المؤلف له مكتبة جيدة فيتعامل في الغالب مع كل مسألة بالتوثيق وبيان مصدرها، وكان أميناً في النقل؛ فهو يذكر اسم المؤلف أو اسم الكتاب قبل ذكر القول - في الكثير والغالب - ومثال ذلك قوله: (وقال الإمام ابن شاس⁽¹⁾ من أئمة المالكية: (ومن قرأ في صلاته بالقراءات الشاذة لم يجزه ومن أتم به أعاد أبدا).

ابن الحاجب: (لا تجزئ بالشاذ ويعيد أبدا).

وقال في المدونة: (ومن صلى خلف من يقرأ بما يذكر من قراءة ابن مسعود فليخرج ويتركه فإن صلى خلفه أعاد أبدا)،⁽²⁾

⁽¹⁾ ينظر: ترجمته ص 714.

⁽²⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 714.

وأحيانا قليله جدا يذكر المؤلف نقولات لبعض العلماء ولا يحيلها إلى مصادرها، مما قد يتوهم أن هذه الأقوال للمؤلف ومثال ذلك: (إن إخفاء الحرف في نفسه لا في غيره، وإدغامه في غيره لا في نفسه، تقول: أخفيت النون عند السين، ولا تقول في السين، وتقول أدغمت النون في الياء ولا تقول عند الياء)⁽¹⁾ فإن هذا الكلام نقله نصا من كتاب الرعاية لمكي دون إحالة على مصدره.

موافقاته وردوده:

تحلى المؤلف - رحمه الله تعالى - بالموضوعية والابتعاد عن التعصب، في الجانب الفقهي، حيث استدل بآراء غير المالكية، ونقل أقوالهم، كالإمام الشافعي وتلاميذه، والإمام أحمد وتلاميذه وغيرهم.

مثال ذلك: (وتطهر بالاغتسال وجوبا عند الإمامين مالك والشافعي - رضي الله عنهما - ويستحب ذلك عند الإمام أبي حنيفة النعمان - رضي الله عنه -)⁽²⁾ وأيضا: (وهذا أعني حصر التواتر في السبع هو الذي عليه أكثر الشافعية صرح بذلك النووي في فتاويه وغيرها وهو الذي اختاره الشيخ سراج الدين البلقيني وولده جلال الدين وهو الذي أفتى به علماء العصر من الحنفية وهو ظاهر كلام ابن عطية والقرطبي، فإنهما قالوا: ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبع وبها يصلي)⁽³⁾

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 163.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 630.

(3) ينظر: قسم التحقيق ص 647.

وردوده كانت واضحة في القراءات واللغة، فقد رد على كلام المبرد عندما تكلم عن الألف والهمزة المدية، فقال المؤلف: (كلام المبرد _ رحمه الله تعالى _ مردود بما حكاه غير واحد من المحققين من أن الهمزة والألف كل منهما حرف مستقل)⁽¹⁾.

وأما في الجانب العقائدي فقد أكثر المؤلف الاعتراض على المعتزلة، وشدد في تشنيع الاعتراض عليهم، وكان يدعو عليهم بالهلاك والخسف، ومثال ذلك قوله: (وأما المعتزلة أهلكهم الله وأخلا منهم الأرض، فإنهم يقولون بجواز الرأي والاجتهاد والاختراع في القرآن)⁽²⁾.

ترجيحاته:

من منهج المؤلف أنه يورد النصوص فس المسألة الواحدة، ثم يرجح الرأي المختار عنده إذا تعلق بمسألة فقهية، كما في مسألة سجود التلاوة، فقال: (نعم الإجماع القطعي على قسمين، قسم يكفر جاحده ونافيه اتفاقاً من غير خلاف إذا كان متواتراً وبه تقع الصيرورة المذكورة، وقسم فيه خلاف بين العلماء قيل يكفر جاحده، وهو الذي اندرج عليه صاحب الجوهرة وقيل لا يكفر وهو المشهور والأرجح، وذلك إذا كان مجرداً عن التواتر وعارياً عنه فسجود التلاوة من هذا القسم

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 105.

(2) ينظر: قسم التحقيق ص 406.



الثاني الذي فيه الخلاف في الكفر وعدمه وهل سجود التلاوة سنة أو فضيلة؟
خلاف⁽¹⁾

أما في مسألة الخلاف القرائي فإنه يذكر الخلاف ثم يشير إلى المعتمد عنده بالعزو إلى الناقل؛ لأن القراءة لا تثبت إلا بالرواية الصحيحة مشافهة عن شوفه بها، ومثال الخلاف القرائي قوله: (والصحيح منهما، وهو مذهب الحذاق كسيبويه أن الحركة بعد الحرف مقدرة⁽²⁾).⁽²⁾

⁽¹⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 157.

⁽²⁾ ينظر: قسم التحقيق ص 74.

المطلب الخامس: وصف المخطوط، وبيان عملي في تقديمه وتحقيقه.

أولاً: وصف المخطوط:

هذه النسخة هي بخط مغربي للمؤلف، وهي الوحيدة التي عثرت عليها، وموجودة في المكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم (06126)، وهي تقع في 226 ورقة، في 23 سطرا وعدد الكلمات في كل سطر 12 تقريبا.

تاريخ النسخة: ذكره المؤلف _ رحمه الله تعالى _ فقال: (كمل الجزء الأول من الأجوبة المدققة، على الأسئلة المحققة، فحمدا لله تعالى، وحسن عونيه وتوفيقه على يد مؤلفها وكتبها الفقير لربه الغني المنشي، أحمد بن أحمد أيضا بن محمد بن أبي بكر الشقانسى القرشي، القيرواني غفر الله له ولوالديه ولأقاربه ولمشايعه ولجميع المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وكان الفراغ من تأليف ما ذكر وكتابته في شهر رمضان المعظم قدره بالأنوال، وذلك في الأخير من الشهر المذكور، وعام خمسة وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية)⁽¹⁾.

يشتمل المجلد الأول على الجزء الأول من الكتاب، وفيه الديباجة، والأسئلة من رقم 1 إلى رقم 125 مع أجوبتها، ويقع في 226 لوحة.

وأما المجلد الثاني: فكان ترتيب هذا المجلد كالآتي: ابتداء الجزء الثاني من الأجوبة المدققة من السؤال 133 إلى السؤال 605، ويقع في 144 لوحة، وأن المدلس على ملصق آخر أنه كمل الجزء الثاني من الأجوبة المدققة على يد المؤلف، وكان

(1) ينظر: قسم التحقيق ص 787.

الفراغ من تأليفه في أوائل محرم عام 1230هـ، أما خلف الملتصق فقد جاء أن المؤلف انتهى من نسخه بخط يده في السادس من ذي القعدة سنة 1228هـ⁽¹⁾.

ويلى الجزء الثانى ملحق أو تكملة للجزء الأول من الأجوبة المدققة، يبدأ بالسؤال 126 وينتهى بالسؤال 132، وقد كان من المفروض أن يتقدم هذا الملحق فىكون فى أول الجزء الثانى ثم يأتى بعده الجزء الثانى من الكتاب، وبذلك يكون عدد الأسئلة منتظما بين المجلدين كالآتى:

المجلد الأول: يشتمل على الجزء الأول وفيه السؤال 1 إلى السؤال 125.

المجلد الثانى: وفيه ملحق للجزء الأول السؤال 126 إلى السؤال 132، ثم الجزء الثانى من السؤال 133 إلى السؤال 605⁽²⁾.

وقد اعتمد رحمه الله تعالى فى كتابة الكتاب على رمز "ح" فى الجزء كاملا، وهى اختصار تدل على كلمة "حينئذ"، فكان يعتمد على المحذوف عند ذكره لله تعالى، فىقول "تعالى"، وفى كامل الجزء الأول لا يكتب الألف المقصورة وإنما يكتبها بالمد، فعندما يذكر يخفى يكتبها "يخفا"، وعند ذكره لكلمة الأقصى- يكتبها "الأقصا"، وعند ذكره لكلمة يخشى يكتبها "يخشأ".

أما عند كتابة "لكن" يكتبها "لاكن"، فى جميع الأماكن التى ذكرت فيها.

(1) عمدة القارئى والمقرئى، ص 72.

(2) المصدر السابق.

وأما في رسمه للكلمات التي في آخرها التاء المربوطة فيكتبها مفتوحة؛ فمثلاً عند قوله "النحاة" وهو الرسم الصحيح يكتبها "النحات"، وفي ذكره لكلمة "قضاة" فيكتبها "قضات".

ثانياً: بيان عملي في تقديم الكتاب وتحقيقه:

أولاً: بيان المنهج المتبع في تقديم الكتاب:

صدرت هذا الكتاب بآية قرآنية، وإهداء، ثم بعد ذلك جعلت له مقدمة ضمنيتها تمهيدا وتناولت أسباب اختيار الموضوع، ومنهجي في الدراسة وخطة البحث، ثم يأتي بعد ذلك قسم التقديم وفيه مبحثان:

الأول: ترجمة الشيخ الشقنصي وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: أسرته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه ومكانته العلمية.

المطلب الخامس: مروياته ومؤلفاته.

المطلب السادس: وفاته.

وأما المبحث الثاني: التعريف بكتاب الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة،
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه.

أولاً: عنوان الكتاب.

ثانياً: نسبته إلى مؤلفه.

ثالثاً: سبب تأليفه.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب وأهميته.

أولاً: تعريف الكتاب.

ثانياً: أهمية الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

أولاً: منهج المؤلف في ذكر مصادره.

ثانياً: منهج المؤلف في ترتيب الكتاب.

ثالثاً: منهج المؤلف في ذكر الأسئلة والأجوبة.

رابعاً: منهج المؤلف في موافقاته وردوده.

خامساً: ذكر المؤلف للفوائد والقواعد والتمتات.

سادسا: منهج المؤلف في ترجمته للعلماء والأعلام.

المطلب الرابع: مصادر الكتاب.

المطلب الخامس: وصف المخطوط ، وبيان عملي في تقديمه وتحقيقه.

ثانيا: بيان المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.

قصدت من خدمة هذا الكتاب إخراج نصه صحيحا سالما من الأخطاء،
وقريبا من الوجه الذي أراده مصنفه، ومن أجل ذلك:

- قمت بنسخ المخطوط كله بدقة وعناية، معتمدا على نسخة المؤلف.

- جعلت الأسئلة في بداية الصفحة عند ورودها.

- قمت بوضع عناوين عند بداية الأسئلة تتطابق مضمون كلام المؤلف،
وجعلته بين معكوفين [].

- ضبطت أغلب الآيات القرآنية التي استشهد بها المؤلف في كتابه، وذلك
حسب رواية ورش، فصحت التي وجب تصحيحها، وخرجتها مثبتا لكل آية
سورتها ورقمها.

- خرّجت الأحاديث النبوية، ذاكرنا الباب أحيانا، موصفا الجزء والصفحة من
الكتاب، وفي الغالب أذكر رقم الحديث، ولم أبين درجة الحديث.

- ترجمت للأعلام الذين ذكرهم المؤلف، وتوفرت ترجمتهم في كتب الرجال، ترجمة موجزة عند أول ذكر لهم في الكتاب، وأحلت إلى مصادر ترجمتهم، واستثنيت ترجمة الصحابة الكرام وأصحاب المذاهب كالإمام مالك والإمام أحمد والشافعي.

- عملت على ربط النقول والشواهد المختلفة التي اعتمد عليها المؤلف بمصادرها إن وجدت مصادرها الأصلية، وذلك بالإحالة على المصدر بالجزء والصفحة، وأيضا بينت النقول التي وردت في الكتاب دون أن يعزوها المؤلف إلى مصادرها، وأحيانا إن لم أجد المصدر عزوتها إلى الكتب الأخرى في القراءات أو غيرها، ككتاب الفجر الساطع فإنه كثير النقول منه، وأحيانا إن لم أجد المصدر الرئيس للكتاب الذي نقل منه المؤلف أعزوه إلى الفجر الساطع أو الإتيقان للسيوطي أو غيرهما من المصادر، وجعلت قوسين للنقول المنقولة من المصدر نصا وبتصرف، إذا كان المنقول بالنص، ذكرت المصدر في الهامش من غير كلمة "ينظر"، وأما إذا كان الكلام بالمعنى أو بتصرف - كزيادة أو نقصان - ذكرت المصدر في الهامش وقبله كلمة "ينظر".

- بينت بعضا من البلدان التي تحتاج إلى بيان.

- عزوت الأبيات الشعرية وأبيات المنظومات إلى قائلها، وضبطت أغلبها بالشكل.

- جعلت لهذا الكتاب فهارس فنية وهي كالآتي:

- فهرس للآيات القرآنية، حسب ورودها في المصحف الشريف، مع عزوها إلى سورها.



- فهرس للأحاديث النبوية المذكورة في المتن.
- فهرس للأعلام الذين تم ترجمتهم بالترتيب الأبجدي بحسب الاسم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ وَطَّالَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَخَلَّتْ عَلَيْنَا الصَّالِحَاتُ ۝

تَفُورُ الْعَبْرُ الْفَقِيرُ الْمُخْصِرُ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ.

الْفَرِيرِ. الْحَزْبُ الْحَزْبُ مَحْزَبِي ابْنُ الشَّافِعِ.

شجرة الفريسي نسبة الفير وفي بلز الخالي.

مَدَّ كَبْرُ الشَّعْرِ بِاحْتِفَادِ الْجَنَائِدِ

صِرَاطَهُ غَيْرَ الْمَغْلُوبِ وَالْمَغْلُوبِ.

وہی ہے جس نے ان کو

الحمد لله الذي يقبل علينا بعهد السلام واليمان، ويعلمنا من امت سيدنا

وَمِنْ آيَاتِهِ طَلْعُ الْفَجْرِ لِلشَّمْسِ وَالدُّجَىٰ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يُسَبِّحُونَكَ خَلْقًا مُّخْتَلَفًا
وَكُلٌّ مِنْهَا قَائِمٌ مِّنْ دُونِ الْمَوَدَّةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ آيَاتِهِ لَنُفُثُ فِي الْقُرْآنِ وَإِن يَذَّقْهُمُ

اعلم وسمع وورط ونفع وغبير وجمع وور وجمع وور وجمع

[illegible]

يوم الحشر والمعاد. وَاللَّهُ قَرِيبٌ ذُو الْعَرْشِ الْمُبْدِي الْيَوْمِ

أبُو إِسْرَافِيلَ عَلِيٌّ مَوْلَانَا الْحَكِيمُ الذَّلِيلُ عَلَى كَلَامِ الْغَرِيمِ بِسَبْعَةِ أَحْرُفٍ تَسْمِيَةً

بِالْعِبَادَةِ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ أَهْلِ بَيْتِهِ الْغُصَّوِينَ

بالبعض والارشاد، صلاة وسلاماً على من قبلنا من الرسل يوم التماسه

الألف = أنواع العلوم الشرعية والعلمية للشيعة ما نوتسه، مع علم الزمان

وَأَيُّهَا الْبَقْلَةُ جُمْلَتُهُمَا
لَمَّا يَفْقَهُ فَعَلِ الزَّمْعُ مَقْطَعُهُ

الخريطة

کُتِبَ اور دُتُ منها خمسين سوالا ما بقاعل بعض علماء العجم المتأخرين .

عن قدام المدينته تونس وارسلمتها اليه مع بعض اوراقها من الطبعة الموقعية
وكلت منها : بحسن عناية واحاد عنة : ليس منها اوكم خرس

الخمس والعشرون من باب الخمسين وتكون بعون سواها في الزمان السبعة الزمان

كَمَا نَحْنُ فِي الْوَجْهِ مَا جَدَّ عَمَهُ وَدَامَتْ مَهْدُ نَحْوِ الْأَمَلِ لَا مَبِيتٍ
لَهُ فِي الْأَنْبَاءِ سَالِمَةً وَهَقَرْتُ غُلَّ النَّعَالِ يَخْلُو أَمْرُ الْأَعْتَرِ أَطَاعَ وَالْجَاهُ عَمَ

نقول الائمة الجمادة اللغات، ثم كتب من بعض افواننا في السبع

أَجِيبْ عَنِ الْمَسْئَلَةِ الْمَرْكُوزَةِ فِي دُرِّهَا بِجَوَابٍ مُبِينٍ وَتَمَّ يَوْمٌ
مَا أَذَاعَ عَلَيْهِ مِنْ سَخْرِ الْمَلِكِ الْعَبَّاسِيِّ قَدْ تَمَّ عَمَّا رَأَى مِنَ الْإِسْلَامِ الْفَائِزِ

وفالذي بان تنرم عليه. فمحتاجا تحيل بان صرور اجوبه السئلة المزكورة.

وَالَّذِينَ كَانُوا أَصْحَابَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِهِمْ وَتُؤْتَاهُمْ فِي يَوْمِ الْبُرْجِ مِنْهُمْ مَنًّا فَذَكْرًا

الضامة والامكان، مما يعجز الله عن ان يضلعه ويهودا، وقول المصطفى

لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْكَافِرِينَ فَاصْرَحَ قَائِلُهُمْ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ تَرَوْنَ فِيهِمْ

المساجد والنكات، ويجيئون منها بالهش والنقر والعبارة، وَلِلَّهِ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَرَ غُلَامَهُ بِإِلْتِقَائِهَا فَأَتَى الْفُلَ فَنَادَى فِيهِ بِالْغُلَامِ فَوَجَدَ غُلَامًا كَذَبًا

عَامِلٌ مَا فَرَفِىَ إِلَّا أَنَّهُ خَلَقَ الرَّبَّ قَبْلَ بَلْعِهِ .

وَمِنْهُمْ بَقُولُ بَعْضُهُمْ أَيْضًا .

لَا كُنْ يَأْخِيهِ عَبْدُ اللَّهِ سَكَرَ الْحَنَانُ وَخَلَّصَ غُلَامًا مَسَاكِينًا وَعَمِلَ مَا كَانَ

نظرت في الموت بقرينة الفزع بعينه عز وجل. لعلنا الله بالجميع

خطوط

حال الامار و عن النبي صلى الله عليه وسلم وانزل الله عليه واخر النجاة الابرار عند
 والتابعون عن الصحابة وتكثر الحقيقة بعد كنفه الواق وطايبا الشكر النجاة المتواترة
 روت الائمة الفراء العزول النغات من الاكهار والادغام والغلب والابرار والاشمام والرزوم
 والحد والغنى والتفرد وعزيم والاعراب والاعمال ومستمع اتياء واستكاف وعزيموا اثباتا
 ونقص بعض الحروف وزياءك ونجى له من الفراءات والمبايع والمفاهيم والبيادى جائق
 جميع ما لا مأخوذ عن النبي صلى الله عليه وسلم وثابت عند وانزل الله عليه بواسطه
 روم الفرس جبريل عليه السلام وفرانا بله على منسجنا النغات ونم على منسجهم
 وتكثر الائمة الشكر سيرة محمد وجبريل عليهما الطاء والسلام والفسراء
 سئف شيعته يا غزها الاخر عن الاول وليس له من الناس ان يقول فيما بين ابي وعفله
 لا الفراء العزيم من كنفه ولا الشكر وعلا قول جبريل كتابه بنفسه فلا
 يفر له من المحزون وانما يعجز ان يفعل فيبين شيئا ما لا يمتداه واغترافه ورايته
 بل الرموح في ذلك كله ان النبي صلى الله عليه وسلم سبما اخذ له عن سيرة جبريل
 عن الله تبارك وتعالى ومن اعتقل جبريل فزاع على علم منه في ذلك او سئل به وشر
 من بين من علم في ذلك فلا سئل به في مسقط واعنى الماعاد ان الله من ذلك جاء
 افضل الخلق وافضلهم عند الله سيرة محمد صلى الله عليه وسلم والى الله واستجاب وسلم

. كل هذا الجزا الا من الاهمية المرفقة على الاسئلة الخفية في القرآن وعسى
 . وتوفيقه كما يدور لهما وتاتيهما البغى لربه الخير المنسجم اهول من اجل انما في محفل
 . ان لا يكون الشفاعة الغرض في الغيرة واي عجز الله له ولو الزية وامانة
 . والجميع باروا لشفاعة والجميع المسلمين والمسلمات اما حيا . بنفهم .
 . والاموات وكان المبراع من تاليم ما لا يروى كتابا بقره .
 . في شهر رمضان المحرم مرة بالافراد والجميع .
 . اراهم من الشهر المذكور عام خمسة .
 . بحسب نفعه ما يتيسر والم .
 . من العزة النبوية على طابعها .
 . افضل الطلاء وازكى .
 . التحميم ولبية اربابا .
 . الله في الجزا .
 . الت .

ثانياً

قاسم النحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم...

يقول العبد الفقير، المُضطرّ لرحمة ربه القدير، أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر الشَّقَانِصِيُّ شهرةً، القُرشي نسباً، القيرواني بلدًا، المالكي مذهبًا، الأشعري اعتقادًا، الجنيدي طريقةً، غفر الله له ولوالديه ولمشيخته ولجميع المسلمين والمسلمات آمين.

الحمد لله الذي تفضّل علينا بنعمة الإسلام والإيمان، وجعلنا من أمة سيدنا ومولانا محمد - صلى الله عليه وسلم -، فكنا بسببه من خير أمة أخرجت للناس في كل وقت وزمان، فسبحانه من ربّ حلیم قاهر، وملك حكيم قادر، أعطى ومنع، ووصل وقطع، وخفض ورفع، وفرّق وجمع، ومن فوّض أمره إليه أحسن حاله، ومن انحاز في مهماته إليه حقق في فضله وبره آماله.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ولا شريك له، شهادةً تنفع قائلها يوم الحشر والمعاد.

وأشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدًا، الذي أنزل الله عليه فرقانه الحكيم، الدال على كلامه القديم، بسبعة أحرفٍ، تسهيلًا وتخفيفًا منه تعالى على أمة نبيه - صلى الله عليه وسلم - حين سأله ذلك، ولطفًا بالعباد، صلى الله وسلّم عليه وعلى آله وأصحابه الموصفين بالفضل والرشاد، صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم التناد.

وبعد: فقد أبرزت بحول الله وقوّته من جوهرة العقل المحروسة، لا زالت بأنواع العلوم الشرعية والمباحث اللطيفة مأنوسة، أسئلة في علم القرآن العظيم وعآياته المفضّلة، جمعتها كما هي في هذا المرقوم مفصّلة، كنت أوردت

منها خمسين سؤالاً سابقاً على بعض علماء العجم الماهرين⁽¹⁾، حين قدم إلى مدينة تونس، وأرسلتها إليه مع بعض أصدقائنا من الطلبة الموفقين، وطلبت منه أن يجيبني عنها، فأجاب عن نزر يسير منها، وهو خمُسُ الخمسين، واعتذر عن باقي الخمسين، وهو أربعون سؤالاً؛ بأن الزمان لا يسعه لذلك، فلما نظرت إلى أجوبة ما أجاب عنه، وتأملت منها نظراً وتأملاً شافيين، طريق الإنصاف سالك، وجدت غالبها لا يخلو من الاعتراضات؛ لمخالفة نقول الأئمة الجهابدة الثقات، ثم طلب منّي بعض إخواننا في الله، أن نجيب عن الأسئلة المذكورة في ورقات جليّة بأتم جواب، ولم يعلم ما أنا عليه من شغل البال والعتاب، فتمنّعت مراراً مما ألزمني إليه، فأبى وقال لا بد وأن تقدم عليه، محتجاً عليّ بأن صدور أجوبة الأسئلة المذكورة مني أجدر بتحقيق المراد، لخروجهما من نفس واحد كما لا يخفى⁽²⁾ على ذوي الفطنة والذكاء الكامل والسداد، وأن أدرج فيها أسئلة أُخَرُ بأجوبتها بحسب الطاقة والإمكان، مما يفتح الله به من خزائن فضله وجوده، وهو الموفق المستعان، فقلت له: يا سيدي هذا مسلك لا يرومه إلا من هو ماهر، لا من هو من أبناء جنسي مثلي قاصر، فلست من الرجال الذين ترف إليهم المسائل والنكات، ويجيبون عنها بأحسن النقول والعبارات، والله درّ بعضهم حيث قال:

أَهْ عَلَى الْأَعْلَامِ كَيْفَ تَغَيَّبُوا وَبَقِيَ الَّذِينَ حَيَاتُهُمْ لَا تَنْفَعُ

(1) العلامة الشيخ لطف الله العجمي الأزميري، الوافد على تونس في سياحة للاجتماع بعلمائها.

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 201/3.

(2) جرت عادة المؤلف على رسم يخفى بالألف يخفاً، وقد كتبناها بالألف المقصورة اتباعاً للرسم القياسي.

مَا قِيلَ مَا قَدْ قِيلَ إِلَّا أَنَّهُ خَلَّتِ الدِّيَارُ فَلَيْسَ إِلَّا بَلْقَعُ⁽¹⁾
وتمثلت بقول بعضهم أيضاً:

إِذَا غَابَ مُلَاحُ السَّفِينَةِ وَارْتَمَتْ بِهَا الرِّيحُ يَوْمًا دَبَّرَتْهَا الضَّفَادِعُ⁽²⁾
لكن⁽³⁾ يا أخي حُبِّكَ الذي سكن الجنان، حملني على المساعدة على ما كان.
نطلب من المولى جل جلاله، أن يعينني على ذلك، سلك الله بالجميع /3/
أحسن المسالك، وسميَّتها:

الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة

جعل الله ذلك بمنه وكرمه من السعي المشكور، بجاه من أعطي الشفاعة
العظمى عند تفاقم الشدة بال مخلوقات في يوم النشور، وهذا أوان الشروع في
المقصود، بعون الملك الواحد الأحد المعبود.

(1) البيت من الكامل ولم أقف على قائله وهو بغير نسبة في كتاب منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص7، دار الكتب العلمية، لشمس الدين ابن الجزري.

(2) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 6/67 مع تغيير في رواية بعض الكلمات.

(3) جرت عادة المؤلف على رسم لكن هكذا لاكن، وقد كتبناها هكذا اتباعاً للرسم القياسي.



[باب الإدغام]

السؤال الأول والثاني

هل يدغم حرف المدّ في مثله أو لا؟

وإذا أدغم هل يدغم بسكونه الميت، أو لا يدغم به، وإنما يسكّن سكوناً
حيّاً لأجل الإدغام؟

الجواب عن ذلك والله الموفق: اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه،
بجاه من خُصّ بالشفاعة الكبرى يوم القيامة وعِظَم الجاه، أن ظاهر كلام
صاحب الدرر في قوله:

وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ وَكَانَ غَيْرَ حَرْفٍ مَدٍّ أُدْغِمَا ⁽¹⁾
يقتضي أن حرف المدّ لا يدغم في مثله مطلقاً، يعني في كلمتين، أو في كلمة
واحدة، وليس الأمر كذلك؛ لأنه يدغم إذا كانا في كلمة واحدة باتفاق القراء
والنحاة ⁽²⁾، نحو ﴿وَلِيٍّ﴾ ⁽³⁾ و﴿غَنِيٍّ﴾ ⁽⁴⁾ و﴿عَذُوٍّ﴾ ⁽⁵⁾ و﴿قُوَّةٍ﴾ ⁽⁶⁾ و﴿ذُرِّيَّةٍ﴾ ⁽⁷⁾
و﴿جُثْيَاً﴾ ⁽⁸⁾ و﴿مَرْجُوًّا﴾ ⁽⁹⁾ و﴿النَّسِيِّ﴾ ⁽¹⁰⁾ عند الإمام أبي جعفر المدني ⁽¹⁾

(1) البيت رقم (134).

(2) جرت عادة المؤلف على رسم النحاة بالتاء المبسوطة النحات، وقد كتبناها بالتاء المربوطة اتباعاً
للرسم القياسي.

(3) سورة البقرة، من الآية: (257).

(4) سورة البقرة، من الآية: (262).

(5) سورة البقرة، من الآية: (36).

(6) سورة الأنفال، من الآية: 61.

(7) سورة آل عمران، من الآية (34).

(8) سورة مريم، من الآية (67، 71).

(9) سورة هود من الآية (61)

(10) سورة التوبة من الآية (37).

والإمام ورش⁽²⁾ من طريق الأخوين عنه، وهما الإمامان ورش⁽³⁾ والأستاذ العُتْقِي⁽⁴⁾، و﴿النَّبِي﴾⁽⁵⁾ كيف أتى عند جميع القراء غير الإمام نافع المدني⁽⁶⁾ إلا في موضعي الأحزاب فعلى تفصيل له فيهما بين رواته، و﴿قُرْؤِي﴾⁽⁷⁾ و﴿خَطِيَّة﴾⁽⁸⁾ ونحوهما في وقف الإمام حمزة الزيات⁽¹⁾ وغيره ممن يقول بذلك،

(1) يزيد بن القعقاع المخزومي، أبو جعفر المدني القارئ أحد القراء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، كان أبو جعفر إمام أهل المدينة في القراءة، ثقة رجلاً صالحاً عابداً زاهداً كثير العبادة، توفي - رحمه الله تعالى - بالمدينة في خلافة مروان سنة ثلاثين ومائة، وقيل توفي سنة تسع وعشرين، وقيل سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثمان وعشرين.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 384/2.

(2) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري: من كبار القراء غلب عليه لقب ورش "لشدة بياضه"، أصله من القيروان ولد بمصر سنة 110 هـ، وقيل سمع سعيد بن عدي بن غزوان، عرض القرآن على نافع بن أبي نعيم وحفص بن عاصم وغيرهم، توفي - رحمه الله تعالى - بمصر سنة 197 هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي ص 91، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 502/1.

(3) الصحيح أنه أبو يعقوب يوسف الأزرق.

(4) العتقي: عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو الأزهر العتقي المصري صاحب الإمام مالك، راو مشهور بالقراءة، متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وله عنه نسخة، وأبي دحية المحلي، توفي في رجب سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 389/1.

(5) ذكرت ثلاثون مرة في القرآن الكريم.

(6) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، يقال أبو عبد الرحمن ينسب إلى جده، أحد القراء السبعة المشهورين، كان أسود شديد السواد، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعاية، أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة، وتوفي فيها سنة 169 هـ.

ينظر: غاية النهاية 330/1 رقم: 3718.

(7) سورة البقرة، من الآية: (226).

(8) سورة النساء، من الآية: (111).

﴿الْبَرِيَّةِ﴾⁽²⁾ ﴿وَرِيًّا﴾⁽³⁾، على رواية من يقول بالإدغام فيهما، ونحو ذلك من الأمثلة، فقله:

وكان غير حرف مَدٍّ أُدْغِمَا

يحمل على ما إذا كانا في كلمتين ووجدنا معاً قبل إرادة الإدغام أن لو أدغم ك﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ في يوسف⁽⁴⁾ ونحوهما، أما إذا وجد الأول: يعني حرف المد، وهو المدغم بأن كان معدوماً ووجد لأجل الإدغام؛ ك﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾⁽⁵⁾ ﴿هُوَ وَجُنُودُهُ﴾⁽⁶⁾ ﴿نُودِي يَلْمُوسَى﴾⁽⁷⁾ فلا يكون مانعاً من الإدغام؛ لأنه أي: حرف المد عارض مقارن، وهو شرط أيضاً وسبب أيضاً باعتبار آخر، وكلاهما لا يكون مانعاً، وكذلك إذا وجد الثاني، أعني المدغم فيه وكان معدوماً قبل ذلك وإنما وجد لأجل الإدغام؛ ك﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾⁽⁸⁾ ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁹⁾، ﴿تَزِدِرْ أَعْيُنَكُمْ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾⁽¹⁾، ﴿بِهِ أَحَدًا﴾⁽²⁾، ونحو ذلك في

(1) حمزة الزيات: الإمام أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي، شهد له العلماء بالفضل والعلم والزهد والورع، ولد حمزة سنة 80 هـ، نشأ بالكوفة، عرف بلقب الزيات؛ لأنه كان تاجراً، يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ويجلب من حلوان الجبن والجوز، بقي حمزة يقرأ القرآن ويعلم الناس حتى لقي ربه مرضياً سنة 156 هـ بمدينة حلوان العراق.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 261/1 برقم (1190).

(2) سورة البينة، من الآية: (7).

(3) سورة مريم من الآية (73).

(4) سورة يوسف الآية (71).

(5) سورة البقرة من الآية (247).

(6) سورة القصص، من الآية (39).

(7) سورة طه، من الآية (10).

(8) سورة البقرة، من الآية (13).

(9) سورة التحريم، من الآية (6).

(10) سورة هود، من الآية (31).

وقف الإمام حمزة الزيات من طريق الطيبة للمحقق الحافظ ابن الجزري⁽³⁾ وبه قرأنا له، أي: لحمزة من طريقها على شيخنا الإمام المقرئ الفقيه المحدث الورع الصالح الرَّحْلَةُ الْمُزَارُ البركة، صاحب التصانيف المفيدة، أبي شيبه سيدي هاشم المغربي المالكي⁽⁴⁾ حفظه الله حين إقامته بمحروسة تونس سنة ثمانين ومائة وألف، فلا يكون مانعاً من الإدغام؛ لأنه عارض مقارنٌ وسبب أيضاً وشرط كيف ذكر.

أما إذا كان كل منهما يعني من المثليين اللذين أولهما حرف مدّ ولين سابقاً محققاً قبل إرادة الإدغام؛ كـ ﴿قَالُوا وَاقْبَلُوا﴾⁽⁵⁾، ﴿الَّذِي يَوْسُوسُ﴾⁽⁶⁾ ونحوهما، فيكون المدّ ح⁽⁷⁾ مانعاً من الإدغام، وإن وجد سبب الإدغام وشرطه فلا بد من إظهاره لغةً وقراءة؛ لوجود المانع، وهو المحافظة على المدّ الأصلي، وهذه

(1) ذكرت في القرآن الكريم أربع مرات.

(2) سورة الجن من الآية (20).

(3) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقي، ثم الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري، ولد سنة 751 هـ في دمشق ونشأ بها، ثم رحل إلى شيراز فولي قضاءها، ومات فيها سنة 833 هـ، من كتبه: النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، والتمهيد في علم التجويد، وغيرها من الكتب.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 252/2 برقم (3433).

(4) هاشم بن محمد المغربي المالكي، الإزميري الشهير بالسيد هاشم، من علماء القرن الثاني عشر الهجري، اشتهر بالتحريير والتدقيق، من كتبه: تحرير طيبة النشر في القراءات العشر، شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة، لم يعرف تاريخ وفاته والظاهر أنه توفي بعد 1186 هـ. ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء ما بعد القرن الثامن عشر للمؤلف إلياس بن أحمد البرماوي 675/4.

(5) سورة يوسف، الآية رقم (71).

(6) سورة الناس، الآية رقم (5).

(7) جرت عادت المؤلف أن يختصر كلمة حينئذ في الرمز ح، وأحياناً قليلة جداً يكتبها كاملة.

الصورة هي التي أرادها المصنف بالاستثناء لا غير، وإن كان كلامه شاملاً لغيرها ممّا ذكرناه، فحمله على ظاهره باطلٌ كما قرّرنا.

وأما إذا كانا في كلمة واحدة فيجب إدغام الأول في الثاني على التفصيل المذكور كما تقدم، وإنما وجب الإدغام فيها إذا كانا في كلمة واحدة لغةً وقراءةً للزوم المماثلة، إذ لا ينفصل عنها بوجه، بخلاف ما إذا كانا في كلمتين، فإن اجتماع المثليين غير لازم في ذلك؛ لأنه قد يوقف على الكلمة الأولى فيزول اجتماع المثليين والله أعلم.

والذي يقتضيه كلام المحققين من القراء والنحاة وأهل التصريف أنه أي: حرف المدّ إذا كان ساكناً في الأصل سكوناً ميتاً ك﴿هَنِيئاً﴾⁽¹⁾ وأردنا إدغامه يدغم بسكونه الميت، وإن كان المدغم متحركاً في الأصل ك﴿هُوَ وَجُنُودُهُ﴾⁽²⁾، يسكن سكوناً ميتاً لأجل الإدغام ويدغم به؛ لأن من شرط الإدغام سكون المدغم وتحريك المدغم فيه، ولا علينا في كون السكون ميتاً كما في حرف المدّ، أو حياً كما في غيره من سائر الحروف، فشرط الإدغام متوفر على كل حال، وقول من قال: إن حرف المدّ إذا أدغم صار سكونه حياً إذ المدغم لا يكون سكونه إلا كذلك فيه نظر، بل يكون ميتاً 4/ كما في حرف المدّ، ويكون حياً كما في غيره كما قدّمنا، فالمسئلة تفصيلية كما سنبينه، فحصر المدغم ح في السكون الحي لا يُظهِرُ هذا، وقد صرح سيدي ميمون الفخار⁽³⁾ في تحفته⁽⁴⁾

(1) سورة النساء، من الآية (4)، وسورة الطور، من الآية (19).

(2) سورة القصص، من الآية (39).

(3) ميمون بن مساعد أبو وكيل المصمودي مقرئ، كان فقيهاً أستاذاً، من أهل فاس، وبها توفي جوعاً سنة 816هـ، مولى العلامة المقرئ أبي عبد الله الفخار ونعته بعض المترجمين بـغلام الفخارة، له تصانيف منها: نظم الرسالة أرجوزة في فقه المالكية، وتحفة المنافع في مقرئ الإمام نافع.

ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكي ص 614.

تحفته⁽¹⁾ بأنه أي: حرف المدّ غير الألف إذا أريد إدغام يدغم بسكونه الميت
تصريحاً لا يقبل التأويل، فقال:

وَإِنْ يَجِبُ إِدْغَامُ ذِي شَكْلِ وَمَدٍّ سَكَنٍ وَمَمْدُودٍ حَيَاتُهُ اقْتَصِدْ
إِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِمَا فِي الْوَائِ وَالْيَاءِ مِنْ مَدٍّ يَقُولُ [الرَّائِ]⁽²⁾
وَإِنْ تَرَ الْمَدَّ بِدَيْنٍ يَضْعُفُ أَذْغَمَهُمَا مَيِّتَيْنِ فِيمَا يُعْرِفُ
عَنْ شَيْخِنَا الْفَاسِيِّ⁽³⁾ بِشَرْحِ الْحَرْزِ وَابْنِ عُبَيْدَةَ الرَّضِيِّ ذِي الْعَرِ⁽⁴⁾
فقوله: «ذِي شَكْلٍ وَمَدٍّ» أي: صاحب شكل كـ ﴿قَالَ لَهُمْ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَتَبَيَّنَ
لَكُمْ﴾⁽⁶⁾، وصاحب مدّ وهو الواو والياء المديتان لا غير، كـ ﴿قُرُوءٍ﴾⁽⁷⁾
و﴿خَطِيئَةٍ﴾⁽⁸⁾ ونحوهما.

وأما الألف المدّية وإن كانت صاحبة مدّ فلا يتأتى إدغامها بحال؛ لأن المدّ
الطبيعي أصلٌ فيها وقوي، فيمنعها من الإدغام قولاً واحداً، على أنها ليست من
حروف الإدغام باتفاق كما هو مبين في غير هذا المحل، بخلاف الواو والياء

(1) تحفة المنافع في مقرأ الإمام نافع.

(2) هكذا وردت في المخطوط والصحيح الراوي كما في الأصل في كتاب تحفة المنافع برقم 19.

(3) الفاسي: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي، ولد بفاس بعد سنة
580 هـ، وقدم بمصر واستوطن حلب وتوفي بها، كان رأساً بالقراءات والنحو، دينا صينا وقورا متثبنا،
مليح الخط، توفي في ربيع الآخر سنة 656 هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 2/ 122 برقم (2942).

(4) ينظر تحفة المنافع في مقرأ الإمام نافع للمؤلف ميمون بن مساعد المصمودي لوحة رقم (19)
بالخزانة الحسنية بالرباط المغرب برقم (14070).

(5) سورة آل عمران من الآية (173).

(6) سورة إبراهيم من الآية (47).

(7) سورة البقرة من الآية (226).

(8) سورة النساء، من الآية (111).

فيجوز إدغامهما وإظهارهما على الاعتداد بالمدّ الكائن فيهما وعدمه، كما سيذكره.

وقوله: «سَكِّنْ» إلخ، لف ونشر مرتب.

وقوله: «حَيَّاتَه» أي: إظهاره، فهو مفعول مقدم لـ «اقتصد»، والمعنى: اقتصد يا مريد القراءة إظهار الممدود، وذلك بأن تقطعه عن الثاني قطعاً، فتبينه عنه من غير أن تسكت عليه ولا تقف أخرى مع واحد منهما، وهذا شأن كل مظهر.

ثم إن القصد لحياة الممدود ووجوده مستقلاً يعني: غير مدغم في مثله متوقف على الشرط الذي ذكره وهو اعتدادك بما في الواو والياء من المدّ الطبيعي وجعلهما فيه كالألف، فهذه حجة إظهارهما.

وقوله: «وإن تر المدّ» إلخ، أي: إذا نظرت إلى أن المدّ في الواو والياء ضعيف بالنسبة إلى الألف لأنه أصل حروف المدّ لعدم تحريكه أبداً، والحركة التي قبله لا تكون إلا من جنسه وهي الفتحة، فهو ملازم لحالة واحدة، فبهذا الاعتبار صار المدّ فيه قوياً؛ لأنه وصف ذاتي له لا ينفك عنه دائماً وأبداً، بخلاف الواو والياء ادغمتهما فيما ماثلهما؛ لكونك لم تعد بمدهما لما قدّمنا، وهذه حجة إدغامهما، وأما الألف فقد تقدم أنه لا يدغم البتّة.

وقوله: «مَيِّتَيْنِ» بتخفيف الياء الأولى، أي: بسكونها؛ للوزن، وهو لغة فيه، وقرئ بها، حال أي: ادغمهما، أي: الواو والياء حالة كونهما بسكونهما الميت لا بغيره، بخلاف ما عداهما من بقية الحروف غير الألف، إذا سكن لا يكون سكونه إلا حياً، مظهراً كان أو مدغماً، ولا يوصف بالسكون الميت إلا حروف المدّ الثلاثة لا غير، مظهرة كانت أو مدغمة أيضاً، إلا ما استثني إدغامه منها كما تقدم، وعزى ما ذكر من إدغام الواو والياء المديتين بسكونهما

الميت فيما ماثلهما إلى شيخه الفاسي وابن عبيدة، غير أن المتبادر من كلامه على هذا التفسير الذي شرحنا به كلامه هو أي: حرف المدّ يجوز إدغامه وإظهاره في مثله مطلقاً، يعني في كلمة أو كلمتين حتى ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ و﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾ و﴿غَنِيٌّ﴾ و﴿وَلِيٌّ﴾ و﴿غَتِيًّا﴾، و﴿عَذُوٌّ﴾، ونحو ذلك مما هو واجب الإظهار والإدغام مع أنه ليس كذلك، بل يجب تغير إطلاقه بما قدّمناه أولاً من التفصيل الذي لم يسبق إليه.

وفي كلامه احتمال آخر وبيانه أن قوله:

..... وَمَمْدُود حَيَاتُهُ اقْتَصِدَ

..... إِنَّ كُنْتَ مُعْتَدًّا

إلخ، معناه: إذا أردت إدغام حرف المدّ، أعني الواو والياء المديتين في مثلهما، فاقصد حياة سكونه إن اعتديت بما فيهما من المدّ الطبيعي؛ لكونه قائماً مقام الحركة ومقدراً بها، بدليل أنه يفصل به في الجمع بين الساكنين، فتقصد حياة سكونه لأجل الإدغام، وإلا أدغمت متحركاً في متحرك وذلك غير سائغ؛ لأن من شرط الإدغام سكون المدغم وتحريك المدغم فيه، وإن لم تعد بما فيهما من المدّ لضعفه فيهما بالنسبة إلى الألف المديّة فهو أصل فيها كما تقدم أدغمتها فيما ماثلهما بسكونهما الميت، ونسبته لشيخه⁽¹⁾ في شرحه على الحرز وابن عبيدة، وعلى هذا التفسير الثاني يكون صاحب التحفة جمع بين القولين في كونهما يدغمان بسكونهما الميت، أو يقصد حياة سكونهما عند الإدغام. والقول /5/ الأول وهو: إدغامهما بسكونهما الميت وهو الصواب كما شرحنا به كلامه أولاً.

(1) أي: شيخ ميمون الفخار وهو الفاسي، وهذا لا يتأتى؛ لأن الشيخ الفاسي توفي سنة 656هـ، والشيخ الفخار توفي سنة 816هـ، وهو لم يعاصره.

والقول الثاني وهو: إدغامهما في مثلهما بقصد حياة سكونهما في غاية البعد والشذوذ، وما علل به القول الثاني من أن المدّ قائم مقام الحركة وكأنه أدغم متحرّكاً في متحرك فاسد، وبيانه: أن المدّ الذي هو قائم مقام الحركة ويُتخلص به من الجمع بين الساكنين هو المدّ الفرعي لا الأصلي، وعلى أنه الأصلي والفرعي لا يلزم من كونه قائماً مقام الحركة ومقدراً بها أن يكون محرّكاً بالفعل، بل هو باقٍ على حالة سكونه الميّت، سواءً أدغم موصوفه أو أظهر، وليس هو من إدغام متحرك في متحرك إن أدغمتهما بسكونهما الميت، وأيضاً اتفق القراء والنحاة على أن الحرف الساكن إما أن يكون سكونه ميّتاً كما في حروف المدّ، وإلا⁽¹⁾ حيّاً كما في غيرها من باقي الحروف، فهما قسمان لا ثالث لهما، والفرق بين الساكن الحي والميت: أن الحيّ يقرعه العضو عند خروجه من مخرجه كسائر الحروف غير حروف المدّ، والميت لا يقرعه العضو كحروف المدّ؛ لكونها تخرج من جوف الفم والحلق، تنتهي بانتهاء الهوى⁽²⁾ كما هو مذهب الخليل⁽³⁾، ومشى عليه المحقق ابن الجزري وغيره من الأئمة المحققين، وأيضاً جيء بالمدّ الفرعي بين الساكنين ليقع التخلص به بينهما كما يقع التخلص بينهما بالحركة، فالتخلص بينهما إمّا بالمدّ أو بالحركة، والمدّ غير الحركة قطعاً، وصرّح بأنه أي:

(1) "وإلا" كذا في المخطوط، والصواب: "وإما"

(2) هكذا في الأصل والصحيح [الهواء].

(3) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ويقال الفرهودي الأزدي اليحمدي، كان إماماً في علم النحو وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود، وكان الخليل رجلاً صالحاً عاملاً حليماً وقوراً، ولد في البصرة سنة 100هـ، عاش فقيراً صابراً، له كتاب العين في اللغة ومعاني الحروف، وغيرها، توفي في البصرة سنة 170هـ.

ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس ابن خلكان 2/244، بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي 1/557.

حرف المدّ غير الألف يدغم بسكونه الميت أيضاً العلامة النويري⁽¹⁾ المالكي شارح صحيح البخاري وغيره، وشيخه شمس الملة والدين، المحقق الحافظ أبو الخير ابن الجزري مؤلف النشر الكبير وغيره، والعلامة ولي الله الشاطبي⁽²⁾ حيث قال في حرّزه:

..... وَمَنْ يُظْهِرُ⁽³⁾

إلخ. وتابعوه على ذلك شرّاحه: كالمحقق الجعبري⁽⁴⁾ وأبي شامة⁽¹⁾ والعلامة الهمداني⁽²⁾ وغيرهم، وهو الظاهر من كلام العلامة البيضاوي⁽³⁾ وسيدي

(1) محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري، فقيه مالكي عالم بالقراءات، ولد في الميمون من قرى الصعيد بمصر سنة 801هـ، وكان يتكسّب بالتجارة مستغنياً عن وظائف الفقهاء، عرض عليه القضاء فامتنع، له عديد المؤلفات، منها شرح المقدمات الكافية في النحو الصرف والعروض والقافية، وشرح طيبة النشر، توفي - رحمه الله - بمكة سنة 857هـ. ينظر: الضوء الامع لأهل القرن التاسع 246/9 برقم (598).

(2) القاسم بن فيّره بن خلف بن أحمد الرعيّني، أبو محمد وأبو القاسم الشاطبي: إمام القراء، كان ضريباً ولد بشاطبة في الأندلس سنة 538هـ، وهو صاحب حرز الأمان، وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، توفي - رحمه الله تعالى - بمصر سنة 590هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 21/2 برقم (2600).

(3)

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ فَأَدْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّالاً

متن الشاطبية البيت 129.

(4) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، ولد سنة 640هـ، وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل في فلسطين إلى أن مات سنة 732هـ، كنيته في بغداد (تقي الدين) وفي غيرها (برهان الدين)، من كتبه خلاصة الأبحاث شرح منظومة له في القراءات وشرح الشاطبية المسمى كنز المعاني شرح حرز الأمان وغيرها.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 21/1 برقم (84).

"الكنز"، تحقيق اليزيدي: (254/2).

عبدالرحمن بن القاضي⁽⁴⁾ وسيدي مسعود جمّوع⁽⁵⁾ — بحيم معجمة مضمومة بعدها ميم مشددة فواو مدّيةً آخره عين مهملة — وغيرهم من المحققين، وكم من تأليفٍ عديدة نظرتها في هذا الفن وغيره لم نجد فيها غير ذلك، حتى عثرت على شرح⁽⁶⁾ العلامة الشوشاوي⁽¹⁾ على ابن بري⁽²⁾ فوجدته حكى في ذلك

(1) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، أبو القاسم، شهاب الدين أبو شامة: مؤرخ محدث، باحث، أصله من القدس، ومولده سنة 599هـ، وبها منشأه ووفاته سنة 665هـ ولي بها مشيخة دار الحديث، له كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، وإبراز المعاني في شرح الشاطبية وغيرها.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 365/1 برقم (1558)، الأعلام للزركلي 299/3. (2) المنتجب بن أبي العز رشيد، أبو يوسف، منتجب الدين الهمذاني، عالم بالعربية والقراءات اشتهر وتوفي بدمشق سنة 643هـ، من كتبه، شرح المفصل للزمخشري وشرح الشاطبية سماه الدورة الفريدة، والفريد في إعراب القرآن المجيد.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 310/2 برقم (3646). (3) محمد بن إبراهيم بن محمد بن جعفر أبو عبد الله البيضاوي، مقرئ متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، قرأ عليه أبو سعيد الحسن بن محمد اليزدي بالبيضاء من عمل شيراز.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 45/2 برقم (2677). (4) عبدالرحمن بن أبي القاسم بن القاضي، أبوزيد، المكناسي الأصل الفاسي، المالكي فقيه كان مرجع المغرب في أحكام القراءات، له تقايد في طبقات الصوفية والإيضاح لما بينهم على الورى في قراءة عالم أم القرى، والفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، ولد سنة 999هـ، وتوفي بفاس سنة 1082هـ. ينظر: "اليواقيت الخمينية": 193، "صفوة من انتشر": 164.

(5) مسعود بن محمد جمّوع، أبو الفضل مقرئ نحوي، من العلماء بالسيرة النبوية، من فقهاء المالكية، أصله من سجلماسة ومولده ومنشؤه بفاس، انتقل إلى سلا سنة 1118 وتوفي بها سنة 1119هـ، كان عاكفاً على التدريس والتأليف والنسخ ومن كتبه تأليف في القراءة ورسم القرآن والروض الجامع في شرح الدرر اللوامع وغيرها.

ينظر: "نشر المثاني": (100/2).

(6) المسمى بـ"الأنوار السواطع على الدرر اللوامع".

قولين؛ قيل: يدغم أي: حرف المدّ بسكونه الميت، ولا يحتاج إلى سكون آخر لما يلزم على ذلك من تحصيل الحاصل وبه صدر، وقيل: يسكن سكوناً ثانياً حياً ويدغم به، وعلة بعله لا تخلو من الضعف، بل مردودة قطعاً عند من أمعن النظر، وهو أي: القيل الثاني في غاية ما يكون من البعد والشذوذ كما قدّمنا، وبالجمله فالصحيح، بل الصواب ما عليه المحققون من أنّه يدغم بسكونه الميت إذا كان المدغم ساكناً سكوناً ميثاً في الأصل، وكذا إذا كان أي: المدغم محرّكاً في الأصل، كـ ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾، يسكن سكوناً ميثاً؛ لأجل الإدغام ويدغم به، لا أنه يسكن سكوناً ثانياً حياً بعد أن كان ميثاً، وحرف مدّ في الأصل ويدغم به، أو يسكن سكوناً حياً من أول مرة فيما إذا كان المدغم محرّكاً في الأصل، كـ ﴿هُوَ وَمَنْ﴾⁽³⁾ كما قيل بذلك، ويكفي في ضعف هذا القيل وشذوذه انفراده عن الجادة، وما ذكرناه عن المحققين هو الحق، بل كاد أن يكون إجماعاً منهم على أن الواو والياء المديتين إذا كان قبل الواو الساكنة ضمة وقبل الياء الساكنة كسرة لا يكون سكونهما إلا ميثاً، ولا يتصور سكونهما حياً بعد الضمة في الواو وبعد الكسرة في الياء أدغماً أو أظهرًا، والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك وهي أقوى دليل.

(1) الحسين بن علي بن طلحة الرجاسي ثم الشوشاوي، أبو عبدالله السملالي، مفسر مغربي من بلاد سوس، له تصانيف منها: الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، والأنوار السواطع على الدرر اللوامع، توفي بتارودانت ودفن برأس وادي سوس سنة 899هـ.
ينظر: "طبقات الحضيكي": (186/1).

(2) ابن برّي، علي بن محمد بن الحسين الرباطي، أبو الحسن، المعروف بابن بري عالم بالقراءات، من أهل تازة، ولي رئاسة ديوان الإنشاء فيها، من كتبه الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ولد سنة 660هـ، وتوفي سنة 730هـ.

ينظر: "هدية العارفين": (716/1).

(3) سورة النحل من الآية (76).

وأما إذا كانا أي: الواو والياء الساكنتان بعد فتح، ويقال لهما حرفا لين، فيكون سكونهما حياً حينئذٍ ويدغمان به في مثلهما، ولا يخفى على الحاذق اللبيب أمثلة ذلك، والله تعالى أعلم.

تتمة: الإدغام في اللغة⁽¹⁾: هو إدخال الشيء في الشيء وتغييبه فيه وستره وإخفاؤه، مأخوذ من قول العرب أدغمت اللجام في فم الفرس، إذا أدخلته فيه، ثم أَسْتَعِيرَ ذلك في إدغام الحروف بعضها في بعض، قال الشاعر:

وَأَدْغَمْتُ فِي قَلْبِي مِنَ الْحُبِّ شُعْبَةً تَذُوبُ لَهَا حَرًّا مِنَ الْوَجْدِ أَضْلَعِي⁽²⁾

وقال بعض أهل اللغة أيضاً: الدغم التغطية، وقد أدغمه إذا غطاه، وهو مصدر أدغم يُدْغِمُ، وهو عبارة الكوفيين، والادِّغَام: مصدر ادَّغَمَ افتعل، وعليه /6/ البصريون وسيبويه⁽³⁾، فهما بمعنى واحد، يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على وزن افتعلته.

(1) دغم، ينظر لسان العرب 202/12، دار صادر، لبنان، ط. الثانية، 1414هـ، وتهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، 2001م، 95/8، وكتاب المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، 11/2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، 1417هـ، 1996م.

(2) ينظر شرح الطيبة للنويري 316/1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، 1424هـ-2003م.

(3) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشير، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسّط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز سنة 148هـ، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاهقه، وصنّف كتابه المسمى كتاب سيبويه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد وناظر الكسائي، وأجاز الرشيد عشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل وفاته وقبره بشيراز سنة 180هـ، وكانت في لسانه حبسة، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، وكان أنيقاً جميلاً وفي مكان وفاته والسنة التي مات فيها خلاف.

ينظر "وفيات الأعيان": (385/1)، "طبقات النحويين": 66.

وفي الاصطلاح: اللفظ بساكن فَمُتَحَرِّك بلا فصل⁽¹⁾، وهذا الحَدّ فيه نظر عند العلامة النويري؛ لدخول ما ليس منه فيه وهو الإخفاء، فليس بمانع وإن كان جامعاً؛ لأنّ الحَدّ يشترط فيه أن يكون جامعاً لأفراد محدوده مانعاً من دخول الغير فيه، قال: «والصحيح أن يقال في حده: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد».

فقولنا: «اللفظ بساكن فمتحرك» جنس دخل فيه المدغم والمظهر والمُخْفَى.

وقولنا: «بلا فصل»، فصل خرج به المظهر.

وقولنا: «من مخرج واحد» فصل ثانٍ خرج به المُخْفَى وبقي الحَدّ لمحدوده وهو الإدغام⁽²⁾ انتهى، مع بعض تصرف.

والذي يظهر لي أن الحَدّ الأول صحيح، ولا يردُّ عليه التنظير المذكور، ولا يحتاج إلى زيادة ما زيد في الحَدّ الثاني؛ لأن قولهم: «بلا فصل» يغني عن قولهم: «من مخرج واحد»، وبيانه: أن قولهم: «اللفظ بساكن فمتحرك» جنس دخل فيه المدغم والمظهر والمُخْفَى، وقولهم: «بلا فصل» أي: بلا رفع العضوي ارتفاعتين، فصل خرج به المظهر والمُخْفَى؛ لأن العضو فيهما يرتفع مرتين، وبقي الحَدّ لمحدوده وهو الإدغام؛ لأن العضو يرتفع فيه ارتفاعاً واحدة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وحده العلامة الهمداني بقوله: «دَفَنُ الحرف الأول في الثاني وإدخاله فيه إدخالاً شديداً»، قال: «وحدّ النحويون الإدغام بقولهم: هو أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف»، قالوا: بحرف مثله؛ لأن

(1) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري 317/1.

(2) ينظر: المصدر السابق.

الحرف لا يمكن إدغامه في مخالفه، وإذا أدغم المقارب في المقارب أو المجانس في المجانس قلب الأول إلى الثاني، نحو: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ تقلب النون راءً، ثم تدغم الراء في الراء، ولا يسوغ الإدغام بدون قلب، ولذلك كان مخرج كل مدغم من مخرج المدغم فيه لا من مخرجه؛ لكونه انقلب إلى لفظه واعتمد اللسان عليه دونه، وقالوا: من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فجعلوا كل واحد من الحركة والوقف فصلاً بين الحرفين.

أما كون الحركة فصلاً فيتعلق بمعرفة مرتبة الحركة من الحرف، هل هي مقدرةٌ عليه أو بعده؟ والصحيح منهما، وهو مذهب الحذاق كسيبويه⁽¹⁾ أن الحركة بعد الحرف مقدرةٌ، بدليل لزوم القلب في نحو: "مِقات" و"موقن"، وذلك أن الكسرة لما جاورتها الواو في "مِقات"، فإن أصله "مِوقات" جذبتها إلى نسبتها، فقلبت ياءً لأجل ذلك، وكذلك الضمة في "موقن" لكونها بجنب الياء، فإن أصلها "مُيقن"، قلبتها إلى الواو لما ذكر، واستدلوا أيضاً على أن الحركة مقدرةٌ بعد الحرف بالإدغام، وقالوا: إنها أي: الحركة لو كانت على الحرف لم تكن فاصلة بين الدالين في "مدد" مثلاً؛ لأن الفصل يتصور في الشيء يقع بين الشيئين؛ قبل الثاني وبعد الأول، فأما إذا كان على أحدهما نفسه فلا فصل، فلما لم يمكن إدغام متحرك في المتحرك، علم أن حركة الأول واقعة بعده، فهي تمنع عن الاتصال والاتحاد، فاعرف ذلك فإنه حسن.

فإذا وصلت حرفاً ساكناً بحرف متحرك مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف على ما سيأتي بيانه، فيصيرا باتصالهما وتداخلهما كحرف واحد لا حاجز بينهما، ويلزم اللسان موطناً واحداً.

(1) ينظر: "الكتاب": (241/4).



وأما كون الوقف فصلاً فبيّن؛ لأن الوقف هو حبس اللسان عن الاستمرار في عمله، فإذا وقفت على حرف ثم شرعت في آخر كان الحرف المشروع فيه منقطعاً عن الحرف الموقوف عليه مستأنفاً بعمل منفرد، ولأجل ذلك؛ قيل: وقف ثم ابتداءً.

فإذا قلت: مدّ في "مَدَدٍ"، كنت حبست اللسان عن وقوفك على الدال الأولى، وإذا كان كذلك لم يحصل الاتصال ودخول الحرف في الحرف، وإذا لم تقف فقلت: مدّ، كنت أمررت به في عمله فأصبت بهما إصابة واحدة؛ لكونك لم تقطع عليه ولم تحبسه، وإذا فعلت ذلك حصل الخلط والامتزاج، والله أعلم. والإدغام: حدّه الحافظ السخاوي⁽¹⁾ بقوله: «أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك مماثل له يرتفع العضو عنهما ارتفاعاً واحدة».

قال: «وإنما قلت العضو ولم أقل اللسان كما قال غيري؛ لأن مثل "ثوب بكر" لا يقال فيهما ارتفاع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، فإن قيل: هل دخل الحرف الذي أسكنته في الثاني؟ قلت: ذاك محال أن يدخل حرف في حرف، فإن قيل: فإذا لم يصح دخوله فيه وهو ساكن إلى جنبه فكذلك كان قبل /7/ الإدغام، فما الفرق بين حال الإدغام والإظهار؟ قلت: يرتفع العضو في حال الإظهار ارتفاعتين وفي حال الإدغام ارتفاعاً واحدة»⁽²⁾.

(1) علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، أصله من (مصر) سكن دمشق، ولد سنة 558هـ، له تصانيف منها: جمال المقرء وكمال الإقراء في التجويد، وشرح الشاطبية، وغيرها توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 643هـ في دمشق.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 568/1 برقم (2318)، وفيات الأعيان لابن خلكان 340/3.

(2) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، ص 583.

وبهذا تعلم أن الحدّ الذي حدّ به العلامة الهمداني الإدغام، وهو قوله: «دفعن الحرف الأول» إلخ ما قدمناه عنه فيه بحث، والله تعالى أعلم.

«والإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتهم ولا يحسنون غيره»⁽¹⁾، قاله أبو عمرو⁽²⁾، وتصريف ذلك في كتاب الله عز وجل ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾⁽³⁾ و﴿إِطِيعْنَا﴾⁽⁴⁾ و﴿إِنَّا قُلْتُمْ﴾⁽⁵⁾ و﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾⁽⁶⁾ وقبل كل شيء ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽⁷⁾، والإدغام لا ينقص من الكلام شيئاً، إلا أنك إذا أدغمت شددت الحرف، فلم يُنقص منه شيئاً، والعرب إذا أرادت التخفيف أدغمت، فإذا كان الإدغام أثقل من الإتمام أتمت، وقد تختلف المعاني به، أي: بالإدغام، بمعنى أن الكلمة إذا أدغمت يصير معناها معه غير معناها مع الإظهار، قال الحافظ السخاوي: «ولا يحمل هذا الكلام من أبي عمرو - أعني قوله: والإدغام كلام العرب، إلخ ما مرّ - على أنه أراد أن العرب لا تحسن الإظهار البتة، وإنما

(1) ينظر النشر في القراءات العشر - لابن الجزري، 1/275، وصفحات في علوم القراءات لأبي الطاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، ص 309، دار المكتبة الإمدادية، ط. الأولى، سنة 1415هـ.

(2) أبو عمرو: زبّان بن عمّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، قال الفرزدق (مازلت أغلق أبواباً وأفتحها حتى أثبت أبا عمرو ابن عمار)، قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية، ولد سنة 70هـ، وتوفي بالكوفة سنة 154هـ.

ينظر "غاية النهاية": (1/288)، "وفيات الأعيان": (1/386).

(3) سورة القمر، من الآية (15، 17، 22، 32، 40، 51).

(4) سورة النمل، من الآية (49).

(5) سورة التوبة، من الآية (38).

(6) سورة البقرة من الآية 173، وسورة المائدة من الآية (4)، وسورة الأنعام من الآية (146)، وسورة النحل من الآية (115).

(7) سورة النمل من الآية (30).

أراد - رحمه الله تعالى - أنها لا تحسنه أي: الإظهار في مثل: ﴿مُذَكِّرٍ﴾، ونحو: الرء من ﴿الرَّحْمَنِ﴾ والرء من ﴿الرَّحِيمِ﴾، ونحوهما من المواضع التي يجب فيها الإدغام لغةً وقراءةً⁽¹⁾ أهـ مع بعض زيادة للبيان.

وإنما أدغمت العرب والقراء طلباً للتخفيف، وكرهية الاستثقال، بأن يزيلوا ألسنتهم من موضع، ثم يعيدوها إليه، إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء فيه، ألا ترى أن الخليل شبهه أي: الإظهار بمشي المقيّد وبإعادة الحديث مرتين،⁽²⁾ فخففوا ذلك بالإدغام من أجل ما ذكر، وفي المثل أثقل من حديث معاذ⁽³⁾، ويحكى أن جاريةً كانت لبعض الملوك وكان شديد الحب لها فحدثها يوماً يوماً حديثاً فكرره عليها وقال لها: كيف رأيت هذا الحديث؟ فقالت له: حسنٌ لولا التكرار، قال الشاعر:

إِذَا جَلَسْتَ إِلَى قَوْمٍ تُحَدِّثُهُمْ يَوْمًا حَدِيثًا عَنِ الْمَاضِي [أو لاتي]⁽⁴⁾
فَلَا تُعِيدَنَّ حَدِيثًا إِنَّ طَبْعَهُمْ مُوَكَّلٌ بِمُعَادَاةِ الْمُعَادَاةِ⁽⁵⁾

(1) ينظر جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، ص 596.

(2) ينظر حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، دار الرسالة، ص 84.

(3) حديث معاذ بن جبل قال: استتبّ رجلان عند النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى عُرف الغضب في وجه أحدهما، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب غضبه "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم".

سنن الترمذي رقم الحديث 3452، 504/5، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط. الثانية، 1395هـ.

ينظر جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، ص 579.

والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، 1/243.

(4) هكذا وردت في المخطوط والصحيح كما في الديوان [وعن آت].

(5) البيتان من الكامل وهما لأبي الفتح البستي في ديوانه ص 52، مع تغيير في بعض ألفاظه، مطبوعات مجمع اللغة العربية سوريا دمشق، الطبعة الأولى 1410-1989م.

والإدغام منقول نقلاً متواتراً عن أئمة القراءان حسبما هو مبين في محله، فلا عبرة لمن كرهه وعاب راويه، وإياك أن تصغي إلى ذلك وتعتقده؛ لأن القراء — رضي الله عنهم — روه متواتراً عن مشايخهم، ومشايخهم كذلك عن مشايخهم، وهكذا إلى سيدنا محمد — صلى الله عليه وسلم — إلى جبريل — عليه السلام — إلى الله تبارك وتعالى، فمن كره ذلك وعابه فقد كره وعاب ما قرأ به النبي — صلى الله عليه وسلم — وأنزله الله عليه، نعوذ بالله من ذلك، والله أعلم.

وشروط الإدغام وأسبابه وموانعه الاتفاقية والاختلافية، وكونه واجباً وجائزاً وممنوعاً، وانقسامه إلى كبير وصغير وغير ذلك من مباحثه الشريفة؛ جميع ذلك مذكور في المطولات، فراجعها تفد إن شاء الله.

وضد الإدغام: الإظهار، وهو الأصل؛ لعدم افتقاره ولأنه الأكثر، وقد تقدم حدّه سابقاً⁽¹⁾، والإدغام فرع عليه؛ لافتقاره إلى أسباب ولقلته، فكون الإظهار أكثر وقوعاً ولا يفتقر صار أصلاً للإدغام، وهو أي: الإدغام فرع عليه، وهما أي: الإدغام والإظهار لغتان مشهورتان متواترتان مستعملتان، نزل بهما القرآن على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد رسول رب العالمين، وقرأ بها الصحابة رضي الله عنهم عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في مواضع كثيرة، ثبتت بها الرواية، وأخذ التابعون ذلك عن الصحابة الأبرار رضي الله عنهم أجمعين، وهكذا وقع الأخذ بهما جيلاً بعد جيل إلى أن وصل ذلك إلينا عن مشائخنا الثقات الماهرين، وما من قارئ من القراء السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر أو غيرهم إلا وقرأ بهما في مواضع من القرآن، على حسب ما رواه عن مشايخه تعميماً وتخصيصاً، إذ القراءة سنة متبعة لا مجال للعقل والاجتهاد

(1) ينظر: ص 15.

والرأي فيها بوجه، بل موقوفة على النقل المحض إلى أن يتصل بحضرة باب الله الأعظم - صلى الله عليه وسلم - ولا يقارع في هذا إلا جاهل أحق أو معاند. قال صاحب الفصول؛ العلامة ابن عبد الكريم⁽¹⁾ - رحمه الله تعالى -: «والإظهار والإدغام مما يجب الاعتناء بهما والتحفظ عليهما، فترك معرفتهما من اللحن الخفي في بعض الأماكن، وفي بعض آخر من اللحن الجلي الذي يغير اللفظ والمعنى معاً، وأمّا الخفي يغير اللفظ فقط دون المعنى بجهل معرفتهما»، أي: الإظهار والإدغام كثير من الطلبة، بل كثير من العلماء المدرسين في زعمهم، ولأجل ذلك قال الأستاذ أبوبكر الأذفوي⁽²⁾: «من أدغم ما يظهر وأظهر ما يدغم فهو لحن في قراءته، وخطأ في تلاوته، ومن فعل ذلك فقد قرأ

(1) علي بن عبد الكريم الأغصاوي المقرئ، أبو الحسن، قرأ بالقراءات على أبي الفضل بن خيرون وأبي محمد التميمي وغيرهما، وهو من أصحاب أبي الحداد، له كتاب الفصول في شرح الدرر اللوامع لابن بري، ومن اعتمد هذا الشرح أبو راشد الحلفاوي وأبو زيد الشعالبي الذي يحيل إليه في كتابه المختار من الجوامع قائلًا "ومن أراد الإطناب فعليه بشرح الإمام ابن عبد الكريم صاحب الفصول في شرح الدرر".

ينظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب تأليف الدكتور محمد المختار ولد اباه ص 474، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو 1422هـ - 2001م.

(2) محمد بن علي بن أحمد بن محمد أبوبكر الأذفوي المصري أذفو - بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة وفاء - مدينة بالقرب من أسوان أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة، ولد سنة أربع وثلاثمائة، قال الداني: انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع رواية ورش مع سعة علمه وبراعة فهمه وصدق لهجته، من كتبه التفسير في مائة وعشرين مجلدا توفي بمصر يوم الخميس لسبع خلون من ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري مكتبة ابن تيمية 2/ 199، طبقات المفسرين للداوودي دار الكتب العلمية 2/ 197، ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب لأحمد بن أحمد بن إبراهيم العجمي ص 58 مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية الطبعة الأولى 1432هـ 2011م، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ لمحمد محيسن 85/1 دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1412هـ 1992م.

القرآن بغير ما أنزله الله به على نبيه - صلى الله عليه وسلم-؛ لكونه أخرجه عن لغة العرب؛ لأن قراءة القرآن لا تصح شرعاً إلا بإعطاء كل حرف حقه، من إدغام وإظهار ونحوهما من أحكام القراءة مما هو وارد في لغة العرب، ونقله الخلف عن السلف الصالح نقلاً متواتراً أو صحيحاً مستفاضاً متلقياً بالقبول إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- إلى جبريل - عليه السلام- إلى المولى جل جلاله، إذ القراءة سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها، وهذا مما لا خفاء فيه عند كل مسلم ومسلمة، ولا ينكره إلا من هو جاهل غبي، أو لا عقل له، ولأجل معرفة الإظهار والإدغام اختلف العلماء الأعلام في بطلان صلاة من أدغم سين نستعين في تائه، أشار إلى ذلك شيخ الجماعة بفاس⁽¹⁾ العلامة الأستاذ أبو عبدالله القيسي⁽²⁾ رحمه الله تعالى:

وَمُدْغِمُ سَيْنٍ نَسْتَعِينُ فَمُبْطِلٌ إِذَا كَانَ فَذَا لِلصَّلَاةِ حَكْمٌ وَعَلَى
خِلَافٍ كَذَلِكَ وَالْإِمَامَةُ مِثْلُهُ فَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي ذَوِي الْعِلْمِ فَاسْأَلَا

قلت: وكذلك اختلف الفقهاء أيضاً في غيرهما من بقية أحكام القرآن العظيم إذا حرّفها القارئ في صلاته وأتى بها على غير وجه الصواب الذي أنزل به القرآن على النبي - صلى الله عليه وسلم- على تفصيل يطول تتبعه هنا، محصله اختصاراً: أن اللحن في صلاته لا يخلو إما أن يكون متعمداً له أو

(1) فاس: ينظر معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت الحموي، 230/4، دار صادر، بيروت، ط. الثانية، 1995.

(2) القيسي: هو الإمام العلامة المقرئ الفقيه، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسي المعروف بالمنتوري، ولد المنتوري من عام واحد وستين وسبع مائة بمدينة غرناطة، فقد درس القراءات والنحو والفقه والحديث والتصوف والتوحيد، من تصانيفه: شرح الدرر اللوامع لابن بري، ري الضمان في عدد آيات القرآن وغيرها. توفي من عام أربعة وثلاثين وثمانمائة للهجرة. ينظر: "درة الحجال": (287/2)، "نيل الابتهاج": 495.

ناسياً أو جاهلاً، فالأول: لا يخلوا إما أن يكون له قدرة على الإتيان بالصواب بأن كان قابلاً للتعليم واتسع الوقت له ووجد من يعلمه الصواب، وأخبر بأن قراءته مشتملة على اللحن المنزه عنه القرآن بحيث لم يبق على اعتقاده السابق المتصف به قبل الإخبار من أن قراءته لا لحن فيها، وأنها كقراءة من لا يلحن أصلاً في زعمه، وترك ذلك عمداً منه بعد الإخبار، وقرأ باللحن وصلى به، وأحرى إذا كان مجوّداً وعالماً بالهيئات والكيفيات التي أنزلت على النبي - صلى الله عليه وسلم - وتركها تعمداً وقصداً مع قدرته على ذلك تشهياً منه واختياراً، أو لا قدرة له على الاتيان بالصواب، فالأول: تبطل باتفاق من غير شك؛ لتوفر شروط التعليم وعدم موانعه، إلا إذا صلى مأموماً خلف من يحسن القراءة شرعاً فلا تبطل؛ لسقوط القراءة عنه كما هو معلوم في المذهب المالكي الزكي، وأما الصورة الأخروية وهي: إذا كان مجوّداً وعالماً إلخ ما تقدم قريباً فهي باطلة بالإجماع، وكذا إمامته مطلقاً، بل يلزمه مع ذلك الكفر والعياذ بالله فضلاً على بطلان صلاته وإمامته.

والثاني: وهو الذي لا قدرة له على الإتيان بالصواب، إما أن يكون عجزه لعدم قبوله التعليم أصلاً كعجمة ولكنة⁽¹⁾ أو لعدم معلم، ضاق الوقت أو

(1) قيل: "تكره الصلاة خلفه" أي: اللحن "ابتداءً فإن وقعت لم تجب إعادتها".

ابن رشد الجد: "وهذا هو الصحيح من الأقوال؛ لأن القارئ لا يقصد ما يقتضيه اللحن، بل يعتقد بقراءته ما يعتقد بها لا يلحن فيها، وإلى هذا ذهب ابن حبيب". ينظر "البيان والتحصيل" (449/1) تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط. الثانية سنة: 1408 هـ/1988 م. وقال اللخمي: "الأحسن المنع من الصلاة خلف اللّحان، وإن وجد غيره، فإن أمّ لم يعد مأموماً ولا يخرج لحنه عن أن يكون قرآناً، ولم يقصد موجّب اللّحن، ولو اقتصد على القدر الذي يسلم من اللحن لأجزّأه".

التاج والإكليل لمختصر - خليل لأبي عبدالله المالكي، 423/2، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 1416 هـ-1994 م.

اتسع، أو مع وجوده وضيق الوقت، فالأول تصح باتفاق⁽¹⁾، ولو مع وجود من يأتّم به بالشرط المذكور خلافاً للعلامة الحطاب⁽²⁾⁽³⁾ وبعض الشراح⁽⁴⁾ في هذه الصورة المبالغ عليها.

والثلاثة الآخر لا يخلو إما أن يجد من يأتّم به ممن يحسن القراءة شرعاً أو لم يجد، فالأول: تبطل اتفاقاً، والثاني: إما أن يقتدي به من هو أقرأ منه بأن لا

(1) بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي، 157/1.

(2) الحطاب: "محمد بن محمد بن عبدالرحمن الرعيني، أبو عبدالله، المعروف بالحطاب، فقيه مالكي من علماء المتصوفين، أصله من المغرب ولد سنة 902هـ، واشتهر بمكة، وتوفي في طرابلس الغرب سنة 954هـ، من كتبه: قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين في الأصول، تحرير الكلام في مسائل الالتزام وهداية السالك المحتاج في مناسك الحاج، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل ست مجلدات في فقه المالكية".

ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 404/1، "المنهل العذب": (195/1)، "نيل الابتهاج": 337.

(3) "وإن كان اللحن الواقع في الصلاة على غير وجهه السهو، فلا يخلو: إما أن يكون عمداً مع القدرة على الإتيان بالصواب أو أتى به المصلي لعدم قدرته على الإتيان بالصواب، فإن كان ذلك مع القدرة على الإتيان بالصواب، فلا شك في بطلان صلاة فاعل ذلك، وصلاة من اقتدى به؛ لأنه قد تكلم في الصلاة بغير القرآن والذكر عمداً، والكلمة الواحدة تبطل الصلاة، وإن كان اللحن لعدم القدرة على الإتيان بالصواب فإن كان ذلك لعجز عن التعليم إما لعدم قبول ذلك طبعاً كبعض الأعاجم وجُفَاء الأعراب وكثيراً ما لعبيد والإماء، أو لضيق الوقت عن التعلم مع عدم القدرة على الائتمام بمن لا يلحن في الوجهين فلا شك في صحة صلاته في نفسه، ويصير ذلك كاللكنة ويجري الخلاف المتقدم في صلاة المقتدى به، وإن كان ذلك مع القدرة على التعليم وإمكانية الاقتداء فيجري الخلاف في صلاته وهو عملي الخلاف فيمن عجز عن الفاتحة وقدر على الائتمام هل تبطل صلاته أم لا، وتقدم أن في ذلك قولين، وأن ظاهر المذهب البطلان".

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لأبو عبدالله الحطاب، 103/2، دار الفكر، ط. الثالثة، 1412هـ-1992م.

(4) ينظر عقد الجواهر الثمينة في مذهب علم المدينة لابن شاس، 140/1، 141، دار الغرب، ط. الأولى، 1423هـ-2003م، حاشية العدوي، 157/1.

يلحن أصلاً، أو صوابه أكثر من صواب إمامه أو لا، بأن كان المأموم مثل إمامه في اللحن أو أكثر منه فيه، فالأولان محل الأقوال الستة⁽¹⁾ المذكورة في شرح الشيخ الأستاذ المطلع سيدي عبد الباقي⁽²⁾ على المختصر⁽³⁾ وعلى العزبة⁽⁴⁾ وفي الشيخ إبراهيم⁽¹⁾⁽⁵⁾ وغيرهما، واقتصر صاحب المختصر⁽²⁾ على قولين منها،

(1) الأقوال الستة "صحت بلحن، الثاني تبطل باللحن مطلقاً، والثالث: تبطل باللحن في الفاتحة، والرابعة: تبطل إن غيّر المعنى، والخامسة كراهية عند ابن رشد، السادسة الجواز".

ينظر حاشية العدوي، 157/1.

وقد ذكر الإمام أبو الوليد في كتابه البيان والتحصيل، 449/1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الثالثة، 1408هـ-1988م.

"وقد اختلف في الذي يحسن القرآن أي يحفظه ولا يحسن قراءته ويلحنه على أربعة أقوال:

أحدها أن الصلاة خلفه لا تجوز، وإن لم يلحن في أم القرآن ولحن في سواها.

الثاني: أن الصلاة خلفه جائزة، إن كان لا يلحن في أم القرآن ولا تجوز إن كان يلحن فيها.

الثالث: أن الصلاة لا تجوز خلفه إن كان لحنه لحناً تغير به المعنى وتجاوز إن كان لحنه لا تغير به المعنى.

الرابع: أن الصلاة خلفه مكروهة ابتداءً، فإن وقعت لم تجب إعادتها وهذا هو الصحيح من الأقوال".

(2) عبد الباقي الزرقاني: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، فقيه مالكي، ولد بمصر سنة 1020هـ، وتوفي فيها سنة 1099 من كتبه شرح مختصر خليل أربعة أجزاء.

ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمؤلف محمد أمين الدمشقي، 287/2، دار صادر، بيروت.

(3) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل لبعده الباقي الزرقاني 20/2، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1422هـ/2002م

(4) ينظر: شرح الزرقاني على المقدمة العزبة للجماعة الأزهرية لبعده الباقي الزرقاني ص 202 المطبعة البهية مصر سنة 1304هـ.

(5) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين فاضل متصوف مصري مالكي، نسبته إلى (لقانة) من البحيرة بمصر، له كتب منها جوهرة التوحيد، بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل، وحاشية على مختصر خليل فقه، ونشر المآثر في من أدركتهم من علماء القرن العاشر، تراجم لم يتمه وقضاة الوطر حاشية على العسقلاني في مصطلح الحديث، توفي سنة 1041هـ-1631م.

والأخيران تصح صلاة من خلفه باتفاق، وأخرى صلاته هو، وبهذا تعلم أن الخلاف الوارد في صلاة اللاحن وإمامته مقيّد المحل لا مطلق المحل، كما قيّد غير واحد من الفقهاء⁽³⁾ بما ذكر بعض الصور تصح باتفاق ولا يدخلها الخلاف، وبعض الصور تبطل باتفاق ولا يشملها الخلاف، وبعض الصور يجري فيها الخلاف، والله تعالى الموفق.

والثاني: هو الناسي تصح صلاته وصلاة من خلفه اتفاقاً؛ لرفع القلم عنه كما هو مقرّر في مضانه⁽⁴⁾.

وأما الثالث: وهو الجاهل، وحدّه عرفاً: "وهو الذي لا يقصد ما يقتضيه اللحن ويعتقد أن قراءته كقراءة من لا يلحن في زعمه"⁽⁵⁾، كما مرّ، فقد اختلف الفقهاء 9/ فيه على أقوال ثلاثة: قيل حكمه حكم العامد الغير القاصد المتشهي في تفاصيله المتقدمة، غير الكفر مع الإثم والفسق، وإثم مستمعه، وهذا هو المشهور من المذهب من أنه ملحق بالعامد بقيوده في باب العبادات، فلا يعذر بجمله وإبقائه عليه، إن توفرت شروط التعليم في حقه ولم

ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف إسماعيل بن محمد أمين بن الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 30/1، "اليواقيت الثمينة": 85.

- (1) حاشية اللقاني على مختصر خليل لم تطبع ولم أعثر على المخطوط.
- (2) ينظر: مختصر العلامة خليل ص 40، دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1426هـ/ 2005م.
- (3) ينظر: شرح مختصر خليل لأبي عبد الله الخرشبي 26/2 دار الفكر للطباعة، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن أحمد الدسوقي المالكي 329/1 دار الفكر للطباعة.
- (4) هكذا في المخطوط، والصواب: "مظانه" بالطاء، أي: مواضعه.
- (5) ينظر: البيان والتحصيل، لأبي الوليد بن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، ط. الثانية، 1408هـ-1988م، 449/1، التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله المالكي، 425/2، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 1416هـ-1994م، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب، 100/2، دار الفكر، ط. الثالثة، 1412هـ-1992م.

يخبر به فترك ذلك جهلاً منه، وقيل حكمه حكم الناسي فتصبح صلاته وصلاة من خلفه على هذا القيل، قالهما شيخُ شيخنا سيدي علي النويري⁽¹⁾ في تنبيهه، وقيل: تجري فيه الأقوال الستة المقدّرة في الشروح المذكورة من غير مراعاة القيود المذكورة في العامد، بمعنى ضاق الوقت أو اتسع، وجد من يَأْتَمُّ به ممن لا يلحن أصلاً أو لا، وُجد معلماً أو لم يجد، قاله الشيخ البناي⁽²⁾ في

(1) النويري: نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدالعزيز العقيلي بفتح العين المهملة، سمع من عيسى الحجي والزبير بن علي والوادي وغيرهم، ومولده سنة أربع وعشرين وسبعمائة، وتفقه مولى إمامة المالكية في مكة خمساً وثلاثين سنة، وناب في الحكم عن أخيه أبي الفضل ثم عن ابن أخيه وكان ذا مروءة وعصبية وحدث، رأيتُه وصليت خلفه مراراً وكان يتصلب في الأحكام مع المهابة" وكان يعرف بالفقيه علي النويري وكان سمع الكثير وحدث سنين توفي رحمه الله تعالى في ثاني جمادى الأولى سنة 799هـ.

ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن جمال الدين، الناشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، 157/12، السلوك لمعرفة دور الملوك لأبي العباس العبيدي، 404/5، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط. الأولى، 1418هـ-1997م، كتاب إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني 537/1، الناشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ببيروت، لبنان، النشر 1389هـ-1969م، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحجي الحنبلي أبو الفلاح، 614/8، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط. الأولى، 1406هـ-1986م.

(2) محمد بن الحسن بن مسعود البناي، أبو عبدالله: فقيه مالكي، من أهل فاس، كان خطيباً الضريح الإدريسي بها وإمامة له كتب، منها (الفتح الرباني) حاشية استدرك بها على الزرقاني ما ذهل عنه في شرحه على مختصر خليل، وحاشية على شرح السنوسي لمختصره في المنطق توفي سنة 1194هـ-1780م. ينظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة، 221/9، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف 514/1، "الفكر السامي": (4/125)، "سلوة الأنفاس": 161.

حواشيه⁽¹⁾، وكلا القولين ضعيفان في المذهب، على أن الثالث لا سلف لقائله فيه، هذا إن بقي على جهله واعتقاده وزعمه، يحث لم يخبر، وأما إذا أخبر بأن قراءته فيها اللحن وترك التعلم بعد الإخبار صار متعمداً، وتجري فيه التفاصيل بقيودها المذكورة قطعاً كما مرّ في صدر التحصيل، وهو تحصيل حسن جدّاً، فعليك أيها الواقف عليه بتحصيله وحفظه إن كنت عاقلاً⁽²⁾، وإن مدّ الله في أجلي؛ لأجعلن بحول الله وقوته وإعانتة رسالة أذكر فيها تفصيل كل صورة بانفرادها، صور الخلاف وصور الصحة باتفاق، وصور البطلان باتفاق كذلك، وتوجيه كل صورة منها، وانتهاء⁽³⁾ عدد الصور، ونبين ذلك غاية البيان إن شاء الله تعالى مع ما انضم إلى ذلك من الفوائد الجليلة، والتنبيهات الغريبة العزيزة، [وإن اقتضى الكلام عليها بما سيأتي بأبسط مما ذكرته هنا، فذكره لك

(1) حاشية البناني: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني في كتاب شرح الزرقاني على مختصر- خليل 20/2-21، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.

(2) قال ابن حبيب: ويكره إمامة اللحن إذا كان فيهم من هو أصوب قراءة منه، فإن لم يكن فيهم مرضي الحال، فاللحن والألكن والأمي الذي معه من القرآن ما يغنه في صلاته أولى من قارئ لا يُرضى حاله.

قال أبو محمد: قال لنا أبو بكر بن محمد: من صلى خلف من يحلن في أم القرآن فليعد، يريد إلا أن يستوي حالهم في ذلك ومن المجموعة عن مالك، لا بأس بإمامة الألكن، إذ كان عدلاً. قال ابن القاسم في كتاب ابن الموّاز: وإذا صلى من يحسن القرآن خلف من لا يحسنه أعاد الإمام والمأموم، قال: أبو محمد لأن الإمام وجد قارئاً يأتّم به، قال ابن القاسم في المجموعة: إن صلى القارئ خلف من لا يحسن القرآن لا يُجزّئه، قال سحنون: فإن ائتم به أمّيون مثله، فصلاتهم تامّة وقال ابن سحنون عن أبيه وهذا إذا لم يجدوا من يصلون خلفه ممن يقرأ، وخافوا ذهاب الوقت، فأما إن وجدوا فصلاتهم فاسدة، وقال نحوه ابن حبيب.

النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لأبي محمد عبدالله القيرواني، 1/283، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، 1999م.

(3) هكذا في المخطوط، والصواب والله أعلم: "وانتهاء".



بحول الله وقوته وتوفيقه⁽¹⁾، نطلب من الله تعالى أن يتم مقصدي ويعينني على ذلك، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(1) بين المعكوفين زيادة من المؤلف وهي في الهامش.

السؤال الثالث:

وما وجه من عبر عن ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾⁽¹⁾ و ﴿أَلَّذِي يَوْسُوسُ﴾⁽²⁾ ونحوهما بالمثلين؟ مع أنهما ليسا بمثلين؛ لأنهما لم يتحدا مخرجاً وصفةً كالباء والباء، وإنما هما من باب الجنسيتين أو المتقاربين على الخلاف بين الخليل وسيبويه.

جوابه: والصواب أن يقال في تعريف المثلين ما قاله غير واحد من المحققين: ما اتحدا ذاتا واندرجا في الاسم⁽³⁾، فبهذا الاعتبار يطلق لفظ المثلين عليهما قطعاً، وقول من قال في تعريف المثلين: ما اتفقا مخرجاً وصفة⁽⁴⁾ غير ظاهر لخروج ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾⁽⁵⁾ و ﴿أَلَّذِي يَوْسُوسُ﴾⁽⁶⁾ ونحوهما من ذلك، مع أنهما من المثلين قطعاً، وقولهم: «واندرجا في الاسم» ليس ضروري الذكر، بل لابد من ذكره؛ لأنه لا يلزم من الاتحاد في الذات الاندراج في الاسم، كالباء الموحدة مع الثاء المثلثة مثلاً، فإن ذاتهما واحدة، أي: متحدة في الخط، وليس أحدهما مندرجاً معه في الاسم كما لا يخفى، فتحصل من هذا أن أحدهما ليس كافياً في الحد، بل لابد من ذكرهما معاً لما قدرناه سابقاً، وبعبارة أخرى وقولهم «ما اتحدا

(1) سورة يوسف، من الآية (71).

(2) سورة الناس، من الآية (5).

(3) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحب الدين النويري 324/1، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.

(4) ينظر: هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح المصري الشافعي 217/1 مكتبة طيبة المدينة المنورة، والعميد في علم التجويد لمحمود بن علي المصري ص 73، الطبعة الأولى دار العقيدة الاسكندرية 1425هـ - 2004م، والإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي 324/1، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة 1394هـ - 1974م، والهادي شرح طيبة النشر لمحمد محيسن 111/1 دار الجيل 1417هـ - 1997م.

(5) سورة يوسف، من الآية (71).

(6) سورة الناس، من الآية (5).

ذاتاً» جنس دخل فيه الباء الموحدة والثاء المثناة الفوقية، والحاء المهملة مع الحاء المعجمة ونحو ذلك، وقولهم: «واندرجا في الاسم» فصل خرج به ما ذكر؛ لعدم اندراج ما تقدم ذكره في الاسم؛ لأن الياء غير الثاء في الاسم دون الخط، فصورتها واحدة فيه؛ لأن المصاحف العثمانية مهملة من النقط والشكل، وكذلك الحاء والحاء، وبقي الحد لمحدوده، فهو جامع مانع.

فإن قلت: قد بان لنا مما قررت حقيقة المثليين، فما حقيقة المتجانسين والمتقاربين؟

قلت: الجواب عن ذلك أن المتجانسين ما اتفقا مخرجاً واختلفا صفة، أو العكس، مثال الأول: التاء في الطاء مثلاً، ومثال العكس: الدال المهملة في الجيم، فإن الأول اتفقا في المخرج وهو طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، واختلفا في جل الصفات، والثاني: اتفقا في الصفات واختلفا في المخرج، وهو وسط اللسان في الجيم، وطرف اللسان وأصول الثنايا العليا في الدال المهملة، والمتقاربين ما تقاربا مخرجاً وصفةً معاً، أو مخرجاً فقط، أو صفة فقط، وأمثلة ما ذكر ظاهرة لمن تأمل، فلا نطيل بهما.

وتعريف بعضهم للمتجانسين بقوله: «ما اتفقا مخرجاً واختلفا صفةً فقط» دون أن يقول: «أو العكس» كما قلنا، وللمتقاربين بقوله: «ما تقاربا في المخرج أو في الصفة» دون أن يقول: «في الصفة والمخرج معاً» كما ذكرنا فيه قصوراً؛ إذ لا بد من زيادة ذلك في الحدين كما قررنا، ولا يخفى وجه ذلك على الماهر الفطن، والله تعالى أعلم.

[باب همزة الوصل]

السؤال الرابع إلى التاسع:

وما وجه تعيين همزة الوصل في الابتداء إذا كان الحرف الأول ساكناً؟ وهل لا كان من الحروف غيرها؟ وما الأصل في همزة الوصل، /10/ السكون أو الحركة؟ وعلى أنه الحركة هل الكسر أو غيره من الحركات؟ ولم لم تضم الهمزة في "ارموا" ونحوه اعتداداً بالعارض كما كسرت في "اغزي" على الاعتداد به؟ ومعلوم من كتب القراء والنحاة وغيرهما أن همزة الوصل تسقط في الدرج وتثبت في الابتداء، فلأي شيء ثبتت في قوله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ ونحوه، إلا أنهم اختلفوا في كيفية إثباتها، فبعضهم يقول: بالبدل، وبعضهم يقول: بالتسهيل، وما قولكم - رضي الله عنكم - في الهمزة المسهلة، هل يجوز أن يسمع فيها صوت الهاء بأن تبدل هاء خالصة؟ يعني قراءة كما هو واقع لغةً أو لا يجوز ذلك، كما نص عليه الشاطبي⁽¹⁾ وغيره؟.

الجواب على ذلك: إنما تعينت همزة الوصل في الابتداء لكونها أقوى الحروف، والابتداء بالأقوى أولى، والهمزات التي في أوائل الكلم نوعان؛ همزات قطع، وهمزات وصل، وتسمى أيضاً ألفات القطع وألفات الوصل؛⁽²⁾ لأن الهمزة إذا كانت أولاً تكتب على صورة الألف؛ لأنهما متقاربان في المخرج على قول

(1) ينظر: متن الشاطبية حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي البيت: 213، مكتبة دار الهدى الطبعة الرابعة 1426هـ - 2005م. والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص 87 مكتبة السوادى للتوزيع الطبعة الرابعة 1412هـ - 1992م.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي، 191/2، دار الفكر، دمشق، ط. الأولى، 1416هـ - 1995م، واللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، ص 220، دار الكتب الثقافية، الكويت، المقتضب لأبي العباس الأزدي، 80/1، دار عالم الكتب، بيروت.

بعضهم، ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة، قال في الصحاح⁽¹⁾: «الألف على ضربين: لينة ومتحركة، واللينه تسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة»، ولهذا المعنى حكم الفقهاء — زادهم الله رفعةً أعلامهم، وتسيد الإسلام بأقلامهم — بأن الحروف ثمانية وعشرون حرفاً، ولا تظن بهم خلاف هذا، وقال العلامة الشنواني⁽²⁾: «الألف اسم مشترك بين المدّة التي هي أوسط حروف جاء، والهمزة التي هي آخرها»⁽³⁾، قال المحقق الجعبري: «والحروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفاً باتفاق، إلا المبرّد⁽⁴⁾ فإنه جعل الألف همزة، محتجاً بأن كل حرف موجود في أول اسمه وألف أوله همزة»⁽⁵⁾، قلت:

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، 2542/6، دار العلم للملايين، بيروت، ط. الرابعة، 1407هـ-1987م.

(2) أبوبكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي تونسي الأصل، ولد في شنوان (بالمناقية بمصر)، سنة 959هـ، وتعلم في القاهرة له كتب وشروح وحواشي منها حواشي الأجرومية والشذور والقطر في النحو، هداية مجيب النداء إلى شرح قطر الندي، والدرّة الشنوانية في شرح الأجرومية، أولى الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، توفي سنة 1019هـ-1611م. ينظر: "خلاصة الأثر": (79/1)

(3) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلین عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين لعلي بن محمد أبي الحسن الصفاقسي، ص43، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

(4) المبرّد: محمد بن يزيد بن عبد الأکبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب والأخبار ولد بالبصرة سنة 210هـ-826م من كتبه الكامل، المذكر والمؤنث، المقتضب، التعازي والمراثي إعراب القرآن، طبقات النحاة البصريين، شرح لامية العرب، توفي سنة 286هـ-899م ببغداد.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي 269/1، المكتبة العصرية، لبنان. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، 430/5، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط. الثالثة، 1390هـ-1971م.

الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، 141/5، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ-2000م.

(5) ينظر: المقتضب لأبي العباس المبرّد 84/1 عالم الكتب بيروت.

وكلامه مردود كما بيناه في تأليفنا المسمى: بـ "الحجج القطعية في الردّ على الدجاجة البدعية"⁽¹⁾، ثم همزة القطع تثبت في الدّرج، وبالتلفظ بها يحجز ما قبلها عمّا بعدها؛ نحو: "نصر أحمد"، فهزمة أحمد لما تثبت وصلاً حجرت بين الراء والحاء، فقطع أحدهما على الآخر، ولهذا سميت همزة قطع، وهمزة الوصل تسقط في الدّرج، أي: في الوصل، فيتصل ما قبلها بما بعدها، تقول: "كتبت اسمك" فسقطت همزة "اسم" فاتصلت التاء بالسين، فلهذا سميت همزة الوصل، وقيل: «إنما سميت همزة الوصل لأنه يُتوصل بها إلى النطق بالسّاكن»⁽²⁾ ولهذا المعنى سماها الخليل سلّم اللسان⁽³⁾، واختلف العلماء - رضي الله عنهم - في أصل همزة الوصل، فذهب الإمام سيبويه إلى أن أصلها الحركة، وحجته على ذلك أن قال إنما أوتي بها لتوصل بها إلى النطق بالسّاكن، وكأن السّاكن بعدها منوّي أو مقوّي الذي بسببه حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، والعرب لا تبتدئ بسّاكن ولا تقف على متحرك⁽⁴⁾، وذهب الإمام الأخفش⁽⁵⁾ إلى أن أصلها السكون، وحجته أن قال إنها أحرف من الحروف، والحروف كلها مبنية، وأصل البناء أن يكون على السكون، وتحركت بالكسر لأنها اجتلبت ساكنة ولا يكون بعدها إلا ساكن، فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، قال بعضهم: «واختلافهم في هذا بعد الاتفاق على أنها ساكنة في

(1) من مؤلفات صاحب الكتاب ولم أعثر عليه لا مخطوطاً ولا مطبوعاً فيما أعلم.

(2) ينظر جمال القراء وكمال الإقراء، ص 741، للسخاوي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. الأولى، 1418هـ-1997م، النشر في القراءات العشر لابن الجزري، 398/1، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

(3) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبدالفتاح الشافعي، 478/2، مكتبة طيبة المدينة المنورة.

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه 144/4-146 مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.

(5) الأخفش الأوسط.

الأصل، وإنما اختلافهم كيف اجتلبت هل ساكنة أو متحركة»⁽¹⁾ أه. المرادي⁽²⁾.
اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقل: اجتلبت
ساكنة، ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين⁽³⁾، وإليه ذهب
الفارسي⁽⁴⁾، واختاره الشلوبين⁽⁵⁾، وقيل اجتلبت متحركة⁽⁶⁾، وهو قول سيبويه

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية مالك للمرادي 1556/3 مطبعة دار الفكر العربي
الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.

(2) المرادي: الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم
قاسم، مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب من كتبه تفسير القرآن عشر- مجلدات
وإعراب القرآن وشرح الشاطبية في القرآن وشرح ألفية ابن مالك، توفي سنة 749هـ-1348م.
ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 227/1، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.

(3) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي 169/5-170 مركز النخب العلمية الطبعة
الأولى 1410هـ - 1990م، والإيضاح العضدي لأبو علي الفارسي ص 323-324 جامعة الرياض
الطبعة الأولى 1389هـ - 1969م،

(4) الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية
ولد في فنسا (من أعمال فارس) سنة 288هـ، 900م، ودخل بغداد سنة 307هـ، ويجول في كثير من
البلدان، صحب عضد الدولة بن بويه فعلمه النحو، وصنف له كتاب (الإيضاح في قواعد النحو)
ومن كتبه التذكرة في علوم العربية عشرون مجلداً، وتعليق سيبويه جزآن والشعر والحجة في علل
القراءات وغيرها، توفي سنة 377هـ-987م.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 217/8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، 1422هـ-
2002م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 80/2.

(5) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين، من كبار
العلماء بالنحو واللغة، مولده، بإشبيلة سنة 562هـ-1166م من كتبه القوانين في علم العربية
ومختصره التوطئة وشرح المقدمة الجزولية في النحو كبير وصغير، وحواشي على كتاب المفصل
للزمخشري، وتعليق على كتاب سيبويه وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 945هـ-1247م.

ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 451/3، وكشف الظنون عن أسماء الكتب
والفنون للحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، 1428/2.

(6) ينظر: الكتاب لسيبويه 443/4.

وهو الظاهر⁽¹⁾، ثم قال⁽²⁾: «مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً، وضمت اتباعاً، ومذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو: "اضرب" تبعاً لثالث الفعل، وضمت في نحو: "اسكن" تبعاً لثالثه أيضاً، [فأورد]⁽³⁾ عليهم أنه كان ينبغي [أن تفتح في "اعلم" ونحوه تبعاً للثالث]⁽⁴⁾، وأجيب بأنه لو فتحت فيما ثالثه مفتوح؛ لالتبس الأمر بالخبر⁽⁵⁾ انتهى.

وقال الإمام الأزهري⁽⁶⁾ رحمه الله تعالى: «مسألة: في أصل همزة الوصل هل السكون أو الحركة؟ الأول: مذهب الفارسي واختاره الشلوبين، والثاني: مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجود التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر، كما في "اضرب" و"اذهب"، وإنما ضمت في نحو: "اخرج" كراهية للخروج من كسر إلى ضم، [وفتحت في بعض المواضع

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين المرادي، دار الفكر العربي، ط. الأولى، 1428هـ-2008م، 3/1556.

(2) أي المرادي في كتابه.

(3) في كتاب توضيح المقاصد والمسالك [ورد].

(4) في كتاب توضيح المقاصد والمسالك [أن تفتح في نحو اعلم].

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك للمرادي، 3/1556.

(6) الأزهري: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، كان يعرف بالوقاد: نحوي من أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد سنة 383هـ-1434م، من تصانيفه المقدمة الأزهرية في علم اللغة، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، شرح الآجرومية، التصريح بمضمون التوضيح، شرح البردة، شرح المقدمة الجزرية في التجويد، توفي وهو عائد من الحج قبل أن يدخل مصر سنة 905هـ-1499م.

ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين أبو الخير السخاوي، 3/171، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للمؤلف نجم الدين الغزي، 1/190، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، 1418هـ-1997م.

تخفيفاً⁽¹⁾، وعلى الأوّل دبرت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في "اضرب"، /11/ وضمت في "اخرج"، وامتنع أن تفتح في "اذهب"؛ للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت؛ لأنه أخف من الضم⁽²⁾ انتهى من الفجر الساطع⁽³⁾. قلت: وإنما كانت الهمزة مكسورة في الأصل؛ لأنه جيء بها لرفع الابتداء بالساكن فناسب الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل الضدي، وفيه شيان: إما تقابل في الرسم، أي: في الخط، وهو أن الكسرة لا تكون إلا من الأسفل، والسكون لا يكون إلا من أعلا، وإما تقابل في الخفة والثقل، وذلك أن الكسرة في غاية الثقل، والسكون في غاية الخفة، وأما التقابل النطقي فليس مخصوصاً بهما، بل يوجد فيهما وفي غيرهما، فلا ينبغي أن يعلل به ما ذكر، واستثني ما بعد ساكنه ضمة أصلية نحو: "انظر" و"اخرج" و"ادخل"، فإنها تضم تبعاً لثالث الفعل، والدليل على أن ضمة الثالث في هذه الأمثلة ونحوها من أمثلة فعل الأمر أصلية وجودها في ثالث فعل المضارع، كـ "يَنْظُرُ" و"يَخْرُجُ" و"يَدْخُلُ"، فيكون ثالث فعل الأمر في الضم تابعاً لثالث المضارع في الضم أيضاً، وأما نحو: "اغزي" فإن أصله اغزوي استثقلت الكسرة في الواو فنقلت إلى الزاي بعد سلب حركتها، فاجتمع ساكنان الواو والياء، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار "اغزي" فإن اعتدّ بالعارض ابتدئ بالأصل وهو

(1) زيادة لا توجد في نص كلام الإمام الأزهري - رحمه الله تعالى -.

(2) شرح التصريح علي التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، 1421هـ - 2000م، 685/2.

(3) كتاب الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع من مقراً الإمام نافع لأبي زيد ابن القاضي عبدالرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي الأصل الفاسي، المالكي، فقيه، مخطوط رقم 1798، 2965، 3538، 4481 بالخزانة الحسنية بالمغرب، وأخرى في مكتبة الزاوية الحمزية رقم 510 وأخرى في الجامعة الإسلامية رقم 3819 فيلم، ومطبوع بتحقيق أحمد الشيشي بها أخطاء كثيرة.

الكسر كما تقدّم، وإن لم يعتد بالعارض ابتدئ بالضمّ، بخلاف نحو: "ارموا" إذ الضم عارض، والأصل "ارمُوا" استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الميم بعد سلب حركتها، فاجتمع ساكنان؛ الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ارموا فتكسر همزة الوصل في الابتداء على الأصل؛ لأنها حركة عارضة لم توجد في ثالث المضارع الذي هو يرمي، وبعبارة أنها لم تضم الهمزة في "ارموا" ونحوه، لأن همزة الوصل الأصل فيها الكسر. كما قدّمنا، ولا تخرج عنه إلّا بسبب قوّي في "اغزي" كسرت على الأصل، وإن كانت الكسرة عارضة؛ لأن الرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب كما لا يخفى، أو تضم تبعاً لثالث الفعل؛ لأنه في الأصل مضموم ضمة أصلية فتخرجها عن أصلها الذي هو الكسر لقوّتها وملازمتها للحرف الذي هي فيه غالباً، وفي "ارموا" ونحوه الضمة عارضة؛ لأنها حركة نقل كما قدّمنا، وحيث كان كذلك فلا تخرج همزة الوصل عن أصلها من الكسر إلى الضم أو الفتح، والخروج عن الأصل لا يكون إلّا بسبب قوّي، فتعيّن من هذا كسرها، في "ارموا" ونحوه مطلقاً أصلاً وحالاً، وله نظائر تعرف من الوقوف على المطوّلات، وإنما ضمّت في نحو "انطلق به" فعل ما لم يسمّ فاعله؛ لأن ضمة الطاء، بالنسبة إلى هذا البناء أصلية، وإن كانت عارضة بالنسبة إلى ما يسمى فاعله، أو نقول بناء ما لم يسمّ فاعله لا يتأتّى إلّا بضم أوّله وكسر ما قبل آخره في الأصل كما هي القاعدة، نحو "استخرج" و"استضعف" و"استكبر" وغير ذلك، حينئذ يضم همزة الوصل في هذا البناء ليس تبعاً لثالث الفعل، وإنما هو أصل فيها، وهذا التوجيه أحسن من الأول، واستثنوا أيضاً الداخلة على لام التعريف، فإنها تفتح⁽¹⁾، فأما على مذهب الخليل

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للمؤلف حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاسترأبادي، مكتبة الثقافة الدينية، ط. الأولى، 1425هـ-2004، 217/1.

فظاهر إذ ليست عنده همزة وصل، بل هي همزة قطع، وإنما حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة استعمالها، وأما عند سيبويه مع كونها همزة وصل عنده، فلكثرتها في كلامهم كما فتحوا نون من إذا دخلت على ما فيه اللام، وإنما فتحت في "أيمن"؛ لأن هذا الاسم غير متصرف فيه، ولا يستعمل إلا في القسم، فصار الحرف ففتحت همزته تشبيهاً بالداخله على لام التعريف، والله أعلم.

وإثبات همزة الوصل في الوصل خطأ ولحن؛ لأن وضعها للتوصل إلى النطق بالساكن، فإذا وصل الساكن بما قبلها وكان محرّكاً، فإن كان ساكناً فإنه يحرك وجوباً إلا إذا كان حرف مدّ فيمدّ أو يحذف على حسب ما وردت به الرواية، استغني عنها بذلك وشذ إثباتها وصلاً في غير القرآن للضرورة، نعم ثبتت مسهلة أو مبدلة حرف مدّ وهو أرجح في قوله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ ونحوه؛ لأنها لو حذفت وصلاً على الأصل لأدّى ذلك إلى التباس الاستفهام بالخبر؛ لأن كلا من الهمزتين محرّك بالفتح، فلو قلنا: "الذكرين" بحذف الهمزة ابتداءً فلم ندر أهو خبر أو استفهام، مع أنه استفهام قطعاً، وأمّا إذا اختلفا في الحركة بأن كانت همزة الوصل مضمومة أو مكسورة، وهمزة الاستفهام مفتوحة - وهي لا تكون إلا كذلك -، فتحذف همزة الوصل وصلاً وابتداءً؛ للاستغناء عنها بحركة همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾⁽²⁾ ونحوهما، ولم تأت في القرآن همزة وصل مضمومة مع همزة الاستفهام، ولو أتت لكان القياس /12/ الحذف، ومثالهما في كلام العرب: أضطرّ زيد، أخرج المال، أتبع القول، والأصل أضطر بهمزة وصل مضمومة،

(1) سورة الأنعام من الآية (21-93-144)، وسورة الأعراف من الآية (37)، وسورة يونس من الآية (17) سورة هود من الآية (18)، وسورة الكهف من الآية (15)، وسورة المؤمنون من الآية (38)، وسورة العنكبوت من الآية (68)، سورة الشورى من الآية (24).

(2) سورة الصافات من الآية (153).

فدخلت عليها همزة الاستفهام فصار: أأُضطرّ، فحذفت همزة الوصل على القياس إذ لا لبس حينئذ لاختلاف حركتهما؛ لأنه يُعلم بالضرورة أن الموجودة هي همزة الاستفهام لأنها مفتوحة، وأن المحذوفة هي همزة الوصل لأنها مكسورة أو مضمومة في هذه الأفعال ونحوها، ولا جائز أن تحذف همزة الاستفهام وتبقى همزة الوصل ابتداءً؛ لأن همزة الاستفهام جيء بها لمعنى فلا يحسن حذفها لأجله، ولعدم ما يدل عليها، بخلاف همزة الوصل، فالمقصود منها الاستعانة على النطق بالساكن لا غير، فقام مقامها همزة الاستفهام في ذلك، وهذا إذا قرئ بالاستفهام في قوله تعالى ﴿أَصْطَفَى﴾، ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾⁽¹⁾، وأما على قراءة الخبر فيهما فتثبت همزة الوصل ابتداءً وتسقط في الدّرج كما هو الأصل فيها.

فرع: همزة الوصل ثبتت محققة في الوصل لغير ضرورة في غير القرآن، وذلك في لفظة "البتة" أي: القطع⁽²⁾، نص على ذلك شيخنا وأستاذنا الشيخ الأجل، الهمام الأجل، الفقيه الأعدل، المدرس المحدث الأكمل، أبو البركات سيدي مسعود الشيبوني⁽³⁾ في تأليف له في المنطق سماه: "كشف اللثام" أبقى الله بركته،

(1) سورة ص من الآية 63.

(2) أصلها: "بتة" ينظر لسان العرب لابن منظور، 6/2، دار صادر، ط. الثالثة، 1414هـ، ومختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله الرازي، المكتبة العصرية، ط. الخامسة، 1420هـ-1999م، ص 28، وتهذيب اللغة لابن الأزهري، دار إحياء التراث العربي، ط. الأولى، 2001م، 183/14، وتاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض الزبيدي، دار الهداية، 431/4.

(3) هو أبو البركات مسعود الشيبوني الفقيه المدرس، المحدث الجزائري الأصل له تأليف في المنطق سماه اللثام ونقل عنه صاحب هذا الكتاب، تولى هذا الشيخ قضاء تونس كما ذكر المؤلف وقد أخذ عنه رحمه الله عندما كان في الجزائر.

ينظر: عمدة القارئ والمقرئين للشقناصي دراسة وتحقيق عبد الرزاق بسرور ص 51. دار ابن حزم الطبعة الأولى 1469هـ - 2008م

أمين، وقد تولى القضاء بمحروسة تونس سنين، ثم رفعت يده بعد ذلك، وكذلك تثبت بالوصف المذكور على أحد القولين في اسم الجلالة، إذا دخل عليه حرف النداء كيا الله، والله أعلم.

واعلم رحمك الله - أن التسهيل على قول بعضهم: هو تليين الهمزة وإضعاف الصوت بها، وهو هواء يخرج من الصدر يشبه الهاء لقربها من الهمزة في التخفيف، وليست بهاء محضة، أي: خالصة، قال: وإبدالها هاء لا يجوز، أي: قراءة لا لغة، وكذلك إبدالها واوا في مثل: ﴿أُؤْتِيَكُم﴾، وياء في مثل: ﴿أَيُّدَا﴾، وإثما هو تقريبها، أي: الهمزة من الياء أو الواو أو الألف، وذلك حقيقة لا تدرك إلا بالمشافهة من إمام متقن فصيح حسن الأداء، وقُلَّ أن يجتمع ذلك، قال⁽¹⁾ في الفجر الساطع: «ومعناه - أي: التسهيل - أن يكون بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو»⁽²⁾، انتهى.

قلت: إذا سهلت بين الهمزة والياء أو الواو، هل الياء والواو الساكنتان المديتان أو المتحركتان؟ في ذلك خلاف: استخرجته بالنظر الصحيح والتفتيش القوي في تأليفهم، واستفدته بالقريحة التامة التي تفضل الله بها علي حتى صرت أرعى في جداول بساتين أزهارهم، وأكرع من سلسبيل حياضهم وأنهارهم، فله جل جلاله الحمد والمنة على ذلك، وبحوله وقوته وفضله الواسع نجد ثواب ذلك غير مشوب برياء ولا سمعة في موازين الحسنات هنالك، وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وذلك أن الهمزة المسهلة مطلقا هل هي ساكنة أو متحركة؟ فمن قال بسكونها احتج بأنه لا يبتدأ بها في أول الكلام نظرا لما

(1) أي: أبو زيد ابن القاضي.

(2) الفجر الساطع 314/2.

فيها من الألف والياء والواو، والمديّات وما لا يبتدأ به أولاً ساكن كحروف المدّ وغيرها من السّواكن، ومن قال بعدم سكونها احتجّ بأنها - أي: الهمزة المسهلة - في حكم المتحركة وزنتها، بدليل قيامها مقامها في وزن الشعر، قال الشاعر⁽¹⁾:

أَ الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا نَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي⁽²⁾
والوزن لا يكون إلا بكونها متحرك، وقبل هذا البيت بيت آخر يقول فيه:
وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَّمْتُ قَصْداً أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهَا يَلِينِي⁽³⁾
ثم قال: "أَ الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ" البيت المتقدمة، نظراً لما فيها من الهمزة المتحركة فقط في الأنواع الثلاثة، أو لما فيها من الهمزة المتحركة والياء والواو المتحركتين إذا كانت الهمزة مكسورة أو مضمومة على أحد القولين فيهما كما قدّمنا، وقول العلامة ولي الله الشاطبي - رحمه الله ورضي عنه - في حرزه:
..... وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَمَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلا⁽⁴⁾

(1) الشاعر: المثقب العبدى العائذ بن محصن بن ثعلبة، من بني عبد القيس من ربيعة، شاعر جاهلي، من أهل البحرين، توفي سنة 35هـ.

ينظر: معجم الشعراء للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، ص 303، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الثانية، 1402هـ-1982م، لباب الآداب أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، ص 123، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، 1417هـ-1997م.

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للمؤلف عبد القادر بن عمر البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الرابعة، 1418هـ-1997م، 80/11، ومعجم الشعراء للمرزباني، ص 303.

(3) خزانة الأدب 80/11، ومعجم الشعراء ص 303.

(4) حرز الأمانى البيت برقم (213) وتمامه:

والإبدال محضٌ والمسهل بين ما ** هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا
ص 18، مكتبة دار الهدى، ط. الرابعة، 1426هـ-2005م.

محتمل للقولين المذكورين من أن الهمزة المسهلة إذا كانت مضمومة أو مكسورة هل بينها وبين الواو والياء المديتين أو المتحركتين؟ فتكون - أي: الهمزة المسهلة - على القولين المذكورين حرف مركب⁽¹⁾، أي: فرعي لا أصلي، ومخرجها متردد بين مخرج الهمزة المحققة ومخرج حرف المدّ الذي يجانس حركتها، أما كونها بين الهمزة وحرف المدّ في المفتوحة /13/ فظاهر، أما المضمومة والمكسورة فلا تكون فيهما بين الهمزة وحرف المدّ إلاّ على القول الأوّل من القولين المتقدمين، وأما على القول الثاني منهما فتكون بين الهمزة والواو المتحركة في المضمومة، أو الياء المتحركة في المكسورة، والتردد بين المخرجين في المسهلة إذا كانت غير مفتوحة على كلا القولين المذكورين ظاهر لا خفاء فيه، وأما المفتوحة فلا يظهر ذلك فيها إلا على مذهب الخليل⁽²⁾ ومن وافقه⁽³⁾، من أن الألف المدّية تخرج من جوف الفم والحلق، والهمزة تخرج أقصى الحلق، فالمخرج غير المخرج، فتردها بين المخرجين المذكورين سائغ على هذا المذهب لا شبهة فيه، وأمّا على مذهب سيبويه⁽⁴⁾ ومن وافقه⁽⁵⁾ القائل بخروجه - أي: الألف - من أقصى الحلق كالهاء والهمزة، فلا يظهر ذلك؛ لأن مخرج الأحرف الثلاثة على رأيه واحد، فلا تردد حينئذ لاتحاده.

(1) كذا في المخطوط، والصواب: "حرفا مركبا" على أنه خبر كان.

(2) ينظر: كتاب العين لأبي عبد الرحمن خليل الفراهيدي 1/ 52 دار ومكتبة الهلال، والمقدمة الجزرية لابن الجزري ص 8 دار المغني للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1422هـ - 2000م.

(3) كابن الجزري ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح.

ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/ 198.

(4) ينظر: الكتاب سيبويه 4/ 433.

(5) كالفرء وقُطْرُب والجريّ وابن دُرَيْد وابن كيسان.

ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/ 198-199.

نعم يمكن الجواب عن ذلك من وجهين، أحدهما أن تقول: حصر الحروف التسعة والعشرين حرفاً في سبعة أو ستة أو أربعة عشر- مخرجاً إنما هو على سبيل التقريب وشدة الملاصقة بين المخرجين أو المخارج فقط، لا على سبيل الحقيقة والاتحاد في المخرج، إذ كل حرف من حروف المعجم له مخرج يخصه ولا يشاركه غيره من الحروف فيه كأقصى- الحلق مثلاً، ففيه مخرج ثلاثة لثلاثة أحرف على سبيل الحقيقة، ومخرج واحد للأحرف الثلاثة على سبيل التقريب وشدة التلاصق، فمن نظر إلى أن الأحرف الثلاثة تخرج من أقصى الحلق وأن مخارجها قريبة من بعضها بعضاً جداً - خصوصاً اسم الأقصى يطلق على كل منها - عبّر باتحاد المخرج لها، - أي: للأحرف الثلاثة على طريق المجاز لما قدّرنا- وهذا وجه من حصر مخارج الحروف في السبعة عشر وما عطف عليها، ومن نظر إلى أن كل حرف من الثلاثة يخرج من أقصى الحلق من محل مستقل منه بحيث لا يشاركه حرف آخر فيه عبّر بتعدد المخرج لها - أي: للأحرف المذكورة على طريق الحقيقة -، وإن كان جميعها يخرج من أقصى الحلق وتسمّى به، إذ لا يلزم من كونها من أقصاه أن تكون من محل واحد منه، بل كل حرف من الأحرف الثلاثة المزبورة يستقل بموضع ينشأ منه - أي: من أقصى ما ذكر -، وبهذا تعلم أنه لا خلاف بين العبارتين في المعنى، فمؤداهما واحد لورود النقل والأثر بذلك، وهكذا تقول في كل مخرج قرب من مخرج آخر والتصق به التصاقاً قوياً حتى عبّر عن ذلك باتحاد المخرج، فإذا فهمت ما ذكرناه لك علمت أن التردد بين المخرجين في الهمزة المسهلة المفتوحة حينئذ صحيح لا مرية ولا شبهة فيه، وظاهر ظهوراً بيناً لا غبار عليه، على

مذهب سيبويه ومن تبعه، كصحته على مذهب الخليل والفراء⁽¹⁾ وغيرهما من النحويين.

ثانيهما: أن يحمل كلام سيبويه ومن تبعه على أن الأحرف الثلاثة تخرج من مخرج واحد حقيقةً ولا مانع من ذلك لما ستذكره، بل هذا هو الظاهر والمتبادر من كلامه، مع ورود النقل والأثر بذلك أيضاً، ويكون التردد حينئذ في الهمزة المسهلة المفتوحة باعتبار صفات الهمزة وصفات حرف المد، لا باعتبار المخرج فيها، وكذا تقول في الصاد المشمّة زايًا، فهي مركبة من حرفين متحدّين في المخرج، مترددة بين صفات الزاي وصفات الصاد ونحو ذلك، والحاصل أن التردد كما يصح أن يكون بين المخرجين يصح أن يكون أيضاً بين الصفتين؛ لأن الفرق بين الحروف الغير المتماثلة تارة يكون بالمخرج، وتارة بالصفات، وتارة بهما معاً، فسبحان من هذه قدرته.

وعلى هذا الجواب الثاني الخلاف بين العبارتين معنوي، فالمؤدى غير المؤدى، واحتجاج بعضهم على أن كل حرف من الحروف له مخرج يخصه بأنه: لو خرج حرفان فأكثر من مخرج واحد لكان ذلك كحلول جسمين في مكانٍ واحد وذلك محال، فاسدٌ عند من تأمل وأمعن النظر، وذلك أن المخرج الواحد يمكن خروج حرفين فأكثر منه حقيقةً إن كان المخرج قابلاً لذلك، ولا يحيل ذلك العقل لاختلاف زمن النطق بهما، وإن كان محلّهما متحدًا، وليس ذلك

(1) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد بالكوفة 144هـ وانتقل إلى بغداد، ورجع إلى الكوفة وتوفي في طريق مكة سنة 207هـ، له كتب كثيرة منها: المقصور والممدود ومعاني القرآن، وآلة الكتاب، واللغات، والفاخر وغيرها.

ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن القفطي 4/7 دار الفكر العربي الطبعة الأولى 1406هـ 1982م.

كحلول جسمين في مكان واحد، كما احتج به من ذكر لاختلاف الزمن في ذلك كما مرّ، ألا ترى أنه لو حلّ جسم مكان جسم آخر قبله أو بعده لما منع لاختلاف الزمن، وإن كان محلّ حلولهما واحدا كذلك الحرفان في الخارج من باب لا فارق؛ لتنزيل الحرفين منزلة الجسمين، والمخرج منزلة المكان، فإذا نطقت مثلاً بالهاء من أقصى الحلق، وفرغت من النطق به، وأردت أن تشرع في النطق بالهمزة من نفس المحل الذي خرج منه الهاء /14/ فلك ذلك من غير توقف، إذ لا محذور في ذلك؛ لاختلاف زمن النطق بالحرفين؛ كما قررنا، وبعبارة المخرج الواحد، يقبل غير ما حل فيه الآن إن كان ذلك المخرج مخرجاً للغير أيضاً، وذلك على سبيل التعاقب، والفراغ مما كان مشغولاً به كقبول المكان حلول جسم آخر فيه، إن خلا مما حلّ فيه أولاً، ولا يلزم المحال إلا إذا رام الإنسان النطق بحرفين فأكثر، فيءان واحد، بحيث يرتفع العضو بهما ارتفاعتين، في زمن متحد انفرد العضو فيهما أو تعدّد، فهذا هو المستحيل الذي لا يتأتى وجوده بحال؛ كاستحالة حلول جسمين في مكان وزمن متحدين، فإن قلت وجه الفرعية في الهمزة المسهلة إذا كانت مفتوحة لا يظهر، على قول المبرد القائل: (بأن الهمزة والألف المدية حرف واحد، وبالضرورة لا تردد في المخرج ولا في الصفة)⁽¹⁾

قلت: كلام المبرد _ رحمه الله تعالى _ مردود بما حكاه غير واحد من المحققين من أن الهمزة والألف كل منهما حرف مستقل، وليس بحرف واحد كما زعم، لإبدال أحدهما من الآخر، والشيء الواحد لا يبدل من نفسه، واحتجاه على ما ادّعاه بأن كل حرف موجود في أول اسمه، وألف أوله همزة

(1) ينظر: الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد 257/3، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة



كما قدّمنا ذلك عنه فاسد لنقضه بالهاء فإنها موجودة في أول اسم الهمزة فيلزمه أن تكون الهمزة هاء ولا قائل بذلك، فإن قلت سلمنا ذلك، وإن كلام المبرد مردود بما قررته لكن فما وجه الفرعية أيضاً في الهمزة المسهلة إذا كانت مضمومة أو مكسورة على قول المبرد أيضاً لادعائه أن الهمزة مع الواو أو الياء حرف واحد لعدم التردد مخرجاً وصفة.

قلت: كلامه مردود أيضاً بنقل الأئمة الثقات الجهابذة النقّاد من أن الهمزة والواو والياء كل منها حرف مستقل قطعاً وليسوا بحرف واحد كما ادّعى المبرد لما قدمناه أولاً في تغاير الهمزة للألف، وما احتج به من أن الهمزة لما كانت لا صورة لها لكتبها تارة ألفاً وتارة واواً وأخرى ياء فهي واحد الأحرف الثلاثة المذكورة حرف واحد على رأيه فاسد أيضاً، وذلك أن الهمزة واحد الأحرف الثلاثة الألف والواو والياء حرفان متميزان مخرجاً وصفة اتفاقاً إلا الهمزة والألف المدية فمخرجهما واحد وصفاتهما مختلفة على قول سيبويه ومن وافقه كما قدمنا، ويكفي في مغايرة الحرف للحرف اختلافهما في واحد منهما أي: في المخرج أو الصفة أخرى فيهما معاً إذ بذلك يقع الفرق، وعدم الاتحاد بين الحرف والحرف ويختلفا بسبب ذلك كما مرّ وهذا أمر محسوس لا يكابر فيه إلا من هو جاهل أو معاند، ومما يستدل به أيضاً على أن الهمزة واحد الأحرف المذكورة حرفان لا حرف واحد كما زعم المبرد وجود أحدهما حيث لا يوجد الآخر واجتماعهما في مواضع كثيرة من الكلمات نحو شاة والسوء وخطيئة والأدلة في فساد ما ادّعاه المبرد كثيرة لا نطيل بها وفيما ذكرناه منها كفاية، وبالجمل ما قاله المبرد _ رحمه الله تعالى _ هو من باب جعل الاثنين واحد، وذلك باطل بلا شك والله تعالى أعلم، قال العلامة الجعبري: (وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن



الهاء⁽¹⁾، في الأنواع الثلاثة وبه قرأنا على عامة شيوخنا بالجزائر وتونس والقيروان، ويحترز أيضاً عن الهاوي أي: الألف ولا يكون إلا في المفتوحة فقط، قال بعضهم وفيه أي: في التسهيل إذا كانت الهمزة مفتوحة لين أي بعض مدّ وهذا معنى قول العلامة المحقق المطلاع أبي محمد مكي القيرواني⁽²⁾ صاحب الكشف⁽³⁾ وغيره من التثايف العجيبة في كل فن رحمه الله ورضي عنه في همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف⁽⁴⁾ أهـ كلامه.

قلت وكذلك إذا كانت مسهلة بين الهمزة والواو أو الياء ففيها بعض مدّ لما فيها من الياء والواو المدّيتين على قول من يقول بذلك كما قدّمنا، وأما على القول الآخر فلا مدّ فيهما وهو المفهوم من كلام الشيخ أبي محمد المذكور

(1) ينظر: الكنز في باب تسهل الهمز

ونقله أيضاً محب الدين النويري في شرحه على طيبة النشر في القراءات العشر، 420/1، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 1424هـ-2003م.

(2) مكي بن حمّوش: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، ومن أهل القيروان، ولد فيها سنة 355هـ-966م، وطاف في بعض بلاد المشرق وعاد إلى بلده وأقرأ بها، ثم سكن قرطبة سنة 393 وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها سنة 437هـ-1045م، له كتب كثيرة، منها مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوده القراءات وعللها والهداية إلى بلوغ النهاية والموجز والتبصرة في القراءات السبع وغيرها.

ينظر: الأعلام للزركلي، 286/7، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة للمؤلف عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا، 298/2، برقم 2018. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 274/5، ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، 171/2، برقم (291).

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لأبي محمد مكي القيسي ص 233، ص 366. دار الكتب العلمية 2011م.

(4) نقله محب الدين النويري في شرحه لطيبة النشر في القراءات العشر، 420/1، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 1424هـ-2003م.

لتخصيصه ذلك بالهمزة المسهلة المفتوحة، وقد تعرض للتعريف به، أي: بالشيخ أبي محمد مكي المذكور الشيخ الإمام علم الأعلام المحقق المطلع المؤلف العلامة ابن ناجي⁽¹⁾ المالكي شارح المدونة وغيرها في تأليفه المسمى بمعالم الإيمان في أخبار رجال القيروان، فقال في معاملة في ترجمة أبي محمد مكي المذكور: (هو ابن أبي طالب، واسمه محمد بن محمد بن مختار القيسي القيرواني اللغوي النحوي سمع من العلامة الفاضل ابن أبي زيد⁽²⁾، والعلامة الأستاذ أبي الحسن القابسي⁽³⁾ وغيرهما، كان رحمه الله ورضي عنه فقيهاً مقرئاً أديباً متفنناً غلب عليه علم القراءان وكان من الراسخين فيه. /15/

(1) قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني: فقيه، من القضاة، من أهل القيروان تعلم فيها وولي القضاء في عدة أماكن، له كتب منها شرح المدونة والمعامل، وزيادات على معالم الإيمان وشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، مشارق الأنوار القلوب، شرح التهذيب للبرادعي، توفي قيل سنة 837هـ، وقيل 839هـ وقيل بعدها.

ينظر: معجم المطبوعات العربية والمصرية للمؤلف يوسف بن إليان بن موسى سركيس، مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ-1928م، 1/261. والأعلام للزركلي، 5/179.

(2) ابن أبي زيد: عبدالله أبو محمد بن أبي زيد واسمه عبدالرحمن، سكن القيروان وكان إمام المالكية في وقته وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، وكان واسع العلم كثير الحفظ والرواية، وحاز رئاسة الدنيا والدين، وإليه كانت الرحلة من الأقطار ونجب أصحابه وكثر الآخذون عنه وهو الذي لخص المذهب وأجمع فيه الورع والعلم، من كتبه النوادر والزيادات على المدونة مشهور، مختصر المدونة مشهوراً أيضاً، وكتاب الرسالة المشهور أيضاً، وغيرها من الكتب المشهورة، توفي رحمه الله تعالى سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، 1/427، دار التراث للطبع والنشر.

(3) علي بن محمد بن خلف المعاقري القيرواني، أبو الحسن ابن القابسي: علم المالكية بإفريقية في عصره، كان حافظاً للحديث وعلمه ورجاله، فقيهاً أصولياً من أهل القيروان، نسبته إلى "المعافرين"

ورحل إلى المشرق سنة سبع وسبعين فلقي ابن غلبون⁽¹⁾ وغيره بمصر، وحج عامه، ثم عاود مكة سنة سبع وثمانين فأقام بمكة أربعة أعوام، وتجول في رحلته فلقي جملة من المحدثين والفقهاء، وانصرف إلى القيروان ستة اثنين وتسعين وثلاثمائة، ودخل قرطبة أيام المظفر ابن أبي عامر⁽²⁾ سنة ثلاث

من قرى قابس، رحل إلى المشرق سنة 352 وعاد إلى القيروان وولد سنة 324 هـ وتولى الفتيا مكرهاً، وتوفي بها سنة 403 هـ-1012 م.
له تصانيف منها الممهد، كبير جداً في الفقه والديانات، والمنفذ في شبه التأويل وملخص التأويل وغيرها.

ينظر: الأعلام للزركلي، 326/4، ووفيات الأعيان لابن خلكان، 320/3، ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان برقم (264)، 134/3.

⁽¹⁾ عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيب: أديب، عالم بالقرآن ومعانيه، له شعرٌ جيد، ولد سنة 339 هـ-950 م، من كتبه: الإرشاد في القراءات السبع، والاستكمال لبيان مذاهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة، سكن مصر، وتوفي بها سنة 389 هـ-999 م.
ينظر: الإعلام للزركلي، 167/4، وفيات الأعيان لابن خلكان، 277/5، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحلي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح، 478/4، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط. الأولى، 1406 هـ-1986 م.

⁽²⁾ عبد الملك (المظفر) بن محمد (المنصور) بن عبد الله بن أبي عامر المعافري أبو مروان: ثاني أمراء الأندلس من الأسرة العامرية، كان في أيام أبيه المنصور ينوب عنه في الحجابة للمؤيد الأموي (هشام بن الحكم) بقرطبة، ثم كان مع أبيه في غزوته التي ما بها (في مدينة سالم) ولما شعر أبوه بدنو أجله رده إلى قرطبة وأوصاه بضبطها، فأسرع إليها وجاءه نعي أبيه فدخل على المؤيد فأخبره، فخلع عليه وكتب له بولاية الحجابة مكان أبيه سنة 392 هـ، فقام بأمر الدولة كبيرها وصغيرها، وأسقط عن البلاد سدس الجباية، وتلقب بسيف الدولة "الملك المظفر بالله"، أحبه أهل الأندلس، وازدهرت البلاد في عهده حتى قالوا: إنه "لم يولد بالأندلس مولود أسعد منه على أبيه وعلى نفسه وحاشية وبلاده، وكان من أشد الناس حياءً، فإذا دخل الحرب فهو الأسد، حطما شدة وكان ذاهياً حازماً، توفي سنة 399.

وتسعين فأجلسه أبو ذكوان⁽¹⁾ القاضي في المسجد الجامع فنشر علمه، وعلا ذكره، ورحل إليه الخلق، ثم ولي الخطبة والصلاة مدّة، إلى أن أقعده عنها الحرب، وصنّف تصانيف جليّة في علوم القرآن وغيره ومن أشهر تصانيفه كتاب الهداية في التفسير، وكتاب الكشف في علوم القراءات، وكتاب إعراب القرآن، وكتاب الإيضاح في ناسخه ومنسوخه، وهو كتاب حسن، وذكر أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر⁽²⁾ أن له تصنيفاً في الفقه، وهو كتاب معروف سماه

ينظر: المعجم في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين لمحي الدين المراكشي، ص 38، والمغرب في حلى المغرب لأبو الحسن الأندلسي، 212/1، دار المعارف، القاهرة، ط. الثالثة، 1955م، والأعلام للزركلي، 163/4.

⁽¹⁾ أبو ذكوان: أحمد بن ذكوان، أبو العباس، قاضي القضاة بالأندلس، ولاه القضاء المنصور ابن أبي عامر، بقرطبة، وكان من خاصته يلزمه في رحلاته وغزواته، ومحلّه منه فوق محل الوزراء، يفأوضه المنصور في تدبير الملك، وسائر شؤونه وكذلك كان حال المظفر والمأمون ابن المنصور معه بعد وفاة أبيهما، وعُزل في أيام المظفر ثم أعيد، وتوفي المظفر، فزاد أخوه المأمون (عبد الرحمن) في رفع منزلة ابن ذكوان وولاه الوزارة مجموعة إلى قضاء القضاة، ولما انقرضت دولة بني عامر وقامت الفتن في قرطبة نفى ابن ذكوان وأهله إلى المرية فوهران، ثم أعيدوا، فاعتزل الناس إلى أن توفي رحمه الله سنة 413هـ-1022م.

ينظر: تاريخ العرب وحضارتها في الأندلس لخليل إبراهيم السامرائي ص 445، دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت الطبعة الأولى 2000م، جدوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس لمحمد بن فتوح ص 129 الدار المصرية القاهرة 1966م، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبو جعفر ضبي ص 186، دار الكاتب العربي القاهرة سنة 1967م، الأعلام للزركلي، 156/1.

⁽²⁾ إبراهيم بن جعفر الفقيه المشاور أبو اسحاق اللواتي شيخ صالح من أهل الدين والفضل والعقل، أخذ عن شيوخ سبته، واقتصر على الفقيه الأصعب ولازمه وكتب له في قضاائه في طنجة ومشى معه إلى غرناطة فكتب له بها، وكان مختصاً به سمع منه جميع كتبه وحدث بها عنه وكان يدرس الموطأ ويتفقه فيه، ألف مختصر ابن أبي زمنين على الولاء فجاء بأحسن رتبة، وكان عاقلاً مهيباً كثير الوقار، توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة في جمادى الأولى.

ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علمان المذهب لابن فرحون 269/1 دار التراث.

سماء الهداية⁽²⁾، روى عنه جلة الناس كأبي عبدالله بن عتاب⁽³⁾، وأبي الوليد الباجي⁽⁴⁾ وغيرهما، وكان رحمه الله ورضي عنه معروفاً بالصلاح، وإجابة الدعوة إلى أن توفي بها أي قرطبة صدر محرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة وقد نيّف

(1) ينظر: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، 3/171-172 برقم (291)، المكتبة العتيقة بتونس، بتصرف.

(2) لم أقف عليه.

(3) محمد بن عتاب بن محسن الإمام العلامة المحدث مفتي قرطبة، أبو عبد الله مولى بن أبي عتاب الأندلسي، ولد سنة ثلاث وثمانين وثلاث مائة، وحدث عن عبد الرحمن بن أحمد التجيبي وغيره كثير، وحدث عنه ابنه أبو محمد وغيره، قال خلف بن بشكوال: كان فقيها ورعا عاملاً بصيراً بالحديث، وكان مثقناً في العلم، حافظاً للأخبار والأشعار، دعي إلى قضاء قرطبة مراراً فأبى وكان يهاب الفتوى ويقول وددت أني أنجو منها كفافاً، توفي في صفر سنة اثنين وستين وأربع مائة.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 447/13 دار الحديث الطبعة 1427هـ - 2006م، والعبر في خبر من غبر للذهبي 313/2 دار الكتب العلمية بيروت، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن الظاهري 86/5 وزارة الثقافة والإرشاد القومي دار الكتب مصر، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبو الفلاح العكري الحنبلي 261/5 دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى سنة 1406هـ - 1986م.

(4) سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي: فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، أصله من بطليوس ومولده في باجة سنة 403هـ - 1012م بالأندلس، رحل إلى الحجاز سنة 426هـ فمكث ثلاثة أعوام، وأقام ببغداد ثلاثة أعوام، وبالموصل عاماً، وفي دمشق وحلب مدة وعاد إلى الأندلس، فولي القضاء في بعض أنحائها، من كتبه (السراج في علم الحجاج، وأحكام الفصول في أحكام الأصول)، التسديد إلى معرفة التوحيد، واختلاف الموطّات (المنتقى) كبير في شرح موطأ مالك وشرح المدونة وغيرها، توفي رحمه الله سنة 474هـ - 1081م في المرية.

ينظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبدالله الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط. الثالثة، 1405هـ - 1985، وفوات الوفيات لابن شاکر 64/2، دار صادر، بيروت، ط. الأولى، والوفاء بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، 230-229/15، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ - 2000م، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني، دار صادر، بيروت، ط. الأولى، 67/2، والأعلام للزركلي، 125/3.

على الثمانين سنة⁽¹⁾ أه، من المعالم. قال العلامة ابن غلبون في كيفية النطق بالهمزة المسهلة ما نصه: (يلين الهمزة، ويشير إليها بصدرة)⁽²⁾ أه، (ومذهب العلامة الحافظ الداني⁽³⁾⁽⁴⁾ وغيره⁽⁵⁾)، من المحققين جواز ابدالها هاء خالصة في الأنواع الثلاثة⁽⁶⁾ ومذهب ابن حدادة⁽⁷⁾ التفصيل فأجازه في المفتوحة فقط

⁽¹⁾ معالم الإيمان في معرفة أهل قيروان لأبي زيد عبد الرحمن الأنصاري الأسدي الدباغ أكمله وعلق عليه أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي ت 839هـ 171/3 — 172 برقم 291 المكتبة العتيقة بتونس الناشر مكتبة الخانجي بمصر.

⁽²⁾ ينظر: الإرشاد في القراءات السبع لابن غلبون

⁽³⁾ أبو عمر الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني ولد سنة 371هـ، يقال له ابن الصيرفي، من موالى بني أمية، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد إلى بلده، له أكثر من مئة تصنيف، منها التيسير في القراءات السبع، والإرشاد في القراءات السبع، والمقنع في رسم المصاحف ونقطها، وجامع البيان في القراءات وطبقات القراء وغيرها. وتوفي في بلده سنة 444هـ.

ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبو القاسم ابن بشكوال ص 385، مكتبة الخانجي، ط. الثانية، 1374هـ-1955م، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للمؤلف يوسف بن تغري الظاهري الحنفي أبو المحاسن 54/5، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، وبغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبو جعفر الضبي، ص 411، دار الكتاب العربي، القاهرة، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 503/1، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ، ط. الأولى، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 135/2، دار صادر، بيروت، والأعلام للزركلي، 206/4.

⁽⁴⁾ جامع البيان في القراءات السبع لأبو عمرو الداني 1424/4 جامعة الشارقة الطبعة الأولى 1428هـ-2007م.

⁽⁵⁾ ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 632، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص 31.

⁽⁶⁾ الفجر الساطع 342/2.

⁽⁷⁾ ابن حدادة: أبو عمران موسى بن محمد الصلحي المرسى كان حيا في سنة 723هـ، ورد اسمه مصحفا مصحفا في فهرس بن غازي وكتب ابن جرادة بالجيم والراء وهو من مشاهير تلاميذ ابن القصار لكنه أخذ أيضا على المقرئ الكبير أبي جعفر بن الزبير المتوفى سنة 708هـ، وعن إمام النحاة أبي

دون المضمومة والمكسورة فمن اعتبر ما في التسهيل من الهمز قال يجوز أن يكون فيه صوت الهاء وقد سمع إبدال الهمزة هاءً نحو: هرقت الماء في أرقت الماء وهياك في أياك، ومن اعتبر ما في التسهيل من حرف المدّ قال لا يكون فيه صوت الهاء⁽¹⁾، وحجة القول الثالث أنها إذا سهلت بينها وبين الألف وهو مع الهمزة مخرجهما واحد وهو آخر الحلق على قول سيبويه⁽²⁾، ومن وافقه فلا بد من صوت الهاء قاله في تحصيل المنافع⁽³⁾، فتلخص من هذا أن المسئلة فيها ثلاثة أقوال أشار إليها شيخ شيخنا العلامة المحقق المؤلف سيدي عبدالرحمان بن القاضي المغربي المالكي - رحمه الله - بقوله:

واختلفوا في النطق بالتسهيل *** فقليل بالهاء بلا تفصيل

وقيل ممنوع على الإطلاق *** وقيل في المفتوح قط باقي⁽⁴⁾

وقال في بعض مصنفاته أيضاً جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بالهاء خالصة مطلقاً أي في الأنواع الثلاثة وبه قال الحافظ الداني⁽¹⁾ إلخ إلخ ما ذكره.

الحسن بن أبي ربيع وله اختيارات معروفة في القراءات وإن لم تشتهر عنه مصنف فيها معروف واشتهر من تلاميذه محمد اللخمي، وذكره ابن الجزري ابن جرادة بالراء والجيم. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء برقم 3694/2 322 — 323، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب لمحمد مختار ولد أباه ص 438، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أيسيسكو 1422هـ - 2001م.

(1) ينظر: الفجر الساطع والضياء اللامع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي 315/2 المكتبة الوطنية مراكش الطبعة الأولى 2007م 1428هـ، ابراز المعاني من حرز الأمان لابن شامة ص 147. (2) الكتاب لسيبويه 101/4.

(3) ينظر: تحصيل المنافع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع للكرامي ص 293 — 294 مكتبة التوبة الرياض الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.

(4) الفجر الساطع والضياء اللامع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي 315/2 - 316.

وبهذا تعلم أن من أنكر إبدالها هاء من بعض طلبة عصرنا، وقال لا يجوز قراءة، وإنما هو جائز لغةً فقط، وادّعى أن أئمة القرآن مُجمِعُونَ على ذلك، وإن كتبهم خالية من ذلك عُدُولٌ عن الصواب وإنكار صدر من غير تأمل، ومن غير اطلاع منه على كتب الأئمة الثقات، وعدم معرفته لمذاهب القوم كيف وقد صرح بذلك وجوّزه، سيدي ميمون الفخار في تحفته⁽²⁾، وسيدي عبدالرحمن بن القاضي المتقدم ذكره في فجره⁽³⁾ وسيدي مسعود جموع⁽⁴⁾، وتقدم ضبطه في روضة، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني وغيره، كما قدّمنا، وناهيك أي: بالحافظ الحجة أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي الداني شهر بابن الصّير في فإنه كان عالماً بالقرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطريقه وإعرابه عارفاً بالحديث وطرقه وأسماء رجاله حسن الخط جيد الضبط حافظاً شاعراً أديباً سُنِّيّاً عظيم البركة مُجَاب الدعوة لم يكن في عصره أحد يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول رحمه الله ما رأيت شيئاً إلا كتبت ولا كتبت إلا حفظته ولا حفظته فنسيت، وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالأثار وكلام السلف، فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها ومن شعره رحمه الله.

(1) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع لأبو عمرو الداني 3/ 968، جامعة الشارقة الإمارات الطبعة الأولى 1428هـ 2007م.

(2) تحفة المنافع لأبي وكيل ميمون الفخار لوحة رقم (13) الخزنة الحسنية الملكية - الرباط - تحت رقم (14070)

فقد قال في ارجوزته : وكيف يستحيل هذا الصوت *** وقد أتلى في هرقت في أرقت.

وهياك في إياك أيضا جاء *** وبعضهم يرسم همزا هاء.

ورسمها عينا لدينا أكثر *** إذ موضوع الهمز بها يختبر.

(3) الفجر الساطع والضياء اللامع لابن القاضي 2/ 315 — 316.

(4) لم أقف على كتاب سيدي جموع شرح الدرر اللوامع.

نظرت بني الدنيا فلم أر منهم سوى من غدا والشح حشو
ثيابه **

فجردت سيفاً بالقناعة قطعت رجاء منهم بدبابه
مرهفاً **

وقمت بباب الله أبغي نواله وما الفخر إلا أن أقوم ببابه
**

غنياً به عمّن سواه مُصدقاً بموعده مستمسكاً بكتابه
**

أهـ. أصله من قرطبة ومولده بها سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وابتدأ طلب العلم /16/ وهو ابن عشرة سنة ورحل إلى المشرق برسم أداء الفريضة يوم الأحد الثاني لمحرّم سنة سبع وتسعين وثلاثمائة وحجّ سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وقدم الأندلس فوصل إلى قرطبة في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، ثم استوطن دانية حتى عرف بها ونسب إليها، وروى عن علماء كثيرين من أهل أفريقية، والأندلس، والديار المصرية والحجاز وغيرها وقد سماهم في برنامجهم، وأخذ عنه الناس، وكانت الرحلة في وقته إليه، وجميع تأليفه مفيدة وهي تنيف على مائة وثلاثين تأليفاً بين تفسير وقراءة ونقط ورسم، وأكثرها في علم القرآن والقراءات، وكان يقال الداني مقرئ الأندلس، وابن عبد البر⁽¹⁾ محدثها والباقي فقيهاها، وتوفي رحمه الله بدانية في يوم الاثنين في

(1) ابن عبد البر: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر من كبار حفاظ الحديث ولد بقرطبة سنة 368هـ-978م، ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس

النصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن بعد صلاة العصر وحضر جنازته خلق كثير بحيث لم يبق من مدينة دانية⁽¹⁾ أحد من الرجال والنساء والصغار والكبار، ولم يبلغ نعشه إلى قبره إلا قرب المغرب من كثرة ازدحام الناس عليه وكان بين داره وقبره مسافة قريبة جداً، ولو كان المكان بعيداً ما دفن تلك الليلة، ومشى السلطان ابن مجاهد⁽²⁾ على رجليه أمام النعش، وكان يقول لا طاعة إلا طاعة الله لما رءا من ازدحام الناس عليه وختم عليه القرآن تلك الليلة، واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمة، وبات الناس على قبره أكثر من شهرين وكان عمره _ رحمه الله _ ثلاثاً وسبعين سنة، وفيه يجتمع سند

وشرقيها، وولي قضاء لشبونة وشنترين له مصنفات عديدة منها الدرر في اختصار المغازي والسير، والعقل العقلاء الاستيعاب في ترجمة الصحابة، وجامع بيان العلم وفضله "المدخل" في القراءات، وبهجة المجالس وأنس المجالس، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد كبير جداً وغيرها، توفي رحمه الله تعالى بشاطبة سنة 463هـ-1071م، وقيل توفي سنة ستين وأربعمائة للهجرة ومولده سنة اثنين وستين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبو جعفر الضبي ص489، دار الكتاب العربي القاهرة، 1967م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 6/7، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، 2/367.

⁽¹⁾ دانية: مدينة شرقي الأندلس على البحر عامرة حسنة عليها سور حصين وقد بني بهندسة وحكمة، ولها قصبة منيعة جدا والسفن واردة عليها ومنها كان يخرج الأسطول إلى الغزو.

ينظر:

⁽²⁾ هو علي بن مجاهد العامري حكم وأصبح سلطاناً لدانية والجزائر بعد وفات أبيه سنة 436هـ، بعد حكم دام ثلاثين سنة، في عصر علي بن مجاهد شاعت الحرية الدينية والفكرية في دانية، كان أميراً فاضلاً، رفيع الخلال والمواهب وكان مثل أبيه من حماة العلوم وآدابه، وكان ميالاً إلى السلام، وفي عهده ساد السلام والرخاء في مملكة دانية وكان مؤترا للعلوم الشرعية مكرماً لأهلها.

ينظر: دولة الإسلام في الأندلس لمحمد بن عبد الله المصري 2/209. مكتبة الخانجي القاهرة.

جميع الأمة والله أعلم، فأنت ترى ما احتوى عليه هذا الأستاذ الجليل من الخصال الشريفة والاطلاع الزائد وما كان عليه من الفضل والاتقان، نعم حيث صرح هؤلاء الأئمة الفحول بجواز ذلك وقرءوا به على مشائخهم الثقات وهكذا إلى منتهى السند فكيف يجسر هذا الجاهل ويدعي أنه لم يُقرأ به ولم يذكره واحد من المؤلفين، وإنما هو مذهب لغوي فقط لا إله إلا الله، فليت شعري كيف يدعى الإنسان دعاوي لا دليل له عليها، ولا معرفة له بها ويزعم أن الحق والصواب معه، وتصانيف الأئمة - رضي الله عنهم - محشوة بالردّ عليه، حسبنا الله ونعم الوكيل كل ذلك من عدم الاطلاع، ومن جهل شيئاً عاداه كان عليه أن يقول لا أدري حيث كان غير عالم بذلك وله سلف في هذه المقالة، فإن الإمام الأعظم إمام دار الهجرة إمامنا مالكا⁽¹⁾ رحمه الله ورضي عنه، كان يقول لا أدري، وقد سئل عن نيف وعشرين مسألة فأجاب في واحدة وقال في الباقي لا أدري وقيل سئل عن أربعين فأجاب عن أربعة منها

(1) الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسب المالكية مولده سنة 93 أو 94هـ في المدينة المنورة كان صلباً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال العلم يؤتى، فقصد الرشيد منزله، فقال مالك يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدثه، وسأله المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به، فصنف الموطأ، وله العديد من المؤلفات منها رسالة في الوعظ الرد على القدرية تفسير غريب القرآن، وأخبار كثيرة، توفي رحمه الله تعالى سنة 179هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 4/135، الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، ص 69، دار صادر، بيروت، الأعلام للزركلي، 5/257، صفة الصفوة لأبو فرج جمال الدين الجوزي، 1/396، دار الحديث، القاهرة، الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون، 1/82، دار التراث للطبع والنشر.

وكان يقول رحمه الله تعالى ورضي عنه، جُتّة العالم لا أدري فإن أخطأها أصيبت مقاتله⁽¹⁾ أهـ.

ومما كان يقول الإمام سحنون⁽²⁾ رحمه الله ورضي عنه (كنت أعرف المسألة في أي كتاب، وفي أي ورقة، وفي أي صفحة، وإذا سئلت عنها أقول حتى أنظر)⁽³⁾ أهـ، كذا وجد مقيداً نفعا الله بهم أجمعين، ورزقنا الاتباع بسرهم ءامين يا رب العالمين، ثم اعلم أن إبدالها هاءً خالصة فيه تخفيف وتسهيل على الأمة المحمدية إذ التسهيل بالمعنى الأول في غاية الصعوبة، ولا يتمكن منه إلا الحاذق الماهر الفصيح اللبيب بعد الرياضة والتعب المفرط وأخذه لذلك عن المشائخ المتقنين مدّة من السنين بحيث يصير له سجية وطبعاً، وأما من كان موصوفاً بغير ذلك خصوصاً العوام، ومن به لكنة أو عجمة تمنعه من ذلك

(1) المقدمات الممهّدات لأبي الوليد ابن رشد 485/3، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1408هـ.

(2) سحنون: عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، الملقب بسحنون: قاض فقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، كان زاهداً لا يهاب سلطاناً في حق يقوله، أصله شامي من حمص، مولده في القيروان سنة 160هـ-777م، ولي القضاء بها سنة 234هـ، واستمر إلى أن مات، أخباره كثيرة جداً، كان رفيع القدر، عفيفاً، أبي النفس روى المدونة في فروع المالكية عن عبدالرحمن بن القاسم، عن الإمام، ولأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم كتاب "مناقب سحنون وسيرته وأدبه"، توفي رحمه الله تعالى سنة 240هـ-854م.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 180/3، ومعالم الإيمان 50/1، دار الكتب العلمية بيروت، والأعلام للزركلي 5/4.

(3) ينظر: معالم الإيمان 51/1، وفتاوى ابن الصلاح لأبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ص16، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ط. الأولى، 1407هـ.

وأدب المفتي والمستفتي لابن صلاح، ص82، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الثانية، 1423هـ-2003م.



فيسوغ له إبدالها هاءً خالصة على أن ظاهر هذا القول العموم فيجوز القدوم على ذلك، ولو كان القارئ في غاية الذوق والفصاحة إلا أن ما ذكرناه يتوقف على الأخذ واتصال السند، وهذا لا نزاع فيه وخلاف العلماء - رضي الله عنهم - رحمة، والحمد لله على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم.

السؤال العاشر:

وإذا ابتدأت للإمام الأزرق⁽¹⁾ ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾⁽²⁾ ونحوها، إما أن تبتدئ بهمزة الوصل أو لا، فإن لم تبتدئ بها فهل تجري له الثلاثة أو يتحتم القصر؟

جوابه: مذهب المحقق ابن الجزري⁽³⁾ وغيره أن القصر يتحتم وعلله بعلّة معناها أننا إذا أتينا بالمدّ بقسميه يلزم عليه التنافي، وبيان ذلك أننا اعتدنا بحركة اللام وجعلناها كأنها أصلية بابتدائها بها مع اللام والمدّ على عدم الاعتداد بها، وكونك تعتد بها لا تعتد في آن واحد باطل، ومذهب المحقق الجعبري جواز المدّ بقسميه، وقرأنا بذلك على بضع شيوخنا بالجزائر، ووجه /17/ ذلك والله أعلم عدم الاعتداد بالعارض⁽⁴⁾ وهو حركة اللام المنقولة إليه من الهمزة، ولا يلزم على ذلك ما قاله شمس الملة والدين المحقق أبو الخير ابن الجزري⁽⁵⁾، وغيره ممن تبعه كالشيخ النوري⁽⁶⁾ لأننا اعتدنا بالعارض أعني حركة اللام في جانب الابتداء، ولم نعتد بها أي بالحركة في جانب المدّ، والمدّ غير الابتداء كما أن الابتداء غير المدّ فالجهة منفكة فلا تنافي حينئذ، وأيضاً فإن المحقق ابن الجزري صرح بجواز إمالة النار⁽⁷⁾ ونحوه⁽¹⁾، وقفام مع المدّ الطويل فالإمالة على عدم

(1) الأزرق: أبو يعقوب الأزرق، يوسف بن عمرو بن يسار المدني، لزم ورشاً مدة طويلة، المعروف بالأزرق، توفي - رحمه الله تعالى - في حدود الأربعين ومائتين.

ينظر: "معرفة القراء الكبار": 106، "غاية النهاية": 402/2.

(2) سورة البقرة من الآية (4).

(3) ينظر: "النشر": (415/1).

(4) ينظر: "تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين" للنوري: 115، و"غيث النفع في القراءات السبع" للنوري: 294.

(5) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص 166-167.

(6) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع للنوري ص 563-564.

(7) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري، ص 130.



الاعتداد بالسكون، والمدّ على الاعتداد به فالجهة منفكة أيضاً كما لا يخفى فلا فرق بينهما حينئذ، ومن ادعى الفرق وألزم ما تقدم من التنافي على دعواه في شق دون شق، وهما من باب واحد فليبين، وإن ادعى ابن الجزري أن النقل ورد هكذا⁽²⁾ فالجعبري يدعيه أيضاً، لأن القراءة سنة تتبع ولا تبدع، ومحال أن يحيط الإنسان بالمسائل العلمية حيث كانت، والعلم عند الله أن ما قاله الجعبري صحيح لما قرّرنا، وله نظائر كثيرة تعرف من الوقوف على المطوّلات فلا نطيل بها.

على أن لاخوة ولأن الخبرية ونحوها أجدر بذلك من «التّار» ونحوه لاختلاف الموضوع فيهما واتحاده في «التّار» كما لا يخفى، فحيث جاز في «التّار» لاختلاف جهته فقط كما قرّرنا مع اتحاد موضوعه مكاناً وزماناً، فمن باب أولى أن يجوز ذلك في الأولين لاختلاف موضوعهما مكاناً فقط وانفكاك جهتهما، نعم لا مانع من مجامعة الابتداء للمد بقسميه في «الآخِرَة» ابتداء والإمالة مع المدّ كذلك في «التّار» وقفاً لعدم ضدية كل واحد من الابتداء والإمالة للمدّ، لاجتماع الابتداء مع المدّ زماناً فقط، والمدّ مع الإمالة مكاناً وزماناً، فلم يؤد الاعتداد بالعارض وعدمه فيهما حينئذ إلى الجمع بين متنافيين لخلو الضدية عن ذلك فإذا كان الاعتداء بالعارض وعدمه بين شيئين متضادين كالمد مع القصر، والإمالة مع الفتح فلا مجامعة بينهما حينئذ البتة إن اتحد الموضوع مكاناً وزماناً معاً، فلو تخلّفت وحدة الزمان دون المكان وأخرى إذا تخلّفا معاً فلا تمنع المجامعة لانفكاك الجهة بذلك ويلزم من عدم وحدة المكان في الضدين اختلاف الزمن لا العكس فإنه لا يلزم، وبهذا الذي قرّرنا تعلم أن الأوجه السبعة عشر- الكائنة في «ءالّس»

(1) "كالدار، والدار، والأبرار، والناس، والمحراب"، شرح طيبة النشر، ص 130.

(2) ينظر: شرح طيبة النشر، ص 139.

المستفهمة، باعتبار اتصالها بلفظة ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ أو ﴿ءَامَنْتُ﴾ قبلها، وعدم الوقف عليها لورش من طريق الأزرق عنه كلها جائزة كما حرّرها الإمام الحجة سيف الدين البصير⁽¹⁾ وتبعه على ذلك جماعة من المحققين⁽²⁾، وقرأنا بذلك على بعض مشايخنا بالجزائر وهذا هو الظاهر لما قررنا قبل ولما سيأتي، وهي قصر- ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ يأتي عليه في همزة (ال) ثلاثة أوجه التسهيل والبدل مع المدّ الطويل والبدل مع القصر- وعلى الأوجه الثلاثة القصر في لأن لا غير، وتوسط ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ يأتي عليه في همزة (أل) أربعة أوجه الثلاثة الأول المذكورة والتوسط وعلى كل وجه من الأوجه الأربعة المذكورة وجهان في لأن التوسط والقصر وإشباع ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ يأتي عليه في همزة (أل) ثلاثة أوجه المذكورة أولاً، وعلى كل وجه منها وجهان في (لأنّ) الطويل والقصر، فتلك سبع عشر- وجهاً ثلاثة على قصر ﴿ءَامِنْتُمْ﴾، وثمانية على توسطها، وستة على طولها وما صرح به الشيخ الإفرائي⁽⁴⁾

(1) سيف الدين البصير: سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح الوفاي الفضائي: مقرر شافعي بصير، كان شيخ القراء بمصر، له كتب منها: "الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة" يعني الآجرومية، في الأزهرية، وشرح الجزرية في التجويد، قال المحبي، بديع، ووسائل كثيرة في القراءات، قرأ بالروايات على الشيخين الإمامين شحادة اليميني، وأحمد بن عبدالحالق، وأخذ عنه جمع من أكبر الشيوخ، توفي - رحمه الله - في سنة 1020هـ بمصر.

ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 220/2، إيضاح المكنون 423/3 هدية العارفين أسماء المؤلفين 413/1، الإعلام للزركلي 149/3.

(2) ينظر: الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية لسيف الدين البصير

(3) غيث النفع في القراءات السبع للنوري ص 293.

(4) هو محمد بن محمد الإفرائي المغربي السوسي 1081هـ - 1671م قرأ على جماعة منهم سلطان المزاحي بمصر وتصدر الاقراء بعده، وكان ثقة عدلاً.

ينظر: مواهب الرحمن الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات للدكتور ابراهيم بن سعيد الدوسري ص 186.

تلميذ الإمام سيد الدين البصير المذكور في قصيدته التي نظمها في أحوال ﴿ءَأَسَّ﴾ الأربعة وسماها "غاية البيان لخفاء لفظي ﴿ءَأَسَّ﴾"⁽¹⁾ من منع أربعة أوجه منها، - أي: من السبعة عشر وجهاً المذكورة - مخالفاً فيها شيخه سيف الدين البصير المذكور وهي: مدّ (ءَا) وقصر (لَاَنَ) على قصر ﴿ءَامِنْتُمْ﴾، وقصر (ءَا) وتوسط (لَاَنَ)، وطول (ءَا) وقصر- {لَاَنَ}، كلاهما على توسط ﴿ءَامِنْتُمْ﴾، وقصر {ءَا} وطول (لَاَنَ) على إشباع ﴿ءَامِنْتُمْ﴾، واحد على قصر ﴿ءَامِنْتُمْ﴾، واثنان على توسطها، وواحد على طولها، وتبعه تلميذه الشيخ النوري شيخ شيخ شيخنا في كتابه غيث النفع⁽²⁾ على ذلك إلاّ وجهاً واحداً من الأربعة المذكورة، وهو الأول منها، قال: بجوازه مخالفاً فيه شيخه الإفرائي المذكور محتجاً على جوازه بأن قصر (لَاَنَ) فيه إما على مذهب من استثنى (لَاَنَ) على ما فيه كما سنبينه أو على مذهب من لا يرى المدّ إلخ ما قرّره لا أن قصر ما ذكر على الاعتداء بالعارض كما هو مذهب شيخه في منع الوجه المذكور لا لزامه التصادم بذلك والعلة الأولى توجب له - أي: للشيخ النوري المذكور جواز وجه آخر وهو الثالث/18 مما منعه شيخه كما سنبينه،

(1) قصيدة مكونة من 68 بيتاً:

أولاً: يقول راجي العفو والغفران ** من ربّه محمد الأفرائي
وآخرها: وآله وصحبه ومن قرأ ** ما قارئ القرآن حتماً كبرا

ينظر: غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن النوري، ص 290.

(2) ينظر: غيث النفع في القراءات العشر لأبي الحسن النوري، ص 290، 291، ونصه أنه قال: "وأما حكمها إذا وصلتها بعد بعدها ولم تركبها مع ءامنتم بل وقفت على به وابتدأت بها، فيأتي على ما يقتضيه الضرب اثنا عشر وجهاً، بيانها أنك تضرب أربعة الهزة الأولى: وهي التسهيل مع القصر والثلاثة الآتية على البدل، وهي الطول والتوسط والقصر في ثلاثة الثانية اثنا عشر أما التسعة الآتية على البدل فقال المحقق وتابعوه ثلاثة منها ممنوعة، وستة جائزة" إلخ.

فكان عليه أن يأتي بها في الثالث كما أتى بها في الأول وإلا فتحكم منه لعدم الفرق في ذلك فتكون الأوجه الجائزة على هذا خمسة عشر وجهاً، وعلى ذلك اندرج شيخ شيخنا في بدائعه ولم يمنع من السبعة عشر تبعاً للمحقق ابن الجزري فيما اختاره إلا وجهين فقط وهما الثاني والرابع من الأوجه المذكورة، وقرأنا بذلك أيضاً من طريق كتابه المذكور على تلميذه الشيخ الأجل الهمام الأكمل سيدي هاشم المغربي - حفظه الله ورعاه -، وألزمنا - أي: الشيخان الإفرائي وتلميذه النوري - من جَوَز الأوجه الأربعة المذكورة التي قال: الأول منهما بمنعها والثاني بثلاثة منها على النسبة المزبور سابقا التصادم في العلة كما يعلم ذلك من وقف على تأليفيهما المذكورين، وقرأنا بما حرره الشيخ النوري على بعض مشايخنا أيضاً بالقيروان وتونس تبعاً له ولغيره ممن حرر هذا المحل وهو أربعة عشر وجهاً فقط، غير ظاهر لانتفاء التصادم الذي ألزمناه بما قرّرناه أولاً في النار لتنزيل الحركة العارضة هنا منزلة السكون هناك بجامع العروض في كل، وبما قرّرناه ثانياً في الضدين من أن الجهة إذا كانت منفكة فيهما باختلاف الموضوع مكاناً وزماناً كهذا المحل أو زماناً فقط لا مكاناً كفتلقتي فلا شبهة في جواز ذلك لانفكاك الجهة بعدم توارد الضدين على محل وزمن متحدين في الأول أو انفكاكها باختلاف الزمن فقط دون المحل في الثاني، بيان الأول أننا اعتدينا بحركة النقل في جانب القصر الذي هو الطبيعي القائم بالألف المبدلة من همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام في الوجه الثاني والرابع من الأوجه الممنوعة عند من ذكر، ولم نعتد بتلك الحركة في جانب المدّ الفرعي الصادق بالتوسط والطويل القائم كل منهما بالألف الكائنة قبل نون ﴿عَانَ﴾، وبعد همزتها في الوجهين المذكورين، والأول والثالث من الأوجه الأربعة المذكورة على عكسهما في التعليل المذكور كما لا يخفى فالقصر على الاعتداء وقع في الحرف والمدّ على عدمه وقع في حرف آخر، فليسا واردين على محل وزمن متحدين فلا تنافي في جمعها حينئذ لاختلاف الموضوع

مكاناً وزماناً والتنافي لا يلزم في جمع الضدين إلا إذا كانا في حرف واحد ممدود مقصور مثلاً في (آن) واحد فهما واردان حينئذ على محل وزمن متحدين فيلزم بسبب ذلك الجمع بين متنافيين لاتحاد الموضوع فيهما مكاناً وزماناً وهو مستحيل كما هو مقرر في فن المنطق فمسألتنا هته ليست من هذا الثاني، وإنما هي من الأول قطعاً، وتقول في جمع الإمالة مع الفتح إنما ساغ ذلك لاختلاف الزمن وإن كان محلها متحداً فزمن الإمالة لفظاً ونطقاً غير زمن الفتح فيهما فصح الجمع بينهما بهذا الاعتبار وإنما استثنيت (لأن) المستفهمة من باب الهمز المتقدم على الشرط المتصل به في كلمة المختص بهذه ورش⁽¹⁾ من طريق الأزرق عنه على قول من يقول باستثنائها له حسبما ورد النقل بذلك عنه ومنه إلى رسول الله ﷺ، لعل أربعة وهي إمّا لأنه كره اجتماع المدتين لسببين محقق فمغيّر في كلمة من الباب المذكور المختص كل منهما بمن ذكر فتركه لذلك ومدّ الأول فقط دون الثاني، ولا يرد عليه العكس، وهو قصر الأول ومدّ الثاني نظر الظاهر علته المذكورة لأنه أثر المحقق على الهمز المغير بالنقل فيكون على هذا مراعيّاً لغة من قال لحرمدون همزة وصل ابتداء للاستغناء عنها بحركة النقل المعتد بها فيه فمدّ الأول وقصر- الثاني لأجل ذلك، وإما الاستثقال الجمع بين مدتين لموجبين مختلفين تحقيقاً وتغييراً من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحدة ولا نظير لذلك فمدّ بعد الهمزة الأولى الثابتة ولم يمد بعد الثانية المغيرة بالنقل وإما لكونه اجتمع في الكلمة همزتان يجب لكل واحدة منهما المدّ في الشرط الواقع بعدهما على الاعتداد به، وكانت إحدى الهمزتين موجودة في اللفظ

(1) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري: من كبار القراء غلب عليه لقب ورش "الشدة بياضه"، أصله من القيروان ولد بمصر سنة 110هـ، توفي - رحمه الله تعالى - بمصر سنة 197هـ-8122م.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 502/1، ومعرفة القراء الكبار للذهبي، ص91، والأعلام للزركلي 205/4.



والأخرى معدومة فيه، ولم يرد الجمع بين مدتين رأى المدّ في الموجودة أولى منه في المعدومة، وأما على الاعتداد بحركة النقل إجراء له على لغة من قال لحر أيضاً فترك المدّ فيه لذلك دون الأول لفقد ذلك منه كما قدّمنا في بيان العلة الأولى، ويؤخذ من كلامهم في العلل المذكورة أن كلاً من السبيين الخاصين بالأزرق كيف ذكر لو كانا محققين معاً كـ ﴿ءَابَآءِي﴾ وقفا فلا كراهة، ولا استثقال في جمع المدتين لعدم تغييرهما وهو كذلك /19/

والعلل الثلاثة الأول كلها ترجع للعلّة الرابعة التي هي الاعتداد بحركة النقل في المعنى فهي في الحقيقة علة واحدة وهذا ظاهر لإخفاء فيه والتغاير الواقع في العلل المذكورة إنما هو باعتبار اللفظ لا المعنى فهو واحد كما قرّرنا، وحينئذٍ فما فرّ منه الشيخ النوري - رحمه الله تعالى - من عدم التعليل بعدم إلا بل بالاعتداد بالعارض في الوجه الأول من الأربعة المذكورة لئلا يلزم التصادم في العلة الذي ألزمه شيخه الإفراحي المذكور كما قدّمنا، وسلمه له المرفوع بما ذكرناه سابقاً، وعرج إلى تعليل جوازه بشيئين:

أحدهما أنه على مذهب من استثنى (لأنّ) وقع فيه كما لا يخفى على أن توجيه الشيخ النوري المذكور للوجه المذكور بمذهب من استثنى (لأنّ) كيف ذكر لا معنى له لقصر ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ قبله، وراوي القصر في المحقق من ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ ونحوه لم يرو في المغيّر مطلقاً إلا القصر اتفاقاً اعتد بالعارض أو لم يعتد، إن كان القصر - في المحقق لا على الاستثناء كما سنبينه فلا وجه لتعليل الوجه المذكور به ح، لعدم ظهور الفائدة فيه لأنه لا يقال أن من استثنى (لأنّ) مثلاً وقال بقصرها مذهب القصر - في المحقق من الكلمة المذكورة لفساد ذلك وإنما يقال أن من استثنى ما ذكر مذهب المد في المحقق المذكور ولا بدّ فتقول استثنيت (لأنّ) من الممدود مثلاً فقصرت، ولا تقول استثنيت من المقصور فقصرت (لأنّ)

فائدة: التعليل بالاستثناء لا تظهر إلا مع مدّ ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ قبله ونحوه من المحقق لا على قصره، وروايات المدّ في المحقق مختلفون في المغير على أقوال ثلاثة: أولها المدّ مطلقاً. ثانيها القصر أين كان.

ثالثها: كالأول إلا مواضع ثلاثة فبالقصر- وهي (لَا نَ) المستفهمة و﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿عَادَاً أُولَى﴾ لا غير ثم أنّ رواة المدّ في المحقق استثنوا منه ألفاظاً فقصروها أيضاً البعض منها اتفاقاً والبعض الآخر على نقل بعض العلماء، وعليهما فالمغير إما ممدود مطلقاً أو مقصور كذلك أو القصر في الألفاظ الثلاثة المذكورة والمدّ في غيرها على طبق ما قدّمناه قريباً فهي مع الأول سبعة أقوال قرأنا بها من طريق الطيبة والنشر، إلا ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلم نقرأ فيها من الكتابين المذكورين إلا بالقصر قولاً واحداً، لقوله في الطيبة (وامنع يواخذ)⁽¹⁾ ومثل ذلك في النشر، وبخمس منها من طريق الشاطبية قرأنا إلا ﴿يُؤَاخِذُ﴾ أيضاً، فلم نقرأ فيها إلا بالقصر من طريقها، وإن كان الشاطبي - رحمه الله تعالى - ذكر فيها الخلاف من كونها⁽²⁾، هل تقصر قولاً واحداً أو تمتد من جملة الممدود؟ وتبعه على ذلك جلّ شراحه وصاحب الدرر اللوامع⁽³⁾، وتوجيه كل قول منها ظاهر لا يحتاج إلى تقرير، فصح مما ذكرنا أن كل من استثنى المغير مطلقاً، أو (لَا نَ) وما عطف عليها فقط، وقال: بقصر ذلك مذهبه المدّ في المحقق من اللفظة المذكورة، ونحوها قولاً واحداً إلا ما استثنى منه - أي: من المحقق - فعلى التفصيل المتقدم لا أن مذهبه القصر-

(1) ص 42، بيت رقم (168).

(2) ينظر: الشاطبية البيت رقم 171.

(3) ينظر: الدرر اللوامع لابن بري بيت رقم 78، 79، 80.

وأن التعليل بالاستثناء لا يصح إلا على مدّ المحقق كـ ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ قبله مثلاً، لا على قصره لفساد ذلك كما قرّرنا، وعلى تسليم التعليل به للشيخ النوري في الوجه الأول من الأربعة المذكورة وإرخاء العنان له وإن كان ذلك لا يصح كما قدّمنا فلأي شيء راعاه أي: المذهب المذكور في الوجه الأول وعلل به جوازه مع ما فيه دون مراعاته له في الوجه الثالث من الأربعة المذكورة فلم يعلل جوازه به مع جريان ذلك فيه قطعاً فقصر ذلك على الأول مع عدم ظهور ذلك فيه كما قرّرنا دون الثالث السائع فيه ذلك من غير توقف، تخصيص من غير مخصص وأيضاً فإن كل وجه من أوجه قصر- (لأن) على توسط ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ أو إشباعها مما ذكره في كتابه غيث النفع⁽¹⁾ المذكور معلل ذلك عنده بعلتين، إما بالاعتداد أو بمذهب من استثنى (لأن) وهما في الحقيقة علة واحدة لما مرّ من أن الاستثناء في (لأن) معلل بأربعة أحدها الاعتداد والثلاثة الباقية ترجع إليه معنى اللّهم إلا أن يكون جعل الاستثناء علة مستقلة كالاكتفاء نظراً لتغاير اللفظ بينهما فقط وإلا فلا وجه لعددهما علتين مستقلتين كما هو مصرّح به في كلامه ووجه عدم الاستثناء {لأن} من الباب المذكور الممدود لمن⁽²⁾ ذكر على قول الجمهور عدم الاعتداد بحركة النقل مع الاعتداد بالشرط فمده لذلك فيكون على هذا مراعيًا في جانب السبب لغة من قال: الأحمر بهمزة الوصل ابتداءً وإثباتها فيه لعدم الاستغناء عنها بحركة النقل لعروضها وعدم الاعتداد بها وفي /20/ الشرط لغة من قال لحمر بدون همزة وصل ابتداءً للاستغناء عنها بحركة النقل المعتد بها فيه تنزيلاً لها منزلة الحركة الأصلية جمعاً بين اللغتين المذكورتين وإجراء الباب على وتيرة واحدة في المد أولى من المد في بعض منه دون

(1) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع للنوري ص 295، 296، 297.

(2) كررها المؤلف مرتين.

بعض مع مراعاة النقل والأثر في ذلك إذ الأصل في كل مروي ملاحظتهما قطعاً، وما صح نقله وثبت يجب قبوله والمصير إليه على الرأس والعين فما مدّه النبي ﷺ يُمدّ وجوباً، وما قصره يقصر كذلك، وما قرأه بالوجهين يقرأ بهما، وما خصّصه ببعض المواضع دون بعض يخصّص وما عمّمه يعمّم وهكذا في كل وجه من أوجه القراءات، فإذا فهمت ما ذكرناه علمت أن الأوجه الأربعة المذكورة التي منعها الشيخ الإفرائي وتبعه تلميذه الشيخ النوري في ثلاثة منها وتبعهما الشيخ مصطفى المنفي⁽¹⁾ الأزميري⁽²⁾ شيخ شيخنا المذكور في اثنين منها حسبما تقدم التنبيه على ذلك كلّها جائزة من غير توقف البتة، وأن ما قاله الشيخ سيف الدين البصير صحيح لا شبهة فيه، لأنه حرّره غاية التحرير ومؤيدٌ بهذا التوجيه الحسن الذي لم يسبق إليه فتح الله الكريم به على كاتبه من خزائن فضله التي لا ساحل لها، فله الحمد والمنة على ذلك، مع مراعاة النقل والأثر في ذلك كيف ذكر إذ العدة عليهما وجوباً لا على غيرهما من العلل والتوجيهات لكونهما يذكران على سبيل المناسبة وتشحيماً لذهن الطالب اللبيب لا غير كما هو مقرر معلوم، ولو وجّه الشيخ الإفرائي ومن تبعه منع الأوجه التي منعها في ﴿ءآآس﴾، بأنه لم يقرأ بها على مشايخه ولم يتصل به نقلها لكان ذلك أولى وأحسن وأسلم إذ النقل لا يحيط به أحد لاتساعه وكثرته والله أعلم.

(1) نسبة إلى المنوفية بمصر.

(2) الأزميري: مصطفى بن عبدالرحمن بن محمد الأزميري الحنفي الرّومي نزل بمصر عالم بالقراءات، من كتبه: عمدة العرفان في وجوه القرآن، وشرحه بدائع البرهان، وتحرير النشر من طريق العشر، وتقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النشر من الفوائد، المتوفى سنة 1156هـ-1743م، وقيل سنة 1155هـ. ينظر: هدية العارفين 2/445، وإيضاح المكنون ص170، والأعلام للزركلي 7/236.

واعلم رحمك الله أن سيف الدين البصير المذكور ذكر في ﴿ءَالَسَ﴾ ستة أوجه على الإبدال إن لم تتركب مع ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ قبلها ولم يوقف عليها وهي: طول الأوّل وتثليث الثاني، وتوسطهما، وقصر الثاني، وقصرهما، مقتصراً عليها وذلك غير ظاهر بل يلزمه أن يقول بزيادة وجهين اثنين على الستة المذكورة، وهما قصر- الأوّل وتوسط الثاني وطوله لإتيانه بها في ﴿ءَالَسَ﴾ إن جمعت مع ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ الأوّل منهما إن وسطت، والثاني أن طولت كما قررنا ذلك وذكرناه عنه سابقاً، فلا وجه لاقتصاره حينئذ على ستة في الأفراد دون إتيانه بالوجهين المذكورين معها فيه لعدم الفرق بين حالة الجمع والأفراد، ولأن العلة التي جرت فيهما في الجواز جمعاً تجري في جوازها أفراداً من باب لا فارق وهذا كله حيث لم يدع سيف الدين البصير المذكور ورود النقل بذلك، فإن ادعاه فمسلم، وإنا كانت العلة تقتضي اطراد ذلك، فتحمل على حالة الجمع فقط دون الأفراد فيحمل على غيرها ولا مانع من ذلك؛ لأنها تابعة للنقل قطعاً لا أنه تابع إليها، وقد يثبت الوجه في كيفية دون كيفية، ولفظ دون نظيره، أو مثله جمعاً بين اللغتين لثبوت النقل بذلك والله أعلم.

توضيح: اعلم يا أخي ألهمني الله وإياك الصواب بجاه سيدنا محمد ﷺ النبي الأواب المختص بمجامع الكلم الناطق بالحكم الربانية وفصل الخطاب أن شيخنا الشيخ الفاضل والخبر الهمام الكامل القارئ المقرئ المجود الفقيه اللغوي النحوي المحدث الراوي المدرس النبیه الوعظ الخطيب والنحرير المدقق الأريب الإمام أبو عبد الله محمد

شهر حموده إدريس التونسي⁽¹⁾، أبقى الله وجوده نفعاً للعباد، ونجاناً وإيّاها من هول يوم التناد، نظم الأوجه الأربعة عشر وجهاً الكائنة في ﴿ءَالَمَن﴾ ان جمعت مع ﴿ءَامِنْتُمْ﴾ أو ﴿ءَامَنْتُ﴾ ولم يوقف عليها لورش من طريق الإمام يوسف الأزرق التي مشى- عليها واختارها شيخ شيخه سيدي علي النوري الصفاقسي وقرأنا بها عليه، فقال وفقه الله ونفعنا ببركاته وعلومه:

إذا ركبْتُ الآن مع ءامنْتُ به	للأزرق قال النوري أربعة عشر
على قصر ءامنتم به أقصر- وأشبعن	وسهل بئاً واقراً في لان مُقصراً
وإن وسطت فاقصر ووسط وطولن	وسهل بئاً والثاني في القصر يُقصراً
ووجهان للتوسيط قصر- توسطُ	كذلك على التسهيل أيضاً بلا امتراً
وفي وجه الإشباع التوسط ثم أن	تشبع بئامنتم فئاقصره يُراً
وطول وتسهيل وفي دين قصرن	وأشبع بئان وهو في القصر مقصراً
قرأت بها عن شيخنا قطب عصرنا	محمد الخرقاف ⁽²⁾ دام مُنوراً

(1) حمودة محمد إدريس الحسني الشريف التونسي، أبو عبد الله، من علماء القراءات، نزيل تونس تلميذ الشيخ علي النوري، وأخذ من غيره وعنه أخذ القراءات أحمد بن أحمد الشرقي الصفاقسي، له نظم في أوجه الآن كان حياً بعد سنة 1177هـ.

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ 1/ 42، طبقات القراء والمقرئين للدكتور الهادي روشو ص 334 برقم (342).

(2) هو أبو عبد الله الصفاقسي محمد الخرقافي الضرير وهو شيخ القراء والمقرئين نزيل تونس وشيخ القراء بها من تلاميذه الشيخ حموده بن محمد اديس، وأخذ عن الشيخ أبي الحسن النوري وعن الشيخ عبد العزيز الفراقي، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 1154هـ.

ينظر: طبقات القراء والمقرئين للدكتور الهادي روشو ص 332_333.

انتهى⁽¹⁾.

وجعل لها جدولاً متضمناً لأوجهها الأربعة عشر- وجهاً المذكورة، وهذه صور

الجدول:

قصر ءامنتم به	ء ا قصر إشباع تسهيل	لان قصر قصر قصر
توسط ءامنتم به	ء ا قصر توسط إشباع تسهيل	لان قصر قصر توسط توسط قصر توسط
إشباع ءامنتم به	ء ا قصر إشباع تسهيل	لان قصر قصر إشباع قصر إشباع

ثم إن شيخنا الشيخ الإمام الأجدّ، القارئ المقرئ المجود الأنجد، الفقيه المسن
الخير البركة أبو عبدالله محمد الثاقلي البكري القيرواني⁽¹⁾، بلّغني الله وإيَّاه الأمانى، نظم

⁽¹⁾ لم أقف عليه في المظان التي بحثت فيها.



أيضاً الأربعة عشر وجهاً المذكورة في أبيات، وقرأنا بها عليه أيضاً بمدينة القيروان المحروسة فقال وفقه الله تعالى ونفعنا به.

يجوز في ءالان مع ءامنتم	إن رُكِبَتْ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ— تُعْلَم
في قصر— ءامنتم ثلاثة جرت	بئنا ولان عند ورشهم جَلَّت
قَصْرُ— بئنا والطول والتهيل	ولان فيه القصر— يانيل
توسيط ءامنتم يجيء فيه	بئنا ولان ستة تليه
قَصْرُ— هُمَا ووسِطْنُ في الأول	مع قصر— ثانيه فحُكْمُ مُنْجَلِ
وسِطْهُمَا والطول في الأول مع	توسيط ثانيه اَعْرِفْنَهُ لَا تَدَع
سَهْلٌ بِالْأَوَّلِ وقل في الثان	قَصْرُ— وتوسيطُ بلا توان
تطويل ءامنتم أتى عليه	خمسُ بئنا ولان تقتضيه
قصر— هما وأولاً طَوَّلْهُ	مع قصرِك الثاني فلا تهمله
طولهما وسَهْلَنَ الأولا	مع قصر— ثانيه وتطويل جلا

انتهى. (2)

وهي على طبق ما مشى عليه الشيخ النوري واختاره، ثم أني أردت أن أثبت جدولاً هنا أذكر فيه الأوجه السبعة عشر— وجهاً المذكورة في ﴿ءالان﴾ إن جمعت مع ﴿ءامنتم﴾، ولم يوقف عليها، التي حررها الإمام سيف الدين البصير ووجهناها بما ذكر، وانتفى التصادم الذي ألزمه من دُكر.

(1) هو الشيخ أبو عبد الله محمد الثاقلي البكري القيرواني، قارئ مغربي، مجود كبير السن، قرأ عليه المؤلف بمدينة القيروان، لم أجده في الكتب التي بحث فيها، ولم أقف على ترجمته.

(2) لم أقف على هذه الأبيات في المضان التي بحثت فيها.

في بعض أوجهها بما قررناه تقريراً لم يسبق إليه والحمد لله على ذلك وقرأنا بها على شيخنا وأستاذنا، ومجيزنا بالجزائر المحروسة وهو الشيخ الإمام علم الأعلام، لسان المعاني، وحُجَّة المباني القارئ المقرئ المَجُود الأمثل، الفقيه النبيه المدرس الأكمل، أبو العباس سيدي أحمد بن منصور التلمساني⁽¹⁾ أصلاً الجزائري داراً ومسكناً ووفاءً⁽²⁾ رحمه الله ونفعنا ببركاته، وهذا الجدول شامل أيضاً لما اندرج عليه الشيخ الإفرائي وتلميذه الشيخ النوري والشيخ مصطفى المنمني الإزميري، ونشير إلى جميع ذلك في الجدول وهذه صورته في محوّل هاتيه الصفحة: /22/

قصر {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع القصر- وقصر- {لان} للجميع من غير خلاف بينهم.	قصر {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل طويلاً في {ءا} وقصر- {لان} للجميع عدا ⁽³⁾ الإفرائي وحده فيقول بمنعه.	قصر {ءامنتم} يأتي عليه تسهيل همزة الوصل في {ءا} وقصر {ءلان} لجمعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.
توسط {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع القصر- وتوسط {لان} لسيف الدين وحده ومن عداه فيقول بالمنع.	توسط {ءامنتم} يأتي عليه تسهيل همزة الوصل في {ءا} وتوسط {لان} لجمعهم من غير خلاف بينهم.	توسط {ءامنتم} يأتي عليه تسهيل همزة الوصل في {ءا} وقصر {لان} لجمعهم من غير خلاف بينهم.

(1) أحمد بن منصور التلمساني أبو العباس مقرئ مجود الفقيه المدرس جزائري الأصل داراً ومسكناً ووفاءً —

رحمه الله — وهو شيخ المؤلف وقرئ عليه في الجزائر.

لم أقف عليه في الكتب التي بحث فيها.

(2) كتبها المؤلف ووفاته.

(3) كتبها المؤلف - رحمه الله تعالى - عدى.

توسط {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع القصر فيه والقصر- في {لان} لجميعهم لا خلاف بينهم في ذلك.	توسط {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} طويلاً وتوسط {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.	توسط {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} طويلاً مع القصر- في {لان} لجميعهم عدا النوري وشيوخه الإفراني فبالمنع.
تطويل {ءامنتم} يأتي عليه تسهيل همزة الوصل في {ءا} وقصر {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.	توسط {ءامنتم} يأتي عليه التوسط في ألف {ءا} مع القصر- في {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.	توسط {ءامنتم} يأتي عليه التوسط في ألف {ءا} مع التوسط في {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.
تطويل {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع الطول فيه والطويل في {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم.	تطويل {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع الطول فيه والقصر- في {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم.	تطويل {ءامنتم} يأتي عليه تسهيل همزة الوصل في {ءا} والطويل في {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.
تطويل {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع الطول فيه والقصر- في {لان} لجميعهم من غير خلاف بينهم في ذلك.	تطويل {ءامنتم} يأتي عليه إبدال همزة الوصل في {ءا} مع القصر فيه والطول في {لان} لسيف الدين البصير وحده ومن عداه من المشائخ المذكورين فبالمنع.	

تكميل: صرح المحقق ابن الجزري، ومن تبعه كالشيخ النوري والإمام الإفراني
المذكورين بأن البدل في همزة الوصل إذا كان على الجواز إما أن يعتد بعارض النقل أو لا

فإن اعتد به قُصر ويصير من باب ﴿ءَالِدٌ﴾⁽¹⁾ وليس لورش فيه من طريق الأزرق إلا القصر عند من ذكر وإن لم يعتد به مدّ طويلاً ويصير من باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فيؤخذ من كلامهم⁽²⁾ هذا إن الشرط المبدل من همزة الوصل غير معتد به في التقدير الأول لجعلهم له من باب ﴿ءَالِدٌ﴾ وليس لهم فيه إلا القصر كيف ذكر لعروض شرطه، وفقده أصلاً وضعف السبب بالتقدم عليه ومعتد به - أي: بالشرط المذكور - في التقدير الثاني اعتباراً بالحال وتنزيلاً له منزلة الأصلي لجعلهم له من باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فيمدّ طويلاً كيف ذكر للسبب الثاني لقوّته لا للأول لضعفه كما هي القاعدة فهذان⁽³⁾ تقديران، وبقي من تقديرات جواز البدل اثنان الأول منهما الاعتداد بالشرط والنقل فقال صاحب الروضة السليّة: (تجوز فيه الأوجه الثلاثة الكائنة في باب تقدم السبب على شرطه وكلاهما موجود، والثاني منهما عدم الاعتداد بالشرط والنقل بالقصر - لفقد الشرط في الأصل فهذه تقديرات أربعة، الأول والرابع منها فيهما القصر لا غير والثاني فيه المدّ الطويل فقط والثالث فيه الأوجه الثلاثة، وإذا كان البدل على اللزوم والوجوب فقد صرح من ذكر بيانه يلحق بباب ﴿ءَأَمْنُوا﴾ وتجري فيه أوجهه الثلاثة فظاهر كلام ابن الجزري، ومن تبعه يقضي أن الثلاثة تجري على لزوم البدل والاعتداد به أو لا اعتد بعارض النقل أو لا، وليس الأمر كذلك بل فيه تفصيل، يشتمل على أربعة تقديرات أيضاً وبيانها أننا إذا أبدلنا على لزوم البدل واعتدنا به لا يخلوا مع ذلك، إما أن نعتد بعارض النقل، أو لم

(1) سورة هود من الآية (72).

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 358/1، شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص 77، غيث النفع في القراءات السبع لأبو الحسن النوري ص 249.

(3) كتبها المؤلف فهاذان.

نعتد فالأول يكون من باب ﴿ءَامَنُوا﴾ وتجري الثلاثة قولاً واحداً لتنزيل الحركة العارضة المنقولة من الهمزة إلى اللام منزلة الحركة الأصلية الكائنة في الحرف الواقع بعد الشرط المعتد به في ﴿ءَامَنُوا﴾ ونحوه، والثاني لا يكون من باب ﴿ءَامَنُوا﴾ ولا تجري فيه ثلاثته، بل يمدّ طويلاً قولاً واحداً نظراً لسكون اللام في الأصل وحركته ءالان حركة نقل لا يعتد بها لعروضها والأصل عدم الاعتداد، فيكون على هذا مما اجتمع فيه سببان ضعيف وقوي والعمل للقوي منهما وجوباً، كما هو مقرر، وفي كل كتاب مسطر، فهو كقوله تعالى: ﴿ءَاللهُ﴾⁽¹⁾ ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾⁽²⁾ على هذا التقدير فإذا لم نعتد بالبدل وراعيها الأصل وجب القصر قولاً واحداً اعتدنا /23/ بعارض النقل أو لا لفقد شرط المد في الأصل فهذه تقديرات أربعة:

الأول: تجري فيه الأوجه الثلاثة.

والثاني فيه المد الطويل لا غير.

والثالث والرابع فيهما القصر فقط.

فإن قلت: كلامك هذا يقتضي أن الألف المبدل من الهمزة جوازاً أو لزوماً كيف ذكر إن كان بعده ساكن ظاهر كـ ﴿ءَانذَرْتَهُمْ﴾ أو مقدر وراعيته كـ ﴿ءَالَمَى﴾ المذكورة للأزرق أو غيره يجري فيهما التعليل بعدم الاعتداد بالشرط لعروضه فيقصر ولا يمد لانعدام الشرط أصلاً.

قلت: الأمر كذلك من غير شك، إن وردت الرواية بذلك عمّن ذكر، وإن لم ترد الرواية بذلك بحيث لم تثبت عن واحد من القراء فلا يعلّل بذلك وإن كان ذلك سائغاً في

(1) سورة يونس من الآية (59)، وسورة النمل من الآية (59).

(2) سورة الأنعام في موضعين.



اللغة إذ لا يلزم من جوازه في اللغة جوازه في القراءة بخلاف العكس فإنه يلزم، والذي قرأت به على عامة شيوخى بالجزائر وتونس والقيروان، وبه نُقِرَ المدّ الطويل فيما ذكر لالتقاء الساكنين اعتدادا بعارض البدل وتنزيله منزلة الأصلي لا غير إن كان الساكن غير مقدر، وأما المقدر فبالقصر والمدّ والله أعلم.

وأما ألف (ءَان) فاصلة واو محركة بعد فتح كقال: عَلَّمَ على الزمن الحاضر، فإن راعيت الأصل فيه دون ما صار إليه اللفظ ﴿ءَاَلَسَ﴾ لعروضه، وإن كان لا ينفك عن الكلمة للزومه بالقصر لا غير اعتدلت بعارض النقل أو لا، وإن نظرت إلى ما صارت إليه الكلمة في الحال واعتدلت بذلك، لا يخلو إما أن تعتد بعارض النقل أو لا، فالأول القصر والثاني تجري فيه الثلاثة فهي تقديرات أربعة الثلاثة الأول فيها القصر- لا غير، والرابع فيه الثلاثة المعهودة كما بيّنا ذلك سابقاً، هذا وإن الأول والثاني من تقديرات جواز البدل كالثاني والثالث من تقديرات لزومه مع الأول والرابع من تقديرات ألف (ءَان) جمع فيها بين لغتين الاعتداد وعدمه ولا غرابة في ذلك لثبوت النقل بذلك ووروده عن الأئمة الثقات الجهابذة النقاد المتصل سندهم برسول الله ﷺ فبان من هذا أن الألف الأولى فيه تقديرات ثمانية أربعة على جواز البدل، ومثلها على لزومه كما قرّرنا، وأن الألف الثانية فيها تقديرات أربعة، كما مرّ فالمجموع اثنا عشر- تقديراً، وإن لزم البدل والنقل يجري في كل منهما الاعتداد وعدمه كجريانهما على كل من جواز البدل والنقل من باب لا فارق وأن إطلاقهم للأوجه الثلاثة على لزوم البدل والاعتداد به أو لا إلخ ما قدّمنا إطلاق في محل التغيير إذ لا بد من تقييده بما قدّمنا بيانه.

وقولنا سابقاً (وليس لورش فيه من طريق الأزرق إلا القصر عند من ذكر) فيه إشارة لمذهب صاحب الروضة وغيره من المغاربة القائلين بجواز الأوجه الثلاثة لورش في

﴿عَالِدٌ﴾ ونحوه على رواية البدل، وكذلك في ﴿عَالَمٌ﴾ على جواز البدل والاعتداد به وبالنقل كما قدّمنا ذلك عنه، وسنذكر إن شاء الله بيان هذا المذهب بأوضح من هذا مع ما يردُّ على المحقق الحافظ ابن الجزري في ﴿عَالِدٌ﴾ ونحوه في جواب الواحد والثلاثين من هذه الأسئلة بحول الله وقوّته والله الموفق.

والحاصل أن جميع ما ذكره في ﴿عَالَمٌ﴾ من لزوم البدل وجوازه والمدّ بقسميه والقصر في كل من الألفين، والاستثناء وعدمه محصور في الاثني عشر- تقديرًا المذكورة المبنية على الاعتداء بالعارض وعدمه كما بينا ذلك وحررناه غاية التحرير وإن أوجهها مفردة كانت أو مجموعة مع ﴿عَامِنْتُمْ﴾ مثلاً قبلها، موصولة بما بعدها أو موقوفاً عليها فيهما كلها جائزة إلا ما يلزم عليه التركيب أو اعتبار الضعيف وإلغاء القوي عند من يقول به، فلا يجوز ذلك بل يحرم، وإن ما منعه من بعض أوجهها على الصفة المزبورة للتصادم الذي نقلناه عنهم ليس بصحيح لرفعه بما قرّرنا، وأن ما فرّوا منه من عدم التعليل بالاعتداد وعدمه وقعوا فيه قطعاً والله تعالى أعلم.

والإمام الأزرق هو أبو يعقوب يوسف بن عمر بن يسار الأزرق الخزرجي المدني، نزيل مصر وهو أحد من أخذ عن الإمام أبي سعيد عثمان ورش المصري، لأن ورشاً - رحمه الله ورضي عنه - أخذ عنه خلق كثير، واشتهر منهم جماعة كبيرة كيونس بن عبد الأعلى⁽¹⁾⁽²⁾، وداوود بن أبي طيبة⁽¹⁾ وأحمد بن صالح⁽²⁾ وعبد الصمد بن صاحب الإمام

(1) كتبها المؤلف - رحمه الله تعالى - الأعلام.

(2) يونس بن عبد الأعلى يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيان، الصديقي المصري المقرئ الفقيه، ولد سنة سبع ومائة 107هـ، قرأ القرآن على ورش، ومعل بن دحية، وأقرأ الناس وحدث عن سفيان بن عيينة وابن وهب، وغيرهم، مولده ووفاته بمصر، توفي في ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائتين، 264هـ، وله أربع وستون سنة.

مالك عبدالرحمن بن القاسم الفقيه⁽³⁾ والأصبهاني⁽¹⁾⁽⁴⁾ وغيرهم⁽²⁾، ثم إن الأزرق أخذ عن
عن ورش مشافهةً، وهو الذي خلفه ورش في الإقراء بمصر، وقال: - أي الأزرق - كنت

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص112، مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي 131/2، فيات الأعيان لابن
خلكان، 249/7، غاية النهاية 406/2 برقم (3949).

(1) داوود بن أبي طيبة: داوود بن أبي طيبة المصري أبو سلمان بن هارون بن يزيد مولى آل عمر بن الخطاب قرأ على
ورش، وتحقق بالأداء، ثم عرض على علي بن كيسة صاحب سليم، قرأ عليه ابنه عبدالرحمن ومواس بن سهل،
قد رآه بعض الناس في النوم فقال له: إلى ما صرت قال: رحمني الله بتعليم القرآن، توفي في شوال سنة ثلاث
وعشرين ومائتين 223هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص107، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 279/1.
(2) أحمد بن صالح: أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر معروف بابن الطبري: مقرئ عالم بالحديث وعلله، حافظ
ثقة لم يكن في أيامه بمصر مثله، كان أبوه من أجناد طبرستان وولد له أحمد بمصر سنة 170هـ الحافظ المقرئ،
أحد الأعلام سمع من سفيان بن عيينة، وعبدالله بن وهب، وغيرهم، زار بغداد واجتمع بالإمام أحمد بن
حنبل، وأخذ كلاهما عن الآخر، توفي - رحمه الله تعالى - بمصر سنة 248هـ.
ينظر: مرآة الجنان لليافعي 115/2، معرفة القراء الكبار للذهبي، ص108، غاية النهاية في طبقات القراء لابن
الجزري، 62/1.

(3) عبدالصمد بن عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو الأزهر العتقي المصري صاحب الإمام مالك راوٍ
مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عن ورش وله عنه نسخة وأبي دحية المعلي، وروى حروف حمزة عن
داود بن أبي طيبة عن علي بن كيسة عن سليم، وقد رأى علي بن كيسة يقرئ، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً
بكر بن سهل الدمياطي وحبيب بن إسحاق القرشي وإبراهيم بن بازي، إسماعيل بن عبدالله النحاس، توفي -
رحمه الله - في رجب سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص107، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 389/1.
(4) الأصبهاني: محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن شبيب، أبو بكر الأصبهاني، المقرئ شيخ القراء في زمانه، قرأ
لورش على عامر الجرشي، وسليمان بن أخي الرشديني وعبدالرحمن بن داود بن أبي طيبة، وسمع القراءة على
يونس بن عبد الأعلى، صاحب ورش، وحدث عن عثمان بن أبي شيبة، وداود بن رشيد، وإسحاق بن أبي
إسرائيل وأخذ عنه ابن مجاهد، وحدث عنه أبو أحمد العسال، وأبو الشيخ بن حيان، وآخرون، توفي ببغداد سنة
ست وتسعين ومائتين.

نازلاً معه _أي: مع ورش _ في الدار فقرأت عليه عشرين ختمة ما بين حدر وتحقيق، فأما التحقيق فكانت أقرأ عليه في الدار التي يسكنها، وأما الحدر فكانت أقرأ عليه إذا ربطت معه بالإسكندرية، قال أبو الفضل الخزاعي: (أدركت أهل مصر- والمغرب على رواية أبي يعقوب _ يعني الأزرق _ ولا يعرفون غيرها).

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: (وإلي أبي يعقوب الأزرق صارت الإمامة في القراءة بعد ورش وعنه أخذ أكثر المصريين وإليه يسندونها)⁽³⁾⁽⁴⁾ انتهى.

وبالجملة فأبو يعقوب الأزرق كان عدلاً أستاذاً كبيراً محققاً ثقة، ضابطاً جليل القدر عظيم الخطر قام بالقراءة بعد وفاة ورش بمصر وتلقى الناس روايته من طريقه بالقبول وأجمع أهل مصر والمغرب والأندلس عليها، ولذلك لم يذكر ولا⁽⁵⁾ في التبصرة ولا في الهادي ولا في الهداية، ولا في الكافي ولا في العنوان ولا في حرز الأماني، ولا في أكثر كتبهم غيرها ولهذا كانت متقنة محررةً عندهم بخلاف من ذكرها غيرهم كالعراقيين فإنها عندهم غير محققة ولا منقحة ولا صحيحة أيضاً، وإنما كانوا يقرءون لورش من طريق الأصبهاني، وهو أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن سعيد بن يزيد بن خالد الأصبهاني

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص135.

(1) لم يثبت أن الأصبهاني قرأ عن ورش لا عرضاً ولا سماعياً. ينظر الترجمة السابقة.

(2) ومنهم أيضاً: عامر بن سعيد الخرخشي، وسليمان بن داود المهري، عبدالله بن وهب، وإسحاق بن حجاج ومحمد بن عبدالله بن يزيد المكي، وعمرو بن بشار.

ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ص92، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 503/1.

(3) لم أعثر عليه في كتب الإمام الداني التي عندي.

(4) ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي، 106.

وغاية النهاية لابن الجزري، 402/2.

(5) الأولى بأن يقول (لم يذكر في التبصرة ولا في الهادي).

مثلث الباء ومبدلة فاء مثلث أيضاً مع فتح الهمزة، وكسرهما فتلك اثنا عشر- لغة من ضرب ستة في اثنين، كان رحمه الله إماماً في رواية ورش ضابطاً لها ثقة رحل بسببها إلى مصر فقرأها على أصحابه وأصحاب أصحابه لوفاء ورش إذ ذاك، فلم يأخذ عنه مشافهة كالأزرق وغيره، وكان - رضي الله عنه - مشهوراً بالديانة ثقة في النقل ثابتاً في الرواية.

قال الحافظ أبو عمرو الداني - رحمه الله - في كتابه التعريف (سمعت فارس بن أحمد⁽¹⁾ يقول سمعت عبد الباقي بن الحسن⁽²⁾ يقول قال محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني رحلت إلى مصر ومعى ثمانون ألف درهم، فأنفقتها على ثمانين ختمةً) انتهى.

ثم بعد ذلك نزل الأصبهاني ببغداد، وهي المدينة المعروفة وداها تهمل وتعجم وتبدل الأخيرة نوناً فكان أول من أدخلها قراءة نافع من رواية ورش لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه - رضي الله عنه - .

قال في النشر: (وأخذ الناس عنه حتى صار أهل العراق لا يعرفون رواية ورش من غير طريقه، فلذلك نسبت إليه دون ذكر أحد من شيوخه)⁽³⁾ انتهى.

(1) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي، الضير، نزل بمصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، رحل وقرأ على عبد الباقي بن الحسن، وعبد الله بن الحسن وغيرهم، توفي سنة احدى وأربعمائة بمصر — رحمه الله —

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 6/2.

(2) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبدالعزيز المقرئ أحد الحذاق، أبو الحسن الخراساني، دمشقي، يكنى أبا الحسن، من أصحاب الأبهري، سمع منه ببغداد، وكتب عنه كتبه في شرح المذهب، وكان إماماً في علم القرآن، وغلب ذلك عليه، وحدث عن عبدالله بن عتاب الرفي وأبي علي الحصائري وجماعة، قرأ عليه فارس بن أحمد وجماعة، وروى عنه علي بن داود المقرئ، وأبو علي أحمد بن محمد الأصبهاني، توفي سنة ثمانين وثلاثمائة بالإسكندرية أو بمصر.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ص 201، غاية النهاية لابن الجزري 356/1.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 114/1.



توفي الأزرق - رحمه الله - سنة أربعين ومائتين وتوفي الأصبهاني - رحمه الله - سنة ست وتسعين ومائتين، وقد قرأت بروايتهما معاً وبغيرهما أيضاً على مشايخنا بالجزائر وتونس والقيروان على تفصيل في ذلك رحمة الله على الجميع، ونفعنا بهم في الدنيا والآخرة بجرمة من دفن في البقيع، آمين يا رب العالمين والله سبحانه وتعالى أعلم.

[باب سجود التلاوة]

السؤال الحادي عشر والثاني عشر:

وهل يسجد سجود التلاوة الشيخ والتلميذ عند تجويد لوحه وجمع القراءات والروايات والطرق كقراءته سوراً كثيرةً على المعلم في مجلس واحد أو لا يسجدان؟ وإذا قلتم بسجودهما فهل يتكرر ذلك عليهما في كل مرة، أو يقتصران على المرة الأولى فقط؟

الجواب عن ذلك: اعلم يا أخي رزقني الله وإياك علماً نافعاً، وإيماناً صادقاً وقلباً خاشعاً، أن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في ذلك، فالأئمة القراء يقولون بعدم السجود رأساً⁽¹⁾، والأئمة الفقهاء البعض منهم وافق القراء على ذلك والبعض الآخر خالفهم، وقال بالسجود على تفصيل يأتي بيانه، ونصوص القراء والفقهاء فيما ذكر صريحة في ذلك: قال شيخ شيخنا العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي المالكي في قواعده السنّية ما نصه (جرى العمل /25/ بعدم السجود ومعلوم ما لأهل المذهب فيه من الخلاف)⁽²⁾.

(1) قال السخاوي: "كان شيخنا أبو القاسم رحمه الله لا يسجد إذا قرئت عليه السجدة، ولا يسجد أحد ممن يقرأ عليه، وكذلك كان سنة أشياخه والله أعلم؛ لأنه شديد الاقتداء بمن أخذ عنه، والسبب في ذلك أن حال المقرئ، والمعلم يخالف حال من يتلو القرآن سنة، ولو كلف المقرئ، والمعلم ذلك لأفضى الأمر إلى الحرج والمشقة، وكذلك مس المعلم ألواح الصبيان، وكذلك قال الأئمة في كتبهم، حتى قال بعض شيوخنا، وكان قد قرأ على خلق كثير، وجمّ غفير لم يكن أحد منهم يسجد إلا شيخ صالح، يعني غير محقق بالإقراء، ولا معرفة له بطريقهم".

ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، ص 578.

(2) لم أقف على هذا الكتاب في المضان التي بحثت فيها، وذكر هذا القول محمد مختار في كتابه تاريخ القراءات في المشرق والمغرب ص 550.

قال الإمام الجعبري: (وبتركه قرأنا).

وقال أبو علي الأهوازي⁽¹⁾: (قال لي أبو الفرج⁽²⁾ رأيت ابن مجاهد⁽³⁾ وأبا بكر ابن بشار⁽⁴⁾ إذا بلغ القارئ عليهما السجدة لا يسجدان، ولا يأمرانه بها، قال: وسألت

(1) الأهوازي: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، أبو علي: مقرئ الشام في عصره، من أهل الأهواز ولد سنة 362هـ، كان من المشتغلين بالحديث، إمام جليل القدر أستاذ في الفن، من تصانيفه "شرح البيان في عقود الأيمان"، وموجز في القراءات" الوجيز في شرح أداء القراء الخمانية، توفي - رحمه الله تعالى - بدمشق سنة 446هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ص224، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 220/1، الأعلام للزركلي 245/2.

(2) الهيثم بن أحمد بن محمد بن سلمة، أبو الفرج، الشافعي الدمشقي، يعرف بابن الصباغ، قيم بقراءة ابن عامر محقق لها، أخذ القراءات عرضاً عن أبي الفرج الشنبوذي وأبي الحسن وغيرهم، وري القراءة عنه أبو علي الأهوازي، وابن شجاع وغيرهم، وكان إماماً لمسجد اللؤلؤة بدمشق، توفي - رحمه الله - ثلاث وأربعمئة بدمشق.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 2/357 برقم (3793).

(3) ابن المجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن المجاهد، كبير العلماء بالقراءات في عصره من أهل بغداد، قرأ على عبدالرحمن بن عبدوس، وعلى قنبل المكي، وعبدالله بن كثير، وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن أحمد الخزاعي، ومحمد بن عبدالرحيم الأصفهاني وغيرهم، له مصنفات منها "كتاب القراءات الكبير" وكتاب "قراءة ابن كثير"، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمئة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 139/1.

(4) الحسن بن علي بن أحمد بن بشار العلاف أبو بكر البغدادي، المقرئ الأديب قرأ على الدوري وسمع منه، ومن حميد بن مسعدة، ونصر بن علي الجهضمي وقال الشعر الرائق، وقرأ على أحمد بن نصر الشذائي وحدث عنه أبو عمر بن حيوة، أبو حفص بن شاهين، وجماعة عمر دهنراً طويلاً، وأظنه آخر من قرأ القرآن على الدوري، توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمئة وقيل سنة عشر وثلاثمئة.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، ص140، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 222/1.



الكسائي⁽¹⁾ عن ذلك، فقال: ما فعله أحد من شيوخه ولو فعله لفعلته، قال: وسألت الطبري⁽²⁾ فقال أجلاء شيوخه لا يفعلونه، وبعضهم يسجد اختياراً لا نقلاً، قال: وجميع من لقيته بالحجاز والعراق وديار ربيعة وديار بكر والشام ومصر - لا يسجدون ولا يأمرهم به؛ فلذلك لم أقل به⁽³⁾ انتهى.

وقال الإمام الرضى المراكشي - رحمه الله - في تقييده على ما به العمل ما نصه: (بعدم السجود قرأنا وبه أخذ لأن الكل مستحب وعبادة، ولا تقطع عبادة لعبادة، قال: وهذا كله مع وجود الشرط وانتفاء المانع وأما مع عدم الشرط أو وجود المانع فلا مجاوزة عندهم لأن الخطاب بالسجود والأمر به مسقوط مع سقوط شرطه أو وجود مانعه وح فلا معنى للمجاوزة والإسقاط إلا التبعيد) وأيضاً فإن تقطيع القرآن مكروه وإن أدّى إلى

(1) الكسائي: علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، سمع من جعفر الصادق، والأعشى وسليمان بن أرقم، وقرأ القرآن على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمداني له تصانيف منها: معاني القرآن والمصادر والمتشابه في القرآن وغيرها. توفي - رحمه الله - بالري عن سبعين سنة سنة 189هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ص 72، الأعلام للزركلي 283/4.

(2) عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد القطان الطبري الشافعي: عالم بالقراءات مؤرخ برجالها، كان شيخ أهل مكة، له التلخيص في القراءات، وسوف العروس في القراءات والدرر في التفسير، "طبقات القراء وغيرها، روى عن أبي عبدالله بن نظيف والقاضي أبي الطيب الطبري وغيرهما، وحدث عنه أبو بكر محمد بن عبدالباق وغيره وكان من فضلاء الشافعية توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة بمكة.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 152/5، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ لمحمد محيسن 84/2، الأعلام للزركلي 52/4.

(3) ينظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد أباه ص 55.

النسيان فحرام ومع التعمد كفر، فقد قال العارف بالله تعالى الشيخ ابن أبي جمرة⁽¹⁾ - رحمه الله تعالى - ورضي عنه قاعدة فقهية: (قد يترك الواجب والمندوب والمباح إذا كان يترتب عليه فعل محرم أو مكروه أو أمر محذور، وأيضاً فإن المطلوب فعلهما أو أحدهما لا تركهما)⁽²⁾ انتهى.

قلت: قوله: (ومع التعمد كفر) مراده: والله أعلم، إذا كان غير مأمور بالتقطيع شرعاً، وقطع القرآن بأن ترك بعض الآيات منه أو الكلمات من غير عذر بل على سبيل العمد منه والقصد والاستخفاف بذلك، وأما إذا كان مأموراً بترك ذلك شرعاً كترك آية السجدة ونحوها فلا شيء عليه في ذلك لطلب الشارع ذلك منه.

قال العلامة خليل في مختصره الفقهي (وإلا فهل يجاوز محلها أو الآية؟ تأويلان)⁽³⁾.

قال شارحه سيدي محمد الخرشي⁽⁴⁾ - رحمه الله - ما نصه: (فإن لم يكن متطهراً أو كان الوقت ليس وقت جواز وأولى إن لم يكن متطهراً، ولا الوقت وقت جواز لها فهل

(1) ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي حمزة الأزدي الأندلسي أبو محمد، من علماء المالكية ومن علماء الحديث أصله من الأندلس من كتبه جمع النهاية، وبهجة النفوس، والمرائي الحسان وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 675هـ.

ينظر: نيل الابتهاج ص 216 برقم (235).

(2) لم أعثر على قول ابن أبي جمرة في المضان التي بحثت فيها.

(3) ينظر: مختصر العلامة خليل ص 38، دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1426هـ، 2005م.

(4) الخرشي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي، الفقيه العلامة البركة الفهامة شيخ المالكية، وإمام السالكين إيه انتهت الرئاسة بمصر، له شرح كبير على المختصر، وصغير، رزق فيه القبول، والفرائد السننية في المقدمة السنوسية وغيرها، توفي سنة 1001هـ، 1689م، وفي الأعلام ولد سنة 1010هـ وتوفي سنة 1101هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية 459/1، الأعلام للزركلي 240/6.

يجاوز محلها فقط فيجاوز ﴿مَا يَشَاءُ﴾ في الحج⁽¹⁾، ﴿وَأَنَابَ﴾ في ص⁽²⁾ وهكذا، أو يجاوز الآية كلها تأويلان⁽³⁾ انتهى.

وقيل: (يجاوز جميع السورة التي فيها السجدة)⁽⁴⁾ قاله العلامة التتائي⁽⁵⁾ فالأقوال ثلاثة فيجب تقييد إطلاقه بما ذكرنا والله أعلم.

وقال الحافظ السخاوي في كتابه جمال القراء وكمال الإقراء: (وكان شيخنا أبو القاسم الشاطبي لا يسجد إذا قرئت عليه السجدة، ولا يسجد أحد ممن يقرأ عليه وكذلك كانت سنة أشياخه، لأنه كان رحمه الله شديد الاقتداء بمن أخذ عنه والسبب في ذلك أن حال المقرئ والمتعلم يخالف حال من يتلو القرآن لنفسه ولو كلف المقرئ والمتعلم ذلك لأفضى الأمر إلى الحرج والمشقة وكذلك مس المعلم ألواح الصبيان، وفيها القرآن على غير طهارة، وكذلك قال الأئمة في كتبهم حتى قال بعض شيوخنا، وكان قد قرأ على خلق كثير وجم غفير لم يكن أحد منهم يسجد، قال وعلى هذه الصفة أعنى عدم السجود كان شيخنا أبو الجود - رحمه الله -، وكذلك كان الغزنوي - رحمه الله -، ولأن

(1) من الآية (18).

(2) من الآية (24).

(3) شرح مختصر خليل لأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحرشي 353/1.

(4) ينظر: تنوير المقالة في جل ألفاظ الرسالة للتتائي 395/2.

(5) التتائي: محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي، فقيه من علماء المالكية، نسبته من تتا من قرى المنوفية بمصر، نعت بقاضي القضاة بالديار المصرية من كتبه فتح الجليل شرح مختصر خليل، وجواهر الدرر شرح مختصر خليل، وتنوير المقالة في شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني وغيرها، توفي سنة 942هـ، 1535م.

ينظر: نيل الإبتهاج بتطريز الديباج للتنبكي ص 588، شجرة النور الزكية 393/1، الأعلام للزركلي 302/5.



المقرئ يعلم الناس العلم والقارئ متعلم، وقد قال الإمام الشافعي - رضي الله عنه - :
(طلب العلم أفضل من النافلة)⁽¹⁾ انتهى. مع بعض حذف.

ويؤيده قوله - عليه الصلاة والسلام - : ((جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير
من مائة ألف ركعة تطوعاً وخير من ألف تسبيحة، وخير من عشرة آلاف فرس يغزوا
عليها المؤمنون))⁽³⁾.

وقوله ﷺ: ((أن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها
وحتى الحوت في البحر ليصلون على معلم الناس الخير))⁽⁴⁾.

وقوله - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: ((لأن يهدي الله بك رجلاً
واحداً خير لك من الدنيا وما فيها))⁽⁵⁾.

وقوله ﷺ: ((من تعلّم باباً من العلم ليعلم الناس أعطى ثواب نبي صديق))⁽⁶⁾ إلى غير
ذلك من الأحاديث الواردة في أن طلب العلم أفضل من النافلة، وقال الإمام ابن غازي⁽⁷⁾

(1) لم أعثر عليه في كتب الشافعي رحمه الله.

(2) ينظر: جمال القراءة وكمال الإقراء للسخاوي ص 579.

(3) ذكر الديلمي في الفردوس حديثين بنحوه 109/2 برقم (2575)، 278/1 برقم (1084).

(4) الترمذي في سننه برقم (2685)، 347/4.

(5) الزهد والرقائق لابن المبارك ص 484.

(6) ذكره أبو حامد الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين وعزاه إلى الديلمي في المردوس 10/1، وذكر بنحوه المنذري
في الترغيب والترهيب وقال عنه الألباني موضوع ضعيف الترغيب والترهيب 47/1.

(7) ابن غازي: محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي المكناسي ثم الفاسي ولد في مكناس أواسط القرن الهجري
التاسع وقد اختلف في أي سنة بين سنة 841 إلى سنة 858هـ اعتنى بطلب العلم وتقييده، كان عذب المنطق
فصيح اللسان، ممتع المجالسة، جميل الصحبة من كتبه شفاء العليل في حل مقفل خليل، تكميل التقييد
وتحليل التعقيد، وحاشية لطيفة على الألفية وغيرها، توفي سنة 919هـ في التاسع من جمادى الأولى، دفن في
فاس.

في تكميل التقييد⁽¹⁾: (وحدثني الإمام أبو عبد الله الصغير أنه أراد أن يأخذ بما حكى الجعبري من أن الراجح عند المقرئين ترك السجود فاستأذن في ذلك شيخه أبا عبد الله العبدوسي فقال له /26/: (لا تأخذ إلا بالمشهور عند الفقهاء وهو السجود)⁽²⁾ انتهى.

قال الإمام المازري⁽³⁾ - رحمه الله - : (إذا قرأ من له حزب كل ليلة يقرؤه آية السجدة بعد ما سجد فيها، فإنه يسجد عندنا وعند الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يسجد، قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود، هو أصل المذهب عندي، إلا أن يكون القارئ ممن يتكرر عليه ذلك غالباً، كالمعلم والمتعلم ففيه قولان، إذا كانا بالغين، قال مالك وابن القاسم⁽⁴⁾ يسجدان أول مرة لا غير.

ينظر: شجرة النور الزكية 398/1، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج ص 581، برقم 709.

(1) تكميل التقييد وتحليل التعقيد لابن غازي الخزانة العامة الرباط برقم 822، خزانة القرويين برقم 341، خزانة الحسنية برقم 1260، 8934.

(2) ينظر: التقييد وتحليل التعقيد لابن غازي مخطوط في الخزانة العامة للرباط برقم (822).

(3) المازري: محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله محمد بن محمد من فقهاء المالكية، نسبته إلى مازر بجزيرة صقلية، ولد سنة 453هـ في المهديّة الموجودة في تونس، من المحدثين المشهورين، بلغ درجة الاجتهاد سمي بالإمام، لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض أفقه منه ولا أقوم بمذهب المالكية، ووصفه الذهبي بقوله: (الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن) ولد وعاش وتوفي في المهديّة سنة 536هـ من كتبه التلقين في الفروع، والكشف والأنباء، المعلم بفوائد مسلم، وغيرها.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 482/14، الأعلام للزركلي 277/6.

(4) ابن القاسم: عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتيبي، المصري، أبو عبد الله، يعرف بابن القاسم، فقيه جمع بين الزهد والعلم، وتفقه بالإمام مالك ونظائره، ولد بمصر سنة 132هـ، من كتبه المدونة وهي من أجل كتب المالكية، رواها عن الإمام مالك — رحمه الله تعالى — توفي — رحمه الله تعالى رحمة واسعة — بمصر سنة 191هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 129/3، شجرة النور الزكية 88/1، الأعلام للزركلي 323/3.

وقال اصبغ⁽¹⁾ وابن عبد الحكم⁽²⁾ لا سجود عليهما ولا في أول مرّة⁽³⁾ انتهى. مع بعض زيادة.

(والمراد بالحزب الورد الذي اعتاد قراءته، لا الحزب المعروف الذي هو من تجزئة ستين)⁽⁴⁾، قاله العلامة الخرخشي وغيره⁽⁵⁾.

وقال العلامة النفراوي⁽⁶⁾: (والمعلم والمتعلم يتكرر عليهما محل السجود فيسجدان أول مرّة، وقال أيضاً: وقد يقرأ القارئ المتعلم على المعلم سوراً كثيرة في مجلس واحد، ووقع

(1) أصبغ: أبو عبد الله أصبغ بن الفرّج بن سعيد بن نافع المصري، الإمام الثقة الفقيه، من كبار المالكية، المحدث العمدة روى عن يحيى بن سلام وعبد الله بن زيد وسمع ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وتفقه معهم، وكان كاتباً لابن وهب، له تأليف منها: الردّ على أهل الأهواء، وكتاب آداب الصيام، وكتاب سمعه من ابن القاسم، وكتاب المزارعة، وكتاب آداب القضاء، وغيرها، توفي — رحمه الله رحمة واسعة — سنة 225هـ.

ينظر: وفيان الأعيان لابن خلكان 240/1، شجرة النور الزكية 99/1، الأعلام للزركلي 333/1.

(2) ابن عبد الحكم: عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع، أبو محمد، فقيه مصري، كان من أجلة أصحاب مالك، انتهت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، ولد في الإسكندرية 150هـ، له مصنفات منها: سيرة عمر بن الخطاب، والمناسك والأهواء، والقضاء في البنية، وغيرها، توفي — رحمه الله رحمة واسعة — في القاهرة سنة 214هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية 89/1، الأعلام للزركلي 95/4.

(3) شرح التلقين 803/1.

(4) شرح مختصر خليل 355/1.

(5) كالإمام النفراوي في كتابه الفواكه الدواني على رسالة بن زيد القيرواني 252/1، والإمام الزرقاني في كتابه شرح مختصر خليل 487/1.

(6) النفراوي: أحمد بن غانم أو (غنيم) بن سالم بن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري، المالكي الفقيه، من بلدة نفري بمصر، نشأ بها وتفقه وتأدّب، من كتبه الفواكه الدواني في الفقه المالكي على رسالة بن زيد القيرواني، والتعليق على البسملة، وشرح الرسالة النورية، وغيرها، توفي — رحمه الله رحمة واسعة — بالقاهرة سنة 1126هـ.



الخلاف في سجودهما مرةً، أو يتعدد بتعدد السور والمشهور منهما أنهما يسجدان أول مرةً، ولو كرر المتعلم سوراً، قال: وأما لو تعدد المتعلم والمعلم واحد فلا إشكال في سجود جميع المتعلمين كل واحد سجدة، لأن سجود زيد لا يغني عن سجود عمرو، وأما المعلم، فإنما يسجد مع المتعلم الأول حيث قرأ ما بعد الأول السورة التي قرأها الأول وإن قرأ الثاني غير سور المتعلم الأول ففي سجود المعلم مع الثاني خلاف⁽¹⁾ انتهى مع بعض حذف.

قلت: والذي قرأت به على عامّة شيوخي بالجزائر وتونس والقيروان وبه نقرئ عدم السجود رأساً عملاً بنصوص من قدّمنا ذكرهم، والحاصل أنه إذا وجد الشرط، وانتفى المانع فالمشهور عند جمهور الفقهاء أن المعلم والمتعلم يسجدان أول مرةً فقط، وعند القراء كافّة وبعض الفقهاء عدم السجود، ولو في أول مرةً كما تقدم وبه قرأنا وعليه العمل، وقيل بتكرار السجود عليهما وهو ضعيف لما فيه من الحرج والمشقة، فالأقوال ثلاثة، والحمد لله على خلاف العلماء فإنه رحمةٌ، وإن عدم الشرط أو وجد المانع، فلا مجاوزة ولا إسقاط، ولا تقطيع، وبه قرأنا بناءً على أنه معقول المعنى، وأما على أنه تعبد، فيجاوز ويسقط ويقطع والله تعالى أعلم.

وأما المستمع والقارئ الغير المعلم والمتعلم ففيهما تفصيل أيضاً نأتي به على وجه الاختصار تميماً للفائدة، فنقول أما القارئ فيطلب منه السجود بشرط الصلاة النافلة

ينظر: شجرة النور الزكية 460/1، الأعلام للزركلي 192/1.

⁽¹⁾ الفواكه الدواني على رسالة ابن زيد القيرواني 252-249/1.

من طهار حدث وخبث، وستر عورة واستقبال قبلة في الجملة لجواز سجودها إيماءً على الدابة، ولغير القبلة بسفر قصر، ولا يسجدها على أكافها، خلافاً للفاكهاني⁽¹⁾.
(ويجوز سجودها بسفينة لغير قبلة إن لم يكن الدوران)⁽²⁾ قاله الشيخ الأستاذ سيدي عبد الباقي - رحمه الله -

وهل يشترط البلوغ؟ وهو الذي ارتضاه الشيخ الأجهوري⁽³⁾ أو لا يشترط ذلك؟ وهو الذي ارتضاه شيخ العلامة النفراوي⁽⁴⁾ خلاف.
وعلى الثاني فيستحب سجود الصبي، وهو الذي يظهر لخطابه بما دون الواجبات والمحرمات، وصلاحيته أي القارئ للإمامة ليست بشرط فيسجد الفاسق والمرأة والخنثى المشكل.

(1) الفاكهاني: عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي، الإسكندري، تاج الدين الفاكهاني، من أهل الإسكندرية، زار دمشق سنة 731هـ، واجتمع به ابن كثير صاحب البداية والنهاية، وحج ورجع إلى الإسكندرية، من مصنفاته: الإشارة في النحو، المنهج المبين في شرح الأربعين النووية، والتحرير والتحبير في شرح الرسالة، ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، وغيرها، توفي - رحمه الله رحمة واسعة - سنة 734هـ.
ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب 80/2، البداية والنهاية لابن كثير 168/14، شذرات الذهب 169/8، الأعلام للزركلي 56/5.

(2) شرح مختصر خليل للزرقاني 575/1.

(3) الأجهوري: علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي، أبو الإرشاد، نوري الدين الأجهوري، فقيه مالكي، من العلماء بالحديث، مولده بمصر سنة 967هـ، من كتبه شرح الدرر السنية في نظم السيرة النبوية، نور الوهاج في الكلام على الاسراء والمعراج، والأجوبة المحررة، ومواهب الجليل، وشرح الرسالة، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - بمصر سنة 1066هـ.

ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 157/3، الأعلام للزركلي 13/5.

(4) في الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني 249/1.

وأما المستمع فيطلب السجود منه بشرط الصلاة النافلة كيف ذكر في القارئ وبكونه قصد باستماعه التعلم من القارئ القراءان ليحفظه⁽¹⁾ كما في التتائي، وأحكامه واجبة كانت أو جائزة فلا يسجد القاصد باستماعه الثواب عند الأكثر من الفقهاء، كما أن السامع من غير قصد لا يسجد، وبكون القارئ الذي جلس المستمع يسمع قراءته صالحاً للإمامة في الجملة بأن كان ذكراً محققاً بالغاً عاقلاً متوضئاً على المشهور، وهو الذي جزم به الإمام اللّخمي⁽²⁾⁽³⁾ ولم يذكر أبو الحسن⁽⁴⁾ شارح المدونة⁽⁵⁾، وكذا الشاذلي⁽⁶⁾

(1) تنوير المقال في جل ألفاظ الرسالة 395/2-396.

(2) اللّخمي: علي بن محمد الربيعي القيرواني، أبو الحسن اللّخمي، من فقهاء المالكية (المدرسة المغربية) كان ديننا متفننا حاز رئاسة بلاد أفريقيا جملة، وتفقه به جماعة السفاقسيين، كان مغرباً بتخريج الخلاف، ويخالف المذهب وقواعده، وهو التجديد في الفقه المالكي، وهوباعث الحركة العلمية في بلاد المغرب، من كتبه: التبصرة، توفي — رحمه الله رحمة واسعة — بتونس صفاقس سنة 478هـ.

ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك 8/109، شجرة النور الزكية 1/173.

(3) ينظر: التبصرة للّخمي 2/433.

(4) أبو الحسن: علي بن سعيد الجرجاني، أبو الحسن، الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الفروع، الحاج الفاضل، لخص في شرحه المذكور ما وقع للأئمة من التأويلات، واعتمد على كلام القاضي، وتخرجات أبي الحسن اللّخمي، وكان ماهراً في العربية، من كتبه: مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، وغيرها، توفي — رحمه الله تعالى — بعد سنة 633هـ.

ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص 316.

(5) ينظر: مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها 1/400-402.

(6) الشاذلي: علي بن محمد بن محمد بن محمد بن خلف بن جبريل، المنوفي، المصري مولداً، الشاذلي طريقة، وبه عرف أبو الحسن شيخ نور الدين، ولد بالقاهرة ثالث رمضان سنة 857هـ، وتفقه بالسنةوري، وشهاب بن الأقطع، والأخوين عبد القادر وعبد الغني، من كتبه: عمدة السالك ومختصرها، وتحفة المصري وشرحها، غاية الأمان وكفاية الطالب الرباني، وغيرها، توفي — رحمه الله تعالى — يوم السبت رابع صفر سنة 939هـ.

ينظر: كفاية المحتاج للتنبكي 1/367، برقم (383)، توشيح الديباج ص 120-122 برقم (134).

سواء⁽¹⁾، خلافاً للإمام الناصر اللقاني⁽²⁾ فإن المستمع يسجد عنده، ولو كان القارئ غير متوضٍ وشهره بعضهم.

قال الشيخ سيدي عبد الباقي - رحمه الله - (وقولي في الجملة لإدخال سجود قاصد استماع غير عاجز عن ركن من متوض قار عاجز عن ركن، ومستمع من مكروه الإمامة، وكذا من فاسق بجارحة على المعتمد)⁽³⁾، وخرج بقيد الذكورية وما عطف عليها مستمع قراءة امرأة أو صبي أو خنثى مشكلاً، أو مجنون فلا سجود عليه، ويكون القارئ أن لا يكون جلس لسمع الناس حسن صوته وقراءته وإلا فلا يسجد المستمع، لما يدخل القارئ من الرياء والعجب في قراءته، فلا يكون أهلاً للاقتداء به.

اللخمي: (وأرى أن يسجد أي المستمع لأن الظاهر أنه طاعة، والسرائر إلى الله /27/ تعالى فإذا وجدت هذه الشروط المذكورة فيسجد المستمع ولو ترك القارئ السجود)⁽⁴⁾، وهو مختار ابن القاسم⁽⁵⁾، لأن تركه لا يسقط مطلوبة الأخذ منه.

(1) ينظر: كفاية الطالب الرباني بشرح حاشية العدوي 359/1.

(2) ناصر اللقاني: هو محمد بن الحسن اللقاني، ناصر الدين، العلامة المحقق اشتغل على الاقراء العلوم على اختلافها، نحو من ستين عاماً، لا يفتر عن ذلك، ومن الكتب التي اشتهر باقراءها: تفسير البيضاوي، ومختصره الأصولي والطوابع، وتلخيص المفاتيح، ومختصر بن الحاجر، ومختصر خليل، دارت عليه الفتوى بعد موت أخيه لإشارته له بذلك، وكان آخر من انتهت إليه رئاسة العلم بمصر، من كتبه: مختصر الشيخ خليل، وتقييد على شرح السعد للعقائد، عاش — رحمه الله تعالى — ما بين 873هـ-958هـ.

ينظر: كفاية المحتاج للتنبكي 230/2-232، توشيح الديباج لبدر الدين القرافي ص 186-189.

(3) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل 477/1.

(4) ينظر: التبصرة 433/2،

(5) ينظر: مدونة الإمام مالك 201/1.

قال العلامة الخرخشي - رحمه الله - : (وهذا في غير الصلاة، وأما فيها فيتبعه على تركه بلا خلاف وتبطل صلاته بفعلها دون إمامه فإن فعله إمامه تركه مأموماً فلا تبطل)⁽¹⁾ انتهى. مع بعض تصرف.

ولا يسجدها القارئ أو المستمع أو غيرهما، إلا إذا كان على طهارة أي وضوء أو بدله عند عدم الماء أو القدرة على استعماله، مع اتصافه ببقية الشروط المذكورة، لأن الطهارة شرط في صحة مطلق الصلاة، وتبطل بدونها، ولو مع العجز أو النسيان، وسجود التلاوة من جملة الصلاة، وداخل في حقيقتها؛ لقول الإمام ابن عرفة⁽²⁾ - رحمه الله تعالى - في حقيقة الصلاة: (قربة فعلية، ذات إحرام وسلام، أو سجود فقط)⁽³⁾ انتهى.

وقد قدمنا أنه إذا وجد المانع بأن كان الوقت وقت غير جواز أو انتفى الشرط التي تتوقف عليه صحتها، وأخرى إن لم يكن متطهراً ولا الوقت وقت جواز إما أن يجاوز محلها أو الآية أو جملة السورة أو لا يجاوز بالكلية بناء على المعقولية في الأخير، والتعبد في الثلاثة الأول والله سبحانه وتعالى أعلم.

فوائد: الأولى: مشروعية سجود التلاوة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع:

(1) ينظر: شرح مختصر خليل 349/1.

(2) ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، أبو عبد الله، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، مولده فيها سنة 716هـ، تولى إمامة الجامع الأعظم سنة 750هـ، وقدم للخطابة سنة 772هـ، وللفتوى سنة 773هـ، من كتبه: المختصر الكبير في الفقه والمختصر الشامل في التوحيد، مختصر الفرائض، وغيرها، توفي — رحمه الله تعالى — في تونس سنة 803هـ.

ينظر: نيل الإبتهاج بتطريز الديباج للتنبكي ص 466، الأعلام للزركلي 43/7.

(3) المختصر الفقهي 189/1.



أما الكتاب فقله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾⁽¹⁾ في معرض الذم فدلّ ذلك على طلبه.

وأما السنة: فما في الصحيحين أن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: ((كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ القرآن فإذا مرّ بسورة فيها سجدة فسجدها سجدا معه))⁽²⁾، وثبت عنه — صلى الله عليه وسلم — أيضاً أنه قال: ((إذا سجد الإنسان اعتزل الشيطان يبكي، فيقول يا ويلتاه، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرت أنا بالسجود فأبيت فلي النار))⁽³⁾.

وأجمعوا على مشروعيته عند قراءة القرآن ولو في حال الصلاة، والذي يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود التلاوة لكونه ليس معلوماً من الدين بالضرورة بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام: أي: شأنه عدم الخفاء وإن كان مجمعاً عليه إذ لا تلازم بين الإجماع على مشروعيته وصيرورته معلوماً للخاص والعام بالمعنى المتقدم.

نعم الإجماع القطعي على قسمين، قسم يكفر جاحده ونافيه اتفاقاً من غير خلاف إذا كان متواتراً وبه تقع الصيرورة المذكورة، وقسم فيه خلاف بين العلماء قيل يكفر جاحده، وهو الذي اندرج عليه صاحب الجوهرة⁽⁴⁾ وقيل لا يكفر وهو المشهور والأرجح، وذلك إذا كان مجرداً عن التواتر وعارياً عنه فسجود التلاوة من هذا القسم

(1) سورة الإنشقاق الآية (21).

(2) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه بنحوه 345/3، برقم (5911).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه 87/1 برقم (81)، وأحمد في مسنده 445/15 برقم (9713)، وابن ماجه في سننه 157/2 برقم (1052)، البيهقي في سننه 442/2 برقم (3700)، البزار في مسنده 97/16 برقم 9165.

(4) هدية المريد لجوهرة التوحيد للقاني ص 434.

الثاني الذي فيه الخلاف في الكفر وعدمه وهل سجود التلاوة سنة أو فضيلة؟ خلاف⁽¹⁾.
خلاف⁽¹⁾.

(وتظهر ثمرة الخلاف في كثرة الثواب وقلته، والمطلوب من السجود إيجاد ماهية السجود، وهي توجد في سجدة واحدة)⁽²⁾ قاله الشيخ النفراوي - رحمه الله - .

الثانية: يطلب في حق من سجد سجود التلاوة، أن يسبح الله في سجوده أو يدعوا فقد روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد وكان يدعوا بهذا الدعاء ((اللَّهُمَّ اكتب لي بها عندك أجراً وضع عني بها أجراً⁽³⁾ بل وزراً واجعلها لي عندك ذخراً وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داوود عليه السلام))⁽⁴⁾ .

قال العلامة النفراوي: (والضمير في تقبلتها راجع لمطلق السجدة لا لسجدة التلاوة لأن سجدة داوود لم تكن سجدة تلاوة كما قد يتوهم)⁽⁵⁾ انتهى.

الثالثة: إنما قلت: في السؤال المذكور سجود تلاوة، ولم أقل سجود القراءة رعيماً لما قاله العلامة الخرخشي - رحمه الله - : (من أن التلاوة أخص من القراءة لأن التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلا اسمه)⁽⁶⁾ إلخ ما قاله في صغيره.

(1) ذكر الشيخ الزروق في شرحه على متن الرسالة أنها من العزائم، 2/1136.

(2) الفواكه الدواني 1/249.

(3) هكذا في الأصل.

(4) أخرجه بنحوه ابن خزيمة في صحيحه 309/1 برقم (562)، البيهقي في سننه 453/2 برقم (3752)، والبغوي في سننه 314/3، وابن حبان في صحيحه 473/6 برقم (2768)، والحاكم في مستدركه 341/1 برقم (799)، والطبراني في معجمه 129/11 برقم (11262).

(5) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 1/251.

(6) الشرح الصغير على مختصر خليل 1/349.



وقال العلامة النفراوي: (والسجود لا يكون إلا عند التلاوة لا عند مجرد قراءة كلمة أو اثنين)⁽¹⁾ انتهى.

وباقى أبحاث سجود التلاوة، مذكورة في المطولات من كتب سادتنا الفقهاء، فلا نطيل بها، وفيما ذكرناه كفاية والله سبحانه أعلم.

⁽¹⁾ الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني 1/ 249.

[أحكام في الاستعاذة]

السؤال الثالث عشر:

وهل يطلب القارئ بالاستعاذة إذا فصل بين الجلاتين في سورة الأنعام⁽¹⁾ بالدعاء الوارد بينهما، كما ذكره الشيخ الفاضل ابن ثابت وغيره، أو لا يطلب بها؟

قلت: لم نجد في ذلك نصاً /28/ لكن الظاهر من جهة النظر الثاني أعني عدم الاستعاذة وإن وقع الفصل بكلام طويل، وبه قرأنا على بعض مشايخنا بالمغرب، وهو الشيخ الفاضل سيدي أحمد بن منصور المتقدم ذكره، حين كان العبد الفقير قاطناً بمدينة الجزائر، لأننا لو أتينا بها لفاتت البينية في ذلك فلم يقع الدعاء المذكور بين الجلاتين حينئذ والمطلوب وقوعه بينهما، ولا تحصل البينية في الدعاء أعني وقوعه بين لفظي الجلاتين إلاّ بعدم الاستعاذة، أو نقول عدم الاستعاذة هنا يجري مجرى سجود التلاوة فكما أن القارئ إذا قرأ ومَرَّ بسجدة وسجد لا يطلب بالاستعاذة بعد ذلك لاشتمال الإرادة الأولى عليه، نص على ذلك غير واحد من العلماء، كذلك لا يطلب بالاستعاذة هنا لاشتمال الإرادة الأولى عليه أيضاً بل نقول هذا أولى بعدم الاستعاذة من سجود التلاوة؛ لأن الفصل المذكور وقع في الأول بالقول فقط، وفي الثاني بالقول والفعل فحيث كونه لم يطلب في الثاني فمن باب أولى أن لا يطلب في الأول والله أعلم.

أو يطلب بالاستعاذة بعد ذلك لأجل القراءة إن أراد عدم انقطاعها، لأنه فصل بين القراءة بكلام طويل أجني لا تعلق له بالقراءة فقد قالوا، ولورد السلام فيعيدها، أي: الاستعاذة لأجله، أي: لأجل رد السلام فمن باب أولى أن تُعاد هنا، لكن الأول وهو عدم الاستعاذة أولى لما بيناه سابقاً، ثم إن الدعاء بين الجلاتين مستجاب، نص عليه قطب

(1) الآية (124).

العارفين الشيخ سيدي أحمد زروق⁽¹⁾ - رحمه الله - وغيره من الأئمة، وذكر الشيخ ابن ثابت في شرح مختصره في الأوراد مما يدعى به حينئذ: (اللَّهُمَّ ضاقت المذاهب إلاّ إليك وخابت الآمال إلاّ لديك، وانقطع الرجاء إلاّ منك، وبطل التوكل إلاّ عليك، ربّ لا تذرنني فرداً، وأنت خير الوارثين، ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا﴾ إلى قوله ﴿إِمَاماً﴾⁽²⁾ واغوثاه ثلاثاً، من ذا الذي دعاك فلم تجبه، ومن ذا الذي استغاثك فلم تغثه واغوثاه ثلاثاً يا حيّ يا قيوم يا غياث المستغيثين، ويا رجاء المستجيرين أجرني بفضلك ورحمتك يا أرحم الراحمين) انتهى.

وقد قدّمت أني قرأت بهذا الدعاء المذكور بين الجلالتين، من غير إعادة الاستعاذة على بعض مشايخي بالجزائر، وهو الشيخ الأجل، الهمام الأكمل، العالم العلامة، الإمام أوحّد الفضلاء الأعلام القارئ المقرئ المجود الفقيه اللوذعي⁽³⁾ الوجيه أبو العباس سيدي أحمد أحمد بن منصور المذكور، أسكنه الله أعلا غرف القصور وذلك سنة سبع وستين ومائة وألف، وأما مشايخي بتونس والقيروان فلم نقرأ به عليهما والله تعالى أعلم.

(1) أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الفاسي، المعروف بالزروق، فقيه محدث صوفي، من أهل فاس بالمغرب، تفقه في بلده، وقرأ بمصر والمدينة، وغلب عليه التصوف فتجرد وساح، من تصانيفه النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية، والقواعد وشرح الرسالة وغيرها، توفي — رحمه الله تعالى — في مصراته من أعمال طرابلس الغرب ليبياء سنة 899هـ.

ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي 222/1، شجرة النور الزكية 386/1، شذرات الذهب في أخبار من ذهب 547/9، الأعلام للزركلي 91/1-92.

(2) سورة الفرقان من الآية (74).

(3) اللوذعي: الظريف، وقيل: الحديد الفؤاد الفصيح، وقيل: الظريف الحديد الفؤاد.

ينظر: مقاييس اللغة 244/5، المخصص 255/1، مختار الصحاح ص 281، مادة (لذغ).

[أحكام النون والتنوين]

السؤال الرابع عشر إلى التاسع عشر:

وما حكم النون والتنوين والميم والغنة؟ هل هي حرف أو صفة؟ وعلى أنها حرف، هل هو أصلي أو فرعي؟

وعلى أنها صفة، هل هي لازمية عامة أو عارضية خاصة؟ وهل لها مراتب أو لا؟ وإذا كانت على مراتب، فما مقدار كل رتبة منها؟

الجواب عن ذلك: اعلم أن النون الساكنة والتنوين لهما عند ملاقاتهما لحروف المعجم أربعة أحوال، والتحقيق أنها ثلاثة تتفرع إلى خمسة:

الأول: إدغامهما إدغاماً كاملاً، وذلك عند ستة أحرف؛ اللام والراء على قول، والنون والميم بناءً على أن الغنة الموجودة فيهما غنة المدغم فيه كما هو لبعضهم، والياء والواو على رواية خلف⁽¹⁾ عن سليم⁽²⁾ عن حمزة، والمطوعي⁽³⁾ عن الأعمش⁽¹⁾. الأعمش⁽¹⁾.

(1) خلف بن هشام يكنى أبا محمد، بن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب الأسدي البغدادي، أحد أعلام القراء المشهورين، فهو الراوي الأول لقراءة حمزة عن شيخه سليم بن عيسى، ولد سنة 155هـ، حفظ القراءان وهو ابن عشر سنين، كان ثقة زاهدا عابدا عالما، سمع القراءة عن مالك بن أنس، وحماد بن يزيد، وتلا القراءان عن سليم بن عيسى وأبي يوسف الأعمش وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة 229هـ، وقيل سنة 228هـ.

ينظر: غاية النهاية: (1/272)، معرفة القراء الكبار للذهبي ص: 123.

(2) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب، أبو عيسى، ويقال أبو محمد الحنفي مولاهم الكوفي المقرئ، ولد سنة 130هـ، صاحب حمزة الزيات وأخص تلامذته به، وأحذقهم بالقراءان وأقومهم بالحرف، وهو الذي خلف حمزة في الإقراء بالكوفة، وقرأ عليه خلف بن هشام وخالد الصيرفي وأبو عمر الدوري وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة 188هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار ص 83، غاية النهاية في طبقات القراء 1/318.

(3) المطوعي: الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي، أبو العباس العباداني، المقرئ المعمر، ولد سنة 270هـ، وكان أحد من عني بهذا الفن، وتبحر فيه ولقى الكبار، وأكثر الرحلة في الأقطار، قرأ على إدريس بن عبد الكريم الحداد ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني وغيرهم، وصنّف وعمر دهرًا

الثاني: إدغامهما إدغاماً ناقصاً مع الغنة، وذلك عند الحروف الستة المذكورة، غير أن الغنة الموجودة عند النون والميم غنة المدغم على قول بعضهم، لا غنة المدغم فيه كما تقدم، فعلى الأول من باب الإدغام الكامل، وعلى الثاني من باب الإدغام الناقص، وسيأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله.

الثالث: إظهارهما مع بعض غنة كما سنبينه، وذلك عند حروف الحلق الستة المجموعة في أوائل هذه الكلمات: "أخي هاك علماً حازه غير خاسر" على الأشهر في الغين والحاء المعجمتين، وسيأتي مقابله.

وأما الألف وإن كان حلقية على قول سيبويه، ومن تبعه كالشاطبي⁽²⁾، فلا يتأق وجودها بعدها لاختلال شرطه، وهو فتح ما قبلها، ولا بد من إظهار النون الساكنة أيضاً إذا أتى بعدها واو أو ياء واجتمعا في كلمة واحدة كـ ﴿صِنَوَان﴾

طويلاً، وانتهى إليه علو الإسناد في القراءات، قرأ عليه أبو الفضل محمد بن جعفر الخزازي، وأبو الحسين الخبازي وأبو بكر النهاوندي وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة 371هـ. ينظر: معرفة كبار القراء للذهبي ص 179، غاية النهاية في طبقات القراء 213/1.

⁽¹⁾ الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي، شيخ المقرئين والمحدثين في زمانه، أبو محمد، ولد الأعمش في المحرم سنة 61هـ يوم قتل الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، رأى الأعمش أنس بن مالك ولكنه لم يسمع منه، وروى عن ابن وائل وزيد بن وهب وإبراهيم النخعي وسعيد بن الجبير وغيرهم، وروى عنه الحكم بن عيينة وأبو إسحاق السبيعي، وحبيب بن أبس ثابت وأبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة 184هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 226/6، والطبقات الكبرى لابن سعد 342/6، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 5/10، معرفة القراء للذهبي ص: 54، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 315/1.

⁽²⁾ القاسم بن فيزّه بن خلف بن أحمد الرعيّني، أبو محمد الشاطبي، ولي الله، إمام القراء، كان ضريراً، وُلد بشاطبة في الأندلس وتوفي بمصر، ناظم التيسير بـ "حز الأمان" في القراءات المعروفة بالشاطبية، كان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، توفي سنة 590هـ.

ينظر: غاية النهاية: (20/2)، معرفة القراء الكبار: 312.

و﴿دُنْيَا﴾ لَعَلَّة في المطولات مذكورة⁽¹⁾، وأما التنوين فلا يتأتى وجوده مع الواو والياء في كلمة واحدة؛ لاختصاصه بأواخر الأسماء والله أعلم.

الرابع: قلبهما ميماً خالصة مع غنة مخففة أو مظهرة⁽²⁾، وذلك عند حرف واحد وهو الباء، فمن لم يأت بهما، أي: بالقلب مع الغنة فقد أخلّ بالتلاوة، وهو آثم ولا تجوز روايته، وَقَلَّ من يتفطن لهذا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الخامس: إخفاؤهما مع الغنة، وهو حال بين الإظهار والإدغام، ولا تشديد معه أصلاً على المشهور، وبه قرأنا على جميع مشايخنا.

قال في إيجاز البيان: «والفرق بين الإخفاء والإدغام، أن الإخفاء لا تشديد فيه؛ لأنه لا ينقلب الحرف فيه من جنس الثاني، والمدغم المشدد؛ لأنه ينقلب فيه من جنس ما يدغم فيه»⁽³⁾ أهـ.

أو أن الفرق بينهما بأن تقول: إن إخفاء الحرف في نفسه لا في غيره، وإدغامه في غيره لا في نفسه، تقول: أخفيت النون عند السين، ولا تقول في السين، وتقول أدغمت النون في الياء ولا تقول عند الياء⁽⁴⁾، فاعرف ذلك فإنه جيد.

قال أبو عثمان المازني⁽⁵⁾: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، ونص جميعهم على أنه لا تشديد فيه إلا الأهوازي، فإنه كان يقول: كما أن المظهر مخفف والمدغم

(1) وقد ذكره الشاطبي في البيت رقم (288) بقوله:

وَعِنْدَهُمَا لِلْكَلِّ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلًا

(2) كانت على مذهب العراقيين قديماً ولا عمل عليها الآن.

(3) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني 678/2.

(4) ينظر: "الرعاية" لمكي: 269.

(5) المازني: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ولد في البصرة، يعد الشيخ من الطبقة السادسة في المدرسة البصرية في النحو، امتلك الشيخ المازني براعة في التصوف، إلى جانب تعمقه في النحو، وهو أول من صنف

مشدد، فكذلك المخفى بين التشديد والتخفيف، إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام، وغلط من قال المخفى مخففاً، وزعم أنه خلاف لقول من مضى، قال: ولا أرى الأهوازي إلا واهماً؛ لأن التشديد إنما وجب في الإدغام، لما أرادوا من أن يكون الرفع بالمثلين واحداً، ولا تماثل في الإخفاء، ألا ترى أن مخرج النون المخففة غير مخارج هذه الحروف التي تخفى النون عندها كما هي في الإظهار كذلك، فيجب أن يكون حكمها من التخفيف حكم الإظهار والله أعلم»⁽¹⁾ انتهى.

والإخفاء المذكور يكون عند باقي حروف المعجم اتفاقاً، إلا السين المهملة والتاء المثناة، فقد روى الأهوازي عن الإمام ابن محيصة المكي المالكي⁽²⁾ إدغام النون الساكنة والتنوين إدغاماً كاملاً فيهما، كما ذكره شيخنا سيدي هاشم حفظه الله في تأليفه في الأئمة الأربعة الزائدة على الأئمة العشرة⁽³⁾، وقرأنا بذلك عليه، فعلى هذا حروف الإدغام الخالص ثمانية، وحروف الإخفاء ثلاثة عشر، وباقي القراء كلهم يقولون بالإخفاء فيهما، وأما الغين والحاء على قراءة الإمام أبي جعفر المدني وغيره

كتاباً مستقلاً يختص بعلم الصرف، من كتبه: الألف واللام، التصريف، العروض، الديباج، وما تلحن فيه العامة وغيرها، توفي رحمه الله تعالى في البصرة سنة 249هـ، وقيل سنة 247هـ. ينظر: العبر في خبر من غبر للذهبي 353/1، الشذرات (295/5).

⁽¹⁾ ينظر: الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر المعروف بابن بادش ص: 110.

⁽²⁾ محمد بن عبد الرحمن ابن محيصة السهمي بالولاء، أبو حفص المالكي، وقيل اسمه عمر، ذكره ابن حجر في التهذيب، مقرر أهل مكة بعد ابن كثير وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته فلم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به في الحديث، وروى له مسلم والنسائي والترمذي حديثاً واحداً، توفي رحمه الله تعالى سنة 122هـ، وقيل سنة 123هـ.

ينظر: العبر في خبر من غبر للذهبي 121/1، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 167/2، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني 474/7.

⁽³⁾ لم أقف على هذا الكتاب لا مخطوطاً ولا مطبوعاً.

من الأئمة⁽¹⁾، فهما من حروف الإخفاء أيضاً، فحروف الإخفاء على هذا سبعة عشر حرفاً، وجمع بعض الفضلاء حروف الإخفاء المتفق عليها في السبع من طريق الشاطبية، وهي خمسة عشر حرفاً في أوائل كلمات هاتين البيتين⁽²⁾، وهما:

ضَحِكْتُ زَيْنَبُ فَأَبَدْتُ ثَنَاءَا تَرَكَّتْنِي سَكْرَانٌ دُونَ شَرَابِ
طَوَّقْتَنِي ظُلْمًا قَلَائِدَ ذُلٍّ جَرَّعْتَنِي جُفُونَهَا كَأَسِّ صَابِ

غير أن الجيم كرر في لفظين فيحسب مرّة واحدة، وقد جمع أيضاً حروف الإخفاء الخمسة عشر حرفاً المذكورة شيخنا وأستاذنا العالم العلامة القدوة الإمام، والفاضل المدرس المحدث الهمام، الواعظ الخطيب، والنحير المدقق المصيب، أبو عبد الله سيدي محمد قار باطاق الحنفي⁽³⁾ تغمدني الله وإياه بلطفه الخفي في أوائل هاتين البيتين وهما:

صَادَفْتُ ضَبًّا طَالِعًا فِي ذُرْوَةٍ دَعَجًا ظَرِيفًا ذَا صِفَاتٍ تَشْنُفُ
تَغَرُّ كَحَبِ جَوْهَرٍ تَحْتَهُ شَهْدٌ زَنْجَبِيلٌ سَلَسَبِيلٌ قَرَقَفُ

إلا أن المكرر منها وهو ثلاثة أحرف: الذال المعجمة والطاء المهملة والتاء المثناة الفوقية، لا تحسب إلا مرّة واحدة، ذكر ذلك في تأليفه المسمى بـ: "الجواهر النظرة والرياض العطرة في متواتر القراءات العشرة"⁽⁴⁾، وهو تأليف حسن، قد أجاد فيه

(1) روي أيضا عن أبي نسيط عن قالون، ينظر "النشر" (22/2).

(2) وهما للشيخ المجراي في شرح الدرر اللوامع

(3) هو محمد بن مصطفى قاره باطاق الحنفي، أبو عبد الله، وفي الهداية محمد بن مصطفى، من أصل تركي، عالم وجيه، حفظ القرآن الكريم في صغره وأحسن تجويده عن شيخه حمودة العامري، تصدر بالتجويد والإقراء بجامع الزيتونة، ثم رتبة الأمير حسن بن علي تركي مدرسا بجامع محمد باي المرادي، من كتبه: تحفة البررة بقراءة الثلاثة المتممين للعشرة، الجواهر النظرة والرياض العطرة في متواتر القراءات العشرة، توفي رحمه الله تعالى سنة 1197هـ.

ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادى 344/2، كتاب العمر لحسن عبد الوهاب 189/1.

(4) لم أقف عليه.

وأفاد، وبلغ في ذلك إلى أقصا المراد، فحين تأملت في جواهر ألفاظه، ولآلى عباراته، وأمعنت النظر في مخبّئات أسرارهِ، وزبرجد إشاراته، تشوقت النفس الكريمة إلى أخذه عنه غاية التشوق؛ ليجتمع شملها به بعد الانقطاع والتفرق، والله سبحانه وتعالى هو الهادي إلى الصّواب، والرافع عن القلب شبه الارتياب، فاجتمعت به رضي الله عنه مدّة يسيرة، حين إقامتي بمحروسة تونس؛ لقراءة العلم الشريف، فقرأت عليه في داره جزءاً من القرآن /30/ بجميع ما تضمّنه كتابه المذكور، وقرأت عليه أيضاً بعض كتابه المذكور وهو يسمع، لكن قراءة القراء متقدمة على قراءة الكتاب، ثم بعد فراغي من القراءة عليه ذات يوم، أجازني بلفظه رضي الله عنه إجازةً عامّة، بأن نقرأ الكتاب المذكور ونقرئه، ونقرأ القراء كله ونقرئه بجميع ما فيه من القراءات والروايات والطرق في أيّ مكان أقمت، وأيّ قطر حللت، ووعد رضي الله عنه أن يكتب لي الإجازة بخطه السعيد، وذلك سنة سبع وسبعين ومائة وألف، فجزاه الله عنا أحسن جزائه، وجعله في الجنّة من المجاورين لرسله وأنبيائه. فهذه أحكام النون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم، وأما الميم الساكنة فسيأتي حكمها في قول المحقق الحافظ ابن الجزري والعلامة القسطلاني⁽¹⁾.

ثم اعلم يا أخي أن العلماء رضي الله عنهم اختلفوا في الغنة - بعد اتفاقهم على أنّها لا توجد إلا في النون والتنوين والميم دون غيرها من الحروف، - هل هي حرف أو صفة عامّة أو خاصّة؟ فذهب الجعبري وغيره إلى أنها صفة لازمة للحروف المذكورة مطلقاً؛ لعدم استقلالها أصالة، وإن كان لها مخرج، قال في بعض توأليفه⁽²⁾: «تمة:

(1) القسطلاني: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، مولده في القاهرة سنة 851هـ من كتبه: إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، والكنز في التجويد، وشرح البردة وغيرها، توفي رحمه الله سنة 923هـ.

ينظر: الضوء اللامع للسخاوي 103/2، البدر الطالع بمحاسن بعد القرن السابع للشوكاني 102/1.

(2) يقصد الجعبري في "المنة في تحقيق الغنة".

قال مكي: "قال قوم الغنة نون"، قلت⁽¹⁾: والنون حرف فينتج الغنة حرف"، قال: «ونقضتها بأمرين: أحدهما: كل حرف يمكن اللفظ به مستقلاً، والغنة لا تستقل فلا تكون حرفاً، والثاني: أنها تحل موصوفها غير مدغمة، ولا يحل حرف في حرف»⁽²⁾ إلخ ما قرره.

فحقيقتها على هذا: صفة مركبة في جسم النون والميم، تخرج من الخيشوم، غير أنها مع الإدغام وحروف الإخفاء تكون مقارنةً للمدغم أو المدغم فيه أو المخفى، لا قبله ولا بعده؛ لأنها عرض، والعرض لا يقوم بذاته، بل يفارق محله. قلت: وكذلك إذا كانت النون والميم محركتين أو ساكنتين مظهرتين⁽³⁾، والله سبحانه أعلم.

وذهب مكي⁽⁴⁾ وغيره إلى أنها حرف مطلقاً لخروجها من الخيشوم، وإن كانت لا تستقل بنفسها أصالة.

قلت: فتكون على هذا حرفاً لفظياً، وعدم رسمه في المصاحف العثمانية لا يمنع القراءة به، كما لا يمتنع اللفظ بالألف في ﴿الرَّحْمَنِ﴾ و﴿تَبَرَّكَ﴾ و﴿كِتَبُ﴾ و﴿أَسْفَيْنَاكُمْ﴾ ونحو هذه، فإنها حروف لفظيات لا رسميات.

والغنة على القول بحرفيتها حرف لفظي لا رسمي، أصلي لا فرعي، وكون الغنة حرف فرعي⁽⁵⁾ لا يظهر كما في حواشي الأسقاطي⁽¹⁾ على الدقائق المحكمة، فانظر ذلك إن شئت والله أعلم.

(1) أي: الجعبري.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 163/1-164.

(3) المرجع السابق

(4) المرجع السابق.

(5) حرفاً فرعياً لأنه خبر كون.

والصواب في ذلك التفصيل، وذلك أنها تكون حرفاً في الإدغام بغنة والإخفاء؛ لاستقرارها في الخيشوم فقط دون اللسان، فحيث لا عمل له، أي: اللسان في النون والتنوين في الحالتين المذكورتين البتة، كما هو نص سيبويه⁽²⁾ ومكي⁽³⁾ في الإخفاء، وكذا في الإدغام بغنة، من باب لا فارق، وتكون صفة لازمة للحروف المذكورة سابقاً فيما عدا ذلك؛ لبقاء موصوفها في مخرجه اللساني فقط، أو الشفوي وإن تفاوتت بحسب حالاته حركة أو سكوناً وتشديداً وإخفاء، كما نص عليه غير واحد من المحققين، قال أستاذ المتأخرين، وخاتمة المحققين، العلامة ابن الجزري في المخارج من نشره: «فإن مخرج هذين الحرفين، أعني النون والميم، يتحول في هذه الحالة من مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها إلى الجوف على الصواب»⁽⁴⁾ انتهى.

قال العلامة القسطلاني رحمه الله: «وهو المختار عند الحذاق من أهل الأداء والنقلة كما يشهد به الحس»⁽⁵⁾ انتهى.

قلت: وعبارتهما تعطي أن الميم تتحول من مخرجها الشفوي إلى الأنف، كالنون مع أن الأمر ليس كذلك، والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك والله أعلم. وهي أي: الغنة عامة في جميع حالاتها لا يمنعها شيء سوى الإدغام الكامل، أي: شرطه، وهو القلب، كقوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾⁽⁶⁾ ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾⁽¹⁾ ونحوهما، حيث

(1) أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود الحنفي، نحوي فقيه عارف بالتجويد، من أهل القاهرة، من كتبه: التنوير الحالك على منهج السالك للأشموني على ألفية ابن مالك، ومنهج السالكين وغيرها، توفي رحمه الله تعالى 1159هـ.

ينظر: معجم المؤلفين 29/2، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: (149/1).

(2) الكتاب لسيبويه 454/4.

(3) الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 166/1.

(4) النشر في القراءات العشر 201/1.

(5) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني 195/1.

(6) سورة البقرة من الآية (4).

قلب المدغم فيهما إلى حرف لا غنة فيه أصلاً ولا يوصف بها، وكونها أي: الغنة عامة هو الحق الذي لا شك فيه.

قال الإمام يحيى بن معطي⁽²⁾ والحافظ أبو عمرو الداني⁽³⁾ وغيرهما⁽⁴⁾: الميم والنون أغنان، وللداني⁽⁵⁾ في أخرى: «النون والميم حرفا غنة»، فاندرج في هذا العموم المتحركتان والساكتتان المظهرتان والمخفيتان والمدغمتان، وعلى هذا جماعة من العلماء لا يمكن حصرهم عادة؛ لكثرتهم⁽⁶⁾.

وقال أبو محمد مكي القيرواني: «حرفا الغنة النون والميم الساكتان»⁽⁷⁾، فاندرج في عمومهما الساكتتان المظهرتان والمخفيتان والمدغمتان، وخرج بقيد /31/ السكون المتحركتان؛ فلا غنة فيهما عنده⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة من الآية (184).

(2) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زيد الدين يكنى بأبي الحسن، وبأبي زكرياء، أما شهرته فهي ابن معطي، ويقال إنه لقب بزين الدين، ولد في شرق الجزائر منطقة تسمى زوارة، تسمى حالياً بجاية سنة 564هـ، من علماء النحو وعلامته، ألف كتاباً أسماه المنظومة الألفية الشهيرة في علم النحو ألفية ابن معطي، قيل عن الكتاب نظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب، توفي رحمه الله تعالى بالقاهرة سنة 628هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 324/22، وفيات الأعيان لابن خلكان 197/6، تاريخ الإسلام للذهبي 872/13، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية 214/2، معجم المؤلفين لرضا كحالة 209/13.

(3) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع 673/2.

(4) ومنهم إسماعيل الكندي الواسطي.

(5) جامع البيان في القراءات السبع 678/2، و"التحديد في الإتقان والتجويد": 116.

(6) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني 195/1، الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة مكي 229/3.

(7) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 162/1-163.

(8) المرجع نفسه.

قال العلامة الجعبري: «والحق العموم لوجوه، أحدها: أن كلامهم عدل، والمعمم معه زيادة، وزيادة العدل مقبولة، الثاني: أنه مثبت، والمخصص نافٍ، فيقدم المثبت عليه، والثالث: قطعي، وهو أنهم اتفقوا على أن الغنة من الخيشوم، وعلى أنك إذا أمسكت أنفك اختل الحرف الغنين؛ لاختلال صفته، والاختلال عند مسكه محسوس في الأحوال الأربعة فيهما، فدل على العموم، ولا ينازع في هذا إلا المكابر في الحسيات»⁽¹⁾ إلخ ما قرره.

قال أبو محمد المكي⁽²⁾ والداني⁽³⁾: «أدغمت النون في الميم؛ لاشتراكهما في الغنة»، ولا يدغم فيها إلا متحركة كما هو معروف، فيلزم أحد أمرين: وجود المعلول دون علته إن تعرّت عنها، أو وجودها في الحركة وهو المدعى.

قال أبو علي الحسن الأهوازي: «اتفق النحاة والقراء على إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم بغنة، ثم اختلفوا فيها، فقال ابن مجاهد⁽⁴⁾ و[أبو]⁽⁵⁾ الحسين الحسين بن المنادي⁽⁶⁾ الغنة للنون المدغمة استصحاباً؛ يعني للأصل.

(1) المنة في تحقيق الغنة

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 163/1.

(3) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع 680/2، و"التحديد: 121.

⁴ - هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، شيخ الصنعة وأول من سبَّع السبعة، ولد سنة 245 هـ بسوق العطش ببغداد، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة، وعلى قبل المكي، ومن تلاميذه الذين رووا عنه الحروف إبراهيم بن أحمد الخطاب، توفي يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة 324 هـ، ترجمته في "غاية النهاية" (142/1) رقم: 663.

(5) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوط، وهي زيادة لازمة.

(6) أحمد بن جعفر بن محمد، أبو الحسين ابن المنادي، عالم بالتفسير والحديث، من أهل بغداد، جمع بين الرواية والدراية، من تلامذته محمد بن فارس الغوري، وهو آخر من روى عنه، من تأليفه: "اختلاف العدد"، و"دعاء أنواع الاستعاذات من سائر الآفات والعاهات"، توفي سنة 336 هـ، ودفن ببغداد.

ينظر: "طبقات الحنابلة": 291، "النجوم الزاهرة" (295/3)

وقال أبو بكر ابن الأنباري⁽¹⁾: «الغنة للنون والميم المدغم فيهما، وغنة المدغم حذفت لئلا يجتمع غنتان».

وقال ابن كيسان⁽²⁾: «إن أدغما في النون فالغنة للثاني، أو في الميم فلأول»⁽³⁾، والمدغم فيه متحرك، وهذا تصريح منهما بأن النون والميم المتحركتين فيهما غنة. قال العلامة الداني: «وأما النون المتحركة فمخرجها من الفم مع صوتية⁽⁴⁾ من الأنف»⁽⁵⁾ انتهى⁽⁶⁾.

قلت: وكذلك الميم المحركة، تخرج من بين الشفتين بانطباق مع صوت من الأنف، وذلك أدنى الغنة كما ذكره بعضهم⁽¹⁾، والغنة في الساكن أكمل من المتحرك، وفي

(1) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أهل أعلم زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن، ولد في الأنبار على الفرات سنة 271هـ، وكان يتردد على أولاد الخليفة الراضي بالله يعلمهم، من كتبه الزاهر في اللغة، وشرح القصائد السبع الطوال، إيضاح الوقف والابتداء، والهاءات وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 328هـ.

ينظر: طبقات الحنابلة لأبي الحسن ابن أبي يعلى 69/2، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 230/2، بغية الوعاة للسيوطي 212/1، تذكرة الحفاظ لجمال الدين الحنبلي ص 233.

(2) محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية والنحو واللغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثلعب، وكان بصرياً وكوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، وكان ميالاً إلى البصريين، من تصانيفه: تلقيب القوافي وتقليب حركاتها، المهذب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 299هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 337/12، الوافي بالوفيات للصفدي 24/2، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص 255، تاريخ الإسلام للذهبي 1012/6، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 187/2، إنباه الرواة على أنباه النحاة 57/3، طبقات النحويين واللغويين ص 153.

(3) التحديد: 123.

(4) "صوتية" هكذا في المخطوط، والصواب: صَوِيَّت.

(5) "التحديد في الإتيان والتجويد": 111.

(6) من: "المنة في تحقيق الغنة" للجعبري، نقل المؤلف رحمه الله الرسالة كاملة.

المخفى أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى، وكذا قال في المنة⁽²⁾، زاد فيها لا تختص بمخرج، بل كل راجع إلى مخرجه، وذلك مشاهد في الأحوال الأربعة، الإخفاء والإدغام والحركة والسكون، فمراتبها أربعة، وبرهان ذلك في سد الأنف كما تقدم. قال العلامة السخاوي: «وإذا قلت: "عندك ومنك"، لم يكن لها نصيب في الفم، وإنما تخرج من الخياشيم، وإذا قلت: "عن خالد عن عامر"، فالنون من الفم، والصوت الذي تجده من الأنف تابع له؛ لاتصاله به دون غيره»⁽³⁾. وقال شارح النونية: «فإذا نطقت بالنون مظهرة خرجت من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخيشوم».

وقال العلامة ابن الجزري:

وَأَظْهَرَ الْغَنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّ⁽⁴⁾ إلخ.
وهو غايتها وكما لها كما نص عليه الجعبري.

زاد شارح النونية: «لأن الغنة في النون والميم كالإطباق والصّفير اللّازمين لحروفهما، فكما أن الإطباق والصّفير لا ينفك كل منهما عن موصوفه، فكذلك الغنة لا تنفك عن النون والميم بحال» انتهى.

قال العلامة القسطلاني في "لطائف الإشارات"⁽⁵⁾ في تجويد الحروف المفردة ما نصه: «وأما الميم فلا بد من ترقيقها مطلقاً؛ حذراً ممّا يفعلُه الأعاجم، ثم قال: «فإن سكنت عند الباء، نحو: ﴿أَمْ بِظُلَيْهِرٍ﴾⁽⁶⁾ و﴿يَعْتَصِمُ بِاللّٰهِ﴾⁽⁷⁾ فلاهل الأداء فيها

(1) يقصد الداني رحمه الله، وقد تقدم توثيقه.

(2) يقصد الجعبري، وقد نقل المؤلف رحمه الله "المنة في تحقيق الغنة" كاملة.

(3) فتح الوصيد في شرح القصيد: (1353/4).

(4) طبية النشر ص 37 بيت رقم (90).

(5) (488/2)

(6) سورة الرعد من الآية (34).

(7) سورة الأنعام من الآية (53).

رأيان، الإخفاء والإظهار، والإخفاء أولى⁽¹⁾؛ للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفاءها في مذهب أبي عمرو⁽²⁾ إذا تحركت وتحرك ما قبلها، نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾⁽³⁾، فإن وليها غير ذلك كـ ﴿الْحَمْدُ﴾ و ﴿هُمْ يُوفِنُونَ﴾⁽⁴⁾ تعين إظهارها، خصوصاً إذا وليها فاء نحو: ﴿هُمْ فِيهَا﴾ أو واو نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ على المشهور فيهما، وبه قرأنا على جميع مشايخنا؛ خوفاً من إخفائها؛ لقربها من الفاء، واتحادها مع الواو، وقد قرئ بذلك عندهما، وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ على إسكانها، وليتحرز من قلقلتها، فكثيراً ما يلحن في هذا الميم كثير من القراء، فأرسل الغنة التي فيها تعينك على تجويد اللفظ بها» أهـ مع بعض زيادة.

قلت: فإن ولي الميم الساكنة ميم مثلها متحركة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ مِنَّا﴾⁽⁵⁾ فلا بد من إدغامها مع الغنة الكاملة، وذلك على رواية السكون في ميم الجمع، فللميم الساكنة ثلاث حالات، إما الإخفاء مع الغنة، أو الإظهار مع الغنة أيضاً، أو الإدغام معها أيضاً، ومثل الميم الساكنة المظهرة في إرسال الغنة التي فيها النون الساكنة المظهرة لأصالة الغنة فيها.

قال في الدر النثير⁽⁶⁾: «وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يعلق طرف اللسان في مقدّم مقدّم الفم، ولا بد معه من جريان صوت الغنة في الأنف»⁽⁷⁾ انتهى.

(1) ينظر "النشر" (222/1).

(2) المقصود بأبي عمرو البصري هنا أحد القراء السبعة توفي رحمه الله سنة 154 هـ.

(3) سورة الأنعام من الآية (54).

(4) سورة البقرة من الآية (4).

(5) سورة الأنبياء من الآية (43).

(6) الدر النثير والعذب النمير في شرح التيسير، لأبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد المالقي تـ 705 هـ.

(7) ينظر: الدر النثير والعذب النمير لابن أبي السداد الأموي 137/3.

المجراد⁽¹⁾: «وفيه تصريح ببقاء الغنة مع إظهار النون والتنوين عند حروف الحلق»⁽²⁾ وهو ظاهر كلام مكي في «الكشف» حيث قال عند الكلام على إخفاء النون والتنوين عند حروف الإخفاء: «والغنة ظاهرة مع الإخفاء كما كانت مع الإظهار؛ لأنه كالإظهار» وقال عند ذلك أيضاً بعد هذا: «فإذا قلت: ﴿مِنْهُ﴾ و﴿عَنْهُ﴾ 32/ فتخرج هذه النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخياشيم؛ لأنها غير مخفاة، وإنما هي ظاهرة مع حروف الحلق»⁽³⁾ انتهى كلامه.

فإن قلت: كلام الإمام الشاطبي يعطي أن لا غنة موجودة في النون والميم المتحركتين أو الساكنتين المظهرتين، حيث قال في قصيدته المسماة بجزز الأماني ووجه التهاني:

وَعَنْهُ تَنْوِينٌ وَنُونٌ وَمِيمٌ أَنْ سَكِّنَ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ تُجْتَلَا⁽⁴⁾
فاشترط أن تكون تلك الأحرف سواكن، وأن تكون غير مظهرات.

قلت: تقييده بذلك إنما هو لكمال الغنة لا لأصلها كما نص عليه المحقق الجعبري والحافظ السخاوي وغيرهما من الأئمة المحققين، ويمكن الجمع بين القولين بأن نقول: من أطلق وعمم راعى الأصل، ومن قيد وخصص راعى الكمال، فالخلاف لفظي والله أعلم.

(1) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمران الفزاري السلاوي المعروف بابن المجراد، الفقيه الصالح الحافظ الرواية، أخذ عن أعلام، وعنه أخذ الناس وانتفعوا به، وظهرت بركته على من لازم مجلسه أو قرأ عليه، ألف تأليف حساناً منها: شرح الجمل، وشرح الدرر اللوامع، توفي رحمه الله تعالى سنة 778هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 338/1، الذيل والتكملة للمراكشي 238/5.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر والمنافع، في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد رسالة نوقشت في جامعة محمد الخامس الرباط تحقيق التهامي الراجي ويوسف وخيتي. تاريخ 1999

(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 166/1.

(4) البيت رقم (1151) متن الشاطبية ص 92.

فتلخص مما ذكرناه أن الغنة حرف لفظي أصلي في الإخفاء والإدغام بغنة في الواو والياء واللام والراء كما هو رأي المحققين، وفيما عدى ذلك صفة لازمة مطلقاً عند جميع القراء والنحويين، لا خلاف بينهم في ذلك، ولم يقل أحد منهم بإسقاطها في حالة من الأحوال، غير أن الإدغام الكامل، أي: شرطه وهو القلب لحرف لا يوصف بالغنة ولا يقبلها، فإذا كان كذلك فتسقط الغنة ح كما تقدم مثاله والكلام عليه، وما ورد على خلاف ذلك فمؤول أو غلط، وإنما اجتلبت كثيراً من النقول عليها وإن كان ذلك يستدعي الطول، لما نعلمه ونتحققه من بعض المتصدرين وغيرهم بمدينة تونس وغيرها من إنكارهم أصل الغنة في النون الساكنة عند حروف الحلق والميم الساكنة المظهرتين، والنون والميم المتحركتين أيضاً، وإنكارهم صادر عن جهلهم، إذ لا نقل لهم في ذلك، وإنما هو مجرد دعوى باطلة دعاهم إليها عدم الاطلاع على نصوص العلماء التي ذكرناها، وجهلهم بها كيف ذكر، والمدعي إذ لم يكن له دليل صحيح على دعواه تردّ عليه ولا تقبل منه، هذا إذا كان في مطلق الكلام، فما بالك بكلام من يقول للشيء كن فيكون، فيجب على العاقل أن يتبع ما روته الأئمة الأعلام عن غيرهم، وهكذا في كل طبقة، فالخير كله في الاتباع، ويترك ما سوى ذلك ويحيد عنه ممّا خالف نقل الأئمة المحمّدية، فالشّر كله في الابتداع، على أن الأدلة النقلية والعقلية أطبقت على ما ذكرناه كما تقدم، فلم تبق لمعلل علة، ولا لمنكر ومدّع حجة، والله تعالى هو الموفق للصواب، والرافع بفضل وجوده عن القلب شبه الارتباب.

هذا وقد سألتني بعض إخواننا في الله ممن كان يقرأ على العبد الفقير حين إقامة كل منّا بمحروسة تونس، وأظنه والله أعلم سنة واحد وثمانين ومائة وألف، وذلك بعد انتقاله من تونس إلى بلده زغوان⁽¹⁾ حفظه الله ورعاه في كل وقت وأوان، وهو الشيخ

⁽¹⁾ زَغْوَان: بفتح أوله وسكون ثانيه، ثم واو، هو جبل بإفريقية بالقرب من تونس في قبلة جبل زغوان، وهو جبل منيف مشرق يسمى كلب الزقاق؛ لظهوره وعلوه واستدلال السائرين به أينما توجهوا، فإنه يرى على مسيرة الأيام الكثيرة.

الأجل، الهمام الأكمل، العالم العلم الأشمل، الفقيه النبيه المدرس الأعدل، الواعظ الخطيب، التحرير المدقق المصيب، أبو الحسن علي ربان الحنفي، عاملني الله وإيَّاه بلطفه الحفي، عن مقدار الغنة مع حروف الحلق وغيرها من سائر الحروف، فأجبتة عن ذلك بما نصّه:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. اعلم يا أخي أن هذا المسألة من جملة المسائل التي يرجع تحقيقها وضبطها إلى الأخذ على المشايخ العارفين، المتقنين المطلعين، المشهورين بالرواية، المختصين بالدراية، فكما أن مراتب المدّ حدودها بالألفات تقريباً لا تحقيقاً، وكذلك الإمالة بقسميها، ومراتب التفخيم في حروف الإطباق⁽¹⁾ أو الاستعلاء⁽²⁾ فقط، والروم⁽³⁾ والإشمام⁽⁴⁾ والاختلاس⁽⁵⁾ والتسهيل⁽¹⁾ والسكت، وغير ذلك كلها ترجع إلى الأخذ على المشايخ

ينظر: معجم البلدان للياقوت الحموي 144/3.

⁽¹⁾ الإطباق: أن يطبق اللسان على الحنك الأعلى، وحروفه أربعة: الطاء والظاء والصاد والضاد. ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لابن جبارة ص 97، التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص 90.

⁽²⁾ الاستعلاء: أنها أخذت عوالي الحنك، وحروفه سبعة: الصاد والضاد والظاء والطاء والغين والخاء والكاف، فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق، ولا ينطبق الصوت مع الغين والخاء والقاف، وإنما يستعلي الصوت غير المنطبق.

ينظر: الكامل في القراءات لابن جبارة ص 98، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص 90. ⁽³⁾ الروم: عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها، فتسمع له صويتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم.

ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص 58.

⁽⁴⁾ الإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى، ويعبر عنه ويراد به خلط حرف بحرف في نحو الصراط وأصدق.

التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص 58-59.

⁽⁵⁾ الاختلاس: عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن.

العارفين بالمشافهة منهم، كما أخذوا ما ذكر عن مشايخهم كذلك، وهلمّ جرا إلى الصحابة رضي الله عنهم، وهم أخذوا ذلك من في النبي الطاهر الشريف صلى الله عليه وسلم، لم يهملوا شيئا من ذلك، بل حققوه وضبطوه، وأدّوه كما سمعوه، إلى أن وصل إلينا كذلك من غير زيادة ولا نقصان، كذلك مقدار الغنة من هذا القبيل، من باب لا فارق، وقد قدّمنا أن لها أربعة مراتب لا مرتبة واحدة، فأقواها وأعلاها المدغم الناقص، ودونه المخفى، ودونه /33/ الساكن المظهر، ودونه المتحرك فهذه أربعة مراتب لا يخرج كلام العرب عنها الذي أنزل به القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، ويشهد بذلك الحس كما تقدم، فتحقيق مقدار زمان كل رتبة بانفرادها راجع إلى المشايخ المتقنين العارفين، ولهذا يجب على القارئ قبل الشروع في القراءة أو في العلم أن يختار مشايخ يقرأ عليهم، كما قال الإمام الحجة أبو محمد مكي القيرواني في صفة من يجب أن يقرأ عليه وينقل عنه: «يجب على طالب القرآن أن يتخير لقراءته ونقله وضبطه أهل الديانة والصيانة، والفهم في علوم القرآن، والمعرفة في علم العربية والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن، وصحة النقل عن الأئمة المشهورين بالعلم، فإذا اجتمع للمقرئ صحة الدين، والسلامة في النقل والفهم في

ينظر: التمهيد في علم التجويد ص 59.

(1) التسهيل: عبارة عن تغير يدخل الهمزة، وهي على أربعة أقسام: بين بين، وبدل، وحذف، وتخفيف،

فأما بين بين فهو نشوء حرف بين همزة وبين حرف مدّ.

وأما البدل: فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضا منها.

وأما الحذف: فهو إعدامها دون أن يبقى لها صورة.

وأما التخفيف: فهو عبارة عن معنى التسهيل وعن حذف الصلات من الهاءات، وعن فك الحرف

المشدّد القائم عن المثلين ليكون النطق بحرف واحد من الضعفين خفيف الوزن عاريا من

الضغط عاطلا في صناعة الخط من علامات الشد التي لها صورتان في النطق.

ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص 56.



علوم القرآن، والمعرفة في علم العربية والتجويد بحكاية ألفاظ القرآن، كملت حالته، ووجبت إمامته⁽¹⁾ إلخ ما ذكره.

ولقد أوضح الإمام ابن مجاهد غاية الإيضاح حيث قال: «لا تغتروا بكل مقرئ، إذ الناس طبقات، فمنهم من حفظ الآية والآيتين، والسورة والسورتين، ولا علم له غير ذلك، فلا تؤخذ عنه القراءة، ولا تنقل عنه الرواية، ومنهم من حفظ الروايات ولم يعلم معانيها ولا استنباطها من لغة العرب، فلا يؤخذ عنه؛ لأنه ربما يصحف، ومنهم من علم العربية ولا يتبع المشايخ والأثر، فلا تنقل عنه الرواية، ومنهم من فهم التلاوة وعلم الرواية، وأخذ حَظًّا من الدراية من النحو واللغة، فتؤخذ عنه الرواية ويقصد للقراءة، وليس الشرط أن يجتمع فيه جميع العلوم، إذ العلوم الشرعية واسعة والعمر قصير»⁽²⁾ انتهى مختصراً.

ويجب على القارئ أيضاً: أن يسأل المقرئ قبل أن يقرأ عليه ويبحث معه فيما يتعلق بأصول القراءات ومعرفة الروايات، إن كان من أهل المعرفة، أو يسأل عنه من يكون مؤتمناً على دينه ومعرفته، سالماً من الأهواء والبدع؛ ليعرفه حال من يجهل قدره، وأن لا يهمل نفسه ويقرأ على من لا تجوز القراءة عليه، وينقل عمّا لا يجوز النقل عنه ممّن تلك الحال حاله، ولقد أحسن القائل⁽³⁾:

فَمَا كُلُّ مَنْ قَادَ الْجِيَادَ يَسُوسُهَا وَلَا كُلُّ مَنْ أَجْرَى يُقَالُ لَهُ مُجْرٍ
وقال الإمام أبو مزاحم الخاقاني⁽⁴⁾ في معناه:

(1) الرعاية: 89.

(2) "منجد القرئين" لابن الجزري: 10.

(3) علي بن الجهم، ومطلع القصيدة: عُيُونُ الْمَهَابَيْنِ الرَّصَافَةِ وَالْجُسْرِ، ينظر ديوانه ص: 253.

(4) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي الحنبلي ولد سنة 248هـ، وهو من طبقة الإمام ابن مجاهد، قارئ أهل بغداد في زمانه، صاحب كتاب السبع في القراءات، وهو أول من صنف في علم التجويد، توفي رحمه الله سنة 325هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 320/2.

فَمَا كُلُّ مَنْ يَتْلُو الْكِتَابَ يُقِيمُهُ وَلَا كُلُّ مَنْ فِي النَّاسِ يُقْرَأُهُمْ مُقْرِي⁽¹⁾
فكل من أتقن حفظ القرآن وأدمن درسه، وأحكم تجويد ألفاظه، وعلم مبادئه
ومقاطعه، وضبط رواية قراءته، وفهم وجوه إعرابه ولغاته، ووقف على حقيقة
اشتقاقه وتصريفه، ورسخ في ناسخه ومنسوخه، وأخذ حظاً وافراً من تفسيره
وتأويله، وصان نقله عن الرأي، وتجافى عن مقاييس العربية، ووسعته السنّة، وجلله
الوقار، وغمره الحياء، وكان عدلاً متيقضاً ورعاً، معرضاً عن الدنيا مقبلاً على الآخرة
قريباً من الله.

ويجب عليه أيضاً قبل أن ينصب نفسه بالاشتغال بالإقراء، أن يتقن عقائده
ويتعلمها على أكمل وجه وأتمه، وأن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه وما يحتاج
إليه في معاملاته، ولا بأس من الزيادة فيه، أي: في الفقه، بحيث إنه يرشد طلبته
وغيرهم إذا وقع لهم شيء، وأن يعلم من الأصول قدر ما يرفع به شبهة من يطعن في
بعض القراءات، وأن يحصل جانباً من النحو بحيث إنه يوجه ما وقع له من
القراءات، وهذان العلمان من أهم ما يحتاج إليه المقرئ، وإلا يخطئ في كثير مما وقع
في وقف الإمام حمزة والإمالة ونحو ذلك من الوقف والابتداء، وما أحسن قول
الإمام الحصري رحمه الله القيرواني⁽²⁾ في قصيدته الرائية التي نظمها في قراءة نافع
المدني⁽¹⁾:

(1) المنظومة الخاقانية البيت رقم (6).

(2) علي بن عبد الغني الفهري الحصري الضرير، أبو الحسن، ولد في حي الفهرين بمدينة القيروان سنة
420هـ، شاعر تونسي قيرواني مشهور، يتصل نسبه بعقبة بن نافع الفهري مؤسس القيروان وفتح
أفريقيا (تونس)، له ديوان شعر بقي بعضه مخطوطاً، من أشهر أعماله قصيدة يا ليل الصبّ، وهي
التي ظل العرب يحاولون النسيج على منوالها حتى اليوم فيما يسمى بالمعارضات الشعرية، دواوينه:
ديوان مستحسن الأشعار، ديوان المعشرات، ديوان مختلف المناسبات، ديوان اقتراح القريح
واقتراح الجريح، القصيدة الرائية في قراءة نافع، توفي رحمه الله تعالى بمدينة طنجة المغرب في سنة
488هـ.

وَأَحْسَنَ كَلَامَ الْعَرَبِ إِنْ كُنْتَ قَارِئاً وَإِلَّا فَتَخْطِي حِينَ تَقْرَأُ أَوْ تُقْرِي
لَقَدْ يَدَّعِي عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ مَعَشَرٌ وَبَاعُهُمْ فِي النَّحْوِ أَقْصَرُ مِنْ شَبْرِ
فَإِنْ قِيلَ مَا إِعْرَابُ هَذَا وَوَجْهُهُ رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فِثْرِ⁽²⁾

ويجب عليه أيضاً أن يحصل طرفاً من اللغة والتفسير والغريب ليستعين بذلك على فهم القراءان العظيم، فمن اجتمعت فيه هذه الأمور، فهو الإمام الذي يرجع إليه ويُعول عليه، ويقتدى بأقواله، ويهتدى بأفعاله⁽³⁾.

هذا وقد سأل بعض الطلبة شيخنا الأستاذ سيدنا هاشماً/34/ المغربي حفظه الله تعالى المتقدم ذكره، سنة ثمانين ومائة وألف، ولم يحجر سؤاله، فقال: «الغنة فيها الطبيعي أم لا؟» فأجبتة وشيخنا جالس، فقلت له: السؤال لا يكون هكذا، بل تقول هل مقدار زمن الغنة كمقدار زمن المد الطبيعي؟ أو أقل أو أكثر؟ لأن الطبيعي اصطلاحاً: لا يكون إلا في حروفه المعلومة، فقام بعض الحاضرين، وقال: هكذا ينبغي له أن يقول، ويحتمل أن يكون هذا مراده.

قلت: المراد لا يرفع الإيراد، فخرج وهو يقول: انظر المراد ويكرر فيها، وقد أعلمناك أن جوابها الأخذ على المشايخ العارفين المشار إليهم في قول الإمام أبي محمد المكي وغيره الموصوفين بما ذكر كما قدّمنا ذلك سابقاً، وكذلك غيرها من المسائل مما قدّمناه، ولا يسع الوقت غير هذا وفيما ذكرناه كفاية والله سبحانه وتعالى أعلم.

ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان 3/331، غاية النهاية: 550/1، طبقات الحفاظ للذهبي 7/4، سير أعلام النبلاء للذهبي 19/26-27.

⁽¹⁾ حققها الأستاذ الدكتور توفيق العبقري مع شرحها المسمى: منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، لابن عزيمة الإشبيلي، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، سنة 2008م.

⁽²⁾ من البيت 14 إلى البيت 16.

⁽³⁾ من قوله: "فكل من أتقن حفظ القراءان" من الجعبري مع تصرف يسير، ينظر الكنز: (66/1).

[باب الفتح والإمالة]

السؤال المُوَفَّى عشرون إلى الثالث والعشرين:

والفتح والإمالة هل هما لغتان أو لا؟

وكل منهما أصل أو أحدهما؟

وإلى كم ينقسم كل واحد منهما؟

وهل الإمالة توجد في الأفعال والأسماء والحروف أو لا توجد إلا في الأولين فقط؟
الجواب عن ذلك: اعلم يا أخي من الله عليّ وعليك بالتوفيق، وهدانا بفضله إلى
 أنهج طريق، أن الإمالة والفتح لغتان، وبهما نزل القرآن العظيم على نبيه الكريم،
 وليس بعض القراءة بذلك أولى وأحسن من بعض، ولم يزل نقل ذلك متواتراً على
 الصواب من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وصل ذلك إلينا⁽¹⁾ عن
 شيوخنا الثقات، وقرأنا بذلك عليهم، وقد وردت فيهما أحاديث صحيحة استوفى
 ذكرها العلامة السخاوي⁽²⁾ والحافظ السيوطي⁽³⁾⁽⁴⁾ وغيرهما من الأئمة فلا نطيل
 بذلك.

(1) من قوله: "الإمالة والفتح لغتان" نقل من جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي: 598.

(2) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء ص 599.

(3) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضري السيوطي، جلال الدين، إمام
 حافظ مؤرخ أديب، له نحو 600 مصنف، نشأ في القاهرة يتيماً، مات والده وعمره خمس سنوات،
 ولما بلغ الأربعين سنة اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزويًا على أصحابه
 جميعاً، فألف أكثر كتبه، من كتبه رحمه الله تعالى الإتقان في علوم القرآن، والألفية في النحو
 وغيرها كثير، توفي رحمه الله تعالى سنة 911هـ.

ينظر: الضوء اللامع في مذهب القرن السابع للسخاوي 65/4، الكواكب السائرة بأعيان المئة
 العاشرة لنجم الدين الغزي 227/1، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني
 328/1.

(4) الإتقان في علوم القرآن 313/1.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «الفتح والإمالة فيما اختلف القراء فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان عن ألسنة القراء والفصحاء من العرب الذين نزل القراءان بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس»⁽¹⁾ انتهى.

ثم إن الفتح هو الأصل، والإمالة فرع عليه على المشهور؛ لأدلة منها: أن كل حرف ممالٍ فجائز أن يفتح ابتداءً، وليس كل ما يفتح يمال ابتداءً بل بعضه، والعام أصل للخاص، ومنها أن الفتح لا يفتقر، والإمالة تفتقر، أعني لا تكون إلا بسبب، وهو واحد من سبعة كما هو مقرر في المطولات من كتب القراء والنحاة، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى مستوفى، والسبعة ترجع إلى شيئين، وما لا يفتقر أصل للذي يفتقر، ومنها أن الإمالة جعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين، بل الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه، خالصاً غير مختلط بغيره، إلى غير ذلك من الأدلة، وقيل: كل منهما أصل برأسه، فكما أن الفتح أصل كذلك الإمالة، بمعنى ليست فرعاً عنه، وعليه جماعة.

هذا وإن الفتح على ضربين، فتح شديد وفتح متوسط. فالفتح الشديد هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف، ويسمى أيضاً التفخيم، والقراء يعدلون عنه، ولا يستعملونه إلا في مواضع وردت بها الرواية، فيقتصر فيها على ما ورد، لا أنه مستعمل مطلقاً كما يوجد في ألفاظ أهل خراسان⁽²⁾ ومن قرب منهم؛ لأن طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه لذلك في العربية، وهو في القراءة مكروه قبيح، عدى ما وردت به الرواية فلا.

(1) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ص 19.

(2) بلاد واسعة، أول حدودها مماليك العراق أزاوارقصة جودين وبيهق، وآخر حدودها مماليك الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها، إنما هو أطراف حدودها، ينظر معجم البلدان 150/2.

والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء كعاصم وغيره، وحده بعضهم بقوله: «عبارة عن فتح القارئ فيه بالألف، وما قبلها فتحاً مستقيماً»⁽¹⁾، فهو مرادف للأول، كما لا يخفى. يخفى.

والإمالة أيضاً على ضربين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة. فالإمالة الشديدة: هي نهاية انحراف الفم عن الاستقامة إلى الاعوجاج بالحرف الممال من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ. والإمالة المتوسطة: هي أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة. وإن شئت قلت: هي ما بين الاستقامة والانحراف، وتسمى بين بين، وبين اللفظين، والتقليل، والصغرى، كما أن الإمالة الشديدة تسمى الكبرى، والإضجاع، والبطح، والليّ، وإذا أطلقت فالمراد الكبرى؛ لأن الشيء إذا أطلق ينصرف /35/ أفراداً كما هي القاعدة.

والمصنفون من القراء وغيرهم من المتقدمين قد يعبرون عن هاذين الضربين من الممال بالكسر مجازاً واتساعاً، كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم، وقد عبّر عنها الإمام سيبويه⁽²⁾ بالإجناح.

قال الإمام أبو عمرو الداني: وذلك كله حسن مستعمل بدليل تسمية العرب الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره، قال: ولهذا يعبر عن الإشمام بالضم⁽³⁾ انتهى.

(1) ذكره الشيخ محمد سالم محيسن في شرحه على طيبة النشر ولم يعزه إلى أحد، ينظر: الهادي في شرح طيبة النشر: (293/1).

(2) الكتاب لسيبويه 278/3.

(3) ابتداء النقل عن الداني مبدأه من قوله: "الفتح هو الأصل"، ينظر: الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة من ص: 19 إلى ص: 22.

ومعنى الإمالة انحراف النطق بالحرف الممال عن مخرجه، مأخوذ من أملت الرمح وشبهه إذا أزلته عن استقامته⁽¹⁾، فلما أشبهت الألف الرمح في استقامته، وعوجت عن استقامتها في النطق سمي بذلك إمالة.

وبعبارة: الإمالة مصدر قولك: أملت الشيء إمالة إذا عدلت به عن الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف على القصد.

وهي في الاصطلاح: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، أي: هي عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، ثم إن كان هناك ألف، فلا محالة تصير بين الألف والياء، وهذا التعريف أولى من قولهم: أن ينحى بالألف نحو الياء؛ لأن الفتحة قد تمال منفردة، نحو ﴿بِشْرٍ﴾ فلا يكون ما ذكره جامعاً⁽²⁾ انتهى.

قلت: وما احتج به من أنّ الفتحة قد تمال منفردة إلخ لا يتم له إلا على مذهب من يرى أن الترقيق في الراء إمالة صغرى.

وأما على مذهب من جعل الترقيق غير الإمالة فلا يتم له ما ادّعاه، نعم يتم له ما ادّعاه من أن الفتحة تمال منفردة من غير توقف، وذلك على رواية الإمام السوسي⁽³⁾

(1) فتح الوصيد 417/2.

(2) من قوله: "الإمالة مصدر قولك ... نقل من شرح شافية ابن الحاجب، للإمام الجابري، ينظر: "مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط": (140/2).

(3) السوسي: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم السوسي الرقي، أبو شعيب، مقرر ضابط للقراءات ثقة، ولد سنة 173 هـ، أخذ قراءة أبي عمرو عرضاً وسماعاً عن أبي محمد يحيى اليزيدي وهو من أجل أصحابه، وسمع بالكوفة من عبد الله بن نمير وأساط بن محمد وغيرهم، ومن روى القراءة عنه موسى بن جرير النحوي وأبو الحارث الطرسوسي وأبو الحسن ابن زرعة وأحمد بن شعيب النسائي وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى في الرقة سنة 261 هـ.

ينظر: الثقات لابن حبان 319/8، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي 50/13، الوافي بالوفيات للصفدي 149/16، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 332/1.

في قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾⁽¹⁾ و﴿أَلْفَرَى أَلْتِي﴾⁽²⁾ و﴿ذِكْرَى أَلْبَارِ﴾⁽³⁾ ونحوها، بإمالة فتحة الراء وحدها في أحد وجهيه وصلاً؛ لأن ألف الإمالة الواقع بعدها حذف؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت إمالة الفتحة وحدها، ووجه ذلك أن أصل الإمالة للألف، فهو متبوع، والفتحة التي قبله تابعة له في الإمالة، إذ لا يتأني إمالة الألف بدون إمالة الفتحة قبله، فهي شرط في إمالته، والشرط يلزم من عدمه العدم، فلما حذف الألف الممال المتبوع لالتقاء الساكنين وصلاً بقيت إمالة الفتحة وحدها التابعة له قبل حذفه؛ لتدل على أن هناك ألفاً متبوعاً كان ممالاً وحذف؛ لأجل ما ذكر، إقامة للتابع مقام متبوعه.

والوجه الثاني للإمام المذكور⁽⁴⁾ هو فتح الراء في الأمثلة المذكورة ونحوها وصلاً كالجماعة، فوجهه حيث حذف المتبوع وهو ألف الإمالة وصلاً لما ذكر، فحذفت إمالة الفتحة التابعة له، بناءً على أن التابع لا يقوم مقام متبوعه في الإمالة، ففتح لأجل ذلك، وأيضاً فإن إمالة الألف مشروطة بإمالة الفتحة قبله كما قدّمنا، فلما حذفت الألف لأجل ما ذكر رجعت فتحة الراء لأصلها وهو الفتح القائم بالراء؛ لأنها ما أميلت إلا للتوصل لإمالة الألف لا غير، فحين فقدت الألف الممال وحذفت رجعت الفتحة لأصلها كيف ذكر، ولهذه المسألة نظائر، وهذا التوجيه أولى وأحسن من التوجيه الأول الذي هو ترقيق الراء، بناءً على أن ترقيقه إمالة صغرى كما عبّر بها عن ترقيقه الحافظ الداني⁽⁵⁾، إذ تعبيره بما ذكر على ما ذكر محمول على المجاز لا على الحقيقة، إذ كل إمالة ترقيق وليس كل ترقيق إمالة، بل بعضه، فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في الأمثلة المذكورة ونحوها، وينفرد الترقيق في:

(1) سورة البقرة من الآية (54).

(2) سورة سبأ من الآية (18).

(3) سورة ص من الآية (45).

(4) يقصد السوسي راوي أبي عمرو البصري.

(5) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ص 25-26.

﴿بَشَرٍ﴾ و﴿مُنْذِرٍ﴾ و﴿خَبِيرٍ﴾ و﴿بَصِيرٍ﴾ ونحوها، وسيأتي مزيد بيان في ذلك إن شاء الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

والغرض بها - أي: بالإمالة - أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين⁽¹⁾، وذلك إذا قلت مثلاً "عابد" كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً واستعلاءً، وإذا عدت إلى كسرة الباء كان لفظك انحداراً وتسفلاً، فيكون في الصوت ح بعض الاختلاف، وإذا أملت الألف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فيقارب الكسرة التي واقعة⁽²⁾ بعد الألف فتصير الأصوات بسبب ذلك من نمط واحد، فلفظ الإمالة على هذا غير لفظ الفتح قطعاً، كما أن لفظ المدغم غير لفظ المظهر، ولفظ الممدود غير لفظ المقصور ونحو ذلك، خلافاً لما ادّعاه الحافظ ابن الجزري من أن ألفاظ ما ذكر واحدة.

قال: «وإنما الخلاف في /36/ الأداء - أي: في النطق - فقط لا في اللفظ والمعنى»⁽³⁾، ولا يتصور ذلك، وسيأتي الردّ عليه فيما يأتي إن شاء الله تعالى وأبينه غاية البيان.

تنبيهات:

الأول: اختلف العلماء رضي الله عنهم في هذه الأوجه الثلاثة - أعني: الفتح والإمالة الكبرى والإمالة الصغرى - أيهن أوجه وأولى، فقال بعضهم: أوجهها وأولها الفتح إذ هو الأصل، وممن ذهب إلى ذلك عبيد⁽⁴⁾ القاسم بن سلام⁽⁵⁾

(1) جمال القراء وكمال الإقراء: 600.

(2) وكأن الكلام فيه خلل والصحيح والله أعلم أن يقول (التي هي واقعة).

(3) "النشر" (26/1 - 27).

(4) كذا في المخطوط، والصواب "أبو عبيد".

(5) أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي الأزدي الخزاعي، عالم لغة وفقه ومحدث وإمام من أئمة الجرح والتعديل، عاش في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ولد في مدينة هرات بأفغانستان سنة 157هـ، وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من أهلها، طلب أبو عبيدة العلم وسمع الحديث ودرس الأدب والفقه، وارتحل إلى العراق سنة 176هـ، له مصنفات منها: الغريب المصنف

واحتمج بالحديث⁽¹⁾ المروي عن زيد بن ثابت⁽²⁾ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّقْخِيمِ»⁽³⁾.

وقال آخرون: أوجهها الإمامة المحضة - أي: الكبرى - لموافقتها المرسوم المجمع عليه؛ لأننا رأينا⁽⁴⁾ المصاحف كلها بالياء فيما أميل.

وقال بعضهم: أوجهها الإمامة المتوسطة التي هي بين بين والصغرى؛ لأن المراد من الإمامة الإعلام بأن أصل الألف الياء والتنبيه على انقلاب الألف إلى الياء، وذلك أي: الإعلام وما عطف عليه تحصل بين بين، فلا حاجة ح إلى الإمامة الكبرى، وإلى هذا ذهب القراء وجماعة من العلماء، واختاره العلامة الداني⁽⁵⁾؛ لأمر ثلاثة⁽⁶⁾ ردّها الحافظ السخاوي في كتابه جمال القراء⁽⁷⁾ فلا نطيل بذلك.

والغريب الحديث، معاني القرءان، والناسخ والمنسوخ، توفي رحمه الله تعالى في مكة المكرمة سنة 224هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 60/4، تذكرة الحفاظ للذهبي 2/5-6، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني 315/8، طبقات النحويين واللغويين للإشيلي ص 199.

⁽¹⁾ ينظر: فضائل القرءان لأبي عبيد، (2/189).

⁽²⁾ توفي رحمه الله سنة خمس وأربعين، وقيل اثنتان وأربعين، وقيل ثلاث وأربعين، وقيل إحدى وخمسين للهجرة.

ينظر: أسد الغابة لابن الأثير 2/346.

⁽³⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه 2/252 برقم (2908)، والبيهقي في شعب الإيمان 3/546 برقم (2092).

⁽⁴⁾ ضمير "نا" عائد على من رأى أن الإمامة هي الأوجه، وهذا الكلام أورده أبو عبيد القاسم بن سلام كما سيأتي توثيقه.

⁽⁵⁾ ابتداء النقل عن الحافظ الداني من قوله: "اختلف العلماء" ينظر: الموضح لمذهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة من ص: 23 إلى 24.

⁽⁶⁾ نقل المؤلف رحمه الله منها واحدا عند قوله: "لأن المراد من الإمامة ...".

⁽⁷⁾ ينظر: ص 600-603.

قلت⁽¹⁾: والذي ذكره هؤلاء الأئمة من الاختلاف في اختيار أحد المذاهب الثلاثة سهو منهم؛ لأنهم معترفون بأن الإمامة بقسميها من وجوه القرآن⁽²⁾ السبعة، التي نزل بها الأمين جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك التفخيم، فكيف يصح مع هذا أن يقال هذا أولى من هذا وأوجه وأحسن والكل من عند الله نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، على أن الأخبار الصحيحة دلّت أنه صلى الله عليه وسلم نطق بالإمامة في حديث الغامدية⁽³⁾، وقد قال الله تعالى: ﴿بِإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾⁽⁴⁾ فالإمامة المحضة والمتوسطة والتفخيم كل ذلك لسانه صلى الله عليه وسلم، وأنزل الله عليه كلامه القديم بذلك، ففي الحديث عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»⁽⁵⁾، وسيأتي الكلام على هذا الحديث الشريف وما يتعلق به من المباحث اللطيفة إن شاء الله تعالى.

وعن حذيفة بن اليمان⁽⁶⁾ رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِالْحَنِّ الْعَرَبِيِّ»، وفي رواية: «بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ»⁽¹⁾.

(1) الكلام الآتي في الحقيقة ليس قول المؤلف رحمه الله، وإنما كلام السخاوي في جمال القراء.

(2) "القرآن" هكذا في المخطوط، والصواب "القراءات".

(3) أخرجه مسلم في صحيحه 1323/3 برقم (1695) باب من اعترف على نفسه بالزنى، وأبي داود في سننه 149/4 برقم (4434) باب رجم معاذ بن مالك، والنسائي في سننه الكبرى 426/6 برقم (7148)، الطبراني في معجمه الأوسط 118/5 برقم (4843).

(4) سورة مريم من الآية (98)، وسورة الدخان من الآية (55).

(5) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ص 21 برقم (5) باب ما جاء في القرآن، والإمام الشافعي في مسنده ص 237، والبخاري في صحيحه 184/6 برقم (4992) باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ومسلم في صحيحه 159/9 برقم (7550) باب قول الله تعالى فاقراءوا ما تيسر منه.

(6) توفي رحمه الله سنة ست وثلاثين من الهجرة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها، فإن لحونها وأصواتها مذاهبتها وطباعها، فقد ثبت بها الخبر وصحت بها القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما ثبت الخبر بالفتح وصحت بها القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽²⁾ انتهى.

واحتجاج أبي عبيد في اختياره الفتح على الإمالة بقسميها بقوله صلى الله عليه وسلم: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ» لا يظهر، إذ ليس بدليل قاطع لاحتماله من وجوه الصواب ما هو أولى من الوجه الذي وجهه إليه، وذلك بأن يكون معناه نزل بالتغليط والشدّة على المشركين، كقوله عز وجل: ﴿بِأَفْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية⁽³⁾، وغيرها من الآيات، والدليل على صحة هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ» إلخ الحديث الذي قدمناه أولاً، ولا مقال إن الإمالة من الأحرف السبعة، أو يكون معناه نزل بالتعظيم والتبجيل، فيكون لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، أي: عظموه ومجلوه، على أن بعض المتقدمين قد فسر- معنى التفخيم في الخبر نفسه بأنه تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر في المواضع المختلف فيها دون إسكانها؛ لأنه أشبع لها وأفخم، وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس⁽⁴⁾ رضي الله عنهما: أنزل القرآن بالثقل والتفخيم، نحو قوله: الجمعة بضم الميم وأشباه ذلك من الثقل، وهذا من رواية أبي عبيد في كتابه⁽⁵⁾، وعن زيد بن

ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير 706/1، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني 39/2، معرفة الصحابة لأبي نعيم 686/2.

⁽¹⁾ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 208/4 برقم (2406) فصل في ترك التعمق في القرآن، والطبراني في معجمه الأوسط 183/7 برقم (7223).

⁽²⁾ الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ص 28، كلام أبي عمرو لم ينته بعد، والكلام الذي أتى به المؤلف رحمه الله بعد هذا هو أيضاً راجع لأبي عمرو، نقله المؤلف من جمال القراء.

⁽³⁾ سورة التوبة من الآية (5).

⁽⁴⁾ ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير 291/3.

⁽⁵⁾ ينظر: فضائل القرآن: 350.

ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ».

قال محمد بن مقاتل⁽¹⁾: سمعت عماراً⁽²⁾ يقول: ﴿عُذْرًا﴾ ﴿نُذْرًا﴾، أعني بضم الدال فيهما⁽³⁾.

قال أبو عمرو: ومما يبين صحة هذا ما روي عن أبي عبيدة أنه قال: «أهل الحجاز يفخمون الكلام كله إلا حرفاً واحداً "عشرة" فإنهم يجزمونهم»، قال: «وأهل نجد يتركون التفخيم في الكلام إلا هذا الحرف فإنهم يقولون "عشرة" بالكسر»⁽⁴⁾ اهـ. فهذه أدلة دالة على خلاف ما حكاه⁽⁵⁾ /37/ من أن معنى التفخيم في الحديث إشباع الفتح، ودلّ أيضاً ذلك دلالة قطعية على تساوي اللغتين، وأنهما عند كل

⁽¹⁾ محمد بن مقاتل المروزي الكسائي، أبو الحسن أحد العلماء رواة الحديث عند أهل السنة والجماعة، كان كثير الرواية للحديث، وهو من أجلاء أصحاب عبد الله بن المبارك، أصله من مرو ثم سكن بغداد، ثم جاور مكة، سمع عبد العزيز الداوردي وعبد الله بن المبارك وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة 226هـ.

ينظر: خلاصة تهذيب الكمال ص 360، الثقات لابن حبان 81/9، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي 905/3، إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين الحنفي 365/10.

⁽²⁾ عمار بن عبد الملك، أبو اليقظان اليربوعي، مولا هم المستملي، سمع شعبة وابن لهيعة، توفي رحمه الله تعالى سنة 205هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي 275/14، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 180/14، ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي 165/3، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني 272/4.

⁽³⁾ ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري 14/1، جمال القراء وكمال الإقراء ص 608، الإتيان في علون القراءان للسيوطي 321/1.

⁽⁴⁾ الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ص 29-30، الكلام الآتي بعد هذا هو أيضاً لأبي عمرو الداني.

⁽⁵⁾ يقصد أبا عبيد القاسم بن سلام، وقد صرح باسمه الإمام الداني في الموضح: 30.

الصحابة رضوان الله عليهم في الفشو والاستعمال سواء⁽¹⁾، وهذا هو الصحيح، ولا وجه لاختيار شيء من ذلك وتفضيله على الآخر⁽²⁾، بل كله حسن جائز مروي عن الثقات العارفين بكلام العرب نظمهم ونثرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فاعرف ذلك والله ولي التوفيق.

الثاني⁽³⁾: أصل الإمالة للأسماء والأفعال، لقوة الأسماء وتصرف الأفعال، وأما الحروف فإنها لا تمال؛ لضعفها وجودها، وأن ألفاتها غير مقلبة عن الشيء إلا أحرفا يسيرة أميلت، نحو: هاء وياء وطاء وراء وحاء من الحروف التي للتهجي الواقعة في أوائل السور، و"بلى" في أماكن.

ووجه الإمالة في هذه الحروف على رواية من أمالها أنها ليست بحروف معان ك"ما" و"لا"، وإنما هي أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف المحكية المقطعة، والأسماء لا تمنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو، وليست الألف فيها من الواو، قاله الإمام الحجة أبو محمد مكي القيرواني⁽⁴⁾، وبنحوه قال الإمامان الحافظان أبو عمرو⁽⁵⁾ وأبو العباس⁽⁶⁾.

قال أبو محمد مكي المذكور: ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها فتقول: "حاؤك حسنة" و"صادك محكمة"، وإذا عطف بعضها على بعض أعربت بها كالعدد، يعني أن أسماء الأعداد مبنية على الوقف والسكوت مقدر على كل اسم منها، قالوا: واحد اثنان ثلاثة أربعة فوصلها غير معربة، فإذا عطفوا بعضها على بعض فيقولون

(1) انتهى كلام أبي عمرو الداني المبدوء من قوله: "فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة"، ينظر: الموضح من ص: 28 إلى ص: 30.

(2) انتهى النقل من السخاوي المبدوء من قوله: "قلت: والذي ذكره هؤلاء الأئمة من الاختلاف في اختيار أحد المذاهب الثلاثة سهو منهم"، ينظر: جمال القراء: من 604 إلى: 609.

(3) يعني الثاني من التنبيهات التي نص عليها.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1/ 180-183.

(5) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ص 35-37.

(6) يقصد المهدي في شرح الهداية: 97.

واحد واثنان وثلاثة وأربعة وخمسة، فكذلك هذه الحروف تقول: حاء وصاد وراء وكاف وميم، فهي إذ ذاك أسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف كما ذكروا، قالوا فلما كانت أسماء أمالها من أمالها ليفرق بالإمالة بينها وبين الحروف التي للمعاني التي لا تجوز إمالتها⁽¹⁾.

قال أبو العباس: «ولا تمال حروف المعاني؛ لأنها لا تستحق التصريف الذي يدخل في الأسماء والأفعال، يعني: من التصغير والتنكير⁽²⁾ في الأسماء، واختلاف الصيغ في الأفعال»⁽³⁾.

فعلى هذا التعليل لا تقوى الإمالة في هذه الحروف كقوتها في ألف التأنيث؛ لأن ألف التأنيث مشبهة بالمنقلب عن الياء لرجوعها إلى الياء في بعض الأحوال، وذلك في التثنية بالألف والتاء، نحو: "حليان" و"أخريان" و"حليات" و"أخريات"، وهذه الحروف إنما تمال لشبهها بالأسماء من حيث هي أسماء لا غير، لا بالأسماء المنقلبة عن الياء⁽⁴⁾.

فصح من هذا أن الإمالة سائغة في الحروف كسواغها في الأسماء والأفعال، فهي حينئذ عامة في الأقسام الثلاثة، غير أنها متوقفة على النقل المتواتر أو الصحيح المستفاض المتلقى بالقبول إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما أماله صلى الله عليه وسلم يمال ويقبل على الرأس والعين مطلقاً، أعني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً، وما

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1/ 180-183.

(2) "التنكير" كذا في المخطوط، والصواب: "التكسير" كما هو في شرح الهداية للمهدوي.

ومن قوله: "وجه الإمالة في هذه الحروف..." نقل من القصد النافع، لبغية الناشئ والبارع، على الدرر اللوامع، في مقرأ الإمام نافع، للإمام محمد بن إبراهيم الشريسي، ص: 261 وما بعدها.

(3) شرح الهداية للمهدوي: 111.

(4) ومن قوله: "وجه الإمالة في هذه الحروف..." نقل من القصد النافع، لبغية الناشئ والبارع، على الدرر اللوامع، في مقرأ الإمام نافع، للإمام محمد بن إبراهيم الشريسي، ص: 261 وما بعدها.

لم يمله فلا يمال وإن كان سائغا في اللغة؛ لأن كل ما جاز في القرآن يجوز في العربية، وليس كل ما جاز في العربية يجوز في القرآن بل بعضه.

الثالث⁽¹⁾: قد قدمنا أن الإمالة لا تكون إلا بسبب، فالسبب الموجب لها سبعة أمور، وترجع السبعة إلى أمرين وهما الكسرة والياء، وينشأ منهما علل سبع: أولها: انقلاب الألف عن الياء.

وثانيها: تشبيهها بالمنقلب عنها وهو ما ألفه للتأنيث.

وثالثها: رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال.

ورابعها: ورودها بعد كسرة.

وخامسها: ورود الكسر بعدها.

وسادسها: الإمالة وهي المعبر عنها بالإمالة لأجل الإمالة.

وسابعها: تشبيهها بألف التأنيث المشبهة بالألف المنقلبة عن الياء.

فمثال المنقلب عن الياء: ﴿رَاءَا﴾ و﴿إِشْتَرَى﴾ و﴿أَلْهَوَى﴾ و﴿أَلْهَدَى﴾ ونحو ذلك،

ومثال المشبه بالمنقلب عن الياء وهو ما ألفه للتأنيث نحو: ﴿بُشِّرَى﴾ و﴿أُخْرِى﴾

على وزن فُعْلَى بضم فائه، و﴿تَتَرَا﴾ و﴿مَرَضَى﴾ و﴿وَالسَّلَوَى﴾ على وزن فَعْلَى بفتح

فائه، و﴿إِخْدَى﴾ و﴿ذِكْرَى﴾ على وزن فِعْلَى بكسر- فائه، ونحو: ﴿كُسَالَى﴾

و﴿أَسْرَى﴾ على وزن فُعَالَى بضم الفاء، ونحو: ﴿يَتَلَمَّى﴾ و﴿نَصَلِرَى﴾ على وزن

فَعَالَى بفتح الفاء.

فألف التأنيث الممالة المشبهة بالألف المنقلب عن الياء لها خمسة أوزان، ثلاثة في

المفرد وهو ما كان على وزن فعْلَى مثلث الفاء، واثنان في الجمع وهو ما كان على وزن

فعَالَى بضم الفاء وفتحها، وتمال ألفه لمن أمال في الأوزان الخمسة للحوقه بذوات

الياء؛ لأن ألف التأنيث زائدة غير منقلبة عن شيء، لكنها لما انقلبت ياء في التثنية

والجمع أشبهت ذوات الياء، وهذا مثال الثالث أيضا، وهو رجوعها /38/ إلى الياء في

⁽¹⁾ يعني الثالث من التنبيهات التي نص عليها.

بعض الأحوال، وقد ألحق بألف التأنيث موسى وعيسى ويحيى؛ لأنها أعجمية لم يكن لها اشتقاق ولا ألفها للتأنيث، لكنها ملحقة بألف التأنيث من جهة المناسبة اللفظية، وكذا ما رسم بالياء من مجهول الأصل فإنه يمال لمن أماله من القراء لرسمه بالياء في المصاحف العثمانية تشبيهاً له بألف التأنيث المشبهة بالألف المنقلب عن الياء، ومثاله نحو: ﴿أَنْتِ﴾ الاستفهامية و﴿يَلْحَسْرَتِي﴾ و﴿يَلْوِيْلَتِي﴾ و﴿بَلَى﴾ و﴿أَسْفَى﴾ إلا مواضع استثنيت مما رسم بالياء من مجهول الأصل ففتحت ك: ﴿لَدَى﴾ و﴿زَكَى﴾ و﴿عَلَى﴾ و﴿حَتَّى﴾ و﴿إِلَى﴾.

ومثال الرابع: وهو ورودها بعد كسرة نحو: ﴿عِمْرَان﴾ و﴿ضِعْباً﴾ و﴿الرَّبُّوْا﴾ و﴿عِبَاداً﴾ و﴿كِتَباً﴾، يعني إذا وردت الألف بعد كسرة أميلت وإن فصل بينهما فاصل، إذ لا بد من الفصل؛ لأنه لا يمكن أن تكون الكسرة ملاصقة للألف إذ لا يثبت الألف إلا بعد فتحة.

ومثال الخامس: وهو ورود الكسر بعدها نحو: ﴿عَابِدٌ﴾ و﴿طُعَيْنِهِمْ﴾ و﴿سَارِعَوْا﴾، وقد تكون عارضة نحو: ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ و﴿فِي النَّارِ﴾؛ لأن حركة الإعراب غير لازمة.

ومنه الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في محل الممال، نحو: ﴿خَافَ﴾، أصله خَوْفٌ بكسر عين الكلمة وهو الواو، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها طلباً للخفة لاستثقال حركة الكسر فيها، وأما إمالة ﴿جَاءَ﴾ و﴿شَاءَ﴾ و﴿زَادَ﴾ ونحو ذلك فلأجل الكسرة التي تعرض في بعض الأحوال؛ لأن الفاء تكسر من ذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع من المتكلم والمخاطب، ونون جماعة الإناث، فتقول عند إسناده لما ذكر: جئتُ بضم التاء أو فتحها أو كسرهما، كل ذلك مع كسر الحرف الأول، وهو الجيم، وكذا إذا اتصل بنون جماعة الإناث كـ "زدن" و"جئن" و"شئن"، فإن الحرف الأول منها يكسر عند الاتصال المذكور، فأميلت ألفات "جاء" و"شاء" و"زاد" ونحوها لتدل إمالتها على أن أوائلها مكسورة عند إسنادها لما ذكر، أو نقول أميلت

الألف لانقلابها عن الياء، ف "جاء" أصله "جَيء" على وزن فَعَلَ، وكذا "شاء" و"زاد" ونحو ذلك غير "خاف"، فقلبت الياء في ذلك ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها طلبا في مبالغة الخفة كما لا يخفى؛ لتدل الإمالة على أن أصل ألفاتها الياء.

ومثال السادس: وهو الإمالة من أجل الإمالة نحو: ﴿كَسَّالِي﴾ و﴿النَّصَرَى﴾ على رواية دوري الكسائي من طريق الطيبة⁽¹⁾، فإنه أمال فتحة السين من ﴿كَسَّالِي﴾ وفتحة الصاد من ﴿النَّصَرَى﴾ والألف الذي بعدهما لأجل الإمالة الثانية الواقعة في لام ﴿كَسَّالِي﴾ وراء ﴿النَّصَرَى﴾ والألف الذي بعدها، فاجتمع للراوي المذكور أربع إمالات على نسق واحد في هذين المثالين ونحوهما.

وأمال النحاة الألف المبدلة من التنوين في ﴿عِبَادًا﴾ في حالة الوقف لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسر قبلها والله أعلم.

وأما مثال السابع: وهو تشبيهها بألف التأنيث، المشبهة بالألف المنقلبة عن الياء، فقد قدمناه في قولنا، وكذا ما رسم بالياء من مجهول الأصل فراجع، ومنه الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في المحل الممال⁽²⁾.

الرابع: فما ضابط الذي يُفتح ويمال في الأسماء والأفعال؟

اعلم أن الفعل الثلاثي يختبر ألفه بالمصدر أو بالمضارع أو بإسناده إلى ضمير الفاعل البارز المتصل.

فيخرج بضمير الفاعل ضمير المفعول، ويدخل في الفاعل ضمير المتكلم والمخاطب مذكرا أو مؤنثا.

ويخرج بالبارز المستتر، وبالم متصل المنفصل، فإن ذلك كله لا يتبين فيه شيء. فإن اختبرت الألف بواحد من الثلاثة وظهرت لك الياء فأمل وفاقا أو خلافا.

(1) ينظر: البيت 291 من الطيبة.

(2) من حديثه عن أسباب الإمالة نقل عن ابن الجزري، ينظر النشر: (32/2).

وقد تظهر في الثلاثة على الشروط المتقدمة نحو: ﴿رَمَى﴾ و﴿عَصَى﴾ و﴿هَدَى﴾، تقول: رميت وعصيت وهديت، ويرمي ويعصي ويهدي، ورمى وعصيا وهديا، وقد يظهر في المضارع والإسناد دون المصدر، نحو: ﴿قَضَى﴾، تقول: قضيت ويقضي، وقد يظهر في الإسناد والمصدر دون المضارع نحو: ﴿سَعَى﴾ و﴿رَءَا﴾، تقول: سعيت سعيا ورأيت رؤية.

وإن ظهر لك الواو في الاختبار فافتح إن لم يكن رأس آية، نحو: دنا ودعا وخلا وعلا، تقول: دنوت يدنو دنوا، ودعوت يدعو دعوة، وخلوت يخلو خلواً، وعلوت يعلو علواً وما أشبه ذلك.

وأما الاسم الثلاثي فإنه يختبر بأمرين:

أحدهما: التثنية، تقول في فتى وهدى وعمى ونحوها: فتيان وهديان وعميان، فقد ظهر في محل الألف الياء فيمال لمن أماله من القراء، وإن ظهر في محله الواو كأبا والصفاء وسنا، فتقول في تثنيته: أبوان وصفوان وسنوان /39/ فلا يمال، وإنما أميل ﴿الرَّبَّوْا﴾ لمن أماله من القراء وإن كان واويا ثلاثيا لأجل كسرة الراء الواقعة قبله كما تقدم في أسباب الإمالة.

والثاني: الجمع بالتاء والألف، فتقول: فتيات وصفوات، وفائدة هذا الاختبار أن ما كان من ذوات الواو يرسم بالألف إلا في رءوس الآي كـ ﴿الضُّحَى﴾ و﴿سَجَى﴾، وما كان من ذوات الياء يرسم بالياء في الغالب والكثير، وقد يرسم بالألف اليائي في القليل كـ ﴿سَيِّمَاهُمْ﴾ في بعض المواضع، و﴿كِلَاهُمَا﴾ [بناء على أن ألف ﴿كِلَاهُمَا﴾ منقلبة عن ياء على أحد القولين ورسمت بالألف، وكذلك ﴿تُقَاتِيَهُ﴾ و﴿أَنْ رَّءَاهُ﴾ و﴿جَنَّا﴾ ونحو ذلك⁽¹⁾ وغير ذلك.

(1) زيادة في هامش المخطوط من المؤلف.

وهذا كله في الفعل الثلاثي والاسم الثلاثي، فإن جاء الألف رابعا فما فوق - وهو الخامس والسادس في الفعل والسابع في الاسم - فإنه يمال في اللفظ ويرسم بالياء في الغالب، وقد يرسم بالألف [كقوله تعالى: ﴿كَلْتًا﴾]، فإنه رسم بالألف اتفاقا وألفها رابعة، وكقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَى﴾ في المائة⁽¹⁾، فإنه رسم بالألف على أحد القولين وألفه رابعة أيضا، وغير ذلك من المواضع⁽²⁾ سواء كان في الاسم أو في الفعل، وإن كان من ذوات الواو إلا ﴿مَرَضَاتٍ﴾ في الأسماء فإنه لا يمال، ذكره الحافظ الداني في إيجاز البيان⁽³⁾، وقد جاءت رواية الإمام الأزرق عن الإمام ورش في إمالة ﴿مَرَضَاتٍ﴾ في أحد وجهيه، قرأنا بهما له من طريق تفصيل الذهب⁽⁴⁾ للعلامة ابن غازي رحمه الله تعالى؛ لأن ألفها رابعة والله أعلم، وسيأتي التعريف بالإمام ابن غازي إن شاء الله تعالى.

الخامس: قد ظهر لك مما قررناه حقيقة الكبرى والصغرى، قال في الروضة السليّة فليحذر القارئ غاية جهده مما جرى به العمل في أرض المغرب عند المتصدرين قاطبة، تسكين الحرف الممال وزيادة ياء بعده وألف بعد الياء، فقد اجتمعت الأئمة على أن هذا خلل فاحش ولم يقرأ به أحد البتة، ويُخاف على من تعدد ذلك دخوله في قوله عياض⁽⁵⁾ في الشفاء⁽¹⁾ انتهى.

(1) من الآية: 54.

(2) زيادة من المؤلف في الهامش.

(3) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني 686/2.

(4) "تفصيل الذهب" كذا في المخطوط، والصواب: "تفصيل العقد".

(5) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبتة، مولده فيها سنة 476هـ، ثم قضاء غرناطة، من كتبه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، والغنية في ذكر المشيخة، وترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك وغيرها، توفي رحمه الله تعالى في مراكش مسموما، قيل سمّه يهودي سنة 544هـ.



وللإمام المصمودي رحمه الله تعالى في حقيقة الإمالة ما نصه:

إَحْذَرُ سُكُونَ الْوَقْفِ فِي الْإِمَالَةِ وَزَيْدٌ يَا فَإِنَّ ذَا جَهَالَةٍ
وَأَيْتَمَا تَحْرِيكُهُ بِفَتْحَةٍ مَمْزُوجَةً عِنْدَ الْأَدَا بِكَسْرَةٍ
يَنْشَأُ عَنْهَا مَرَّةً بِالْأَلِفِ مَمْزُوجَةً بِالْيَا فَادِرٍ وَاعْرِفِ
إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ:

..... وَلَا تَقُلْ فَذَاكَ لَحْنٌ وَكَذَاكَ
زِيَادَةُ الْحُرُوفِ فِي الْقُرْءَانِ تَعَمُّدًا مِنْ جُمْلَةِ الْكُفْرَانِ
يَعْرِفُ هَذَا الْكَامِلُ التَّحْرِيرُ مُمَارِسُ الْعُلُومِ لَا الْقَصِيرُ

وقد سمعت من بعض المتصدرين القاصرين في زماننا بتونس ما يقرب من هذا، وهو أنه يبدل ألف الإمالة ياء ساكنة سكونا حيا مع فتح ما قبلها، ويزعم أن هذا هو الصواب، واستدل على ما أدعاه بقول الأئمة من أن الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، معناه عنده أن تنطق بالفتحة أولا، ثم تقلب الألف ياء لأجل الإمالة كما تقدم، قال: وإذا لم تفعل ذلك لم تكن ناطقا بجزء الفتح، والفرض أنه لا بد منه، إلخ كذبه وافترائه، وهو كلام باطل لا يعتقده مسلم في كلام الله تعالى، وما ادعاه من أنه إذا لم يفعل ذلك لم يكن ناطقا بجزء الفتح إلخ فاسد؛ لأن النطق بجزء الفتح على حدة وجزء الكسرة على حدة لا يتصور في آن واحد وحرف واحد، وإنما المطلوب من كل لافظ وناطق بالإمالة أن يأتي بحركة مركبة من حركتين ومأخوذة منهما، لا هي فتحة خالصة ولا كسرة خالصة، بل ممزوجة منهما شيوعا لا إفرازا، ينطق ويلفظ بها دفعة واحدة، كما ينطق ويلفظ بالفتحة الخالصة والكسرة الخالصة، هذا معنى الإمالة في قولهم: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة إلخ، وهو الحق الذي لا شك فيه، لا غير ذلك كما قد توهمه، وكذا يقال في ألف الإمالة، وأما إبداله لألف الإمالة ياء ساكنة - حسبما قدّمناه عنه -

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 483/3، قضاة الأندلس: 101.

(1) ينظر: 647/2. وقد ذكرها المؤلف وستأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

فيجري على ما قاله في الروضة السليّة - مما قدمناه - ، من أنه خلل فاحش لم يقرأ به أحد البتة، ويُخاف على من تعمد ذلك دخوله في قوله عياض في "الشفاء" وهي: «أجمع المسلمون على أن من نقص حرفا من القرآن قاصدا لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه وأُجمع على أنه ليس من القرآن عامدا لكل هذا أنه كافر»⁽¹⁾، وقال في موضع آخر منه: «وكذلك نكفر من أنكر القرآن كله أو أنكر حرفا منه أو كلمة أو غير شيئا منه بإبدال أو زيادة أو نقص فيه»⁽²⁾ انتهى.

40/ وقد بسطنا القول في ذلك وجلبنا من نقول الأئمة الثقات ما يشفي الغليل، ويبرئ كل قلب عليل، في كتابنا المسمّى بـ: "الحجج القطعيّة في الرد على الدجاجة البدعية"⁽³⁾، والله الموفق.

اللَّهُمَّ بجاه نبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد أن تعيذنا من هذه التزغات الشيطانية، وارزقنا دوام الاتباع للسلف الصالح في عمرنا كله إلى حضور المنية، هذا ولن تعدو بدعته مجلسه؛ لأن الله تبارك وتعالى أخبرنا أنه حافظ كتابه بنفسه، فلا يقدر أحد من الملحدّين والزائغين في دين الله أن يفعل فيه شيئا ما من تلقاء نفسه، شائعا وذائعا له بين الناس لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽⁴⁾، أي: من التحريف والزيادة والنقص ومن جميع ما يقدر فيه شرعا، لا يخفى تغيير لفظه على أهل الدين.

هذا وقد أخبر في بعض الثقات عن هذا المدّعي أنه تفوه أيضا وقال: إن الألف تجوز إمالة بدون إمالة الفتحة التي قبله، وسمع ذلك منه مشافهة مرارا.

(1) ينظر: الشفاء للقاضي عياض 2/647.

(2) ينظر: الشفاء للقاضي عياض 2/614-615.

(3) سبق التعريف به في قسم الدراسة.

(4) سورة الحجر، الآية: 9.

قلت: هذا كلام من لم يشم للعلم رائحة، ومن يجهل قدر نفسه لا يدري ما يصدر منه، كيف وقد صرح الأئمة الأعلام رضي الله تعالى عنهم من أن شرط إمالة الألف إمالة الفتحة التي قبله، والشرط يلزم من عدمه العدم.

قال في الإقناع: «معنى الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة انحاء خفيفا كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة»⁽¹⁾ انتهى.

قال العلامة القيجاطي⁽²⁾: «قوله: معنى الإمالة أن تنحو بالفتحة إلخ، إنما قدّم ذكر الفتحة؛ لأن الألف لا يتأتى إمالتة إلا بإمالة الفتحة قبلها» انتهى.

فعلى هذا كل ألف ممالاة فالفتحة قبلها ممالاة أيضا، ولا خلاف في هذا عند القراء والنحاة، نص عليه الجميع فتفطن، وإلى هذا أشار شيخ شيخنا العلامة سيدي عبدالرحمن بن القاضي المغربي رحمه الله:

وَالْأَلِفُ الْمُمَالُ حَيْثُ مَا وَرَدَ فَالْفَتْحُ قَبْلَهُ كَذَاكَ مُطَّرَدٌ

قال المحقق الجعبري: «كل ألف ممالاة فالفتحة قبلها ممالاة أيضا» انتهى.

قال في الدر النثير: «واعلم أنه متى أمليت الألف فلا بد من إمالة الفتحة قبلها، فيكون مبدوءا الإمالة في الفتحة وتتبعها الألف على نحو الذي نشأت عليه، فتحصل الإمالة في الألف بحكم الانجرار والتبع لإمالة الفتحة قبلها»⁽¹⁾ انتهى.

(1) لابن الباذش ص 115.

(2) الكتاني القيجاطي: علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكتاني القيجاطي، يكنى أبا الحسن، أصله من بسطة واستوطن غرناطة حتى عد من أهلها قراءة وإقراء ولزوما، أوجد زمانه، عالما ومتخلقا وتواضعا، قعد بمسجد غرناطة الأعظم يقرئ فنونا من العلم من قراءات وفقه وعربية وأدب، وولى الخطابة وناب عن بعض القضاة، ولد سنة 650هـ، من كتبه نزهة المجالس، والتكملة المفيدة لحافظ القصيدة، توفي بغرناطة ضحى يوم السبت التاسع والعشرون من شهر ذي الحجة من عام 730هـ، وقيل سنة 723هـ.

ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة 4/ 81، غاية النهاية في طبقات القراء 557/1، نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكي ص 478.

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: «واعلم أن الإمالة وبين اللفظين والفتح إنما يكون على الألف ثم تتبعها حركة ما قبلها حيث وقع»⁽²⁾.
 وقال الإمام الخراز⁽³⁾: «أميلت الراء - يعني في ﴿رَاءَا﴾ وما شاكله - لأجل فتحة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف»⁽⁴⁾ انتهى.

قلت: فقد اجتمع في هذه الكلمة الواحدة ونحوها ثلاث إمالات على نسق واحد، وقد يجتمع أكثر من ذلك كما وقع في رواية دوري الكسائي كما قدمنا، ووقع أيضا في قراءة حمزة وغيره من الأئمة، وهذا مما يلغز به فاعرفه، وقد جعل في كل منها سؤالا وجوابا شيخ شيخنا سيدي عبد الرحمن بن القاضي المتقدم ذكره فقال في الأول:

أَلَا أَيُّهَا الْحَبْرُ الْمُعَلِّمُ لِلْوَرَى	وَمَوْضِعُ حَلِّ الْمُشْكِلَاتِ مَعَ النَّقْلِ
فَمَا أَحْرَفُ فِي الذِّكْرِ جَاءَتْ مُمَالَةً	عَلَى نَسَقٍ أَغْنِي ثَلَاثًا بِلَا فَضْلِ
وَهَذَا شَهِيرٌ فِي رِوَايَةٍ ثَابِتٌ	[وَيَعْرِفُهُ أَهْلُ الدِّرَايَةِ وَالْفَضْلِ
وَيُنْكِرُهُ مَنْ كَانَ فِي الْبَاعِ قَاصِرًا] ⁽⁵⁾	أَجِيبُوا جُزَيْتُمْ بِالْكَرَامَةِ وَالْجَزْلِ

ثم أجاب عنه بقوله - رحمه الله ورضي عنه - :

(1) ينظر: الدر النثير والعذب النمير لعبد الواحد المالقي 154/3.

(2) التذكرة ص 494.

(3) محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز، عالم بالقراءات من أهل فاس، أصله من شريش، له كتب منها: مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، توفي رحمه الله تعالى 718هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 237، شجرة النور الزكية: 215.

(4) "القصد النافع": 243.

(5) الصواب كما في كتاب الفجر الساطع 175/3 [وينكره من كان في الباع قاصرا ويعرفه أهل الدراية والفضل].

جَوَابُكُمْ عِنْدَ [الإمالة]⁽¹⁾ قَدْ جَرَا
وَهَذَا سُؤَالٌ فِي ﴿رَعَا﴾ قَدْ رَأَيْتُهُ
لَدَى الْأَلِفِ الْيَائِي وَالْهَمْزِ قَبْلَهُ
بِذَا صَرَّحَ الدَّانِي وَمَلِكٍ وَغَيْرُهُمْ
بِكُلِّ كِتَابٍ بَيْنَ وَاضِحِ الثَّقَلِ
بِحَيْثُ أَتَى فِي الدَّكْرِ عَنْ وَرْشِ الْعَدْلِ
لُزُومًا وَفِي الرَّأِ لِلتَّجَانُّسِ عَنْ سَهْلٍ
وَفِي الْكَنْزِ وَالتَّوْجِيهِ يُنْبِيكَ بِالْأَصْلِ⁽²⁾

قوله: «عن ورش العدل» ليس هذا الأمر مقصورا عليه، بل غيره داخل معه في ذلك كحمزة والكسائي وشعبة⁽³⁾، فإنهم كورش إلا أن إِمالتهم كبرى بخلاف ورش فإنها صغرى.

وقال شيخ شيخنا المذكور في الثاني /41/ وهو ما اجتمع فيه أربع إمالات:

أَيَا آخِذَا بِالْجُمُعِ لِلْحَبْرِ نَافِعٍ
فَمَا أَرْبَعُ جَاءَتْ تُمَالُ لَهُمْ مَعًا
لُورْشٍ وَقَالُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْحَرِّ
عَلَى نَسَقٍ وَذَاكَ فِي مَوْضِعٍ وَثَرٍ

ثم أجاب عن ذلك رحمه الله بقوله:

جَوَابُكُمْ فِي مَرِيَمَ [فَارَ]⁽⁴⁾ سِرُّهُ
فِي قَوْلِكَ هَا يَا أَرْبَعُ عِنْدَ مَنْ يَدْرِي⁽⁵⁾

ولا مفهوم لقوله: «للحبر نافع»، فإن بعضا من القراء مثله في ذلك، وزاد سؤالا آخر في الثاني وأجاب عنه فقال⁽⁶⁾:

وَهَلْ عِنْدَكُمْ عِلْمٌ بِمَذْهَبِ حَمَزَةٍ
لَدَى وَصْلِهِ وَالْوَقْفِ حُكْمًا مُحَرَّرًا

(1) الصواب [الآئمة] كما في الفجر الساطع 175/3.

(2) الفجر الساطع 175/3.

(3) شعبة: شعبة بن عباس بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، وقيل: الحنات بالنون، أبو بكر، من مشاهير القراء، كان عالما فقيها في الدين، توفي رحمه الله تعالى في الكوفة سنة 193 هـ وقيل سنة 194 هـ.

ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 152/2.

(4) الصحيح [بَأَنَّ] كما في الفجر الساطع.

(5) الفجر الساطع 175/3-176.

(6) الفجر الساطع 173/3.

يُمِيلُ حُرُوفاً أَرْبَعاً عِنْدَ وَقْفِهِ وَفِي وَضْلِهِ بِالتَّصْفِ مِنْهَا تَقَرَّرًا
جوابه:

﴿تَرَآءَا﴾ بِظُلَّةٍ تَرَاهُ بِأَرْبَعٍ لَدَى وَقْفِهِ وَالْوَضْلُ بِالتَّصْفِ قَدْ جَرَا
وينبغي ألا يتوهم متوهم في قول طاهر بن غلبون أنه مخالف باعتبار ظاهره
لكلام صاحب "الدر الثثير" حيث صرح الأول بإمالة الفتحة والألف تابعة لها،
والآخر بإمالة الألف والفتحة التي قبله تابعة له⁽¹⁾.

قلت: لا مخالفة في ذلك، وبيانه:

أن الأول كلامه محمول على النطق والتلفظ، ولا شك أن المبدوء به أولاً لفظاً
ونطقاً إمالة الفتحة ثم الألف تابعة بعد ذلك.

والثاني كلامه محمول على الأصل، فإن أصل الإمالة في الألف، والحركة التي
قبله وهي الفتحة تابعة لها أميلت لأجل الألف لأنه لا يتأتى إمالة بدونها، فإمالتها
شرط في إمالة كما تقدم التنبيه عليه، وحيث كان الأمر كما ذكرنا فلا تعارض ولا
تخالف حينئذ بين كلامهما، والله تعالى أعلم.

فهذه نصوص واضحة وأدلة قاطعة على بطلان ما ادّعا من أن الألف تسوغ
إمالة بدون إمالة الفتحة التي قبله، وما ذكرناه عن الأئمة الثقات الجهابذة النقاد
هو الحق الذي لا شك فيه، فشدد يدك عليه، فالخير كله في الاتباع، واطرح ما سوى
ذلك من الأقاويل الباطلة التي لا سند لها ولا إمام، فالشر كله في الابتداع، وهذا
كاف في الرد عليه والله أعلم.

السادس: ما اندرجنا عليه أولاً من أن الإمالة على قسمين: كبرى وصغرى
وهو المشهور، وبهما قرأنا على عامة شيوخنا وبهما نقرئ، وذكر بعض العلماء أنها
أي: الإمالة على ثلاث مراتب: كبرى وصغرى وبين بين، فحدّ الإمالة على هذا أن
تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فإن كان جزء الكسرة والياء أكثر

(1) الدر الثثير والعذب النمير لابن أبي السداد الأموي الملقب 154/3.



فهي الكبرى، وإن كان العكس فهي الصغرى، وإن تساويا بأن كان جزء الكسرة قدر جزء الفتحة وجزء الياء قدر جزء الألف فتسمى بين بين، والمذهب الأول هو التحقيق، وعليه القراءة في جميع الأقطار والأمصار وهو الصواب الذي لا محيد عنه، ولا يقرأ القراءان إلا به، لا بالثاني، هذا الذي ندين الله به ونتقلده، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[باب ترقيق الراء]

السؤال الرابع والعشرون:

وما وجه ترقيق الراء مع الياء الساكنة بشرطها، والكسرة اللازمة المتصلة
معنىً وخطأً أو معنىً فقط؟

قلت: جوابه المشكلة والمجانسة؛ لأن الياء والترقيق والكسرة كل واحد منها يطلب من الفم أسفله، بخلاف التفخيم فإنه يطلب من الفم أعلاه، فالتفخيم مع الياء والكسرة فيه منافرة، وتصعد بعد تسفل؛ لأن الياء والكسرة يتسفل بهما اللسان، والتفخيم يتصعد به اللسان؛ فرققت الراء في ذلك تجانسا للصوت وخفة للنطق وحسنا للسمع، حيث كان العلاج بهما من جهة واحدة، بخلاف التفخيم مع الياء والكسرة فبينهما منافرة كما تقدم، والنطق مع المناسبة أولى من النطق مع المنافرة، ألا ترى أنهم قالوا "صبقت" و"صقت" و"صويق"، فأبدلوا من السين صاداً ليوافق القاف في التصعد، إذ السين حرف مهموس والقاف حرف مستعل، وكرهوا أن يتسفلوا بالسين ثم يتصعدوا بالقاف، وهذا معروف من كلام القوم مستعمل عندهم، فلذلك كره أن يتسفل بالياء والكسرة ثم يتصعد بتفخيم الراء وتغليظها بعد ذلك؛ لأن ذلك بمثابة الصاعد من هبوط إلى علوين لما فيهما من التكرير، وذلك ثقيل جداً، فلذلك رققت معهما فقط دون غيرهما لانتفاء التنافر والتصعد بعد التسفل؛ لأن الفتحة /42/ والضمة والحرف الساكن غير الياء والتفخيم، كل منها يطلب الاستعلاء والتصعد، فلأجل ذلك فخمت لحصول المشكلة والمجانسة، والنطق مع المناسبة أولى منه مع عدمها، أو أنها فخمت على الأصل في ذلك فاعرفه. ووجه من فخّمها - أي: الراء مع الياء الساكنة والكسرة - أنه أجراها على أصلها، إذ أصلها التفخيم عكس اللام، ومن أتى بشيء على الأصل فهو مستغن عن الاحتجاج، ولقوهم من جاء على أصله فلا سؤال عليه، نعم إنما يُسأل ويُبحث عن الذي خرج على الأصل، وأما غير ذلك فلا.

فإن قلت: لأي شيء اشترطوا في الكسر الذي يرقق لأجله الراء في رواية ورش من طريق الأخوين عنه وهما الأزرق وعبد الصمد، أن يكون لازماً، - أعني غير عارض - ومتصلاً - أي: غير منفصل عن الراء، بمعنى لا ينفك عنه بحال، - بخلاف اللام الواقعة في اسم الجلالة بعد الكسر فإنها ترقق مطلقاً، أي كسرة كانت، متصلة باللام أو منفصلة عنه، لازمة أو عارضة.

قلت: قد تقدّم قريباً أن الأصل في الراء التفخيم، والترقيق فرع فيها، ولا تخرج عن أصلها الذي هو التفخيم إلى غير أصلها الذي هو الترقيق إلا بسبب قوِّي، فلذلك اشترط في الكسر الواقع قبلها ما اشترط، بخلاف اللام، فإن الأصل فيها الترقيق، والتفخيم فرع فيها، عكس الراء، ولا تخرج عنه أيضاً إلا بسبب قوِّي، ففخّمت بعد الفتح والضمّ لقوّتها، فأخرجها عن أصلها الذي هو الترقيق إلى التفخيم، فإن انكسر ما قبلها رُققت لأجله مطلقاً لرجوعها إلى الأصل الذي هو الترقيق، والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب، فقوي الكسر العارض والمنفصل على ترقيق اللام حينئذ لأنه يطلبها - أي: اللام - بالأصل، - أي: بالترقيق - ولم يقو ما ذكر على ترقيق الراء؛ لأنه يطلبها - أي: الراء - بالفرع، - أي: بالترقيق - ولا يُخرج كلّ واحد منهما - أي: من الراء واللام - عن أصله إلا موجب قوِّي، وإلا فلا. هذا وإن العمدّة في جميع ذلك على النقل والأثر كما هو الأصل في كل مروي، والقراءة سنة تتبع ولا تبدع، يجب قبولها والمصير إليها، لا على العلل، وإنما تذكر على سبيل المناسبة فقط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[باب ما جاء في أئمة]

السؤال الخامس والسادس والعشرون:

وما أصل ﴿أَيِّمَّة﴾؟ وما كيفية لفظها؟

الجواب عنهما:

اعلم أن ﴿أَيِّمَّة﴾ أصلها أَيْمَّةٌ على وزن أَفْعَلَةٍ⁽¹⁾، جمع إمام على وزن فَعَالٍ، وفَعَالٌ يجمع على أَفْعَلَةٍ كقولك: حِزام وأحزمة، وخمار وأخمرة، ووعاء وأوعية، وكساء وأكسية، ورداء وأردية، ثم استثقلوا الجمع بين الهمزتين والمثلين في كلمة واحدة، فنقلت حركة الميم الأولى للهمزة الساكنة قبلها لأجل الإدغام، وأدغم الاجتماع المثلين فصار أئمة. **فإن قيل:** لأي شيء خالفوا هنا قاعدة البدل؛ لأن قاعدة العرب في البدل إذا وقعت الهمزة الساكنة في فاء الفعل بعد همزة أخرى في كلمة أن تبدل الساكنة من جنس حركة ما قبلها إجماعاً نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿أُوتِيَ﴾ و﴿إِيْمَنُ﴾ فالجاري على قاعدة البدل أن تبدل الهمزة هنا ألفاً ثم تدغم الميم في الميم، فيقال على هذا: آئمة، كما يقال دابة وشابة. **قلنا:** إنما خالفوا هنا قاعدة البدل لئلا يقع الالتباس بين المفرد والجمع؛ لأن مفردة آم في الذكر، وآمة في المؤنث، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾⁽²⁾، فلو أوتي بهذا اللفظ على قاعدة العرب في البدل لوقع الالتباس بين الجمع والمفرد، فيؤدي إلى تغيير المعنى.

(1) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري 458/5، مادة حرف الفاء، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 1865/5 مادة أمم، لسان العرب 25/12 فصل الألف، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 23/1 مادة عم م، تاج العروس 244 مادة أم م.

(2) سورة المائدة الآية رقم (2).

ثم إن القراء رضي الله عنهم اختلفوا فيها - أي: في كيفية لفظ ﴿أَيِّمَةً﴾ -، فبعضهم يحقق الهمزة الثانية، وبعضهم يسهلها، واختلفوا في كيفية تسهيلها، فذهب جمهور أهل الأداء إلى أنها تُجعل بين بين، ونص عليه ابن سوار⁽¹⁾ والهذلي⁽²⁾ وأبو علي البغدادي⁽³⁾ وابن الفحام⁽⁴⁾ وأبو العلا⁽¹⁾ وسبط الخياط⁽²⁾ والمهدوي⁽³⁾ وأبو سفيان⁽⁴⁾ وأبو العز⁽⁵⁾ ومكي والشاطبي⁽⁶⁾.

(1) أحمد بن علي بن عبيد الله، الأستاذ أبو طاهر البغدادي ابن سوار، عالم بالقراءات من أحناف بغداد، كف بصره في أواخر عمره، إمام كبير ومحقق ثقة، قرأ على الحسن بن أبي الفضل، والحسن بن علي العطار، وعلي بن محمد بن فارس الخياط وغيرهم، ولد سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، له "المستنير" في القراءات، توفي رحمه الله تعالى 496هـ.

ينظر: غاية النهاية 86/1، معرفة القراء الكبار: 250.

(2) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي البسكري المتكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشادة، كان ضريرا من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير، رحل إلى أصبهان وبغداد، وقرره نظام الملك مقرئا في مدرسته بنيسابور سنة 548هـ، فاستمر إلى أن توفي، من كتبه "الكامل في القراءات" ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ 365 شيئا، توفي رحمه الله تعالى سنة 465هـ.

ينظر: غاية النهاية 396/2، معرفة القراء الكبار: 239هـ.

(3) أبو علي البغدادي، الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي، مقرئ سكن مصر وصار شيخ القراء بها، قرأ عليه أبو القاسم الهذلي وابن شريح وغيرهما، من كتبه "الروضة في القراءات"، توفي رحمه الله تعالى في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة للهجرة.

ينظر: غاية النهاية 230/1، معرفة القراء الكبار: 221.

(4) أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي، المقرئ العلامة الأستاذ المعروف بابن الفحام، نزيل الإسكندرية، صاحب كتاب "التجريد لبغية المريد في القراءات السبع"، قرأ على أبي إسحاق المالكي صاحب "الروضة" وغيره، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالإسكندرية علوا ومعرفة، توفي رحمه الله تعالى في شهر ذي القعدة سنة ست عشرة وخمسمائة للهجرة.

ينظر: غاية النهاية 371/1، معرفة القراء الكبار: 263..



(1) أبو العلاء الهمذاني العطار، الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد، الأستاذ الحافظ المقرئ، شيخ أهل همذان، ولد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وارتحل إلى أصبهان فقرأ بها القراءات والحديث على أبي علي الحداد، وذهب إلى بغداد فقرأ على أبي عبد الله البارع، كان إماماً في النحو واللغة، توفي رحمه الله تعالى في تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمسمائة للهجرة.

ينظر: غاية النهاية 1/ 204، معرفة القراء: 296.

(2) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد المعروف بسبط الحياط، الأستاذ البارع الصالح الثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو، مولده ببغداد سنة 464هـ، من كتبه المبهمج، والاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار، والروضة، والإيجاز، والتبصرة، كلها في القراءات، توفي رحمه الله تعالى ببغداد سنة 541هـ.

ينظر: غاية النهاية: 1/ 435، معرفة القراء الكبار: 276.

(3) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، نسبته إلى المهدية بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان، له تأليف منها: التفسير، والهداية في القراءات السبع وشرحها، وغيرها، توفي رحمه الله تعالى بعد الثلاثين وأربعمائة.

ينظر: غاية النهاية 1/ 92، معرفة القراء الكبار: 22.

(4) أبو سفيان: الصحيح ابن سفيان، محمد بن سفيان القيرواني، أبو عبد الله، مقرئ من أهل القيروان، أستاذ حاذق ثقة، تفقه على أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي حتى برع في الفقه وسمع منه، ورحل إلى مصر فقرأ على إسماعيل بن محمد المهدي لورش، وكان ذا فهم وحفظ وستر وعفاف، له كتاب "الهادي" حج وتوفي رحمه الله تعالى بالمدينة ودفن بالبقيع سنة 415هـ.

ينظر: غاية النهاية 2/ 147.

(5) محمد بن الحسين بن بندار، أبو العز القلانسي الواسطي، مقرئ العراق في عصره، مولده بواسط سنة 435هـ، قرأ بالروايات المشهورة والشاذة على ابن علي علام الهراس وغيره، وأخذ أيضاً عن أبي القاسم الهذلي ورحل إلى بغداد إحدى وستين وأربعمائة، تصدر للإقراء دهراً ورحل إليه من الأقطار، من كتبه إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، ورسالة في القراءات الثلاث، والكفاية الكبرى في القراءات، توفي رحمه الله تعالى بواسط سنة 521هـ.

ينظر: غاية النهاية 2/ 128، معرفة القراء الكبار: 264.

(6) "النشر" (1/ 378 - 379).

وقال في إيجاز البيان: «والأول - يعني التسهيل بين بين - قول القراء وأهل الأداء ومصنفي الحروف كابن مجاهد وأبي طاهر وابن أشته⁽¹⁾ والشذائي⁽²⁾ وغيرهم، وذكره الأدفوي في الإبانة⁽³⁾، وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء خالصة، ونص عليه ابن شريح⁽⁴⁾ والقلاسي وسائر العراقيين.

وقال محمد بن مومن⁽⁵⁾ في كنزه: «أن جماعة يجعلونها ياء خالصة⁽¹⁾.

(1) ابن أشته: محمد بن عبد الله بن أشته، أبو بكر الأصبهاني، أستاذ كبير وإمام شهير، ونحوي محقق وثقة، قرأ على أبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن الحسن الكسائي وغيرهم، عالم بالعربية والقراءات، حسن التصنيف، من أهل أصفهان، سكن مصر، من كتبه المحبر والمفيد في شواذ القراءات، توفي رحمه الله تعالى في مصر سنة 360هـ.

ينظر: غاية النهاية 184/2.

(2) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم، أبو بكر الشذائي البصري إمام مشهور، قرأ على عمر بن محمد بن نصر الكاغي، والحسن بن بشار وغيرهم، قال الداني توفي بالبصرة سنة سبعين وثلاثمائة، وقال الذهبي سنة ثلاث وسبعين، وهو الصحيح في ذي القعدة، وقيل: سنة ست.

ينظر: غاية النهاية 145/1، معرفة القراء الكبار: 180. معجم الحفاظ 111/1، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح 392/4.

(3) لم أقف عليه.

(4) أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، كان من جلة قراء الأندلس، أجاز له مكي بن أبي طالب وأخذ عنه وعن أبي ذر بن أحمد وأبي العباس وغيرهم، له كتاب الكافي، توفي رحمه الله تعالى في ربيع شوال سنة ست وسبعين وأربعمائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 153/2، معرفة القراء الكبار للذهبي ص 243.

(5) كذا في المخطوط "محمد بن مؤمن"، والصواب: "عبد الله بن عبد المؤمن" كما في الترجمة.

هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، هبة الله نجم الدين، أبو محمد الواسطي، مقرئ رحالة من العلماء، ولد بواسط وقرأ بها وبدمشق وبالقاهرة، وأقرأ الناس ببغداد والبصرة والبحرين ومكة والشام، وكان تاجرا كثير



وأشار إليه مكي والداني في جامعه⁽²⁾، والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وحكى⁽³⁾ في الرعاية والكشف وابن سفيان القيرواني في الهادي والمهدوي في الشرح⁽⁴⁾ وابن شريح في

الأسفار، له تصانيف منها: الكنز، وتحفة الإخوان في مآرب القرآن، واللمعة الجليلة، ولد سنة إحدى وسبعين وستمائة، وتوفي رحمه الله تعالى سنة 741هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 429/1.

⁽¹⁾ الكنز في القراءات العشر 257/1.

⁽²⁾ ينظر: 1147/3.

⁽³⁾ أي: مكي بن أبي طالب.

⁽⁴⁾ "شرح الهداية": 326.

الكافي⁽¹⁾ والتذكير وابن شعيب⁽²⁾ في الاعتماد وابن مطرف⁽³⁾ في البديع وابن /43/ الطفيل⁽⁴⁾ في الغنية إبدال الثانية من "أئمة" ياء محضة⁽⁵⁾.

وقال الشيخ الإمام الحصري القيرواني رحمة الله في قصيدته الرائية:

وَلَا بُدَّ مِنْ إِبْدَالِهَا فِي أئِمَّةٍ فَصَحْوَكُ إِنَّ الْجَاهِلِينَ لَفِي سُكْرِ
وهكذا اختلف التصريفيون أيضا فيها، فمنهم محقق ومنهم ومسهل بين بين،
ومنهم بياء خالصة من جنس حركتها؛ لأنها متحركة في الحال، والهمزة المتحركة يجوز أن

(1) ص: 387.

(2) محمد بن إبراهيم بن إلياس، أبو عبد الله اللخمي الأندلسي، يعرف بابن شعيب، وشعيب جده لأمه، أخذ
القراءات عن مكي بن أبي طالب وأبي العباس المهدي وأبي عمرو الداني، قرأ عليه القراءات أبو الحسن عون
الله بن عبد الرحمن شيخ بن الفحام وعلي بن عبد الله بن محمد الجذامي، قال ابن الأبار: وقفت على السماع منه
في سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

ينظر: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار 323/1، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 47/2، معرفة
القراء الكبار للذهبي 249.

(3) محمد بن أحمد بن مطرف، أبو عبد الله الكتاني (الكتاني) القرطبي، يعرف بالطرفي لكونه يؤم بالمسجد طرقة
بقرطبة، مقرر كبير، تلا بالروايات على مكي ولازمه وحمل عنه معظم ما عنده، وصحب أبا العباس المهدي،
وسمع يونس بن عبد الله، وكان عجباً في القراءات أخذ الناس عنه كثير، وكان ديناً فاضلاً ثقة، ولد سنة سبع
وثمانين وثلاثمائة وتوفي - رحمه الله تعالى - في صفر سنة أربع وخمسين وأربعمائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 89/2، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ لمحمد محيسن 66/2،
الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ص 509.

(4) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن بن عزيمة العبدري الإشبيلي المقرئ، المعروف
بابن الطفيل، أخذ القراءات عن أبي عبد الله السرقسطي وابن بليمة وابن الفحام، له أرجوزة في القراءات،
والفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، توفي سنة 543 هـ.

ينظر: "غاية النهاية": 166/2، معرفة القراء: 504/1.

(5) نقل من شرح الدرر المنتوري



تبدل من جنس حركة نفسها كما هنا، ومن جنس حركة ما قبلها كقوله تعالى: ﴿يُؤَلَّفُ﴾⁽¹⁾، فمن حقق أو سهل نظر إلى الحال الذي صارت إليه بعد النقل كما تقدّم، ومن أبدلها ياء خالصة نظر إلى الأصل دون اللفظ، وذلك أن أصلها البدل؛ لأنها ساكنة في الأصل، فلما نقلت حركة الميم المدغمة إلى الهمزة الساكنة انكسرت واحتيج فيها إلى التخفيف، وكان أصل تخفيفها قبل نقل الحركة إليها البدل، جعل⁽²⁾ حكمها بعد نقل الحركة البدل على ما كان ينبغي لها من البدل في أصل تخفيفها، فأبدلت حرفاً كالحرف الذي منه حركة نفسها لكونها متحركة، ولم يحسن أن يدبر بحركة ما قبلها، إذ حركة نفسها أولى بها.

ثم إن بعض النحاة أنكر التحقيق فيها، فقد قال ابن جني⁽³⁾ في كتاب "الخصائص" له: «ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي بالتحقيق في ﴿أَيِّمَةً﴾»⁽⁴⁾.

وقال أبو علي الفارسي⁽⁵⁾: «والتحقيق ليس بالوجه؛ لأننا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق في ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاخَرَ﴾، فكان ينبغي في القياس آئمة»، وأشار بهذا إلى أن آئمة على وزن أفْعِلة، جمع إمام فنُقلت إلخ ما قدّمناه، فكان الأصل الإبدال من أجل السكون.

(1) سورة النور من الآية (42).

(2) "جعل" كذا في المخطوط، ويظهر والله أعلم أنها "فَجْعِل".

(3) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد عن نحو 65 عاماً، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من تصانيفه رسالة في من نسب إلى أمه من الشعراء، وشرح ديوان المتنبي، والمبهم في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، والمحتسب في شواذ القراءات، وسر الصناعة، والخصائص ثلاثة أجزاء وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 392 هـ.

ينظر: وفيات العيان لابن خلكان 246/3، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح 494/4-495.

(4) الخصائص ص 145/3.

(5) "الحجة للقراء السبعة: (175/4).



وكذلك نص على الإبدال أكثر النحاة كما ذكره الزمخشري⁽¹⁾ في المفصل⁽²⁾، وبعضهم منع التسهيل ببين بين فيها.

قال العلامة أبو شامة: «ومنع كثير منهم - أي: من النحاة - تسهيلها بين بين، قالوا: لأنها تكون كذلك في حكم الهمزة، ثم إن الزمخشري خالف النحاة وادّعى تسهيلها بين بين عملاً بقول من حققها كذلك من القراء، فقال في "الكشاف"⁽³⁾ «إن قلت: كيف كيف لفظ أئمة؟» قال: «قلت: همزة بعدها همزة بين بين»، ثم قال: «وتحقيق الهمزتين قول مشهور وإن لم يكن مقبولا عند البصريين»، ثم قال: «وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا تجوز، ومن قرأ به فهو لاحق محرف»⁽⁴⁾ انتهى.

والجواب: أن القراءة بالياء قد تواترت فلا يطعن فيها، وأما وجهها فقد تقدّم فلا يلتفت إلى طعنه.

قال في اللآلئ: «وافق الزمخشري من قال بالتسهيل وخالف من قال بالبدل، فقال التصريح بالياء ليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون ومن صرح به فهو محرف لاحق»⁽⁵⁾ انتهى.

(1) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جاز الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخش من قرى خوارزم سنة 467 هـ، وسافر إلى مكة مجاوراً بها زمناً، وتنقل في البلدان ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم فتوفي بها، من كتبه: الكشاف في تفسير القرآن وأساس البلاغة والمفصل وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 538 هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 168/5-174، لسان الميزان لابن حجر 4/6.

(2) ص: 492.

(3) (238/2).

(4) إبراز المعاني من حرز الأمانى لابن شامة ص 138.

(5) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي 255/1.



قلت: وكلام الزمخشريّ باطل لا عمل عليه، وسنذكر نصوص الأئمة الثقات في الردّ عليه وعلى غيره ممن هو على شاكلته بأشنع ردّ، والحقّ أحقّ أن يتبع، والرجال تعرف بالحق، لا الحق يعرف بالرجال.

قال العلامة المحقق الجعبري: «وليس معنى كلام الشاطبيّ أن كل القراء سهّلوا أو كل النحاة أبدلوا، بل الأكثر من كل على ما ذكر، الأقلّ⁽¹⁾ على العكس»، وقول الكسائيّ فليس - أي: الإبدال - بقراءة، أي: ليس بقراءة قوية ترجيحاً للفظ، قال: «واختياريّ التسهيل تغليباً لجانب اللفظ كالنظائر»⁽²⁾ انتهى.

قال الحافظ شمس الملة والدين المحقق ابن الجزريّ رحمه الله: «اختلف في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى جعلها بين بين، وهو الذي في التيسير⁽³⁾ والشاطبية⁽⁴⁾ والمستنير والكمال⁽⁵⁾ وروضة المالكيّ والتجريد وغاية أبي العلاء والمبهم والهداية وكفاية أبي العز والتبصرة والتذكرة، وغيرها، وذهب آخرون إلى جعلها ياء خالصة، نص عليه ابن شريح في الكافي وأبو العزّ في الإرشاد وسائر الواسطيين وبه قرأت من طريقهم، وذكره أيضاً الداني في جامعهم ومكي والحافظ أبو العلاء وغيرهم»⁽⁶⁾ انتهى.

(1) وكأن المؤلف أسقط منه الواو، وفي الكنز بالواو.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهامي 416/2-417.

(3) ينظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص 31-32.

(4) ينظر: متن الشاطبية برقم 199-200-201.

(5) ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لابن علي بن جبارة الهذلي ص 408.

(6) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 378/1_379.

وقال المهدي في سورة التوبة في شرح الهداية⁽¹⁾: «القراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين وأعلم بالآثار؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل» انتهى.

وقال العلامة ابن الحاجب⁽²⁾ في شرح المفصل⁽³⁾: «القراء ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الغلط وهو النبي صلى الله عليه وسلم، ولأن القراءة تثبت تواتراً، وأما نقلة النحويين فأحاد، ثم لو سلّم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، والرجوع إليهم أولى» انتهى.

الجعبري: «وإذا تواترت القراءة عُلِمَ كونها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم، وإنما يذكران على وجه تحقق الشرط، قال: وقد اجترأ جماعة من النحاة على الخوض في وجوه القراءات مجاهرة /44/ بابتداعهم، ووافقهم مقلدوهم فضلوا وأضلوا، وسلّمه جماعة من القراء عاجزين عن جوابهم»، قال: «وقد كشف الله لي عن تلبسهم، ومكّني من الردّ عليهم، فسأشفي الغليل في إفساد التعليل» انتهى.

فانظريا أخي بعين الإنصاف كيف تقولوا في الأئمة الأعلام، ومصاييح الظلام، ونسبوا إليهم الاختراع في كلام الملك العلام، حاشا الأئمة المقتدى بهم شرقاً وغرباً،

(1) 326/2-327.

(2) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا من صعيد مصر سنة 570 هـ ونشأ في القاهرة وسكن دمشق، كان أبوه حاجباً فعرف به، من تصانيفه الكفاية في النحو والشافية في الصرف والمختصر في الفقه ويسمى جامع الأمهات، وغيرها، توفي رحمه الله تعالى في الأسكندرية سنة 646 هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 248/3، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 508/1.

(3) الإيضاح في شرح المفصل: (1110/2).

وعجما وعربا، أن يصدر منهم هذا؛ لأن جميع ما روه لنا رضي الله عنهم متبعون فيه من ثبتت أفضليته على سائر المخلوقات، ولولاه لم تكن أرض ولا سماوات، كيف وقد ثبت عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم))⁽¹⁾.

وثبت عن عبد الله بن مسعود⁽²⁾ رضي الله عنه أنه قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتهم»⁽³⁾.

وعن عروة بن الزبير⁽⁴⁾ رضي الله عنه: «إنما قراءة القرآن سنة، فاقروا كما علمتموه»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، رقم: 685، والحاكم في مستدركه برقم: 224.

⁽²⁾ عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي، من كبارهم فضلا وعقلا وقربا من الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، توفي رحمه الله تعالى في المدينة سنة 32هـ له 848 حديثا.

ينظر: معجم الصحابة للبغوي 458/3، أسد الغابة في معرفة الصحابة 381/3.

⁽³⁾ أخرجه الدارمي في سننه باب في كراهية أخذ الرأي 288/1 برقم (211)، والبيهقي في شعب الإيمان فصل في تعليم القرآن 506/3 برقم (2024).

⁽⁴⁾ عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو عبد الله، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان عالما بالدين صالحا كريما، لم يدخل في شيء من الفتن، وانتقل إلى البصرة ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين وعاد إلى المدينة فتوفي فيها سنة 93هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (316/1).

⁽⁵⁾ ذكره ابن الجزري في النشر 17/1، وأبو عمرو الداني في جامع البيان في القراءات السبع 142/1.

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: «اتقوا الله يا معاشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا، ولئن تركتموهم يمينا وشمالا، لقد ضللتم ضلالا بعيدا»⁽¹⁾.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في القرآن برأيي»⁽²⁾.

إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية، والآثار المروية، عن أصحابه ذوي الأنفس الزكية، لكنهم لخبث سريرتهم، وفساد نيتهم وطويتهم، تكلموا في شأن القراء الأفاضل، والفقهاء الأماثل، كلاما لا يصدر إلا من جاهل غبي مسلوب العقل والتوفيق، يرى القراءة - أي: يدعي جوازها - بالرأي والاجتهاد والاختراع، دون التمسك بما نقلته الأئمة الثقات عن مشايخهم وهكذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم المفضل على جميع الخلق بلا نزاع، نعوذ بالله من الخسران، بجاه سيد ولد عدنان، صلى الله عليه وسلم عليه، وعلى آله وصحبه مدى الدهور والأزمان.

والحاصل: أن الإبدال والتسهيل والتحقيق في ﴿أَيِّمَةً﴾ كل واحد منها مقروء ومعمول به لغة وقراءة، وثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأنا بجميع ذلك على بعض مشايخنا بمحرسة تونس، فمن ردّ واحدا منها فكأنما ردّ على النبي صلى الله

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه بنحوه عن حذيفة رضي الله عنه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم 93/9 برقم (7281)، والبزار في مسنده بنحوه عن حذيفة رضي الله عنه 358/7 برقم (2956).

⁽²⁾ أخرجه الإمام مالك في الموطأ بنحوه باب ما يخاف من اللسان 166/2 برقم (2079)، والبيهقي في شعب الإيمان واللفظ له 540/3 برقم (2082).

عليه وسلم، واستعظم ما قرأ به وأنزله الله عليه، أعاذنا الله من ذلك، وهذا مقام جليل لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول⁽¹⁾، لا مجال للعقل والرأي والاجتهاد فيها بوجه.

اللَّهُمَّ بجاه نبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ارزقنا الاتباع والأدب، وجنبنا الاختراع والرأي والابتداع والريب، آمين يا رب العلمين.

ثم إن القراء رضي الله عنهم اختلفوا في الإدخال بين الهمزتين في ﴿أَيْمَّة﴾، فبعضهم يدخل مع التحقيق، وبعضهم مع التسهيل، وأما مع إبدالها ياء محضة، فلا إدخال قولاً واحداً، فهشام يقول بالتحقيق مع الفصل وعدمه، وأبو جعفر بالتسهيل مع الإدخال، وافقه الأصبهاني عن ورش في ثاني القصص⁽²⁾ والسجدة⁽³⁾ على الإدخال مع التسهيل، وقالون والمكي والبصري ورويس، وورش من طريق الأزرق بالتسهيل من غير إدخال، وافقهم على ذلك الأصبهاني عن ورش في غير ثاني في القصص والسجدة، والباقون بالتحقيق من غير إدخال، وكل من قال بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال وعدمه له وجه آخر وهو إبدالها ياء خالصة مع عدم الإدخال قولاً واحداً؛ لأن الإدخال بين الهمزتين في ﴿أَيْمَّة﴾ لا يكون إلا مع وجه التسهيل أو التحقيق.

قال العلامة النويري في شرحه على طيبة النشر في القراءات العشر: «كل من فصل بين الهمزتين في ﴿أَيْمَّة﴾ بالألف إنما يفصل في حال التسهيل أو التحقيق، ولا يجوز مع

(1) "السبعة" لابن مجاهد: 50.

(2) الآية: 41.

(3) الآية: 24.

الإبدال؛ لأن الفصل بين الهمزتين في ﴿أَيْمَّة﴾ إنما ساغ تشبيها لها بـ ﴿أَوْدَا﴾ و﴿أَيْنَا﴾ وسائر الباب⁽¹⁾.

قال العلامة الداني: «وهو مذهب عامة النحويين»⁽²⁾ انتهى مع بعض زيادة.

قلت: وكذلك مذهب عامّة القراء كما أشار إلى ذلك الحافظ المحقق ابن الجزري في طيبته⁽³⁾ ونشره⁽⁴⁾ وتقريبه⁽⁵⁾، وجه الفصل مع التحقيق: اجتماع همزتين، واجتماعهما ثقل على اللسان، ففصل بينهما بألف تكون مبعدة لأحدهما على الأخرى طلبا للخفة ومراعاة لجانب اللفظ الذي صارت إليه، ووجه الفصل مع التسهيل: المبالغة في التخفيف وبقاء قوّة الهمزة، وبه يجاب على من اعترض بحصول الخفة بالتسهيل، وفيه تداخل اللغتين؛/45 لأن التسهيل لقريش والفصل لهذيل، وهو مع التحقيق أولى ومراعاة لجانب اللفظ أيضا، ووجه من فرق: الجمع بين اللغتين واتباع الأثر المفروض عن هذه الأمة المحمّدية، ووجه عدم الفصل مع التحقيق: الأصل؛ لأن الفصل بينهما على خلاف الأصل، ومن جاء على أصله فلا سؤال عليه، ووجه عدم الفصل مع التسهيل: الاكتفاء بالتسهيل عن الفصل.

فإن قلت: لم قالون وأبو عمرو البصري خالفا أصلهما، حيث كونهما لم يدخلأ ألفا بين الهمزتين في ﴿أَيْمَّة﴾ كما هو شأنهما في غيرها.

(1) 438/1

(2) جامع البيان في القراءات السبع 1147/3.

(3) البيت: 194 وما بعده.

(4) 381/1.

(5) ص: 59-60.

قلت: ترك الفصل لهما في ﴿أَيِّمَّة﴾ معلل بأربعة أمور:

الأول: أن أصل هذه الهمزة السكون، وإذا كان كذلك فلا يفصل بين متحركة وساكنة.

الثاني: أن أصلها البدل، وتسهيلها عارض، والفصل لا يكون بين المحققة والمبدلة.

الثالث: أن الفصل إنما يكون بين الاستفهامية والقطعية، ولا يكون بين القطعية والأصلية.

الرابع: أنها - أي: ﴿أَيِّمَّة﴾ - جارية عندهما على لغة من لا يستثقل الجمع بين همزتين في كلمة واحدة؛ لأنهما كالمحقتين.

فإن قلت: يقتضي على العلة الأولى - من أن أصل الهمزة السكون وأنه المعتبر في عدم الفصل، - أن لا تسهل أيضا؛ لأن الهمزة الساكنة لا تسهل بل تبدل، وهما - أي: قالون وأبو عمرو - قالا بتسهيلها قولاً واحداً، على ما مشى عليه ولي الله تعالى العلامة الشاطبي⁽¹⁾ والإمام ابن بري، أو بتسهيلها بين بين وإبدالها ياء محضة كما ذكره المحقق ابن الجزري وغيره من المحققين فما وجه ذلك؟

قلت: يجاب عن هذا بأنهما اعتبرا حالتين، حالة السكون وحالة الحركة، فاعتبرا السكون في ترك الفصل، واعتبرا الحركة في استعمال التسهيل أو البدل، والعرب تعتبر الأصل والحال معا في حال واحد وأن واحداً، ولا غرابة في ذلك، لانفكاك الجهة كما لا

⁽¹⁾ الشاطبية، البيت: 199.

يخفى، وله نظائر كثيرة تعرف من الوقوف على المطوّلات، وقد قدّمنا في جواب السؤال العاشر ما يغني عن الإعادة هنا، فراجعته تفد إن شاء الله تعالى.

هذا وإن العمدّة في جميع ما ذكرنا وجميع ما روته الأئمة الجهابذة النقاد على النقل والأثر لا غير ذلك كما توهمه بعض الجهلة القاصرين.

قال العلامة الحافظ المحقق شمس الملة والدين ابن الجزري برّد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه، في "طيبة النشر" ما نصه:

فَكُنْ عَلَى نَهْجِ سَبِيلِ السَّلَفِ فِي مُجْمَعِ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفِ⁽¹⁾
يعني: كن أيها القارئ على طريق السلف رضي الله عنهم في كل مقروء به، سواء كان مجمعا عليه أو مختلف فيه، واعتقد ذلك ولا تخرج عنه تصادف رشدًا.
قال في "المعيار" للونشريسي⁽²⁾ في الجزء السادس منه: «قد ذكر الحافظ أبو عمرو أن كثيرا مما اشتهر في القراءة وحصلت له الرئاسة، وكان من نظراء السبعة في الجلالة تركه الناس؛ لأنه كان يشوب الرواية والآثار بالرأي والنظر، ويختار بالمعنى والعربية ما يختار، فاتّهم الناس قراءته وتركوه توفيقا من الله لعباده ليحقق ضبطه لكتابه»⁽³⁾. انتهى منه بلفظه بواسطة.

⁽¹⁾ طيبة النشر ص 32 برقم (17).

⁽²⁾ أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي التلمساني، أبو العباس، فقيه مالكي، أخذ عن علماء تلمسان ونقمت عليه حكومتها، فانتهبت داره وفر إلى فاس سنة 874هـ، فاستوطنها إلى أن مات فيها عن نحو 80 سنة، من كتبه: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، المعيار المعرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس وبلاد المغرب، والقواعد على وثائق القشتالي وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 914هـ.

ينظر: فهرس الفهارس: 1122/2، نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي ص 135.

⁽³⁾ لم أقف عليه في "المعيار المعرب".

فإن قلت: ما فائدة العلل التي تذكر على هذا؟

قلت: فائدتها تشحين ذهن الطالب، واطمئنان النفس، ومناسبة للذي جيئت لأجله لا غير ذلك، إذ من الفوائد الجليلة معرفة توجيه القراءات، وقد اعتنى به الأئمة وأفردوا فيه كتباً منها "الحجة" لأبي علي الفارسي، و"الكشف" لأبي محمد مكي القيرواني، و"الهداية" للمهدوي وغيرهم.

قال الإمام الكواشي⁽¹⁾: «فائدة التوجيه أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء وهو أنه قد تُرجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضي؛ لأن كلا منهما متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم»⁽²⁾.

وقد حكى أبو عمر الزاهد⁽³⁾ في كتاب اليواقيت: «عن ثعلب أنه قال إذا اختلف الإعرابان في [القرءان]⁽¹⁾ لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى»⁽²⁾.

(1) أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسين بن سويدان الشيباني الموصلية موفق الدين، أبو العباس الكواشي، عالم التفسير من فقهاء المالكية من أهل الموصل، كان يزوره الملك ومن دونه فلا يقوم لهم ولا يعاب بهم، من كتبه تبصرة المتذكر، وكشف الحقائق، والتلخيص في تفسير القرءان العزيز، كف بصره بعد بلوغه السبعين، توفي رحمه الله تعالى سنة 680 هـ.

ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة 352/7.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرءان للزركشي 339/1، الإتيان في علوم القرءان للسيوطي 281/1.

(3) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوردي المعروف بغلام ثعلب، أحد أئمة اللغة المكثرين من التصنيف، كانت صناعته تطرير الشيا، نسبته إلى باورد بخرسان، صحب ثعلب النحوي زماناً حتى لقب بغلام ثعلب، توفي ببغداد، من كتبه الياقوتة في رسالة في غريب القرءان، وفضائل معاوية، وغريب الحديث وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 345 هـ.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 618/3، طبقات الحنابلة 67/2، وفيات الأعيان 329/4.



وقال أبو جعفر النحاس⁽³⁾: «من السلامة عند أهل الدين إذا صحت قراءتان أن لا يقال أحدهما أجود؛ لأنهما جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤوس⁽⁴⁾ الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا»⁽⁵⁾.

وقال الإمام أبو شامة: «أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَالِكٍ﴾، حتى إنَّ بعضهم بالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين»⁽⁶⁾ انتهى⁽⁷⁾. /46/

قلت⁽⁸⁾: وكلاهما - أي: قراءة ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَالِكٍ﴾ - صفة من صفات الله تعالى، وللناس في ترجيح أحدهما على الأخرى كلام كثير وفي ذلك نظر، فإن كلا منهما ثبت متواترا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرأ بكل منهما جماعة من الصحابة

(1) الصحيح القراءات، إذ سياق الكلام يدل عليه والله أعلم.

(2) ينظر: "الدر المصون": 48/1، البرهان في علوم القرآن للزركشي 339/1، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 281/1.

(3) أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري النحوي، ابن النحاس العلامة، إمام العربية، ولد في مصر ونشأ فيها، مفسر وأديب، كان من نظراء نفطويه وابن الانباري، زار العراق واجتمع بعلمائها، وصنف: تفسير القرآن وإعراب القرآن وتفسير أبيات سيبويه وناسخ القرآن ومنسوخه وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 338 هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 99/1. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة 300/3.

(4) في "إعراب القرآن": رؤساء.

(5) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 43/5.

(6) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص 70.

(7) من "الإتيان" للسيوطي 280/1 وما بعدها، وابتدأ النقل من قوله: «معرفة توجيه القراءات...».

(8) في الحقيقة الكلام ليس كلام المؤلف، وإنما قول أحمد بن الجزري.

والتابعين، ولأجل ذلك قال بعض العلماء⁽¹⁾: وأنا أحب القراءة بكل منهما في ركعتين، فأقدم المد في الأولى لزيادته نظرا إلى تطويل الأولى على الثانية» انتهى⁽²⁾.

قلت: ومذهب إمامنا مالك رضي الله عنه يقتضي- أن تطويل القراءة في الركعة الأولى إنما هو في قراءة السورة لا في قراءة الفاتحة نفسها.

وقال بعضهم⁽³⁾: «توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة». والحاصل أن الذي يجب اعتقاده وينجو الإنسان به بين يدي الله تعالى في الدار الآخرة، أن القراءات لا يتوقف ثبوتها وقبولها على العلل والتوجيهات، بحيث إن وجد ما ذكر فتثبت وتقبل، وإن لم يوجد ما ذكر فترد ولا تقبل، فهذا كلام لا يقوله إلا من هو جاهل غبيّ ضعيف الإيمان، والذي يجب الجزم به على كل مسلم ومسلمة أن مدار ثبوت القراءات على النقل والأثر المرويين عن النبي صلى الله عليه وسلم، فما قرأ به صلى الله عليه وسلم يُقبل على الرأس والعين ولا كلام لأحد فيه وإن خالف قياس العربية وفُشُو اللغة، وما لم يقرأ به النبي صلى الله عليه وسلم فلا يُقرأ به وإن وافق قياس العربية وفُشُو اللغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها، ولا تتوقف صحتها على التعليقات والتوجيهات، وهذا هو الحق الذي لا شك فيه، وغيره مردود لا يلتفت إليه البتة، فإن وجدت التعليقات والتوجيهات بالشرط المذكور لما قرئ به فلا بأس بذلك مع مراعاة النقل والأثر ولا بد، وإن لم يوجد ما ذكر أو كانت غير مناسبة للمدلول عليه فلا عبرة بها حينئذ ولا يلتفت إليها، وترفض قولاً واحداً، والعمدة الصحيحة التي لا يعتريها شك ولا وهم ولا يتقدم عليها شيء هو ما ثبت في الرواية المنقولة عن النبي صلى

(1) وهو أحمد بن الجزري.

(2) من شرح طيبة النشر لأحمد بن الجزري ص 49.

(3) قاله الزركشي في البرهان في علوم القرآن 1/341.



الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل، هذا الذي يجب اعتقاده والإيمان به، وغيره
فسق وزندقة والله تعالى الموفق.

[باب الجمع بين الساكنين]

السؤال السابع والعشرون:

وهل الجمع بين الساكنين على غير حده جائز لغة وقراءة ونطق به النبي صلى الله عليه وسلم وأنزله الله عليه وأخذه الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون عنهم وهكذا إلى أن وصل إلينا عن مشايخنا الثقات أو لا؟

جوابه: اعلم يا أخي أن هذه المسألة من جملة المسائل التي زلت فيها أقدام الفحول، وتبعوا فيها قياس العربية ونبذوا وراء ظهورهم المنقول، كما سنبينه لك إن شاء الله بأحسن عبارة وأصح نقل من كتب أئمة المنقول والمعقول، فما نذكره لك فشدّ يدك عليه، ولا تركز إلى غيره من تشدقاتهم وعللهم الفاسدة، بحيث من جنح إليها فهو غبيّ وجهول، جعلنا الله بفضلته وكرمه من المتبعين للنقل والأثر، الواردين عن سيد البشر، لا من المخالفين له والمبتدعين، ويرحم الله عبداً قال آمين.

هذا وإن اجتماع الساكنين لا يخلو إما أن يكون الساكن الأول منهما حرف مدّ ولين، والثاني ساكن صحيح، أي: يقرع موصوفة العضو عند خروجه من مخرجه، والصفة تابعة لموصوفها فيه، مظهر - أي: الساكن الثاني -، أو مدغم في غيره في كلمة واحدة أو في كلمتين، أو مخفي عند غيره، متصل - أي: الساكن الثاني - بالساكن الأول، أعني في كلمة واحدة، أو منفصل عنه.

مثال المظهر المتصل ﴿وَمَحْيَاً﴾⁽¹⁾ على رواية السكون⁽²⁾ و﴿آشَقْفُتُمْ﴾⁽³⁾ على رواية البدل⁽¹⁾ و﴿قَ﴾⁽²⁾ و﴿آلَرَّ﴾، ونحو ذلك ك﴿نَّ﴾⁽³⁾ ﴿طَسَمَ﴾ على قراءة الإمام حمزة

⁽¹⁾ سورة الأنعام من الآية (164).

⁽²⁾ وهي قراءة نافع بخلاف عن ورش، انظر: "التيسير" للإمام الداني: 356.

⁽³⁾ سورة المجادلة من الآية (13).

الزيات⁽⁴⁾، و﴿نَسْتَعِينُ﴾⁽⁵⁾ ونحوه وقفاً، و﴿مَحْيَايَ﴾ في الوقف على رواية فتح الياء فيها وصلاً⁽⁶⁾.

ومثال المظهر المنفصل نحو: ﴿وَقَالَا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁷⁾ و﴿عَلَيْهِمْ أَدْخُلُوا﴾⁽⁸⁾.
ومثال المدغم المتصل في مدغم فيه متصل به أيضاً ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾⁽⁹⁾
و﴿الضَّالِّينَ﴾ ونحو ذلك كـ ﴿نَّ﴾ ﴿طَسِمَ﴾ على قراءة غير الإمام حمزة الزيات.
ومثال المدغم المتصل في مدغم فيه منفصل عنه ﴿يَسَّ وَالْفُرَّاءِ﴾⁽¹⁰⁾ و﴿نَّ
وَالْفَلَمَ﴾⁽¹¹⁾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّتِ﴾⁽¹²⁾ على رواية الإدغام في الجميع،
ونحو ذلك.

(1) وهي ورش بخلف عنه، انظر: "التيسير" للإمام الداني: 241.

(2) سورة ق من الآية (1).

(3) سورة القلم من الآية (1).

(4) إذ يقرأ فيهما بالإظهار، انظر التيسير: 438.

(5) سورة الفاتحة من الآية (4).

(6) وهي قراءة الأئمة الستة ما عدا نافعا بخلاف عن ورش، انظر: "التيسير" للإمام الداني: 356.

(7) سورة النمل من الآية (15).

(8) سورة المائدة من الآية (25).

(9) سورة المجادلة من الآية (21).

(10) سورة يس من الآية (1).

(11) سورة القلم الآية (1).

(12) سورة إبراهيم من الآية (23).

/47/ ومثال المدغم المنفصل عن الساكن الأول في مدغم فيه متصل به - أي: بالمدغم -: ﴿قَالُوا بِطَيْبِ زَنَا﴾⁽¹⁾ ﴿وَفِيلَ أَدْخَلَا النَّارَ﴾⁽²⁾ ﴿وَفِيلَ لَهَا أَدْخَلِي الصَّرْحَ﴾⁽³⁾ ونحو ذلك.

ومثال المظهر المتصل بالساكن الأول المنفصل عما بعده: ﴿يَسَى وَالْفُرْءَانِ﴾⁽⁴⁾ و﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾⁽⁵⁾ على رواية الإظهار فيهما.

ومثال الساكن الثاني المتصل المخفى: ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَاَنْتُمْ﴾ على رواية البدل فيهما ونحوهما.

ومثال الساكن الثاني المنفصل المخفى - أي: المنفصل عما أخفى عنده -: ﴿طَسَّى تِلْكَ﴾⁽⁶⁾ ونحوه.

أو يكون الساكن الأول صحيحا مظهرا أو مخفى منفصلا عما بعده، والثاني منهما صحيح مظهر أو مدغم متصل بما أدغم فيه، أو منفصل عنه أو مخفى منفصلا عن الأول.

مثال المظهر المتصل نحو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾ ﴿وَالْقَبْرِ﴾⁽⁷⁾ وقفا.

ومثال المظهر المنفصل ﴿سَبَّحْ بِسْمِ﴾⁽¹⁾ ﴿فُلْ دَعُوا﴾⁽²⁾ ونحوهما.

(1) سورة النمل من الآية (49).

(2) سورة التحريم من الآية (10).

(3) سورة النمل من الآية (45).

(4) سورة يس من الآية (1).

(5) سورة القلم الآية (1).

(6) سورة النمل من الآية (1).

(7) سورة الفجر الآية (1).

ومثال المدغم المتصل بالساکن الأول وبما أدغم فيه ﴿نِعْمًا﴾⁽³⁾ و﴿أَمْسَلاً﴾⁽⁴⁾ و﴿يَهْدِي﴾⁽⁵⁾ على رواية سكون العين والهاء والحاء ونحو ذلك.

ومثال المدغم المتصل بالساکن الأول المنفصل عما أدغم فيه ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾⁽⁶⁾ و﴿الْخُلْدُ جَزَاءً﴾⁽⁷⁾ و﴿الْمَهْدُ صَبِيًّا﴾⁽⁸⁾ على رواية إدغام الراء في الراء، والذال في الجيم والصاد، بعد قلب المدغم من جنس ما أدغم فيه كما هي القاعدة في إدغام المتقاربين والمتجانسين ونحو ذلك.

ومثال الساكن الأول الصحيح المخفى المنفصل عن الساكن الصحيح بعده المشدّد ﴿بِإِنْ تَوَلَّوْا﴾ بتشديد التاء وصلاً في هود⁽⁹⁾ ونحو ذلك على قراءة الإمام البزي⁽¹⁰⁾.
ومثال الساكن الصحيح الثاني المخفى المنفصل عن الساكن الأول الصحيح: ﴿فَلْ تَنْظُرُوا﴾⁽¹¹⁾ ونحوه.

(1) سورة الأعلى من الآية (1).

(2) سورة الإسراء من الآية (11).

(3) سورة النساء من الآية (57).

(4) سورة يونس من الآية (35).

(5) سورة يس من الآية (48).

(6) سورة البقرة من الآية (184).

(7) سورة فصلت من الآية (27).

(8) سورة مريم من الآية (28).

(9) من الآية (56).

(10) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المكي، من كبار القراء من أهل مكة ووفاته فيها، أبو الحسن البزي، أستاذ محقق ضابط متقن، توفي رحمه الله تعالى سنة 243هـ.

ينظر: غاية النهاية 119/1، معرفة القراء الكبار ص 102.

(11) سورة يونس من الآية (101).

أو يكون الساكن الأول مُنْزَلًا منزلة الصحيح والثاني ساكن صحيح مدغم أو مظهر أو مخفى متصل بالساكن الأول غير منفصل عنه، مثال المدغم نحو: ﴿هَتَيْنِ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ على رواية الإدغام فيهما.

ومثال المظهر و﴿إِلَيْهِ﴾ و﴿وَالْخَوْفِ﴾ و﴿وَالْإِيلِ﴾ وقفاء ونحوها.

ومثال المخفى: "عين" من فاتحة مريم⁽¹⁾ والشورى⁽²⁾.

فهذه أنواع اجتماع الساكنين وهي سبعة عشر نوعا، وحكمها في القراءة والرواية واللغة العربية مختلف، تارة يحذف الساكن الأول منهما لفظا في الوصل إذا كان حرف مدّ، وتارة يمدّ توسطاً وطولاً ويقصر إذا كان حرف مدّ أيضاً، وتارة يحرك إذا كان ساكناً صحيحاً، وتارة يجمع بين الساكنين الصحيحين حقيقةً، ففي ﴿وَقَالَا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽³⁾ و﴿قَالُوا بِطَيْرِنَا﴾⁽⁴⁾ ونحوهما، يحذف الأول منهما لفظاً لالتقاء الساكنين وصلاً لا وقفاً فإنه يثبت فيه، وقد ورد في بعض لغات العرب إثباته وصلاً مع المدّ، وعليه قول بعض العرب: "التقت حلقتا البطان" و"له ثلثا المال"، فأثبتوا الألف وصلاً في "حلقتا البطان" و"ثلثا المال" ووصلوه بما بعده فاجتمع الساكنان بسبب ذلك، لكن فصل بينهما بالمدّ على هذه اللغة، وعلى ذلك قراءة الإمام البزي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾⁽⁵⁾ ﴿وَلَا تَعَاوُنُوا﴾⁽⁶⁾ و﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾⁽¹⁾ بتشديد التاء وصلاً مع إثبات الواو والألف

(1) في قوله تعالى: ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾.

(2) في قوله تعالى: ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾.

(3) سورة النمل من الآية (15).

(4) سورة النمل من الآية (49).

(5) سورة آل عمران من الآية (143).

(6) سورة المائدة من الآية (3).



الساكنين في الأمثلة المذكورة ومدّهما طويلا لأجل الساكن المشدّد بعدهما، وفصل به بين الساكنين لقيامه مقام الحركة في الفصل بينهما، ونحو ذلك مما ورد في قراءته المتواترة، وإنما أثبت الساكن الأول هنا وصلا مع المدّ الطويل ولم يثبتته وصلا في ﴿وَقَالَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽²⁾ و﴿قَالُوا بِطَيْبِ نَفْسٍ﴾⁽³⁾ ونحوهما، بل حذفه رأسا في الوصل كالجماعة؛ لأن السكون الثاني المشدّد في ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾⁽⁴⁾ و﴿عَنْهُ رَتَّلَهُ﴾⁽⁵⁾ و﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾⁽⁵⁾ وصلا عارض فلم يعتدّ به، ولم يحذف الساكن الأول لأجله لعروضه، وأما: ﴿وَقَالَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁶⁾ ونحوه فالسكون الثاني لازم فحذف لأجله الساكن الأول مع إتباعه للنقل والأثر في ذلك، إذ الرواية تخصّص ما هو عام في اللغة العربية؛ لأن كل ما جاز في القراءة يجوز في العربية، وليس كل ما يجوز في العربية يجوز في القراءة، بل بعضه.

فإن قلت: يرد على الجواب الأول - في عدم حذف الساكن الأول في قراءة الإمام البزّي في الأمثلة المذكورة لكون الساكن الثاني عارض فلم يحذف لأجله - أن لا يمدّ حرف المدّ مع أنه ممدود طويلا، ولا يمدّ حرف المدّ طويلا إلا على الاعتداد بالساكن الثاني، إذ هو سبب المدّ الفرعيّ، فقد وقع الجمع حينئذ بين متنافيين، الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به في آنٍ واحد وذلك محال.

(1) سورة عبس من الآية (10).

(2) سورة النمل من الآية (15).

(3) سورة النمل من الآية (49).

(4) سورة آل عمران من الآية (143).

(5) سورة المائدة من الآية (3).

(6) سورة النمل من الآية (15).

قلت: /48/ الجواب عن ذلك أن لا إحالة فيه لانفكاك الجهة في ذلك، وبيانه أننا اعتدنا بالسكون الثاني في جانب المدّ الفرعيّ ولم نعتد به في جانب حذف الساكن الأول، والمدّ غير الحذف والحذف غير المدّ، فلا استحالة في ذلك لانفكاك الجهة كما قررنا، وقد تقدّم نظيره، والجواب عنه بأبسط من هذا، فراجعه تفد.

وفي ﴿وَمَحْيَا﴾⁽¹⁾ على رواية السكون في الياء وصلا ووقفا ونحوه ك: ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾ على رواية البدل و﴿قَ﴾ و﴿أَلَّرَ﴾ و﴿يَسَّ وَالْفُرَّاءِ﴾ و﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ على رواية الإظهار فيهما ونحو ذلك، فلا يحذف الساكن الأول، بل يمدّ لالتقاء الساكنين طويلا؛ لأن المدّ الفرعيّ يقوم مقام الحركة في التخلص بينهما كما قدّمنا.

وأما ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفا ونحوه كـ ﴿مَحْيَايَ﴾ وقفا على رواية فتح الياء فيها وصلا ونحو ذلك ففيه ثلاثة أوجه: القصر وفيه الجمع بين الساكنين، والمدّ بنوعيه وبه التخلص بينهما، ومثله المسكن للإدغام كـ ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ ونحوه فيه الثلاثة أيضا وصلا مع الإدغام، إذ المسكن له كالمسكن للوقف من باب لا فارق بجامع العروض في كل كما لا يخفى.

وأما ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ و﴿الضَّالِّينَ﴾ و﴿يَسَّ وَالْفُرَّاءِ﴾ و﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ على رواية الإدغام فيهما ونحو ذلك فليس فيه إلا المدّ لما ذكر في ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه قريبا، ولا حذف للساكن الأول في ذلك قولاً واحداً على جميع الروايات، بل يمدّ إجماعاً، ولا يجوز قصره أيضاً على كل حال.

(1) سورة الأنعام من الآية (164).

وأما "عين" ⁽¹⁾ و﴿هَتَيْنِ﴾ و﴿وَالِيلِ﴾ ونحو ذلك فحكمها حكم ﴿تَسْتَعِينُ﴾ في جريان الأوجه الثلاثة، المدّ بنوعيه والقصر، فـ "عين" و﴿هَتَيْنِ﴾ وصلا ووقفا، و﴿الِيلِ﴾ وقفا، والمراد بالقصر هنا حذف المدّ رأسا وبه قرأنا، وقيل فيه المدّ الطبيعي كحرف المدّ، وقيل بعض مدّ، فالأقوال ثلاثة، والمقروء به الأول وهو حذف المدّ رأسا من حرفي اللين الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما، هذا معنى القصر- فيهما، وأيضا فإنهما ليسا بحرفي مدّ، وإنما هما قبالان للمدّ الفرعيّ إن وجد سببه.

وفي ﴿سَبِّحْ إِسْمَ﴾ و﴿قُلْ دَعُوا﴾ و﴿وَرَيْلِ الْفُرَّانِ﴾ ⁽²⁾ ونحو ذلك فيحرك الساكن الأول، إما بالكسر ⁽³⁾ وهو الأصل في التخلص من الساكنين، وإما بالضم ⁽⁴⁾ كما قرأ به بعض الأئمة في ﴿قُلْ دَعُوا اللَّهَ أَوْ دَعُوا الرَّحْمَنَ﴾ ⁽⁵⁾ ﴿أَوْ نَفْصُ﴾ ⁽⁶⁾ ﴿قَالَتْ﴾ ⁽⁷⁾ ﴿أَنْ عَبْدُوا﴾ ⁽⁸⁾ ونحو ذلك، لكن بشرط لا يضم الساكن الأول إلا إذا كان ثالث الفعل مضموما ضمة لازمة، وإما بالفتح كالميم الواقعة في فاتحة آل عمران الواقعة قبل اسم الجلالة ⁽⁹⁾ مع المدّ والقصر لجميع القراء، وإنما تخلص من الساكنين هنا

(1) الواردة في أول مريم وأول الشورى، وقد تقدم توثيقها.

(2) سورة المزمل من الآية (3).

(3) وهي رواية أبي عمرو وعاصم وحمزة، ويستثنى لأبي عمرو "أو" و"قل"، ويضاف عليهم ابن ذكوان عند التنوين، ينظر التيسير: 313.

(4) وهي رواية الباقيين، ومعهم أبو عمرو في "أو" و"قل" وابن ذكوان في غير التنوين.

(5) سورة الإسراء من الآية (109).

(6) سورة المزمل من الآية (2).

(7) سورة يوسف من الآية (31).

(8) سورة المائدة من الآية (117).

(9) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾.

بفتح الأول دون الكسر الذي هو أصل فيه كما تقدّم؛ لأنه لو أوتي بالكسر فيه لأدّى ذلك إلى اجتماع أربع كسرات، كسرة الميم المدغمة فيها، والياء التي بعدها مقدّرة بكسرتين، وكسرة الميم الأخيرة، وذلك غاية الثقل، ففتحوا الميم الأخيرة طلبا للخفة لكون الفتح أخف من الكسرة.

وقد يحذف الساكن الأول الصحيح إذا كان تنوينا للساكن الصحيح الواقع بعده في بعض المواضع، وعليه قراءة الإمام أبي عمرو البصري في بعض الطرق عنه في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾⁽¹⁾ بحذف التنوين، وهو ساكن صحيح بلا شك.

وباقى الأنواع المذكورة فيها الجمع بين الساكنين الصحيحين حقيقة كـ ﴿نِعْمًا﴾ و﴿يَهْدِي﴾ و﴿يَخْصِمُونَ﴾ و﴿لَا تَعْدُوا﴾ و﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾ ونحو ذلك مما وردت به الرواية الصحيحة عن الأئمة السادة القراء، وثبت الجمع بينهما لفظا في اللغة العربية الفصحى كما سيأتي بيانه.

وأما الجمع بين الألفين الساكنين تقديرا نحو: ﴿السَّمَا﴾ و﴿الْمَا﴾ بإبدال الهمزة المتطرفة ألفا في الوقف على قراءة الإمام حمزة الزيات وغيره⁽²⁾، فيجوز أيضا مع المدّ بنوعيه على تقدير وجودهما، أي: الألف الواقعة بعد الميم في المثالين المذكورين والألف المبدلة من الهمزة المتطرفة وقفا، وأما على تقدير حذف أحد الألفين، فإن قدر حذف الأولى فالقصر لا غير لفقد شرط المدّ، والشرط يلزم من عدمه العدم، ويصير على هذا الألف الثانية كألف ﴿يَأْمُرُ﴾ المبدل من الهمزة الساكنة، وإن قدر حذف الألف الثانية المبدلة من الهمزة، وقفا فالمدّ الطويل إن لم تعدد بالعارض، وإن اعتديت به فالقصر لفقد

(1) سورة الإخلاص من الآية (2،1).

(2) في الوقف، يوافقه هشام بن عمار راوي ابن عامر الشامي.

سبب المدّ، والسبب يلزم من عدمه العدم، فالقصر معلل بوجهين، والمدّ الطويل معلل بوجهين، والمدّ المتوسط معلل /49/ بوجهين أيضا، إمّا ببقاء الألفين معا تقديرا؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين فيمدّ مدّا طويلا، ويجوز أن يكون متوسطا لقوله في باب المدّ والقصر:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا⁽¹⁾

وهذا من ذلك» انتهى من "إبراز المعاني على حرز الأمانى"⁽²⁾.

ورده المحقق الجعبري فقال: «وقيل يمدّ للساكنين ويوسط»، قال: «قلت: لا؛ لأن الحجز لا يكون إلا بين الحرفين المحققين لا المقدّرين، والمدّ شيء واحد وإن طال، وإنما يقدر بالزمان»⁽³⁾ انتهى كلامه بواسطة.

وأما بأن التوسط موجه بمراعاة الجانبين معا، وذلك إن نظرت إلى الألف الثانية، وما صار إليه اللفظ الآن من عدم الهمزة قلت بالقصر، وإن نظرت إلى كونه ليس موجودا في الأصل وإنما الموجود فيه همزة لا ألف قلت بالمدّ الطويل، فمدّا مدا متوسطا راعيا للحالتين معا، فالعلة على هذا التوجيه مركبة من شيئين مقدّرين زمانا، فزمن الطويل أطول من زمن التوسط، وزمن التوسط أطول من زمن القصر، وزمنه أقل من زمن التوسط، ويضاف هذا النوع وهو الجمع بين الألفين تقديرا للسبعة عشر نوعا المذكورة، فتبلغ به ثمانية عشر نوعا.

(1) الشاطبية، البيت: 176.

(2) لأبي شامة ص: 169، وابتدأ النقل من قوله: «لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين».

(3) ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني 362/2.

وقد ردّ الإمام أبو عبد الله محمد بن آجروم⁽¹⁾ في كتابه الذي سماه "فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى"⁽²⁾ اجتماع الألفين فكيف بثلاث فأكثر ونصه: «وأما الهمزة المتطرفة فتبدل ألفا وقبلها ألف».

قال أبو جعفر⁽³⁾: «فيحتمل حينئذ وجهين، أحدهما أن تمدّ عن حرفين ساكنين كما فعل يونس⁽⁴⁾ بالنون الخفيفة في التثنية إذا وقف عليها، واختار ذلك أبو عمرو أنه ورد عن حمزة من طريق خلف وغيره⁽⁵⁾، والثاني أن يحذف أحد الساكنين»⁽⁶⁾ إلخ ما قاله.

ثم قال ابن آجروم: «وما قاله أبو جعفر من المدّ عن حرفين ساكنين بعيد؛ لأن الألف الثانية لا يمكن وجودها بعد ساكن، إنما توجد الألف بعد فتحة، قال أبو عثمان لمن قال له نجمع بين الألفين فنمدّ مدّا طويلا: لو مددّت إلى العمر لم تنطق إلا

(1) محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله، نحوي، اشتهر برسائله الآجرومية، وقد شرحها كثيرون، مشهور بالبركة والصلاح، وله فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى مجلدان ويعرف بشرح الشاطبية، وله مصنفات أخرى، مولده سنة 672هـ، ووفاته رحمه الله تعالى بفاس سنة 723هـ.

ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 238/1، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح 112/8.

(2) حققه الشيخ الدكتور عبد الرحيم نبولسي في أطروحة دكتوراه.

(3) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر المعروف بابن الباذش، عالم بالقراءات، أديب، كان خطيب غرناطة، له الإقناع في القراءات السبع، توفي رحمه الله تعالى 540هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 83/1، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 338/1.

(4) يونس بن حبيب توفي سنة 182هـ وقيل سنة 152هـ.

(5) التيسير في القراءات السبع 38.

(6) الإقناع في القراءات السبع ص 203.



بألف واحدة، وأما تنظيره الجمع بين ألفين بالجمع بين النون الخفيفة والألف قبلها في التثنية على مذهب يونس في قوله: "يا زيدان هل تضربان عمرا" فليس منه؛ لأن الساكن الثاني هنا النون وهي توجد بعد متحرك وبعد ساكن بخلاف الألف، والله أعلم» انتهى كلام الإمام ابن أجروم بواسطة.

ويجاب عن اجتماع الألفين أو الثلاث فأكثر بأن ذلك أمر مقدر لا محقق كما قدّمنا عن المحقق الجعري، ولأجل ذلك قلنا تقديرا في اجتماع الألفين، فهو حينئذ بمنزلة تقدير الحركات الثلاث في الألف في نحو: "جاء الفتى" و"رأيت الفتى" و"مررت بالفتى"، فتقول في المثال الأول: ضمة مقدّرة في الألف المانع من ظهورها التعذر، وفي الثاني: فتحة مقدّرة فيه المانع من ظهورها ما ذكر، وفي الثالث: كسرة مقدّرة فيه المانع من ظهورها ما ذكر، مع أن الألف لا يقبل الحركة تحقيقا ويقبلها تقديرا، فيكون على هذا الألف الثانية المقدّرة واقعة بعد فتح مقدّر في الألف الأولى، أو نقول إن الفتحة الواقعة قبل الألف الأولى كأنها وليت الألف الثانية المبدلة، والألف الأولى الفاصلة بين الألف الثانية والفتحة لم تعتدّ بفصلها؛ لأنها حرف هوائي، ففصلها كلا فصل، والدليل على أن فصلها غير معتد به، تفخيم راء ﴿الصِّرَاطِ﴾ ونحوه لورش من طريق الأخوين عنه؛ الأزرق وعبد الصمد، فإنهما لا يرققان الراء وإن كان قبلها كسرة متصلة لازمة لوقوع حرف الإطباق بعدها وهو الطاء، فهو مانع من ترقيقها، والمانع يلزم من وجوده العدم، ولا عبرة بالألف الفاصل بينهما لما ذكرنا، على أنه ليس في الخارج حقيقة إلا ألف واحدة وزائد عليه من الألفات تقديرا.

فإن قلت: هذا الذي ذكرت فيه تدافع، وبيانه أن الألف الأولى اعتديت بها ولم تعتدّ بها في آنٍ واحد.

قلت: لا تدافع في ذلك؛ لأننا اعتدينا بها في جانب المدّ ولم نعتدّ بها في جانب الفصل، والمدّ غير الفصل، فالجهة منفكة كما لا يخفى والله تعالى أعلم.

ثم اعلم أنّ جماعة من النحاة منعوا الجمع بين الساكنين لفظاً، قالوا باستحالته في جميع الأنواع المذكورة إلا إذا كان على حده وهو ما كان الأول حرف مدّ الثاني مشدداً في كلمة واحدة كـ ﴿الصَّالِينَ﴾ و﴿دَابَّةٍ﴾ ونحوهما، فيجوز ذلك عندهم للمدّ القائم مقام الحركة، وكذا/50/ يجوز عندهم الجمع بين الساكنين وقفاً كـ ﴿الصَّبْرِ﴾ و﴿الْقَبْرِ﴾ ونحوهما في حالة الوقف وإن كان على غير حده عندهم لضرورة الوقف، وأما جماعة السادة القراء والأجلة من النحاة فإنهم يقولون بجواز الجمع بين الساكنين على حده أو على غير حده على التفصيل المتقدم في الأنواع الثمانية عشر وأن جميعها جائز لغة، وقرئ بجميعها تواتراً في أماكن متعدّدة، وردت بها الرواية عن سيد العرب والعجم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وكلام جماعة النحاة القائلين بالمنع إلا فيما استثني عندهم باطل من وجهين:

الأول: أن الجمع بين الساكنين مطلقاً - أعني في الأنواع المذكورة إلا ما حرك الساكن الأول منها أو حذف على الوصف الذي قررنا - نقله الأئمة الثقات بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ونطق به في قوله الشريف: «نَعَمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»⁽¹⁾ بسكون العين وتشديد الميم، هكذا رواه الإمام الحجة أبو عبيدة⁽²⁾ مضبوطاً وناهيك به، وهو مذهب الكوفيين بأسرهم وجماعة من البصريين، وما من قارئ إلا وقرأ

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 446/2 برقم (1190).

(2) أبو عبيدة السدوسي البصري عمران بن حدير الإمام الحجة، حدث عن أبي عثمان النهدي وعكرمة وغيرهم، وصلى وراء أنس بن مالك، وروى عنه شعبة ووکیع وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة 149هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 363/6_364.

به، ولا يقدح في النقل المتواتر بمجرد دعواهم، ولا مدخل للعقل والرأي هنا، ولا يخفى على ذي لب أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح الفصحاء، فمن ردّ ذلك وأنكره فقد ردّ عن النبي صلى الله عليه وسلم واستعظم ما قرأ به وأنزله الله عليه، أعاذنا الله من ذلك، وسنذكر ما يقوي ذلك من نصوص الأئمة.

الثاني: أنهم جوّزوا الجمع بين الساكنين في نحو: ﴿دَابَّةٌ﴾ لما تقدّم، ولم يجوّزوه في ﴿وَمَحْيَاً﴾ على رواية السكون ومنعوه، والمدّ قائم مقام الحركة في كل منهما، فهي تفرقة من غير فارق، ومنعوا الجمع بين الساكنين في ﴿نِعْمًا﴾ ونحوه، وجعلوه مستحيلا ومتعذرا، وجوّزوه في نحو: "عمرو" و"دلو" و﴿الصَّبْرُ﴾ و﴿الْبَجْرُ﴾ وقفا مع أنه لا فرق بينهما أيضا عند كل عاقل.

فإن قالوا: السكون الثاني في "عمرو" وما عطف عليه من الأمثلة وقفا عارض مفارق ولا كذلك في ﴿نِعْمًا﴾، قلنا: لا فرق بين العارض المفارق وغيره في ذلك، فكما جاز الجمع بين الساكنين في حالة الوقف يجوز الجمع بينهما في حالة الوصل؛ لأن القادر على جمعهما وقفا يقدر على الجمع بينهما وصلا من باب لا فارق، على أنهم منعوه أيضا في ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾ ونحوه على رواية الإدغام مع أنه لا فرق بينه وبين ﴿الْبَجْرُ﴾ وقفا؛ لأن كلا منهما ساكن عارض مفارق، فليت شعري من أين لهم هذا التخصيص حتى منعوه في مواضع وجوّزوه في مواضع مع عدم الفارق، واللغة العربية قاضية بالردّ عليهم، وعليها نزل القرآن العظيم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا أعرف لما ادّعوه نقلا إلا مجرد التحكم بمحض التوهم.

قال الحافظ الداني في "إيجاز البيان": «ولعلّ غيبا يدّعي أن لا وجه لإسكان ياء ﴿وَمَحْيَاً﴾ وصلا في العربية وأنه غير جائز فيها ولا مسموع، إذ هو جمع بين ساكنين

والثاني منهما غير مدغم، فالأمر بخلاف ما ادّعاه وما توهمه، فقد حكاه سيبويه⁽¹⁾ عن يونس وناس من النحويين، وإنما جاز الجمع بين الساكنين هنا لأن المدّ قام مقام الحركة كتحقيقه في المدغم نحو: ﴿مِيسَ دَآبَّةٍ﴾ و﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ و﴿وَلَا جَانٍّ﴾ وشبهه، فتميّز بذلك الساكنان؛ أحدهما من الآخر ولم يلتقيا، إذ كان الأول منهما كالمتحرك بدليل وقوع الساكن المحض وهمزة بين بين - على قول الكوفيين - بعده كوقوعهما بعد المتحرك سواء.

قال العلامة القيجاطي: «وقرأ البزّي ﴿هَلْ تُرَبِّصُونَ﴾⁽²⁾ بتشديد التاء وصلا، وقرأ الإمام حمزة الزيّات السيد الجليل ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾⁽³⁾ بتشديد الطاء، فجمعا معا رضي الله عنهما في قراءتهما بين ساكنين وليس الأول حرف مدّ ولين» انتهى.

قلت: وقرأ بالجمع بين الساكنين على غير حدّه غير من تقدّم كقالون وأبي عمرو البصريّ وشعبة وأبي جعفر في ﴿نِعْمًا﴾ و﴿لَا تَعْدُوا﴾ ونحوهما من المواضع التي وردت بها الرواية بسكون العين فيهما وتشديد الميم والدا، وكذلك قوله تعالى ﴿إِلْمَهْدَ صَبِيًّا﴾⁽⁴⁾ و﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾⁽⁵⁾ و﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾⁽⁶⁾ ونحو ذلك بإدغام الدال والواو فيما بعدهما إدغاما خالصا في قراءة أبي عمرو البصري ويعقوب الحضرمي البصري⁽⁷⁾

(1) الكتاب 527/3.

(2) سورة التوبة من الآية (52).

(3) سورة الكهف من الآية (97).

(4) سورة مريم من الآية (28).

(5) سورة الأعراف من الآية (199).

(6) سورة المائدة من الآية (39).

(7) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد مولاهم البصري، أبو محمد، أحد القراء العشرة، إمام أهل البصرة ومقرئها، قرأ على أبي عمرو البصري وغيره، توفي رحمه الله تعالى في ذي الحجة سنة خمس ومائتين.



وغيرهما من الأئمة القراء، وكل ذلك فيه الجمع بين الساكنين على غير حدّه وهو جائز لغة وقراءة كما قدّمنا، فلا عبرة بقول من أنكره، وإنكاره صادر عن جهله؛ لأن الجمع بينهما ثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنزله الله عليه، وهو أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء صلى الله عليه وسلم بالإجماع /51/ كما مرّ، والإجماع المتواتر يفيد القطع، فالجمع بين الساكنين من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القراءان المبين على قلب سيد المرسلين، وقرأنا بذلك على جميع مشايخنا رضي الله عنهم بالجزائر وتونس والقيروان، وبه نقري.

قال العلامة الحافظ الداني في إيجازه أيضاً: «وإن كان أكثر البصريين لم يرووا مثل ذلك عن العرب ولا سمعوه منهم - يعني الجمع بين ساكنين في الوصل -»، قال: «فقد رواه وسمعه منهم ومن غيرهم جماعة كثيرة ذات عدد وثقة وضبط، والإحاطة ممتنعة، فدل ذلك على جوازه واستعماله، ولا سيما إذا روي مثله عن تقوم به الحجة من أئمة القراءة»، قال: «وقد قرأ أبو عمرو ﴿وَالْتَن﴾⁽¹⁾ بإسكان الياء، فجمع أيضاً باختياره بين ساكنين، وهو إمام اللغويين ورئيس النحويين، ولم يقرأ بذلك ولا اختاره إلا بعد أن ثبت عنده صحته من طريق الأثر ومن جهة القياس، وأخذ ذلك عن مشايخه الثقات» انتهى مع بعض زيادة.

وقد سئل الإمام الحجة أبو عمر البصري رحمه الله تعالى ورضي عنه عن ثمانمائة ألف مسألة في القرآن والعربية والشعر، فأجاب عن جميعها كأنه في قلوب العرب، ومع ذلك كان يقول رضي الله عنه: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 386/2، معرفة القراء الكبار للذهبي ص 94.

⁽¹⁾ سورة الطلاق من الآية (4).

وكذا⁽¹⁾»⁽²⁾، فانظر إلى هذا الخبر العظيم مع كثرة علمه واطلاعه يقول هذا؛ لأن القراءة سنة تتبع ولا تبتدع، يأخذها الآخر عن الأول، لا مدخل للعقل والرأي والاجتهاد فيها بوجه، والذي نعتقده ونجزم به أن أئمة القراءان بأسرهم منزهون عن هذه الأوصاف، ومتبعون في جميع ما روه وبلغوه لنا سيد الأولين والآخرين، والأدلة على هذا المعنى كثيرة، وهذا الذي يجب اعتقاده.

وقال شمس الملة والدين الحافظ المحقق ابن الجزري في نشره⁽³⁾ ما نصه: «وفي ﴿نِعْمًا﴾ هنا⁽⁴⁾ والنساء»، إلى أن قال: «وروى عنهم العراقيون والمشاركة قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية ووروده لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال هو لغة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى: ﴿نِعْمًا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ﴾، وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾ مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر⁽⁵⁾، وروى الوجهين جميعاً عنهم الحافظ أبو عمرو الداني⁽⁶⁾، ثم قال: والإسكان أكثر والإخفاء أقيس» انتهى.

وقال ابن الناظم⁽⁷⁾ في شرحه على منظومة والده "الطيبة": «وكلامهما صحيح قرأنا به، إلا أن الإدغام الصحيح هو المشهور والثابت عند القدماء من أهل الأداء»⁽⁸⁾، وقال في

(1) والسياق يقتضي: "كذا كذا" بلا واو.

(2) ينظر: "السبعة" لابن مجاهد: 48.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 235/2-236.

(4) أي: في البقرة.

(5) "الكتاب" 450/4.

(6) "جامع البيان": 936/2.

(7) وقصد أحمد بن محمد ابن الجزري.

(8) شرح طيبة النشر لابن الناظم، ص 63.

موضع آخر منه: «وأما ما اجتمع في ذلك من الساكنين غير حرف المدّ نحو: ﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ﴾⁽¹⁾ و﴿نَارًا تَلْظَى﴾⁽²⁾»، قال: «فإن الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتنع لصحة روايته واستعماله عند القراء ووروده عند العرب»⁽³⁾ انتهى.

وما ذكرناه من الأدلة القاطعة على جواز الجمع بين الساكنين مطلقا بالنسبة لما بقي منها في المطولات كنقطة مأخوذة من بحر تركناها خوفا من التطويل، نطلب من الله الكريم التوفيق إلى سواء السبيل، فصح من جملة ما أتينا به من النقول أن الجمع بين الساكنين مطلقا - أي: على حدّه أو على غير حدّه - جائز لغة وقراءة بالتواتر وصلا ووقفا، مدغما أو مظهرا أو مخفى في المواضع التي وردت بها الرواية عن سيد الأولين والآخرين كما قررنا.

وطعن بعض النحاة لذلك وفيمن رواه متصلا بحضرة باب الله الأعظم سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جبريل عليه السلام إلى الله تبارك وتعالى، مطعون به نحره ومردود عليه بما أسلفناه سابقا من الأدلة النقلية، والبراهين القطعية.

قلت: فقد بان لك من هذا الجواب البديع المواضع التي يقع فيها الجمع بين الساكنين، وحررتها غاية التحرير بحسب الاستطاعة، وحصرتها في ثمانية عشر نوعا، وضبطت كل نوع منها بأمثلة، وبيّنت أحكامها وما يترتب على ذلك بحسب ما وردت به الرواية الصحيحة، مصرحا فيه بالرد على من أنكر بعض الأنواع منها كيف ذكر بعد التتبع وإمعان النظر في ذلك، فجاءت والحمد لله والمنة له على أحسن ترتيب لم يسبق إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم. /52/

⁽¹⁾ سورة التوبة من الآية (52).

⁽²⁾ سورة الليل من الآية (14).

⁽³⁾ شرح طيبة النشر لابن الناظم، ص 63.

[باب الكلام في الهمزة]

السؤال الثامن والعشرون إلى الرابع والثلاثين

ما قولكم رضي الله عنكم في ورش إذ ألقى حركة الهمزة على لام التعريف الواقع قبلها واحد من حروف المد الثلاثة أو ساكن صحيح كـ ﴿قَالُوا أَلَسَ﴾⁽¹⁾ و﴿بَلِ الْإِنْسَنُ﴾⁽²⁾، هل يحذف حرف المد لفظاً ويحرك الساكن الصحيح في ذلك كحذفه وتحريكه مع عدم النقل، أو لا يحذف ولا يحرك بل يثبت كل منهما لفظاً لانتفاء ما حذف وحرك لأجله حرف المد والساكن الصحيح وهو سكون لام التعريف؟ وإذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها صحيحاً أو ما في حكمه لام تعريف أو غيره، فما وجه حذف الهمزة في ذلك؟

وما الفرق بين الروم والإشمام والاختلاس والإخفاء؟ وإذا وقفنا على نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾، فهل تجري فيه أوجه الوقف الثلاثة أو يتحتم الطويل فقط؟

وإذا أبدلنا الهمزة الثانية من ﴿ءَالِدُ﴾ ونحوه ألفاً للأزرق، فهل تجري له الأوجه الثلاثة أو يتحتم القصر؟

وعلى أنه يتحتم فما الفرق بينه وبين ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ مثلاً؟

وما الفرق بين عروض الموجب وتغيره؟

الجواب عن ذلك:

⁽¹⁾ سورة البقرة من الآية (70).

⁽²⁾ سورة القيامة من الآية (14).

اعلم يا أخي تغمّدني الله وإياك في رحمته، وأسكننا جميعا بفضله وكرمه غُرف جنته، أن ورشا إذا ألقى حركة الهمزة على لام التعريف وحركها بها، وكان قبلها ألف أو واو أو ياء قد حذف من اللفظ لأجل سكونها قبل إلقاء الحركة عليها، أو كان قبلها ساكن جامد غيرهن وقد حرك في اللفظ لأجل ذلك لم يردوا الواو والألف والياء، ولا ردوا السكون إلى الحرف المحرك، بل يترك ذلك كله على حاله مع سكون اللام؛ لأن تحريكها عارض إذ هو تخفيف بناء على الأصل دون اللفظ.

فأما الواو فنحو: ﴿قَالُوا أَلَسَ﴾⁽¹⁾ ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى﴾⁽²⁾، وأما الياء فنحو: ﴿يِ﴾⁽³⁾ ﴿وَمَا تُغْنِي الْأَيْتَ﴾⁽⁴⁾، وأما الألف فنحو: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾⁽⁵⁾، وأما السكون الجامد فنحو: ﴿بِمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾⁽⁶⁾ ﴿بَلِ الْإِنْسَنُ﴾⁽⁷⁾ ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁸⁾، وكذلك يفعل بالياء والواو إذا كانتا صلتين لهاء ضمير أو هاء تأنيث أو ميم جمع، نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾⁽⁹⁾ ﴿وَيُبْدِيهِ الْأَرْضُ﴾⁽¹⁰⁾ ﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾⁽¹¹⁾ ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ﴾⁽¹⁾

(1) سورة البقرة من الآية (70).

(2) سورة النور من الآية (32).

(3) تكررت في القرآن 176 مرة.

(4) سورة يونس من الآية (101).

(5) سورة الانشقاق من الآية (3).

(6) سورة الجن من الآية (9).

(7) سورة القيامة من الآية (14).

(8) سورة المرسلات الآية (16).

(9) سورة الأنعام من الآية (104).

(10) سورة القصص من الآية (81).

(11) سورة الليل من الآية (20).

﴿وَأَنْتُمْ أَأَعْلَوْنَ﴾⁽²⁾ وهو الذي لم يذكر الحافظ أبو عمرو الداني في "جامع البيان"⁽³⁾ وإيجازه و"التمهيد" و"إرشاد المتمسكين" و"التلخيص" سواه.

وقال في "الاقتصاد": «فاعلم ذلك وتدبره، فإنه تنبيه حسن»، وقاله ابن الباذش في شرح "الحصرية".

وقال ابن هشام في "التلخيص": «وهذه الحركة المنقولة على الساكن عارضة حكمها حكم السكون، فلا توجب إثبات محذوف كقوله: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ﴾ ولا إسكان تحريك نحو ﴿بِمَنْ يَسْتَمِعُ الْآنَ﴾.

وقال ابن الطفيل والمرجبي⁽⁴⁾ في شرحه على الحصرية⁽⁵⁾: «واختلف عن ورش في إثبات حرف المدّ وفي حذفه، إذا⁽⁶⁾ كان قد انحذف في اللفظ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، نحو: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ﴾ و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾، فلما نقل حركة الهمزة إلى اللام قيل: يرد حرف المدّ لزوال موجب حذفه وهو السكون، وقيل: لا يردّ؛ لأن هذه الحركة في اللام عارضة عن سكون قد كان معه حذف»⁽⁷⁾، وقال: كل واحد منهما⁽⁸⁾: وبها قرأت»⁽⁹⁾.

(1) سورة الزخرف من الآية (50).

(2) ذكرت مرتين في سورة آل عمران من الآية (139)، وفي سورة محمد من الآية (36).

(3) 616/2.

(4) "المرجبي" كذا في المخطوط، وفي شرح الدرر المنتوري: "المرجقي"، لم أقف على ترجمته.

(5) وهو كتاب "منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية" لابن عزيمة الإشبيلي، طبع بتحقيق الدكتور توفيق العبقري سنة 2008 م من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية.

(6) "إذا" كذا في المخطوط وفي شرح الدرر المنتوري، والصواب: "إذ" كما هو في شرح ابن الطفيل على الحصرية.

(7) "منح الفريدة الحمصية" لابن الطفيل: 324.

(8) يقصد ابن الطفيل والمرجقي.

(9) "منح الفريدة الحمصية": 325.



المنتوري: «لا عمل على ردّ المحذوف في قراءة ورش حسب ما تقدّم»⁽¹⁾.
قال⁽²⁾ في "إرشاد المتمسكين": «وقد يجوز رد الألف والياء والواو في جميع ما تقدّم، لعدم وجود السكون»، وقال فيه أيضا: «وقد قالت العرب: "قم لان"». وأنشد الإمام الفراء:

لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ خِيفَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ⁽³⁾
فردّ سكون الحاء اعتدادا منه بحركة اللام، ونحوه في "إيجاز البيان".
وقال في "التلخيص": «وليس ذلك من مذهب القراء».

وقال في "إرشاد المتمسكين": «والوجه السائر، ما عليه القراء، وهو ما قدّمته أولا فاعلم ذلك».

قال في "إيجاز البيان": «ولا إمام لهذه اللغة من أئمة أهل القراءان، وهي غير مقروء بها، وإنما ذكرناها لتُعرف» انتهى⁽⁴⁾.

قلت: قوله: «ولا إمام لهذه اللغة» إلخ فيه نظر، وبيانه أن ورشا قرأ بذلك - أي: بالردّ والإسكان - حسبما ذكره ابن الطفيل وغيره في شرحه على الحصريّة، وقرأ بذلك على مشايخه كما قدّمنا، على أن الإمام ابن محيصر المكي المالكي قرأ بذلك أيضا/53/ في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾⁽⁵⁾ بالنقل وإدغام النون بعد قلبها في اللام، وكذلك قوله

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: 360.

(2) أي: الداني.

(3) البيت لعنترة بن شداد العبسي، مع اختلاف يسير، انظر ديوان عنتره: 34، و"الخصائص" لابن جني: 92/3، و"الحجة" لأبي علي الفارسي: 297/4.

(4) من شرح المنتوري على الدرر اللوامع: من ص: 358 إلى ص: 360، وابتدأ النقل منه من بداية جواب المؤلف رحمه الله.

(5) سورة الأنفال من الآية (1).

قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ﴾⁽¹⁾ بالنقل وإدغام اللام في اللام ونحو ذلك مما سيأتي بيانه في قول العلامة النويري، وقرأنا بذلك على بعض مشايخنا في قراءة الإمام ابن محصن، وكفانا إماما من أئمة أهل القرآن لهذه اللغة ورشا وابن محيصن؛ لأنهما قرآ بذلك على مشايخهما، وهكذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، على أنه قرأ به ورش أيضا وغيره في قوله تعالى: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾⁽²⁾ بالنقل وإدغام التنوين بعد قلبه في اللام، إجماعا من غير خلاف له بين رواياته، وكلهم مجمعون على ذلك، وحيث كان الأمر كما ذكرنا فلا ينبغي للإمام أبي عمرو الداني أن يقول: «ولا إمام لهذه اللغة من أئمة أهل القرآن، وهي غير مقروء بها» إلخ، بل قرئ بها تواترا وآحادا كما قدمنا والله أعلم.

قال العلامة النويري المالكي في شرحه على "طيبة النشر" ما نصه: «إذا كان قبل اللام المنقول إليها ساكن صحيح أو معتل نحو: ﴿يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾⁽³⁾ ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾، ونحو: ﴿وَأَنفَى الْأَنْوَاحَ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾⁽⁵⁾ و﴿فَالُوا أَلَسَ﴾⁽⁶⁾ و﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾⁽⁷⁾ ﴿الْأَبْصَارُ﴾⁽⁷⁾ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾⁽⁸⁾ وجب استصحاب تحريك الصحيح وحذف المعتل؛ لأن تحريك اللام عارض، واعتبروا هنا السكون لأنه الأصل، وهذا مما لا خلاف فيه،

(1) سورة القيامة من الآية (14).

(2) سورة النجم من الآية (49).

(3) سورة الجن من الآية (9).

(4) سورة الأعراف من الآية (150).

(5) سورة النساء من الآية (58).

(6) سورة البقرة من الآية (81).

(7) سورة الأنعام من الآية (104).

(8) ذكرت مرتين في سورة آل عمران من الآية (139)، وفي سورة محمد من الآية (36).

ونص عليه غير واحد كالداني⁽¹⁾ وسبط الخياط⁽²⁾ والسخاوي⁽³⁾ وغيرهم، وإن كان الردّ والإسكان جائزا في اللغة على الاعتداد بالعارض، وعلى ذلك قرأ ابن محيصن ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾⁽⁴⁾ و﴿عَنِ الْأَنْفَالِ﴾⁽⁵⁾ وشبهها، بإسكان النون وإدغامها⁽⁶⁾. قلت: وكذلك ورش وغيره في قوله: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾⁽⁷⁾ إجماعا، وفي جميع ما ينقل إليه ورش مما تقدّم على ما رواه الإمام ابن الطفيل وغيره. وأما على ما مشى عليه الداني وغيره من المحققين، وكاد أن يكون إجماعا منهم برده في ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ فقط عن ورش وغيره ممن يقول بالنقل فيه، وبغير الردّ في غير ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ في جميع ما ينقل إليه ورش مما تقدّم، وهذا الذي قرأنا به على عامة مشايخنا بالجزائر وتونس والقيروان.

(1) "جامع البيان": 615/2

(2) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد الشهير بسبط الخياط، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، كان عالما بالقراءات واللغة والنحو، من كتبه: "الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار"، و"الروضة" و"الإيجاز"، توفي ببغداد سنة 541 هـ.

ترجمته في: "غاية النهاية": (434/1).

(3) علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الشافعي، تلميذ الإمام الشاطبي وأول شارح لقصيدته، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، من كتبه شرحه على الشاطبية و"جمال القراء في كمال الإقراء"، توفي رحمه الله سنة 643 هـ.

ترجمته في: "غاية النهاية" (568/1)، "بغية الوعاة": 349، "وفيات الأعيان": (345/1).

(4) سورة البقرة من الآية (188).

(5) سورة الأنفال من الآية (1).

(6) شرح طيبة النشر 478/1.

(7) سورة النجم من الآية (49).

تتمّة: إذا ابتدأنا بالكلمات التي نقل فيها ورش أو غيره ممن يقول بذلك، إذا كان المنقول إليه لا ما يحصل لنا وجهان، وبهما قرأنا على بعض شيوخنا، الأول وهو الأشهر: أن تبتدئ بهمزة الوصل بعدها لام محرّكة، ووجهه: أن الحركة عارضة، والأصل أن لا يعتدّ بالعارض، والثاني: أن تحذف همزة الوصل وتبتدئ باللام المحركة، ووجهه: الاعتداد بالحركة، وإلى هذا أشار العلامة الشاطبي رحمه الله بقوله:

وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا⁽¹⁾

وقال الحافظ الداني في "إيجاز البيان": «واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا ألقي عليها حركة الهمزة وجهين:

أحدهما: أن يبتدئ ﴿لَأَسْمَاءَ﴾ ﴿لَاخِرَةَ﴾ ﴿لَأُولَى﴾، فيسقط ألف الوصل قبلها استغناء عنها بحركة اللام وإن كانت عارضة، كما استغنى الجميع عن ردّ ألف الوصل في نحو: ﴿سَلْ﴾⁽²⁾ وشبهه، حين تحركت السين بحركة الهمزة بعدها اعتدادا بذلك.

والوجه الثاني: أن تبتدئ ﴿الْأَسْمَاءَ﴾ ﴿الْآخِرَةَ﴾ ﴿الْأُولَى﴾، فتثبت همزة الوصل مع حركة اللام؛ لأنها عارضة، بدليل مفارقتها إياها عند تحقيق الهمزة فلم يعتدّ بها، كما لم يعتدّ بها في ردّ الواو في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾⁽³⁾، والياء في نحو قوله: ﴿بِمَنْ يُرِدِ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾، والألف في قوله: ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾ وشبهه، قال: «وهذا أوجه الوجهين وأقيسهما» يعني إثبات الهمزة.

(1) متن الشاطبية: حرز الأماني ووجه التهاني البيت رقم (233).

(2) سورة البقرة، من الآية 209.

(3) سورة البينة، من الآية 1.

(4) سورة الأنعام، من الآية 126.

(5) سورة الأنعام، من الآية 40.

وقال في "جامع البيان"⁽¹⁾: «الوجه الأوّل أوجه وأقيس، وعليه العمل» يعني الابتداء بهمزة بهمزة الوصل.

قال في "التلخيص": «والعمل على الأول وهو القياس». المنتوري: «وبالابتداء بهمزة الوصل في ذلك قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ»⁽²⁾.

قال العلامة أبو شامة: «يجب أن ينظر في مواضع النقل في القرآن، فما رأينا فيه أمانة الاعتداد بالعارض حذفنا همزة الوصل في الابتداء به، وما رأينا فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض أبقينا همزة الوصل فيه، وما لا أمانة فيه على واحد منهما ففيه الوجهان المذكوران»، واستشكل إجراء الوجهين في كل المواضع ابتداء وقال: «هذا تحقيق البحث في ذلك إن شاء الله، فنقول في مسألة ﴿عَادَاً أَلْأَوَّلِي﴾ ظهرت أمانة الاعتداد بالعارض في قراءة نافع، وذلك أنه أدغم في الوصل التنوين بعد قلبه في اللام، فهذه أمانة الاعتداد بحركة اللام، فإذا ابتداء القارئ له بالنقل لم يحتج إلى همزة الوصل؛ لأننا قد علمنا أن الحركة معتد بها عنده وصلًا، فانبنى الابتداء عليه، وقسم ظهر فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض نحو: /54/ ﴿عَلَى الْأَرْضِ﴾ ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ ﴿وَيَذُوعُ الْإِنْسَانِ﴾ و﴿أَزَبَتْ الْإِزْبَةَ﴾؛ لأنه لم يرد ما امتنع لسكون اللام من الحرف والسكون، فعلم أنه لم يعتد بالحركة هنا، فينبغي الإتيان بهمزة الوصل في الابتداء بهذه الكلمات ونحوها؛ لأن اللام

(1) 616/2.

(2) "شرح الدرر اللوامع": 369.

ومن قوله: «وإلى هذا أشار العلامة الشاطبي» نقل من شرح الدرر للمنتوري: 368 وما بعدها.

وإن تحركت فكأنها تعدّ ساكنة، وقسم لم يظهر فيه أمانة نحو: ﴿وَقَالَ أَلَا نَسْنُ﴾، فيتّجه هنا لورش الوجهان⁽¹⁾، انتهى مع بعض تصرف وحذف.

قلت: ولما رأى أبو شامة إطلاق النحاة في جواز الاعتداد بالعارض وعدمه، - يعني وصلاً وابتداءً، وعلى هذا بعض من القراء كما قدّمنا، - استشكل تقييد القراء في ذلك، يعني في جواز الوجهين ابتداءً لا وصلاً، بل يتحتّم فيه - أي: في الوصل، - عندهم عدم الاعتداد بالعارض على مذهب الجمهور كما تقدّم، بل حكى بعضهم الإجماع عليه إلا ما تقدّم استثناءه، وقال: - أي: أبو شامة - بالتفصيل المتقدّم، وقد تعقّب المحقق الجعبري وغيره بأن النقل يردّه وهو الصواب.

والجواب عن الإشكال: أن حذف حرف المدّ للساكن بعده وتحريك الساكن الصحيح لأجله في الوصل سابق على النقل، والنقل طارئ عليه، فأبقي على حاله، فلم تجر الوجهان على المشهور وصلاً، وفي الابتداء النقل سابق على الابتداء، والابتداء طارئ عليه، فحسن الاعتداد فيه وجرت الوجهان - يعني ابتداءً -، والله تعالى أعلم.

قاعدة: لام التعريف وإن اشتدّ اتصالها بمدخولها حتى رسمت معه كجزء الكلمة الواحدة فهي في حكم المنفصل؛ لأنها لو سقطت لم يخل معنى الكلمة، فلذا ذكرت مع المنفصل الذي ينقل إليه، والذي يسكت عليه.

قال الإمام سيبويه: «وهي حرف تعريف بنفسها، والألف قبلها ألف وصل، ولذا تسقط في الدرج»⁽²⁾.

وقال الإمام الخليل: «الهمزة للقطع والتعريف حصل بهما»⁽³⁾.

(1) إبراز المعاني من حرز الأمانى ص 163-164.

(2) "الكتاب": 324/3.

(3) نفس المصدر السابق.

فإذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف، وقصد الابتداء على مذهب الناقل، فعلى مذهب الخليل يبتدئ بالهمزة وبعدها اللام محرّكة، وعلى مذهب سيبويه إن اعتدّ بالعارض ابتداء باللام، وإن اعتدّ بالأصل ابتداء بالهمزة، وهذان الوجهان في كل لام نقل إليهما، وعند كل ناقل، وممن نص عليهما في الابتداء مطلقا الداني والهمداني وابن بَلِيمة⁽¹⁾ والقلاسي وابن الباذش والشاطبي وغيرهم ممن قدّمناه، وبهذا يردّ أيضا على أبي شامة. هذا وإذا ابتدأت بالاسم من قوله تعالى: ﴿بِيسَ الْأَسْمِ﴾⁽²⁾، فالثانية محذوفة كالوصل إجماعا.

قال العلامة الجعبري: «وقياس الأولى جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه؛ لرجحان العارض الدائم على المفارق»⁽³⁾ انتهى، وهما جائزان مبنيان على ما تقدّم⁽⁴⁾. قال شيخ شيخنا سيدي عبد الرحمن بن القاضي بعد أن حكى ما قدّمناه عن المحقق الجعبري: «ولكني سألت بعض شيوخه فقال: الابتداء بالهمزة وعليه الرسم»⁽⁵⁾ انتهى كلامه⁽⁶⁾.

(1) ابن بليمة الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة، وقيل المليي، المقرئ الأستاذ نزيل الإسكندرية، مصنف "تلخيص العبارات بلطيف الإشارات"، وكان هو وابن الفحام أسند من بقي في الديار المصرية، توفي رحمه الله تعالى بالإسكندرية سنة أربع عشرة وخمسمائة.

ينظر: الوافي بالوفيات 328/11، وتاريخ الإسلام للذهبي 363/35، غاية النهاية 211/1.

(2) سورة الحجرات من الآية (11).

(3) "كنز المعاني"، تحقيق اليزيدي: (493/2).

(4) من قوله: «ولما رأى أبو شامة» نقل من شرح طيبة النشر للنويري: 477/1 وما بعدها.

(5) الفجر الساطع 19/3.

(6) والصواب أن هذا الكلام هو للجعبري وليس لابن القاضي رحمهما الله، ينظر: "كنز المعاني"، تحقيق اليزيدي: (493/2).



تنبيه: همزة القطع في الكلام أكثر وقوعا من همزة الوصل، فينبغي أن يحصر مواضع همزة الوصل ليعلم أن ما عداها همزة قطع.

فنقول والله الموفق: اعلم أن الابتداء لا يكون إلا بحرف متحرك قطعاً؛ لأن الابتداء بالساکن مستحيل كما هو مقرر معلوم، فالاعتمادات ثلاثة، وذلك أن الحرف إما معتمد على حركته كباء بكر، أو على حركة قبله مجاورة له كميم عمرو، أو على لين - أي: مدّ - قبله يقوم مقام الحركة كباء دابة، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم، دليله التجربة، ومن جَوَز الابتداء بالساکن واحتج بأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال، مكابرة في المحسوس، والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك.

وجوابه منع أنها بعده، بل هي معه، وإلا لأمكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة، وهو محال، والعرب العاربة لا يقفون على متحرك، ولا يتدئون بساکن، والمراد بالابتداء الأخذ في النطق بعد الصمت، لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله من جَوَز الابتداء بالساکن، وقد علمت وجه فساد.

ثم اعلم أن أول الكلمة لا يخلو إما أن يكون متحركاً أو لا، فإن كان متحركاً فظاهر، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة الوصل لما قرّرناه سابقاً، وذلك يكون في الأسماء والأفعال والحروف.

أما الأسماء فعلى ضربين، سماعي وقياسي، أما السماعي: فعشرة أسماء تحفظ ولا يقاس عليها.

الأول: "ابن" وأصله بَنَو كَجَمَل، لقولهم في تكسيره "أَبْنَاء"، وأَفْعَال في الأصل جمع فَعَلَ فاعِل بمحذف /55/ اللام، وأَسْكَن الأول وأدخلت عليه الهمزة.

الثاني: "ابنة" وأصلها بَنَوَة كجشرة؛ لأنها مؤنث "ابن" وحكمها حكمه.

الثالث: "ابْنُ" بمعنى "ابن" والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في "زرقم" بمعنى الأزرق، وليست هي بدلا من لام الكلمة كما في "فم"، وإلا لكانت اللام في حكم الثانية، فلا يحتاج إلى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الإعراب، تقول: هذا ابْنُ، ورأيت ابْنَمًا، ومررت بابْنِم.

الرابع: "اسم" محذوف الآخر، مشتق من السُّمُو، وهو الارتفاع والعلو؛ لأن التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره، وأصله "سِمُو" بوزن "قَنُو" بكسر فسكون، حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين ليتعاقب تلك الحركات عليها، وأوتي بهمزة الوصل عوضا عن المحذوف، ولأجل أن نتوصل إلى الابتداء بالساكن، هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين مخالف لهم، وهو مشتق عندهم من "السِّمَة"، وهي العلامة، وأصله "وسم" أي: علامة؛ لأن الاسم علامة للمسمى يعرف بها، فأبدل من الفاء - أي: فاء الكلمة وهو الواو - همزة الوصل، فصار "اسم"، والمذهب الأول هو المختار؛ لأنه يقال في تكسيه: "أسماء"، وفي تصغيره: "سمي"، وعند استتار الضمير المرفوع: "سميت"، وكل ذلك يرد الأشياء إلى أصولها، فلو صح الثاني من المذهبين لقل: "أوسام" كوقت وأوقات، و"وسيم" كوجه ووجيه، و"وسمت" كوعدت، إلا إذا ادعى المخالف القلب فيه، ويقول إنه مقلوب من "وسم" إلى "سمو"، فجعلت فاءه مكان اللام، ثم حذف وجمع وصغر على ذلك، فلا دليل في تصريفه.

الخامس: "اسْتُ" وأصله: "سَتَه" كَجَمَل لتكسيه على أستا.

السادس والسابع: "اثنان" و"اثنتان"، وأصلهما "ثَنَيَّان" و"ثَنَيَّتَان" كجمالان وشجرتان، بدليل قولهم في النسب: ثَنَوِي بفتحتين، ولو كانت الشاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة، ولو كانت العين ساكنة لقالوا: "ثَنِي" بالإسكان كضبي، فحذفوا اللام وأسكنوا الفاء وجاءوا بالهمزة.

الثامن والتاسع: "امرؤ" و"امرأة"، وفيهما لغتان هذه، و"مَرءٌ" و"مَرءَة"، وإنما أدخلوا الهمزة وإن كانا تامين من حيث أنَّ لاهما همزة ويلحقها التخفيف، فيقال: "مَرٌ" و"مَرَّةٌ"، فجزيا مجرى "ابن" و"ابنة".

العاشر: "ايمن الله"، ذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن أفعل، إذ قد جاء عليه المفرد مثل: "آجر" و"آنك" وهو الأسرب، وفي الحديث: «مَنِ اسْتَمَعَ إِلَى قَيْنَةٍ صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكُ»⁽¹⁾، والمفرد هو الأصل، ولأن العرب قد تصرف فيه وغيّرتة تغيرا لم يجى مثله في الجمع، فقالوا: "إيْمُن" وإيْمَ وَاَمَّ بفتح الهمزة وكسرهما في الثلاثة، والأصل الكسر؛ لأنها همزة وصل، وإلا لما سقطت في الدّرج، وهو عند سيبويه من إيْمُن بمعنى البركة، فإذا قال المقسم: "ايمن الله لأفعلن"، فكأنه قال: بركة الله قسي لأفعلن.

وذهب الكوفيون إلى أنه جمع "يمين"؛ لأنه لم يجى على زنة واحد، و"آجر" و"آنك" أعجميان، فهزمتهم همزة قطع، وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال. واعلم أن الهمزة في تثنية ما جاء تثنيتهما من هذه الأسماء همزة وصل أيضا، وذلك ابنان وابنتان وابنمان وامرآن وامرأتان واسمان واستان، وأما القياسي فكل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعدا، وهي أحد عشر بناء، انفعال كانطلاق، وافتعال كاكْتَسَاب، وافتعال كَأَحْمَرَارِ إلخ الموازين، وإنما قيل: أربعة فصاعدا احتراز من نحو: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، فإن الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعنى، وليست همزة الوصل كذلك؛ لأنها إنما جاءت وصلة إلى النطق بالساكن.

⁽¹⁾ رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق 263/51 برقم (1082)، والألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة 52/10 برقم (4549).

وأما الأفعال ففي أفعال تلك المصادر الأحد عشر ماضيا كان أو أمرا، كأنْظَلَقَ وأنْظَلِقُ، وفي صيغة أمر الثلاثي ما لم يعتل من مضارعه الفاء أو العين، فإن اعتل واحد منهما فلا يحتاج إليهما، تقول: "عُدْ وقُلْ".

وأما الحروف ففي لام التعريف وميمه، إذ التعريف باللام وحده، والهمزة زائدة، إذ لو كانت مقصودة لم تحذف في الوصل كما لا تحذف همزة "أم"، ولأن التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد، فوجب أن يكون دليل التعريف أيضا حرفا واحدا حملا للنقيض على النقيض، هذا مذهب سيبويه⁽¹⁾، وذهب الخليل إلى أن "أل" حرف ثنائي تفيد التعريف⁽²⁾، لأنها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها، وهي بمنزلة "قد" في الأفعال، وذلك ثنائي فكذلك هذه، ولأن حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن، فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، وَطِيءَ تبدل لامه ميمًا، تقول: "أَمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ"، يريدون: الرجل، ويقال: إن المنمر بن قولب سَمِعَ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أَمِنْ أَمْ بَرٍّ أَمْ صِيَامٌ فِي أَمْ سَفَرٍ فقال: - عليه الصلاة والسلام -: «لَيْسَ مِنْ أَمْ بَرٍّ أَمْ صِيَامٌ فِي أَمْ سَفَرٍ»⁽³⁾ قيل: إنه لم يرو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - غير هذا الحديث والله أعلم.

وقد قدّمنا سابقا أن همزة الوصل تحرك بالحركات الثلاث ابتداء، والأصل منها الكسر مع أبحاث آخر، فراجع ذلك تفد إن شاء الله تعالى.

فائدتان:

(1) "الكتاب": 324/3.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) أخرجه أحمد في مسنده 84/39 برقم (23679)، والطبراني في معجمه الكبير 172/19 برقم (387).

الأولى: إذا أردت أن تعرف الأصلي من الزائد فزن الكلمة التي أردت وزنها على ما تقتضيه من الأوزان لغة، فإن وقع مقابلاً لفاء الكلمة أو عينها أو لامها فهو أصلي، وإلا فزائد، نحو: سَأَلَ وَضَرَبَ، كلاهما على وزن فَعَلَ، فالسين والضاد فاء الكلمة، والهمزة والراء عينها، واللام والباء لامها، فحروفها جميعاً أصول، ونحو: ﴿كَهَيْئَةٍ﴾، فالكاف والتاء زائدتان، وما بقي أصل، وهو الهاء والياء والهمزة، ووزنها فَعَلَ بسكون العين، فالهاء فاء الكلمة، والياء عينها، والهمزة لامها، وك ﴿خَطِيئَةٍ﴾⁽¹⁾ على وزن فَعِيلَةٍ، فالخاء فاء الكلمة، والطاء عينها، والهمزة لامها، والياء التي بينهما مزيـدة للمدّ فقط، وك ﴿فُرُوءٍ﴾⁽²⁾ على وزن فُعُول، فالقاف فاء الكلمة، والراء عينها، والهمزة لامها، والواو التي بينهما مزيـدة للمدّ أيضاً، فهذا الفرق بين الحروف الأصلية والزائدة، ثم إن حروف الزوائد عشرة، جمعها بعضهم في قوله: "يا أوس هل نمت"، وبعضهم في قوله: "لم يأتنا سهو"، وبعضهم في قوله: "اليوم تنساه"، وجمع بعضهم⁽³⁾ الكلمات المذكورة التي جمعت فيها الحروف الزوائد كيف ذكر في بيت فقال:

يَا أَوْسُ هَلْ نِمْتَ وَلَمْ يَأْتِنَا سَهُوٌ فَقَالَ الْيَوْمَ تَنْسَاهُ⁽⁴⁾
وقد جمعت في أحسن مما تقدّم وهو:
سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الرَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخُلْ أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ⁽⁵⁾

(1) سورة النساء، من الآية: 111.

(2) سورة البقرة، من الآية: 226.

(3) وهو أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز، في شرحه على ألفية ابن معطي.

(4) ينظر "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية" لابن الخباز: 499.

(5) وهي لأبي محمد عبد المجيد بن عبدون الفهري، نسبها له الزبيدي في "تاج العروس" 161/8، وهي موجودة في ديوانه.

ف "أمان وتسهيل" هي الحروف التي تُزاد، وإنما اختصت تلك الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد حروف المدّ واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة، وأمّا قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف، وأمّا بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان، وغير حروف المدّ واللين من الحروف العشرة مشبهة بها، فالهمزة مجاورة للألف في المخرج، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف، والهاء أيضا مجاورة للألف في المخرج، وأبو الحسن⁽¹⁾ يدّعي أن مخرجهما واحد وهي خفية، وقد أبدلت من الواو في ياهناه⁽²⁾، ومن الياء في هذه، والميم من مخرج الواو وهو الشقّة، وفيها غنة مناسبة للين حروف اللين، والنون أيضا فيها غنة، ويمتدّ في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، والتاء حرف مهموس، وأبدلت من الواو في: تجاه وتُراث، والسين حرف مهموس فيه صفير، فناسب بذلك لين حروف اللين، ويقرب مخرجه من مخرج التاء، ولذلك أبدلوها منها فقالوا: استخذ في اتخذ، وعكسه: سِتٌّ، وأصله سدس، واللام وإن كان مجهورا لكنه يشبه النون، وقريب منه في المخرج، ولذلك يدغم فيه النون نحو: ﴿مِنْ لَّدُنْهُ﴾⁽³⁾، وقد يحذف معه نون الوقاية في لعلّي، كما حذفت مع مثلها في: إني وكأني.

ثم إنه ليس المراد من كون تلك الحروف - أي: حروف الزيادة - أنها تكون زائدة دائما وأبدا؛ لأنها قد تكون الكلمة منها وكلها أصول، كقولك: سأل ونام، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها، فإن الزيادة قد تكون بالتضعيف أو⁽⁴⁾ بتكرير حروف الكلمة، وقد لا تكون كذلك، وأيضا قد تكون للإلحاق، وقد

(1) يقصد أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط.

(2) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي: 286/2 وما بعدها.

(3) ذكرت مرتين في القرآن الكريم في سورة النساء من الآية (40) وفي سورة الكهف من الآية (2).

(4) كذا في المخطوط: "أو"، ولعل الصواب والله أعلم: "أي".

تكون لغيره، والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو: "شملل"، ومن غيرها نحو: "جلبب"، وكذا التضعيف نحو علّم وفرّح، والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف، وهي إما لإفادة معنى، كهمزة "انصر-" و"أذهبته"، وكذا غيرها من حروف المضارعة وواو مفعول وألف "ضارب" و"ياء التصغير" وزيادتي التثنية والجمع وزيادة التكسير ونحو ذلك، وإما للتعويض، كتاء "زنادقة" و"زنة" و"عدة" وميم "اللَّهُمَّ"، وإما لتفخيم المعنى، كميم "زرقم" و"ستهم"، وإما للمدّ، كألف "حمار" وواو "عمود" و"ياء" "قضيّب"، وإما لإمكان التلفظ، كألف الوصل وهاء "عه" و"قه" و"له"، وإما لبيان حركة الحرف الموقوف عليه، كهاء ﴿سُلْطَانِيَّة﴾⁽¹⁾ و﴿كِتَابِيَّة﴾⁽²⁾ و﴿إِلْعَلَمِينَ﴾⁽³⁾ وهوه وهيه⁽⁴⁾ وغير ذلك⁽⁵⁾.

الثانية: «الإعلال: هو تغيير حرف /57/ العلة للتخفيف»، كذا لبعضهم⁽⁶⁾، فقوله: «تغيير»: جنس شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال، وقوله: «حرف العلة»: فصل خرج به تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة، كأصِيلَال في أصِيلَان، وقوله: «للتخفيف»: فصل ثان خرج به نحو: "عَالَم" بالهمزة في "عالم" بدونها، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية لا يتأتى اجتماعهما بحال البتة، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في "قال"، وينفرد الإعلال في "يقول"، والإبدال في "أصِيلَال".

(1) سورة الحاقة، من الآية: 29.

(2) سورة الحاقة، من الآية: 25.

(3) بهاء السكت عند الوقف عليها من قراءة يعقوب من طريق الطيبة، ينظر "النشر": 136/2.

(4) بهاء السكت عند الوقف، ينظر "النشر": 135/2.

(5) من قوله: «وإنما اختصت تلك الحروف العشرة بالزيادة» نقل من شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، ينظر "مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط": 18/2، 19، 20.

(6) وهو لابن الحاجب في شافيته، ص: 88.

ثم إن الإعلال يصدق على ثلاثة أشياء، القلب كما في "قال"، والحذف كما في "قلت"، والإسكان كما في "يقول".

وسميت الألف والواو والياء حروف الإعلال لما وقع فيها من التغيرات المطردة، وقد جعل بعضهم الهمز من حروف العلة لذلك، ولم يعدها كثير، إذ لم يجر فيها ما أجري في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب، وأبدلت اللام من النون في "أصيلال" لقرب المخرج بينهما⁽¹⁾.

والأصيل: الوقت الذي بعد العصر إلى المغرب، وجمعه: أَصْلٌ وَأَصَالٌ وَأَصَائِلٌ، ويجمع أيضا على: أَصْلَانِ كبعير وبعران، ثم صَغَّرُوا الجمع فقالوا: أَصِيلَانِ، ثم أبدلوا النون لاما فقالوا: أَصِيلَالِ.

ومنه قول النابغة:⁽²⁾

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِلُهَا أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ⁽³⁾

وهذا التصغير شاذ؛ لأن فعلانا من أبنية الكثرة فلا يصغر على لفظه، وذكر في شرح "الهادي" أنه يمكن أن يقال أصيلان تصغير أصيل على غير لفظه، وكلام سيبويه⁽⁴⁾ يدل على هذا، انتهى من بعض كتب التصريف⁽¹⁾، والله تعالى أعلم.

(1) من قوله: «الإعلال هو تغيير» نقل من شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، ينظر: "مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط": 230/2، 231.

(2) النابغة الذبياني: وهو زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن يربوع بن ذبيان، ويكنى أبا أمامة وأبا ثمامة، وكان يلقب بالنابغة وبها اشتهر، له ديوان من الشعر، توفي رحمه الله تعالى نحو: 604هـ.

ينظر: الأغاني للأصبهاني 11/ 43-47، الدار التونسية للنشر، طبع ونشر دار الثقافة اللبنانية، الطبعة الأولى 1983م، المؤلف والمختلف للآمدي ص: 293، مكتبة القدسي القاهرة الطبعة الثانية 1982هـ..

(3) ديوانه ص 47، دار الكتاب العربي شرح وتعليق الدكتور حنا نصر الحتي الطبعة الأولى 1411هـ 1991م.

(4) "الكتاب": (484/3).

ثم إن العلماء رضي الله عنهم اختلفوا في وجه حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو قول أبي العباس المهدوي: أنها إنما حذفت لأجل التخفيف لا غير⁽²⁾، وهو اختيار الإمام الشاطبي حيث قال: «وَاحْذِفْهُ مُسَهَّلًا»⁽³⁾، والإمام ابن بري - بكسر الباء الموحدة⁽⁴⁾ وتشديد الراء - حيث قال: «تَخْفِيفًا»⁽⁵⁾، وبه قال ابن مطروح⁽⁶⁾ في "البدیع" وهو الراجح؛ لأنها لما نقلت حركتها صارت ساكنة، فزاد سكونها ثقلاً على ثقلها في نفسها؛ لأن الهمزة الساكنة أثقل من المتحركة، لكون النفس يقطع معها، بخلاف ما إذا كانت محركة، وليس في حروف المعجم ما يكون فيه الساكن أثقل من المتحرك إلا حرفان؛ الهمزة والهاء؛ لأنها مشاركة لها في المخرج، فلما ازدادت الهمزة ثقلاً بنقل حركتها حذفت تخفيفاً.

الثاني: وهو قول الإمام أبي محمد مكي القيرواني في "الكشف"⁽⁷⁾، والحافظ أبي عمرو الداني في "جامع البيان"⁽⁸⁾ و"إيجاز البيان"، وأحد قولي الإمام الداني في أول الباب من "الإيجاز" أنها حذفت لالتقاء الساكنين، سكون الهمزة بعد النقل، وسكون ما قبلها قبل النقل.

(1) "مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط" / شرح الجاربردي: 406.

(2) "شرح الهداية": 49.

(3) متن الشاطبية باب نقل الهمزة إلى الساكن قبلها البيت رقم (226).

(4) والمشهور فتح الباء.

(5) "الدرر اللوامع": باب نقل حركة الهمزة البيت رقم (123).

(6) "ابن مطروح" كذا في المخطوط، والصواب: ابن مطرف.

(7) 108-107/1

(8) 609/2.

الثالث: أنها حذفت لسكونها، وتقدير سكون ما قبلها إذا لم يكن بعد الهمزة ساكن، نحو: ﴿قَدْ أَخَذَ﴾، فإن كان بعدها ساكن فإنها تحذف لسكونها وسكون ما بعدها، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وهو قول الإمام أبي داود سليمان بن نجاح⁽¹⁾.

وإنما السكون البعدي إذا كان موجودا؛ لأن السكون الموجود أولى بالاعتبار من السكون المقدّر، ولا يعتبر المقدّر إلا مع عدم الموجود.

قلت: قال العلامة الشوشاوي: «واعترض القول الثاني والثالث بثلاثة أوجه: أحدها: أن الساكنين ههنا ليس قياسهما الحذف؛ لأنهما من حروف الصحة؛ لأن الحذف قياسا إنما هو في الساكنين اللذين أولهما حرف من حروف المدّ، نحو: قوله: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿أَمِ اللَّهُ شَكُّ﴾⁽³⁾ وقوله: ﴿عَلَيْهِمَا أَذْخُلُوا﴾⁽⁴⁾.

والوجه الثاني: أن قياس الحذف في الساكنين أيضا إنما هو في الأول منهما لا في الثاني. والوجه الثالث: أن تقدير التقاء الساكنين ههنا يلزم عليه انتفاؤهما، وذلك أنهم جعلوا الحركة المنقولة عارضة فلم يعتدوا بها، فيلزمهم على هذا أيضا أن يجعلوا سكون الهمزة عارضا فلا يلتقي الساكنان على هذا التقدير.

(1) سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي الأندلسي، أبو داود، ولد سنة 413 هـ في قرطبة ونشأ بها، عالم بالتفسير، كان أبوه مولى لصاحب الأندلس المؤيد بالله هشام بن الحكم، تنقل بين دانية وبلنسية، له مؤلفات منها: "البيان في علوم القرآن" و"التبيين لهجاء التنزيل" وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 496 هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي 266/15، غاية النهاية 316/1.

الأقوال الثلاثة أخذها المؤلف من شرح الدرر للمنتوري: 383 وما بعدها.

(2) سورة الأعراف، من الآية: 42.

(3) سورة إبراهيم، من الآية: 13.

(4) سورة المائدة من الآية (23).

ولكن أجيب على هذا الاعتراض الثالث بأن العرب قد تراعي الأصل وتراعي الحال في دفعة واحدة، كقولهم: أقام واستقام، وأطاع واستطاع؛ لأنهم يقولون تحرك حرف العلة في الأصل، وانفتح ما قبله في الحال فقلب ألفا، وسُكِت عن جواب الاعتراض الأول والثاني. ويمكن الجواب عن الأول بأن نقول: حذف الساكن الصحيح لساكن آخر وارد أيضا عن العرب، وعليه قراءة الإمام أبي عمرو البصري النحوي في بعض الروايات عنه في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾⁽¹⁾ بحذف التنوين /58/ من ﴿أَحَدٌ﴾ لالتقاء الساكنين، وهو ساكن صحيح بلا نزاع.

وعن الثاني بما صرح به العلماء في توجيه روايتي هشام وحمزة في نحو قوله تعالى: ﴿السُّفَهَا﴾⁽²⁾ وقفا بإبدال الهمزة ألفا، من أنه اجتمع ألفان على قراءتهما، فيقدّر إما بقاؤهما أو حذف الأولى فقط أو العكس، وشاهدنا فيه - أي: في الأخير - . ولأجل هذه الاعتراضات المذكورة قال الأشياخ القول الصحيح هو قول المهدي، إذ لا اعتراض عليه، بخلاف قول الداني ومكي وابن نجاح⁽³⁾، ولهذا قال ابن بري: «يحذف تخفيفا»⁽⁴⁾، فحقق علته - أي: حقق هذه العلة - وأعلم أنّ غيرها لا يسلم من الاعتراض، وقد أجيب عن ذلك كما تقدّم.

(1) سورة الإخلاص من الآية (1، 2).

(2) ذكرت أربع مرات في القرآن الكريم سورة البقرة من الآية (13) ومن الآية (142)، وسورة النساء من الآية (5)، وسورة الأعراف من الآية (155).

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: 384.

(4) منظومة ابن بري باب نقل حركة الهمزة البيت رقم 123.

وقول الإمام القيجاطي: «والوجه في حذف الهمزة ما ذكره المهدي وابن مطروح⁽¹⁾، وأما ما ذكره مكي والداني أبو داود فلا يصح وهو خطأ؛ لأن الهمزة إنما حذفت بقصد التخفيف لما تعذر جعلها بين بين، فلا حاجة إلى تقدير التقاء الساكنين»⁽²⁾.
وعدم صحة كلام الأئمة الثلاثة المذكورين، وتخطئة كلامهم في ذلك مردود ومرفوع بما ذكرناه من الأجوبة عن ذلك، ومعلوم أن الاعتراض إذا كان له جواب صحيح مقبول لا يرد ولا يلتفت إليه.

قال العلامة الأستاذ ابن الصّقّار⁽³⁾ في "الزّهر اليانع"⁽⁴⁾: «وما زال المهدي قبل أن يعرف قدر الحافظ الداني يعترض عليه حتى إنه كلف الأمير مجاهدا نضر الله وجهه أن يكلف الحافظ الجواب عن أسئلة حرّفها المهدي، فأجابه عنها في جزء سمّاه "الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرّفة"، فألقى عليه الحافظ مسألة واحدة سماها "الستينية"، ضمنها ستين سؤالاً في الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها، فسقط ما في يد المهدي، وتمنى أنه لم يسأله، وبقي فيها كيوم ولدته أمه، وسماها الحافظ أيضاً برسالة "التنبيه عن الخطأ والجهل والتمويه"، وكتب بها إلى الموفق أبي الجيش في شأن المهدي»⁽⁵⁾ انتهى.

(1) كذا في المخطوط، والصواب: ابن مطرف.

(2) ينظر: شرح الدرر للمنتوري: 384.

(3) محمد بن محمد بن إبراهيم التينملي المصمودي، وانتقل إلى مراکش وأخذ فيها عن أبي عبد الله بن رشيد، ثم إلى فاس عن شيخ الجماعة أبي الحسن بن سليمان وغيره، من مؤلفاته: الزهر اليانع في مقرأ الإمام نافع، وتحفة الأليف في نظم كتاب التعريف للداني، وهو على منوال الشاطبية، توفي رحمه الله تعالى سنة 761هـ.
ينظر: "تاريخ ابن خلدون": 400/7، الوفيات لابن قنفذ: 82، والوفيات للونشريسي: 124، ولقط الفرائد لابن القاضي: 211.

(4) توجد نسخة يتيمة منه متهرئة، بقسم الخروم من خزانة القرويين برقم: 1039.

(5) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع شرح الدرر اللوامع 39/3.

قلت: وكيف لا يوصف الحافظ الداني بما ذكر؛ لأنه كان رحمه الله ورضي عنه لا يشاركه أحد في زمانه في حفظه وتحقيقه وإطلاعه، فلا يقدر أحد على معارضته ومناظرته، "إذا قالت حذام فصدقوها"، وقد قدمنا التعريف به وبأحواله وما كان عليه من الفضل والإتقان، فراجع ذلك تفد، نفعا الله به وبأمثاله من العلماء في الدنيا والآخرة آمين، وجزاهم الله عنا أحسن الجزاء بجرمة سيد الأولين والآخرين.

فإن قلت: ما الفرق بين النقل والحذف، إذ الهمزة محذوفة في كل منهما؟

قلت: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أن النقل هو تحريك الساكن بحركة الهمزة التي بعده في الوصل وإسقاطها من اللفظ، والحذف هو إعدام الهمزة مع حركتها بالكلية دون أن يبقى لها صورة، فبان من هذا أن حذف الهمزة على نوعين، نوع تسقط فيه مع حركتها وهو الحذف، ك﴿جَا أَجْلُهُمْ﴾⁽¹⁾ على رواية قالون وغيره كقبل⁽²⁾، ونوع تسقط فيه بعد نقل حركتها إلى حرف ساكن قبلها غير الألف المدية، وهو النقل ك﴿مَنْ - اَمَنَّ﴾ ونحوه لمن يقول به، وهذا هو الفرق بينهما والله أعلم.

ولما كانت الهمزة حرفا قويا صعبا في اللفظ بعيدا المخرج، بحيث لا يمكن النطق بها إلا بتكلف ومشقة على الناطق لإخراجه إياها من صدره باجتهاده، توسعت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم فيها وغيروها عن أصلها بأنواع طلبا لتخفيف النطق بها، فمرة سهلوها بين بين، وقد تقدّم حدّه ومعناه، ومرة سهلوها بالبدل، وهو عبارة عن إقامة الألف والواو والياء مقام الهمزة عوضا منها، كذا للمحقق الجزري⁽³⁾، وفيه نظر، والتحقيق أن البدل

(1) ذكرت أربع مرات في القرآن الكريم سورة الأعراف من الآية (32)، وسورة يونس من الآية (49)، وسورة النحل من الآية (61)، وسورة فاطر من الآية (45).

(2) وكذا أبي عمرو البصري، ينظر "التيسير" 24:5.

(3) كذا في المخطوط، والصواب: "ابن الجزري".

عبارة عن جعل حرف مكان حرف غيره⁽¹⁾، فقلوه: «مكان حرف» ولم يقل: جعل حرف عوضا عن حرف، احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه، نحو همزة "اسم" و"ابن" وتاء "عدة" و"زنة"، ولا يسمى شيء من ذلك بدلا إلا تجوزا، وقلوه: «غيره» احتراز عن ردّ المحذوف في مثل "أب" و"أخ"، فإنك إذا نسبت إليهما قلت أبوي وأخوي برّد لاماتهما وجعلها في مكانها، فيصدق حينئذ أنه جعل حرف مكان حرف، ولا يسمى إبدالا، إذ ليس هو جعل حرف مكان حرف غيره، بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه⁽²⁾، ومرة سهلوها بالحذف، وهو على نوعين كما قدّمنا، فالأقسام أربعة، والأصل منها الأول؛ لبقاء بعض من الهمزة حال التسهيل، ثم يليه الثاني؛ لأنك أبدلت منها حرفا آخر وجعلته مكانها، ثم النقل لبقاء ما يدل عليها، وهو حركتها، ثم حذفها مع حركتها رأسا⁽³⁾، وقرئ بجميعها تواترا، وقراءة /59/ الإمام نافع من رواية ورش من طريق الأزرق حاوية لها، ومثله الإمام حمزة الزيات، والتسهيل شامل للأقسام الأربعة المذكورة، فهو قاعدة كلية، غير أنه إذا أطلق فالمراد به بين بين، وإذا أريد غيره فَيَدَ فينصرف لما قُيِّدَ به، فيقال مثلا: تسهيل بالبدل أو بالحذف ونحو ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم اعلم أن الروم مصدر قولك: رمت الشيء أرومه رَوما، إذا قصدته وطلبتَه⁽⁴⁾، وهو عبارة عن الإتيان ببعض الحركة.

ينظر "النشر": 431/1

(1) وهذا التعريف لابن الحاجب في الشافية: 93.

(2) من قوله: «فقلوه مكان حرف» نقل من شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، ينظر: "مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط": 369/2.

(3) من قوله: «فبان من هذا أن حذف الهمزة على نوعين» من "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع" للخراز: 155، وشرح الدرر للمنتوري: 252.

(4) "العين" للخليل: باب الرء والميم، 291/8، "الصحاح" للجوهري: باب: روم: 1938/5.



وقال في "الإتقان": «الروم عبارة عند القراء عن النطق ببعض الحركة»⁽¹⁾ انتهى.

وقال بعضهم⁽²⁾: «هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها»⁽³⁾.

قال المحقق ابن الجزري: «وكلا القولين واحد»⁽⁴⁾ انتهى.

وقال في "التيسير": «هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صويتا خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه»⁽⁵⁾

قال العلامة المالقي⁽⁶⁾: «وقوله: "يدركه الأعمى" الخ، ليس يريد أن البصير لا يدركه، وإنما يريد أن ذلك الصوت يدرك بحاسة السمع ولا يتوقف على البصر، فخص الأعمى بالذكر ليدل بذلك على أنه لا حاجة للبصر في إدراك الروم، بل يدركه البصير سواء فتح عينيه أو أغمضهما، وفي الليل المظلم ومن وراء حائل، ومع هذا فإن كان الروم في الكسرة فلا مشاركة للبصر في إدراكه، وإن كان في الضمة فيصح أن تدرك بالبصر الإشارة بالشفيتين التي تصحب النطق بصويت الضمة، وهاهنا يدرك الأصم إذا كان مبصراً الإشارة الحاصلة للشفيتين، وإن لم يدرك الصوت فيستوي عنده الروم والإشمام، لكن لما كان الروم عند الحافظ رحمه الله ليس عبارة عن الإشارة الحاصلة للشفيتين، وإنما هو عبارة

(1) 305/1.

(2) وهو الحافظ الداني.

(3) "التحديد في الإتقان والتجويد": 184.

(4) "النشر" 121/2.

(5) ص: 286.

(6) عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد، عالم بالقراءات من أهل مالقة بالأندلس، له كتب في الفقه وغيره، منها الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير في القراءات، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 705 هـ.

عن الصّويت الضعيف الباقي من الحركة، صح أن يقال لا حظ للبصر في إدراك الروم، إذ البصر لا يدرك الصّوت»⁽¹⁾ انتهى.

قلت: وقولهم: «الإتيان ببعض الحركة» يعني أن الباقي منها - أي: من الحركة - أقل من الذهاب منها، بمعنى يأتي بثلاث منها فقط، ويكون وصلاً ووقفاً، ويشاركه الاختلاس في التبعية، غير أن الباقي من الحركة أكثر من الذهاب عكس الروم، بمعنى يأتي بالثلثين منها، ويكون في الوصل فقط دون الوقف، كما هو مقرر، ويكون أيضاً في الحركات الثلاث بخلاف الروم، فإنه يكون في غير المفتوح والمنصوب عند القراء، وعند النحاة الروم سائغ في جميع الحركات؛ لأنه بمعنى الاختلاس عندهم، فهما لفظان مترادفان، ويرادف الاختلاس الإخفاء أيضاً عندهم، فمعناها واحد، وكذا عند القراء، وقد يعبرون - أي: القراء - عن الروم بالإخفاء تجوزاً⁽²⁾.

فإن قلت: كيف جاز الوقف ببعض الحركة، والقاعدة أن العرب لا يقفون على متحرك. قلت: جوابه من وجهين:

الأول: أن قولهم: «لا يقفون على متحرك» أي: بحركة كاملة، وأما إذا كانت ناقصة كحركة الروم فإنه يسوغ الوقف بها لضعفها، فهي حينئذ في حكم الساكن بسبب ذلك.

الثاني: فكما سمع أنهم يقفون بالسكون، سمع أنهم يقفون ببعض الحركة وهو الروم، والله أعلم.

ثم إن الروم يكون في حركتين من حركات الإعراب، وهما الرفع والجرّ، وفي حركتين من حركات البناء، وهما الضم والكسر، وأمثلة ذلك ظاهرة.

(1) "الدر النثير والعذب النميز" 139/4.

(2) ينظر "النشر" 126/2.

والفرق بين الحركتين أن حركة الإعراب تكون عن عامل فتختلف باختلافه، وحركة البناء من غير عامل فتلزم آخر الكلمة⁽¹⁾.

ولم يجز أحد من محققي القراء وفاقا للقراء وابن كيسان وأبي حاتم⁽²⁾ روم الفتحة البنائية ولا الإعرابية⁽³⁾.

قال صاحب "المصباح"⁽⁴⁾: «إلا على شذوذ»⁽⁵⁾.

وقال الإمام أبو محمد مكي القيرواني المتقدم ذكره: «وتعريفه اختلف لفظ أبي الطيب⁽⁶⁾

في ذلك، فمرة أجازة ومرة منعه، وتركه أحب إلي»، قاله في "التنبيه"⁽⁷⁾ والتبصرة⁽⁸⁾ والكشف⁽⁹⁾، وزاد في "التنبيه": «وبتركه قرأت لجميع القراء»⁽¹⁰⁾.

وقال في "التيسير": «ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفتها»⁽¹¹⁾.

قال في الشرح⁽¹²⁾: «اعلم أنه لا يمنع الروم في الوقف على المفتوح عند النحويين، لكن

جرت عادة القراء على تركه، ولهذا قال الحافظ: "لا يستعملونه"، ولم يقل: لا يجوز، وقد

(1) من "القصد النافع" للخراز: 304، وشرح المنتوري على الدرر: 681.

(2) ينظر: "المساعد" لابن عقيل: 313/4، و"الإقناع" لابن الباذش: 252.

(3) ينظر "القصد النافع": 303 وما بعدها.

(4) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، للشهرزوري.

(5) لم أقف عليه في كتابه.

(6) يقصد عبد المنعم بن غلبون.

(7) ينظر: "القصد النافع" للخراز: 304، شرح المنتوري على الدرر: 684.

(8) ص: 104 - 105، منشورات معهد مخطوطات العربية الكويت، الطبعة الأولى 1405 هـ.

(9) 122/1، 54/2، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق 1334 هـ.

(10) ينظر: شرح المنتوري على الدرر: 684.

(11) ص: 286.

(12) يقصد المالقي في "الدر النثير والعذب النمير": 141/4.

نص سيبويه: على جواز الرّوم في المنصب، ومثّله بقوله: "رأيت الحارث"⁽¹⁾، وقول الحافظ: "لخفتهما" تعليل لترك روم الفتح والنصب.

قال شمس الملة والدين الحافظ المحقق ابن الجزري: /60/ «ولا يكون في المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة لا تقبل التبعيض، فإذا خرج بعضها خرج كلها»⁽²⁾.

وكذلك النصب، بخلاف غيرهما من الحركات فيجوز لثقلهما، فيقبلان التبعيض. وقال في "التلخيص": «من عادة القراء لا يرومون المنصب الذي لا يصحبه التنوين ولا المفتوح لخفتها وسرعة ظهور كليهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما»⁽³⁾.

فإذا رمت الفتحة التبس الروم بالحركة المشبعة، فترك الرّوم فيهما لذلك، ونحوه في "الاقتصاد" و"إرشاد المتمسكين"⁽⁴⁾.

والإشمام هو: «أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيئيهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يسمع، إنما يراه البصير دون الأعمى»⁽⁵⁾، فضمّ شفتيك منزل منزلة تحريك بعض جسدك⁽⁶⁾، يعني أن الأعمى لا يدركه لتعلقه برؤية البصر، كما لا يدرك تحريك الأعضاء، وعلامته في الخط نقطة بين يدي الحرف⁽⁷⁾ لتكون دالة على خفائه؛ لأن النقطة النقطة أقل ما يمكن أن يستدل به من أشكال الخط، وإنما جعلت العلامة بين يدي

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه 172/4.

(2) النشر في القراءات العشر 126/2.

(3) ينظر: "التحديد": 184، وشرح المنتوري على الدرر: 683.

(4) نفس المصدر السابق.

(5) "الإقناع في القراءات السبع" لابن الباذش: 249.

(6) "الكتاب" لسيبويه: 171/4.

(7) نفس المصدر السابق 169/4.

الحرف لما ذكرت فيما سلف من أن الحركة مقدّرة بعد الحرف على الأصح، وعلامة الروم خط أمام الحرف⁽¹⁾ إذ كان أقوى في الدلالة من الإشمام.

قال في "التيسير"⁽²⁾: «وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفّتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة». قال المالقي: «قوله: "بعد سكون الحرف أصلاً"، يريد بعد قطع الصوت على الحرف ساكناً، فلا تكون تلك الإشارة إلا مصاحبة للسكوت وبعد انصرام الصوت، - فلو تراخى فإسكان مجرّد لعدم التبعية -، وخص الإشمام بضم الشفتين؛ لأنه لا يكون إلا في المرفوع والمضموم، وسبب ذلك أن الإشمام لما كان عبارة عن الإشارة بالعضو إلى الحركة من غير نطق لم يكن ذلك إلا فيما كان من الحركات من الشفتين، وهي الضمة؛ لأنها من الواو، فأما الكسرة فهي من مخرج الياء وذلك وسط اللسان وهو في داخل الفم، فلو أشار القارئ بوسط اللسان إلى الكسرة بعد انقطاع الصوت على السكون لم يفد؛ لأنها إشارة بعضو غائب على البصر، وكذلك الفتحة لما كانت من مخرج الألف وأصلها من الحلق لم يتصور فيها الإشمام؛ لأن موضوع⁽³⁾ الحركة غائب، بخلاف الضمة التي هي من الشفتين، فالإشارة بها ظاهرة، فكان إعمالها يفيد البيان كما يفيد الروم، وقوله: "ولا يدرك معرفة ذلك" إلخ، يريد أن إدراك الإشمام موقوف على البصر ولا تعلق للسمع به، ولهذا لا يدركه المبصر إذا أغمض عينيه، أو كان في ليل مظلم، أو كان بينه وبين القارئ حائل يمنعه

(1) نفس المصدر السابق.

(2) ص: 286.

(3) "موضوع" كذا في المخطوط، والصواب كما في "الدر النثير": موضع.

إبصار شفتيه، وقوله: "إذ هو إيماء" إلخ، تعليل لكون الأعمى لا يدركه ولا يغني فيه السمع، كما لا يغني البصر في إدراك الصوت في الروم⁽¹⁾.

وقيل في حدّه - أي: الإشمام - : عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف مشيراً بهما إلى الضمة من غير تصويت.

وقال أبو العباس⁽²⁾: «هو ضم الشفتين بعد الإسكان وتهيئتهما للنطق من غير استعمال شيء من الصوت فلا يسمع لأنه يرى»⁽³⁾.

وقال أبو محمد مكي: «هو إتيانك بضم شفتيك لا غير، من غير صوت يسمع، ولا يفهمه الأعمى بسمعه⁽⁴⁾؛ لأنه لرأي العين»⁽⁵⁾ انتهى.

وهذه الأقاويل أيضاً كلها راجعة إلى معنى واحد⁽⁶⁾، والإشمام يوجد وصلاً ووقفاً. قلت⁽⁷⁾: وقد عبّر العلامة الشاطبي⁽⁸⁾ وابن بري⁽⁹⁾ عن ضم الشفتين بالإطباق، وليس ضم الشفتين كإطباقهما في الحقيقة؛ لأن الإطباق فيه ما يكون من غير فرجة⁽¹⁰⁾.

(1) الدر النثير والعذب النмир 140/4 - 141.

(2) المهدوي.

(3) "شرح الهداية": 71 وما بعدها.

(4) "بسمعه كذا في المخطوط، والصواب كما في "الكشف": بحسه.

(5) الكشف 122/1.

(6) "القصد النافع": 306.

(7) في الحقيقة القول ليس قول المؤلف، وإنما قول الخراز رحمه الله.

(8) متن الشاطبية باب الوقف على أواخر الكلم البيت رقم (369).

(9) منظومة ابن بري باب كيفيات الوقف البيت رقم (199).

(10) "القصد النافع": 305، وشرح الدرر المنتوري: 685.

قال في "إيجاز البيان": «الباء والواو والميم لها مخرج واحد وهو ما بين الشفتين، غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ولا تنطبقان في الواو، بل تتقَبَّبان، ولا شك أن التقَبَّبَ فيهما إنما يكون بفرجة، وقد جعله خلاف الإطباق»⁽¹⁾.

وجمع الشاطبي رحمه الله الشفة⁽²⁾ وهما شفتان، وتبعه ابن بري على ذلك، وإنما جمعها باعتبار الأشخاص، أو أنهما أطلقا على كل جزء منها شفة مجازاً، على حدّ عظيم المناكب، وشابت مناكبه، وهما منكبان»⁽³⁾.

وقال⁽⁴⁾ في اللآلئ: «أراد شفاه القارئ أو المتكلمين»⁽⁵⁾ انتهى.

وما ذكرناه من الفرق بين حقيقة الروم وحقيقة الإشمام هو مذهب بعض القراء والبصريين، وعليه اندرج العلامة الشاطبي وغيره، وخالف الكوفيون وابن كيسان فقالوا: «المسموع هو الإشمام، وغير المسموع هو الروم»، واحتجوا على ذلك بالاشتقاق فقالوا: «المعروف من كلامهم إنك إذا قلت: "رمت الشيء" فمعناه أنك رمته ولم تصل إليه، وإذا قلت: "أشمت الفضة الذهب" فمعناه أنك خلطتها بشيء منه»، قالوا: «فإن قولك: "رمت الحركة" رمت /61/ النطق بها ولم أفعل، ومعنى قولك: "أشمت الحرف الحركة" أنلته شيئاً من النطق بها»، وهذا الذي ذهبوا إليه صحيح من جهة الاشتقاق، غير أن الذي ذكرناه أولاً، وهو مذهب سيبويه⁽⁶⁾ وغيره من النحويين غير خارج عن

(1) نفس المصدر السابق.

(2) "الشفة" كذا في المخطوط، والصواب "الشفاه".

(3) "القصد النافع": 306.

(4) أي: الفاسي.

(5) 541/1.

(6) ينظر: الكتاب لسيبويه 168/4.

الاشتقاق أيضاً؛ لأن معنى قولك: "رمت الحركة" رمت تناول إتمام الصوت بها ولم أفعل، ومعنى قولك: "أشمت الحرف الحركة" أنلتها شيئاً من العلاج، وهو تهيئة العضو للنطق بها ولم أنطق، فهو موافق للاشتقاق أيضاً⁽¹⁾.
قال العلامة الجعبري: «واللغة تساعد الفريقين، ومذهب الكوفيين أقوى مأخذا لظهور الحقيقة فيه».

وقال الإمام ابن عبد الوهاب⁽²⁾ في "المفيد"⁽³⁾: «وأما الكوفيون فعكسوا قول البصريين وسمّوا الروم الذي يسمع إشماماً، وسموا الإشمام الذي لا يسمع روما»، قال: «وبذلك ترجم القراء، فقالوا في ﴿سَيِّئَتْ﴾⁽⁴⁾ و﴿فِيلَ﴾ و﴿تَأْمَنَّا﴾⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك بالإشمام على هذا المذهب، ألا ترى أنهم يلفظون به مسموعاً - أعني بالإشمام - في هذه الحروف مثل الروم»، ونحوه في "كفاية الطالب"⁽⁶⁾.

قلت: والخلاف بين البصريين والكوفيين إنما هو باعتبار التسمية فقط لا باعتبار المعنى، فعبر كل فريق بخلاف ما عبر به الفريق الآخر اصطلاحاً ولا مشاحنة في الاصطلاح، على أن اللغة تساعد الفريقين في تسمية ما سمى به كل فريق منهما كيف

(1) "شرح الهداية": 72.

(2) هو عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس، أبو القاسم الأنصاري القرطبي المقرئ، رحل في طلب العلم وقرأ على أبي علي الأهوازي وابن القاسم الزبيدي وأبي العباس بن نفيس، ممن قرأ عليه خلف بن النحاس، من تأليفه: المفتاح في القراءات السبع، وكفاية الطالب وغيرهما، توفي سنة 461 هـ.
ينظر: "غاية النهاية" 482/1، ونفح الطيب للمقري: 393/3.

(3) لم أقف عليه.

(4) سورة الملك، من الآية: 28.

(5) سورة يوسف، من الآية: 12.

(6) شرح الدرر المنتوري: 688.

ذكر، والخطب في مثل هذا سهل، والعمل الآن والدائر على ألسنة القارئ والمقرئين هو ما عليه البصريون في التسمية.

فائدة:

يقال: "أعمى" إذا عمي بعينه معاً، ويرادفه الضّرير والكفيف، ويقال: "أعور" إذا كان ذلك بإحدى عينيه، ويقال: "أعشى" إذا زال من نظره بعض الرؤية، ويقال: "أخفش" إذا كانت رؤيته بالليل دون النهار، ومنه أبو الحسن الأخفش⁽¹⁾ التّحوي على ما ذكره بعضهم، ويقال: "أكمه" إذا خلق أعمى والله أعلم.

ثم إن القراء رضي الله عنهم جوّزوا الرّوم والإشمام في كل حرف محرك بغير الفتح والنصب، إلا مواضع اختلفوا فيها بالجواز والمنع، منها هاء التأنيث نحو: ﴿نِعْمَةٌ﴾ و﴿هُمَزَةٌ﴾ و﴿ثَمَرَةٌ﴾ و﴿وَرَحْمَةٌ﴾، والتأنيث قيد خرج به غير المؤنثة نحو: ﴿نَفَقَةٌ﴾⁽²⁾.

الجعبري: «هاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء، وإن دخلت لغير التأنيث لتندرج المشخصة والمبالغ بها، بل فقولنا: "المحضّة" أخرج نحو: ﴿هَذِهِ﴾؛ لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء، لعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل وصلتها، وقولنا: "الموقوف عليها بالهاء" أخرج ما يوقف عليه بالتاء نحو: ﴿بَفِيَّتْ﴾⁽³⁾ و﴿مَرَضَاتْ﴾، ولم يخرج هذا من قوله: "هاء تأنيث" كما توهم؛ لأن الموقوف عليه بالتاء يقال فيه أيضاً هاء التأنيث، ولا يقال تاء التأنيث إلا للفعلية، وتلك لم تدخل لتخرج، «وقولنا: "وإن دخلت لغير التأنيث لتندرج المشخصة والمبالغ بها" كـ ﴿نَفَقَةٌ﴾ و﴿هُمَزَةٌ﴾ و﴿ثَمَرَةٌ﴾»⁽⁴⁾.

(1) يُعرف بالأخفش الأوسط توفي سنة 215 هـ.

(2) سورة هود، من الآية 91.

(3) سورة هود من الآية (85).

(4) ينظر: كنز المعاني للجعبري 147/2-148.

قال⁽¹⁾ في "الاقتصاد": «واعلم أنهم مجمعون على الوقف على هاء التأنيث إذا وقف عليها بالهاء بالسكون لا غير، ولا يجوز فيها غير ذلك؛ لأن هذه الهاء مشبهة في الوقف بالألف، وأيضا فإنه لو أشير إلى حركتها لتحوّلت عن بابها وصارت إماتاء وإما هاء، ولأن الحركة التي يقصد تبيينها بهما إنما هي في التاء لا في الهاء، والتاء لا توجد إلا في حال الوصل»، قال: «فأما ما وقع من هاءات التاء مرسوما بالتاء ووقف على ذلك حال رسمه، فالرّوم والإشمام جائزان في ذلك»⁽²⁾ انتهى مع بعض زيادة، ونحوه في التيسير⁽³⁾ و"جامع البيان" و"التمهيد" و"الإيجاز" و"إرشاد المتمسكين" و"التلخيص" وغيرها⁽⁴⁾.

قال⁽⁵⁾ في "الإقناع"⁽⁶⁾: «ولا تجوز الإشارة في الهاء المبدلة في الوقف من تاء التأنيث؛ لأنها بدل في الوقف دون غيره، والسكون لازم للوقف، فهي غير متحركة البتة، فإن وقفت على التاء جازت الإشارة؛ لأن ذلك بمنزلة الدال من "زيد" والميم من "يقوم"» انتهى.

قال بعضهم⁽⁷⁾: «تسمى هاء باعتبار الوقف عليها، وتسمى تاء باعتبار وصلها»⁽⁸⁾.

قال الإمام المهدوي في الشرح⁽⁹⁾: «ما كتب في المصاحف بالتاء من المضاف فإن من يقف يقف عليه بالتاء يروم ويشم، ومن وقف بالهاء فلا يروم ولا يشم».

(1) يقصد الداني.

(2) ينظر: الفجر الساطع 475/3_476.

(3) ص: 287.

(4) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 475/3_476.

(5) يقصد ابن الباذش.

(6) ص: 263.

(7) وهو الإمام الخراز.

(8) "القصد النافع": 307.

(9) "شرح الهداية": 74/1.

قال العلامة القيجاطي: «الوقف على هاء التأنيث اللاحقة للأسماء: للعرب في الوقف عليها لغتان، أقلهما أن يبق في الوقف تاء على ما كانت عليه في الوصل، فحكمها على هذه اللغة حكم سائر الحروف من جريان السكون والروم والإشمام، وأما اللغة الثانية وهي الفصيحة فالوقف عليها بالإبدال، بأن تبدل هاء ساكنة، ولا يصح فيها روم ولا إشمام؛ لأنهما لا يكونان إلا في الحرف المتحرك إذا لحقه سكون الوقف أو ما في حكمه، والهاء لم تكن قط متحركة في هذا الموضع، وإنما اجتلبت ساكنة كألف "الرحى"، إنما جيء بها /62/ ساكنة فأبدلت من الياء المتحركة، وكل ما كان هكذا لم يجز فيه روم ولا إشمام فاعلم ذلك» انتهى⁽¹⁾.

فتلخص مما ذكرناه من النقول امتناع الروم والإشمام في هاء التأنيث إذا وقفنا عليها بالهاء، وهذا هو المشهور والمعروف عند القراء، بل حكى بعضهم الإجماع عليه، وبه قرأنا على عامة شيوخنا وبه نقرئ، وقيل بجواز الروم والإشمام فيها، وهو مذهب ضعيف رده المحقق الجعبري وغيره كما سنبينه.

فإن قلت: قد قدمت أنها تسمى تاء باعتبار وصلها وهاء باعتبار الوقف عليها، فما الأصل منهما؟

قلت⁽²⁾: «اختلف في ذلك، فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل⁽³⁾، واستدلوا على ذلك بأمور منها: ثبوتها في الحاليين، ولم تثبت الهاء في الحاليين، وإنما تثبت في حالة الوقف

⁽¹⁾ من شرح الدرر للمنتوري: 689، وابتدأ النقل من قول المؤلف رحمه الله: «قال بعضهم: تسمى هاء...».

⁽²⁾ في الحقيقة القول هو للإمام الخراز.

⁽³⁾ "سر صناعة الإعراب" لابن جني: 171/1.

فقط، وثبت التاء وقفا لغة مشهورة حكاها سيبويه عن أبي الخطاب⁽¹⁾ عن العرب⁽²⁾، قال: وأنشد أبو الخطاب شاهدا لذلك:

اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ مِنْ قَبْلِ مَا⁽³⁾ وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ
كَادَتْ⁽⁴⁾ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَتْ⁽⁵⁾ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ⁽⁶⁾

ومنها: أنه لو كانت الهاء الأصل للزم من إبدالها في الوصل تاء أن تكون قد غيرت عن أصلها، والأصل لا يغير، وإذا كانت التاء هي الأصل فتكون قد غيرت في الوقف فأبدلت هاء، والوقف موضع التغيير.

ومنها: إجماعهم على أن التأنيث في الأفعال لا يكون إلا بالتاء نحو: "قامت" و"قعدت"، والتأنيث في الاسم مبني عليه، فوجب أن يكون بالتاء مثله⁽⁷⁾.

ومعنى قولهم: «التأنيث في الاسم مبني عليه» أن التأنيث في الفعل إنما يكون باعتبار الاسم المسند إليه لا باعتبار الفعل نفسه؛ لأن الفعل لا يؤنث، وذكر بعضهم أن ذلك لغة طيء أيضا، وأنهم يقولون في الوقف "امرات" و"جارت"، وروي أنه ينادى يوم القيامة يا

(1) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، مولى قيس بن ثعلبة، من كبار العلماء بالعربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، مات سنة 177،

(2) "الكتاب" 167/4.

(3) "من قبل ما" كذا في المخطوط، والصواب: "من بعدما".

(4) "كادت" كذا في المخطوط، والصواب: "صارت".

(5) "العلصمت" مهملة كذا في المخطوط، والصواب: "الغصمت" وهو رأس الحلقوم، وهو المناسب للسياق.

(6) لا ذكر للشاهد في "الكتاب"، وذكر في شرح "الكتاب" للسيرافي: 226/1، وكذا ابن جني في "سر صناعة الإعراب": 172/1، والبيت هو لأبي النجم العجلي، انظر ديوانه: قافية الميم ص: 409.

(7) "القصد النافع": 308، وقال: «ذكر ذلك أبو عمرو - أي: الداني - عن الفراء».

أهل سورة البقرة، فقال طائي منهم: ما معي منها آيت، قال بعضهم⁽¹⁾: هكذا روي الخبر. الخبر.

وقال الكوفيون أصلها الهاء في الأسماء، فرقا بين الأسماء والأفعال، فتكون الأسماء بالهاء، وتكون الأفعال بالتاء، واستدلوا على ذلك بكونه في الوقف هاء، والوقف حالة الإفراد، والإفراد أصل التركيب والله أعلم⁽²⁾.

ومنها الحركة العارضة، وهي على قسمين: إما للساكنين، وإما للنقل، والأول على قسمين، ما علة تحريكه وصلا باقية معه وقفا، وهو ما حرك للساكنين قبله نحو: "حيث" و"أمس" و"هؤلاء" ونحوها، فهذا ينزل منزلة الحركة اللازمة في جواز الروم والإشمام، وما علة تحريكه وصلا معدومة وقفا، وهو ما حرك لساكن بعده، متصل أو منفصل نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْقُبُلَ﴾⁽³⁾، فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام.

والثاني: وهو حركة النقل على قسمين أيضا ما همزته متصلة نحو: ﴿مِثْلُ الْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾ و﴿الْشَّوْءَ﴾، فيجوز الروم والإشمام، وما همزته منفصلة نحو: ﴿فُلْ أَوْحَى﴾⁽⁵⁾ و﴿وَانْحَرِ إِنَّ شَانِئَكَ﴾⁽⁶⁾، فلا يجوز فيه روم ولا إشمام.

قال في "الاقتصاد": «وكذلك أجمعوا على الوقوف على الحركة العارضة - نحو: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ﴾⁽¹⁾ و﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾⁽²⁾ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾⁽³⁾ ﴿إِشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾⁽⁴⁾ وشبه ذلك

(1) يقصد الإمام الخراز.

(2) "القصد النافع": 308 وما بعدها.

(3) سورة البقرة من الآية (235).

(4) سورة آل عمران من الآية (90).

(5) سورة الجن من الآية (1).

(6) سورة الكوثر من الآية (2-3).

ذلك - بالسكون لا غير؛ لأن ذلك أصله، وإنما حرك لعله»، ونحوه في "التيسير" و"إيجاز البيان" و"التلخيص" و"التمهيد" ونحوها⁽⁵⁾.

فإن قيل: من أين جازت الإشارة إلى الحركة في "هؤلاء" وشبهه، ولم تجز في قوله: ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾ ونحوه، والحركة في كل منهما للساكين⁽⁷⁾.

فالجواب: «أن تلك الحركة بناء، فهي لازمة لا تتغير ولا تزول، فجازت الإشارة إليها لذلك، وهذه حركة عارضة تزول عن الكلمة بزوال الساكن الموجب لها، فلم تجز الإشارة إليها لعدمها أصلاً عند الوقف، ومفارقة الساكن الذي هو بعدها»⁽⁸⁾.

على أنه قدّمنا ما كانت علّة تحريكه وصلاً موجودة معه وقفاً فيجوز الإشارة، وإلا فلا فمؤدى⁽⁹⁾ العبارتين واحد وإن اختلفا لفظاً.

قال الإمام المهدوي: «فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن معها لازم في الكلمة لا يفارقها في وصل ولا في وقف، جاز⁽¹⁾ الرّوم والإشمام، وذلك نحو: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾⁽²⁾»⁽³⁾.

(1) سورة الأنعام من الآية (40).

(2) سورة عبس من الآية (24)، وسورة الطارق من الآية (5).

(3) سورة البينة، من الآية 1.

(4) سورة البقرة من الآيتين (15-174).

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: 690.

(6) سورة الشورى من الآية (22).

(7) "إيجاز البيان" للداني، نقله المنتوري في شرح الدرر: 690 وما بعدها.

(8) نفس المصدر السابق.

(9) كذا في المخطوط، والصواب: "وإلا فمؤدى" أو "والله أعلم".

وقد وقع في القرءان ﴿يُشَافِي﴾ في النساء⁽⁴⁾ والأنفال⁽⁵⁾ مفككا، أي: مظهرا، وفي الحشر⁽⁶⁾ مدغما، فأما المدغم فأصله: "يشاقق" بقافين كاللفظ الآخر، /63/ فلما أرادوا الإدغام سكنوا أول المثليين بزوال حركته، فالتقى ساكنان، فحركت القاف الثانية وأدغمت فيها الأولى، فصارت حركتها لازمة بلزوم الإدغام، فلا يمتنع فيها الروم للزومها، ومما يدل على أنها لازمة: أنها لو كانت عارضة لم يجز الإدغام بوجه، والقاعدة لا يدغم ساكن في ساكن، وإنما يدغم ساكن في متحرك.

وقال الإمام الصفاقسي: «في سورة النساء ﴿يُشَافِي﴾⁽⁷⁾ أظهر القاف؛ لأن الثانية سكنت بالجزم، وحركتها عارضة لالتقاء الساكنين»⁽⁸⁾ انتهى.

وإنما لم تدغم؛ لأن القاف الثانية ساكنة في الأصل، وحركتها هنا لالتقاء الساكنين، فهي غير معتدّ بها، فلا يجري فيها الروم وقف لما ذكرناه سابقا في نظائره نحو: ﴿مَنْ يَّشَاءِ إِلَهُ﴾⁽⁹⁾ و﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) عبارة المهدوي "وجب" بدل "جاز"، وعلق الإمام المنتوري بقوله: «قول المهدوي: "وجب الروم والإشمام"، يريد: جاز»، شرح الدرر: 691.

(2) سورة الحشر من الآية (4). وذكرها المؤلف بدون واو.

(3) "شرح الهداية": 73/1.

(4) من الآية (114).

(5) من الآية (13).

(6) من الآية (4).

(7) من الآية (114).

(8) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 480/3.

(9) سورة الأنعام من الآية (40).

(10) سورة عبس من الآية (24)، وسورة الطارق من الآية (5).

وأما الواقع في سورة الحشر فالجمهور على إدغامه، ويجري فيه الروم وقفا للزومها بلزوم الإدغام، فصارت حركتها لازمة بلزومه كما مرّ، وبالإدغام قرأنا في سورة الحشر- للقراء الأربعة عشر، وقرأه الإمام طلحة بالإظهار كالماتفق على إظهاره في النساء والأنفال، ولا روم فيه على هذه القراءة وقفا لما بيناه سابقا والله أعلم.

ومما يلتبس ويخفى على المبتدئ ﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾ و﴿جَوَارٍ﴾⁽¹⁾ و﴿غَوَاشٍ﴾، فالروم جائز في ﴿جَوَارٍ﴾ و﴿غَوَاشٍ﴾، وممتنع من ﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾؛ «لأن الراء والشين لا أصل لهما في السكون، بل أصلهما الكسر ودخل التنوين عليهما وهما مكسورتان، ودخل - أي: التنوين - في ﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾ والذال ساكنة فكسرت لالتقاء الساكنين؛ سكون الذال وسكون التنوين، ولم تكسر الراء في ﴿جَوَارٍ﴾ ولا الشين في ﴿غَوَاشٍ﴾ للساكنين، بل الكسر فيهما أصل لهما، فلذا حسن الوقف عليهما بالروم، وإن كان التنوين في الجميع دخل عوضا عن محذوف»⁽²⁾، قاله أبو محمد مكي القيرواني.

وقد بين ذلك بأوضح من هذا فقال: «إنك إذا قلت: "رأيتك يوم إذ جلست في الدار" و"حين إذ كلمت فلانا" كانت الذال ساكنة؛ لأنه ظرف زمان مبني على السكون محتاج إلى جملة يضاف إليها توضحه وتزيل إبهامه، فلما حذفت الجملة جيء بالتنوين عوضا منها إيجازا وتحسينا، والتنوين ساكن والذال ساكنة، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فلما وقفت انفصل الساكن الثاني وزال، ورجعت الذال إلى سكونها الذي هو أصلها، فلم يجز فيها روم، وأما ﴿جَوَارٍ﴾ و﴿غَوَاشٍ﴾ فأصلهما جوارِيٌّ وغواشيٌّ في الرفع، وجواريٌّ وغواشيٌّ في النصب، ولا يدخلهما الحذف ولا التنوين؛ لأنهما لا ينصرفان، فلما سكنت

(1) هذا اللفظ غير موجود في القراءان، وقد تكرر.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع 125/1.

الياء فيهما استثقلا للضمة في الرفع دخل التنوين عوضا عن زوال ضمة الياء، والتنوين ساكن والياء ساكنة، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تبعا للكسرة التي كانت قبل الياء، فالكسرة أصلية فيه⁽¹⁾.

وكانت الياء أولى بالحذف من التنوين وإن كان زائدا؛ لأنها إذا حذفت تبقى الكسرة تدل عليها، ولا يبقى ما يدل على التنوين⁽²⁾، ولأنه - أي: التنوين - جيء به لمعنى، فلا يجوز حذفه لأجله، وإلى هذا الحكم أشار شيخ شيخنا سيدي عبد الرحمن بن القاضي المغربي المالكي بقوله:

وَنَحْوِهِ كَذَلِكَ فِي حِينٍ ذِ	وَلَا يَجُوزُ الرُّومُ فِي يَوْمٍ ذِ
كَذَا حَكَاهُ الْمَاهِرُ الدَّانِي	حُجَّتُهُ سُكُونُهُ أَصْلِي
عِنْدَ الْأَيْمَةِ بِلا مُنَازِعِ	وَفِي جَوَارٍ وَغَوَاشٍ شَائِعِ
ظَهَرَ فَرْقُهُ هُدَيْتَ لِلرَّشَدِ ⁽³⁾	إِذْ كَسَرُهُ لَيْسَ بِعَارِضٍ فَقَدْ

قال العلامة المجراد⁽⁴⁾: «وما ذكره القراء من امتناع الروم في ﴿يَوْمٍ ذِ﴾ و﴿حِينٍ ذِ﴾ مبني على قول أكثر النحويين من أن الذال كسرت لالتقاء الساكنين، والأخفش يخالف ويقول: إنما حركت للجر؛ لأنها مضاف إليها ما قبلها، فهي مخفوضة بالإضافة، وهي عنده معرفة لذهاب الجملة التي بعدها؛ لأنها إنما بنيت عنده لافتقارها إلى الجملة، فلما

(1) المصدر نفسه 125/1-126.

(2) من قوله: «ومما يلبس ويخفى على المبتدئ ...» نقل من "القصد النافع": 310 وما بعدها.

(3) الفجر الساطع 7/4.

(4) كذا في المخطوط، والصواب "ابن المجراد".



زالت الجملة عادت إلى الإعراب، فعلى قوله يجوز فيها الروم وقفا؛ لأنها حركة إعراب، لكن قوله في ذلك مرجوح⁽¹⁾ بالنسبة لما قدّمناه والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقيل بجواز الروم والإشمام في الحركة العارضة مطلقا على الاعتداد بها كما يجوز في الحركة اللازمة من باب لا فارق، لصيرورة الحركة العارضة حيث اعتد بها كالحركة اللازمة في أحكامها، وهو مذهب ضعيف، على أن المحقق الجعبري ردّه، بل غلط قائله، كما ردّ وغلط من يقول بجوازهما في هاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء لعدم مساعدة شيء من النقول المتقدمة على ذلك والله أعلم.

ومنها ميم الجمع، /64/ فإن العلماء رضي الله عنهم اختلفوا فيها إذا كانت مضمومة في الوصل هل يجوز فيها الروم والإشمام وقفا أو لا يجوز؟

قال العلامة أبو محمد مكي القيرواني: «ميم الجمع كسائر الحروف، يلزم فيها ما يلزم الحروف المتحركة»، قال: «وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا إيجاب غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام، وبالروم والإشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة، وليس صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام»، ثم قال: «والإشمام فيها حسن وهو الأصل»⁽²⁾، يعني أصل الوقف لا أصل الميم.

وذهب المحقق الداني⁽³⁾ وغيره من المحققين إلى منع الروم والإشمام فيها، وبه قرأنا على عامة شيوخنا؛ لأن حركتها جيء بها لأجل الصلة ليتوصل بها إليها، إذ لم يكن بد من ذلك، فليست كحركة هاء الكناية؛ لأن الغرض إنما هو الإتيان بالواو زيادة في الجمع كما

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد نوقشت في جامعة محمد

الخامس الرباط المحقق التهامي الراجي ويوسف وخيتي.

⁽²⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع 128/1.

⁽³⁾ ينظر: جامع البيان 832/2-834.

زيد في تثنية الألف لا غير، فلما كانت الصلة لا تثبت في حال الوقف وكانت زائدة وسقطت فيه بإجماع، وجب أن تذهب تلك الحركة رأساً لذهاب ما جيء بها إليه، فبقيت الميم ساكنة لا غير، فامتنع الروم والإشمام.

وإلى هذا أشار العلامة ابن بري بقوله: «وَتَرَكُهَا أَظْهَرُ»⁽¹⁾، أي: أقيس، يشير إلى قول الحافظ الداني؛ لأن الفرق الذي فرق به جلي، وهو كون الحركة في الهاء أصلية لم يؤت بها لأجل شيء يتوصل إليه كما جيء بحركة الميم، وإن كان كل من الحرفين أصله الضم؛ لأن هاء الضمير اسم⁽²⁾ صحيح على حرف واحد، فلا يكون إلا متحركا، وميم الجمع إنما ضمت من أجل الواو، إذ المقصود زيادة حرفين كما كان ذلك في التثنية وجمع المؤنث السالم، فلم يتوصل إلى الواو إلا بضم الميم ضرورة، فوجب أن تذهب الضمة في الوقف لذهابها⁽³⁾.

قال في "التيسير": «فأما حركة ميم الجمع في مذهب من ضمها فلا تجوز الإشارة إليها بروم ولا بإشمام لذهابها عند الوقف أصلاً»⁽⁴⁾.

قال في اللآلئ: «وذهب مكي إلى الجواز بمنزلة هاء الكناية، ورد عليه الداني وبالع في الإنكار، وفرق بينهما بأن ميم الجمع كانت ساكنة قبل الصلة، وإنما حركت لأجل الواو، فلما ذهبت الواو في الوقف عادت الميم إلى أصلها من السكون، فامتنعا كسائر السواكن، وهاء الكناية لم تضم لأجل واو الصلة، بل كانت مضمومة، فلما ذهبت الواو في الوقف عوملت حركة الهاء معاملة سائر الحركات الأصلية، فدخلها الروم والإشمام.

(1) منظومة ابن بري البيت رقم (51).

(2) في "القصد النافع": أصل بدل اسم.

(3) من قوله: «قال العلامة أبو محمد مكي القيرواني...» من "القصد النافع": 103 وما بعدها.

(4) ص 59.

قال الإمام الحجة ميمون الفخار رحمه الله في قصيدته المسماة بالتحفة:

وَقِفْ مُسَكِّنًا لِكُلِّ الْقَوْمِ وَالْخُلْفُ فِي إِشْمَامِهَا وَالرَّوْمِ
أَجَازَ مَكِّيٍّ وَدَانٍ مَنَعَا وَالْحَقُّ قُلُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَا⁽¹⁾
مَا قَالَهُ الدَّائِي عِنْدِي أَجْوَدُ وَهُوَ الَّذِي يُقْرِي بِهِ الْمُجَوَّدُ⁽²⁾

قلت: وقد نص سيبويه⁽³⁾ على أن ميم الجمع إذا حذف بعدها الواو أو الياء سكنت، فكان من حق العلامة ابن بري أن لا يذكر الإشارة في ميم الجمع؛ لأن ذلك شيء قاله الإمام أبو محمد مكي وقاسه على غيره، ولم يتابعه عليه أحد ممن يعتمد عليه لظهور فساد قياسه.

قال العلامة أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني في كتابه "الهادي": «لا خلاف بينهم في الوقف على ميم الجمع بالسكون من غير روم ولا إشمام»⁽⁴⁾ انتهى⁽⁵⁾.

وابن سفيان هو العلامة أبو عبد الله محمد بن سفيان المقرئ الفقيه القيرواني، كان رضي الله عنه من أوحد أهل زمانه بمدينة القيروان في القراءات، وألف في ذلك كتابه "الهادي"، أخذ القراءات على الإمام أبي الطيب بن غلبون المقرئ، وتفقه على العلامة أبي الحسن القابسي، وأخذ عنه القراءات كثير من الناس، وكان حسن الصوت بالقرءان، وكان أبو الحسن المذكور يحبه ويدعوه ويقول: من أراد أن ينظر إلى زهرة من زهرات الدنيا فلينظر إلى أبي عبد الله محمد بن سفيان، توفي رحمه الله سنة ثمان وأربعمائة.

اللَّهُمَّ بجاههم عندك اختم أجلي بكلمة التوحيد يا ذا الجلال والإكرام.

(1) قصيدة ميمون الفخار رقم اللوحة (5) بيت رقم (124، 125)

(2) المصدر نفسه البيت رقم (133).

(3) "الكتاب": 192/4.

(4) الهادي في القراءات السبع ص 163. تحقيق خالد حسن أبو الجود دار عباد الرحمن دار ابن حزم الطبعة الأولى 1432هـ، 2011م.

(5) من شرح الدرر اللوامع للمتتوري: 143، وبدأ النقل من قوله: «وقد نص سيبويه».

وقال العلامة ابن شريح في كتابه "الكافي": «اتفقوا على ذلك - أي: على عدم الرّوم والإشمام - في ميم الجمع وقفا»⁽¹⁾ على قراءة من ضمها ووصلها بواو وصلًا.

وحكى الحافظ الداني في "الاقتصاد" الإجماع أيضا على ذلك⁽²⁾ والله تعالى أعلم. ومنها حركة هاء الضمير، فقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال، الجواز مطلقا، والمنع كذلك، والتفصيل⁽³⁾.

فذهب إلى الأول جماعة كما في "التيسير" و"التجريد" و"التلخيص" و"الإرشاد" و"الكفاية". وذهب إلى الثاني جماعة أيضا كما ذكره الداني في غير "التيسير"، وهو ظاهر كلام الحافظ الشاطبي وغيره⁽⁴⁾.

65/ وذهب إلى الثالث جماعة وهو المختار، وذلك بأن تمنع الإشارة في هاء الضمير إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة، أو كسرة أو ياء ساكنة، وأمثلة ذلك لا تحفى، وتجاوز فيما عدى ذلك، وقد ذكره الشاطبي⁽⁵⁾ والمحقق ابن الجزري⁽⁶⁾ وغيرهما.

فحجة القول الأول أن حركتها حركة بناء، وحركة البناء يجوز فيها الرّوم والإشمام كما تقدم، وحجة القول الثاني أنه لو وقف عليها بالإشارة لحصل ثقل من ذلك، فوقف عليها بالسكون طلبا للخفة؛ لأنه أخف منهما، «ولأن الرّوم والإشمام دليان على حال الحرف

(1) الكافي في القراءات السبع 283/1، دراسة وتحقيق سالم بن غرم الزهراني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير قسم الكتاب والسنة تحت إشراف الدكتور محمد سيدي الحبيب سنة 1419هـ، جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري: 143.

(3) "النشر": 124/2.

(4) نفس المصدر السابق.

(5) الشاطبية البيتان (374، 375).

(6) قال ابن الجزري: «وهو أعدل المذاهب عندي»، "النشر": 124/2.

الموقوف عليه كيف كان في الوصل، وهاء الضمير قد أجمع القراء على كسرها إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وعلى ضمها إذا كان قبلها سوى ذلك، فلما علم حال الهاء بما قبلها صار دليلاً عليها فاستغني عن الروم والإشمام لذلك»⁽¹⁾.

قلت: قوله⁽²⁾: «وهاء الضمير قد أجمع القراء على كسرها» إلخ، في دعواه الإجماع نظر؛ لأنه قرئ في المتواتر وغيره بضمها بعد الكسرة أو الياء الساكنة كما في قوله تعالى: ﴿يَهْ إِنظُرْ﴾⁽³⁾ و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁴⁾ و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾ و﴿وَمَا أَنَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾⁽⁶⁾، فلا فلا معنى حينئذ لقوله: «قد أجمع القراء على كسرها» إلخ، لنقضه بما ذكر، والتوجيه بالثقل في منع ما ذكر أولى من التوجيه الثاني الذي ذكره لردّه بما قررناه، تأمل والله الموفق.

وحجة القول الثالث أنهم استثقلوا الخروج من ضم أو واو إلى ضم أو إشارة إليه، أو من كسر أو ياء إلى كسر، فمنع الروم والإشمام في هاء الضمير، حينئذ إنما هو من قبل اتصاله بالضمّة والواو والكسرة والياء طلباً للخفة، وأما إذا كان قبل الهاء فتحة نحو: ﴿لَهُ﴾، أو ساكن غير الياء والواو نحو: ﴿مِنْهُ﴾ و﴿عَنْهُ﴾ فلا تمتنع الإشارة لانتفاء المانع والله أعلم.

تنبيهات:

(1) "شرح الهداية": 29/1.

(2) يقصد أبا العباس المهدوي.

(3) الأنعام من الآية (47).

(4) ذكرت مرتين في القرآن الكريم في سورة طه من الآية (9)، وسورة القصص من الآية (29). وهي قراءة حمزة.

(5) سورة الفتح من الآية (10). رواية حفص عن عاصم.

(6) سورة الكهف من الآية (62). رواية حفص عن عاصم.

الأول: اعلم أن المعتبر في جواز الروم والإشمام إنما هو الحركة الظاهرة المملووظ بها ولو نابت عن غيرها، لا المقدرة ولو ناب عنها غيرها، فيجوز الروم والإشمام في الوقف على ﴿تَعْبُدُ﴾ ونحوه، ويجوز الروم في الوقف على ﴿يَعَذَابُ﴾ و﴿سَبِغْتَ﴾⁽¹⁾ ونحوهما، ويمتنعان - أي: الروم والإشمام - على ﴿نَدْعُوا﴾ ونحوه وقفاً، ويمتنع الروم في الوقف على ﴿لَا بُرَاهِيمَ﴾ وشبهه.

وللمحقق الجعبري - رحمه الله - في هذه المسألة لغز حسن يقول فيه:

أَيَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ حَيِّثُمُ	مِنْ رَبِّكُمْ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ
إِنَّا رَأَيْنَا الرُّومَ فِي جَرِّهِمْ	مُتَمَنِّعاً فِي كُلِّ مَا تُنَكِّرُهُ
وَالرُّومُ وَالْإِشْمَامُ فِي رَفْعِهِمْ	يَمْنَعُهُ الْكُلُّ فَفَكَرَهُ تَرَهُ
وَقَدْ أُجِيزَ الرُّومُ فِي نَصْبِهِمْ	مِنْ غَيْرِ مَا خُلِفَ وَلَا مَعَزَرَهُ

انتهى.

وقد أجابه بعض العلماء في ذلك فقال رحمه الله:

يَا أَيُّهَا الْمُلَغِزُ فِي نَظْمِهِ	خُذْ عِشْتَ مِمَّا قُلْتَهُ مُظْهِرَهُ
فَرَوْمَ مَجْرُورٍ بِفَتْحٍ اْمْنَعَنْ	كَالْفَتْحِ فِي مَمْنُوعٍ صَرَفٍ فَتَرَهُ ⁽²⁾
وَلَا تُشِرْ تَقْدِيرًا أَوْ مُعَرَّبًا	بِالْحَرْفِ كَالْإِسْكَانِ لَنْ تُنَكِّرَهُ
وَرَوْمٌ مَنْصُوبٌ بِكَسْرِ أَجْزُ	كَالْكَسْرِ فِي سَالِمٍ جَمْعِ الْمَرَةِ

الثاني: قد علم مما قدّمنا أن الإشمام يكون في المرفوع والمضموم فقط، والروم يكون فيهما وفي المكسور والمجرور، فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في المرفوع والمضموم، وينفرد الروم بالمكسور والمجرور، وهذا على مذهب البصريين.

(1) سورة سبأ، من الآية: 11.

(2) ما بين المعكوفين [جره] المصدر نفسه

نعم وكذلك بينهما العموم والخصوص المذكور على مذهب الكوفيين، فتقول يجتمعان في المرفوع والمضموم وينفرد الإشمام بالمكسور والمجرور.

فإن قلت: كيف يتأتى الجمع بينهما على المذهبين في آنٍ واحد لشدة ما بينهما من التباين الكلي نطقاً؟

قلت: الجمع بينهما باعتبار المحل لا باعتبار النطق، وذلك أن تقول على مذهب البصريين كل محل يجوز فيه الإشمام يجوز فيه الرّوم ويقبله، وليس كل محل يجوز فيه الرّوم ويقبله يجوز فيه الإشمام، بل بعضه، وتقول على مذهب الكوفيين كل محل يجوز فيه الروم يجوز فيه الإشمام ويقبله، وليس كل محل يجوز فيه الإشمام ويقبله يجوز فيه الرّوم، بل بعضه؛ لأن الجمع بين المعقولين على كلا المذهبين تارة يكون باعتبار المحل فقط كالروم والإشمام ونحوهما، وتارة يكون باعتبار المحل والنطق معاً، كالإبدال والإعلال في "قال"، و"الحمد" لغة وعرفاً، والكلام والكلم اصطلاحاً، ونحو ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الثالث: إذا وقف القارئ على المضعف فلا بد من السكون معه، ويحترز/66/ من التخفيف والتحريك كما هو مشاهد، خلافاً لطائفة ابتدعوا في التجويد فوقفوا على المفتوح المشدد بالفتح مع الرّوم نحو: ﴿صَوَّآفٌ﴾⁽¹⁾، وعللوه بالساكنين، واستدلوا بوقف الإمام يعقوب على قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ ونحوه بهاء السّكت، وهو خطأ محض، وتعليلهم بالساكنين فاسد؛ لأن الجمع بينهما وصلاً جائز لغة وقراءة في المواضع التي وردت بها الرواية لا غير مطلقاً، - أي: على حده -، أو على غير حدّه كما قدّمنا أخرى وقفاً، فالجمع بينهما فيه مغتفر وجائز قولاً واحداً، على أنهم لم يفعلوا ما ادعوه في المحقق وقفاً نحو:

(1) سورة الحج، من الآية: 34.

﴿إِنَّ الْأَمْرَ﴾⁽¹⁾ فالمقدّر أولى، ولا يصح استدلالهم بقراءة الإمام يعقوب؛ لأنه إنما زاد هاء السّكت محافظة على حركة البناء وتبييناً لها وقفاً لا للساكنين، بدليل ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾. قال في "كنز المعاني": «وقف جماعة من جهّال القراءة على الحرف المشدد المفتوح بالروم نحو: ﴿بَيْنَ أَيَدِيهِنَّ﴾»⁽²⁾، وعلله بالخروج من التقاء الساكنين، وعضّده بزيادة يعقوب هاء السّكت فيه».

قال: وهو خطأ في النقل والتعليل والاستشهاد، أما الأول: فلم نره في كتب أحد من أئمة الأمصار، بل نصوا على منعه، وأما الثاني: فالتقاء الساكنين مغتفر في الوقف في الاجتماع المحقق نحو: ﴿مِصْرَ﴾ فالمقدّر أولى، إذ فليس في اللفظ إلا حرف مشدد، ولكنه مقدّر بحرفين، وعلى هذا إجماع أئمة العربية، وأما الثالث: فيعقوب زاد الهاء لبيان الحركة وقفاً نحو: "هو" و"هي" ولا ساكنان هنا»⁽³⁾، انتهى مع بعض حذف.

تتمة:

اعلم أنك إذا وقفت على حرف مشدد في الوصل شددته وسكنته، وجاز في المرفوع منه الروم والإشمام والإسكان المجرد عنهما، الجميع مع التشديد، وفي المخفوض الروم والإسكان المجرد عنه مع التشديد فيهما، وفي المنصوب الإسكان مع التشديد لا غير، وهذا هو الجاري على مذاهب القراءة لا غيره، فالمرفوع نحو: ﴿ءَاْغَجِمِيَّ وَعَرَبِيَّ﴾⁽⁴⁾، والمخفوض من ﴿طَرْفِ خَيْمِيَّ﴾⁽⁵⁾، والمنصوب ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾⁽¹⁾، والمفتوح ﴿لَدَيَّ﴾ ﴿إِلَى﴾

(1) سورة آل عمران من الآية: (154).

(2) سورة الممتحنة من الآية: (12).

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الوقف على مرسوم الخط الورقة 164/ب. من خزانة مراكش

(4) سورة فصلت من الآية (43).

(5) سورة الشورى من الآية (42).

﴿خَلَقَهُنَّ﴾⁽²⁾ حكمه حكم المنصوب، قاله في "إيجاز البيان"، ونحوه في "التلخيص"⁽³⁾، انتهى مع بعض تصرف وزيادة.

الرابع: قال العلامة الداني في "الشرح والتبيين" ما نصه: «وبلغني عن رجل من القراء أنه قال: إذا كان الحرف الموقوف عليه قبله حرف ساكن من غير حروف المد، مرفوعا كان أو مجرورا كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْبَجْرِ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَزَعْدٌ وَبَرَقٌ﴾⁽⁵⁾ ﴿فُلٌ إِنَّ الْأَمْرَ﴾⁽⁶⁾ فلا خلاف بين أحد من القراء أنه يقف على ذلك بالإشارة، فإن وقف واقف بغير إشارة لم يجز؛ لأنه يجمع بتركها بين ساكنين»⁽⁷⁾.

قال الحافظ الداني: «الجمع بين الساكنين في الوقف جائز مستعمل؛ لأنه الموضع المخصوص بذلك عند جميع النحويين، وما حكى هذا الرجل من انعقاد إجماع القراء على الإشارة في هذا الضرب دعوى، إذ لا سبيل إلى وجود نص بذلك عنهم، وأظنه قال ذلك رأيا وقياسا»⁽⁸⁾ انتهى.

وقال الحافظ الداني أيضا: «وقد ذهبت طائفة من جهلة القراء وضعفة النحويين إلى أن الوقف على جميع المضعف بالتخفيف وإسقاط الحرف المتحرك في الوصل رأسا، وذلك مما

(1) سورة البقرة من الآية (77).

(2) ذكرت مرتين في القرآن الكريم في سورة فصلت من الآية (38)، وسورة الزخرف من الآية (9).

(3) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 454/3.

(4) سورة البقرة من الآية (186).

(5) سورة البقرة من الآية (18).

(6) سورة آل عمران من الآية (154).

(7) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 453/3.

(8) المصدر نفسه.

لا يجوز الوقف به، ولا العمل عليه، ولا المصير إليه، إذ ليس من مذاهب أئمة القراء، ولا من قول أحد من أهل الأداء⁽¹⁾ انتهى.

وقال في "الإقناع"⁽²⁾: «وحكى الأهوازي عن الشذائي، وحكاه الخزاعي عن بعض المتقدمين ولم يسمه، أنه إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن من غير حروف المد فلا بد من الإشارة إليه، وإن كان منصوبا لئلا يجمع بين ساكنين».

المنتوري: «لا عمل عند القراء على ما حكاه الأهوازي عن الشذائي والخزاعي عن بعض العرب من روم المنصوب إذا كان قبله ساكن غير حروف المد»⁽³⁾.

وردّ الحافظ الداني على من قال بذلك كما قدّمنا ذلك عنه قريبا.

وإلى ما حكاه الأهوازي وغيره أشار الإمام القيجاطي في "التكملة" بقوله:

وَرَوْؤْمُكَ مَفْتُوحًا أَتَى بَعْدَ سَاكِنٍ وَلَيْسَ بِمَدٍّ حَيْثُ مَا جَاءَ أُعْمِلًا⁽⁴⁾

والحاصل أن الوقف على المضعّف بالتخفيف مطلقا أو بالتشديد مع الرّوم إذا كان مفتوحا أو بالتخفيف مع الرّوم إذا كان مفتوحا أو كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن من غير حروف المدّ والموقوف عليه محرّك في الوصل بالفتح /67/ أو النصب فبالإشارة لا عمل على واحد مما ذكر، إذ ليس ذلك من مذاهب القراء، بل هو مردود بما قدّمناه من النقول المتواترة التي لا تعارض بالنقول الشاذة.

وقد أشار إلى ذلك شيخ شيخنا العلامة المحقق سيدي عبد الرحمن بن القاضي المغربي المالكي رحمه الله بقوله:

(1) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 454/3، عن كتاب إيجاز البيان.

(2) لابن الباذش ص: 252-253.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنثوري الورقة 233/أ.

(4) ينظر: التكملة للقيجاطي باب الوقف.

وَوَقَفَ الْقُرَاءُ بِالتَّضَعِيفِ عَلَى الْمُشَدِّدِ بِلاَ تَخْفِيفِ
 مَعَ سُكُونٍ خَالِصٍ كَالْغَيْرِ وَاحْذَرُ مِنَ التَّحْرِيكِ فَهُوَ ضَيْرُ
 وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مُجْهَلَةٌ كَذَا ضَعِيفُ التَّحْوِ أَيْضاً نَقْلُهُ
 فِي وَقْفِهِمْ عَلَيْهِ قُلُوبُ بِالْخَفِّ وَذَلِكَ مَعَ إِسْقَاطِهِمْ لِلْحَرْفِ
 أَغْنَى الْمُحَرَّكَ فِي وَضَلٍ مُسْجَلًا وَمَنْعُهُ قَدْ شَاعَ عِنْدَ الثُّبَلَا
 إِذْ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الْقُرَاءِ وَلَمْ يَرِدْ فِي قَوْلِ ذِي الْأَدَاءِ
 كَذَا كَلَامُ الدَّانِ فِي الْبَيَانِ مُؤَسَّساً بِالْحَقِّ وَالْبُرْهَانِ⁽¹⁾

انتهى.

قلت: وإلى الجمع بين الساكنين في الوقف وجوازه ذهب جمع كثير من العلماء المعتبرين الموثوق بعلمهم ودرايتهم، كالعلامة الشاطبي⁽²⁾ والمحقق الجعبري والأستاذ أبي شامة⁽³⁾ والمطلع المحقق الحافظ ابن الجزري⁽⁴⁾ والحافظ العلامة السيوطي والعلامة القسطلاني وغيرهم من الأئمة مما لا يمكن عادة حصرهم لكثرتهم، وهو مذهب الإمام العالم العلامة المحقق أبي الحسن علي الحصري القيرواني مقتصرًا عليه في منظومته التي ضمنها قراءة الإمام نافع قال فيها ما نصه:

وَإِنْ يَتَطَرَّفَ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ فَقِفْ دُونَ مَدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلاَ فَخْرِ
 فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يُجُوزُ إِنْ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْخَرِ⁽⁵⁾

انتهى.

(1) الفجر الساطع 456/3. وعزاه ابن القاضي إلى القيسي في الأجوبة المحققة.

(2) ينظر: متن الشاطبية، حرز الأمانى ووجه التهاني، البيت رقم: (176).

(3) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى ص: 122.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر 127/2.

(5) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 152/2، 456/3.

والْحَصْرِي: - بضم الحاء وسكون الصاد المهملتين، ويجوز تحريكها بالضم، بعدها راء مهملة مكسورة - ، نسبة إلى الحصر أو بيعها، هو أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري المقرئ المعروف بالحصري القيرواني، كان إماماً في القراءات السبع، قرأ على أبي بكر عتيق بن أحمد القصري⁽¹⁾ عشر سنين، ختم عليه فيها القراءات السبع تسعين - بتاء مثناة فوقية بعدها سين مهملة - ختمة، ابتدأها عليه وهو ابن عشر سنين إلى عشرين سنة فرغ منها، أي: من التسعين ختمة في عشرة أعوام، صرح بذلك في قصيدته الرائية فقال رحمه الله:

قَرَأْتُ عَلَيْهِ السَّبْعَ تِسْعِينَ خَتْمَةً بَدَأْتُ ابْنَ عَشْرٍ ثُمَّ أَتَمَمْتُ فِي عَشْرِ⁽²⁾
ثم قرأ على أبي علي بن حمدون الجلولي⁽³⁾ وأبي محمد عبد العزيز بن محمد⁽⁴⁾، وكان أي: العلامة الحصري - له معرفة بالأدب والشعر، ثم رحل من القيروان إلى الأندلس عندما

(1) أبو بكر عتيق بن أحمد بن إسحاق التميمي المعروف بالقصري - رحمه الله تعالى -، كان إمام جامع القيروان، وكان من أهل العلم والدين والفضل والعبادة وقيام الليل وقلة الكلام، لا يكاد يتكلم في أحد، مشغولاً بعبادته، وكان عالماً بعلوم القراءان، انتفع على يديه خلق كثير، توفي - رحمه الله تعالى - في الخامس من شعبان سنة سبع وأربعين وأربعمائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 1/185، ومعالم الإيمان 3/180.

(2) القصيدة الحصرية، البيت رقم: (20)، تحقيق الدكتور توفيق بن أحمد العبكري أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة القاضي عياض بمراكش الطبعة الأولى 1423هـ 2002م.

(3) الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، قرأ على علي بن بليمة عن قراءته على محمد بن سفيان، كان إماماً وانتفع به خلق كثير.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 1/226، معالم الإيمان 3/186.

(4) أبو عبد العزيز ابن محمد البكري المقرئ المعروف بابن أخ عبد الحميد، كان من كبار أصحاب أبي عبد الله ابن سفيان وأفاضلهم، وهو أحد الفقهاء المعدودين، مع دين وفهم وحسن خلق وفضل، لم يكن في وقته أعلم بالقراءة منه.

خربت القيروان، وأقرأ بها القرآن، ثم انتقل من الأندلس إلى طنجة، فمات بها سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ودفن بها، وله قصيدة في القراءات ضمّنها قراءة الإمام نافع المدني أولها:

إِذَا قُلْتُ أَبْيَاتًا حَسَنًا مِنَ الشَّعْرِ فَلَا قُلْتُهَا فِي وَصْفٍ وَصَلٍ وَلَا هَجَرٍ
وَلَا مَدَحٍ سُلْطَانٍ وَلَا ذَمٍّ مُسْلِمٍ وَلَا وَصْفٍ خَلٍّ بِالْوَفَاءِ أَوْ الْغَدْرِ
وَلَكِنِّي فِي ذَمِّ نَفْسِي أَقُولُهَا كَمَا قَرَّطْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ عُمْرِي⁽¹⁾

إلى آخر قصيدته الرائية، وهي قصيدة عظيمة المقدار، في غاية الفصاحة والبلاغة، تدل على كثرة فضله وغزارة علمه، تعرّض لحل ألفاظها وشرح معانيها وأسرارها العلامة ابن الباذش⁽²⁾ والأستاذ ابن الطفيل⁽³⁾ وغيرهما⁽⁴⁾، وله - رحمه الله ورضي عنه - ألغاز جيدة تعرف من الوقوف على المطوّلات، فمن بعض ألغازه قوله:

سَأَلْتُكُمْ يَا مُقَرِّبِي الْغَرْبِ كُلِّهِ وَمَا لِسُؤَالِ الْخَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ
بِحَرْفَيْنِ مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَضْلُهُ وَذَا لَمْ يَمُدُّوْهُ وَمِنْ أَضْلِهِ الْمَدُّ
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ مِثْلِكُمْ تَبْدُ⁽⁵⁾

ينظر: معالم الإيمان 186/3.

(1) القصيدة الحصرية، أبيات رقم (1,2,3).

(2) ينظر "منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية" تحقيق الدكتور توفيق العبقري، ص: 75.

(3) وهو المسمى بـ"الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية" حققه الدكتور توفيق العبقري، وطُبع ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية سنة 2008 م.

(4) شرح محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري، وشرح أبي عمرو مرجي الغافقي، وشرح الجوهري، والمباحث السنية في شرح القصيدة الحصرية للمعافري، وشرح ابن مطروح المسمى: إبداء الدرة الخفية في شرح القصيدة الحصرية، وشرح أبي عبد الله الخراز، وشرح ابن وهب الله.

(5) ينظر: الذيل والتكملة لكتابي موصل والصلة 465/3.

وقد بقي اللغز المذكور بغير جواب، لم يجب عليه أحد إلى أن وُجد الإمام الشاطبي وأجاب عنه، وكان بين وفاة الإمام الحصري ومولد العلامة الشاطبي خمسة وستون سنة، وهو من أكابر العلماء رحمه الله ورضي عنه /68/ ونفعنا به وبأمثاله في الدنيا والآخرة آمين.

ولغزه المذكور مبني على وجه واحد من أوجه "سوءات"، وهو قصر الواو ومد الألف الواقع بعد همزتها طويلا، مراعاة لما في عين الكلمة من "فعلات" من الخلاف، وهذا يحتاج إلى إيضاح وبيان، وذلك أن "سوءات" جمع "سوءة" على وزن فَعْلَة، وباب فَعْلَة كان حقه قياسا أن يجمع على فَعَلَات بفتح العين إذا كان اسما صحيح العين نحو: جَفْنَة وجَفَنَات، وَصَحْفَة وَصَحَفَات، وَقَصْعة وَقَصَعَات، فإذا كان معتل العين كَجَوْزَة وَجَوَزَات، وَبَيْضَة وَبَيْضَات، فالقياس في جمعه أن يكون محرك العين أيضا كالصحيح، لكنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فسكنوه للتخفيف؛ لأن السكون أخف من الحركة في حرف العلة، وبنو هذيل يفتحون العين في المعتل كالصحيح على الأصل في جمع فَعْلَة، وما جاء على الأصل فلا استثقال فيه، فكان يجب بحق الأصل أن يجمع معتل العين على فَعَلَات بالفتح كما لهذيل، ولولا استثقال الحركة على حرف العلة كما لغير هذيل لجمعت كذلك، أي: بتحريك الواو بالفتح من "سوءات"، فلا يكون فيها مدخل للمدّ، فمن نظر إلى هذا الأصل لم يمد الواو، ومن راعى اللفظ وما صار إليه الآن مدّه، وهذا معنى قول الإمام الحصري القيرواني في لغزه المذكور:

بِحَرْفَيْنِ مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ وَذَا لَمْ يَمُدُّوْهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ

يعني: أن الأصل في الألف الواقع بعد الهمزة إذا كان قبلها ساكن صحيح كـ ﴿فُرْعَانِ﴾ و﴿ظُمْنَانِ﴾ و﴿مَسْئُولًا﴾، أو ساكن منزل منزلة الصحيح كحرفي اللين، بدليل أنه ينقل إليهما كالصحيح إن لا يمدّ، بل يقصر، وهنا وقع قبل الهمزة ساكن منزل منزلة الصحيح

لما تقدّم، ومع ذلك مدّ الألف الواقع بعد الهمزة نظرا لأصل الواو إذ هو محرك في الأصل كما تقدّم، وقوله: «وَذَا لَمْ يَمْدُوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ»، يعني أن الأصل في الواو اللينة إذا وقع بعدها همز واجتمعا في كلمة واحدة أن يمدّ كـ ﴿سَوِي﴾ عند الإمام ورش من طريق الإمام الأزرق عنه، فلم يمدّه هنا، بل قصره نظرا لأصل الواو إذ أصله الحركة كما مرّ، ولم ينظر إلى سكونه لعروضه.

قال الإمام أبو محمد مكي القيرواني في توجيه هذا الوجه الذي وقع اللغز فيه: «إنه لما اجتمع له - أي: لورش من طريق الأزرق عنه - مدّ حرف لين لهمزة بعده، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله، أثر مد حرف المدّ واللين لتمكنه على حرف اللين، فمدّ الثاني وقصر الأول، واستغنى بمدّه عن مدّ الأول لقوة الثاني لوقوعه بعد حركة مجانسة وضعف الأول لوقوعه بعد حركة غير مجانسة وهو انفتاح ما قبله»⁽¹⁾ أهـ مع بعض زيادة للبيان. وأوجه "سوءات" على ما ذكره الحافظ شمس الملة والدين المحقق ابن الجزري أربعة: أحدها ما ألغز به الإمام الحصري المذكور، والثلاثة الباقية قصر- الواو وتوسط الألف وقصرهما وتوسطهما، - أي: الواو والألف -، ونظم الأوجه الأربعة المذكورة في بيت له فقال:

وَسَوَّاتٌ قَصُرُ الْوَائِ وَالْهَمْزِ ثَلَاثٌ وَوَسَطُنْ فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِي⁽²⁾

محتجا على ذلك بأن من روى الإشباع في حرفي اللين ﴿شَعِي﴾ و﴿سَوِي﴾ يستثنى واو "سوءات" فيقصره، ويأتي بالثلاثة في الألف الواقعة بعد الهمزة، وأن كل من وسّط حرفي اللين مذهبه في باب ﴿ءَامَنُوا﴾ التوسط لا غير، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين؛

(1) "الكشف" 49/1.

(2) "النشر": 347/1.

منهم شيخ شيخ شيخنا سيدي علي النوري في كتابه "غيث النفع"⁽¹⁾، وشيخ شيخنا العلامة العلامة أبو النخبة مصطفى المنمني الأزميري في تحريرات أوجه النشر والطيبة والتقريب المسماة بـ"بدائع البرهان" وغيرهما من الأئمة، وبالأوجه الأربعة المذكورة قرأنا على بعض شيوخنا من طريق "الشاطبية" و"غيث النفع" و"الطيبة" و"النشر" و"التقريب" و"بدائع البرهان"، وعلى الاحتجاج المذكور فالخلاف في واو "سوءات" دائر بين القصر- والتوسط فيه، ولا إشباع فيه، والألف الواقعة بعد الهمزة في اللفظة المذكورة فعلى قصر الواو تأتي الثلاثة في الألف، وعلى توسط الواو فالتوسط في الألف لا غير، فالأوجه حينئذ أربعة لا زائد عليها، لكن يرد على الاحتجاج المذكور بأن كل من وسّط حرفي اللين مذهبه في باب ﴿ءَامَنُوا﴾ التوسط لا غير، قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِزْباً فِي الْآخِرَةِ﴾⁽²⁾ ونحوها من الآيات فقد صرحوا بأنه يأتي على توسط ﴿شَيْئاً﴾ الثلاثة في ﴿الْآخِرَةِ﴾، فقد انتقض الاحتجاج المذكور، ولوروعي هذا الاحتجاج في الآية المذكورة ونحوها /69/ كما روعي في "سوءات" لأوتي في الآية المذكورة بالتوسط في حرف اللين، والتوسط في مدّ البدل في ﴿الْآخِرَةِ﴾ لا غير، ولا يأتي فيهما القصر- والطويل في البدل، فلا وجه حينئذ للاحتجاج بما ذكروه، والكمال لله.

وذهب بعض العلماء إلى أن في "سوءات" تسعة أوجه، ثلاثة في حرف اللين: القصر والتوسط والإشباع، مضروبة في ثلاثة الألف الواقعة بعد الهمزة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة. قال الشيخ أحمد بن علي المنجور في أجوبته على استشكالات وأبحاث تتعلق بـ"حرز الأماني": «وردت على محروسة فاس من بعض فضلاء المشرق، وهو الإمام العلامة أبو

(1) ص: 236.

(2) سورة آل عمران من الآية (176).

العباس أحمد بن محمد المسيري المصري نزيل قسطنطينة⁽¹⁾ المحروسة يرغب من الشيخين الإمامين أستاذي فاس بعصرهما شيخينا أبي القاسم بن محمد بن إبراهيم وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محي أن يزجحا عنه الإشكال، ويكشفاه له عن وجه المقال، بالتحقيق والعزو إلى الانتقال، فصادف وصول رسالته وفاة شيخنا ابن إبراهيم المذكور، ومرضا بشيخنا الآخر مشوبا بعجز وهم يمنع ذلك عن تدقيق النظر وتتبع كتب الأئمة بكمال المطالعة، قال الشيخ أحمد المنجور المذكور فحينئذ انثدبت لتأمل تلك الإشكالات والتدبر في حلها وأجبت عنها، ومن جملة الأبحاث التي أجاب عنها لفظة "سوءات".

ونص البحث: هل الخلاف في واو "سوءات" المدّ والتوسط والقصر، فيأتي فيها تسعة أوجه؟ أو الخلاف التوسط والقصر، فيأتي فيها أربعة كما ذكره ابن الجزري - رحمه الله -؟
ونص جواب الشيخ أحمد المنجور المذكور على البحث المذكور: «أن الخلاف في واو "سوءات" إنما هو طرد الأصل فيه، فيشبع أو يوسط أو استثنأؤه فيقصر، وقد سبق في نظائره لورش وجهان: الإشباع والتوسط في قوله:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتُحْ وَهَمْزَةٌ
بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَضَلُّ وَرِشٍ وَوَقْفُهُ
بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوْجَهَانِ جُمْلًا⁽²⁾
.....⁽³⁾

ومراده بالقصر: التوسط بدليل قوله بعد:

(1) قسطنطينة: بضم أوله، وهي مدينة وقلعة، وهي قلعة كبيرة جدا حصينة، لا يصلها الطير إلا بجهد، وهي من حدود أفريقيا مما يلي المغرب، وهي مدينة أزلية كبيرة، أهلة ذات خصائص ومناعة، ليس يعرف بأحسن منها.

ينظر: معجم البلدان للياقوت الحموي 349/4.

(2) متن الشاطبية البيت رقم (179)

(3) متن الشاطبية جزء من البيت رقم (180).

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ (1)

قاله الجعبري والفاسي وغيرهما، قال: ولا وجه لحمل أحد شَقَيَّ الخلاف على خصوص التوسط لعدم المقتضي للتخصيص، بل حملة على الطول أقرب لتقديمه في اللفظ، ومع ذلك وهم عند الجعبري كما سيأتي.

قال: فإن قلت: المقتضي لحمله على خصوص التوسط أنه الراجح في نظائره كـ ﴿سَوْءَةً﴾⁽²⁾ و﴿هَيْئَةً﴾، ولذلك اقتصر عليه أبو الحسن ابن بري في قوله: «مُدَّتْ لَهُ تَوْسُطًا»⁽³⁾.

قال: قلت: ليس في كلام أبي القاسم إشارة إلى هذه الراجحية، فلا تكون مرجحة، نعم لو كان الكلام في قول أبي الحسن وفي "سوءات" خلف توجّه حمل الخلف على التوسط والقصر، فيتحصل فيه إذن تسعة أوجه، من حيث إن فيه ثلاثة في الواو، ومثلها في مدّ الألف بعدها، فتجري إحداهما في الأخرى بتسعة أوجه»⁽⁴⁾.

وقد أوضح هذا المحقق الجعبري فقال: «لورش في ﴿مَا وَدَرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا﴾»⁽⁵⁾ و﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾»⁽⁶⁾ ﴿يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ﴾»⁽⁷⁾ بالأعراف مذهباً نقلهما الصقلي، أحدهما: طرد الأصل فيه فيمدّ ويوسط، والثاني: استثناءؤه فيقصر، فيتحصل من

(1) متن الشاطبية جزء من البيت رقم (181).

(2) سورة المائدة، من الآية: 33.

(3) "الدرر اللوامع"، البيتان: 80، 81.

(4) ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 254/2-255.

(5) سورة الأعراف من الآية (19).

(6) سورة الأعراف من الآية (21).

(7) من الآية (25).

الاثنين ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة، قال: وقد وهم من فسّر الخلاف بالمدّ والقصر» انتهى.

ومثله للفاسي وغيره من شراح "الحرز"⁽¹⁾، أعني أن الخلاف فيه ثلاثة، وكذا للمحقق أبي الفضل ابن المجراد السّلوي على قول أبي الحسن وفي "سوءات" خُلف.

قال: أخبر أن عن ورش خلافاً في واو "سوءات" جمع "سوءة" هل هو مستثنى من هذا الباب فلا يمدّ له أصلاً، أو هو داخل في هذا الباب فيمدّ بوجهين: التوسط والإشباع كما في ﴿شَعْبٍ﴾ و﴿سَوَاءٍ﴾، فمذهب الحافظ إجراؤها مجرى نظائرها، إما بالإشباع كما يظهر من "إيجاز البيان"، وهو الذي قرأ به على ابن خاقان⁽²⁾ وفارس بن أحمد⁽³⁾، وإما بالتوسط، وهو الظاهر من "التلخيص" و"المفردة"، ومذهب مكّي وابن شريح والمهدوي استثناءه من حرفي اللين، وهذا على رواية أبي يعقوب، وأما على رواية عبد الصمد فليس عنده إلا القصر- في حرفي اللين مطلقاً، ومثل عبد الصمد فيما ذكر الأصبهاني، ونَصَّ على ذلك الحافظ⁽⁴⁾.
قال الشيخ أحمد المنجور المذكور: «إذا جمع ما لورش في ألف "سوءات" وواوها من الخلاف تصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه؛ مدّها معاً، وقصرهما معاً، وتوسطهما معاً، والمخالفة بينهما، قال: وقد نظمت /70/ ذلك في ثلاثة أبيات وهي:

(1) كأبي شامة في إبراز المعاني ص: 126.

(2) هو خلف بن إبراهيم بن خاقان المصري، أبو القاسم، الأستاذ الضابط، قرأ عليه الإمام الداني واعتمده في كتاب التيسير وغيره، توفي بمصر سنة 402 هـ.

ترجمته في: "غاية النهاية": 271/1.

(3) أبو الفتح فارس بن أحمد الحمصي الضرير، نزيل مصر، وُلد بمصر سنة 333 هـ، قرأ عليه الإمام الداني، كان ضابطاً حافظاً، توفي بمصر سنة 401 هـ.

ترجمته في: "غاية النهاية": 5/2.

(4) ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 255/2-256.

وَسَوَّاتٌ فَاقْصُرْ وَآوَهَا ثُمَّ وَسَّطَنْ
فَيَحْصُلُ فِي سَوَّاتٍ تِسْعَةٌ أُوجُهُ
فَأَشْبَعُهُمَا وَاقْصُرْ وَوَسَّطْ وَخَالَفَنْ
وَمَكِّنْ كَهَاوِيهَا⁽¹⁾ لِيُورِشَ بِلَا هَضْمٍ
إِذَا تَلَيْتَ وَصَلًا فَحَقِّقْهُ عَنْ فَهْمٍ
تَجِدُ تِسْعَةً لَا شَكَّ فِيهَا لِذِي الْعِلْمِ.

وحكى الشيخ ابن عبد الكريم صاحب "الفصول" عن بعض الأئمة أن في "سوءات" هذه الأوجه التسعة.

قال ابن عبد الكريم المذكور: «وهذه الوجوه حفظها شيخنا عن شيخه الأستاذ عمر بن حدادة» انتهى⁽²⁾.

وكذا قال بالأوجه التسعة الشيخ المجراد، ثم ذكر المجيبُ الشيخ أحمد المنجور المذكور اللغز الذي ألغز به الإمام الحصري الذي قدّمناه، وقال بعد إتيانه به: «وقد أجابه الشاطبي والجعبري وغيرهما، قال: وتحقيق ذلك في "كنز المعاني"، وقد حقق أبو شامة في اختصار وإيضاح سؤالاً وجواباً فقال: «إِن قلت: كيف يمدّ ما بعد الهمزة في "سوءات" وقبل الهمزة ساكن، وليس من أصل ورش مدّ ذلك كما تقدّم، - يعني في ﴿فُرْعَانِ﴾ و﴿ظُمَّانِ﴾ و﴿مَسْئُولًا﴾ ونحو ذلك - قال: قلت: لأن الواو حرف علة، والمانع هو الساكن الصحيح، على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظاً فهي متحركة تقديراً على ما بيناه، فلوحظ الأصل في ترك مدّها في نفسها وفي مدّ ما بعد الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما» انتهى⁽³⁾.

ومنه يفهم قول الإمام الحصري: «مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ»، يعني ألف "سوءات"، «وَذَا لَمْ يَمْدُوْهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ» يعني واوها كما قدّمنا ذلك وبيناه غاية البيان.

⁽¹⁾ يعني ألفها.

⁽²⁾ ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 256/2.

⁽³⁾ إبراز المعاني من حرز الأمان ص 125-126.

قال الإمام المنجور المذكور: «وحاصل الجواب أن الأصل في "سوءات" فتح واوها كجفئات جمع جفنة، فروع الأصل ولم ينظر إلى حال عروضه وهو الأكثر، أعني عدم الاعتداد بالعارض، فلزم قصر الواو ومدّ الألف، بخلاف "دار" ونحوه يمدّ في الوقف ويمال اعتباراً بالأصل واعتداداً بالعارض الذي هو السكون، ففيه مراعاة الأصل والحال معاً، خلافاً لمن ألزم في الإمامة قصره وقفاً كصاحب التحفة في قوله:

وَمَنْ يُمِلْ لَيْسَ لَهُ اغْتِدَادٌ يَلْزُمُهُ الْقَصْرُ وَذَا الْمُرَادُ⁽¹⁾

على أن من أشيأنا من كان يمدّ، ومنهم من كان يقصر، وهذا كباب "استقام"، فإن فيه الاعتداد بالأصل والحال معاً، وعلى الاعتداد بالعارض وعدمه ابتنى الخلاف في تغليظ ما سكن للوقف من اللآمات المغلظة في الوصل.

قال الشيخ المنجور المذكور: «ولشيخ شيوخنا الإمام العلامة الجامع المحقق وحيد عصره ونخبة دهره سيدي أبي عبد الله محمد بن غازي رحمة الله عليه ورضوانه:

أَلَا فَاسْمَعْنِ مِمَّا أَخَذْنَا عَنِ الْمَلَأِ⁽²⁾ وَجَاءَ بِهِ كَنْزُ الْمَعَانِي مُفَصَّلًا
إِذَا وَصَلَ الْقَارِي بِتَغْلِيظٍ لَامِهِ فَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ حُصَّلًا
وَإِنْ وَصَلَ الْقَارِي بِتَرْقِيقٍ لَامِهِ فَتَرْقِيقُهُ فِي الْوَقْفِ حُكْمٌ تَأْصَلًا
فَلَا تَنْظُرْ فِي الشَّرْطِ إِلَّا مُحَقِّقًا لِأَسْبَابِهِ وَأَفْهَمُ بِذَا قَوْلُ مَنْ خَلَا
وَإِنْ جُمِعَا كَانَ الْخِلَافُ مُفْرَعًا عَلَى اللَّغْوِ وَاحْذَرُ أَنْ تُرْتَبَ فَاعْقِلًا
وَمَا أَلْزَمُوا مِنْ قَصْرٍ دَارَ وَنَحْوِهِ مُمِيلٌ وَقُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلًا
بِبَابِ اسْتِقَامٍ وَهُوَ فِي طَالٍ هَكَذَا لِمَنْ كَانَ بِالتَّغْلِيظِ فِي الْوَقْفِ قَدْ تَلَا⁽³⁾

(1) "التحفة": لوحة رقم 40.

(2) ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 257/2-258، ونسب الكلام إلى نفسه.

(3) لم أعر عليه في الكتب التي بحث فيها. يراجع في المكتبة الحسينية تحت رقم 1260، 8934 كتاب تكملة

التقييد وتحليل التعقيد، وخزانة الرباط تحت رقم 822 وخزانة القرويين تحت رقم 341

انتهى.

قال العبد الفقير لربه جامع هذه الأسئلة والأجوبة: ولنذكر التعريف بالإمام ابن غازي هنا تبركا به وبأمثاله آمين.

فأقول: هو الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني نسبة لأبي عثمان، وهو من قبيلة كتامة حسبما ذكره ابن خلدون، كان - رضي الله عنه - مقرئاً مجوداً، صدرا في القراءات متقناً فيها عارفاً بوجوهها وعللها، طيب النعمة، قائماً على التفسير والفقه والعربية، مقدماً في الحديث حافظاً له، واقفاً على أحوال رجاله وطبقاتهم ضابطاً لذلك، ذاكراً للسيرة والمغازي والتواريخ والآداب، فاق بذلك أهل زمانه حتى قال فيه القائل:

تَكَلَّمَ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَمَا فِي الْغَرْبِ مِثْلَكَ يَا ابْنَ غَازِي⁽¹⁾

ولد بمكناسة الزيتون سنة إحدى وأربعين وثمانمئة وأخذ العلم بها وبمدينة فاس على مشايخ أجلة منهم الأستاذ الصُّغَيْرِ التجيبي⁽²⁾ والفقيه العالم أبو محمد بن /71/ قاسم القُورِي⁽³⁾ وغيرهما مما تضمنه برنامج شيوخه، أنفق حياته في طلب العلم وإقراءه والعكوف على تقييده، وألف في القراءات والحديث والفقه والعربية والفرائض

(1) "سلوة الأنفاس": (75/2).

(2) أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمادة الأوربي النيجي، الشهير بالصُّغَيْرِ، وُلد ببلاد نيجة سنة 803 هـ، كان متبحراً في القراءات وأحكامها والنحو، قال ابن غازي: «ما رأيت عينا قط مثله»، توفي ليلة الجمعة 6 شعبان سنة 887 هـ بفاس، وبها دُفن.

ترجمته في "فهرس ابن غازي": 36، "جذوة الاقتباس": (243/1)، "درة الحجال": (139/2).

(3) أبو عبد الله محمد بن القاسم القوري اللخمي المكناسي، أندلسي الأصل، وُلد بكناس سنة 804 هـ، كان فطاحل علماء زمانه، من تأليفه تقييد على المدونة في عدة مجلدات، توفي بفاس سنة 872 هـ.

ترجمته في "فهرس ابن غازي": 70، "نيل الابتهاج": 313، "جذوة الاقتباس": (319/1).

والحساب والعروض وغير ذلك، ومن جملة تواليفه في القراءات نظمه المسمى بـ"تفصيل الذهب"⁽¹⁾، ضمنه رواية الإمام نافع الأربعة عنه من طرقهم العشرة، المعبر عنها بالعشر- الصغير، غير أن أوجهها من أوجههم أحالها على نظم العلامة ابن بري المسمى بـ"الدرر اللوامع" فتؤخذ منه حسبما ذكر ذلك في اصطلاحه في أول نظمه، إذ هو من أجل ما أُلِفَ في القراءات العشرية وأفيدها علما وأخصرها، حتى قال فيه شيخ الجماعة بفاس سيدي الحسن الدرعي - رحمه الله - مادحاً له ومقرئاً على قراءته هذه الأبيات وهي:

أَيَا مَنْ تَصَدَّرَ لِلْقِرَاءَةِ قَاصِداً	لِتَحْصِيلِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرِو
عَلَى مَا رَوَاهُ الْعَدْلُ وَرَشٌّ لِنَافِعٍ	وَقَالُونَ بَعْدَهُ وَإِسْحَاقُ ذُو الْيُسْرِ
وَمِنْ بَعْدِ إِسْمَاعِيلِهِمْ نَجْلُ جَعْفَرٍ	عَلَى مَا رَوَاهُ الْعَشْرُ عَنْهُمْ بِلاَ عُسْرِ
عَلَيْكَ بِتَفْصِيلِ ابْنِ غَازِي فَإِنَّهُ	كَفَيْلٌ بِهَا حَقّاً حَقِيقاً بِلاَ نُكْرِ
فَبَيِّنْ تَبْيِيناً وَأَوْضَحْ مُشْكِلاً	وَفَسِّرْ - مُغْلَقاً وَأَبْعَدَ عَنْ جَوْرِ
وَضَمَّنْهُ ضِكْرَ الْقِرَاءَاتِ كُلِّهَا	سِوَى أَحْرَفٍ فِيهَا أَحَالَ عَنِ الْبَرِّ
وَزَادَ عَلَى التَّعْرِيفِ نَشْرَ فَوَائِدٍ	جَزَاهُ الْإِلَهُ فِيهَا خَيْراً عَلَى خَيْرٍ

وقد ولي العلامة ابن غازي الخطابة بمكناسة الزيتون، ثم بعد ذلك قدم لفاس فاستوطنها سنة إحدى وتسعين وثمانمئة، والأمير إذ ذلك أبو عبد الله محمد الوطاسي لأمر وقع بينهما، قاله الشيخ المنجور في فهرسته⁽²⁾، ونزل بالبليدة من حومة الأصدع أول من دخل عليه من طلبة فاس سيدي عبد الرحمن سُقَيْن⁽³⁾، ثم ولي الخطابة بالمدينة البيضاء، ثم

(1) والصواب: تفصيل عقد الدرر.

(2) لم أقف عليه في فهرسته.

(3) أبو محمد عبد الرحمن بن علي بن أحمد القصري السفياي العاصمي، الشهير بسُقَيْن، وُلد سنة 873 هـ، كانت له رواية واسعة لم تحصل لغيره من أهل عصره بفاس، تولى الفتيا والخطابة، توفي بفاس سنة 956 هـ.

ترجمته في: "نيل الابتهاج": 176، "جذوة الاقتباس": (407/2).

بعد هذا ولي الإمامة والخطابة بجامع القرويين من فاس، وكان يُسمَّع في كل شهر رمضان صحيح البخاري، وتفقه عليه عامة طلبة فاس وغيرها، وكان فصيح اللسان عارفا بصناعة التدريس، جميل الصحبة حسن الأخلاق موطأ الأكناف، وبالجملة فهو آخر المقرئين، خاتمة المحدثين، توفي - رحمه الله ونفعنا ببركاته - يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة تسع عشر وتسعمئة، ودفن بالكغادين من عدولة الأندلس⁽¹⁾ صبيحة يوم الخميس، واحتفل الناس لحضور جنازته احتفالا عظيما، وحضرها السلطان ووجوه دولته، وتأسفوا لفقده تأسفا عظيما، رحمه الله وألحقنا به على الكتاب والسنة آمين، بجاء سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم نرجع إلى ما كنّا فيه.

قال الإمام أحمد المنجور المذكور: «وقد بان مما قررنا أن مسلك ابن الجزري ليس ذلك ولعله أسقط الإشباع في الواوي، ولكون التوسط أرجح منه في نظائره فاقصر - في أحد الشقين على التوسط، وحينئذ يكون في "سوءات" ستة أوجه، فكيف جعلها ابن الجزري أربعة؟ إلا أن يكون أسقط الإشباع أيضا في الألف لكونه ليس بالقوي عند الحافظ كما قدّمنا.

قال: «ثم بعد أن كتبت هذا البحث اطلعت على كلامه في "تقريب النشر" فوجدته أسقط الإشباع في كل واحد من الواو والألف، مع أنه ذكر في مدّ حروف المدّ واللين المتأخرة عن الهمزة الأوجه الثلاثة، واعتل لإسقاط الإشباع في الواو بأن أصحاب الإشباع في نظائرها

⁽¹⁾ هذا الموقع يوجد قريبا من باب الحمراء داخل باب الفتوح من مدينة فاس، ينظر: "الإمام ابن غازي المكناسي، عالم القرويين وشيخ الجماعة لفاس" للدكتور أحمد بن محمد البوشيخي، ص: 115.

ك﴿سَوِيٍّ﴾ و﴿شَعِيٍّ﴾ يستثنون "سوءات"، وبقيت عليه المطالبة بوجه إسقاط الإشباع في الألف، إلا أن يكون الوجه عنده ما ذكرناه.

ونصه في تقريب النشر: «فالخلاف - يعني في واو "سوءات" - التوسط والقصر؛ لأن أصحاب الإشباع يستثنونها، فيجيء فيها أربعة أوجه من أجل المدّ بعد الهمز، وقد جمعتها في بيت وهو:

وَسَوَّاتٌ قَصْرُ الْوَائِ وَالْهَمْزِ ثَلَاثٌ وَوَسَطٌ فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِي⁽¹⁾

قلت: وفي جواب الإمام أحمد المنجور المذكور عن المحقق ابن الجزري بقوله: «ولعله أسقط الإشباع في الواو» إلخ نظر، وبيانه: أن إسقاطه للإشباع في واو "سوءات" دون ﴿سَوِيٍّ﴾ و﴿سَوَّاتٍ﴾ ونحوهما، القائل به فيهما ليس لما ذكره عنه الشيخ أحمد المنجور المذكور، وإنما وجه إسقاط الإشباع عنده في واو "سوءات" ما قدّمناه عنه، وهو أن كل من روى الإشباع في حرفي اللين ك﴿شَعِيٍّ﴾ و﴿سَوِيٍّ﴾ ويستثنى واو "سوءات" فيقصره، وقوله: «وحينئذ يكون في "سوءات" ستة أوجه، فكيف جعلها ابن الجزري أربعة؟» إلخ، فيه بتر،/72/ وذلك أن ابن الجزري أسقط إشباع الألف وقصره كليهما على توسط الواو، لا أنه أسقط الإشباع فقط، ووجه ذلك عنده أن من روى التوسط في حرفي اللين مذهبه في باب ﴿ءَامَنُوا﴾ التوسط فقط، فعلى هذا تكون الأوجه في "سوءات" أربعة لا غير كما يأخذ ذلك من البيت المذكور له، وصرح بالتوجهين⁽²⁾ المذكورين الشيخ النوري في غيظه⁽³⁾، غير أن التوجيه الثاني يرد عليه ما أوردناه قريبا، وعلى اعتبار إيرادنا المذكور تبقى الأوجه ستة؛ ثلاثة في الألف على قصر الواو، ومثلها على توسطه لانتقاض التوجيه

(1) "النشر": 347/1.

(2) كذا في المخطوط، ولعل الصواب: "بالتوجهين".

(3) ص: 236.

الثاني بما صرح به ابن الجزري ومن تبعه كالشيخ النوري وغيره في الآية التي قدمنا ذكرها، ونحوها تصريحاً لا يقبل التأويل فراجع ذلك تفد.

ثم قال الإمام أحمد المنجور المذكور بعد ذكره لما ذكر: «وللبيت التي نظمها ابن الجزري في الأوجه الأربعة ما نصه: وبالجمله ففي كلام المتقدمين غنية وكفاية سيما»⁽¹⁾.
المحقق الجعبري:

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ⁽²⁾
فَلَمْ تَدْعُ سَالِفَةَ الْأَوَائِلِ فِي كُلِّ فَنٍّ قَوْلَةً لِقَائِلِ⁽³⁾

لَمْ يَدْعُ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَرَ فَضَلَ عِلْمٍ سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرِ
هذا لو لم يكن إلا مجرد نصوصهم، كيف وقد لاحت وجوهها، واستبان أدلتها، وفي مثل هذا المقام يقدم ما قال المتقدمون لا محالة، وإن كان قد يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، لكنه مقام آخر ليس مما نحن فيه، وعليه يحمل إنكار الحافظ لقول: «لَمْ يَدْعُ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَرَ» البيت المذكور، وقد بالغ في إنكاره لما يؤدي إليه من اندراس العلم»⁽⁴⁾، وطالع كلامه في أول "الإيضاح البياني" للإمام القزويني⁽⁵⁾.

(1) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 259/2، ونسبه إلى نفسه.

(2) قائله لجيم بن صعب، أو ديسم بن طارق، ينظر "مجمع الأمثال": باب القاف (2/106)، "ربيع الأبرار ونصوص الأخيار" (3/155).

(3) قائله الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني الشهير بالبنا في أرجوزته.

(4) ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 259/2، ونسب ذلك لنفسه.

(5) محمد بن أحمد بن علي أبو عبد الله القزويني، مقرر كبير حاذق شهير، نزيل مصر، توفي - رحمه الله تعالى - سنة

ثم قال الإمام أحمد المنجور المذكور: «وابن الجزري هذا هو الأستاذ الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد الجزري الشافعي، لم يبلغنا من تأليفه عدا منظومة فيما ألغز من الأربعين مسألة من المسائل المشككة، نظمها سؤالا لمشايخ البلاد، وتمرينا للفضلاء من العباد، وروي أنه يكتب في الفن أتقن من ذلك وأحسن، بلغنا من تأليفه "تقريب النشر"، وهذه المنظومة على انفرادها تدل على تحقيقه في هذا الشأن وأنه فيه من الفرسان، فكيف وهو بما وصفتموه من غزير الفضل والحفظ والإتقان.

وأول المنظومة:

سَأَلْتُكُمْ يَا مُقْرِئِ الْأَرْضِ كُلِّهَا	حُرُوفاً أَتَتْ فِي الدِّكْرِ لِلْسَّبْعَةِ الْمَلَأَ
وَيَعْرِفُهَا مَنْ كَانَ لِلْحِرْزِ رَاوِيَاً	وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الدِّرَاسَةُ حَصَلاً
وَيَفْهَمُ بِالتَّيْسِيرِ حَلَّ رُمُوزِهَا	وَهَذَا هُوَ الرَّاقِي إِلَى الرَّتَبِ ⁽¹⁾ الْعُلَا
وَمَنْ مَهَّدَ الطَّرْقَ الصَّعَابِ [بذيله]	فَأَضْحَى لَهُ التَّمْهِيدُ فِي الدَّهْرِ ⁽³⁾
وَإِنْ لَاحَ فِي الْأَلْعَازِ أَدْنَى إِشَارَةٍ	أَضَاعَ بِهَا عَرَفاً ذَكِيّاً وَمَنْدَلاً
وَيُنْكِرُهَا مَنْ لَيْسَ فِي الثَّقَلِ كَافِيَاً	وَلَيْسَ لَهُ تَلْخِيصُ فِكْرٍ فَيَعْقِلَا
وَلَيْسَ لَهُ فِي الْفَنِّ أَدْنَى كِفَايَةٍ	وَلَيْسَ لَهُ إِرْشَادُ فَهْمٍ فَيَنْقُلَا
وَلَيْسَ لَهُ فِي الْفَنِّ ⁽⁴⁾ تَبْصِرَةٌ وَلَا	لَدَيْهِ اقْتِصَادُ فِي الْمَقَالِ فَيُقْبَلَا
وَلَمْ يَدْرِ فِي الْإِقْرَاءِ إِلَّا نَعَمَ كَذَا	كَمَا أَنَّ فِي الْبَحْثِ لَمْ يَدْرِ غَيْرَ لَا
وَإِذْ قَدْ أَطْلُنَا الْبَحْثَ فِي غَيْرِ قَصْدِنَا	فَنَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ كَيْ يَتِمَّ ثَلَا

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 75/2.

⁽¹⁾ في كتاب ابن المنجور رتب لا يوجد الألف والام.

⁽²⁾ في كتاب ابن منجور حذقه

⁽³⁾ في كتاب ابن منجور الذكر

⁽⁴⁾ في كتاب ابن منجور: "العقل".

لِوَرِيشٍ أَتَتْ رَأَى يُفَخِّمُهَا بِلَا خِلَافٍ كَذَا التَّوْفِيقَ عَنْ غَيْرِهِ اِعْتِلَاً
وَعِنْدَهُ أَتَى قَصْرٌ وَبِالْمَدِّ كُلُّهُمْ وَبِالْعَكْسِ قَالُونَ فَكُنْ مُتَأَمِّلاً
إِلخ المنظومة، وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره»⁽¹⁾ انتهى كلام الإمام أحمد المنجور المذكور
المذكور مع بعض زيادة وحذف في جوابه عن السؤال المذكور.

قلت: والمنظومة التي نظمها الحافظ المحقق شمس الملة والدين ابن الجزري - رحمه الله
ورضي عنه - في الألغاز التي استخرجها وردت في شهر صفر الخير سنة تسع وستين
وثمانمئة على قراء مصر القاهرة المحروسة، أولها ما تقدّم من الأبيات، وآخرها قوله رضي
الله عنه:

فَدُونَكُمْ النَّظْمَ الثَّمِينِ مُنْظَمَا يَصِيرُ بِهِ عَقْدُ اللَّالِي مُفَصَّلاً
أَجِيبُوا بِنَظْمٍ أَوْ بِنَثْرٍ بِحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ عُذْرٌ إِذَا الْقَصْدُ حُصَّلاً
وَمِنْ بَعْدِ ذَا صَلُّوا عَلَى أَشْرَفِ الْوَرَا مُحَمَّدٍ الْهَادِي إِلَى الْخَلْقِ أُرْسَلاً

فوصلت الألغاز المذكورة نظماً من منشئها الحال ببلاد الروم بعد وفاته بستة وثلاثين
سنة أو ما يقرب من ذلك إلى مصر القاهرة، وقصد رافعها /73/ أشهر أهل القاهرة بهذا
العلم فأخذها منه ووعد أن يكتب عليها، ثم عاوده فحقق الوعد، ثم رجع إليه ثالثاً
فردّها إليه وقال: ليس عندي لهذا جواب، وكان السائل الذي رفع الألغاز المذكورة إلى
حيث ذكر غريباً، فقام معه من له عناية بطلب الفوائد فتوسلوا إلى ذلك الرجل وغيره من
أهل هذا الفن بكل طريق يمكنهم حتى توصلوا باتباع السلطان عزّ نصره، وتمّ على
سنن التوفيق أمره، وقصدوا كل من نصّب نفسه للناس في هذا العلم فلم يصلوا من أحد
منهم إلى شيء، وصدّوا عن هذه الأسئلة وصدفوا ولم يدخل أحد منهم تحت عهدها ولا

⁽¹⁾ ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 259/2-261، والكلام نسبه إلى القزويني في كتاب إيضاح البياني ولم أقف عليه.

تقيد بمحيط دائرتها، قال من أجاب عنها: ثم دلّ السائل علي فتوسل بشخص من أصحابي إلي فاعتلت بشغلي بكتاب نظم "الدرر من تناسب الآي والسور"⁽¹⁾؛ ترجمان القرءان، ومبدي مناسبات الفرقان، الكتاب الذي لم تسمح الأعصار بمثله حقيقة من غير غلو، ولا نسج ناسج على منواله وشكله من غير فخر ولا علو، ثم لما فارقني صاحبي على يأس مني انصرف خاطري إليها، وعطف طائر فكري عليها، فأعاني الله عليها فحللتها في أسبوع، وكتبت الحل في نحو كراسين، ثم نظمت ذلك الجواب، وعميت كثيرا من مواضعه بعض التعمية على من لم يرسخ قدمه في الفن من الطلاب، فقلت:

إِلَيْكَ جَوَابِي سُفْتُ فَاسْمَعُهُ وَأَقْبَلَا	فَلَسْتُ تَرَى فِيهِ عَنِ الْحَقِّ مَعْدِلَا
كَأَنَّكَ يَا شَيْخِي نَطَقْتَ بِلَهْجَتِي	وَحَاطَبْتَنِي فِيمَا أَحَاطَ مِنَ الْبَلَا
وَكَاشَفْتَنِي مِنْ قَبْلِ دَهْرٍ وَكُنْتُ لِي	نَظِيرًا بِمُضَرِّ ذِي الْقَطِيعَةِ وَالْقَلَا
فَأَكْسَيْتَنِي عِزًّا بِمَا قُلْتُ مُلْغِزًا	وَأَوْرَثْتَنِي فَخْرًا وَمَجْدًا مُؤَثَّلًا
اهينت لِأَجْلِي دَوْلَةَ الْجُهْلِ فَاَنْمَحَتْ	وَقَدْ صَارَ أَهْلُ الْجُهْلِ أَسْفَلَ أَسْفَلَا
وَأَضْحَى لِأَهْلِ الْعِلْمِ مَجْدٌ مُوَصَّلٌ	وَعَادَ شَبَابُ الْفَضْلِ يُخْتَالُ فِي الْحُلَا
وَقَدْ أَشْرَقَتْ فِي النَّاسِ حَقًّا شُمُوسُهُ	فَصَارَتْ مَعَانِيهِ الدَّقِيقَةُ تُجْتَلَا
وَالسَّيِّئَةُ لَا تَخْتَشِي النُّطْقَ جَهْرَةً	وَكَاَنْتَ لَعْمَرِي بِالْمَخَافَةِ فِي بَلَا
وَكَاَنْتَ إِذَا أَبَدْتَ نَفِيسًا لِفِكْرَةٍ	تَبَدَّى لَهَا فِيهَا شُمُوسٌ فَتُجْتَلَا
وَكَاَنْ بِمُضَرِّ طَائِرِ الْجُهْلِ عَاكِفًا	يُحُومُ فِي جَوِّ السَّفَاهَةِ مُهْمَلًا
فَكَمْ رُمْتَ مِنْهَا وَضَلَّهَا فَتَمَنَّعَتْ	عَلَيَّ لَمَّا يَأْتِي مِنَ الْعِزِّ وَالْعُلَا
فَيَعْدَا لِذَاكَ الْوَقْتِ كَمْ دُفْتُ مُرَّةً	وَجَدَ الدَّهْرَ صَادَفَ الْعِلْمَ فَاَعْتَلَا
بِمَائِدَةِ الْأَحْزَابِ رَأَى مُفَخِّمٌ	لَوْرُشٍ وَفِي شِدِّ النَّسَبِ قَصْرُهُ انْجَلَا

(1) للعلامة إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، المتوفى سنة 885 هـ وهو في اثنين وعشرين جزءا.

وَنَحْوُ أَنَا إِلَّا لِقَالُونَ مَدُّهُ أَذْهَبْتُمْ وَرُشٌ بِتَحْقِيقِهِ عَلَا
إلى آخر الجواب الذي أجاب به عن الألغاز، غير أنه أتى في آخر الجواب بالأغاز نظماً فقال
رحمه الله ورضي عنه:

وَإِنِّي بَعْدَ الْحَلِّ أَلْعَزْتُ سَائِلًا	لَأُسْكِتَ شَخْصًا بِالْفُجُورِ تَسْرِبَلًا
فَأَيْنَ أَتَى إِيجَابَ سَكَتٍ لِكُلِّهِمْ	كَإِظْهَارِ مِثْلِ سَاكِنٍ صَحِّحًا أَوَّلًا
وَقَدْ جَاءَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ لِنَافِعٍ	كَمَا جَاءَ عَنْ يَعْقُوبِهِمْ وَفَتَى الْعَلَا
وَمَنْ سَكَنَ الْمَرْفُوعَ حَتْمًا وَمَا رِءَا	لِتَحْرِيكِهِ فِي الْوَصْلِ وَجْهًا مَجْلَلًا
وَمَا وَجْهُ هَذَا الْقَوْلِ إِنْ كُنْتَ عَارِفًا	بِإِضْاحِ تَوْجِيهِ الَّذِي كَانَ مُشْكِلًا
فَخُذْهَا عَرُوسًا بِالْحَيَاءِ تَلَقَّعَتْ	عَلَيْهَا حِجَابٌ لِلصِّيَانَةِ حُلَلًا
فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كُفُوًا فَلَا تَبِعْ وَصْلَهَا	تَعُدْ فِي مَهَاوِي النَّقْصِ بِالرَّدِّ مَنْزِلًا
وَإِنْ كُنْتَ كُفُوًا بِالْفَضَائِلِ حَالِيًا	تَكُنْ بِوَصَالٍ عِنْدَهَا مُتَأَهِّلًا
فَكُنْ خَاطِبًا يَنْجَحُ مَرَامُكَ عِنْدَهَا	فَأَقْدِمْ تَفُزْ وَاحْمَدِ الْإِهْكَ أَوَّلًا
وَصَلِّ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ	وَآلِ وَأَصْحَابِ وَسَلِّمْ وَبِجَلَا

انتهى.

قلت: قول الإمام المنجور المذكور: «فروعي الأصل ولم ينظر إلى حال عروضه وهو الأكثر، أعني عدم الاعتداد بالعارض، فلزم قصد الواو ومد الألف، بخلاف دار ونحوه» إلخ، لا يكون إلا على بعض أوجه "سوءات"، وأما على مدّ واوه وألفه معاً توسطاً أو طولاً فيهما، أو توسطاً في الواو وطولاً في الألف، أو عكسه فيكون مثل دار ونحوه وقفاً، ففيه مراعاة الأصل والحال - أي: الاعتداد بالعارض - معاً، فمد الواو على الاعتداد بسكونه اعتباراً بالحال الذي صار إليه، ومد الألف على عدم الاعتداد بسكون /74/ الواو مراعاة لأصله، وهو كونه محركاً في الأصل، فقد وجد بهذا الاعتبار الجمع بين الأصل والحال معاً ولا

غرابة في ذلك؛ لانفكاك الجهة كما لا يخفى، وقد قدمنا الكلام على ذلك في جواب السؤال العاشر.

وأما على قصر الواو والألف في "سوءات" فوجهه أن تقول قصر الواو فيها على مراعاة أصله من الحركة، وقصر الألف فيها على مراعاة سكون الواو والاعتداد به، فهو حينئذ ﴿فُرْءَاي﴾؛ لأن سكون حرف اللين حكمه حكم الساكن الصحيح لما قدّمناه، وفي هذا الوجه أيضا الجمع بين الأصل والحال معا.

وأما قصر الواو وهو الأول، ومدّ الثاني وهو ألفها توسطا أو طولا، فوجه ذلك قصر الواو على مراعاة أصله من الحركة، ومدّ الألف بالوجهين المذكورين على مراعاة أصل الواو وهو الحركة أيضا، وذلك على عدم الاعتداد بسكونه الذي صار إليه لفظا.

وأما مدّ الأول وهو الواو في "سوءات" وقصر الثاني وهو ألفها، فتوسط الواو وقصر الألف على ما نقله ابن الجزري⁽¹⁾ وغيره، وطول الواو وقصر الألف على ما نقله غير ابن الجزري ومن تبعه فوجهه أن تقول مد الواو فيه على الاعتداد بسكونه، وقصر الألف على الاعتداد بسكون الواو أيضا لكون الهمزة وقعت بعد ساكن منزل منزلة الصحيح كما قررنا.

وجه من ساوى في مدهما - أي: الواو والألف - توسطا كما لا بن الجزري وغيره، أو طولا كما لغير ابن الجزري ولغير من تبعه، مراعاة سبب المدّ وهو الهمز، ولا علينا في كون شرط المدّ ضعيفا كما في واو "سوءات" أو قويا كما في ألفها لما قدّمناه، ولا علينا في كون السبب أيضا قويا بنسبة تأخره عن الشرط أو ضعيفا بنسبة تقدمه على الشرط.

(1) ينظر: النشر في القراءات 347/1.

ووجه عدم مساواة مدّهما بأنّ مدّ الواو توسطاً والألف طويلاً، وقوع الواو بعد حركة غير مجانسة، فمدّ توسطاً ولم يبلغ به إلى الإشباع لما ذكر، ومدّ الألف طويلاً لوقوعه بعد حركة مجانسة فساغ طوله لذلك.

ووجه عكس هذا الوجه وهو مدّ الواو طويلاً والألف توسطاً، قوة السبب وتقدّم الشرط عليه، وإن كانت حركة ما قبله غير مجانسة له، فبلغ الشرط بقوة السبب الواقع بعده رتبة الطول لذلك، ولم يبلغ الشرط الواقع بعد الهمزة رتبة الطول، بل بلغ رتبة التوسط لتقدم السبب عليه، وإن كانت حركة ما قبل الألف مجانسة له.

فقد بان لك مما قرناه توجيه أوجه "سوءات" على ما ذهب إليه المحقق ابن الجزري وغيره ممن تبعه، وعلى ما ذهب إليه غيرهم من الجماعة القائلين بالأوجه التسعة في "سوءات" كالمحقق الجعبري وغيره، وقد قرأنا بالأوجه التسعة في "سوءات" على بعض مشايخنا، وهي طريقة العشر الصغير، وذلك من كتاب "تفصيل الذهب"⁽¹⁾ للإمام العلامة ابن غازي المتقدم ذكره وتعريفه، ومن كتاب "الروضة السليّة في الطرق العشريّة" للإمام المحقق سيدي مسعود جموع، قال فيها: وروايتنا في الواو - أي: واو "سوءات" - بالثلاثة الأوجه للأزرق؛ التوسط والإشباع والقصر⁽²⁾، مع تقديم التوسط على الإشباع، والإشباع على القصر، فإذا جمع ما للأزرق في ألف "سوءات" وواوها تصوّر للقارئ في ذلك تسعة أوجه: ثلاثة مع توسط الواو، وثلاثة مع إشباعه، وثلاثة مع القصر، بتقديم التوسط على الإشباع في الهمز، والإشباع على القصر، وقد أشار الشيخ سيدي محمد ابن يوسف - رحمه الله - إلى الرواية بقوله:

وَوَسَّطَنَّ الْوَائِ مِنْ سَوَّاتٍ تَوَسَّطَ طُؤْلٌ وَقَصُرَاتٍ

(1) يقصد كتاب "تفصيل عقد الدرر".

(2) وهي على هذا الترتيب، ويرمز له المغاربة بـ "تشق".

فِي هَمْزِهِ وَالْوَاوِ بِالْإِشْبَاعِ أَيْضاً مَعَ الثَّلَاثِ لَا نِزَاعَ
فِي هَمْزِهِ وَالْوَاوِ بِالْقُضْرِ وَرَدَّ أَيْضاً مَعَ الثَّلَاثِ ذِي تِسْعٍ فَقَدْ⁽¹⁾

والذي يظهر لي أن النقل ورد في أوجه "سوءات" هل هي أربعة أو تسعة، وعلى كل منهما جماعة من العلماء، والأولى في حق الإمام ابن الجزري ومن تبعه في اقتصارهم على أربعة منها أن يوجهوا ذلك بالنقل والأثر، وأنهم لم يقرءوا على مشايخهم إلا بها، ولم يتصل لهم سند عن مشايخهم بغير الأوجه الأربعة من بقيّة أوجهها التسعة، وغيرهم من الجماعة المذكورين، قرءوا بالأوجه التسعة على مشايخهم وهلم جرّاً، وحصل لهم السند في ذلك، وقرءوا بها وأقرءوا، وقرروها في تأليفهم وهم جم غفير، ولا غرابة في كون بعض الأئمة تبلغه أوجه لم تبلغ غيره، إذ يستحيل أن يحيط الإنسان بالمسائل العلمية حيث كانت، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والحمد لله حصل للعبد الفقير السند بالأوجه الأربعة التي اقتصر عليها المحقق ابن /75/ الجزري ومن تبعه، وبالأوجه التسعة التي ذكرها المحقق الجعبري وغيره من الأئمة والله تعالى أعلم.

تنبيه:

الإمام أبو يعقوب يوسف الأزرق - رحمه الله - ناقض أصله في كلمتين وهما: ﴿مَوْيَلًا﴾⁽²⁾ و﴿الْمَوْءِدَةُ﴾⁽³⁾ فقصر وأوهما قولاً واحداً، وهو إجماع من القراء.

قال الحافظ ابن الجزري في طيبته⁽⁴⁾: «لَا مَوْيَلًا مَوْءِدَةً». وقال ولي الله الشاطبي في حرزه⁽¹⁾: «وَعَنْ كُلِّ الْمَوْءِدَةِ اقْصُرْ وَمَوْيَلًا».

(1) يعني فقط.

(2) سورة الكهف من الآية (57).

(3) سورة التكوين من الآية (8).

(4) البيت: 170.

وقال الأستاذ ابن بري في درره: «وَقَصْرُ مَوْئِلًا مَعَ الْمَوْءُودَةِ»⁽²⁾، معللاً للقصر فيهما بقوله: «لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَةٍ»⁽³⁾.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «ولا أعلم خلافاً بين أصحابنا في ترك تمكين الواو في قوله: ﴿مَوْئِلًا﴾ و﴿الْمَوْءُودَةِ﴾»، قال: «وبذلك قرأت وعليه أهل الأداء»⁽⁴⁾.

وذكر صاحب "الدرر" أصل العلة في قصرهما فقال: «لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَةٍ»، فاللام في قوله «لِكَوْنِهَا» لام التعليل متعلقة بالقصر المذكور، أي: لكون الواو فيهما مفقودة في حالة من أحوال التصريف على ما يتبين ذلك بعد إن شاء الله، وقوله: «وَقَصْرُ مَوْئِلًا» أي: وقصر واو ﴿مَوْئِلًا﴾ مع ﴿الْمَوْءُودَةِ﴾، أي: مع واو ﴿الْمَوْءُودَةِ﴾، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، يعني أن الواو فيهما تسقط في بعض تصاريف الكلمة نحو: وأل يئُل إذا لجأ، ووَاد يئُد إذا ثقل.

وفي التفسير: أن الموءودة هي البنت تدفن حية⁽⁵⁾، والأصل: يَوُئِلُ وَيَوُئِدُ، كما تقول: وعد يعد، ووَزَنَ يزن، والأصل: يَوُعد وَيَوُزن، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة⁽⁶⁾، وهذا التوجيه ذكره أبو العباس في قصر ﴿مَوْئِلًا﴾، قال: «فلما سقطت الواو في "يئُل" ضعف المد فيها لما لم يثبت في جميع تصاريف الكلمة»⁽⁷⁾.

(1) البيت: 182.

(2) منظومة ابن بري، البيت رقم (82) باب الممدود.

(3) المصدر نفسه.

(4) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 264/2، ونسبه إلى كتاب إيجاز البيان.

(5) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص النعماني 181/20.

(6) يقال: وقعت بين عدوتيهما.

(7) "شرح الهداية": 37.

وقال فيه أبو محمد مكي القيرواني: «إنه لما كانت الواو سكونها عارض لدخول الميم عليها، وأصلها الحركة في "وأل" إذا لجأ، لم يمد ليفرق بين ما أصله الحركة وبين ما لا أصل له في الحركة كـ ﴿سَوَّءَةٌ﴾»⁽¹⁾.

وبه قال أبو عبد الله الفاسي - رحمه الله - وأبو محمد شريح - رحمه الله - في توجيه الحرفين معاً، قالوا: «لأن أصل واويهما الحركة؛ لأنهما من وأل ووأد».

وقال أبو العباس في قصر ﴿أَلَمْؤُوءَةٌ﴾: «إن الهمزة تحذف في التخفيف على لغة من قال المودة»، قال: «فلما كانت الهمزة التي من أجلها مد الواو قد تحذف في بعض الأحوال ضعف المد لها»⁽²⁾.

وقال أبو محمد مكي المذكور في توجيه ترك المدّ في واو ﴿أَلَمْؤُوءَةٌ﴾: «إنه لما اجتمع له أي: لورش من طريق الأزرق عنه - مدّ حرف لين لهمزة بعده ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله آثر مدّ حرف المد واللين لتمكنه»⁽³⁾، فذكر ما ذكر في "سوءات" كما قدّمنا ذلك عنه⁽⁴⁾. وقال أبو عمرو الداني في قصر الكلمتين: «قد يكون ذلك لأحد أمرين: إما أن يكون أراد الجمع بين الوجهين من المد والقصر - والإعلام بجوازهما ولذلك قصرهما دون نظائريهما، أو يكون لَمَّا قلّ دورهما لم يستعمل المدّ فيهما ولا أجراهما فيه مجرى ما كثر دوره»⁽⁵⁾.

(1) الكشف 56/1.

(2) "شرح الهداية": 37.

(3) ينظر: الكشف لأبي محمد مكي 49/1-50.

(4) "الكشف": 49.

(5) لم أقف على هذا القول في الكتب التي بحثت فيها.

ووجه اختصاص هاتين الكلمتين بالقصر هو ما أشار إليه الأستاذ ابن بري من أن الواو فيهما تسقط في بعض تصاريف الكلمة، وذلك في يئد ويئد على ما تقدم.

قال الأستاذ أبو عبد الله - رحمه الله - : «فإن قلت: أن الياء تسقط في قول بعضهم يئس والأصل يأس فلم مدَّ ﴿إِسْتَيْسُوا﴾ ﴿لَا يَأْيُسُ﴾⁽¹⁾، فالجواب أن سقوط الياء منه إنما هو في لغة قليلة ضعيفة، وحذف الواو في يئد ويئد مطرد لا ينعكس، يعني أن القياس في المستقبل منه أن يأتي على يفعل بفتح العين وهي اللغة الفصيحة كما قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْيُسِ﴾⁽²⁾، ولم تسقط الياء فيها، فلذلك جرى اللفظ على القياس في المد ولم يقصر».

وهذا الاعتراض الذي ذكره، إنما يرد على ما ذكره أبو العباس في قصر ﴿مَوَيْلًا﴾، وعلى ما أشار إليه ابن بري في الحرفين معا من سقوط الواو فيهما، ولا يرد على غير ذلك مما تقدم، والذي قرأنا به على جميع مشايخنا وبه نقرئ هو القصر فيهما لورش لا غير، كغيره من القراء إجماعاً، ولولا ورود النقل الصحيح بالقصر فيهما لورش دون نظائرها من الكلمات المروي فيها الإشباع والتوسط كشيء وسوءاوهما⁽³⁾ مع القصر في واو "سوءات" كما تقدم، لأوتي بالوجهين المذكورين في ﴿مَوَيْلًا﴾ و﴿أَلْمَوْءَدَةُ﴾ ك﴿سَوَاءَةٍ﴾ على الاعتداد بوجود الواو فيهما والاعتداد بسكونه في هذه الحالة، لكن الرواية بخلاف ذلك، والقراءة سنة متبعة يجب اتباعها والمصير إليها شرعاً، إذ لا مدخل للعقل والاجتهاد بوجه فيها، وليس لنا إلا الاتباع حتماً محتمماً، لا خلاف في ذلك بين أئمة المسلمين الموثوق بعلمهم وديانتهم، والقراءة ليست موقوفة على التعليل والتوجيه، بل موقوفة على النقل والأثر، فما

(1) سورة يوسف من الآية (87).

(2) سورة الرعد من الآية (32).

(3) كذا في المخطوط، والصحيح سوءاتهما.

ورد وجه من أوجه القراءات بهما - أي: بالنقل والأثر - يقبل على الرأس والعين، ومالا فلا، بل يرفض ولا يلتفت إليه إجماعا قطعيا /76/ متواترا لا خلاف في ذلك بين أئمة الإسلام شرقا وغربا، عجماء وعربا، هذا الذي ندين الله تعالى به ونتقلده، ويجب اعتقاده على كل مسلم ومسلمة، وإياك يا أخي أن تميل إلى غير ما نقل عن سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد ﷺ في كل وقت وحين، في القراءة العظيم المحكم القديم إلى ما يحسنه العقل، فإنه يؤول والعياذ بالله إلى أكبر الكبائر، حفظنا الله من ذلك، فشدد يدك على المروي المنقول عن الثقات عمن لا ينطق عن الهوى ﷺ، وعصّ عليه بالنواجذ، والله تعالى أعلم.

هذا وإنَّ أوجه الوقف الثلاثة وهي: الطويل والتوسط والقصر - مقيّدة بقيدين على قول بعضهم، الأول أن يكون الحرف الموقوف عليه هو عين الموصول، فإن كان غيره لا يجوز فيه إلا المد الطويل كـ ﴿الزَّكَاةُ﴾ و﴿الصَّلَاةُ﴾.

والثاني أن لا يوجد سبب للمد قبل سكون الوقف، فإن وجد فلا يجوز فيه القصر - قولاً واحداً، خلافاً لمن توهم جوازه كـ ﴿جَاءَ﴾ و﴿السَّمَاءُ﴾ و﴿الْمَاءُ﴾، فـ ﴿تَسْتَعِينُ﴾ ونحوه تجري فيه الأوجه الثلاثة وقفا لوجود القيد المذكورين، وبعبارة تنظر إلى الحرف الموقوف عليه هل هو الموجود حالة الوصل أم لا؟ فإن كان هو نفسه فانظر هل حدث المد لسكون الوقف أم لا؟ فإن كان لم يحدث له بل لموجب قبله فليس إلا المد نحو: ﴿السَّهَاءُ﴾ و﴿هَؤُلَاءِ﴾ و﴿جَاءَ﴾ و﴿خَسِيسَ﴾ ونحوه في رواية الإشباع وصلاً عن ورش، و﴿مَحْيَانِ﴾⁽¹⁾ على رواية الإسكان؛ لأن المد في هذه الكلمات لم يوجبه سكون

(1) سورة الأنعام من الآية (164).

الوقف، بل كان قبله، وإن حدث لسكون الوقف نحو: ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿تَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾ فهو الذي تجري فيه الأوجه الثلاثة، فإن لم يكن هو بأن كان الحرف الموقوف عليه غير الموصول لا عينه ك﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الْعِ﴾ لورش وغيره فالموقوف عليه في الأول الهاء، وفي الثاني الياء فليس إلا المد الطويل وقفا للزوم السكون وإن كان موصوفه عارضا؛ لأنه حرف لم يكن حالة الوصل، فاجتلب للوقف ساكنا، والموجود في الوصل إنما هو تاء محركة أو همزة مسهلة لا غير، وحيث لم يوجد كل من الهاء والياء الساكنين في الوصل تعين لم تكن لهما حركة أصلا، فكان سكونهما بسبب ذلك لازما وإن كان الحرف في نفسه عارضا، بخلاف نحو: ﴿الْكِتَابُ﴾ و﴿الْعَلَمِينَ﴾ فإن الحرف الموقوف عليه هو الذي كان محركا في الوصل، فالسكون فيه عارض، فجاز فيه المد وتركه، وما ذكرناه في ﴿الْعِ﴾ وقفا إنما يجري على قول من يقول بتسهيل همزها بين بين وصلا كما هو مذهب الحافظ الداني وغيره، وأما على قول من يقول بإبدالها ياء مكسورة خالصة وصلا - وهو مذهب العلامة ابن سفيان القيرواني والأستاذ ابن شريح وغيرهما - فيجوز فيهما وقفا على هذا المذهب ما جاز في نحو: ﴿الْكِتَابُ﴾ وغيره مما سكن للوقف من جريان الأوجه الثلاثة؛ لأن الياء المسكنة وقفا هي التي كانت مكسورة وصلا، فالسكون فيهما عارض.

قال الشيخ أبو عبد الله الخرازي⁽²⁾ في شرحه على الدرر: «ويجري مجرى ﴿الْعِ﴾، يعني على القول بأنه لا يجوز فيهما وقفا إلا المد، خاصة لما ذكر ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ وشبهها مما رسم بهاء ووقف عليه بالهاء وهو في الوصل بالتاء، إذ الهاء حرف لم يكن في الوصل ولا نطق به قط إلا ساكنا، فالسكون إذن لازم له، على أنه إن

(1) سورة الفاتحة من الآية (4).

(2) والصواب: "الخراز".

نظرت إلى الحرف في جميع ذلك لم يحدث إلا في الوقف، فهو بهذا الاعتبار عارض، فالسكون فيه عارض بعروضه، فيجب على هذا أن يجري مجرى ما سكن للوقف والله أعلم⁽¹⁾ انتهى مع بعض زيادة.

قال العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي عقب ما نقلناه عنه: وقوله: «على أنه إن نظرت» الخ «يقتضي جواز المد والقصر في حالة الوقف في ﴿الجم﴾ على قراءة من قرأه بهمزة بين بين وصلا؛ لأن الياء الموقوف عليها فيه لم تحدث إلا وقفا فهي عارضة، فالسكون فيها عارض بعروضها، فيكون مخالفا لها، قاله الحافظ من لزوم المد في ذلك، فإن أراد بقوله: «في جميع ذلك» ﴿الجم﴾ وما جرى مجراه من ﴿الصَّلَاةِ﴾ و﴿الْحَيَاةِ﴾ و﴿الزَّكَاةِ﴾ وشبهها فهو نص منه في إجراء ﴿الجم﴾ في الوقف مجرى ما سكن له، فيكون مخالفا لما قلنا أيضا، وإن أراد بذلك ﴿الصَّلَاةِ﴾ و﴿الْحَيَاةِ﴾ و﴿الزَّكَاةِ﴾ خاصة يلزمه ذلك في ﴿الجم﴾، إذ لا فرق بينه وبين هذه الأشياء فيما ذكر فافهمه» انتهى.

قلت: والظاهر أن قوله: على إن نظرت إلى الحرف في جميع ذلك راجع إلى ﴿الجم﴾ وما جرى مجراه من ﴿الصَّلَاةِ﴾ و﴿الزَّكَاةِ﴾ و﴿الْحَيَاةِ﴾ ونحوها، فتجوز أوجه الوقف الثلاثة في ﴿الجم﴾ وما جرى مجراه، لعروض الحرف، وسكونه عارض بعروضه كما ذكر، وحمله على هذا وإن كان مخالفا لما نقله الحافظ الداني أولى وأنسب، وهو ظاهر كلام العلامة الشاطبي والمحقق ابن الجزري وغيرهما، وهو الذي قرأنا به، /77/ فيؤخذ من هذا أن جواز الأوجه الثلاثة وقفا مقيد بقيد واحد، وهو أن لا يوجد سبب للمد قبل سكون الوقف لا غير، ولا يشترط أن يكون الحرف الموقوف عليه عين الموصول كما تقدم، والله أعلم.

(1) "القصد النافع": 345.

تتمّة:

واستثنى بعضهم أيضا من سكون الوقف لفظ الجلالة، فيوقف عليها بالإشباع لا غير تعظيما له، قاله الزياتي ناقلا عن أبيه - رحمهما الله -، لكن الرواية بجريان الأوجه الثلاثة فيه كغيره، فإن قلت: كيف يوقف لقالون على قوله تعالى ﴿بِالسُّوءِ﴾ في الصديق⁽¹⁾ و﴿لِلنَّبِيِّ﴾ و﴿بَيُوتَ النَّبِيِّ﴾ كليهما في الأحزاب⁽²⁾ بالهمزة أو الإدغام كالوصل. قلت: اعلم أن الإدغام في حرف الصديق وحرفي الأحزاب وكذا باب اجتماع الهمزتين لقالون إنما هو في حال الوصل فقط، والوقف بالهمز من غير خلاف؛ لزوال السبب الموجب للتخفيف وهو اجتماع الهمزتين، بناء على الاعتداد بالوقف، والنص موجود فيها عند الجميع فلا حاجة إلى نقله، إذ هو أشهر من نار على علم، وقد قاله في "التعريف" و"الاقتصاد" و"التمهيد" و"الإيضاح" وكذا شراح "الحرز" و"الدرر".

قال في "الروضة السلية": «إدغام الواو وتشديده في ﴿بِالسُّوءِ﴾ إنما يحصل في الوصل خاصة، فإذا وقفت رجعت الواو همزة محققة إلى أصلها من غير خلاف عند أحد من القراء، فاحذر مما يفعله جهلة الطلبة وأشياخهم من الوقف عليه بالإبدال والتشديد، فذلك باطل لا تجوز روايته ولا تلاوته»، وقال في سورة الأحزاب: «وأما إن وقفوا فلا بدّ من ردّ الهمزة إلى أصلها»، قال: «وإياك والوقف عليه بالإبدال والتشديد فذلك باطل لا يجوز»⁽³⁾ انتهى.

⁽¹⁾ يعني سورة يوسف، من الآية: (53).

⁽²⁾ من الآيتين (50، 53).

⁽³⁾ لم أعثر على هذا الكتاب في المظان التي بحث فيها.

وأما إذا نظر وزن ﴿النَّبِيِّ﴾ و﴿السُّوِّ﴾ في غير القرءان أو في القرءان ولم يقع بعدها همز نحو: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾⁽¹⁾ فحكمها حكم ﴿النَّبِيِّ﴾⁽²⁾، وهو الوقف بالياء؛ لأنهما من باب الهمزة المفرد، وحينئذ فإذا وقفت على ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾⁽³⁾ لغير نافع وقفت بالإدغام؛ لأن تغييره ليس هو لاجتماع الهمزتين، وإنما هو من باب تخفيف الهمز المفرد؛ لأن الهمز المفرد إذ وقع بعد حرف مدّ زائد جاز إبداله وإدغامه، وعليه قول بعض أهل التصريف:

وَجَوَّزُوا الْإِبْدَالَ وَالْإِدْغَامَ فِي نَحْوِ النَّبِيِّ وَالْوُضُوءِ تَقْتَضِي⁽⁴⁾

قال العلامة الأستاذ سيدي عبد الرحمن بن القاضي المغربي المالكي في فجره الساطع ما نصه: «وجدت بخط شيخنا الوالد - رحمه الله -: سألني بعض الطلبة عن الوقف على ﴿النَّبِيِّ﴾⁽⁵⁾ لورش بالياء وكذا ﴿الْعِ﴾، أما ﴿النَّبِيِّ﴾ فإنما وقف عليه بالياء؛ لأن تغييره ليس هو لاجتماع الهمزتين، وإنما هو من باب تخفيف الهمز المفرد؛ لأن الهمز المفرد إذا وقع بعد مدّ زائد جاز إبداله وإدغامه»، قال: «فإذا أخذت فيه حينئذ بالبدل استوت حالة وصله ووقفه، بخلاف ما كان إبداله من باب اجتماع الهمزتين يوقف عليه بالتحقيق لزوال السبب الموجب، وهو اجتماع الهمزتين بناء على الاعتداد بالوقف، فبان الفرق بينهما، ولما كان ﴿بِالسُّوِّ﴾ في الصديق و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾

(1) سورة التحريم من الآية (1).

(2) سورة التوبة، من الآية (37).

(3) سورة التحريم من الآية (1).

(4) نقله ابن القاضي في الفجر الساطع 455/2.

(5) سورة التوبة، من الآية (37).

في الأحزاب⁽¹⁾ من باب اجتماع الهمزتين لا من باب الهمز المفرد وقف عليه قالون بالهمز وأحمد البزي⁽²⁾ كذلك في ﴿السُّو﴾، قال: «وأما ﴿الِج﴾ فجوابه في محله في المجراد»⁽³⁾، انتهى مع بعض اختصار.

قال الشيخ الإمام سيدي عبد الرحمن بن عاشر: «قال بعضهم: لا يشدد الواو في قوله: ﴿بِالسُّو﴾ في الصديق والياء في ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ في الأحزاب لقالون، و﴿النَّبِيِّ﴾ لورش لعدم المدغم فيه»⁽⁴⁾ انتهى.

قلت: قوله: «لا يشدد» الخ، أي: لا توضع علامة الشدّ فيما ذكر في الرسم لفقد المدغم فيه خطأ في الكلم الأربع، نحوه للإمام التنسي⁽⁵⁾، وهو في الثلاث الأول صحيح؛ لأن الرسم مبني على الوقف هنا، ولا شك أن الموقوف عليه لقالون همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعين من هذا أن تكون الواو الموجودة في ﴿بِالسُّو﴾ والياء الموجودة في ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ في الأحزاب هي الناشئة من الحركة قبلها، وهي المدغمة في وصل قالون، فيلزم تعريتها، وأما المحرك المدغم فيه وهو الهمزة بعد قلبه واوا أو ياء فلا وجود له خطأ، وأما ما ذكره هو وغيره في ﴿النَّبِيِّ﴾ لورش وغيره فلا يصح؛ لوجود المدغم فيه وصلا

(1) سورة الأحزاب من الآيتين (50، 53).

(2) أحمد بن محمد أبو الحسن المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، أستاذ محقق ضابط متقن، من كبار القراء، كان ضعيفا في الحديث، ولد بمكة سنة 170 هـ وتوفي بها - رحمه الله تعالى - سنة 243 هـ.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 119/1.

(3) 456-455/2.

(4) لم أقف عليه في كتب ابن عاشر التي بحث فيها، ونقله ابن القاضي في كتابه الفجر الساطع 456/2-457.

(5) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل بن عبد الله المغراوي التنسي التلمساني، ولد بمدينة تنس، من علماء تلمسان وفقهائها، من تأليفه: "الطراز في شرح ضبط الخراز"، توفي سنة 899 هـ.

ينظر: "شجرة النور الزكية": 267، "الضوء اللامع": (120/8).

ووقفا وخطا، فيتعين أن تكون المحذوفة في الرسم هي الأولى المدغمة على قاعدة المثلين في كلمة كـ ﴿الْعَلِيَّ﴾ و﴿النَّبِيِّ﴾ مطلقا في قراءة غير نافع، ولا علينا في كون أصل المدغم فيه واوا في الأول، وفي الثاني واوا أو همزة، فقد تحصّل من هذا أن الياء المرسومة في ﴿النَّبِيِّ﴾ على رواية الإدغام عند غير قالون من القراء هي المبدلة من الهمز، وكذا ﴿النَّبِيِّ﴾ في قراءة ورش وغيره ممن وافقه، وهي المدغم فيها، فتوضع عليها علامة /78/ الشّد لوجود المدغم فيه الذي هو محل وضع علامة الشّدّ عليه، وأما على قراءة تحقيق الهمز فيهما فالياء الموجودة هي المدغمة، فهي مختلفة بالاعتبار، وكذا في ﴿بِالسُّو﴾ وفي ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ إلا في الأحزاب على قراءة قالون بالإدغام فيما ذكر وصلا دون الوقف فلا توضع علامة الشّدّ خطأ لا على الواو في ﴿بِالسُّو﴾، ولا على الياء في الموضعين المذكورين؛ لفقد المدغم فيه فيما ذكر؛ لأن الواو الموجودة في ﴿بِالسُّو﴾ هي الناشئة عن ضمة السين قبلها، والياء الموجودة في المثالين المذكورين في الأحزاب هي الناشئة عن كسرة الباء قبلها هما المدغمتان في غيرهما فليسا بمحل لوضع علامة الشّدّ عليهما فيعريان عنه خطأ، ومثل الإمام قالون في ذلك الإمام البزي في قوله ﴿بِالسُّو﴾، فلا توضع علامة الشّدّ على الواو خطأ لما ذكر، وأما غير الإمام قالون من باقي القراء العشرة في لفظي الأحزاب فتوضع علامة الشّدّ على الياء الموجودة؛ لأنها هي المدغم فيها المبدلة من الهمزة، وأما الياء المدغمة فهي المحذوفة خطأ فهي مختلفة بالاعتبار أيضا، وفي غير موضعي الأحزاب لباقي القراء غير الإمام نافع المدني حكمهم كذلك في لفظ ﴿النَّبِيِّ﴾ مفردا كان أو جمعا وفي لفظ ﴿الثُّبُوءَةِ﴾ في وضع علامة الشّدّ على الياء والواو خطأ من غير شك في ذلك لما ذكر، من باب لا فارق، وإلى معنى ما ذكرنا أشار العلامة سيدي مسعود جموع - رحمه الله تعالى - بقوله:

وَالسُّوِّ فِي الصِّدِّيقِ وَالنَّبِيِّ مَعَالَدَى الْأَحْزَابِ يَا صَفِيِّ

بِالْهَمْزِ فِي الْوَقْفِ لِقَالُونَ وَرَدَّ
وَلَا تَضَعُ فِي ضَبْطِهِ شَدًّا وَلَا
فَاقِرًا بِهِ وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ جَحَدَ
شَكْلًا لِفَقْدِ مُدْغَمٍ فِيهِ جَلًّا
شَكْلًا وَشَدًّا مُطْلَقًا فَرْقًا سَمًا⁽¹⁾

انتهى.

قلت: وقد سئلت عن ﴿آلِيمٍ﴾ و﴿آلِيَةٍ﴾⁽²⁾ ونحوهما هل تلحق بالألف المحذوفة خطأ بالحمراء أو بشق القلم [جيرا] بالسوداء أو لا تلحق أصالة؟

فأجبت بما نصه والله الموفق: اعلم أن الألف يلحق فيهما ليكون الخط موافقا للفظ، وهو مختار الإمام أبي داود، وتبعه على ذلك العلامة التجيبي؛ لأن مذهبه مبني على أن اللام المحذوفة في الرسم هي الأولى، والباقية فيه هي الأصلية، وحيث كان كذلك فيوضع الشد والحركة، ويلحق الألف على الوصف المذكور في السؤال، وأما على مذهب العلامة الحافظ أبي عمرو الداني فلا يلحق الألف ولا يوضع عليه، أي: على اللام علامة الشد والحركة؛ لأن المختار عنده حذف اللام الثانية وهي الأصلية، ولام التعريف هي الباقية، وعلى هذا فلا يوضع ما ذكر لفقد ما يوضع عليه، فثبت من هذا أن مختار أبي داود والتجيبي الإلحاق وما عطف عليه، وأن مختار أبي عمرو الداني عكسه، وشرح الإمام العلامة المحقق ابن عاشر كفيل بجميع ما ذكرناه، فمن مشى وضبط على أحد المذهبين فلا لوم عليه ولا عتب؛ لأنه موافق للصواب، وكلا المذهبين صحيح ومختار، ومن قلّد عالما لقي الله سالما، على أن الشيخين المذكورين كل منهما إمام فاضل ثقة، يقلد كل منهما - رضي الله عنهما -، فمن ألزم التقليد لواحد منهما واعترض على من قلّد غير الذي قلّده هو فمردود عليه بما قدّمناه، فيجب على الإنسان أن يتبع ما روته الأئمة الثقات، فالخير

⁽¹⁾ المصدر نفسه ونسب هذه الأبيات إلى نفسه.

⁽²⁾ أي: اللاتي، ورسمها في مصحف قالون كما أثبت.

كله في الاتباع، وي طرح ما سوى ذلك من الأقاويل والتراجيح التي لا أصل لها، وإنما هي من تلقاء نفسه، فالشرّ كله في الابتداء والله تعالى أعلم.

وقد سئلت أيضا عن صلة الألف في ﴿إِفْتَرَبَ﴾⁽¹⁾ ونحوه هل هي تابعة لآخر السورة أو البسمة؟

فأجبت بما نصه: اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه، أنك إذا وصلت قوله تعالى: ﴿وَمَيِّ اهْتَدَى﴾⁽²⁾ بـ ﴿إِفْتَرَبَ﴾⁽³⁾، ﴿وَاعْبُدُوا﴾ بـ ﴿إِفْتَرَبْتَ﴾⁽⁴⁾، و﴿الْقَبَسِفُونَ﴾ بـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁵⁾، و﴿أَمْثَلَكُمْ﴾ بـ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾⁽⁶⁾، و﴿فَحَدَّثَ﴾ بـ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾⁽⁷⁾، و﴿وَاقْتَرَبَ﴾ بـ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾⁽⁸⁾ ونحو ذلك، فعلى قراءة من لم يبسم بين السورتين كحمزة الزيات وخلف البزار وورش من طريق الأزرق عنه في أحد أوجهه يضبط ألف الوصل على فتحة الدال من ﴿إِهْتَدَى﴾، ولا تلحق ألفه رسما ولفظاً، وعلى ضمة الدال من ﴿وَاعْبُدُوا﴾، وتحذف واوه لفظاً لا رسماً، وعلى فتحة النون من ﴿الْقَبَسِفُونَ﴾، وفي ﴿أَمْثَلَكُمْ﴾ وما عطف عليه فعلى اختلاف /79/ الروايات من سكون ميم الجمع وضمها مع الصلة قصراً ومداً، ونقل وعدمه في الشاء والباء من المثالين

(1) سورة الأنبياء، من الآية (1).

(2) سورة طه، من الآية (134).

(3) سورة الأنبياء، من الآية (1).

(4) نهاية سورة النجم وبداية سورة القمر.

(5) نهاية سورة الأحقاف وبداية سورة محمد.

(6) نهاية سورة محمد وبداية سورة الفتح.

(7) نهاية سورة الضحى وبداية سورة الشرح.

(8) نهاية سورة العلق وبداية سورة القدر.

المذكورين، فالضبط في جميع ذلك مبني على أواخر السور المذكورة ونحوها وإن وجدت البسملة خطأ؛ لأن الضبط عندهم هنا مبني على الوصل الذي هو حكم لفظي، ولا شك أن البسملة معدومة لفظاً على الروايات المذكورة، فانبنى الضبط عليه، هذا الذي جزم به الشيخ الإمام سيدي مسعود جمّوع - رحمه الله - في روضته السلية، ذكر ذلك في سورة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -، وارتضاه شيخ الجماعة بفاس أبو عبد الله القيسي، وتبعه على ذلك تلميذه الأستاذ الجادري⁽¹⁾، وأما على رواية من يبسم بينهما فتجعل الصلة تحت الألف مطلقاً قولاً واحداً تبعاً لكسرة ميم ﴿الرَّحِيمِ﴾ وثبت الألف والواو في ﴿إِهْتَدَى﴾ ﴿وَاعْبُدُوا﴾ لعدم المانع، وتسكن الميم أو تضم مع الصلة والقصر - في ﴿أَمْثَلَكُمْ﴾، وتسكن الشاء في قوله: ﴿فَحَدِّثْ﴾ والباء في ﴿وَاقْتَرِبْ﴾ مع إدغامها في باء ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لاجتماع مثلين أولهما ساكن؛ لأن الضبط مبني على الوصل الخ ما مرّ، ولا شك أن البسملة موجودة على هذه الروايات لفظاً، فانبنى الضبط عليه، وقول من قال: إنه - أي: همز الوصل - تابع لآخر السورة قولاً واحداً فيضبط عليها لا على آخر البسملة، واحتج لذلك بأن البسملة ليست من القراءان فاسد لمخالفته الإجماع، واحتجّ به بما ذكره باطل بدليل أن الباء في ﴿وَاقْتَرِبْ﴾ تدغم في باء ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ إجماعاً كما تقدم، وكذلك تدغم في قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ بِسْمِ اللَّهِ﴾⁽²⁾ على رواية البصريين وغيرهما، ونحو ذلك من الأمثلة، فلو كان ما ادعاه صحيحاً لما أدغم ما ذكر، على أن

(1) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطية المديوني، ثم الجادري الفاسي، قطن فاس وكان بها عدلاً مبرزاً، قرأ القراءات على محمد بن عمر المؤقت وأبي عبد الله الفخار وأبي عبد الله القيسي، توفي سنة 818 هـ.

ينظر: "سلوة الأنفاس": (176/2).

(2) نهاية سورة الرعد.

البسمة مختلف في قرآنيتهما، والمشهور القرآنية لأدلة مقدره يأتي ذكرها وبيان ما عليه الاعتماد منها إن شاء الله تعالى، وفيما ذكرناه كفاية لمن أراد اتباع الأئمة والرواية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد سُئِلت أيضا سنة تسع وسبعين ومائة وألف عن إبطال ما اعترض به بعض علماء عصرنا بتونس من رئيس مفاتي السادة الحنفية وهو الشيخ الفاضل سيدي الحاج حسين البارودي المذكور كلام المحقق ابن الجزري في قوله في باب المد والقصر من نشره: «ويجوز مد نحو: ﴿سوء﴾ و﴿هَيْئَة﴾ لورث من طريق الأزرق» إلى أن قال: «كما يجوز مدّ "عين" و﴿هَذَيْن﴾ في الحالين، ونحو: ﴿الْمَوْتُ﴾ و﴿الْيَل﴾ وقف لقوة السكون»⁽¹⁾ انتهى. وصورة اعتراضه أن قال: «قوله: "ونحو: ﴿الْمَوْتُ﴾ و﴿الْيَل﴾ وقف» قدّم أن عروض السكون من أسباب ضعف السبب، وإنّما خالف حركة ما قبله جنسه، - يعني حرف اللين ضعيف - فقد اجتمع ضعيفان فيهما، وقد قدّم أنه إذا اجتمع ضعيفان امتنع المد إجماعا، فكيف جعلهما من قسم ما يجوز مدهما؟

فأجبت بما نصه: قولك: «قدّم» - أي: المحقق ابن الجزري -، وقولك: «أن عروض السكون» - أي: السكون العارض - من باب تقديم الصفة على الموصوف، وقولك: «من أسباب - أي: أقسام - ضعف السبب» غير ظاهر، وذلك أن السكون العارض قوي بالنسبة إلى المتصل، وأقوى بالنسبة إلى المنفصل وباب ﴿ءَامَنُوا﴾، وليس بضعيف كما سيأتي بيانه، وقولك: «وإنّما خالف حركة ما قبله» إلى قولك: «ضعيف» صحيح، وذلك أن الشرط إن كان قبله حركة مجانسة فقوي وإلا فضعيف كما هو مقرر، وقولك: «فقد اجتمع ضعيفان فيهما» غير بيّن لما قدّمناه من أن سكون العارض قوي الخ.

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر 351/1.

أما الشرط فضعيف فيهما كما تقدم، فالضعف إنما هو من جهة الشرط لا من جهة السبب، فلم يجتمع ضعيفان، وقولك: «وقد قدم - أي: المحقق ابن الجزري - أنه إذا اجتمع ضعيفان امتنع المدّ إجماعاً» ظاهر بين، وذلك أن الشرط إذا كان ضعيفاً والسبب ضعيفاً وجب القصر إجماعاً كقوله تعالى: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾⁽¹⁾ و﴿ابْنِيَّ آدَمَ﴾⁽²⁾؛ لأن السبب فيهما ضعيف بالانفصال، والشرط ضعيف أيضاً لكون الحركة التي قبله غير مجانسة.

وأما ﴿الَّيْلِ﴾ و﴿الْمَوْتِ﴾ وما ماثلهما فليس كذلك؛ لأن المراد بضعف السبب مع ضعف الشرط اللذان يوجبان القصر أن يكون السبب كثير الضعف كقوله تعالى: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾⁽³⁾ ونحوه، أو خالص الضعف كقوله تعالى: ﴿آيْمَنُكُمْ﴾ ونحوه، فهذا هو المراد من قول المحقق ابن الجزري: «أو اجتماعاً ضعيفين» الخ كما يرشد إلى ذلك أمثله. وأما ﴿الْمَوْتِ﴾ ونحوه فليس من كثير الضعف ولا من خالصه، بل هو قوي كما تقدّم، غاية ما فيه بالنسبة إلى اللازم فيه بعض ضعف فلا يكون موجبا للقصر.

وقولك: «فكيف جعلهما من قسم ما يجوز/80 مدّهما» نعم هو كذلك؛ لأنه إذا كان الشرط ضعيفاً والسبب قوياً أو العكس جاز القصر والمدّ كما هو مبين في "النشر" وغيره، فلا غرابة في ذلك.

ثم قال بعد ذلك معترضاً أيضاً بحسب ما ظهر له فقال: «وقوله: «لقوة السكون - يعني: وإذا كان قوياً - فيكون مما اجتمع فيه ضعيف وقوي فيجوز المدّ» لا يصلح علة إلا لـ "عين" و﴿هَذَيْنِ﴾؛ لأن سكونهما لازم ولا يرجع إلى ﴿الْمَوْتِ﴾ و﴿الَّيْلِ﴾ إذ سكونهما

(1) سورة البقرة من الآية (14).

(2) سورة المائدة من الآية (27).

(3) سورة البقرة من الآية (14).

عارض، وإلا يرد عليه باب ﴿يَعْلَمُونَ﴾، فإن السكون فيه كالسكون فيهما، وإذا كان قويا فيكون قد اجتمع فيه قوَيَان، فيكون مما أجمعوا على مدّه مع أنه ليس كذلك.

قلت: وهذا الكلام مردود، وذلك أن علة المحقق ابن الجزري وهي قوله: «القوة السكون» صحيحة، وهي راجعة للأمثلة الأربعة المذكورة في كلامه، وهي "عين" و﴿هَذَيْن﴾ و﴿الْمَوْت﴾ و﴿الْيَل﴾، غير أن السكون في "عين" و﴿هَذَيْن﴾ أقوى لوجوده في الحالين، بخلاف ﴿الْمَوْت﴾ و﴿الْيَل﴾، فإنه قوي لا أقوى؛ لوجوده في حالة الوقف فقط، والمحقق عبّر بقوة لا بالأقويّة، فلا يلزم ما قلّت من «أنه لا يصلح علة إلا لـ "عين"» الخ؛ لأنهما يشتركان في القوّة لا في الأقوية، فهي خاصّة باللازم.

وأیضا فإن أسباب المدّ تتفاوت في القوّة والضعف، بخلاف الشرط فأقواها على الإطلاق الساكن اللازم، وهل المدغم منه أقوى من المظهر؟ وعليه فيزداد في مدّه لذلك وهو الأرجح، أو لا فرق بينهما، وعليه فيمدّان على حدّ السواء وعليه العمل؛ قولان مشهوران، ويليه في القوة المتصل الواجب، وبلي المتصل بقيدة في القوة السكون العارض بقسميه، والظاهر أنه يجري فيه ما جرى في اللازم من الفرق وعدمه، وبلي العارض المنفصل في القوة، وهل المنفصل خطأ ومعنى أضعف من المنفصل معنى فقط أو لا فرق بينهما؟ وهو الأشهر قولان؛ وبلي المنفصل باب ﴿ءَامَنُوا﴾ وهو المتصل الجائز، وهل لازم سببه أقوى من عارضه أو لا فرق بينهما؟ خلاف، وهو - أي: المتصل الجائز - بقسميه أضعفهما كما أشار إلى ذلك شيخ شيخنا العلامة سيدي علي النوري في بيتين فقال:

أَقْوَاهُ سَاكِنٌ يَلِيهِ الْمُتَّصِلُ	فَعَارِضُ السُّكُونِ ثُمَّ الْمُنْفَصِلُ
[فَمَا] ⁽¹⁾ كَأَمْنُوا وَذَا أَضْعَفُهَا	قَاعِدَةٌ يَفُزُ بِهَا مُتَّقِنُهَا ⁽²⁾

(1) ما بين المعكوفين [ثم] ينظر: غيث النفع في القراءات السبع للنوري ص 189.

(2) "غيث النفع": 189.

فالمتصل بالنسبة إلى اللازم قوي لا أقوى، وبالنسبة إلى الأسباب الباقية أقوى، وكذلك الساكن العارض بالنسبة إلى المتصل قوي، وبالنسبة إلى السببين الباقيين أقوى، وهكذا تقول في المنفصل، وأما المتصل الجائز بقسميه وهو باب ﴿ءَامَنُوا﴾ فهو أضعفها على الإطلاق، هذا كله في السبب اللفظي.

وأما المعنوي: كـ ﴿لَا رَيْبَ﴾ و﴿لَا جَرَمَ﴾⁽¹⁾ عند من يعتد به كالإمام حمزة الزيات في بعض الطرق عنه وبه قرأنا له من طريق "طيبة النشر" فهو أضعف من باب ﴿ءَامَنُوا﴾. فهذا دليل واضح على أن السكون العارض [لا]⁽²⁾ يوصف بالقوة بل يوصف بالأقوية، وحيث كان الأمر كذلك تعين أن علة المحقق ابن الجزري صحيحة، وأنها راجعة للأثلة الأربعة المذكورة في كلامه، فتأمل بإنصاف.

وقولك: «ولا يرجع إلى ﴿الْمَوْتِ﴾ و﴿الْيَلِّ﴾ إذ سكونهما عارض» فاسد؛ لأنه لا يلزم من كون سكونهما عارض أن يكون ضعيفا، بل يكون قويا كما ذكرنا، نعم لو قال المحقق ابن الجزري في علته: «للزوم السكون» فلا يرجع إلا لـ "عين" و﴿هَذَيْنِ﴾، لكن لم يعبر بالزوم، وإنما عبر بالقوة، وقد علمنا مما تقدّم أن القوة يوصف بها العارض.

وقولك: «والا يرد عليه باب ﴿يَعْلَمُونَ﴾، فإن السكون فيه كالسكون فيهما» نعم هو مثله بلا شك، وذلك أن السبب واحد في الكل، وهو السكون العارض، فلا فرق بين ﴿يَعْلَمُونَ﴾ و﴿الْخَوْفِ﴾ إلا من جهة الشرط فقط؛ لأن الشرط في ﴿الْخَوْفِ﴾ ضعيف، وفي ﴿يَعْلَمُونَ﴾ قوي، ولذلك قال بعض المحققين: لا تجوز الثلاثة في ﴿الْخَوْفِ﴾ ونحوه وقفا إلا لمن مذهب الطويل في ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ونحوه وقفا، وأما الذي مذهب التوسط في

(1) يقصد مد اللام فيهما.

(2) زيادة اقتضاها السياق.

﴿يَعْلَمُونَ﴾ وشبهه وقفا ليس له إلا التوسط والقصر- في ﴿الْخَوْف﴾ وشبهه، والذي له القصر في ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وقفا ليس له إلا القصر في ﴿الْخَوْف﴾ ونحوه وقفا للقاعدة المقررة العامة، وهي أن قالوا تفضيل الضعيف وهو الشرط في ﴿الْخَوْف﴾ في مثالنا، وإلغاء القوي وهو الشرط في ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في مثالنا لا يجوز، نص على /81/ ذلك المحقق ابن الجزري⁽¹⁾ والعلامة النويري⁽²⁾ وغيرهما، وأما من جهة السبب فلا فرق بين ﴿الْخَوْف﴾ و﴿يَعْلَمُونَ﴾؛ لأن كلا منهما عارض وقوي كما قدّمنا.

وقولك: «فيكون مما أجمعوا على مدّه مع أنه ليس كذلك» باطل، وذلك أنه لا يجمع على المدّ ويكون واجبا إلا إذا كان الشرط والسبب كل منهما لازم قوي⁽³⁾، أما إذا وجد أحدهما فيهما أو في واحد منهما، أو وجدا معا في الشرط دون السبب أو العكس فلا يجمع على مدّه.

قال المحقق ابن الجزري في نشره الكبير: «فمتى اجتمع الشرط والسبب مع اللزوم والقوة لازم المدّ ووجب إجماعا»⁽⁴⁾ انتهى.

قلت: والواو في قوله: «والسبب» بمعنى "مع"، أي: اجتمع الشرط مع السبب، وقوله: «مع اللزوم والقوة» يعني: في كل من الشرط والسبب، وأما ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وقفا فليس كذلك؛ لأن السبب فيه قوي وليس بلازم قطعاً، بخلاف شرطه فهو قوي ولازم، وقد تقدّم أنه لا يجمع على المدّ إلا إذا وجدا معا في الشرط والسبب والله أعلم.

(1) النشر في القراءات العشر 1/351.

(2) شرح طيبة النشر 1/406.

(3) هكذا في المخطوط والأنسب لازما قويا لأنه خبر كان.

(4) النشر في القراءات العشر 1/351.

وأما توجيه العلامة القسطلاني في "لطائف الإشارات" للخوف والموت ونحوهما وقفا حيث قال: «وأما الرابع: وهو العارض، ففيه لكل القراء الثلاثة الأوجه، حملا على حروف المدّ لما ثبت بينهما من المشابهة» انتهى، يرد عليه ما قلت من ﴿ابْنِي ۚ آدَمَ﴾ و﴿خَلَوْا إِلَى﴾؛ لأنه بهذا الاعتبار يكون مما فيه قوي وضعيف، فيجوز مدّه مع أنه يخالف الإجماع، قلت الأمر كما ذكرت، لكن الأولى في التعليل أن يقال علة الإشباع ما أشار إليها العلامة الشوشاوي بقوله: «وحجة القول بالإشباع ليفرق بالمدّ بين الساكنين، وحجة القول بالقصر أن السكون عارض والحركة في نية الوجود، وحجة القول بالتوسط ليفرق بين الساكنين أيضا، لكنه لم يبالغ في التمكن ليفرق بين السكون الأصلي والعارض».

ويمكن الجواب عن علة العلامة القسطلاني المتقدمة بأن نقول: إنما اعتبرت بعد ثبوت المدّ ونقله في "الخوف" ونحوه رواية ولغة، بخلاف ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ ونحوه، فلم يثبت فيه المدّ ولم يُنقل قراءة، فلا مشابهة حينئذ، على أن العمدة في جميع ما ذكرنا على النقل والأثر؛ لما ثبت من أن القراءة سنة تُتبع ولا تبتدع، نقلها الخلف عن السلف الصالح نقلا متواترا أو صحيحا مستفاضاً متلقيا⁽¹⁾ بالقبول إلى النبي ﷺ لا على العلل؛ لأن المقصود منها تشحين ذهن الطالب واطمئنان النفس فقط، ولا تعتبر إلا بعد ثبوت الرواية ونقلها متصلة إلى النبي ﷺ، ولا على العقل والرأي والاجتهاد والقياس المطلق والاختراع؛ لأنها مرفوضة وممنوعة عند أهل السنة نور الله بصائرهم ونفعنا بهم في الدنيا والآخرة - آمين - .

فإن قلت كم عدد الصور على هذا عقلا؟

(1) هكذا في المخطوط والأنسب: متلقى.

قلت: تتبععتها فوجدتها تنتهي إلى خمسين صورة، وبيان ذلك أن الشرط إما أن يكون لازماً وقوياً معاً أو لازماً فقط، أو قوياً فقط، أو مغيراً، أو معدوماً، فهذه خمسة، ومثلها في السبب، فتضرب خمسة الشرط في خمسة السبب بخمسة وعشرين صورة، وفي كلّ إما أن يتقدّم الشرط أو يتأخر، فيحصل العدد المذكور وهو خمسون صورة، وقد جعلت لها جدولين، جدولاً للذي تقدّم فيه الشرط على السبب، وجدولاً للذي تقدّم فيه السبب على الشرط، وبينت فيهما المجمع على مدّه وعلى قصره، والمختلف فيه بين القراء، وبينت أيضاً الصور العقيمة التي يقتضيها العقل فقط، فجاء والحمد لله في غاية الحسن والتحقيق، فله الحمد والمنة على ما ألهنا إليه، ونسأله التوفيق، اللهم افتح بصيرتي لفهم المسائل العلمية، وأطلعني على ما احتوت عليه من المعاني الرائقة والحكم الربانية، بجاه خاتم الأنبياء والرسل وأشرفهم سيدنا محمد صاحب الخلق المرضية، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أولى الأنفس الزكية. /83/ والله سبحانه وتعالى أعلم، نسأله جل جلاله أن يلهنا الصواب، ويرفع عن قلوبنا الشك والارتباب.

وهذا ما ظهر للعبد الفقير لربه، مؤلف هذه الأسئلة والأجوبة في رد الاعتراضات المذكورة وإبطالها بالتأمل التام من نصوص الأئمة الثقات - رحمهم الله - ونفعنا بعلومهم وبركاتهم، وحشرنا في زميرتهم وتحت لوائهم.

ولما وصل الردّ المذكور إلى المعارض المشار إليه، أخبرني من أثق به من مشايخي أنه لما اطلع عليه وتأمل منه تأملاً تاماً، وأمعن النظر فيه المرة بعد المرة بمحضر جماعة يقرأون عليه تجويد القراء العظيم برواية الإمام حفص أحد رواة الإمام عاصم بن أبي النجود الكوفي قال بعد ذلك: «الحمد لله على ظهور الحق»، وتحقق أن اعتراضه على المحقق الحافظ ابن الجزري فيما ذكر لم يصادف محلاً، وأن جميع ما زبر في الردّ المذكور صحيح لا طعن فيه بوجه، وجزم بأن الرد المذكور قاض بإبطال ما اعترض به على المحقق ابن

الجزري المذكور ولا يرد عليه ما أورده هو، ورجع عن ذلك رجوعاً تاماً قائلاً مع ذلك: «لو لم نطلع على هذا الردّ لكنت وضعت اعتراضاتي المذكورة على طرّة نسخة النشر الكبير»، فحمد الله ثانياً على ذلك، وهذا منه وفقه الله تعالى وأثابه على ذلك غاية الإنصاف والامتنان والرجوع إلى الحق، كما هو شأن العلماء الأكابر الموثوق بعلمهم وديانتهم، الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم، ويرجعون للحق بعد تعيينه لهم، وأخبرني أيضاً من أخبرني أولاً من مشايخي أنه قال له: «من هو الشخص الذي صدر منه هذا الرد الصحيح وتفصيله المقررة فيه الذي لم يسبق إليه، بحيث لا يجد من رام القدح فيه قادحاً يقبل منه لموافقته عين الصواب»، ولحّ عليه في تعيين الشخص الذي صدر منه ما ذكر، فذكرني إليه فقال له عند ذلك: «هذا يجب إكرامه وتعظيمه، ومثل هذا لا يكون بغير درس يقرئ فيه، ولا يتقدّم عليه أحد، حيث كان عالماً عارفاً، ورده المذكور يدل على ذلك»، فعند ذلك كلم أمير الوقت وسلطانة بحضرة تونس المحروسة وقطرها الأفريقي نصره الله تعالى الآتي ذكره قريباً، وأخرج تذكرة من عنده في أخذ درس للعبد الفقير فيه ستة نواصي يومية بالمدرسة المرادية الكائنة بسوق القماش داخل مدينة تونس، وأرسل التذكرة المباركة من غير وقوف مني عليه ولا اجتمعت به قط، فجزاه الله عنا أحسن الجزاء، ونفعه بعمله الصالح يوم القصاص والجزاء، والحمد لله على ذلك، والله تعالى أعلم.

هذا وإن العلماء رضي الله عنهم اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ءَايْدُ﴾⁽¹⁾ ونحوه إذا أبدلت الهمزة الثانية ألفاً للأزرق في أحد وجهيه، هل يمدّ توسطاً وطولاً وقصراً كـ ﴿ءَامَنُوا﴾، أو لا يمدّ، بل يقصر فقط؟

(1) سورة هود، من الآية (71).

فذهب إلى جواز المدّ بقسميه مع القصر جماعة، وذهب آخرون إلى منع المدّ بقسميه ولزوم القصر فقط.

قال صاحب "الروضة السليّة" ما نصه: «وإن وقع بعدها ساكن ك﴿ءَآندَرْتَهُمْ﴾ فلا بدّ من تمكينها من غير خلاف، وإن وقع بعدها متحرك وذلك في موضعين ﴿ءَالِدُ﴾ في هود⁽¹⁾ و﴿ءَامِنْتُمْ﴾ في الملك⁽²⁾، جازت فيه الأوجه الثلاثة المذكورة في تقديم الهمز، والمختار التوسط» انتهى.

وقال في موضع آخر من تأليفه المذكور: «وإذا أبدلت الثانية من جنس حركة ما قبلها ووقع بعدها ساكن ك﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ و﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾⁽³⁾ فالأخذ بالإشباع، وإن كان متحركاً ك﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى﴾⁽⁴⁾ ﴿أُولِيَاءَ أَوْ لِيكَ﴾⁽⁵⁾ فالأخذ بالتوسط وهو المشهور، وقيل: مشبعا، وقيل: مدّ الصيغة وهو القصر على حكم باب تقدم الهمز، فإن حُرِّكَ بعارض نحو: ﴿عَلَى أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ﴾⁽⁶⁾ فمن اعتد به جوز الثلاثة، ومن لم يعتدّ أشبع»، قال: «وبه الأخذ، وشهر في التحفة التوسط ونصها:

فَإِنْ يُحَرِّكَ مَا بُعِيدَ فَضْلاً تَوَسَّطْ وَإِنْ يُسَكَّنْ طُولاً
وَإِنْ تُحَرِّكُهُ بِتَحْرِيكِ طَرَا وَجْهَانِ أَشْبَعُهُ وَوَسَّطْ مُشْهَرَا⁽⁷⁾

(1) من الآية (71).

(2) من الآية (17).

(3) سورة البقرة من الآية (30).

(4) سورة السجدة من الآية (4).

(5) سورة الأحقاف من الآية (31).

(6) سورة النور من الآية (33).

(7) تحفة المنافع لميمون الفخار الخزانة الحسنية لوحة رقم (14,15) بالترقيم الخزانة ورقم (23، 24) بالترقيم الداخلي للوحة.



انتهى مع بعض زيادة.

فتلخص من هذا أن ﴿ءَايِدُ﴾⁽¹⁾ ونحوه حكمه ﴿ءَامَنُوا﴾ في جواز الأوجه الثلاثة حال البديل لوجود الشرط والسبب وانتفاء المانع، وقرأنا بها على بعض شيوخنا من طريق "الروضة السلية" للشيخ جمّوع و"تفصيل الذهب"⁽²⁾ للعلامة المحقق ابن غازي.

وقال المحقق ابن الجزري: «لا يجوز المدّ بقسميه في ﴿ءَايِدُ﴾⁽³⁾ ونحوه للأزرق، ولا يجوز له إلا القصر؛ لعروض الشرط، وضعف السبب بتقدمه على الشرط»⁽⁴⁾، /84/ فهي أحد القواعد التي توجب القصر عنده، وقد قرأنا بذلك على بعض مشايخنا، فعروض الشرط وضعف السبب مانع من المدّ الفرعي عنده، وموجب للقصر الذي هو الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلا به، نعم يرد عليه ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَالَ﴾ ونحوهما، فلا فرق بينهما وبين ﴿ءَايِدُ﴾؛ لأن السبب في كل منهما ضعيف بالتقدم، والشرط عارض في كل منهما؛ لأن الشرط الذي هو الألف في ﴿ءَامَنُوا﴾ أصله همزة ساكنة، وكذلك ﴿ءَادَمَ﴾ على بعض التصارييف، فأبدلت الفاء وجوبا؛ لأن القاعدة عندهم أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة فإنها تبدل وجوبا من جنس حركة ما قبلها، صرح بذلك العلامة الشاطبي في حرزه⁽⁵⁾ والحافظ ابن الجزري في طيبته⁽⁶⁾ وغيرهما، ولا يلزم

(1) سورة هود، من الآية (71).

(2) والصواب: "تفصيل عقد الدرر".

(3) سورة هود، من الآية (71).

(4) "النشر": (352/1).

(5) في البيت رقم (189).

(6) ص 77.

من كون البدل واجبا وعلى القياس في ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَالَ﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ ونحو ذلك أن لا يكون عارضا.

وأصل ﴿ءَالَ﴾ إما "أول" بواو مفتوحة فقلبت ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإما "أهل" بهاء ساكنة فأبدلت همزة ساكنة، ثم أبدلت بعد ذلك ألفا كما سنحققه إن شاء الله في التمتّة، فالشرط الذي هو الألف عارض على كلا التصريفين، سيما على القول بأن أصل ﴿ءَالَ﴾: أهل، فهو بهذا الاعتبار عارض العارض، ومع ذلك جازت فيه الأوجه الثلاثة، وحيث جازت الأوجه الثلاثة في ﴿ءَالَ﴾ و﴿ءَامَنُوا﴾ ونحوهما، فمن باب أولى أن تجوز في ﴿ءَايِدُ﴾ ونحوه من باب لا فارق لما قررنا وهذا هو الظاهر، اللهم إلا أن يقال: النقل ورد هكذا - أعني بجواز الأوجه الثلاثة في ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَالَ﴾ دون ﴿ءَايِدُ﴾ ونحوه - واتصل السند بذلك للإمام ابن الجزري ولمن تبعه على ذلك.

نعم قد قدّمنا أن النقل ورد أيضا بجواز الأوجه الثلاثة مطلقا، فالمسألة خلافية والإيراد المذكور إنما ورد على نفس ما علل به شمس الملة والدين المحقق ابن الجزري. ثم بعد كتبي لهذا الإيراد المذكور ظهر لي الآن أن ما علل به المحقق ابن الجزري في تحتم القصر في ﴿ءَايِدُ﴾ ونحوه للأزرق دون ﴿ءَامَنُوا﴾ ونحوه فتجري فيه الأوجه الثلاثة عنده صحيح ولا يرد عليه ما أسلفناه، وبيان ذلك أن المحقق ابن الجزري قدّم أول الفصل أن الشرط قد يكون لازما فيلزم في كل حال نحو: ﴿أَوْثَيْكَ﴾، أو يردّ على الأصل نحو: ﴿بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾، وقد يكون عارضا فيأتي في بعض الأحوال نحو: ﴿مَلَجَأٌ﴾⁽¹⁾ وقفا، أو يرد على غير الأصل نحو: ﴿ءَايِدُ﴾ و﴿ءَامِنْتُمْ مِّنْ﴾⁽²⁾ و﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى﴾ حالة

⁽¹⁾ سورة التوبة، من الآية: 57.

⁽²⁾ سورة الملك، من الآية: 18.

إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ، فعُلم من هذا أن الشرط الوارد على الأصل - أي: على القياس - لازم، وأن الوارد على غير الأصل - أي: على غير القياس - عارض، فالشرط حينئذ في ﴿ءَامَنُوا﴾ وإن كان عارضا لازما؛ لأن أصله همزة ساكنة، والقياس في الهمزة الساكنة أن تبدل حرف مدّ تخفيفا، وأما في ﴿ءَالِدٌ﴾ ونحوه فالهمزة فيه محركة، فالقياس فيها التسهيل بين بين، وأما إبدالها حرف مدّ فهو على غير قياس، فلمّا كان الشرط في ﴿ءَامَنُوا﴾ لازما اعتدّ به ونزل منزلة الأصلي وجوز فيه الأوجه الثلاثة القصر والتوسط والطويل، ولما كان الشرط في ﴿ءَالِدٌ﴾ غير لازم - أي: على غير قياس -؛ لأنه لم تنطبق عليه حقيقته لم يعتدّ به وتحتم فيه القصر، وعلل بما ذكر، وضعف السبب ليس مانعا من المدّ لذاته، بل لانضمام عروض الشرط إليه، وإلا لم يكن مانعا، فتحصل من هذا أن ما تقدّم فيه سببه على شرطه لا يخلوا إما أن يكون الشرط لازما أو عارضا، والسبب إما محققا أو مغيّرا، فإن كان الشرط لازما بأن لزم في كل الأحوال أو كان على الأصل جازت فيه الثلاثة، سواء كان السبب محققا أو مغيّرا، إلا ما استثني بحسب الرواية، وإن كان عرضا بأن وجد في بعض الأحوال كـ ﴿مَلَجَأٌ﴾⁽¹⁾ و﴿مَاءٌ﴾ وقفا، أو كان على غير الأصل أي: على غير قياس، كـ ﴿ءَالِدٌ﴾ ونحوه تُحْتَمّ فيه القصر، سواء كان السبب محققا أو مغيّرا، عملا بالقواعد التي ذكرها المحقق ابن الجزري وقرّرها في كتابه "النشر"⁽²⁾، ولا يرد على هذا ﴿ءَابَآءِى﴾⁽³⁾ و﴿رَءَا أَلْفَمَرَ﴾⁽⁴⁾ وقفا من أن الشرط فيهما عارض لوجوده في حالة

(1) سورة التوبة، من الآية: 57.

(2) 351/1.

(3) سورة يوسف، من الآية: 38.

(4) سورة الأنعام، من الآية: 78.

الوقف فقط، والحال /85/ أن الثلاثة جائزة فيهما وقفاً، ورواها عن الإمام الأزرق غير واحد؛ لكون الألف في ﴿رَءَا﴾ والياء في ﴿ءَابَآءَى﴾ رجع كل واحد منهما في حال الوقف إلى أصله كما نص عليه المحقق في نشره⁽¹⁾، وأما الياء في ﴿ءَابَآءَى﴾ فالأصل فيها الإسكان، والفتح فيها عارض، وأما ألف ﴿رَءَا﴾ فإنه من نفس الكلمة، وذهابها وصلاً عارض، فحين وقف عليهما رجع كل واحد منهما إلى أصله، ومن جاء على أصله فلا سؤال عليه، والشرط في كل منهما وارد على القياس.

فقول المحقق أن الشرط قد يكون لازماً الخ، يقابله قوله بعد: «وقد يكون عارضاً»، وقوله: «أو يردّ على الأصل» الخ، يقابله قوله: «أو يردّ على غير الأصل» الخ، فالأقسام أربعة: اثنان منها تجري فيهما الأوجه الثلاثة للأزرق وهما: إذا كان الشرط لازماً أو كان على الأصل، واثنان لا تجري فيهما الأوجه الثلاثة له، بل يتحتم القصر - فيهما، وهما إذا كان الشرط عارضاً أو كان على غير الأصل، هذا الذي حرّره المحقق ابن الجزري وقال به، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم الشيخ الفاضل سيدي علي النوري⁽²⁾.

وأما على ما ذهب إليه الإمام الحجة ابن غازي وغيره من الأئمة، فإنهم يقولون بجريان الأوجه الثلاثة للأزرق مطلقاً في الأقسام الأربعة إلا ما استثنى منهما كـ ﴿مَلَجَأً﴾ و﴿مَاءً﴾ و﴿غُثَاءً﴾ ونحو ذلك مما هو مُبَيَّن في تأليفهم، وقد قدّمنا أننا قرأنا للأزرق في ﴿ءَالِدٌ﴾ ونحوه بما ذهب إليه المحقق الحافظ ابن الجزري، وبما ذهب إليه الإمام ابن غازي، وذلك على مشايخنا الثقات، وحصل لنا السند بهما والحمد لله على ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) 355-351/1.

(2) في غيث النفع، ص: 56، و 242.

تتمة:

اعلم أن ﴿ءَالَ﴾ باعتبار الأصل فيه قولان كما تقدّم، أولاً أحدهما وهو المشهور عند النحاة أن أصله "أهل"، فأبدلت الهاء همزة ساكنة، فاجتمع همزتان فأبدلت الثانية ألفاً فصار "آلاً"، فإن قيل: سبب الإبدال التخفيف، فيبدل الأثقل بالأخف، والهاء أخف من الهمزة، فكان القياس أن لا تبدل الهاء همزة، قيل: ساغ ذلك لأنه ذريعة إلى الوصول إلى ما هو أخف من الهاء وهو الألف؛ لأن الهمزة الساكنة أثر همزة متحركة تبدل من جنس حركة الأولى.

فإن قيل: لم لا يجعل الألف بدلاً من الهاء، فلا يحتاج إلى توسط الهمزة بينهما، قيل: لم نجد في كلام العرب ألفاً تبدل من الهاء، ووجدنا الهمزة تبدل من الهاء، والهاء تبدل من الهمزة، قاله المزياتي، وإنما قيل أصله الهاء على المشهور كما تقدّم؛ لظهورها في تصغيره وإضافته، فتقول: "أُهَيْل" على الأول، وأهل فلان وأهلك وأهل الفضل على الثاني، والتصغير والإضافة يردان الأشياء إلى أصولها، فإن قلت: لأي شيء أبدلت الهاء هاهنا همزة، ولم تبدل حرفاً آخر؟

قلت: لاشتراكهما في المخرج وهو أقصى الحلق، ولأن كل واحدة من الهاء والهمزة تبدل من الأخرى، مثال إبدال الهمزة هاء قولهم: هَيْك في إِيَّك، وهزید منطلق، أصله: أزيد منطلق، وقولهم: لَهْن في لئن، ومنه قول الشاعر:

أَلَا يَأْسَنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُلِ الْحِمَا لَهْنَكُ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ⁽¹⁾
أي: لأنك.

(1) البيت لغلّام من بني نمير، ينظر: "خزانة الأدب": (351/10)، "الأمالي": (220/1)، .

وقولهم: أرقت الماء، وأرحت المشية، وأردت كذا، لأنه يقال: هرقت الماء، وهرحت المشية، وهردت كذا، وغير ذلك مما أبدلت فيه الهمزة هاء، ومن أمثلة ما أبدلت فيه الهمزة هاء خالصة قراءة الجماعة قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ بالهاء بناء على القول بأنها بدل من همزة الاستفهام، وكذا إبدال الهمزة هاء خالصة في حالة التسهيل في الأنواع الثلاثة على مذهب الحافظ أبي عمرو الداني لنافع وغيره ممن يقول بذلك⁽¹⁾، وقد قدّمنا الكلام على ذلك فيما سلف فراجعته تفد إن شاء الله.

ومثال إبدال الهاء همزة: هيهات؛ لأنه يقال: إيهات، وقولك: ماء، فإن أصله: موه، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار ماه، فقلبت الهاء همزة فصار ماء، والدليل على أن أصل ماء الهاء تصغيره وتكسيه، فتقول: مَوِيّه على الأول، وأمواه ومياه على الثاني، وكذلك قولهم: أل فعلت كذا، فإن أصله: هل فعلت كذا، وغير ذلك مما أبدلت فيه الهاء همزة.

القول الثاني أن أصل "آل" أول، تحرك حرف العلة إثر حرف محرك بالفتح فقلب ألفا فصار "آلا"، والدليل على هذا أن الإمام الكسائي حكى في تصغيره "أويل"⁽²⁾، فمقتضى هذا أن ألفه منقلبة عن واو /86/ كالألف في باب ودار ونحوهما، والمشهور الأول، وهو مذهب الإمام سيبويه والمحققين من النحاة، وذكر الإمام الشاطبي القولين في حره:

فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَآوٍ أُبْدِلَا⁽³⁾
فإن قلت: هل تجوز إضافة الآل للضمير أو لا؟

(1) ومن قال به أبو زيد عبد الرحمن ابن القاضي رحمه الله.

(2) ينظر: "الاقتضاب": 35/1، شرح الأشموني: 13/1.

(3) البيت رقم (128).

قلت: الصحيح الذي عليه الجمهور من النحاة إضافته للضمير، وقيل: لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب الإمام الكسائي، فلا يجوز عنده: "صلى الله على محمد وآله" مثلاً، وإنما يقال: وأهله، أو آل محمد، قال أبو محمد عبد السيد⁽¹⁾ هذا القول غير صحيح إذ لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده، والصحيح جواز إضافته إلى الظاهر والمضمر؛ لورود ذلك كثيراً، فمن ذلك قول عبد المطلب:

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ⁽²⁾

وقال آخر:

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالَّذِي وَآلِي كَمَا نَحْكِي حَقِيقَةً آلَكَ⁽³⁾

وقال آخر:

إِذَا وَضَعَ [المزامرة]⁽⁴⁾ آلُ قَوْمٍ فَزَادَ اللَّهُ آلَكُمْ ارْتِفَاعًا⁽⁵⁾

(1) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي النحوي، كان عالماً بالأدب واللغات متبحراً فيهما مقدماً في معرفتهما واتقانهما، سكن مدينة بلنسية، وكان الناس يجتمعون إليه ويقرءون عليه، كان حسن التعليم جيداً، له كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 521هـ. ينظر: وفيات الأعيان 96/3، بغية الوعاة 55/2.

(2) منسوب لعبد المطلب بن هاشم حين قدم أبرهه بالفيل إلى الكعبة. ينظر: تفسير الرازي مفاتيخ الغيب أو التفسير الكبير 288/32، والبحر المحيط في التفسير لابن حيان 304/1، وتاريخ ابن خلدون 72/2، والمعجم المفصل في شواهد العربية 251/5.

(3) البيت منسوب إلى الشاعر حقاف بن نديه أدرك الجاهلية والإسلام، ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 218/1، والأشباه والنظائر للسبكي 363/2، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي 54/2، وتفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن 261/1.

(4) ما بين المعكوفين [الهزاهز] ينظر: المفضليات ديوان العرب ص 305، وشرح اختيارات المفضل للخطيب التبريري 1313/3.

(5) نسب هذا البيت لمقاس العائذي، المصدران السابقان.



فإضافته في هذه الآبيات إلى الظاهر والمضمر تنبيه على جواز ذلك.
ثم اعلم أن الآل لا يضاف إلى البلاد، فلا تقول فلان من آل الكوفة مثلاً، أو من آل مصر أو من آل القيروان أو من آل تونس أو غير ذلك من البلاد، وإنما تقول من آل فلان أو من آل بني فلان أو غير ذلك، قاله أبو علي الدينوري⁽¹⁾ في كتابه الموضوع في اصطلاح المنطق⁽²⁾.

والآل اسم جمع باتفاق أهل اللسان، نحو: رهط ونفر وإبل وغنم وغير ذلك من سائر أسماء الجموع.

واختلف العلماء - رضي الله عنهم - في معنى الآل على أقوال كثيرة، قيل: أتباعه من أمتة كما يقال: آل فرعون، أي: أتباعه، وقيل: أمتة، واختاره الأزهري وغيره من المحققين، وقيل: أهله، وقيل: أولاده، وقيل: أهل بيته، وقيل: قومه، وقيل: نفسه، وقيل: أولاد علي والعباس وجعفر وعقيل وحمزة، وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله:

عَلِيٌّ وَعَبَّاسٌ عَقِيلٌ وَجَعْفَرٌ وَحَمَزَةٌ هُمْ آلُ النَّبِيِّ بِلَا نُكْرٍ⁽³⁾
وهم الذين تحرم عليهم الصدقات، وهم أهل ورثته ﷺ لولا المنع من ذلك.

(1) أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري، أصله من الدينور، قدم مصر وقدم البصرة فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه، ثم رحل إلى بغداد فقرأ على أبي العباس كتاب سيبويه، توفي - رحمه الله تعالى - في مصر سنة تسع وثمانين ومائتين.

ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص 215.

(2) لم أقف عليه، وهو عبارة عن تهذيب لإصلاح المنطق لابن السكيت.

(3) ينظر: الدر الخريدة شرح الياقوتة الفريدة لعبد الواحد السوسي 19/1.

وقال بعضهم: اختلف في آله ﷺ على أقوال كثيرة منها في المذهب المالكي سبعة أقوال، مشهورها أنهم بنو هاشم ما تناسلوا⁽¹⁾، انتهى والله تعالى أعلم بجميع ذلك.

تكميل:

اعلم رحمك الله أن بعض العلماء علل تحتم القصر للأزرق في ﴿ءَالِدٌ﴾ ونحوه على رواية البديل بالتكافي⁽²⁾، وهو أن البديل في همزته الثانية على غير الأصل، - أي: على غير قياس - والقصر على الأصل، فتكافؤ بمقابلة غير الأصل للأصل، وأما لومد فلا يقع التكافؤ المذكور؛ لمقابلة غير الأصل بغير الأصل فقصر لذلك، ولكن يرد على هذا التعليل طردا وعكسا، وبيان ذلك أن تقول يرد عليه طردا قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾⁽³⁾ ونحوه على رواية البديل للأزرق، فالبديل فيه على غير الأصل، والمدّ الطويل فيه على غير الأصل، فلم يحصل التكافؤ الذي علل به؛ لمقابلة الفرع بالفرع، ولا يحصل له التكافؤ المذكور في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه إلا بالبديل مع القصر، فالبديل على غير الأصل، والقصر على الأصل، ولا قائل بالقصر هنا، بل مجمع على المدّ هنا، ويرد عليه عكسا قوله تعالى: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿غُثَاءٌ﴾ ونحوهما وقفا للأزرق، إذ إبدال التنوين فيهما ألفا وقفا على القياس، - أي: على الأصل -، والقصر على الأصل فلم يتكافئا، وعلى اعتبار تعليله به يلزمه، أي: يأتي بالمدّ الذي هو على غير الأصل لتقع المقابلة بين الأصل وغير الأصل مع أنه لا قائل بالمدّ

(1) ينظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب 223/3-224، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي

للدكتور عبد الله معصر ص 5-6.

(2) هكذا في المخطوط والأنسب بالتكافؤ.

(3) سورة البقرة من الآية (5).

توسطا أو طولاً في الألف المبدلة من التنوين وقفا الواقع قبلها الهمز في ﴿مَاءٌ﴾ و﴿غُثَاءٌ﴾ ونحوهما، بل مجمع على القصر هنا، فلا وجه حينئذٍ للتعليل بالتكافؤ⁽¹⁾ فافهم.

واعلم أن الذي يظهر لي من توجيه قصر ﴿ءَالِدٌ﴾ ونحوه على ما ذهب إليه المحقق ابن الجزري ومن تبعه أن تقول هو عدم الاعتداد بالعارض، وعلى ما ذهب إليه الإمام ابن غازي وغيره الاعتداد به، فعلى الأول يتحتم القصر؛ لأن الألف عارض والهمزة في نية الوجود، فلم يعتد بالألف لما ذكر، وباعتبار ما ذكر حينئذٍ فلا شرط للمدّ، والشرط يلزم من عدمه العدم بالنظر لذاته؛ لأن الموجد تقديرًا كالموجود لفظاً، /87/ وعلى الثاني تجري فيه الأوجه الثلاثة؛ القصر والمدّ بقسميه اعتداداً بالعارض واعتباراً بما صار إليه اللفظ الآن من غير مراعاة نية الهمزة، إذ الموجد لفظاً كالموجود أصلاً، فسبب المدّ وشرطه على هذا موجودان ملفوظ بكل منهما، والاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به لغتان مشهورتان موقوفتان في القرءان على النقل والأثر، تارة يتحتم بهما - أي: بالنقل والأثر - عدم الاعتداد بالعارض قولاً واحداً ك﴿ءَالِدٌ﴾ وقفا للأزرق فيقصر ما ذكر له، ولا يجوز له المد بقسميه رواية في ذلك على الاعتداد به، وتارة يتحتم بالنقل والأثر الاعتداد بالعارض قولاً واحداً ك﴿ءَاذَنَّاكَ بِهِمْ﴾ على رواية البدر للأزرق، فيمد طويلاً ما ذكر له ولا يجوز له القصر رواية في ذلك على عدم الاعتداد به، وتارة لا يتحتم ما ذكر، بل يجوز الوجهان رواية ك﴿ءَالِدٌ﴾ على المذهبين المذكورين، وكأوجه الوقف الثلاثة للسكون العارض وغير ذلك، إذ العدة في جميع ما ذكر وغيره من الأوجه في القرءان على النقل

(1) هكذا في المخطوط والأنسب بالتكافؤ.

والأثر شرعا لا على غيرهما، وهذا هو الحق الذي لا شك فيه، وهو مذهب أهل السنة نور الله بصائرهم، وهو اعتقادنا والحمد لله على ذلك والله تعالى أعلم.

ثم إن الفرق بين عروض الموجب وتغيره يتوقف على قاعدة لا بدّ من ذكرها ومعرفتها، وهي يجوز المدّ وعدمه إذا تغيّر سبب المدّ عن صفته التي من أجلها كان السبب همزا أو سكونا، وسواء كان تغييره بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف، وأمثلة ما ذكر ظاهرة، فالمدّ على عدم الاعتداد بالعارض الذي صار إليه اللفظ، بل على استصحاب حاله فيما كان أولا وتنزيل السبب المغير منزلة الثابت المحقق، والمعدوم كالموجود لفظا، والقصر على الاعتداد بما عرض له من التغيير، والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصا، فتعين أنه لا يجوز بهذه القاعدة المذكورة إلا المدّ على استصحاب الحكم، والقصر على عدم استصحاب ما ذكر، ولا تجوز الثلاثة إلا برواية ولم توجد.

فإذا تقرر هذا فاعلم أنه لا تجوز الثلاثة فيما تغيّر سبب المدّ فيه على القاعدة المذكورة، وتجاوز - أي: الثلاثة - فيما تغيّر سبب القصر فيه نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾ وقفاء، وإن كان كل منهما فيه الاعتداد بالعارض وعدمه؛ لأن المدّ في الأول وهو الذي تغيّر فيه سبب المدّ هو الأصل، ثم عرض التغير في السبب، والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمدّ على الأصل بحسب مرتبة ذلك القارئ أن لو كان محققا، وحيث اعتد بالعارض المذكور قصر، إذ كان القصر ضدا للمد، والقصر لا يتفاوت، وأما القصر في الثاني وهو الذي تغيّر فيه سبب القصر هو الأصل على عدم الاعتداد بالعارض، فهو كالمدّ في الأول، ثم عرض سبب المدّ الذي هو السكون، فإن اعتد به مدّ وإن كان المدّ ضدا للقصر إلا أنه يتفاوت طولا

(1) سورة الفاتحة من الآية (5).

وتوسطاً، فأمكن التفاوت فيه واطردت في ذلك القاعدة، فثبت من هذا أن الأوجه الثلاثة لا تجوز فيما تغير سبب المد فيه، وتجاوز فيما تغير سبب القصر فيه كما قدّمناه، فتنبه فإنه فرق جيد حسن والله سبحانه وتعالى أعلم.

تتمتان:

الأولى: اعلم رحمني الله وإياك أننا قدمنا أن السبب إذا كان همزا وتغير مطلقاً ففيه وجهان؛ إما المدّ على عدم الاعتداد بالتغير لعروضه، وإما القصر على الاعتداد به، وقولنا: همزا، أي: متصلاً بالشرط أو منفصلاً عنه، تقدّم أحدهما على الآخر أو تأخر، وقولنا: وتغير مطلقاً، أي: بأي نوع من أنواع التغيرات، أو كان السبب سكوناً وتغير، وتغييره تحريكه لا غير ففيه الوجهان المذكوران أيضاً، ويصح هذا التعميم المذكور قول المحقق ابن الجزري في طيبته⁽¹⁾:

وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِن تَغَيَّرَ السَّبَبُ

فهو صادق على جميع ما ذكرناه، خلافاً لما قاله العلامة الشاطبي في حرزه⁽²⁾:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُّغَيَّرٍ

الخ فهو تقييد في محل الإطلاق؛ لخروج صور من ذلك لا فرق بينهما وبين ما صرح به في الحكم، وبيان ذلك أن قوله: «قبل» مفهومه أن حرف المد إذا كان بعد همز مغيّراً لا يكون الحكم فيه كذلك، وقوله: «همز مغير» مفهومه إذا كان غير همز وهو السكون المغيّر بالحركة لا يكون الحكم فيه كذلك أيضاً مع أنه لا فرق في ذلك، فحكم الصورتين المذكورتين حكم غيرهما في ذلك من باب لا فارق، وبقي في المسألة المذكورة

(1) البيت: 174.

(2) البيت: 208.

كلام آخر، وهو هل يقدّم المدّ في ذلك على القصر مطلقاً، أي: بقي من الهمز المغيّر أثر أم لا؟ وهو /88/ ظاهر كلام الإمام الشاطبي حيث قال: «وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا»⁽¹⁾، أو يقدم القصر على المد في ذلك مطلقاً وهو قول لبعضهم، وقيل بالتفصيل، إن بقي من الهمز المغير أثر فيقدّم المدّ على القصر كالأول، وإن لم يبق للهمز أثر - ومثله السكون المغير بالحركة - فيقدّم القصر على المدّ كالثاني، وهو الذي صرح به المحقق ابن الجزري في طيبته⁽²⁾:

وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِن تَغَيَّرَ السَّبَبُ وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرَ - أَحَبُّ

فالأقوال ثلاثة، وأرجحها القول بالتفصيل.

الثانية: اعلم أنه إذا اجتمع سببان والشرط بينهما، أحدهما متقدم عليه والآخر متأخر عنه وكل واحد منهما طالب للمدّ، فالعمل ليس لكل منهما معاً، بل العمل للقويّ منهما دون الضعيف، فلا عمل له لنسخه بالقويّ.

قال المحقق ابن الجزري في طيبة النشر⁽³⁾: «وَأَقْوَى السَّبَبَيْنِ يَسْتَقِلُّ»، أي: يستقل القوي بالعمل دون الضعيف كقوله تعالى: ﴿رِيَاءَ النَّاسِ﴾⁽⁴⁾ و﴿بِرَّآؤُكُمْ﴾⁽⁵⁾ ونحوهما للأزرق عن ورش، فليس له فيهما إلا المدّ الطويل لا غير، عملاً بالسبب المتأخر عن الشرط لقوّته، ويلغى السبب المتقدّم عليه فلا يجوز في شرطه قصر - ولا توسط لضعفه بالتقدّم عليه، وكذا قوله تعالى: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾⁽⁶⁾ وقفا للأزرق، فقد اجتمع فيه سببان؛

(1) الشاطبية، البيت 208.

(2) البيت: 174.

(3) الشطر الثاني من البيت: 173.

(4) سورة البقرة من الآية (263)، وسورة النساء من الآية (38).

(5) سورة الممتحنة من الآية (4).

(6) سورة البقرة من الآية (13).

ضعيف وقوي بينهما شرط، فمن روى عنه الطويل وصلاً لأجل الهمز المتقدم لا يقف إلا به، ومن روى عنه التوسط وصلاً وقف به؛ لأنه روايته ونقله ويقف بالطويل أيضاً لسكون الوقف؛ لأنه أقوى من باب ﴿ءَامَنُوا﴾ كما تقدم، ومن روى عنه القصر - وصلاً وقف به؛ لأنه طريقه ونقله ويقف بالمدّ بقسميه لسكون الوقف لقوته، فهي ثلاثة في الخارج وستة في التقدير، وتظهر الستة في الخارج إذا وقع قبله مدّ بدل كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَفُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ إلى قوله: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾⁽¹⁾، فعلى قصر - الأول الثلاثة في الثاني، وعلى توسط الأول التوسط والطويل في الثاني، ولا يجوز القصر لما فيه من مراعاة الضعيف وإلغاء القوي، وعلى طول الأول الطول في الثاني لا غير، ولا يجوز فيه توسط ولا قصر لما ذكرناه قريباً، وكذا: ﴿جَاءَوْ أَبَاهُمْ﴾⁽²⁾ لورش من طريق الأزرق وصلاً، لا يجوز فيه إلا المدّ الطويل لا غير؛ لأجل السبب المتأخر عن الشرط المنفصل عنه في كلمة أخرى لقوته، ولا حكم للسبب المتقدم على الشرط لضعفه للقاعدة المذكورة، وقلنا: «وصلاً» احترازاً من الوقف على ﴿جَاءَوْ﴾، فإن الشرط الثاني وهو الواو تجري فيه الأوجه الثلاثة للأزرق؛ لانفصال السبب القوي عنه وفقده عنه في هذه الحالة كما سيأتي بيانه، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وأما إذا وقع السبب بين شرطين؛ شرط متقدم عليه وشرط متأخر عنه لورش من طريق الأزرق، فكل واحد منهما على أصله، فالشرط الأول يمدّ مدّاً طويلاً قدر رتبته؛ لقوة السبب الواقع بعده، والشرط الثاني فيه أوجه الثلاثة الكائنة في باب ﴿ءَامَنُوا﴾ لضعف السبب بالتقدم على شرطه كقوله تعالى: ﴿جَاءَوْ﴾ و﴿بَاءَوْ﴾ و﴿لَيْسَتْ﴾

(1) سورة البقرة من الآية (13).

(2) سورة يوسف من الآية (16).

وَجُوهَكُمْ⁽¹⁾ ونحو ذلك، ولا تنافي في ذلك؛ لأن قوة السبب بالنسبة للشرط المتقدم عليه وضعفه بالنسبة للشرط المتأخر عنه، فالجهة منفكة كما لا يخفى، وهذا كله في السبب اللفظي إذا اجتمع مع سبب آخر لفظي، فالعمل للقويّ منهما كما ذكرنا، وكذلك الحكم إذا اجتمع سببان لفظي ومعنويّ، فالعمل للفظي لقوّته، ويلغى المعنوي لضعفه، وذلك على قراءة الإمام حمزة الزيّات في بعض الطرق عنه من طريق الطيبة، فإنه يقول بالمدّ المتوسط في لا النافية، مثال اجتماعهما قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾⁽²⁾ ونحوه وصلاً، فليس له فيه إلا المدّ الطويل، ولا يجوز له المتوسط عملاً بأقوى السببين وهو السبب اللفظي، ويلغى حكم الضعيف وهو السبب المعنوي، فلا يجوز لأجله توسط لما فيه من مراعاة الضعيف وإلغاء القويّ، وقولنا: «وصلاً» احترازاً من الوقف، فإنه إذا وقف على قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ اختباراً؛ لأنه ليس بمحل وقفٍ اختياريّ، إما أن يقف بتحقيق همزه أو بتسهيله، فالأول حكمه حكم الوصل المتقدم ذكره، والثاني فيه الأوجه الثلاثة، وجاز التوسط هنا للسبب المعنوي؛ لكون السبب اللفظي تغير بالتسهيل فانحط به عن كونه محققاً، وساغ لأجله اعتبار المعنوي هنا لأجل ذلك، وفروع باب المدّ والقصر - ومسائله ومراتب المدّ كثيرة منتشرة، فإن أردت الوقوف عليها والتبحر /89/ في معانيها فعليك بالنشر الكبير وغيره من التآليف المؤلفة في علم القراءات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قلت: وقد وردت عليّ بالديار القيروانية، - صرف الله عنها كل آفة وأذية، وجعلها دار إيمان وإسلام إلى انتهاء الدوران، بجاه سيدنا محمد أفضل ولد عدنان، صلى الله عليه

(1) سورة الإسراء من الآية (7).

(2) سورة البقرة من الآية (255).

وعلى آله وصحبه في كل وقت وأوان، - أسئلة تتعلق بالقرآن العظيم، من بعض فضلاء تونس المحروسة، لا زالت بحول الله وقوته بأنواع العلوم الشرعية مأنوسة، وهو تلميذنا الشيخ الفاضل، والبدر الكامل، اللبيب الأدبي الأريب، والذكي اللوذعي الحسيب، الفقيه الأسعد، والقارئ والمجود الأمجد، المتوكل على مولانا وخالقنا البصير السميع، أبو عبد الله سيدي محمد الخليع⁽¹⁾، أطال الله تعالى في اجتناء ثمرات العلم والعمل الصالح عمره وبقاءه، وأدام في اقتناء درجات الفضائل والفواضل سمّوه وارثه، الكاتب عن المولى الهمام، وعمدة من تعلق بأذيله الكرام، من أعرب عن فضله المشهور، لسان كل ذي رأي سديد وبوصف الخير مذكور، الموقر المحترم المفخم، القارئ الفقيه الأدبي المعظم، الراجي من خالقنا لطفه الخفي، أبي النخبة مصطفى خوجة الحنفي⁽²⁾، لا زال في أوج المعاني راقيا، ولا برح لطف الله له من كل سوء واقيا، صهر الملك الذي ركضت سوابغ نعمه سوابق الجياد في ميزان المكارم، الأسد الذي تخافه وتهابه ذوو المكاره والمظالم والمآثم، ناشريات العدل والإحسانات الأبدية، مالك زمام الحضرة التونسية، والمملكة الأفريقية، صاحب الصدقات الجارية، والخيرات الوافرة، والبركات النامية، المحفوظ بما حفظت به السور الشريفة والآي، مولانا وسيدنا الباشا أبي الحسن على باي⁽³⁾، خلد الله أيام دولته الباهرة،

(1) لم أعثر على ترجمته في الكتب التي بحثت فيها.

(2) مصطفى خوجة، أصله من القرج، توفي عن سن متقدمة يوم 22 من جمادى الثانية سنة 1215هـ، سياسي تونسي، تولى أهم وزارة في عهد حمودة باشا، وكان قبل ذلك مربيا ومعلما له.

ينظر: سياسة حمودة باشا في تونس ص 105، منشورات الجامعة التونسية، والإتحاف لابن أبي الضياف 38/7-39.

(3) علي بن حسين بن علي تركي، أبو الحسن، أمير تونس، ولد فيها سنة 1124هـ، وعنى بالحديث والفقه، وولي بعض الأعمال، ثم ببيع سنة 1172هـ بعد وفاة أخيه محمد باي، حارب الفرنسيين ثم صالحهم سنة 1184هـ، أعان



وسدد تصرفاته وأحكامه النيرة الزاهرة، وأجرى على يديه المباركتين الصالحات، ووفقه لما يحبه ويرضاه بجاه سيد الكائنات، ابن الملك الأكبر، والسلطان المعظم الأشهر، المنعم المرحوم، برحمة الحي القيوم، مولانا وسيدنا أبي محمد حسين باي⁽¹⁾، برد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه، آمين، يرغب من العبد الفقير أن يجيبه عن أسئلته الآتي ذكرها بآتم جواب، ولم يعلم ما أنا عليه من شغل البال والعتاب، فمأطلته عن ذلك برهة من الزمان، لعله يترك ما رغبه مني لكوني لست من فرسان هذا الشأن، فلم يفده ذلك، ولح علي في ورقات كثيرة قائلا: «إن في إسعافنا له بما ذكر من الله تعالى ثوبا وأجرا كبيرا»، فعند ذلك تأملت من أسئلته وتدبرت في حلها، فانكشف لي بحول الله وقوته من أجوبتها ما أذكره الآن، متوكلا على الله الملك الديان.

نص أسئلته:

- ما قولكم - رضي الله عنكم وأرضاكم - في وجه حذف ياء ﴿يُنَادِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَمِعُ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِمَّ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾⁽²⁾ ؟

مع أن نظائرها في القرآن الكريم كثيرة ولم تحذف في مثل: قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّى اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾⁽¹⁾ ﴿ثُمَّ نُنَجِّى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾⁽²⁾ وغير ذلك.

السلطان مصطفى خان العثماني على محاربة الروس سنة 1185هـ، وحسنت سيرته، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 1196هـ

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 155/4، الأعلام للزركلي 281/4.

⁽¹⁾ حسين بن علي تركي، أبو محمد، مؤسس الإمارة الحسينية في تونس وإليه نسبتها، أصله من كريت، ولد بتونس سنة 1180هـ، اجتمع أعيان تونس على مبايعته فامتنع فأكرهوه ونودي بإمارته سنة 1117هـ، فبنى آثارا كثيرة منها الجامع الحسيني المنسوب إليه، قتل في واقعة بالقرب من القيروان سنة 1153هـ.

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 420/3، الأعلام للزركلي 247/2.

⁽²⁾ سورة ق من الآية (41).

- وهل توصف الظاء المشالة والضاد الساقطة بالقلقلة إذا كانتا ساكنتين كالطاء المهملة وغيرها من حروف قطب جد أو لا يوصفان بذلك؟

- وهل للشفتين عمل عند التلفظ بالحرف المطبق إذا كان مفتوحا بعده ألف مدية ك﴿الضَّالِّينَ﴾ ﴿وَمَا هُمْ بِضَّارِّينَ﴾⁽³⁾ ونحوهما أو لا؟

فأجبت عن أسئلته المذكورة بما تيسر لي بعد خطبة قدّمتها قبل الجواب عن أسئلته، حذفها - أي: الخطبة - هنا روما للاختصار.

ونص الجواب: اعلم يا أخي متعني الله وإياك بفهم كلامه المجيد، الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْسِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽⁴⁾ أن الياء المفردة تحذف رسماً من بعض كلمات القرآن زائدة للإضافة ك﴿أَتَتَّحَى﴾⁽⁵⁾ ﴿وَأَتَّفَوْا﴾⁽⁶⁾، وأصلية في محل اللام ك﴿الدَّاعِ﴾ و﴿يُنَادِ﴾⁽⁷⁾، وقد لا تحذف فيه على الأصل ك﴿يُنَجِّهِ اللَّهَ﴾ و﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾⁽⁸⁾، وإنما حذفت الياء في المصحف في ﴿يُنَادِ/90﴾ المُنَادِ دون ﴿وَيُنَجِّهِ اللَّهَ﴾ فهي ثابتة فيه، مع أنه لا فرق بينهما، إذ الياء في كل منهما وقعت في لام الكلمة وفي فعل مضارع مرفوع، وكذا قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ

(1) سورة الزمر من الآية (58).

(2) سورة مريم من الآية (72).

(3) سورة البقرة من الآية (101).

(4) سورة فصلت من الآية (41).

(5) سورة غافر من الآية (14).

(6) سورة البقرة من الآية (196).

(7) سورة ق من الآية (41).

(8) سورة البقرة من الآية (268).

المؤمنين⁽¹⁾ مع قوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْهُ﴾ في آل عمران⁽²⁾ مع قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْهُ﴾ في يوسف⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿الْمُهْتَدِ﴾ في الإسراء⁽⁴⁾ والكهف⁽⁵⁾ مع قوله: ﴿الْمُهْتَدِ﴾ في الأعراف⁽⁶⁾، وغير ذلك مما حذفت منه الياء لغير موجب دون مماثلة جمعا بين لغتي الحذف والإثبات، إذ الحذف لغة هذيل، فإنهم يحذفون الياء لغير موجب اكتفاء عنها بالكسرة، وهي لغة مشهورة، دعاهم إليها رغبة الاختصار والإيجاز، استعملتها العرب في نثرهم ونظمهم كثيرا، قال الإمام الكسائي: «سمعتهم يقولون: القاض والوال»، وقال الإمام الفراء: «سمعتهم يقولون: لا أدر»، وقال الشاعر:

وَمِنْ شَانِي كَلِيفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ⁽⁷⁾

يريد: أنكرني، فحذف الياء واجتزأ عنها بكسر ما قبلها، ثم سكن النون للقافية، فارتكبت هذه اللغة الهذلية في بعض المواضع من القرآن وتركبت في بعضها منه فرسمت بالياء على الأصل على غير لغة هذيل، ليكون المصحف العثماني حاويا للغتين المذكورتين، وقول ابن الأنباري⁽⁸⁾: والحجة في ذلك - أي: في حذف الياء مما ذكر - أن

(1) سورة النساء من الآية (145).

(2) من الآية (20).

(3) من الآية (108).

(4) من الآية (97).

(5) من الآية (17).

(6) من الآية (178).

(7) البيت للأعشى في ديوانه ص 2، جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني 91/1.

(8) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن، ولد في الأبيار سنة 271هـ، من كتبه:

رؤوس الآي بمنزلة رؤوس الأبيات، وذلك أن رؤوس الآي فصل بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصل، فحذفت من رؤوس الآي كما حذفت من آخر الأبيات، ومثّل بأبيات للعرب من جملتها البيت السابقة، لا يصلح أن يكون حجة لجميع ما حذفت منه الياء، بل الحجة في حذفها جملة كما قدّمنا، دلالة الكسرة عليها والاكتفاء بها عنها، ثم قد ينضاف إلى ذلك في بعض المواضع لا كلها موجب آخر وهو ما قاله ابن الأنباري كما في قوله تعالى: ﴿بَارِزَهُبُونَ﴾ ونحوه من رؤوس الآيات، فقد اجتمع فيه الأمران، وأما قوله تعالى: ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾⁽¹⁾ فلم يجتمع فيه - أي: في ﴿يُنَادِ﴾ - ما ذكر، وإنما وجد فيه التوجيه الأول فقط دون توجيه ابن الأنباري المذكور؛ لكون ﴿يُنَادِ﴾ ليس برأس آية، على أن توجيه ابن الأنباري في رؤوس الآي يرجع للتوجيه الأول في المعنى، تأمل هذا حكم ما ذكر رسماً.

وأما حكم ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾⁽²⁾، ﴿وَيُنَجِّى إِلَهٌ﴾⁽³⁾ قراءة فاعلم رحمك الله أن القراء أجمعوا على حذف الياء فيهما وصلاً لالتقاء الساكنين، وأما في الوقف فقد أجمعوا على إثبات الياء في ﴿وَيُنَجِّى﴾، وعلى الحذف في ﴿يُنَادِ﴾ إلا الإمام المكي، فإنه يثبت الياء فيهما وقفاً، وجه الوقف على ﴿وَيُنَجِّى﴾ بالإثبات فقط على الأصل، مراعاة للغة الإثبات، والرسم

الزاهر في اللغة وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - في بغداد سنة 328هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 341/4، بغية الوعاة للسيوطي 212/1، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 230/2.

⁽¹⁾ سورة ق من الآية (41).

⁽²⁾ سورة الزمر من الآية (61).

⁽³⁾ سورة الزمر من الآية (58).

عليها كيف ذكر مع اتباع النقل والأثر، ووجه الوقف على ﴿يُنَادِ﴾ بالحذف لغير المكي على خلاف الأصل مراعاة للغة هذيل، والرسم عليها جمعا بين اللغتين مع نقلهم ذلك عن مشايخهم، ووجه قراءة الإمام المكي في الوقف على ﴿يُنَادِ﴾ بالياء على الأصل مراعاة للغة غير هذيل، مع نقله ذلك عن مشايخه، ولا يقدر في قراءته بما ذكر مخالفته للرسم، إذ مخالفة ما ذكر لما ذكر من المواضع التي يغتفر فيها مخالفة الرسم إذا كانت القراءة صحيحة متواترة أو مشهورة مستفاضة كما هو منصوص عليه في غير هذا المحل والله أعلم.

وأما قولك: هل توصف الظاء المشالة والضاد الساقطة بالقلقلة؟ الخ.

الجواب عن ذلك: اعلم وفقني الله وإياك لصالح القول والعمل، وجعلني وإياك ممن قدّم زاد التقوى وعليه ارتحل، أنّ صفة القلقلة لا تكون إلا في الحروف المجموعة في قولهم: "قطب جد" إذا كانت ساكنة دون غيرها من بقية الحروف، هذا هو المشهور والمعول عليه، وبه قرأنا على عامة شيوخنا بالجزائر وتونس والقيروان وبه نقرئ، وزاد بعضهم قلقلة الهمزة للجهر والشدة اللذين فيها، وزاد سيبويه - رحمه الله تعالى - التاء المثناة من فوق، والمبرد الكاف، وكأنه لما فيهما من الشدة، وزعم بعضهم أن الضاد الساقطة والزاي والذال المعجمتين والطاء المشالة منها - أي: من حروف القلقلة -، نقل ذلك ابن مريم الشيرازي⁽¹⁾، وكأنها لنبرها وضغطها في مواضعها، غير أن ضغطها أقل من ضغط الحروف الخمسة.

(1) هكذا في المخطوط والصواب ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي، أبو عبد الله ابن أبي مريم، خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره، له تفسير القرآن، وشرح الإيضاح للفارسي، والموضح في القراءات الثمان، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 565هـ.

فتلخص من هذا أن حروف القلقلة اتفاقا واختلافا اثنا عشر حرفا، خمسة منها المجموعة فيما ذكر، تُقلقل باتفاق، وباقيها فيه خلاف، قيل: تُقلقل وقيل: لا وهو الصحيح كما قدّمنا، إذ القول بقلقلتها في غاية البعد والضعف والشذوذ، /91/ ولكن يطلب في حق كل قارئ مجتهد في تحصيل العلم أن يعرف الأقوال الضعيفة ويطلع عليها ليكون عالما بها فقط دون أن يقرأ بها ويقرئ؛ لأن القراءان الشريف لا يقرأ إلا بالأقوال الصحيحة المتواترة أو المشهورة المستفيضة المتلقاة بالقبول من أئمة الدين المعبرين، ولا يقرأ بالأقوال الضعيفة السقيمة ولا بالاحتمالات، هذا الذي ندين الله به ونتقلده⁽¹⁾.

نعم إن وجدنا قارئاً يقرأ بقلقلة الضاد الساقطة مثلاً أو التاء المثناة الفوقية، فلا نحكم على قراءته بالخطأ من أول وهلة؛ لوجود من يقول بذلك وإن كان ضعيفا وشاذاً، غير أننا نسأله هل اتصل سنده بذلك وقرأ به على مشايخه وهم كذلك إلى الإمام القائل بذلك ومنه إلى منتهى سنده وهو النبي ﷺ، أو لا سند عنده في ذلك، فالأول لا يُحْطَأُ، والثاني يحرم عليه؛ لتسلطه على ذلك من الكتب دون الأخذ عن المشايخ الثقات العارفين الموثوق بنقلهم، والقراءة الصحيحة المعتبرة شرعا موقوفة على النقل والأثر والأخذ عمن ذكر والله أعلم.

وأما قولك هل للشفتين عمل عند التلفظ بالحرف المطبق إذا كان مفتوحا بعده ألف؟ إلخ.

الجواب عن ذلك هو أن حروف الإطباق تخرج من مخارجها المعلومة في اللسان وبعض الأسنان على النسبة المبنية في مخارج الحروف، ولا عمل للشفتين فيها، ولكن إذا وقع

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 337/2، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لأبي عبد الله ياقوت 2749/6.

(1) من "عمدة القارئ والمقرئ".



بعد واحد منها واحد من حروف المدّ الثلاثة فإن الشفتين يقع فيهما التأم وانضمام بدون انطباق عند النطق بذلك، غير أن انضمام ما ذكر مع الواو أشد منه مع الألف، وأن الشفتين مع الياء المدّية يقع فيهما انفتاح وانسفال عند التلفظ بذلك لأجل حروف المدّ المذكورة لا لأجل حروف الإطباق، ولا خصوصية لها بكونها مفتوحة بعدها ألف كما في السؤال، والدليل على ذلك أن هذا الحكم المذكور يوجد في حروف المدّ المذكورة إذا وقع واحد منها بعد حرف من حروف غير الإطباق، ووجه ذلك أن حروف المدّ الثلاثة على مذهب الخليل تخرج من جوف الفم والحلق ومن جملة الفم الشفتان، وعلى مذهب سيبويه القائل بخروج الألف المدّية من أقصا الحلق، والياء المدّية من وسط اللسان، والواو المدّية من الشفتين، أما الواو فظاهر حكمها على مذهبه، وأما الألف والياء فوجه عمل الشفتين فيهما باعتبار هوائية انتهاء المدّ فيهما لا باعتبار المخرج فيهما ابتداء والله سبحانه وتعالى أعلم.

وفي هذا القدر كفاية، لمن رزقه الله الفهم والتوفيق والهداية.

والصلاة الدائمة والتسليم، على سيدنا محمد صاحب الخلق العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

[باب حركات المد واللام والراء]

السؤال الخامس والثلاثون إلى الواحد والأربعين

وهل الواضع وضع الحروف قبل الحركات أو الحركات قبل الحروف أو وضعهما معا؟ بحيث لم يسبق أحدهما الآخر.

وما قولكم - رضي الله عنكم - في حروف المد الثلاثة:

هل هي مأخوذة من الحركات الثلاث، أو الحركات مأخوذة من الحروف المذكورة، أو ليس أحدهما مأخوذا من الآخر؟

وهل اللام الكائنة في اسم الجلالة ترقق إذا وقعت بعد الفتح أو الضم لغة وقراءة، أو تفخم إجماعا فيهما؟

فإن وقعت إثر كسر خالص فهل يجوز تفخيمها لغة وقراءة أو لغة فقط، أو ترقق إجماعا فيهما؟

فإن وقعت إثر راء مرققة فهل تفخم قولاً واحداً أو ترقق تبعاً لها؟

وعلى أنها ترقق، فهل بطريق النص أو القياس؟

وهل التكرير وصف ذاتي، بمعنى لا ينفك عن الراء بحال أو لا؟

الجواب عن ذلك:

اعلم يا أخي أن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في الحرف والحركة، فقال جماعة: الحروف قبل الحركات، واستدلوا على ذلك بأمور منها أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرك بعد ذلك والحركة ثنائية، والأول قبل الثاني بلا خلاف، ومنها أن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها، ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف وهو غير مضطر إلى الحركة، ومنها أن من الحروف ما لا



يدخله حركة وهو الألف، وليس هناك حركة تنفرد بغير حرف، فذلك دليل عندهم على أن الحروف متقدّمة على الحركات وضعاً.

وذهب قوم إلى أن الحروف بعد الحركات وهي قبل /92/ الحروف، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أُشْبِعَتْ تولّدت الحروف منها نحو الفتحة يتولد منها الألف، والضمّة يتولد منها الواو، والكسرة يتولد منها الياء، فدَلَّ ذلك عندهم على أن الحركات قبل الحروف.

وقال جماعة الحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، بل استعملوا معاً كالجسم والعرض في كون لم يسبق أحدهما الآخر، وقد طعن في هذا القول فقيل: إن السكون في الجسم عرض وليس السكون في الحرف حركة بزوال الحركة منه لا تؤديه إلى حركة أخرى ولا بدّ، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخر يخلفه؛ لأن حركة الجسم وسكونه كل واحد منهما عرض فيتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة، وأيضاً بأن الجسم الذي هو نظير الحرف لا يخلو من عرض البتّة، وبذلك علمنا أن الأجساد كلها محدثة إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه، ولا يقال: لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين: أحدهما أن هذا الاعتراض إنما يلزم منه أن لا يشبه الحرف بالجسم والحركة بالعرض، وليس ينفي قول من قال: إن الحركة والحرف لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام الذي جيء به للإفهام مبني من الحروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به، ولا يمكن أن يتصل بساكن في سرد الكلام لا فاصل بينهما غالباً، فلا بدّ ضرورة من كون الحركة مع الحرف لا يتقدّم أحدهما على الآخر، ولا يمكن وجود حركة على غير حرف.

والجواب الثاني أن الكلام إنما جيء به لتفهم المعاني التي في نفس المتكلم، وبالحركات واختلافها تفهم المعاني، فهي متوسطة بالكلام ومرتبطة به، إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام، وهذا الجواب أولى من غيره، انتهى من كتاب "التمهيد" للمحقق ابن الجزري⁽¹⁾، ورأيت مثله نصا سواء في شرح ابنه على مقدّمة أبيه "الجزرية الصغرى".

ثم إن النحويين اختلفوا في الحركات الثلاث هل هي مأخوذة من حروف المدّ الثلاثة، أو الحروف مأخوذة ومقتطفة منها؟

فذهب أكثر النحاة إلى أن الحركات الثلاث مأخوذة من حروف المدّ الثلاثة، الضمة من الواو والكسرة من الياء والفتحة من الألف، وهو مذهب سيبويه⁽²⁾، إذ لا يجوز عندهم أخذ حروف المدّ من الحركات الثلاث؛ لاستحالة الأخذ من المعدوم، واستدلوا على ذلك بأمور بل بوجوه منها ما قدّمناه أولا من أدلة من يقول إن الحروف قبل الحركات، ومنها أن العرب لما أعربت أشياء من الكلام بالحروف المذكورة التي أخذت الحركات منها وذلك نحو التثنية والجمع والأسماء الستة، ولم تعربها بالحركات التي هي أصل الإعراب، قال النحويون: ألا ترى أنهم - أي: العرب - لما لم يعربوا ما ذكر بالحركات أعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها، وقال آخرون: حروف المدّ مأخوذة من الحركات، وهو مذهب الكوفيين، وحجتهم على ذلك أن قالوا: إن الحركات إذا أشبعت يتولد عنها ما يجانسها، واحتجوا أيضا بأن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضمة، وعن الياء بالكسرة، وعن الألف بالفتحة، فيكتفون بالأصل عن الفرع، مثال الواو قول الشاعر:

(1) ص 76-77.

(2) الكتاب 242/4.



«فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوَّلِي»⁽¹⁾ إلخ، فحذفت الواو من كانوا وبقيت الضمة تدل عليها⁽²⁾، ومثال الثاني: كسر الراء في حَرٍ بمعنى حقيق وقمين وجدير، فأصله حَرِيٌّ على وزن فَعِل بكسر العين، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت - أي: الضمة -، فالتقى ساكنان؛ الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وَخُصَّتْ بالحذف دون التنوين لأنه يدلّ على معنى بخلافها، ولأنها حرف علة وهو حرف صحة، ولأنها إذا حذفت تبقى الكسرة دليلاً عليها بخلاف التنوين، فإنه إذا حذف لم يبق ما يدلّ عليه، ومحل الشاهد الأخير، وعليه قول الشاعر: «وَمِنْ شَانِيٍّ كَاسِفٍ» البيت التي قدّمنا ذكرها في وجه حذف الياء رسماً في ﴿يُنَادِ﴾ ونحوه.

ومثال الثالث: قولهم: «أنا في الدار»، فيحذفون الألف من "أنا" لدلالة الفتحة عليها، وقرأ هشام بن عروة ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ﴾⁽³⁾ بفتح الهاء، يريد: "ابنها"، فحذفت الألف لدلالة الفتحة عليها، ووجه هذه القراءة أنه كان ابن زوجته وربيبه، ولم يكن ابنه لصلبه.

وقال بعض أهل النظر ليست الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف، - أي: من حروف المدّ -، بل كل منهما أصل برأسه، واستدلوا على ذلك بما سبق 93/ تقريره من أن الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر.

(1) عجز البيت: «وكان مع الأطباء الشفاء»، وهو من الوافر، لا يُعرف قائله، انظر: "أسرار العربية": 317، "جواهر الأدب": 208.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 443/2، شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن الأشبيلي 479/2.

(3) سورة هود من الآية (42).

قال في "الكنز": «مسألة: اختلف أهل العربية في حروف المدّ والحركات الثلاث، فالأكثر أن كل حرف منها أصل للحركة التي تجانسها، وعليه جرى النظم، - أي: الشاطبي برّد الله ضريحه - في قوله: «أُوَ أَمَّا هُمَا وَאוُ وَيَاءٌ»⁽¹⁾، والاستاذ ابن بري في باب الوقف، وقيل: كل حركة أصل للحرف الذي يجانسها، وعليه اندرج العلامة ابن بري في باب المدّ والقصر، فجمع - رضي الله عنه - بين القولين في بابين من كتابه»، قال - أي: صاحب الكنز -: «والحق أنه ليس أحدهما أصلاً للآخر لما يلزم من اجتماع الضدين في الأولين؛ لأن الذات لا تتركب من الأعراض، ولا يكون العرض جزء ذات»، وقد أطنب العلماء الكلام في ذلك، وفيما ذكرناه كفاية والله تعالى أعلم.

هذا وإنّ اللام الواقعة في اسم الجلالة الأعظم وإن زيد عليه الميم يفخم بعد الفتح والضمّ على المشهور، وبه قرأنا على عامة شيوخنا، وترقق بعد الكسر قولاً واحداً لجميع القراء.

قال في "التلخيص": «وأما اللام من اسم الله فلا خلاف في تغليظها إذا وليها فتحة أو ضمة، فإن وليتها كسرة سواء كانت عارضة أو في كلمة أخرى متصلة بها فلا خلاف في ترقيقها»، ونحوه في جامع البيان وإيجازه والتمهيد والاقتصاد وإرشاد المتمسكين والموجز والإبانة⁽²⁾.

وقال في "التيسير": «وأجمعوا على تغليظ اللام من اسم الله مع الفتحة والضمة، وعلى ترقيقها مع الكسرة في الوصل»⁽³⁾، ونحوه في الموضح والتجريد⁽⁴⁾.

(1) "الشاطبية"، البيت (375).

(2) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع والضياء اللامع 430/3، وشرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 224

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص 58.

(4) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 340/3.

قال في "الدر النثير"⁽¹⁾: «إنما قيدها في الوصل لأنك لو فصلت اسم الله تعالى وبدأت به غلّطت كقوله تعالى في سورة الأنعام⁽²⁾: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ إذا وصلت رقت اللام، فإذا ابتدأت قلت: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ بتغليظها، وكذلك: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾⁽³⁾ ترقق إذا وصلت، فإذا ابتدأت قلت: ﴿اللَّهُمَّ﴾ بتغليظ اللام» انتهى.

القيجاطي: «ترقيقها بعد الكسر إجماع من العرب وأئمة القراء»⁽⁴⁾.
وقال في "النشر"⁽⁵⁾: «أجمعوا على تغليظ اللام في اسم الله تعالى إذا كان بعد فتح أو ضم، واتفقوا على الترقيق بعد كسر، فإذا ابتدأ به فخم لفتح همزته» انتهى.
قلت: حكاية العلامة الداني وشمس الملة والدين المحقق ابن الجزري وغيرهما من الأئمة الإجماع على تفخيم اللام من اسم الجلالة بعد فتح أو ضم يريدون من الطرق المشهورة؛ لأنه ورد ترقيقها بعد الفتح أو الضم لغة وقراءة كما سنبينه، فالإجماع ليس على بابه حينئذ.

قال العلامة ابن الفحّام في "التجريد": «وهذا هو الاختيار»⁽⁶⁾ أي: التفخيم.
وقال في "الإقناع"⁽⁷⁾: «كان أبو بكر بن مقسم يأخذ بترقيقها للجماعة، وكان الإمام الكسائي إذا قرأ لنفسه رقق اللام، وإذا أقرأ غيره غلّظ، ولا اختار ذلك إلا بعد أخذه

(1) للمالقي 129/4.

(2) من الآية (20).

(3) سورة آل عمران من الآية (26).

(4) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 341/3، وشرح الدرر اللوامع للمنثوري الورقة 224

(5) لابن الجزري 115/2.

(6) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 431/3.

(7) لابن بادش ص 155.

بكل منهما ونقله عن مشايخه، وقال الأهوازي⁽¹⁾ مذهب البصريين قديما والكوفيين [حديثا]⁽²⁾ ترقيق اللام.

قال ابن أشته في "المحبر"⁽³⁾: «وقرأت في مذهب ابن عامر وما أحفظ عن قالون بتسمين اللام إذا انضم ما قبلها أو انفتح، وغيرهما لا يفعل ذلك، أي: وغيرهما يرقق على الأصل». وقال الأهوازي في "الإيضاح": «اختلفوا في تغليظها نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ و﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾، فقرأت لأبي عمرو عن اليزيدي عنه بترقيقها حيث كان من غير استثناء»⁽⁵⁾، ونحوه في المفردات⁽⁶⁾.

قال في "الإيضاح" أيضا: «وبه يأخذ البصريون عن سائر القراء، وهو اختيارهم»⁽⁷⁾. وقال ابن عبد الوهاب في "المفيد": «ومذهب البصريين الترقيق في جميع ذلك، قال: وكذلك قرأت على شيخنا أبي علي الأهوازي بمدينة دمشق»⁽⁸⁾. وذكر الطبري في "الجامع" عن أبي عمرو: «وترقيق اللام من اسم الله تعالى إذا وقعت قبله كسرة أو فتحة أو ضمة»⁽⁹⁾.

(1) ونسبه إلى أبي الحسن العلاف البصري.

(2) زيادة من المطبوع.

(3) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 435/3.

(4) سورة الأنعام من الآية (124).

(5) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 436/3، شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

(6) المصدر نفسه.

(7) ذكره ابن القاضي ورد هذا القول إلى ابن بادش ينظر: الفجر الساطع 436/3.

(8) المصدر نفسه.

(9) لم أقف على كلام الطبري في الجامع، وذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 436/3.

وقال ابن يعلى في الجامع عن أبي عمرو أنه كان يرقق اللام من اسم الله - عز وجل - على كل حال، سواء كان قبلها ضمة أو فتحة أو كسرة، قال: وروي عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أنه كان لا يغلظ اللام في جميع القرآن⁽¹⁾.

وقال في "الإقناع"⁽²⁾: «إن ابن مقسم كان يأخذ لجماعة القراء بالترقيق، وهو مذكور عن أبي عمرو والكسائي، ومذهب البصريين قديما والكوفيين ترقيقها حيث كانت». قال الإمام القيجاطي في نظمه التكملة⁽³⁾:

وُتْرَوِي بِلَامِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ فَتْحَةٍ وَضَمِّ لِكُلِّ رِقَّةٍ اللَّامِ أَوَّلًا

أي: ترقيق اللام من اسم الله بعد الفتح والضم يروي للسبعة المشهورة من طريق الأهوازي، وهو الذي كنى عنه بالهمزة في قوله: «أولا»، فتلخص مما ذكرناه من النقول أن اللام في اسم الجلالة الكائنة بعد الفتح أو الضم تفخم على المشهور /94/ لجميع القراء وبه قرأنا، ويجوز ترقيقها لغة وقراءة عموما وخصوصا للنقول المتقدمة، ويقرأ بها الإنسان ويقرئ إن حصل له سند بذلك متصلا إلى هؤلاء الأئمة لا غير ذلك فلا يجوز، بل يحرم كما بيناه سابقا، ولا ينكر ترقيقها - أي: اللام من اسم الجلالة - بعد الفتح أو الضم إلا من هو جاهل غبي غير مطلع على أقوال العلماء ومذاهبهم المقررة في المطولات، كيف وقد لاحت نصوص الأئمة الثقات في ذلك كما قررنا.

قال العلامة أبو عبد الله بن سفيان المقرئ الفقيه القيرواني في كتابه "الهادي"⁽⁴⁾ بعد ذكره التفخيم: «هذا هو المشهور عن هؤلاء»، وكان - رضي الله عنه - من أوحد أهل زمانه

(1) المصدر نفسه، شرح الدرر اللوامع للمنتوري 225/ب.

(2) لابن بادش ص 155.

(3) منظومة التكملة للقيجاطي باب اللامات البيت (2) نسخة أوقاف آسفي

(4) ص: 200.

بمدينة القيروان في القراءات، وألّف في ذلك كتابه "الهادي" وقد قدمنا التعريف به وتاريخ وفاته.

قلت: وما قدمناه أولاً عن العلامة القيجاطي من أن اللام ترقق بعد الكسر بإجماع من العرب وأئمة القراء فيه نظر، وذلك أنه ورد تفخيمها بعد الكسر في بعض اللغات كما رأيت منصوصاً في بعض تأليف المتكلمين، وأما في القراءة فلم نطلع على تفخيمها - أي: اللام من اسم الجلالة - بعد الكسر في أيّ قراءة من القراءات مطلقاً، ولا يلزم من كونه جائزاً في اللغة كما قيل أن يجوز في القرآن بخلاف العكس، وبتريقها بعد الكسر قرأنا على جميع مشايخنا وبه نقرئ والله تعالى أعلم.

وأما تريقها بعد الراء المرققة في رواية ورش من طريق الأخوين عنه؛ الأزرق وعبد الصمد، فقد وقع نزاع بين العلماء في ذلك، والصواب تفخيم اللام من اسم الجلالة الواقعة بعد الراء المرققة، مرفوعةً كانت أو منصوبة، وهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا بالجزائر وتونس والقيروان، وهو مذهب الجماعة، ومن الجماعة القائلين بتفخيم لام الجلالة بعد الراء المرققة الإمام المحقق الجعبري ونصه: «وهذه اللام إن وقعت بعد تريق خال من الكسرة فهي على تفخيمها نحو: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾ انتهى، ومنهم العلامة أبو شامة - رحمه الله - ، ونصه: «والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة، يجب بعدها التفخيم؛ لأن التريق لم يغير فتحها ولا ضمها» انتهى⁽²⁾.

وذهب القيجاطي وتبعه تلميذه المنتوري إلى أن تفخيم اللام بعد الراء المرققة في رواية ورش لا يجوز، وخطأ من يقول بذلك، واحتج المنتوري على ذلك بأن الفتحة والضمة

⁽¹⁾ سورة الشورى من الآية (21).

⁽²⁾ إبراز المعاني من حرز الأمان ص: 265.

المالتين حكمهما حكم الكسرة الخالصة، فإذا كانتا تخرجان الراء عن أصلها - وهو التفخيم إلى الترقيق - فأحرى وأولى أن تبقى اللام التي أصلها الترقيق معها على أصلها؛ لأن سبب التفخيم قد عارضه ما هو أقوى منه، وهو الخروج من تسفل إلى تفخيم، وبأنه قد ثبت في القراءة ترقيق اللام من اسم الله إذا كانت قبله فتحة أو ضمة⁽¹⁾، وذكر نصوص من ورد عنه ذلك كما قدّمنا، قال: «وإنما ذكرت من روي عنه القراءة بترقيق اللام من اسم الله تعالى بعد الفتحة والضمة الخالصتين وإن كان لا يؤخذ به من طريق الداني؛ ليتأنس بذلك من لم تغبر قدماء في هذا العلم وليس عنده منه إلا الدعوى خاصة، فيزول عنه ما يستبعده من ترقيق اللام بعد الحركة الممالة، وأما المقرئ العالم بوجوه المقاييس فإذا تقرر عنده أن حكم الحركة الممالة حكم الكسر سواء فلا يخالف في وجوب ترقيق اللام من اسم الله بعدها لورش» انتهى⁽²⁾.

واحتج القيجاطي على ذلك بقوله: «وقد ثبت بالاستقراء من أصول القراءات المجمع عليها أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة، فمن فخم اللام في قراءة ورش في نحو: ﴿أَبْغَيْرَ اللَّهِ﴾، ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾⁽³⁾ فهو لاحن»⁽⁴⁾، ثم قال: «وإذا تبين أن الحركة الممالة في الراء تجري مجرى الكسرة باطراد، تبين أن تفخيم اللام بعدها كتفخيمها بعد الكسرة، ولا وجود لشيء من ذلك في كلام العرب البتة، وفاعل ذلك محرف للتنزيل، وربنا سبحانه يقول: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قُلُوبِكُمْ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

(1) "مسائل القيجاطي": 350.

(2) ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 437/3-438.

(3) سورة العنكبوت من الآية (45).

(4) "مسائل في القراءات" للقيجاطي: 418.

مُثْبِتٍ»⁽¹⁾ قال: «وما ذكره أبو شامة في شرحه من قوله: "والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم؛ لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمّها" فدعوى مخالفة للقياس ونصوص الأئمة، أما القياس فقد ثبت من كلام العرب إمالة الفتحة والضمة في نحو: ﴿شَرِّ﴾⁽²⁾ و﴿سُرِّ﴾، وثبت في القراءة ترقيق الراء الممالة الحركة في ﴿رَأَ كَوَكَبًا﴾⁽³⁾ و﴿رَأَا أَلْفَمَرَ﴾⁽⁴⁾ وما أشبه ذلك، /95/ وجاء عن ورش ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة، فينبغي أن يحمل ذلك على نظائره في القراءة وفي كلام العرب، ومن ادعى خروجه عن ذلك فعليه بالدليل، وأما نصوص الأئمة فقد نص طاهر بن غلبون⁽⁵⁾ والداني⁽⁶⁾ والخزاعي⁽⁷⁾ وابن سوار⁽⁸⁾ وغيرهم من الأئمة الموثوق بعلمهم ودرايتهم في غير موضع من تأليفهم أن ورشا فتحة الراء نحا بها نحو الكسرة إذا تقدّمتها ياء ساكنة أو كسرة لازمة، وذكر الداني في ذلك كذلك في بعض تأليفه نصا لا يقبل التأويل عن أصحاب ورش، وقال: "حكم المضمومة حكم المفتوحة سواء"⁽⁹⁾.

(1) سورة الشعراء الآيات (193-194-195)، "مسائل في القراءات" للقيجاوي: 423.

(2) سورة المرسلات من الآية (32).

(3) سورة الأنعام من الآية (77).

(4) سورة الأنعام من الآية (78).

(5) في التذكرة في القراءات (219/1).

(6) في التيسير: 55.

(7) في المنتهى.

(8) في المستنير: 414.

(9) التيسير: 55.

وقال في "الهادي"⁽¹⁾: "وقد عبّر الناس عن الرأى المضمومة في قراءة ورش أنها بين اللفظين"⁽²⁾ انتهى⁽³⁾.

قال - أي: القيجاطي -: «وقول من فرق بين الحرف الممال والحرف المكسور ليس بصحيح، إذ قام البرهان القاطع بما جلبته على ضعفه وسقمه، وأيضاً فإن الخلاف ليس بحجة على أحد، لاسيما إذا كان سقيماً، وإنما الحجة في الأمر الصحيح المجمع عليه، وقول ابن شريح في كتاب "الكافي"⁽⁴⁾: "لم يختلف في تفخيم نحو لام ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾"⁽⁵⁾ فجوابه: أن قراءة ورش لا تدخل في تمثيله، ولا يصح في القياس كما هو المرتضى عند الأئمة، واحتج أيضاً بأن اللام من اسم الله بعد الفتح والضم النص فيها معدوم عن جماعة القراء، وإنما ورد النص فيها عن نافع وحزمة وأبي عمرو والكسائي، وقد جاء الخلاف في ذلك أيضاً عن العرب، فأهل الحجاز ومن يليهم من العرب يفخمون، وسائر العرب يرققون وهو القياس، وذلك أن الحروف المستقلة كلها مرققة، وتفخيمها لحن إلا الرأى فإنها مفخمة لمضارعتها حروف الاستعلاء لما فيها من التكرير⁽⁶⁾، واللام لما قربت منها وأشبهتها في بعض الصفة وذلك أنها منحرفة شديدة كالرأى أجراها أهل الحجاز مجرى الرأى في بعض المواضع، قال: «فإذا تقرر لك مجيء الاختلاف عن أئمة القراء وعن العرب في التفخيم والترقيق، وأنه لم يأت عن القراء تفخيم لام بعد صوت منسفل، وأن

(1) الهادي في القراءات لابن سفيان القيرواني ص 211.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب، ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 435/3.

(3) "مسائل في القراءات": 419 - 420.

(4) ص: 291.

(5) سورة العنكبوت من الآية (45).

(6) "مسائل القيجاطي": 357.

الاختلاف الوارد عن العرب والقراء في اللام إنما هو بعد الفتح والضم المحضين، تبين لك جهل من شَنَّ على من رقق اللام في الموضع الذي لا يجوز فيه التفخيم، وزعم أن فعله ذلك يضاهي الكفر لا اعتقاده أن المرقق قد سلب الاسم الأعظم ما يجب له من التعظيم، ولو كان التفخيم في هذا الاسم المعظم عند أهل الحجاز لقصد التعظيم؛ لفخموه بعد الكسر كما فخموه بعد الفتح والضم، ولم يكن الكسر يمنعهم من ذلك؛ لأن الأمور المعنوية لا تعارضها الأمور اللفظية⁽¹⁾، وورد الترقيق عن البصري والكسائي، ولا يضاهيهما أحد من القراء في علم النحو واللغة⁽²⁾ انتهى.

قلت: وجميع ما احتجَّ به على ترقيق اللام من اسم الله بعد الراء المرققة غير المكسورة لورش ردّه المحقق ابن الجزري وسيدي ميمون الفخار، الأول نثرا والثاني نظما، وأنكر ذلك غاية الإنكار.

قال شمس الملة والدين المحقق ابن الجزري في نشره الكبير⁽³⁾ ما نصه: «إذا رقت الراء لورش من طريق الأزرق في نحو قوله تعالى: ﴿أَبْغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾⁽⁴⁾ ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾⁽⁵⁾ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ⁽⁶⁾ و﴿يُبَشِّرُ اللَّهَ﴾⁽⁷⁾، وجب تفخيم اللام من اسم الله تعالى بعدها بلا نظر لوقوعها بعد فتحة وضمة خالصة، ولا اعتبار بترقيق الراء قبل

(1) "مسائل القيحاوي": 343.

(2) الفجر الساطع لابن القاضي 435/3 _ 438.

(3) (117/2).

(4) سورة الأنعام من الآية (115).

(5) سورة الأنعام من الآية (41).

(6) سورة العنكبوت من الآية (45).

(7) سورة الشورى من الآية (21).

اللام في ذلك، وممن نص على ذلك الأستاذ الإمام الكبير أبو عبد الله بن شريح قال في كتابه "الكافي" من باب اللامات بعد ذكر مذهب ورش ما نصه: "وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم الله إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو: ﴿بِاللَّهِ هُوَ الْوَلِيُّ﴾⁽¹⁾ ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾⁽²⁾، والإمام العلامة المحقق أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في باب اللامات أيضا من شرحه قال: "والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم؛ لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها"⁽³⁾، وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري في الباب المذكور: "وهذه اللام - يعني من اسم الله تعالى - إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر فهي على تفخيمها نحو: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾ في قراءة من رقق أو بعد إمالة كبرى فوجهان"، وقال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في كتابه "الكنز في القراءات العشر": "فإن أتى - يعني اسم الله - بعد حرف مرقق لا كسرة فيه نحو: ﴿أَلَذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾ في قراءة من رقق /96/ فليس إلا التفخيم وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾⁽⁶⁾، ففيه وجهان "انتهى".

قال⁽⁷⁾: «وهذا لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه لظهوره ووضوحه، ولولا أن بعض أهل الأداء من أهل عصرنا بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد

(1) سورة الشورى من الآية (7).

(2) سورة العنكبوت من الآية (45).

(3) إبراز المعاني من حرز الأمانى ص: 265.

(4) سورة الشورى من الآية (21).

(5) سورة الشورى من الآية (21).

(6) سورة البقرة من الآية (54).

(7) أي: ابن الجزري.

الراء المرققة، وأجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الراء الممالة، وبني أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة، واستدل بإطلاقهم على الترقيق إمالة، فاستنبط من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكن شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلاف ما ادعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه، فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في "مذعور" فإنه غير ما نحن فيه، فإن حركة الضمة التي هي على العين في "مذعور" قربت إلى الكسرة ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حساً، والضمة التي هي على الراء في ﴿يُبَشِّرُ﴾ لم تقرب إلى الكسرة ولا غيرت عن حالها، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بمذعور على لغة من أمال لكان لحنا وغير جائز في القراءة، وإنما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها، وهذا الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة عند ورش تكون بين لفظين، فعبروا على الراء ولم يقولوا أن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون تابعة للراء فهو مغاير في المحسوس، وأما كون الترقيق إمالة أو غير إمالة فقد تقدم الفرق بين الإمالة والترقيق في أول باب الرآت»، قال: «وإذا ثبت ذلك بطل القياس على: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾، وأما ادعاؤه عدم وجود النص فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم، وقول ابن شريح أنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك، والناس كلهم في سائر الأعصار وأقطار الأمصار ممن أدركناهم وأخذنا عنهم لم يختلفوا في ذلك ولا حكاوا فيه وجهها ولا احتمالا ضعيفا ولا قويا، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة، والله تعالى يوفقنا جميعا لفهم الحق واتباعه، وسلوك سبيله بمنه وكرمه» انتهى كلام المحقق الحافظ ابن الجزري⁽¹⁾ مع بعض قلب وحذف.

(1) "النشر": (118/2).

وقال الأستاذ سيدي ميمون الفخار ما نصه:

أَقُولُ مُجِيباً مُوَضِّحاً حُكْماً أَشْكَلاً
وَذَا الْحُكْمُ قُلْ لَأُمُ الْجَلَالَةِ قَبْلَهُ
تَنَبَّهْ فَنِي لَأُمُ الْجَلَالَةِ رِقَّةٌ
[وَلَكِنَّهُ] ⁽¹⁾ الْكَسْرُ الْمُبِينُ مِثَالُهُ
كَذَلِكَ لِلْسُّوسِيِّ نَرَى اللَّهَ [بَيْنَ]
لِغْيٍ يَقْلِبُ الْهَآوِي يَاءً مُنْبَهً
فَقَدْ صَحَّ فِي [ذِي] ⁽³⁾ اللَّامِ أَيْضاً بَقَاؤُهَا

فصل:

وَإِنْ رَقَّقَ الْمَضْرِيَّ رَاءً وَبَعْدَهَا
إِذَا أَشْكَلت بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ بَعْدَمَا
كَذَلِكَ ذَكَرُ اللَّهُ بِالضَّمِّ لَمْ يَزَلْ
هُمَا يُوجِبَانِ اللَّامَ تَفْخِيمَهَا وَلَوْ
كَذَلِكَ نَصَ الْجُعْبَرِيِّ أَخُو الرِّضَا
وَفِي بَابِ لَامَاتٍ يَرَى عِنْدَ قَوْلِهِ
إِمَالَةً وَرِشَ فَتَحَةَ الرَّاءِ لَمْ تَجِدْ
وَشَاهِدُنَا أَنْ طَهَرَا سَاحِرَانِ مَعَ
فَلَمْ يَقْلِبْ الْهَآوِي يَاءً [بِهَازِهِ] ⁽⁴⁾

عَلَى بَعْضِنَا وَاللَّهُ أَرْجُو مُؤْمَلاً
تُرْقِّقُ رَاءً هَلْ يَرْقُ لِيَعْدِلَا
عَلَى الْأَصْلِ بَعْدَ الْكَسْرِ - وَضَلَا وَفَيْضَلَا
فَلِلَّهِ حُكْمُ اللَّهِ بِاللَّهِ أَعْمَلَا
فَنِي رَأْيِهِ كَسْرٌ - مِنَ الْفَتْحِ أَبْدِلَا
عَلَى الْأَصْلِ فِيمَا [مَرَّ] ⁽²⁾ ذَوِي الْيَاءِ مِيلَا
مُرْقَّقَةً لِلْكَسْرِ - وَالْأَصْلُ فَاقْبَلَا

أَتَتْ لَأُمُ تَعْظِيمٍ فَفَخِّمَ وَفَصَلَا
يَصِحُّ بِهِ تَرْقِيقُ رَاءٍ لَيْسَ هُلاً
كَذَا الْفَتْحُ مَعَ تَرْقِيقِ رَاءٍ فَحَصَلَا
أُمَيْلَا حَكِي هَذَا أَبُو شَامَةَ الْعَلَا
لَدَى شَرْحِهِ حِرْزَ الْأَمَانِي مُفَصَّلَا
كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ فَخُذْ مَلَا
بِهَا الْكَسْرُ - كَالسُّوسِيِّ نَرَى اللَّهَ مِثْلَا
بَصِيرَا خَبِيرَا قُلْ مَمِيلَا وَمَبْدَلَا
كَمَا قَلَبَ السُّوسِيُّ ذَا الْفَرْقِ وَقَدْ جَلَا

⁽¹⁾ ما بين المعكوفين [لكن] في الفجر الساطع 440/3.

⁽²⁾ ما بين المعكوفين [من] في الفجر الساطع 440/3.

⁽³⁾ ما بين المعكوفين [ذا] في الفجر الساطع 440/3.

⁽⁴⁾ ما بين المعكوفين [بهذه] في الفجر الساطع 441/3.

وَأَيْضاً إِذَا الْهَآوِي عَنْ فَتْحَةِ نَشَا وَلَمْ يَنْقَلِبْ يَاءً فَمَا الْفَتْحُ مَيْلًا
انتهى.

قال شيخ شيخنا العلامة سيدي عبد الرحمن ابن القاضي - رحمه الله -: «وبالتفخيم
الأخذ عندنا بفاس، وبه قرأنا كما عند الجعبري وأبي شامة والجزري والفخار وغيرهم»⁽¹⁾
انتهى.

قلت: وما ذكره المحقق ابن الجزري وسيدي ميمون الفخار وغيرهما من الأئمة هو
الصواب، لتضافر الأدلة النقلية على ذلك كما مرّ، ولا عبرة بقول القيجاطي والمنتوري
لعدم الأدلة النقلية على ما ادعياه، وإنما هو مجرد قياس منهما فقط كما هو مصرح به في
كلامهما، ولا يجوز لنا أن نقيس في كلام الله الترقيق على الإمامة ولا الترقيق على الترقيق
ولا الإمامة على الترقيق ولا الإمامة على الإمامة، سَلَّمْنَا أن الترقيق في الراء إِمَالَةٌ وأنه مثل
الراء في ﴿رَأَى﴾ ونحوه على ما نقلناه فليس بقياس صحيح؛ لعدم مساواته للمقيس عليه
كما لا يخفى، على أنه مساو فلا يجوز لنا أيضا أن نقيس الإمامة على الإمامة رواية، إذ
وجوه القراءات منقولة نقلا متواترا عن النبي ﷺ فيقتصر فيها على ما ورد، ألا ترى أن
الإمام حفصا - رضي الله عنه - لم يمل حرفا في القرآن إلا ﴿مَجْرِيهَا﴾ في سورة هود⁽²⁾
على نبينا وعليه الصلاة والسلام فإنه أَمَالُهَا فقط، وكذلك لا يصل هاء الضمير إذا كان
قبله ساكن وبعده حرف متحرك بياء أو بواو إلا في موضع واحد في القرآن وهو قوله
تعالى: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ في سورة الفرقان⁽³⁾ وافق ابن كثير وغيره على ذلك، فلو كان القياس
جائزا في كلام الله القديم لأمال ووصل هاء الضمير كابن كثير في جميع القرآن، لكن

⁽¹⁾ ينظر: الفجر الساطع 444/3.

⁽²⁾ الآية (41).

⁽³⁾ الآية (69).

القرآت سنة متبعة لا تجري على المقاييس المخترعة دون الآثار المتبعة، يأخذها الخلف عن السلف من غير اعتراض وتعليل القراءة، ووجوها والكلام على أصولها وما تفرع منها إنما يكون بعد ثبوتها متواترة ونقلها متصلة مسندة إلى من سبقنا من أئمة المسلمين ممن وقف على الأثر ولم يجاوز طريق أئمة /98/ السلف الصالح المتصل سندهم بحضرة باب الله الأعظم سيدنا محمد ﷺ، وإلى ما ذكرنا أشار ولي الله العلامة الشاطبي بقوله:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلًا⁽¹⁾
قلت: ولا يدخلها - أي: القرآت - رأي ولا اجتهاد ولا اختراع البتة، والقائل بذلك ينتظم في واو ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾⁽²⁾، أعادنا الله من ذلك.
فإن قلت: قد قدمت أولا أن اللام من اسم الجلالة ترقق إذا كانت بعد فتح أو ضم لنافع وغيره كما نقله بعض الأئمة وعزاه لمن ذكر، وهذا يقتضي صحة ما قاله العلامة القيجاطي وتلميذه الأستاذ المنتوري من ترقيق اللام بعد الراء المرققة لورش، فما وجه بطلان قول الإمامين حينئذ؟

قلت: وجه ذلك والله أعلم أن اللام رقت على المذهب الأول وإن كان ضعيفا على الأصل، إذ أصلها الترقيق ولا مدخل للراء في ذلك مرققة كانت أو ممالة أو مفخمة، وأما على مذهب الإمامين رقت لأجل إمالة الراء قبلها بناء على أن الترقيق في الراء إمالة عندهما، فكما أنها ترقق بعد الكسر الخالص وجوبا على ما نقلناه ترقق بعد الفتح أو الضم المشوبين بالكسر، لتنزيلهما منزلته، كما قدّمناه عنهما من أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة الخالصة، وهذا مجرد قياس منهما أيضا، إذ ليس لهما نقل في ذلك،

⁽¹⁾ متن الشاطبية: البيت رقم (354).

⁽²⁾ سورة آل عمران من الآية (77).

والعمدة على النقل والأثر لا على القياس المطلق؛ لمنعه في كلام الله كما سيأتي الكلام عليه، وترقيق لام الله بعد الممال إنما ورد عن الإمام السوسي بخلاف عنه فقط دون غيره من باقي الأئمة، فلا يسوغ لعادل أن يقيس قراءة ورش على قراءة السوسي من غير نقل وارد عن ورش في ذلك، ولا يقال وروده عن السوسي وأخذه لذلك عن مشايخه كاف في التمسك به لورش، بل نقول ليس الأمر كما زعمت؛ لأنه لا يلزم من وروده عن السوسي ونقله لذلك أن يأخذ به ورش ويقرأ به لاحتمال أن ذلك لم يبلغه، أو بلغه لكن لا على وجه التواتر الذي يثبت به القرآن؛ لأن الخبر يمكن تواتره عند قوم دون قوم، مع أنه لم يقرأ به على شيخه الإمام نافع، والحاصل أن اللام في اسم الجلالة بعد الراء المرققة غير المكسورة يفخم قولاً واحداً، وبه قرأنا على مشايخنا كافة، وبه نقرئ عملاً بنصوص من قدّمنا من المحققين كالإمام الجعبري والأستاذ أبي شامة والمحقق ابن الجزري والعلامة الفخار وغيرهم كما هو النقل، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما يؤدي إلى مخالفة الرواية المنقولة عن سيد الأولين والآخرين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه في كل وقت وحين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن التكرير لغة: إعادة الشيء ولو مرة واحدة⁽¹⁾.

واصطلاحاً: ارتعاد طرف اللسان عند النطق بها، أي: بالراء.

ثم إن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في التكرير هل هو صفة ذاتية للراء، بمعنى لا ينفك عنه دائماً أو ليس بصفة ذاتية له، وإنما هو قابل له فقط لا أنه مكرر بالفعل؟ فذهب جماعة على أنه صفة ذاتية، ونصهم قال العلامة ابن شريح: «واعلم أن الراء متكررة في جميع أحوالها، وأبين ما يكون ذلك عند الوقف عليها، قال: وقد ذهب قوم

⁽¹⁾ شرح الواضحة في تجويد الفاتحة للمرادي لوحة رقم 6/أ. مكتبة جامعة الملك سعود.

من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أننا لا نقول بالإسراف فيه، وأما إذهاب التكرير جملة فلم نعلم أحدا من المحققين بالعربية ذكر أن تكررها يسقط بحال» انتهى⁽¹⁾.

قال شيخ شيخنا العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي في فجره الساطع عند قول صاحب الدرر اللوامع:

وَالرَّاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا تَكْرِيرٌ وَهُوَ إِذَا شَدَّدَتْهَا كَثِيرٌ
ما نصه: «أخبر أن في النطق بالراء تكريرا، وأنه يكثر فيها إذا شددت، وإنما سميت بذلك لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها فيرتعد بها طرف اللسان، وإنما كان يكثر فيها حالة التشديد؛ لأن الحرف المشدّد من حرفين، فيتكرر النطق بها فتقوى تلك الصفة فيها.

قال الإمام سيبويه: ومنها المكرر وهو حرف شديد جرى فيه الصوت كالرخوة لتكريره وانحرافه إلى اللام، ولو لم تكرر لم يجر الصوت /99/ فيه وهو الراء⁽²⁾.
وقال بعض الشيوخ: التكرير الذي في الراء معلوم بالحس⁽³⁾.

وقال في "نهاية الإتيان"⁽⁴⁾: وُصِفَتْ - أي: الراء - بالتكرير لأنك إذا نطقت بها فكأنك نطقت بأكثر من حرف، خصوصا إذا كانت مشددة فإن التكرير يكثر فيها؛ لأن الحرف المشدد من حرفين كما تقدم، قال: وإنما خص الناظم الراء المشددة بالذكر دون غيرها، لأن بعض القراء زعم أن الراء إذا كانت مشددة ذهب تكريرها وهذا غير ممكن؛ لأن

(1) شرح الجزرية: 315

(2) الكتاب لسيبويه 435/4.

(3) ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 248/4.

(4) لشريح بن محمد الرعيني، ما زال مخطوطا ولم أظفر به.

التكرير لها صفة ذاتية لا يفارقها على كل حال، ثم ذكر ما نقلناه أولاً عن العلامة ابن شريح.

وقال العلامة القيجاطي: وما روي عن بعض الأئمة من إذهاب التكرير الراء في حال التشديد فمعناه التحذير من الإفراط فيه حتى يبلغ به إلى حد يقبح، قال: ومن حمّله على ظاهره فقد وهم وخالف الإجماع «انتهى»⁽¹⁾.

قال العلامة المالقي - بفتح اللام كذا سمعته من بعض مشايخي - ما نصه: «إذا نطقت بالراء تكيف الجزء الناطق بها من اللسان نوعاً من التكيف حال النطق، ثم ينفلت من ذلك التكيف فينقطع الصوت الذي هو ذات الراء، ثم يعود الجزء الناطق إلى ذلك التكيف فيعود النطق بذلك الحرف هكذا مرة بعد أخرى، فيحصل في اللسان بحسب سرعة التكيف والانفلات المتكررين صورة ترعيد وتكرير للفظها، وكل قرعة منها راء مستقلة، لكنه قلّ ما يقدر الناطق على الاقتصار على القرعة الواحدة من غير تكرير إلا بعد التدريب والرياضة مع سلامة العضو الناطق، فمن حيث كان سريع التفلت وقطع الصوت كان شديداً، ومن حيث عرض فيه التكرار السريع صار الصوت كأنه شيء واحد ممتد لم ينقطع أشبه الرخوة، ولهذا قال سيبويه - رحمه الله - جرى فيه الصوت بالتكرير وانحرافه إلى اللام «انتهى»⁽²⁾.

وفي "شرح الواضحة في تجويد الفاتحة" ما نصه: «وظاهر مذهب سيبويه أن التكرير صفة ذاتية للراء، قال: والراء إذا تكلم بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيد لها إيضاحاً»⁽³⁾ انتهى.

⁽¹⁾ ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 247/4_249.

⁽²⁾ الدر النثير والعذب النмир 22/2.

⁽³⁾ للمرادي لوحة رقم 5/أ، مكتبة جامعة الملك سعود.

وذهب قوم إلى أن وصف الرأ بالتكرير معناه أنها قابلة له لا أنها مكررة بالفعل، كما يقال لغير الضاحك وغير الناطق ضاحك وناطق، أي: بالقوة لا بالفعل، إذ وصف الشيء بالشيء أعم من أن يكون بالقوة أو بالفعل، فيجب على هذا التحفظ منه لأنه لحن⁽¹⁾، وهو الصواب ومذهب المحققين من العلماء كابن الجزري وعبد الله المقامي وغيرهما، وبه قرأنا على عامة شيوخنا بالجزائر وتونس والقيروان وبه نقرئ.

قال المحقق الجعبري: «ومعنى قوله مكرر أن لها قبول التكرير لا أنها مكررة بالفعل، قال: وتكريرها لحن فيجب التحفظ منه لا به، وهذا كمعرفة السحر ليجتنب، وطريقة السلامة منه أن يلصق الالفاظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء» انتهى⁽²⁾.

وقال العلامة المتفنن أبو عبد الله محمد مكي القيرواني: «فواجب على القارئ أن يخفي تكريره، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا، ومن الحرف المخفف حرفين» انتهى⁽³⁾.

فصح من جملة ما ذكرناه من النقول ثبوت الخلاف في تكرير الرأ هل هو صفة ذاتية لموصوفه أو ليس صفة ذاتية، وإنما هو قابل له فقط لا أنه مكرر بالفعل، وهو الذي قرأنا به على جميع مشايخنا وبه نقرئ، وهو المشهور حسبما قدمناه، وخلاف العلماء رحمة، واختلاف الأوجه المنقولة عن الثقات إلى النبي ﷺ في القرآن العظيم منة من الله تبارك وتعالى وتخفيف وتيسير منه تعالى على عباده ببركة رسول الله ﷺ حين طلب منه التخفيف على أمته، فأنزل عليه القرآن بسبعة أحرف بعد أن أنزله عليه أولا بحرف

(1) "تنبيه الغافلين": 43، 44.

(2) ينظر: الفجر الساطع لابن القاضي 249/4-250.

(3) "الرعاية": 135.



واحد كسائر الكتب المنزلة قبله، فإنها أنزلت على حرف واحد، فامتاز القرآن بذلك على سائر الكتب، وامتاز النبي ﷺ بذلك على سائر الأنبياء والمرسلين، وفضله على سائر المخلوقات، وامتازت أمته الزكية به على سائر الأمم والحمد لله على ذلك، ومن أنكر الخلاف وادعى أن العلماء مجمعون على عدم التكرير قولاً واحداً، بل تجاسر وقال: من قال بالتكرير في الرأى وكررها بالفعل فقد كفر، فكلام من يجهل وجود ذاته ولا يدري ما يقول لفضاضته وغلظ طبعه، وجهله وعدم /100/ معرفته بمذاهب القوم، والحامل له على ذلك والعياذ بالله قلة الحياء وعدم الإنصاف، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، كيف وقد ثبت ما ادعى إنكاره عن العلماء المعتبرين الموثوق بعلمهم كما قدمنا، فلا ينكر ذلك إلا من لا عقل له ودخل في سلك المجانين، كان عليه أن يقول لا أدري أو لم نقرأ به على مشايخي والله تعالى أعلم، وبه الاستعانة والتوفيق بمنه وكرمه وجوده آمين.

[باب التجويد]

السؤال الثاني والأربعون إلى الثالث والخمسين:

وهل التجويد واجب لكلام الله القديم أو ليس بواجب؟

وعلى أنه واجب فهل وجوبا شرعيا أو أدائيا؟

وإذا كان شرعيا فما يجب على من أنكره وجوز اللحن والخطأ في كلام الله عمدا؟

وهل التجويد له مراتب أو ليس له ذلك؟

وهل لهذه المراتب التجويدية هيئات باعتبار الجهر والإسرار وما بينهما أو لا؟

وهل الصوت الحسن في القراءة مطلوب شرعا أو لا؟

وعلى أنه مطلوب فهل مطلقا، أي: أخرج القراءة عن وجوها الشرعي أو لم يخرجها أو

مقيد بما لم تخرج القراءة عن الوجه المطلوب فيها شرعا من إعطاء كل حرف حقه مخرجا

وصفة أم كيف الحال؟

وهل قراءة القرآن بتلحين الصوت - أي: ترجيعه ترجيع الغناء المخرج للقرآن عن وجه

القرآنية - محرمة إجماعا أو لا؟

وإن لم يخرجها عن القرآنية فهل هي مكروهة أو محرمة أو مستحبة أو مباحة أو لا؟

وهل قراءة القرآن من الجماعة بصوت واحد مع إعطائهم لكل حرف حقه جائزة أو لا؟

ومع عدم الإعطاء المذكور هل هي محرمة بالإجماع أو ليست محرمة؟

وعلى أنها محرمة هل يجوز ذلك بنص المحبس كما ادعاه بعض الجهلة محتجا أن نصه

كنص الشارع أو لا يجوز؟.

الجواب عن ذلك: اعلم يا أخي رزقني الله وإياك فهم المسائل العلمية، ووفقني وإياك

للقيام بما أوجبه علينا خالق السماوات والأرض وما بينهما من مخلوقاته الناطقية وغير

الناطقية، أن الله تبارك وتعالى لما أنزل كلامه القديم، على نبيه المصطفى الكريم، أنزله

بالتجويد، وأوجه وجوبا عينيا على كل قارئ قادر عليه من الأحرار والعبيد؛ لأن القرآن العظيم منزّه عن الخطأ والتحريف، والتبديل والتغيير والتطفيف، ومن كذب بوجوب التجويد أو جحدّه أو شك فيه فهو كافر مرتد يستتاب وإلا قُتِل.
قال المحقق ابن الجزري رحمه الله :

وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَا زِمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ⁽¹⁾

وفي نسخة: «من لم يصحح» قال ابن النازم في شرحه عليها ما نصه: «والتجويد مصدر جوّد تجويدا إذا أتى بالقراءة مجوّد الألفاظ بريئة من الجور في النطق بها⁽²⁾، ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال جوّد فلان كذا إذا فعل ذلك جيدا، والاسم منه الجودة، فأخبر أن مراعاة قواعد التجويد والأخذ بذلك - أي: العمل به - فرض عين لازم لكل قارئ ممن قرأ القرآن، ثم أخبر أن من لم يصحح القرآن آثم، أي: من لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاص آثم بعصيانه، والآثم معاقب، فعلم أن ترك التجويد حرام؛ لأن الحرام هو الذي يعاقب على فعله ويتاب على تركه، ثم علل كون القارئ آثما بترك تصحيح القرآن، بقوله: «لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَٰهُ أَنْزَلَ»، الضمير في «لأنه» ضمير الشأن، ويصلح أن يعود إلى القرآن، وفي «به» يعود إلى التجويد - أي: الشأن - ، ان الله تعالى أنزل القرآن بالتجويد فقال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾⁽³⁾، أي: أنزلناه بالترتيل، أي: التجويد، فإنه أنزله بأفصح اللغات وهي لغة العرب العرباء، فإذا كان القرآن عربيا ينبغي - أي: يجب - أن يراعى فيه قواعد التجويد طبق لغة العرب من ترقيق المرقق وتفخيم المفخم وادغام المدغم وإظهار المظهر وإخفاء المخفي ومد الممدود وقصر المقصور وغير

(1) "طيبة النشر"، بيت رقم (81)، و"المقدمة الجزرية": باب التجويد.

(2) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص: 635.

(3) سورة الفرقان من الآية (32).

ذلك مما هو لازم في كلامهم الذي هو سليقة لهم لا يحسنون غيره، فإذا لم يراع ذلك جهلاً منه فقد قرأ القرآن بغير لغة العرب، والقرآن ليس كذلك، فهو قارئ في زعمه وليس بقارئ في الحقيقة، بل هادم، وعدم قراءته أولى من قراءته، وهو بها من ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ/101/ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽¹⁾ الآية، ومن الداخلين في قوله ﷺ: «رُبَّ قَارِيٍّ لِلْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ يَلْعَنُهُ»⁽²⁾، والله تعالى أمر نبيه محمدا ﷺ وهو أفصح العرب العرباء فقال: ﴿وَرَتَّلِ الْفُرْعَانَ تَرْتِيلاً﴾⁽³⁾ أي: وجود القرآن تجويداً، ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن مجوداً كما أنزل، لكنه خطاب له والمراد أمته، وسئل سيدنا علي - رضي الله عنه - عن قوله تعالى ﴿وَرَتَّلِ الْفُرْعَانَ تَرْتِيلاً﴾ فقال: «الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»⁽⁴⁾، وروى ابن جريج⁽⁵⁾ عن مجاهد⁽⁶⁾ أنه قال: «أي: ترسل فيه ترسيلاً»⁽⁷⁾⁽⁸⁾، وروى جبير⁽¹⁾ عن الضحاك⁽²⁾ - رضي الله عنهما - : «أي: انبذه حرفاً

(1) سورة الكهف من الآية (99).

(2) ذكر الغزالي بنحوه في كتابه إحياء علوم الدين 1/274، ونسبه إلى أنس بن مالك.

(3) سورة المزمل من الآية (3).

(4) "الوقف والابتداء" لأبي القاسم الهذلي: 377، "النشر": (1/225).

(5) عبد الله بن عبد العزيز بن جريج، إمام مجتهد حافظ، له كتاب السنن، توفي سنة 149 هـ.

ترجمته في: "غاية النهاية": (1/469)، "طبقات المفسرين" للداودي: (1/352).

(6) مجاهد بن جبر، شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج المكي الأسود مولى السائب بن أبي السائب، توفي ساجداً بمكة سنة 104 هـ.

ترجمته في: "غاية النهاية": (2/41).

(7) كذا في المخطوط، والصواب: ترسلاً.

(8) ينظر: فضائل القراءان للقاسم بن سلام ص 156، "تفسير الطبري": (23/680)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي 8/314.

حرفاً»⁽³⁾، وروى مقسم⁽⁴⁾ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : «أي: بيّنه تييناً»⁽⁵⁾، وقال علماؤنا: أي: تلّث في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض⁽⁶⁾، ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكده بمصدره تعظيماً لشأنه وترغيباً لتوابه، ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه فقال: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾⁽⁷⁾، أي: أنزلناه على الترتيل وهو المكث ضد العجلة، وقال تعالى ﴿وَفَرَّءَانَا قَرَفْنَاهُ لِيَتَفَرَّاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ﴾⁽⁸⁾، أي: على ترتيل⁽⁹⁾.

قوله: «وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلًا»، هذا جواب سؤال، كأنه قيل من أين يعلم كيفية نزول القرآن حتى يقرأ كما أنزل؟ فقال: إن القرآن هكذا - أي: بالتجويد - وصل إلينا، أي: أن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ إلى جبريل إلى النبي ﷺ، وتلقاه الصحابة الكرام عن

(1) جبير بن نفير الحضرمي الحمصي، حدث عن أبي بكر وعمر وأبي ذر وجماعة، كان من أجلة العلماء، مات سنة 80 هـ.

ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (53/1).

(2) أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني الهلالي الصحابي الجليل المشهور، حدث عن ابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك، توفي بخراسان سنة 105 هـ.

ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" (27/4).

(3) "النشر": (234/1)، "لسان العرب": مادة: رتل.

(4) مقسم بن بجرة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، روى عن ابن عباس، توفي سنة 101 هـ.

ترجمته في: "تهذيب الكمال": (416/28)، "الطبقات الكبرى" لابن سعد: (471/5).

(5) "تفسير الطبري": (681/23).

(6) تفسير ابن كثير: (250/8).

(7) سورة الفرقان من الآية (32).

(8) سورة الإسراء من الآية (106).

(9) من قوله: «وَسُئِلَ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ...» نقل من "التمهيد في علم التجويد" لابن الجزري: 48.

النبي ﷺ ، والتابعون عن الصحابة - رضوان الله عليهم - ، وتلقته أئمة القراء عن التابعين، والرواة عن الأئمة، والطرق عن الرواة، هكذا خلف عن سلف حتى وصل إلينا عن شيوخنا متواترا كما أنزل، ثم لم تكتف المشايخ أهل الأداء - رحمهم الله تعالى - بالأخذ عنهم بالسماع والقراءة حتى دَوَّنوا تلك القواعد في الكتب مضبوطة محررة، فلم يبق لمتعلم علة، جزاهم الله عنا أحسن الجزاء، والضمير في «منه» يرجع إلى الله تعالى، انتهى منه⁽¹⁾ مع بعض زيادة.

وقال ابن شمس الملة والدين المحقق ابن الجزري في شرحه على منظومة والده الطيبة⁽²⁾ عند قوله: «وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتَّمٌ لَا زِمٌ» إلخ البيتين ما نصه: «وذلك - أي: التجويد - واجب على كل من يقدر عليه؛ لأن الله تعالى أنزل به كتابه المجيد، ووصل من نبيه - عليه الصلاة والسلام - متواترا بالتجويد، قوله: «من لم يصحح» أي: من لم يصحح القرآن مع قدرته على ذلك فهو آثم عاص بالتقصير، غاش لكتاب الله تعالى على هذا التقدير، قال رسول الله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ» الحديث⁽³⁾.

وقال - عليه الصلاة والسلام - : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ»⁽⁴⁾.

قال أبو الفضل الرازي: «فالتجويد حلية التلاوة وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها في مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به

⁽¹⁾ من شرح ابن النازم على طيبة النشر: (35/1)، والتمهيد لابن الجزري وقد وثقناه فيما سبق.

⁽²⁾ (35/1).

⁽³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب الدين النصيحة 21/1، ومسلم في صحيحه باب بيان الدين النصيحة، برقم (55) 74/1.

⁽⁴⁾ رواه السجزي في الإبانة عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه وقال حديث ضعيف.

على كل حال من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف»⁽¹⁾، وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْ قِرَاءَةَ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ»⁽²⁾، يعني: ابن مسعود - رضي الله عنه - .

وكان - رضي الله عنه - قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيبه كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحب النبي ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ بكى النبي ﷺ، وعن أبي عثمان قال: «صلى بنا ابن مسعود المغرب فقرأ بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾»⁽³⁾ توددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيبه»⁽⁴⁾، وهذه سنة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل، تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته. ولقد بلغنا عن الإمام تقي الدين بن الصائغ المصري - وكان أستاذاً في التجويد - أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح فقال: ﴿بِقَالَ مَا لِي لَا أَرَى أَلْهَدْهَدَ﴾⁽⁵⁾ وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد»⁽⁶⁾.

وبلغنا أيضاً عن الأستاذ أبي محمد البغدادي المعروف بسبط الخياط - وكان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً - أنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من قراءته⁽⁷⁾، ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتشديد، مثل رياضة الألسن والتكرار على /102/ اللفظ المتلق من المرشد، ولله درّ الإمام الحافظ أبي عمرو الداني

(1) "النشر": (212/1).

(2) أخرج الحاكم في مستدركه على الصحيحين برقم 5390.

(3) سورة الإخلاص الآية (1).

(4) "تهذيب الكمال": (338/29).

(5) سورة النمل من الآية (20).

(6) "النشر": (212/1).

(7) "النشر": (212/1).

حيث يقول: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه»⁽¹⁾، ولقد صدق وبصّر، وأوجز في القول وما قصّر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعر الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ، بل القراءة السهلة العذبة التي لا مضغ فيها ولا لوك⁽²⁾، إلخ كما سيأتي.

وقوله: «لأنه به الإله أنزلا» إلخ، قلنا: هذا بيان لما قدمه، واستدلال على ما ذكره، من أنه من لم يصحح ألفاظ القراءن مع القدرة على ذلك فهو آثم بلا شك، وذلك أن الله تعالى أنزل القرآن العظيم بهذا التصحيح من التجويد، الذي تواتر عن رسول الله ﷺ كما تلقاه من الملك الكريم أمين الله على وحيه المجيد، وكلامه القديم عن رب العلمين على هذا الوجه، أجمع أئمة القراءة من أهل الأداء، وتلقته الأمة المعصومة من الخطأ عنهم كذلك» انتهى⁽³⁾ مع بعض حذف وزيادة من غيره⁽⁴⁾ للبيان.

قال العلامة النويري المالكي في شرحه على طيبة النشر⁽⁵⁾ ما نصه: «ولا شك أن الأمة كما هي متعبدة بفهم القرآن وإقامة حدوده، متعبدة بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة الإتيان المتصلة بالحضرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى غيره؛ استغناه بنفسه واستبدادا برأيه، واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح ألفاظه، جهلا وأنفة منه لذلك، فإنه مقصر وفاسق بلا شك، وآثم بلا ريب،

(1) "التحديد": 68.

(2) "النشر": (213/1).

(3) من شرح ابن النازم على طيبة النشر: (35/1).

(4) وهو النشر وقد وثقنا ذلك.

(5) (249/1).

وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» رواه الإمام مسلم - رحمه الله - في صحيحه، ورواه الإمام البخاري - رحمه الله - بدون "ولكتابه".

قال العلامة القسطلاني بعد أن ذكر معنى ألفاظ الحديث الشريف على حسب ما للبخاري ما نصه: «وزاد - أي: مسلم - فيه - أي: في الحديث المذكور - النصيحة لكتاب الله، وذلك يقع بتعلمه وتعليمه، وإقامة حروفه في التلاوة، وتحريرها في الكتابة، وبفهم معانيه وحفظ حدوده، والعمل بما فيه إلى غير ذلك»، ثم قال بعد أسطر: «ثم إن هذا الحديث قد عد من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وهو من بليغ الكلام، والنصيحة من نصحت العسل إذا صفيته من الشمع، أو من النصح وهي الخياطة بالمنصحة وهي الإبرة، والمعنى أنه يلم شعثه بالنصح كما تلم المنصحة، ومنه التوبة النصوح، كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تخطيطه» انتهى مع بعض زيادة.

أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها.

قال الإمام أبو عبد الله الشيرازي: «قد يجب على القارئ أن يتلوا القرآن حق تلاوته صيانة للقرآن على أن يجد اللحن إليه سبيلا» انتهى⁽¹⁾.

وقد: في قول الإمام الشيرازي المذكور قد يجب: حرف تحقيق فبان من هذا أن القراء والفقهاء وغيرهما من الأمة مجمعون على التزام التجويد ووجوبه وجوبا عينيا على كل قارئ قادر عليه، وهو إقامة مخارج الحروف وصفاتها، بأن يحكم ذلك ويتقنه بالأخذ

⁽¹⁾ شرح طيبة النشر للنويري 250/1.

عن المشايخ المتقنين العارفين الآخذين ذلك عن مشايخهم وهكذا إلى النبي ﷺ، والله در بعضهم حيث قال:

أَصْلُ التِّلَاوَةِ إِتْقَانُ الْحُرُوفِ فَلَا تَعْدِلْ بِإِتْقَانِهَا حَلِياً وَلَا حَلَا
وَفِي الْمَخَارِجِ إِنْ وَقَّيْتَهُنَّ هُدًى إِلَى الْعُلَا الدَّرَجَاتِ فَاحْذَرِ الْخُلَا⁽¹⁾
وقال المحقق الحافظ ابن الجزري - رحمه الله ورضي عنه - في مقدمته⁽²⁾:

إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا
مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
إِلْخ كلامه.

وقال الشيخ أبو عبد الله محمد الشهير بالقباقي في أرجوزته :

وَاسْتَعْمِلِ التَّجْوِيدَ فِي التِّلَاوَةِ تَبَقَّى بِهِ أَحْلَى مِنَ الْحَلَاوَةِ
لِمُتَقِنِ الْقُرْآنِ إِذْ بِهِ نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ وَالْإِنِّاقْدُ وَصَلُ
وَحَدُّهُ إِعْطَا الْحُرُوفِ مَا لَهَا مِنْ قَارِيٍّ لَطِيفٍ لَفْظٍ مُوجِزٍ
مِنْ مَخْرَجِهِ وَصَفَاتِهِ تُعْزَى لَهَا وَوَزْنُهُ الْحُرُوفُ وَزَنَ مُحْرِرِ

/103/

مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ وَزِيَادَةٍ تَفٍ وَلَا تَكْلُفٍ وَلَا تَعَسُّفٍ
إِلْخ كلامه.

فالتجويد لكلام الله وهو عبارة: عن إعطاء كل حرف من حروف القرآن اللفظية حقه من مخرجه وصفاته وما ينشأ عليهما من الأحكام المنقولة عن النبي ﷺ فرض عين على كل قارئ قادر على ذلك، والدليل على فرضيته الكتاب والسنة والإجماع القطعي المتواتر،

⁽¹⁾ ذكره ابن القاضي في الفجر الساطع 133/4.

⁽²⁾ البيتان: 5، 6.

فمن نفى وجوبه أو شك فيه على علم منه في ذلك فهو كافر مرتد يستتاب وإلا قتل، ولا يخف عليك أن فرضية التجويد تحصل لكل قارئ ولو برواية واحدة من الروايات المتواترة أو الصحيحة المستفاد من المتلقاة بالقبول ولو بوجه واحد من أوجهها، مقتصر عليه في جميع القرآن، وأما الزائد على ذلك بمعرفته ليست بواجبة وجوبا عينيا، وإنما هو من فروض الكفاية إذا أقام به جمع يحصل به التواتر شرعا سقط عن الباقيين.

نعم يستحب في حقهم، ويتأكد معرفة ذلك بعد أداء الواجبات العينية عليهم شرعا؛ لكونه أفضل العلوم على الإطلاق؛ لأحاديث وآثار وردت في الحث على تعلمه وتعليمه كما سيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى، ولا ينافي في أفضلية هذا العلم على غيره من العلوم إلا من جاهل أو معاند أو مجنون مسلوب العقل والتوفيق، مطموس البصيرة والعياذ بالله، وبعض الجهلة يعتقدون أن معرفة القراءات السبع أو العشر أو غيرها من القراءات أفرادا وجمعا بشروطه هو التجويد المفروض على قراء القرآن بشرطه المذكور، فيعظم عليه الأمر لخدلانه فيترك جميع ذلك، فيقرأ ويصلي باللحن المنزه عنه القرآن إجماعا، وليس الأمر كما اعتقد، فالتجويد يحصل ولو بوجه واحد من رواية واحدة اقتصر عليه، ويخرج به من عهدة الواجب الشرعي العيني كما قررنا، وما زاد على ذلك فلا، والتجويد أحد العلوم السبعة التي هي وسائل لعلم القراءة.

ثانيها: علم العربية وقد تقدم الكلام عليه، وعلى ما قاله الإمام الحصري القيرواني في معرفة علم العربية في حق القارئ والمقرئ بالقراءات وذم من لم يعرفه ويجهله؛ لأنه لا يدري ما يوجه به القراءة من جهة العربية فيقع في الخطأ سواء كان قارئاً أو مقرئاً.

ثالثها: معرفة الوقف والابتداء، وسيأتي الكلام عليهما إن شاء الله تعالى.

رابعها: معرفة الفواصل، وهو فن عدد الآيات.

خامسها: علم الأسانيد، وهي الطرق الموصلة إلى القرآن، وهو من أعظم ما يحتاج إليه المقرئ؛ لأن القراءة سنة متبعة ونقل محض، فلا بدّ من إثباتها وتواترها أو صحة السند مع الاستفاضة والشهرة والتلقي بالقبول من أئمة الدين المعترين، إذ لا بدّ من ثبوت القراءة بواحد مما ذكر، ولا طريق إلى ذلك إلا بهذا الفن، أعني معرفة علم الأسانيد.

قال المحقق ابن الجزري: «ولابد للمقرئ من أنسه⁽¹⁾ بحال الرجال والأسانيد، مؤتلفها ومختلفها، ومتقنها ومغفلها، وهذا من أهم ما يحتاج إليه، وقد وقع لكثير من المتقدمين في أسانيدهم أوهام كثيرة وتخليطات عديدة، /104/ من إسقاط رجال وتسمية آخرين بغير أسمائهم وتصاحيف وغير ذلك»، قال: «وقد نبهت على ذلك في كتابي طبقات القراء، وعقدت في أوله فصلا مشتملا على ما اشتبه في الاسم والنسبة» انتهى⁽²⁾.

قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»⁽³⁾.

وقال ابن سيرين: «إن هذا الأمر دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»⁽⁴⁾.

وفي الحديث: «الشيخ في قومه كالنبي في أمته» أسنده الديلمي.

وابن المبارك هو: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنضلي، ثقة ثبت، فقيه عالم جواد، وهو من تابع التابعين، ومحمد بن سيرين من التابعين، أدرك نحو ثلاثين من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - .

سادسها: معرفة علم الرسم من حذف وإثبات ومقطوع وموصول وغير ذلك مما هو مبين في كتبه.

(1) ما بين المعكوفين [التنبيه كذا في المنجد.

(2) منجد القارئ ومرشد الطالبين لابن الجزري ص 11.

(3) ذكره مسلم في مقدمة صحيحه 15/1.

(4) المصدر نفسه 14/1.



سابعها: معرفة علم الابتداء والختام، وهو الاستعاذة والتكبير ومتعلقاتها.

وما من علم من هذه العلوم السبعة إلا وأُلِّفَتْ فيه دواوين، والفائدة العظمى المرتبة على تجويد القرآن العظيم صحة صلاة الشخص في نفسه المفروضة عليه إن صلى وحده، وصحة صلاته وصلاة من اقتدى به إن صلى إماماً، ويترتب على تركه بطلان ما ذكر على تفصيل في ذلك، بعض الصور تبطل باتفاق، وبعضها تصح باتفاق، وبعضها فيها خلاف، كل ذلك مذكور في كتب ساداتنا الفقهاء - رضي الله عنهم - ومفصل فيها، على أن الفقهاء - رضي الله عنهم - صرحوا بأنه إذا كان قابلاً للتعليم ووجد من يعلمه واتسع الوقت للتعليم وتعتمد اللحن فصلاته وصلاة من اقتدى به باطلة بلا نزاع؛ لأنه أتى بكلمة أجنبية ليست من القرآن في صلاته، وقد ذكرنا فيما سلف على وجه الاختصار مسألة اللحن في الصلاة، وبيننا صور البطلان باتفاق، وصور الصحة باتفاق، وصور الخلاف، لكون الأقوال الواردة في صلاة اللحن وإمامته مقيدة المحل لا مطلقة المحل، كما صرح بذلك شراح مختصر العلامة خليل، كالإمام الخرشي⁽¹⁾ والشيخ عبد الباقي⁽²⁾ وغيرهما من الأئمة - رحمهم الله تعالى - ، وقد أوعدناك سابقاً أنه إذا مدَّ الله في الأجل؛ لأجعلن رسالة في مسألة اللحن في الصلاة وإمامته وفيمن اقتدى به، ونذكر فيها إن شاء الله عدد الصور صحة وبطلاناً وخلافاً، وتوجيه كل صورة منها وغير ذلك مما يناسب المقام، مما يشفي الغليل، ويبرئ كل قلب عليل، بحول الله وقوته.

والعجب كيف يرضى العاقل لنفسه أن يصلي صلاة متفقاً على بطلانها، ولم يكفه ذلك في حق نفسه حتى يتقدم إماماً ويسعى في بطلان صلاة من اقتدى به تعدياً منه وحبا في رئاسة التقديم للإمامة، وأعجب من هذا أن الذي يصلح للإمامة موجود حاضر يتأخر

(1) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي 25/2.

(2) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناي 20/2.

عنها ويتقدم عليه الجاهل ويصلي إماما بالجماعة، كل ذلك من قلة الحياء من الله تعالى وعدم الإنصاف، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، إنا لله وإنا إليه راجعون.

هذا ولم ندر ما حجتهم في ترك التجويد وإهمالهم له في كلام الله القديم، المنزل به على نبيه الكريم، أوجب الشارع عليهم غيره من العلوم ولم يوجبه - أي: التجويد - عليهم، كَلَّا والله أوجبه وجوبا عينيا على كل من يقرأ القرآن كله أو بعضه وكان قادرا على ذلك، كما أوجب عليهم غيره من أحكام الدين، ولا عذر لهم في ترك التجويد؛ لأنهم قادرون عليه وقابلون للتعليم ووجدوا من يعلمهم واتسع لهم الوقت غير أن أنفسهم اللئيمة الرديّة الأمانة بالسوء تحدثهم وتقول لهم كيف تقرأون على غيركم، وخصوصا إذا كان أقل منكم في المنزلة، وتجلسون بين يديه جلوس المتعلمين والناس ينظرون إليكم بعين الجلال والرفعة والكمال، وأنتم رجال كبار أئمة علماء، وقراء ومفاتي وقضاة وعدول، لا يليق بكم هذا، فيغترون بقولها ويتبعون هوى أنفسهم، فيتكبرون عند ذلك ويتجبرون، ويحصل لهم العجب والأنفة ويتركون ما أوجبه الله عليهم وجوبا عينيا، فأني لهم عقول هؤلاء الجهال ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾، فأين هم من الصحابة الأخيار - رضي الله عنهم - ، والتابعين وتابع التابعين، وأئمة الدين وعلمائه، كالإمام مالك بن أنس والإمام أبي حنيفة النعمان والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل والإمام سفيان بن عيينة والإمام الثوري والإمام المجتهد الحافظ البخاري والإمام المطلاع ابن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك /105/ الصغير في زمانه، والإمام الحجة أبي الحسن القابسي القيرواني، والشيخ الإمام المفتي القاضي الولي الصالح أبي الحسن علي العواني الحسيني القيرواني، وتلميذه الإمام الفقيه المفتي أبي محمد عبد الله بن محمد الشيباني البلوي

⁽¹⁾ سورة الفرقان من الآية (44).

القيرواني، والشيخ الإمام خليل، والإمام التتائي، والشيخ الإمام أبي الحسن علي الأجهوري، والعلامة الإمام القسطلاني، والإمام الحجة ابن عرفة، والإمام الحافظ السيوطي، والإمام الثقة القاضي عياض، والإمام النووي، والإمام القرطبي، والإمام القاضي زكرياء الأنصاري، والإمام الحافظ أبي عمرو الداني، والإمام الحافظ ولي الله تعالى الشاطبي الرعيني، والإمام الحافظ الحجة أبي محمد مكي القيرواني، والإمام ناصر الدين الطبلاوي، والشيخ الإمام سلطان⁽¹⁾، والإمام الأسقاطي، والإمام ابن أحمد البكري، والإمام ابن القاصح، والإمام شمس الملة والدين الحافظ المحقق ابن الجزري، والشيخ الإمام الولي الصالح شيخ شيخ شيخنا سيدي علي النوري، والشيخ الإمام العارف بالله تعالى شيخ شيخ شيخنا سيدي عبد الرحمن بن القاضي المغربي، والإمام شمس الملة محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ، والإمام نجم الدين عبد الله بن مؤمن مؤلف الكنز، والشيخ الإمام المقرئ أبي عبد الله محمد بن محمد الأنصاري القيرواني، والشيخ الإمام الفقيه القاضي أبي محمد عبد الله بن يوسف المعافري القيرواني، وغيرهم من الفحول أئمة الدين، مما لا يمكن في العادة حصرهم لكثرتهم، كلهم كانوا يقرئون القرآن مجوداً مرتلاً كما أنزله الله على نبيه ﷺ وقرأوا ذلك وأخذوه عن مشايخهم الثقات، واتصل سندهم بذلك إلى حضرة باب الله الأعظم، سيدنا ومولانا محمد ﷺ إلى سيدنا جبريل أمين الوحي - عليه السلام - إلى الله تبارك وتعالى.

أئمة زماننا وقراءه ومفاتيحه وقضاته وعدوله ومدرسوه خير من هؤلاء الأفاضل الذين لولاهم ما استقام الدين ولا كان، كلا والله وتالله وبالله ما يظن مثل هذا ولا يتوهمه إلا جاهل أحمق بين حماقة، ولا أظن يتوهم هذا أحد من خلق الله إلا أن يكون غيباً

(1) سلطان المزاخي

منهم ومن طائفهم وجلسائهم، بل بينهم وبين هؤلاء السادات الأفاضل مسافة تزيد على مسيرة مائة ألف مضروبة في مائة ألف ألف، وهذا لا يخفى على كل من له أدنى بصيرة، وأين هم من النبي ﷺ الذي هو أشرف المخلوقات بالإجماع، ومع ذلك أمره الله تعالى أن يقرأ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾ على أبي بن كعب الأنصاري - رضي الله عنه - قال أبي: وسَمَّاني يا رسول الله؟ قال: «نعم»، فبكى أبي - رضي الله عنه - خوفاً أن لا يقوم بشكر تلك النعمة، وقيل ضحك وفاضت عيناه بالدموع فرحاً لذلك؛ لأن فيض الدموع من العينين يكون من شدة الفرح في بعض الأحيان، وفي رواية عن الحافظ أبي عمرو الداني: «وقال أبي: عرض عليّ رسول الله ﷺ القرآن وقال: "أمرني جبريل أن أقرأ عليك القرآن"»⁽²⁾، ومعنى الحديث كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: إن رسول الله ﷺ إنما أراد بذلك العرض على أبي أن يتعلم أبي منه القراءة ويثبت فيها، وليكون عرض القرآن سنة، وقيل: ليعلم الناس التواضع، لئلا يأنف أحد من التعلم والقراءة على من دونه في المنزلة، وقد لا يجد غيره ويأنف القراءة عليه، فيؤدي إلى ترك القراءة وتفريطها، فيبقى على حالة الجهل، قال - عليه الصلاة والسلام -: «الْعِلْمُ لَا يَنَالُهُ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُتَكَبِّرٌ»⁽³⁾، العلم خزان، ومفاتيحها السؤال، وعن الخليل بن أحمد: «منزلة الجهل بين الحياء والأنفة»⁽⁴⁾، فانظروا أخي بعين الإنصاف إلى قلة حياء بعض قراء زماننا وأئمتهم ومفاتيحهم

(1) سورة البينة من الآية (1).

(2) أخرج الطبراني في معجمه الأوسط بنحوه برقم (444) 1/141، النسائي في سننه برقم (7945) 7/251، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (30306) 6/156.

(3) ليس حديثاً للنبي - صلى الله عليه وسلم - وهو كلام مجاهد بن جبر، ذكره البخاري في صحيحه بنحوه «لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر» باب الحياء من العلم 1/38.

(4) ينظر: إبراز المعاني في حرز الأمان لأبي شامة ص 770، شرح طيبة النشر للنويري 1/44.

وقضاته وعدوله ومدرسيه من الله تعالى، كيف يقرأون فرقانه المجيد ويصلون في زعمهم ويناجون خالقهم بتلك القراءة المجمع على تحريمها، لا حول ولا قوة إلا بالله، كل ذلك من قلة اعتنائهم بهذا الفن واستهزائهم به وبأهله، واشتغالهم بالذي لا ينفع دنيا وأخرى، ويجزمون بأن صلاتهم وإمامتهم بسبب قراءتهم المحرفة باطلة ويتمادون على ذلك، بل يحتجون بحجج باطلة، ويتعصبون بها على من ردّ عليهم بالحق الذي لا مريّة فيه تكبرا وتجبرا منهم، حيث كونهم لم يتبعوا الحق ولم يذعنوا إليه، خصوصا إذا كان الرادّ عليهم صغير السن، عافانا الله مما ابتلاهم بمنه وكرمه آمين، بجاه سيّد الأولين /106/ والآخرين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه في كل وقت وحين.

وبما قررناه لك من الأدلة الشرعية على وجوب التجويد وجوبا عينيا على كل قارئ قادر عليه، تتحقق وتجزم ببطلان بعض قول المخذولين في زماننا أن التجويد لكلام الله ليس بواجب وجوبا شرعيا المصطلح عليه عند الفقهاء والأصوليين، وزعم أنه واجب وجوبا أدائيا لا شرعيا افتراء منه وكذبا، وجوّز اللحن والخطأ في كلام الله عمدا مع القدرة على زوالها، مستدلا على جواز ذلك بخبر «مرّ رسول الله ﷺ بالموالي وهم يقرأون ويلحنون، فقال: «نِعَمْ مَا تَقْرَأُونَ»، ومرّ بالعرب وهم يقرأون ولا يلحنون فقال: «هكذا أنزل»⁽¹⁾، وليس الحديث الشريف محمولا على ما توهمه، لما يلزم على ذلك من تكذيب القرآن كما لا يخفى، فكلامه باطل لا به يعمل، ولا عليه يعول، ومحل الاستشهاد به صور العجز لا غيرها؛ لأن المراد من قوله ﷺ والله أعلم «ويلحنون» معناه: أن تكون طاقتهم لا يستطيعون - أي: الموالي وهم الأعجام - الانتقال عنها إلى حالة أخرى، وإلا لما أقرّهم ﷺ على الخطأ حين سمعه منهم، كما هو شأن الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام -

⁽¹⁾ ذكره المواق في كتابه التاج والإكليل لمختصر خليل 423/2، والخطاب في كتابه مواهب الجليل في مختصر خليل

وقوله: ﷺ «نِعَمَ مَا تَقْرَأُونَ» معناه والله أعلم: نِعَمَ المقروء، والذي تقرأونه وهو القرآن لا القراءة نفسها، ومعلوم أن التجويد واجب وجوبا شرعيا مع القدرة والاستطاعة إجماعا، أما من كان لا يطاوعه لسانه لعجمة أو لكثرة أو غيرهما مما يعذر به شرعا، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، أو إن معنى قوله ﷺ «ويلحنون» يعني يقرأونه بالصوت الحسن؛ لأن اللحن كما يطلق على الخطأ الذي هو ضد الصواب يطلق على الصوت الحسن، وعلى هذا المراد الثاني لا شاهد فيه، وقوله: «ومرّ بالعرب» إلخ، فعلى المراد الأول ظاهر، وعلى الثاني يعني يقرأونه بنحشوع وخضوع وتذلل وحزن، كما ورد في بعض الأحاديث: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيَّ بِحُزْنٍ، فَإِذَا قَرَأْتُمُوهُ فَأَبْكُوا»⁽¹⁾ الحديث، ولأجل ذلك قال: ﷺ هكذا أنزل حين سمعهم يقرأون ولا يلحنون، والغالب في زماننا على من كان صوته حسنا ترك الخضوع والتذلل والحزن عند قراءته القرآن به؛ لكونه لا يراعي فيها إلا صوته الحسن ونغمته الطيبة، فيشغله ذلك عن الخضوع وما عطف عليه، والمطلوب شرعا حصول التذلل والحزن والخضوع عند قراءته القراءن مع التجويد والإتقان وإن بصوت غير حسن أخرى إذا كان التذلل والحزن والخضوع مع الصوت الحسن وإعطاء كل حرف حقه لمن هو قادر على ذلك فذلك أولى وأحسن، وأما كونهم يقرأونه باللحن والخطأ جليا كان أو خفيا مع قدرتهم على تجويد ألفاظه وإقامة حروفه على الهيئة المتصلة بالحضرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، ويسمعهم النبي ﷺ ويقرهم عليه فلا يجوز البتة، ولا يعتقده مسلم؛ لأن النبي ﷺ لا يقر على منكر وأرسله الله تعالى مبينا للحرام والحلال، قال جل من قائل ﴿وَأَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ

⁽¹⁾ أخرج ابن ماجه في سننه بنحوه برقم (1337) 424/1، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (1891) 410/3، وأبي يعلى في مسنده برقم (689) 49/2، والألباني في السلسلة الضعيفة برقم (5611) 28/14.

أَلَدِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»⁽¹⁾، ومن البدع المحرمة التي ابتدعتها بعض المعاندين في زماننا فقال: القارئ كالمجتهد، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وجوّز الرأي والاجتهاد والاختراع في كلام الله، وهذا الكلام مردود لا يرضاه ذو دين قويم في كتاب الله، وبيانه أن ما استدل به إنما هو في المسائل الفرعية التي يدخلها الاجتهاد، وأما تجويد القرآن العظيم فلا يدخله رأي ولا اجتهاد، بل هو موقوف على النقل والأثر المرويين عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله - عز وجل - ، وهذا أمر مجمع عليه بين المسلمين لا يناع فيه إلا من هو معتزلي، أعادنا الله من هذه النزغات بجاه سيد الكائنات.

تكميل:

ومن الأدلة أيضا على بطلان قولي المخذولين المعاندين وفساد قولهما:
الأول منهما يقول: إن التجويد لكلام الله ليس بواجب وجوبا شرعيا، وزعم أنه واجب وجوبا أدائيا، وجوّز اللحن والخطأ في القرآن العظيم عمدا كما قدّمنا عنه، وهو كلام مردود فاسد لا يقوله إلا من هو على طرف من الدين لما يلزم على ذلك من /107/ مفسد كثيرة؛ منها أنه يجوز للقارئ أن يتعمد اللحن في القرآن غير المعنى أم لا، والفرض أنه قادر على التعليم وقابل له ووجد من يعلمه، وهذا لا يقوله أحد خارج الصلاة، وأما داخل الصلاة أي: في صحتها وصحة الاقتداء ففيه تفصيل مذكور في كتب الفقهاء، ذكرنا ذلك على وجه الاختصار فيما سلف، فراجع ذلك تفد.

ومنها أنه يجوز للمجود العارف بأحكام القراءة أن يترك ذلك ويقرأ باللحن الجلي والخفي والزيادة والنقصان وغير ذلك؛ لأن التجويد على رأي هذا الزاعم ليس بواجب وجوبا

⁽¹⁾ سورة النحل من الآية (44).

شرعياً، فيجوز العدول عنه حينئذ، وهذا لا يقوله أحد من المسلمين، وقول المحقق الحافظ ابن الجزري: «مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ»⁽¹⁾، كاف في الردّ عليه؛ لأنه لو لم يكن واجبا وجوبا شرعياً لما آثم بتركه القارئ الجاهل.

والمخذول الثاني يقول: القارئ كالمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، وجوّز الرأي والاجتهاد والاختراع في كلام الله كما قدمنا عنه، وكلامه مردود أيضا مخالف لاعتقاد أهل السنة نور الله بصائرهم؛ لأن كتاب الله لا يحتمل زيادة ولا نقصا، ولا انتقالا من حال إلى حال، إلا ما روي وثبت عن النبي ﷺ وأنزله الله عليه، وأخذه الصحابة الأبرار عنه، والتابعون عن الصحابة، وهكذا إلى أن وصل إلينا بالسند الصحيح المتواتر مما روته الأئمة القراء من الإظهار والإدغام والقلب والإبدال والإشمام والروم والمد والقصر والإعراب والإعلال وفتح الياءات وإسكانها، وحذفها وإثباتها، ونقص بعض الحروف والكلمات وزيادتهما، وغير ذلك من أوجه القراءات والمباني، والمقاطع والمبادي، فإن جميع ذلك مأخوذ عن النبي ﷺ وثابت عنه، وأنزله الله عليه بواسطة روح القدس سيدنا جبريل - عليه السلام - ، وقرأنا بذلك عن مشايخنا الثقات، وهم على مشايخهم، وهكذا إلى منتهى السند سيدنا محمد وجبريل عليهما - الصلاة والسلام - .

والقراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول، وليس لأحد من الناس أن يقول فيها شيئا برأيه وعقله؛ لأن القرآن العظيم منزّه عن ذلك، قال الله تعالى: ﴿لِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالدِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽²⁾، ولأن الله جل وعلا - تولى حفظ كتابه بنفسه، فلا يقدر

⁽¹⁾ متن طيبة النشر في القراءات العشر البيت رقم (81) ص 36.

⁽²⁾ سورة فصلت الآيات (41، 42).

أحد أن يفعل فيه شيئاً ما باجتهاده واختراعه، بل الرجوع في ذلك كله إلى النبي ﷺ حسبما أخذ ذلك عن سفير الوحي وأمينه، سيدنا جبريل - عليه السلام - عن الله تبارك وتعالى، ومن اعتقد غير هذا على علم منه في ذلك أو شك فيه وهو ممن يظن به علم ذلك فلا شك في فسقه وكفره واعتزاله، أعاذنا الله من ذلك بجاه النبي ﷺ، فالقرآن العظيم منزّه عن الاختراع والرأي والاجتهاد واللحن الجلي والخفي، كما هو مذهب أهل السنة - رضي الله عنهم -، وهو الحق الذي لا شك فيه، ويجب على كل مسلم اعتقاده.

قال الحافظ السيوطي في إتقانه ما نصه: «وذهب قوم من المتكلمين إلى أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة أو أوجه أحرف إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية، ولم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطئوا من قال به» انتهى⁽¹⁾.

ومراد به أهل الحق أهل السنة - رضي الله عنهم -، بدليل ما قاله شمس الملة والدين الحافظ المحقق ابن الجزري في كتابه المنجد ونصه: «وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة، بل مكذوبة يكفر متعمدها» انتهى⁽²⁾.

وكذا يقول بهذا غيره من أئمة المسلمين المعتد بهم من غير خلاف بينهم في ذلك، وهو الاعتقاد الصحيح الذي لا محيد عنه، وأما المعتزلة - أهلكهم الله وأخلا منهم الأرض - فإنهم يقولون بجواز الرأي والاجتهاد والاختراع في القرآن من غير نقل عن النبي ﷺ إذا كان لذلك وجه في العربية، وهو مذهب فاسد باطل يلزم عليه الكفر كما قدّمنا، أعاذنا الله من ذلك.

(1) الإتقان في علوم القرآن 267/1.

(2) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص 19.

والرأي والاجتهاد والاختراع واللحن والخطأ هو أن يحدث شيئا في القرآن من غير أن يرد فيه نقل عن النبي ﷺ بالكلية، وإنما هو مجرد كذب وافتراء من فاعله، فهذا ينزه عنه القرآن إجماعا قطعيا متواترا، وفاعله إن كان عامدا قاصدا لذلك متشعيا له من غير عذر شرعي يعذر به /108/ مصرا على ذلك على وجه الاختيار والطوع منه فإنه يكفر قولاً واحداً؛ لاستخفافه بالقرآن العظيم وبأحكامه المنزلة من عند الله على نبيه ﷺ بواسطة الملك المكرم أمين الوحي سيدنا جبريل - عليه السلام -، حيث تركها هذا المخترع وحاد عنها وقرأ القرآن بما أحدثه واخترعه برأيه وعقله الفاسد، ونبد المنقول وراء ظهره مع علمه به وقدرته على النطق به، إذ لا معنى لكونه عامدا قاصدا لما ذكر بالقيود المذكورة إلا الاستخفاف، والمستخف بالقرآن أو بشيء منه أو بحكم من أحكامه فإنه يكفر بإجماع الأمة كلها، وإن كان جاهلا باقيا على جهله لم يخبر فإنه يآثم ويفسق ويأثم مستمعه ويؤدب، ويجب عليه أن يتعلم إن توفرت شروط التعليم في حقه ولا يكفر؛ لأنه لم يقصد تغيير القرآن حقيقة؛ لزعمه أن قراءته لا لحن فيها، وأنها عنده كقراءة من لا يلحن، فلا استخفاف عنده الذي هو موجب الكفر هنا، بخلاف القسم الأول فإنه يكفر؛ لأنه قصد تغيير القرآن حقيقة، فهذا عين الاستخفاف، وإن كان ناسيا فلا شيء عليه، ومثله العامد العاجز، أي: لا إثم عليهما ولا كفر؛ لفقد موجبهما في حقهما.

فالأقسام أربعة، أشدها عقوبة الأول منها لكونه يلزم عليه الكفر، إذ من المعلوم المقرر، والموجود في كل كتاب مسطر، أن من جَوَزَ اللحن والخطأ والرأي والاجتهاد والاختراع في القرآن العظيم الدال على كلام الله القديم على سبيل العمد والقصد والمعرفة والعلم بذلك والقدرة على النطق بالصواب المروي عن النبي ﷺ وحاد عنه وتركه وقرأ القرآن بغير ما أنزله الله تعالى تشعيا منه واختيارا وابتداعا فهو كافر بإجماع الأمة كلها، لا خلاف بينهم في ذلك في مشارق الأرض ومغاربها، وانعقد إجماع المسلمين

على ذلك شرقا وغربا إجماعا قطعيا متواترا، حكاه غير واحد من العلماء الأكابر الموثوق بعلمهم وديانتهم كالعلامة القاضي عياض في الشفاء، وشارحه العلامة الشهاب، والعلامة ابن فرحون في تبصرته في الأحكام، والعلامة الحافظ المحقق ابن الجزري، والحافظ العلامة السخاوي وغيرهم من الفضلاء من أئمة المذاهب الأربعة - رضي الله عنهم - ونفعنا بهم في الدنيا والآخرة بمنه وكرمه آمين، ومصدق ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي: من التحريف والزيادة والنقص، ومن جميع ما يقدح فيه شرعا، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽¹⁾، قال قتادة - رضي الله عنه - : «لا يستطيع إبليس أن يزيد فيه باطلا ولا ينقص منه حقا حفظه الله من ذلك»⁽²⁾، ومن كذب بما أخبر به الصادق المصدوق فهو كافر يستتاب وإلا قُتل، نعوذ بالله من ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن مراتب التجويد الذي نزل به القرآن على النبي ﷺ ثلاثة: التحقيق والحرر والتوسط بين الحالتين، ويسمى بالتدوير، ويقرأ القرآن بكل واحد منها لورودها تواترا عمن لا ينطق عن الهوى ﷺ.

قال المحقق الحافظ ابن الجزري في طيبته:

وَيُقْرَأُ الْقُرْآنُ بِالتَّحْقِيقِ مَعَ حَذْرٍ وَتَدْوِيرٍ وَكُلُّ مُتَّبِعٍ
مَعَ حُسْنِ صَوْتٍ بِلُحُونِ الْعَرَبِ مُرَتَّلًا مُجَوِّدًا بِالْعَرَبِ⁽³⁾

انتهى.

⁽¹⁾ سورة فصلت الآيات (41، 42).

⁽²⁾ ينظر: تفسير الوسيط للواحي 40/3.

⁽³⁾ متن طيبة النشر في القراءات العشر البيتين (79، 80) ص 36.

فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقص منه، وهو - أي: التحقيق - عند أئمة القراءة إعطاء كل حرف حقه من إشباع المدّ، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، وإظهار الحروف، وكمال التشديدات، وتوفية الصفات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض، والسكت والترسل والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف، من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الرّاءات، وتطنين النونات في الغنات، وتفخيم الألفات بعد الحروف المرققة، وتسمين الحروف، وترعيد المدّات، كما قال الأستاذ السيد الزاهد الثقة حمزة الزيات - رضي الله عنه - ، وهو إمام المحققين لبعض من يسمعه يبالغ في ذلك: «لا تفعل، أمّا علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة»⁽¹⁾، ويروى: «وما كان فوق المدّ فهو صياح»، وقيل: إن رجلاً قرأ عليه فجعل يمد فقال له ما تقدم.

وإنما كرهت الأئمة تطويل المدّ جداً والإفراط فيه؛ لأنهم أخذوا القراءة خلفاً عن سلف متصلة /109/ برسول الله ﷺ مرتلة، امتثالاً لأمر الله - عز وجل - من غير إسراف ولا إفراط، وروى أبو عمرو في التجويد عن عاصم قال: «قلت: للطفيل بن أبيّ بن كعب إلى أبيّ معنى ذهب أبوك في قول رسول الله ﷺ له: "أَمَرْتُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ"، فقال له: ليأخذ - أي: أبيّ - ألفاظ القراءة منه»⁽²⁾، أي: من النبي ﷺ ويثبت في القراءة في الألفاظ وكيفية النطق بها من الحروف من غير إسراف ولا إفراط.

(1) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 639، النشر في القراءات العشر لابن الجزري 327/1.

(2) التحديد في الإتقان والتجويد ص 81.

قال ابن مطروح: «ولقد رأيت في رحلتي إلى المشرق مقرئاً أعمى في جامع تلمسان يأخذ بالتمطيط الزائد والتفكيك المفرط جهلاً منه، فكان مدّه في ﴿أَلَمْ﴾ قدر ما يبلغ نفسه، لا يزيد على ذلك إلا الذال من ﴿ذَلِكَ﴾ ليبثدئ بها، ثم انتقل إلى سبته وأقرأ بها، وكان يُعرف فيما ذكر لي بابن الخصار، ومثل هذا هو الذي أنكره أئمة القراء وامتنعوا منه، إلا إذا كان على وجه الرياضة للمتعلم فيجوز، فقد روي أن سفيان الثوري مرّ على الإمام حمزة الزيات وهو يأخذ بالتمطيط الزائد والتفكيك المفرط فقال: «ما هذا يا أبا عمار؟ فقال: إنها رياضة للمتعلم، فقال له: صدقت»، فكان بعض السلف يأخذ بذلك على سبيل الرياضة - أي: التعليم - لا على سبيل الحقيقة.

وقال ابن حمدون: «قال سليم: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المدّ ليأتي بالمعنى»⁽¹⁾ فلا تصغن أيها القارئ في كتابي هذا إلى قول غير منتحل للقراءة يأخذ على القارئ التتمطيط المسرف في المدّ، ويتعسف في التشديد والتفكيك، ويفرط في إشباع الحركات، ويسند ذلك إلى الأئمة وعلماء الأمة ويسميه التحقيق، معاذ الله أن يكون ذلك مروياً عن السلف أو مضافاً إلى الأئمة» انتهى.

فإذا كان لرياضة المتعلم فيجوز كما تقدم التنبيه عليه قريباً، ثم إن التحقيق مروى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق العراقيين عن ابن ذكوان، وهو مذهب ورش وحمزة، وأما الحدر فمصدر حدر بالفتح يحدر بالضم إذا أسرع، فهو من الحذور والذي هو الهبوط؛ لأن الإسراع من لازمه بخلاف الصعود.

⁽¹⁾ ينظر: الإقناع في القراءات السبع لابن بادش ص 231، والتحديد في الإتيان والتجويد لأبي عمرو الداني ص



قال في الإتيان: «الحدر بفتح الحاء وإسكان الدال المهملتين» انتهى⁽¹⁾.

أبو عبيد الهروي الهذ بالذال المعجمة الإسراع، فمعنى يهذ في القرآن أي: يسرع في قراءته جداً، فالحدر والهذ بمعنى واحد أو قريب منه، وأما الهد بالذال المهملة فهو الهد الشديد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَخْرِجُ الْجِبَالَ هَدًّا﴾⁽²⁾، أي: تسقط سقوطاً، ثم إن الحدر عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والإبدال والإدغام الكبير ونحو ذلك، مع إثارة الوصل وإقامة الإعراب وتقويم اللفظ وتمكن الحروف من غير إخلال بشيء من صفاتها ومخارجها، وهو - أي: الحدر - ضد التحقيق، فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليحترز فيه وجوباً من بتر - أي: حذف - حروف المد وغيرها من الحروف، وذهاب صوت الغنة، واختلاس - أي: اختطاف - أكثر الحركات، وقصر المد المتصل واللازم الواجب مدهما وغير ذلك، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا تخرج عن حد الترتيل. والحدر مذهب ابن كثير وأبي جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني، وكالولي عن حفص، وأكثر العرقيين عن هشام.

قال محمد بن شقرون بن أحمد المغراوي ثم الوهراني - من تلامذة الإمام ابن غازي - : «قد نص علماءنا على استحسان الحدر الكثير أو وجوبه لمن مذهبه الترتيل فيما يؤدي ظاهره إلى نقص في حقه تعالى، أو في حق معصوم نحو: ﴿لَمَّا خَلَفْتُ بِيَدَيَّ﴾⁽³⁾ ﴿وَعَصَىٰ عَادَ﴾⁽⁴⁾ مما لو رتل لظن الجاهل نقص من ورد فيه» انتهى.

(1) ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 345/1.

(2) سورة مريم من الآية (90).

(3) سورة ص من الآية (74).

(4) سورة طه من الآية (118).

واعلم عفا الله عني وعنك أن مراعاة الأدب مطلوبة على كل حال، لاسيما مع كلام الله تعالى، فقد روي أن الإنسان إذا كان يقرأ في القرآن جهرا ومرّ في قراءته بآية حكي فيها الكفر كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾، أو غير ذلك من الآيات، أو مرّ في قراءته بآية يؤدي ظاهرها إلى نقص في حق الباري - جل وعلا - أو في حق معصوم كالمثاليين المذكورين في كلام محمد /110/ بن شقرون المذكور ونحوهما، يستحب له أن يخفي صوته بها ولا يجهر تأدبا مع الله تعالى ومع من هو معصوم، وارتضى ذلك جماعة من العلماء، وقرأت بذلك على بعض مشايخي بالجزائر وتونس وبه نقرأ.

وقد نص العلماء أيضا على أنه لا يقال ياخالق المعصية عند الانفراد لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾⁽⁵⁾ أي: فمن فعل نفسك، وإن كان الله تعالى هو الخالق والمقدر لها ولغيرها من جميع الأشياء ومريد لجميع ذلك، إذ لا يقع في ملكه إلا ما يريد، لئلا تضيف الشر إلى الله تعالى عند الانفراد، لما في ذلك من القبح وسوء الأدب، بخلاف الطاعة فتضاف إليه تعالى عند الانفراد، فيقال: الخير من الله؛ لأن الطاعة مكرمة مرضية، فجاز أن تضاف إليه تعالى عند الانفراد، وأما المعصية فليست بمحل الإكرام حتى تضاف إليه تعالى عند الانفراد، وكذا لا يقال أيضا

(1) سورة المائدة من الآية (19).

(2) سورة المائدة من الآية (75).

(3) سورة المائدة من الآية (66).

(4) سورة التوبة من الآية (30).

(5) سورة النساء من الآية (78).

عند الانفراد: يا خالق الخنزير والكلب وغير ذلك رعيًا للأدب، وإنما يقال إذا أريد جميع ذلك: يا خالق كل شيء، قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾.

وانظر رحمك الله إلى سر الحكمة في إيجاد الشيطان أن يكون مظهرًا ينسب إليه أسباب العصيان، ووجود الكفران والغفلة والنسيان، ألم تسمع قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾⁽²⁾، ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾⁽³⁾، فكان سر إيجاده لئتمسح فيه أقدار النسب وأوساخها، ولذلك قال بعض العارفين: «الشيطان منديل هذه الدار»⁽⁴⁾.

قال الشيخ أبو الحسن - رضي الله عنه - : «الشيطان كالذكر، والنفس كالأنثى، وحدث الذنب بينهما كحدث الولد بين الأب والأم؛ لا أنهما أوجداه، لكن كان عنهما ظهوره»⁽⁵⁾، ومعنى كلام الشيخ أبي الحسن هذا أنه كما لا يشك عاقل أن الولد ليس من خلق الأب والأم ولا من إيجادهما، ولكن نسب إليهما لظهوره عنهما، كذلك لا يشك مؤمن أن المعصية ليست من خلق الشيطان والنفس، بل كانت عنهما لا منهما، فلظهورها عنهما نسبت إليهما، فنسبة المعصية إلى الشيطان والنفس نسبة إضافة وإسناد، ونسبتها إلى الله تعالى نسبة خلق وإيجاد، كما أنه خالق الطاعة بفضله، كذلك هو خالق المعصية بعدله، ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ بَمَالٍ هَتَوُلَاءِ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾⁽⁶⁾، والآية القاصمة للمبتدعة المدّعين أن الله يخلق الطاعة ولا يخلق المعصية

(1) سورة النساء من الآية (77).

(2) سورة الكهف من الآية (62).

(3) سورة القصص من الآية (14).

(4) ينظر: التنوير في إسقاط التدبير للإمام تاج الدين السكندري ص 40.

(5) ينظر: المرجع نفسه.

(6) سورة النساء من الآية (77).

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾، أي: خلقكم وخلق أعمالكم، فإن قالوا: قد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْقَبْحِ شَاءَ﴾⁽²⁾ قلنا: الأمر غير القضاء، فإن قالوا: قد قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾⁽³⁾، قلنا: هو على هذا التفصيل تعليم للعباد وتأدب معه، فأمرنا أن نضيف المحاسن إليه؛ لأنها اللاتقة بوجوده سبحانه، والمساوي إلينا؛ لأنها اللاتقة بوجودنا، قياما بحق الأدب، كما قال الخضر - عليه السلام - : ﴿بَأْرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾⁽⁴⁾ وقال: ﴿بَأْرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾⁽⁵⁾، وقال إبراهيم - عليه السلام - : ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾⁽⁶⁾، ولم يقل الخضر: فأراد ربك أن يعيبها كما قال: ﴿بَأْرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾، فأضاف العيب إلى نفسه والمحاسن إلى سيده، وكذلك إبراهيم - عليه السلام - لم يقل: وإذا أمرضني فهو يشفيني، بل قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾، فأضاف المرض إلى نفسه والشفاء إلى ربه، مع أن الله تعالى هو فاعل ذلك حقيقة وخالقه، وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾، أي: خلقا وإيجادا، ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾، أي: إضافة وإسنادا، كما قال ﷺ: «وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»⁽⁷⁾، وقد

(1) سورة الصافات من الآية (96).

(2) سورة الأعراف من الآية (27).

(3) سورة النساء من الآية (78).

(4) سورة الكهف من الآية (78).

(5) سورة الكهف من الآية (81).

(6) سورة الشعراء من الآية (80).

(7) أخرجه مسلم في صحيحه باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم (201)، 534/1، وهو جزء من حديث، وأبو

داود في سننه باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء برقم (760) 201/1.

علم ﷺ أن الله خالق الخير والشر والنفع والضرر، ولكن التزم أدب التغيير فقال: « وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ »، **فإن قالوا:** إن الحق سبحانه منزه عن أن يخلق المعصية لأنها قبيحة، والحق منزه عن خلق القبائح، قلنا: فعل المعصية قبيح من العبد؛ لأنها مخالفة للأمر، إذ القبح لا يرجع إلى ذات المنهي عنه، ولكن لأجل تعلق النهي به، كما أن الحسن لا يتعلق بذات المأمور به، ولكن بمعنى تعلق الأمر به فافهم، ثم إن الحق سبحانه يجب تنزيهه عن هذا التنزيه، وذلك أنهم إذا قالوا: تعالى الله على أن يخلق المعصية قلنا: تعالى الله أن يكون في ملكه ما لا يريد⁽¹⁾.

وما ذكرناه من التزام هذه الآداب هو مقام الرجال الكمل، والله تعالى أعلم. وأما التدوير فهو التوسط بين المقامين، وهو الوارد عن الأكثر ممن روى مدّ منفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وصح عن الأئمة وهو المختار، هذا هو الغالب /111/ على قراءتهم، ويجوز لكل واحد من القراء أن يقرأ له بالمراتب الثلاثة؛ التحقيق والحدرد والتوسط المسمى بالتدوير؛ لأن ما ذكره من الأخذ بالترتيل لجماعة، وكذلك الحدرد والتدوير إنما هو على وجه الاختيار، والأخذ بالأفضل لا على سبيل اللزوم، فيجوز لكل فريق الأخذ بما اختاره الفريق الآخر، إذ لكل من المراتب الثلاثة المذكورة وجه من النظر ودليل من الشرع، وهذا هو الظاهر من كلام الحافظ المحقق ابن الجزري في طيبته كما قدّمنا؛ لأنه ذكر المراتب الثلاثة وأن القرآن يقرأ بها في كل قراءة من القراءات، ولم يخص كل مرتبة منها بجماعة من القراء، ولكن الأولى في التعليم تقديم الترتيل، وفي ثاني حال يكون الحدرد، وفي ثالث حال يكون التوسط، أي: التدوير، كل ذلك يكون بعد الرياضة وإحكام النطق بالحروف من مخارجها، وعلى صفاتها المعلومة

(1) التنوير في إسقاط التدبير للإمام تاج الدين السكندري ص 40-42.

لها، فحصل من ذلك أن الألف الطبيعي يختلف بحسب أطباع القراء من حيث الترتيل والحدرد والتوسط، وإن كان واحد من حيث إنه طبيعي لا زيادة فيه لمجاورة أسباب توجب له ذلك ويختلف باعتبارها، وكذلك الياء الساكنة المكسور ما قبلها والواو الساكنة المضموم ما قبلها، إذ هما في اللفظ مدّتان كالألف»⁽¹⁾ انتهى بواسطة من كتاب ترتيل⁽²⁾ الأداء للإمام القرطبي مع زيادة، والله سبحانه وتعالى أعلم، وبيده التوفيق والإعانة.

ثم إن مراتب التجويد الثلاثة المذكورة لها هيئات باعتبار الجهر والإسرار وما بينهما، والكل جائز، قال جبير بن مطعم⁽³⁾ - رضي الله عنه -: «أتيت النبي ﷺ فوجدته يصلي بالصحابة المغرب والعشاء، فسمعتة خارج المسجد يقرأ ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوْ فَعَّ مَّالَهُ، مِنْ دَافِعٍ﴾»⁽⁴⁾، وعن أم هانئ⁽⁵⁾ - رضي الله عنها - قالت: «كنا نسمع قراءة النبي ﷺ بالليل عند الكعبة وأنا على عرشي»⁽⁶⁾، وسأل عبد الله بن أبي قيس عائشة - رضي الله

(1) ترتيب الأداء وبيان الجمع في الاقراء لأبي حسن علي بن سليمان القرطبي ص 137.

(2) "ترتيل" كذا في المخطوط، والصواب: "ترتيب".

(3) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد المناف القرشي، أبو عدي الصحابي، كان من علماء قريش وساداتهم، وكان أنسب قرشي لقريش، له 60 حديثاً، توفي بالمدينة سنة 57هـ أو 58هـ أو 59هـ.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة 571/1.

(4) سورة الطور الآيات (6-7).

(5) فاختة بنت أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية القرشية، المشهورة بأم هانئ: أخت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وبنت عم النبي صلى الله عليه وسلم، اختلف المؤرخون في اسمها: فاختة، أو عاتكة، أو فاطمة، والأشهر الأول، زوجها هبيرة ابن أبي وهب المخزومي، أسلمت عام الفتح بمكة، وهرب زوجها إلى نجران، ففرق الإسلام بينهما، وماتت بعد أخيها علي بعد 40 هجروا عن النبي صلى الله عليه وسلم 46 حديثاً.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر 485/8 برقم (12289)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب 1963/4 برقم (4222).

(6) أخرجه ابن ماجه في سننه باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل 429/1 برقم (1349).

عنها - كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ أيسر القراءة أم يجهر، فقالت: كل ذلك كان يفعلها، ربما أسر وربما جهر⁽¹⁾، ودخل عليه الصلاة والسلام ذات ليلة على أصحابه وهم يتهجّدون بالمسجد فسمع أبا بكر يخافت وعمر يجهر وآخر يقرأ من هنا ومن هنا فسألهم من الغد، فقال أبو بكر أسمع من ناجيت، وقال عمر: أوقظ الوسنان⁽²⁾ وأطرد الشيطان وأرضي الرحمن، وقال الآخر أجمع حسنا إلى حسن⁽³⁾.

وعن سعيد بن المسيب قال: مرّ رسول الله ﷺ بأبي بكر وهو يخافت، ومرّ بعمر وهو يجهر، ومرّ ببلال - رضي الله عنهم - وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال لأبي بكر: مررت بك وأنت تخافت، فقال: إني أسمع من أناجي، فقال: ارفع شيئاً، وقال: لعمر: مررت بك وأنت تجهر، قال: أطرد الشيطان، وأوقظ الوسنان، فقال: اخفض شيئاً، وقال لبلال: مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال أخلط الطيب بالطيب، فقال: أقرأ السورة على وجهها⁽⁴⁾، وفي رواية أبي عبيدة مثل ذلك إلا أن النبي ﷺ قال لبلال: «إِذَا قَرَأْتَ السُّورَةَ فَأَنْفِذْهَا»⁽⁵⁾، هذا دليل الجهر والإسرار، وبأيهما اقترنت

(1) أخرجه الترمذي في سننه بنحوه باب كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم 33/5 برقم (2924)، وأبو داود في سننه باب في وقت الوتر 66/2 برقم (1437).

(2) الوسنان: أقصده النعاس، وليس بنائم.

ينظر: لسان العرب لابن منظور 233/6، مادة (نعس).

(3) ذكره ابن الجزري في الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية ص 24_25، مكتبة الثقافة الدينية.

(4) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب قراءة الليل 495/2، برقم (4209)، وابن أبي شيبه في مصنفه 264/2 برقم (8818)، والبيهقي في شعب الإيمان 5/4.

(5) ذكره السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء 178/1، والزركشي في البرهان في علوم القرآن 469/1، السيوطي في الإتقان في علوم القرآن 379/1.

نية صالحة كان أولى؛ لقول الحسن⁽¹⁾: «لا بأس بذلك ما لم يخالطه رياء»⁽²⁾، وهو معنى قول الحداد⁽³⁾: «رأيت النبي ﷺ في النوم فقلت له: إن لي صوتا حسنا، إذا قرأت أرتفع، فقال: إذا استقامت نيتك فلا بأس»⁽⁴⁾.

قلت: قوله: «وآخر من هنا ومن هنا» في الرواية المبدأ بها يحتمل وجهين:

أحدهما: أن الصحابي كان يقرأ القرآن تارة بالجهر وأخرى بالسرّ.

ثانيها: أنه كان يقرأ القرآن بمرتبة بين المرتبتين، بحيث لا يقال في قراءته لا جهرية ولا سرية، وإنما هي كيفية متوسطة بينهما ومركبة منهما، وعلى هذا الثاني تثبت الوساطة، وقول الصحابي للنبي ﷺ حين سأله عن ذلك من الغد: «أجمع حسنا إلى حسن» دليل على احتمال الوجهين المذكورين، إلا أن دلالة على الوجه الثاني أصرح لما في الرواية الثانية من أنه ﷺ أمر أبا بكر برفع صوته شيئا، وعمر بخفض صوته شيئا، إذ هي صريحة في ثبوت الرتبة المتوسطة بين المرتبتين، أعلى الجهر وأدنى السر، والصحابي الثالث لم يصرح به في الرواية الأولى وإنما صرح فيها بأبي بكر وعمر، وأما الرواية الثانية فقد صرح فيها بالشيخين المذكورين وبالصحابي الثالث وهو بلال، وأنه كان يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، وقراءة بلال /112/ الظاهر أنها كانت بالرتبة المتوسطة؛ لأن النبي ﷺ لم يأمره بما أمر به أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، وإنما أمره بأن يقرأ السورة على

(1) الحسن البصري: الحسن بن يسار أبو سعيد البصري، كان إمام زمانه علما وعملا، توفي سنة 110 هـ ينظر: غاية النهاية 213/1.

(2) ذكره أبي علي الحسن بن البنا في بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء ص 52.

(3) ذكر ابن البنا الحداني: وهو أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني البصري ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر 355/1.

(4) ينظر: بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء لأبي علي البنا ص 52.

وجهها إلى أن تتم وتنفذ، وأعلى الجهر مقيّد بما إذا لم يرفع صوته بالقراءة جدا حتى يعقر صوته، كما أن أدنى السر مقيّد أيضا بما إذا كان بحركة اللسان، لا أنه يقرأ بقلبه من غير حركة اللسان، إذ ليس ذلك بقراءة شرعية، بدليل أنه يجوز للجانب أن يقرأ القرآن بقلبه من غير حركة اللسان، وكذا قراءة القرآن بالسر مقيّدة بما إذا قرأ القارئ القرآن لنفسه، وأما إذا قرأ على شيخه وأستاذه في حالة التعليم إما لحفظ القرآن أو لمعرفة مخارج الحروف وصفاتها وما ينشأ عليهما من الأحكام، أو لمعرفة قراءته وروايته وطرقه، أو لمن طلب أن يسمع تلاوة القرآن منه، فلا بدّ أن تكون قراءته لما ذكر بالجهر أو بالرتبة المتوسطة بين الجهر والسر؛ لأجل الأخذ والإسماع والحفظ والمعرفة، ولا يحصل له جميع ذلك إذا كانت قراءته سرا بحركة اللسان فقط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما الترتيل فهو مصدر من رَتَّل فلان كلامه إذا أتبع بعضه بعضا على مكث⁽¹⁾، وقد نزل به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْ أَلْفُرْعَانَ تَرْتِيلًا﴾⁽²⁾، وعن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ»⁽³⁾ أخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

وقال ابن عباس: - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلْ أَلْفُرْعَانَ تَرْتِيلًا﴾⁽⁴⁾: «يَبِينُهُ»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: لسان العرب لابن منظور 265/11.

(2) سورة المزمل من الآية (3).

(3) ذكره ابن الجزري في النشر في القراءات العشر 208/1، وفي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص 35، ونسبه إلى ابن خزيمة في صحيحه ولم أعثر عليه في صحيح ابن خزيمة.

(4) سورة المزمل من الآية (3).

(5) أخرجه أبي شعبة في مصنفه 255/2 برقم (8726).

وقال ابن مجاهد تأنّ فيه إلى غير ذلك، وكذلك كان النبي ﷺ يقرأ، ففي جامع الترمذي⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ عن يعلى أنه سأل أم سلمة - رضي الله عنهما - عن قراءة النبي ﷺ «إذا هي قراءة مفسرة حرفاً حرفاً، فلو عدّها العاد لأحساها»، وقالت عائشة - رضي الله عنها -: «كان ﷺ يقرأ السورة فإذا هي أطول من أطول منها»، وعن أنس - رضي الله عنه - أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كانت مداً، ثم قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بمد ﴿اللَّهُ﴾ وبمد ﴿الرَّحْمَنِ﴾ وبمد ﴿الرَّحِيمِ﴾»⁽³⁾.

فإن قلت: ما الفرق بين التحقيق والترتيل، هل معناهما واحد ولفظهما مختلف فهما مترادفان، أو بينهما العموم والخصوص المطلق؟ قلت: اختلف العلماء - رضي الله عنهم - في التحقيق والترتيل، فقال بعضهم بترادفهما، أي: باختلاف لفظهما واتحاد معناهما، وبعضهم فرّق بينهما بالعموم والخصوص المطلق، يجتمعان وينفرد أحدهما فقط، فتقول التحقيق يكون بالرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكير والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل ولا عكس، نص على ذلك العلامة النووي⁽⁴⁾ المالكي والجلال السيوطي⁽⁵⁾ الشافعي - رحمهما الله تعالى -، فقول الإمام ابن الجزري في طيبته: «ويقرأ القرآن بالتحقيق» - كما قدّمنا عنه - يتمشى على

(1) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ 32/5 برقم (2923).

(2) أخرجه أحمد في مسنده 147/44 برقم (26526)، والنسائي في سننه الكبرى 28/2 برقم (1096)، وابن خزيمة في صحيحه 188/2 برقم (1158)، والطبراني في معجمه الكبير 292/23 برقم (646)، الحاكم في مستدركه 453/1 برقم (1165)، البيهقي في شعب الإيمان 473/3 برقم (1969).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه باب مد القرآن 195/6 برقم (5046)، والدار القطني في سننه 77/2 برقم (1177)، والحاكم في مستدركه على الصحيحين 358/1 برقم (858).

(4) ينظر: شرح طيبة النشر للنووي 248/2.

(5) ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 346/1.

القول الأول القائل بأن التحقيق والترتيل معناه واحد، فيلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، فقد عبر بأحد المترادفين عن مرادفه الآخر، ويتمشى على القول الثاني القائل بأن بينهما النسبة المذكورة، وهي العموم والخصوص المطلق، بأن تقول عبر بالأخص وهو التحقيق دون الأعم وهو الترتيل؛ لأنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم، بخلاف العكس فإنه لا يلزم، والله أعلم وبه التوفيق والإعانة.

فإن قلت: هل قراءة القرآن بالسرعة - أي: الحذر - والهد في القراءة إذا كان مع إعطاء كل حرف حقه مخرجاً وصفة وما ينشأ عليهما من الأحكام شرعاً أفضل من التحقيق والترتيل لكثرة القراءة والتلاوة، أو القراءة بالتحقيق والترتيل والتدبر في معاني كلام الله مع إعطاء ما ذكر حقه شرعاً ولو قلّت القراءة أفضل من الحذر والهد؟

قلت: اختلف العلماء - رضي الله عنهم - في الأفضل، فقال بعضهم السرعة - أي: الحذر والهد - في القراءة إذا كان مع إعطاء كل حرف حقه أفضل، لكثرة القراءة والتلاوة، دليله ما رواه ابن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَهُ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»، الحديث رواه الترمذي⁽¹⁾، ورواه غيره «بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»⁽²⁾، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «خَفَّفَ اللَّهُ عَلَى دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْقِرَاءَةَ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ تُسْرَجُ فَيَقْرَأُ كِتَابَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَابَّتُهُ، وَكَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ»⁽³⁾، /113/ وَكَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ - رضي الله عنه - يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي رَكْعَةٍ

⁽¹⁾ في سننه باب ماجاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن 25/5 برقم (2910).

⁽²⁾ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 130/9 برقم (8649)، وابن أبي شعبة في مصنفه 118/6 برقم (29935).

⁽³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى (وآتينا داوود زبوراً) 160/4 برقم (3417)، وأحمد في سننه

497 /13 برقم (8160)، وابن حبان في صحيحه 117/14 برقم (6225)، والبيهقي في سننه الكبرى 210/6

برقم (11692).

يُوتَرِبُهَا، ذكره الإمام الترمذي⁽¹⁾ - رحمه الله - ، وقرأ سعيد بن جبير - رضي الله عنه -
 الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي رَكْعَةٍ فِي الْكَعْبَةِ⁽²⁾، وكان منصور بن زاذان يختم القرآن في رمضان بين
 المغرب والعشاء ختمتين، ثم يقرأ إلى الطواسين قبل أن تقوم صلاة العشاء، وكانوا
 يؤخرون إذ ذاك إلى ربع الليل، وكذلك كان يفعل يوم الجمعة في كل جمعة⁽³⁾، وكان الإمام
 الشافعي - رحمه الله ورضي عنه - يختم في رمضان ستين ختمة كلها في الصلاة⁽⁴⁾، وروي
 عن الإمام أبي حنيفة النعمان - رحمه الله ورضي عنه - أنه كان يقرأ القرآن في ركعة، فعل
 ذلك ثلاثين سنة⁽⁵⁾، وعن ابن سيرين أن تميماً الداري قرأ القرآن في ركعة⁽⁶⁾، وعن
 إبراهيم عن علقمة أنه قرأ القرآن في ليلة طاف بالبيت أسبوعاً، ثم قرأ بالطول، ثم طاف
 أسبوعاً، ثم أتى المقام فصلى عنده فقرأ بالمئين، ثم طاف أسبوعاً، ثم أتى المقام فقرأ بالمئتين،
 ثم طاف أسبوعاً، ثم أتى المقام فصلى عنده فقرأ بقيّة القرآن⁽⁷⁾، وكان بعض الأئمة يختم
 القرآن في الليلة الواحدة ثلاث مرات ويجامع زوجته ثلاث مرات ويغتسل ثلاث مرات،
 فلما مات قالت امرأته: رحمك الله، لقد كنت ترضي ربك، وترضي أهلّك، قيل لها وكيف

(1) في سننه 47/5.

(2) أخرجه الترمذي في سننه 47/2، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 666.

(3) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 666، والفتوحات الربانية على الأذكار النواوية للعلامة محمد
 البكري 158/2.

(4) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 666.

(5) ينظر: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه لابن قايماز الذهبي ص 21، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص
 666.

(6) ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص 182، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 192، وفضائل
 القرآن لابن كثير ص 257.

(7) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 192، وفضائل القرآن لابن كثير ص 258.

ذلك؟ قالت: كان يقوم من الليل فيختم القرآن، ثم يلم بأهله ويغتسل، ويعود فيقرأ حتى يختم، ثم يلم بأهله ثم يغتسل، فيعود فيقرأ حتى يختم ثم يلم بأهله ثم يغتسل فيخرج لصلاة الصبح⁽¹⁾، وعن الإمام الزاهد السيد الجليل حمزة الزيات أحد البدور السبعة - رحمه الله ورضي عنه - أنه كان يختم القرآن العظيم في كل شهر خمسا وعشرين ختمة⁽²⁾، وكان جمع من العلماء - رضي الله عنهم - يختمون في كل يوم وليلة ختمة⁽³⁾، وختم جماعة في كل يوم وليلة ختمتين⁽⁴⁾، وآخرون في كل يوم وليلة ثلاث ختمات⁽⁵⁾، وختم بعضهم في اليوم والليلة ثمان ختمات؛ أربعا في الليل وأربعا في النهار⁽⁶⁾، وممن فعل ذلك السيد الجليل ابن الكاتب الصوفي نفعا الله بهم في الدنيا والآخرة آمين.

وقال بعضهم: الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل، دليله قوله تعالى ﴿أَقْلًا يَتَدَبَّرُونَ أَلْفُ رَءَاءَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾ الآية، وقال سبحانه: ﴿أَقْلًا يَتَدَبَّرُونَ أَلْفُ رَءَاءَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْعَالُهَا﴾⁽⁸⁾، وقال سيدنا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه وكرم وجهه -: «لَا

(1) روي ذلك عن سليم بن عتر التجيبي ذكره القاسم بن سلام في فضائل القرآن ص 182-183، والسخاوي في جمال القراءة وكمال الإقراء ص 193، والبيهقي في مصاعد النظر على مقاصد السور 339/1.

(2) ينظر: جمال القراءة وكمال الإقراء للسخاوي ص 567، وطبقات القراءة السبعة لعبد الوهاب بن يوسف ص 171.

(3) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 59.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) ينظر: نفسه.

(6) ينظر: المصدر نفسه ص 60.

(7) سورة النساء من الآية (81).

(8) سورة محمد الآية (25).

خَيْرٍ فِي عِبَادَةٍ لَا فِقْهَ فِيهَا، وَلَا فِي قِرَاءَةٍ لَا تَدَبُّرَ مَعَهَا»⁽¹⁾، وكان بعض السلف إذا قرأ آية ولم يحضر قلبه فيها أعادها⁽²⁾، وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : «لأنَّ أقرأ البقرة وآل عمران أرتلها وأتدبرهما أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أقرأ القرآن كله هذرمة»⁽³⁾، والهذرمة بالذال المعجمة هي الإسراع جدا كما تقدّم في الهذ، وروي عن النبي ﷺ أنه قام ليلة كاملة من الليالي بآية واحدة، بها يقوم وبها يركع وبها يسجد، يرتلها ويردها إلى الصباح، وهي قوله تعالى ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وكان جماعة من العلماء يختمون القرآن في كل شهرين اثنين ختمة⁽⁶⁾، وآخرون في كل شهر ختمة⁽⁷⁾، وآخرون في كل عشرين ليلة ختمة⁽⁸⁾، وآخرون في كل عشر ليال ختمة⁽⁹⁾، وروي عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - أنه قال: «قلت: يا رسول الله في كم أقرأ القرآن، قال: "اِخْتِمُهُ فِي شَهْرٍ"، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: "اِخْتِمُهُ فِي عِشْرِينَ"، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: "اِخْتِمُهُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ"، قلت:

(1) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين للصفافسي ص 119.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي 277/1، ونهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد للشيخ محمد مكي الجريسي ص 244.

(4) سورة المائدة الآية (118).

(5) رواه أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص 144، وجمال القرآن وكمال الإقراء للسخاوي ص 173، وفتح الباري شرح صحيح البخاري للحنبلي 183/7، سبيل الهدى والرشاد للشامي 297/8.

(6) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 59، وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين 285/2.

(7) ينظر: المصدر نفسه.

(8) ينظر: المصدر نفسه.

(9) ينظر: المصدر نفسه.

إني أطيق أفضل من ذلك، قال: "اخْتِمُهُ فِي عَشْرِ"، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: "اخْتِمُهُ فِي خَمْسٍ"، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: "فما رخص لي" حديث حسن صحيح⁽¹⁾، وكان عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - يقرأ القرآن في غير رمضان من الجمعة إلى الجمعة، ويقرأه في رمضان في ثلاث⁽²⁾، وكان أبي - رضي الله عنه - يختمه في ثمان⁽³⁾، وكان الأسود يختمه في ست⁽⁴⁾، وكان علقمة يختمه في خمس⁽⁵⁾، وكان تميم والأعمش يختمان في كل سبع⁽⁶⁾، وعن عبد الله بن عمرو قال: «قال رسول الله ﷺ: لَا يَفْقَهُ مَنْ قَرَأَهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ»⁽⁷⁾، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يختم القرآن في أقل من ثلاث»⁽⁸⁾، وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال له:

(1) أخرجه الترمذي في سننه باب القراءات 46/5 برقم (2946).

(2) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني ص 325-326، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 190، فضائل القرآن لابن كثير ص 250-251.

(3) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني ص 325-326، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 346، فضائل القرآن لابن كثير ص 250-251.

(4) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني ص 325-326، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 347، فضائل القرآن لابن كثير ص 250-251.

(5) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني ص 325-326، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 347، فضائل القرآن لابن كثير ص 250-251.

(6) ينظر: البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني ص 325-326، وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 346، فضائل القرآن لابن كثير ص 250-251.

(7) أخرجه الدارمي في سننه باب في كم يختم القرآن 936/2 برقم (1534)، وأبي داود في سننه باب تحزيب القرآن 56/2 برقم (1394)، وابن حبان في صحيحه 35/3 برقم (786).

(8) ذكره القاسم بن سلام في فضائل القرآن ص 179، و البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني ص 322، والسخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء ص 190، وابن كثير في فضائل القرآن ص 253.



«اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي أَرْبَعِينَ»⁽¹⁾، وقال إسحاق بن إبراهيم: «ولا نحب للرجل أن يأتي عليه أكثر من أربعين يوماً ولم يقرأ القرآن لهذا الحديث»⁽²⁾، وقال السيد الجليل صاحب الكرامات والمعارف والمواهب إبراهيم الخواص - رحمه الله ورضي عنه ونفعنا ببركاته، وأفاض علينا من سحائب /114/ خيراته - : «دواء القلب خمسة أشياء: قراءة القرآن بالتدبر، وخلاء الباطن، وقيام الليل، والتضرع عند السحر، ومجالسة الصالحين»⁽³⁾ انتهى.

ولا شك أن الشارع ﷺ نَدَبَ أُمَّتَهُ إِلَى مِلَازِمَةِ تِلَاوَتِهِ، وَطَلَبَهُم بِالْعُكُوفِ عَلَيْهَا لَذُوقِ حِلَاوَتِهِ، وَوَعَدَ مِنْ أَحْيَا بِهِ حُنَادِسَ الدَّيْجُورِ بِالْأَجْرِ الْجَزِيلِ، وَعَهْدَ مَنْ مَازَجَ مَعْنَاهُ لَحْمَهُ وَدَمَهُ بِاللُّطْفِ الْجَمِيلِ، فَكَمْ أَتْلَفَتْ فِي نِيلِ وَصَالِهِ مِنْ مَهْجٍ، وَكَمْ شَرَفَتْ بِكَرِيمِ خِصَالِهِ مِنْ حَجَجٍ، وَكَمْ رَفَعَ لِقِرَائِهِ الْعَارِفِينَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ مِنْ دَرَجٍ، وَدَفَعَتْ سَوَاطِعَ بَرَاهِينِهِ مِّنْ عَنِ السَّنَةِ خَرَجٍ، وَأَحْرَقَتْ بِسْمَاعِ كَلِمَاتِهِ مِنْ أَكْبَادٍ، وَأَغْرَقَتْ فِي أُبْحَرِ الْعَوَارِفِ بِتَدْبِيرِ آيَاتِهِ مِنْ أُتَمَّةٍ أَوْتَادٍ.

حكي أن المؤدب ولدا يحيي الليل بجملته ويقرؤه فيه من بدايته إلى تتمته، فقال له المؤدب: إذا قرأته فاذكر جلال أصحاب المصطفى، فإن على أيديهم وردنا مناهل الصفا، فلم يتفق له في القراءة تلك الليلة إلا شطره، فعزت عليه مطالب التدبر وصعب أمره، قال: فاستحضر الليلة عظمة من أنزل عليه وبلغه إلينا، ففعل فاتفق له نحو الحزبين، فغاب رسماً وشاهد عيناً، قال: فاستحضر الليلة عظمة من دهشت القلوب لجلاله، ووهلت العقول بمطالعة جماله، فإنه كلامه المنزه في كماله، عن أن يشوبه نقص في جميع أحواله،

(1) أخرجه الترمذي في سننه باب القراءات 47/5 برقم (2947).

(2) ذكره الترمذي في سننه 47/5.

(3) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 84-85، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم 327/10.

فاستحضرها بحسب الطاقة عن الكون مستغنيا، وشرع في تلاوة الفاتحة على محبوبه مثنيا، فلما أخذ في آيات الثناء ووصل قوله تقدس: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أحجم لسانه عن أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾، لكونه شاهد نفسه في مراسم العبودية على غاية من التقصير، مشاهدة للكائنات فلم تصدق في دعوى اختصاص عبادتها بالعليم الخبير، فبات ليلته يرددها وأصبح عليلا، لم يشف من وصف محبوبه غليلا، فعاده المؤدب فدعا المحب وأثنى، وقال: إن المحبوب قد قرب الأجل وأدنى، فمات محترقا بنار المحبة فؤاده، فاجتمع بمحبوبه الأكبر وتم له مراده، فزار المؤدب قبره بعد الدفن باكيا، متأسفا على نفسه إذ كان من لواجم الأشواق خاليا، فناداه الولد: شكر الله سعيك في إرشادك، وسدد رأيك في إصدارك وإيرادك، فقد متعتني بمشاهدة جمال المحبوب عيانا، فلم أر وقت تجليه نعيما ولا جناها؛ لكوني شغلت عنهما بمطالعة ذاته، ودهشت فيما لاح لي من أنوار صفاته، فصاح المؤدب صيحة فأغمي عليه في الحال، واشتعلت جمار أشواقه فمات بعد ليال، حكى ذلك كله المناوي في شرح الجامع⁽²⁾.

فإذا رمت اللحوق بالقوم فزحزح عنك الموانع، فسبحان من خصّ كمل أحبابه بشهود جماله فاستراحوا، وشغلهم بحبه عن مطالعة الكائنات فغدوا في نيل مرضاته وراحوا، وصير قلوبهم رياض أسرارهم فكتمت فرقة وجمع باحوا، نفعنا الله بهم، وتفضل علينا بشيء من طريقتهم، إنه ولي ذلك وقادر عليه، وبيده التوفيق سبحانه وتعالى فلا منجا منه ولا ملجأ إلا إليه.

(1) سورة الفاتحة الآية (4).

(2) لم أعثر على هذا القول عند المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير.

وقيل: إن قراءة القرآن فيها تفصيل، وإنها تختلف باختلاف الأشخاص؛ لأن السلف الصالح - رضي الله عنهم - كانت لهم عادات في قدر القراءة بين مكثر فيها ومقل ومتوسط، والمختار كما قاله الإمام النووي في الأذكار: إن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له [يقين]⁽¹⁾ الفكر ومعارف فليقتصر على قدر يحصل له معه كمال الفهم فيما يقرأ من القرآن، وكذلك من كان مشغولاً بنشر العلم أو فصل الحكومات أو غير ذلك من مهمات الدين والمصالح العامة، فليقتصر على قدر لا يحصل بسببه اختلال فيما هو مرصد له ولا فوات كماله، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر من قراءة القرآن من غير خروج إلى حد الملل أو الهزيمة في القراءة⁽²⁾ بشرط أن تكون قراءته مجودة متقنة على المنهج الشرعي.

والحاصل أن الترتيل والتحقيق وقلة القراءة مع التدبر في معاني كتاب الله أفضل من الحذر وكثرة القراءة بلا تدبر، وهو مذهب جمهور السلف والخلف، وهو الأصح؛ لأن المقصود فهم القرآن والفقه فيه والعمل به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، قال الإمام الحافظ الحجة أبو عمرو الداني - رحمه الله ورضي عنه - في المنبهة :

قَدْ وَرَدَ التَّرْتِيلُ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ غَيْرِ [تَقْيِيدٍ]⁽³⁾ وَلَا تَأْوِيلِ
بَلْ ظَاهِرٌ مُبَيَّنٌّ أَتَانَا فِي قَوْلِهِ: وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ
115/ كَفَى بِهَذَا قُوَّةً وَحُجَّةً فَارْكَبْ هُدَيْتَ وَاضِحَ الْمَحَجَّةِ⁽⁴⁾

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه - في منظومته المذكورة :

(1) ما بين المعكوفين [بدقيق] كما في الأذكار للنووي ص 197.

(2) ينظر: الأذكار للنووي ص 197.

(3) ما بين المعكوفين [تفسير] كذا في الأرجوزة المنبهة.

(4) الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني ص 201 أبيات رقم (621-622-623).

وَالْحَذَرُ فَاسْتَغْمِلْهُ إِنْ أَرَدْتَّاهُ
فَقَدْ أَتَى نَصّاً عَنِ الْأَخْيَارِ
وَابْنُ جُبَيْرٍ وَتَمِيمُ الدَّارِي
وَالْفَضْلُ فِي [التَّحْقِيقِ وَالتَّرْتِيلِ] ⁽²⁾
لَأَنَّ دِينَ اللَّهِ سَهْلٌ يُسْرُ
مَتَى عَرَضْتَ وَمَتَى [رَسَمْتَا] ⁽¹⁾
مِنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو قَتِيلُ الدَّارِ
لَكِنْ عَلَى التَّرْتِيلِ حَثَّ الْبَارِي
وَالْحَذَرُ مَا فِيهِ إِذَا مِنْ ضَيْقٍ
كَذَا أَتَى وَمَا عَلَيْنَا إِصْرُ ⁽³⁾

انتهى.

فإن قلت: لمدّع أن يقول: يؤخذ مما قدّمت عن سيدنا عثمان بن عفان وسعيد بن جبير وأبي حنيفة ومنصور بن زاذان والشافعي وحمزة الزيات وابن الكاتب الصوفي وغيرهم من أئمة المسلمين أنهم قرأوا القرآن بغير تجويد لحروفه المنزلة؛ لكونهم ختموه في زمن قصير جداً ختمة فأكثر، فلو كانت قواعده التجويدية ملاحظة في قراءتهم له لما ختموه في ذلك الزمن اليسير.

قلت: هذا كلام باطل إياك أن تعتقده، فإن هؤلاء الأفاضل كانوا في غاية العلم والمعرفة والعفة والدين والنجاح، لاسيما سيدنا عثمان - رضي الله عنه - ، وكيف يوصفون بترك ما ذكر ويقرأون القرآن العظيم بغير ما أنزله الله على نبيه ﷺ حاشاهم من ذلك، بل كانوا يقرأون كلام خالقهم بأحكامه التجويدية وآدابه الشرعية المنزلة من عند الله على رسوله سيدنا محمد خير البرية، من غير إخلال بشيء منها، ويتلونه - رضي الله عنهم - حق تلاوته طبق ما أخذ وتلقي من في النبي ﷺ الطاهر الشريف، ولا ينافي ذلك ختمهم القرآن في مدة يسيرة؛ لأن الله تبارك وتعالى يمد لهم في الزمان ويبارك لهم فيه حتى إنهم

⁽¹⁾ ما بين المعكوفين [درستا] كذا في الأرجوزة المنبهة.

⁽²⁾ ما بين المعكوفين [الترتيل والتحقيق] كذا في الأرجوزة المنبهة.

⁽³⁾ الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني ص 202-203 أبيات رقم (624-625-626-627-628).

يقرأون القرآن بجميع أحكامه، ويختمونه ختمات في ذلك الزمن الذي نعتقد قصره بحسب ما يظهر لنا وهو بخلاف ذلك، والله - جل وعلا - قادر على ذلك فتنبه، والله الموفق.

قال شيخ شيخنا سيدي علي النوري - رحمه الله - ونفعنا ببركاته - في المسألة الأولى من المسائل التي ختم بها كتابه "غيث النفع" بعد أن قدّم بعض ما قدّمناه ما نصه: «وهذا مما خرقتة العادة، وبعضهم أكرمه الله بأكثر من هذا»، قال: «وأكثر ما بلغنا فيه ما وقع لسيدي علي المرصفي - رضي الله عنه وأفاض علينا من مدده ومدد أمثاله - ، فقد مكث أيام سلوكه يقرأ في كل درجة ألف ختم، ففي اليوم واللييلة ثلاثمائة ألف ختم وستين ألف ختم، قال: له تلميذه العارف الشعراي لما سمع هذا منه: تقرأه بالحرف والصوت، قال: نعم، مدّ الله لي الزمان إكراما لرسول الله ﷺ؛ لأنني من أتباعه، وهذا أمر لا تسعه العقول، وحظنا من ذلك التصديق، والله يهب ما يشاء لمن يشاء بفضلته وكرمه»⁽¹⁾ انتهى.

واعلم يا أخي - أمتني الله وإياك وجميع الأحبة على حسن الختام، بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام - أن القراءة المجودة الصحيحة الشرعية إذا انضم إليها صوت حسن فيتقوى به جاذب الإنابة والخشوع؛ لأن تحسين الصوت بالقراءة من غير إخراج القراءة عن وجهها المنقول فيها شرعا أمر مطلوب، مستحسن مندوب، لاسيما إن كان من ذي صوت حسن ونعمة حلوة، فإنه يجرح القلب ويجري الدموع، وتحصل معه الإنابة والخشوع، وقد قال ﷺ: «رَبِّتُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» رواه أبو داود⁽²⁾ والبيهقي⁽³⁾

(1) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع للنوري ص 667.

(2) في سننه باب كيف يستحب الترتيل في القراءة 594/2 برقم (1468).

(3) في سننه الكبرى باب تحسين الصوت بالقرآن والذكر 387/10 برقم (21044)، وسننه الصغرى باب ترتيل

القرآن وتحسين الصوت به 351/1 برقم (991)، وشعب الإيمان 460/3 برقم (1954).

وغيرهما⁽¹⁾ بأسانيد صحيحة، وهل هو من باب القلب أو لا كما رواه غير عبد الرزاق⁽²⁾ خلاف، وقال ﷺ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا»⁽³⁾، وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : «لِكُلِّ شَيْءٍ حِلْيَةٌ، وَحِلْيَةُ الْقُرْآنِ حُسْنُ الصَّوْتِ»⁽⁴⁾، فالصوت الحسن مع القراءة المجودة التي فيها إعطاء الحروف حقوقها من مخارجها وصفاتها وأحكامها المنقولة عن الأئمة الثقات وهكذا إلى أعلى طبقات السند أمر محمود شرعا، قال الله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾⁽⁵⁾ هو الصوت الحسن على بعض التفاسير، وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - : «ذكرنا ربنا»⁽⁶⁾ بالقرآن لحسن صوتك، وكان حسن الصوت، وقد سمعه النبي ﷺ يقرأ القرآن ولم يشعر به /116/ أبو موسى، فقال - عليه الصلاة والسلام - : «لَقَدْ

(1) أخرجه أحمد في مسنده 451/30 برقم (18494)، والنسائي في سننه الكبرى 26/2 برقم (1089)، وابن حبان في صحيحه 25/3 برقم (749)، والحاكم في مستدركه على الصحيحين 761/1 برقم (2098)، وابن خزيمة في صحيحه 749/1 برقم (1556)، وابن ماجه في سننه باب في حسن الصوت بالقرآن 366/2 برقم (1342)، وأبي يعلى في مسنده 245/3 برقم (1686)، وابن أبي شيبه في مصنفه 257/2 برقم (8737).

(2) في مصنفه باب حسن الصوت 484/2 برقم (4175).

(3) أخرجه الدارمي في سننه 2194/4 برقم (3544)، والحاكم في مستدركه على الصحيحين 768/1 برقم (2125)، والبيهقي في شعب الإيمان 461/3 برقم (1955).

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط 293/7 برقم (7531)، والبزار في مسنده عن أنس رضي الله عنه 478/13 برقم (7280)، وعبد الرزاق في مصنفه عن أنس رضي الله عنه 484/2 برقم (4173).

(5) سورة فاطر من الآية (1).

(6) أخرجه الدارمي في سننه 2192/4 برقم (3539)، وابن حبان في صحيحه 168/16 برقم (7196)، وعبد الرزاق في مصنفه 486/2 برقم (4179)، وأبي نعيم في حلية الأولياء 258/1.

أُوتِيَتْ مِزْمَاراً مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» فقال له أبو موسى: لو شعرت بك لحبرته لك تحبيراً يارسول الله⁽¹⁾.

قلت: وقراءته الأولى التي سمعها منه النبي - عليه الصلاة والسلام - ولم يشعر به هو كانت مجودة متقنة، ولا ينافيها قوله للنبي ﷺ «لو شعرت بك» إلخ؛ لأن قراءته الأولى تحمل على أنها كانت تدويراً أو حدراً بالتجويد والصوت الحسن، وقوله للرسول - عليه الصلاة والسلام - «لو شعرت» إلخ؛ يحمل على أنه لو علم بالنبي ﷺ لقرأ القرآن مجوداً بالترتيل والتحقيق بصوته الحسن، إذ القراءة المجودة بالترتيل أبلغ في الحسن من التدوير والحد، والدليل على أن قراءته الأولى مجودة سماع النبي ﷺ لها منه وإقراره عليها، فلو لم تكن مجودة متقنة كما أخذت عنه لما أقره عليها، إذ لا يقرّ على منكر ﷺ، وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «افْرَأُوا الْقُرْآنَ وَأَعْرِبُوهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَقْوَامٌ يَلُوكُونَهُ بِالسِّنْتِهِمْ لَوْكَ الْبَقَرِ»⁽²⁾، والمراد بقوله: «أعربوه» أي: حسنوه، أي: القرآن بالتجويد عند قراءتكم له؛ لأن الإعراب يطلق ويراد به التحسين، ومنه قولهم: جارية عروب، أي: حسنة، قال الله - جل وعلا - : ﴿عُرْبًا أَثْرَابًا﴾⁽³⁾ أي: حسانا، خصوصا إذا كانت القراءة المجودة مع الصوت الحسن، فهي أبلغ في الحسن وأقوى جاذباً للإنبابة والخشوع، ولا يطلق الإعراب هنا على الحكم النحوي الذي هو تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً؛ لأنه اصطلاح حادث، وكان ذلك في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلمه، وقوله: «قبل أن يأتي أقوام» إلخ، صادق على كل من يقرأ القرآن بغير قوانينه التجويدية

(1) أخرجه ابن حبان في صحيحه 170/16 برقم (7197)، والبيهقي في شعب الإيمان 467/3 برقم (1962)، وسننه الكبرى 18/3 برقم (4708)، وعبد الرزاق في مصنفه 485/2 برقم (4178).

(2) لم أعثر على هذا القول في المضان التي يحدث فيها.

(3) سورة الواقعة الآية (39).

المنزلة من عند الله، من قراءته له بالترقيص والترعيد والتحزين والتطريب والتشبيه بأصوات الغناء، وهيئاته الرديّة المؤدي جميع ذلك إلى الزيادة والنقصان واللحن والخطأ وغير ذلك مما يئزه عنه القرآن شرعا كما سيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

وقال ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»⁽¹⁾ المراد بالتغني في الحديث: الصوت الحسن على بعض التأويلات، فحسن الصوت لمن هو متصف به متفق على جوازه إن توفرت شروطه، وهو مذهب الإمام الشافعي، واختاره ابن العربي، بل قال إنه سنة، وإن كثيرا من فقهاء الأمصار استحسنته، وسماعه يزيد غبطة بالقراءة وإيمانا، ويكسب القلوب خشية إلا إذا خولط بألحان الغناء أو غيره فعلى حسب ما سيأتي إن شاء الله، لكن من وفقه الله تعالى لا يكتفي بإتقان اللفظ وإصلاح اللسان ويترك التدبر في معاني الله تعالى، بل تكون همته وعزيمته التدبر في معانيه، والتفكر في غوامضه، والتبحر في مقاصده، وترك حديث النفس عند تلاوته، وقد قدمنا أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل، وهو أزين للقارئ وأوقر وأجل، وأهيب وأعظم، لكونه يتنبه بذلك على حكمه وعجائبه، ويقف على دقائق علومه، ويتأمل في بلاغته وأسراره وفصاحته، ونواحيه وأوامره، وقوارعه وزواجره، بحيث يشعر نفسه أنه المخاطب بكل آية فيقدر أنه المأمور بآية الأمر، وأنه المنهي بآية النهي، وأنه المتوعد بآية الوعيد، وأنه المرجو بآية الوعد، مع خشوع وخضوع وتذل وسكينة ووقار؛ لأنه يخاطب في المولى - جل جلاله - وكأنه واقف بين يديه، إذ بذلك يحصل الاتعاظ والاعتبار، والامتثال والانزجار، قال حذيفة - رضي الله عنه -: «صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، فكان إذا مرّ بآية رحمة

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى (وأسروا قولكم أو اجهروا به) 154/9 برقم (7527)، والإمام أحمد في مسنده 75/3 برقم (1476)، والدارمي في سننه باب التغني بالقرآن 934/2 برقم (1531)، وأبي داود في سننه باب استحباب الترتيل في القراءة 74/2 (1469).

سأل، وإذا مرّ بآية عذاب تعوّد، وإذا مرّ بآية تنزيه الله تعالى سبح⁽¹⁾، ورحم الله الإمام أبا حامد الغزالي حيث قال: «وتلاوة القرآن يشترك فيها اللسان والعقل والقلب، فحظ اللسان تصحيح الحروف [بالترتيب]⁽²⁾، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الانزجار، والاتعاظ [والتدبر]⁽³⁾ بالائتمار، فاللسان يرتل، والعقل يترجم، والقلب يتعظ» انتهى⁽⁴⁾، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾⁽⁵⁾ أن الظاهرة هي تلاوة القرآن ومعرفة قراءته، والباطنة معرفة فهمه، قاله المحقق ابن الجزري في منجده⁽⁶⁾.

وقال الحسن: «قراء القرآن ثلاثة أصناف: فصنف اتخذوه بضاعة يأكلون به، وصنف أقاموا حروفه وضيّعوا حدوده، واستطالوا به على أهل بلادهم، واستدروا به الوُلاة، كثير هذا الضرب من حملة القرآن لا كثرة الله، وصنف /117/ عمدوا إلى دواء القرآن فوضعوه على داء قلوبهم، واستشعروا الخوف وارتدوا الحزن، فأولئك الذين يسقي الله بهم

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 297/38 برقم (23261) وهو جزء من حديث، وابن حبان في صحيحه باب الدعاء في الصلاة بالمسألة عند قراءة آية الرحمة والاستعاذة في آية العذاب والتسبيح عند قراءة آية التنزيه 272/1 برقم (542)، ومسلم في صحيحه بلفظ آخر في باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل 536/1 برقم (203).

(2) ما بين المعكوفين [بالترتيل] كذا في إحياء علوم الدين.

(3) ما بين المعكوفين [التأثر] كذا في إحياء علوم الدين.

(4) إحياء علوم الدين 287/1.

(5) سورة لقمان من الآية (19).

(6) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص 86.

الغيث وينصر بهم على الأعداء، والله لهذا الضرب في حملة القرآن أعز من الكبريت الأحمر⁽¹⁾ انتهى.

وقال العلامة أبو حامد الغزالي المذكور - رحمه الله ورضي عنه -: «أعمال الباطن في تلاوة القرآن عشرة: فهم أصل الكلام، ثم التعظيم للمتكلم، ثم حضور القلب، ثم التدبر، ثم التفهم، ثم التخلي عن موانع الفهم، ثم التخصيص؛ وذلك أن يقدر أنه المقصود بكل خطاب في القرآن، ثم التائر؛ وذلك أن يؤثر قلبه بآثار مختلفة بحسب اختلاف الآيات، ثم الرقي»، قال: «وأعني به أن يسمع الكلام من الله تعالى لا من نفسه، ودرجات القراءة ثلاثة: أدناها أن يقدر كأنه يقرأ على الله تعالى واقفا بين يديه وهو ناظر إليه ومستمع منه، فيكون حاله عند هذا التقدير السؤال والتعلق والتضرع والابتهاال.

الثانية: أن يشهد بقلبه كأن ربه يخاطبه بالطافه، ويناجيه بإحسانه وإنعامه، فمقام هذا الحياء والتعظيم والاصغاء والفهم.

الثالثة: أن يرى في كلام المتكلم وفي المتكلم الصفات، فلا ينظر إلى نفسه ولا إلى قراءته، وهي درجة المقربين، وما قبلها درجة العارفين، وما قبلها درجة أهل اليمين، وما خرج عن هذه فهي درجة الغافلين، ثم التبري من حوله وقوته إلا به⁽²⁾ انتهى.

ونقل الإمام المازري عن الشيخ أبي الحسن القابسي أنه ختم القرآن في ليلة فكان يستغفر الله من ذلك⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص 127، جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 189، المرشد الوجيز

إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة ص 209.

⁽²⁾ ينظر: إحياء علوم الدين 1/280-288.

⁽³⁾ ذكره ابن ناجي التنوحي في شرحه على متن الرسالة 2/484.

وما أحسن التدبر والتفهم في معاني القرآن العظيم عند تلاوته لمن وفقه الله تبارك وتعالى إلى ذلك، ومثل من يترك التدبر في كتاب الله ويشغل بجديث النفس كمثّل من هو في رياض عجيب أشجاره، مختلفة الأنواع، يانعة الثمار، عظيمة المقدار، حصاؤه اللؤلؤ والياقوت، وعن بعيد منه جيفة وقذرات، فصار يتطلع إلى تلك الجيفة والقذرات ويترك التنزه فيما هو حال فيه، فأَيّ حمق وحرمان أعظم من هذا.

وقيل لبعض الموفقين: «إذا قرأت القرآن أتحدث في نفسك بشيء؟ قال: أي شيء أحب إليّ من القرآن أحدث به نفسي»⁽¹⁾.

قال العلامة ابن ناجي المالكي - رحمه الله تعالى -: «أفتى بعض من لقيناه من القرويين غير ما مرّة بأن من يقرأ القرآن بلا فهم لا ثواب له البتة، زاعما أن ابن عبد البر نصّ على ذلك وقال: هو كمثّل الحمار يحمل أسفار، قال: وكنت لا أرتضي منه هذا الفتوى، ومحل ما ذكر عن ابن عبد البر إن صح إنما هو إشارة إلى أن المبالغة في فهم القراءن أحسن»⁽²⁾ انتهى كلامه بواسطة الإمام التتائي.

والصواب أن إحضار الفهم في قراءة القرآن مستحب ومندوب وليس بواجب، فالقارئ يؤجر على قراءته سواء أحضر قلبه للقراءة أو لم يحضره، أي: سواء اشتغل قلبه بمعاني القرآن أو اشتغل عنه قلبه أمور الدنيا، غير أن الثواب في حضور قلبه لفهم معاني القراءن أكثر وأعظم، وقد نقل عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله ورضي عنه - أنه قال: «رأيت رب العزة في النوم فقلت: بماذا يتقرب منك المتقربون يارب؟ فقال: بتلاوة كتابي يا أحمد، فقلت: له بفهم أم بغير فهم يارب؟ فقال لي: بفهم وبغير فهم»⁽³⁾ انتهى.

⁽¹⁾ ينظر: قوت القلوب في معاملة المحبوب لأبي طالب المكي 86/1.

⁽²⁾ شرح ابن ناجي على متن الرسالة 484/2.

⁽³⁾ ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 227، إبراز المعاني في حرز الأمان 733/1.

والكلام في هذا المعنى كثير نسأل الله تعالى التوفيق والهداية إلى أقوم طريق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن قراءة القرآن بالتلحين وتطريب الصوت وترجيعة ترجيع الغناء وأصواته وكراسيه وخاناته وترنماته وغير ذلك من هيئاته الرديّة التي ينزه عنها القرآن العظيم شرعا من البدع المحرمة إجماعا، وهذه الكيفية القبيحة هي التي أخبر بها النبي ﷺ أنها ستكون بعده، ويقال أن أول ما غني به من القرآن، قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّامِيَةُ فَكَانَتْ لِمَسَافِكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾⁽¹⁾، وقد قال رسول الله ﷺ في هؤلاء: «مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبٌ مَن يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»، وهذا بعض حديث نقله الحافظ السخاوي في جماله⁽²⁾ محذوف الأول، وأوله: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونُ أَهْلِ الْفُسْقِ وَالْكَبَائِرِ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ مِّنْ بَعْدِي يُرْجِعُونَ الْقُرْآنَ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالرَّهْبَانِيَّةِ وَالنَّوْجِ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبٌ /118/ مَن يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»⁽³⁾، رواه الإمام النسائي في صحيحه⁽⁴⁾ والإمام مالك في الموطأ⁽⁵⁾،⁽⁶⁾ والمراد بألحان العرب كما قال ابن النازم في شرحه على مقدمة والده الجزرية الصغرى: «القراءة بالطبع كما كانوا يفعلون، والمراد بألحان أهل الفسق الأنغام المستفادة من المويسيقى، والأمر الأول: محمول على النذب، والثاني إن حصلت معه لمحافظة على صحة ألفاظ الحروف مُحْمِلٌ على الكراهة

(1) سورة الكهف من الآية (78).

(2) جمال القراء وكمال الإقراء ص 172، و(641).

(3) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 208/4.

(4) لم أعثر عليه في صحيح النسائي.

(5) لم أعثر عليه في الموطأ للإمام مالك.

(6) ذكر ذلك ابن الجزري (ابن النازم) في شرحه على المقدمة الجزرية ص 19.

وإلا تُحْمَل على التحريم، والقوم الذي لا يجاوز حناجرهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون بما فيه، والمراد لا يصعد لهم عمل صالح»⁽¹⁾ انتهى.

قال العلامة الخرخشي - عند قول صاحب المختصر: «وقراءة بتلحين» - ما نصه أي: «وكره قراءة بتلحين، أي: تطريب الصوت، أي: ترجيعه ترجيعاً لا يخرج عنه حد القراءة، وإلا حرم كمد المقصور وفك المدغم وعكسهما»⁽²⁾ انتهى.

ومثله للعلامة التتائي في كبرى: «وظاهر الرسالة المنع مطلقاً؛ لأنه قال: «ولا قراءة القرآن باللحن المرجعة كترجيع الغناء»⁽³⁾، وهو معطوف على قوله: «ولا يحل لك» ولا يقال ولا يحل إلا في المحرم لا في المكروه».

وقال العلامة التتائي في كبرى: «وعلى ما قررناه - أي: من التفصيل المتقدم، - يحمل كلام الرسالة، وإلا فظاهرها الحرمة مطلقاً، كان فيه زيادة أو نقص أو لا؛ لأنه جعل محل الحرمة ترجيعه كترجيع الغناء والله أعلم»⁽⁴⁾ انتهى مع بعض زيادة.

وقال الشيخ الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد زروق في نصيحته الكافية بعد كلام له ما نصه: «ومن تحريفه - أي: القرآن - ترجيعه بالألحان كالغناء والهد في قراءته حتى يسقط الحروف أو يخل بها، وكل ذلك حرام إجماعاً»⁽⁵⁾ انتهى.

وقال الشيخ سيدي عبد الباقي في شرحه على المختصر: «وكره قراءته بتلحين، أي: تطريب لا يخرج عنه كونه قرآناً جمعه ألحان ولحن، فإن أخرجه عنه إلى كونه كالغناء بإدخال

(1) شرح المقدمة الجزرية لابن الجزري (ابن الناظم) ص 19.

(2) شرح مختصر خليل للخرشي 351/1.

(3) رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص 154.

(4) لم أعثر على هذا الكتاب في المضان التي بحث فيها.

(5) النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية للإمام أحمد الزروق ص 7.

حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر ممدود أو مد مقصور أو تمطيط يخفى به اللفظ ويلتبس به المعنى فيحرم ويفسق به القارئ ويأثم به المستمع؛ لأنه - أي: القارئ - عدل به عن منهجه القويم إلى الاعوجاج، قال الله تعالى ﴿فَرَّءَانَا غَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾⁽¹⁾ قاله الماوردي، ونحوه في المدخل، وزاد: «وإذا أَكْثَرَ التَّرجيعات وزاد الأمر على ذلك حتى صار لا يفهم معناه فهو حرام اتفاقاً، كما تفعله القراء بالديار المصرية، يقرأون أمام الملوك والجنائز»⁽²⁾ انتهى.

وقال العلامة الفيشي في شرحه على العزية عند قول مؤلفها: «وتحرم قراءة القرآن بالتلحين» ما نصه: «هذا إذ أبلغ إلى ترجيع الغناء المؤدي إلى قصر الممدود أو مد المقصور أو زيادة أو نقص، وإلا فهو مكروه فقط»⁽³⁾، وما قاله صاحب العزية من منع قراءة القرآن بالتلحين مطلقاً، أي: أخرج القراءة عن وجهها المنقول أو لا، نحوه في الرسالة والإرشاد والجواهر.

واللحن بسكون الحاء هو ضد الصواب، غيّر معنى أو لا، ويطلق اللحن ويراد به التطريب، يقال لحن في قراءته إذا أطرب فيها وغرّد، وأما اللحن بتحريك الحاء بالفتح هو الصواب، وقال الإمام الفاكهاني - رحمه الله - : «اعلم أن مذهبنا عدم جواز قراءة القرآن بالتلحين والترجيع المتشبهين للأغاني الملهية بسماعها عن الخشوع والاعتبار بآيات القرآن والخشية لله تعالى وتجديد التوبة عند سماع مواعظه وزواجه ونواهيته». ابن رشد: «فالواجب أن ينزه القرآن عن ذلك ولا يقرأ إلا على الوجه الذي يخشع ويزيد في الإيمان ويشوق إلى ما عند الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا دُكِرَ

(1) سورة الزمر من الآية (27).

(2) شرح الزرقاني على مختصر خليل 481/1.

(3) لم أعثر على هذا الكتاب في المضان التي بحث فيها.

اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ⁽¹⁾
 وقال تعالى: ﴿أَقْبَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْفُرْعَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْقَالَهَا﴾⁽²⁾ وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا
 مَا نَزَلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾⁽³⁾ والألحان تكره في الشعر فكيف
 بالقرآن.

وقال العلامة التتائي في صغيره: «وكره قراءة بتلحين لا يخرجها عن كونه قرآنا، فإن
 أخرجها كالغناء حرم لما فيه من الزيادة والنقص لموافقة النغم» قال: «وما ذكرناه من
 التحريم نحوه في تفسير القرطبي⁽⁴⁾، أخرج الدار قطني في سننه عن ابن عباس - رضي
 الله عنهما - قال: كان لرسول الله ﷺ مؤذن مطرب، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الْأَذَانَ سَهْلٌ
 سَمْحٌ، فَإِذَا كَانَ أَذَانُكَ سَهْلًا سَمَحًا فَأَذِّنْ، وَإِلَّا فَلَا تُؤَذِّنْ»⁽⁵⁾، فإذا كان ﷺ قد منع ذلك
 في الأذان فأحرى أن لا يكون في القرآن الذي حفظه الرحمن، فإنه قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
 الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽⁶⁾، وقال قبل هذا بكثير: «أجازت طائفة رفع الصوت
 بالقرآن والتطريب فيه، وذلك لأنه إذا حسن الصوت كان أوقع في النفوس/119/ وأسمع
 في القلوب، واحتجوا بخبر «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» وبغيره من الأخبار، وأطال، ثم
 قال: «وهذا الخلاف إنما هو إذا لم يغير معنى ألفاظ القرآن بترديد الأصوات وكثرة
 الترجيعات، فإذا زاد الأمر على ذلك حتى صار لا يفهم معناه أو أدى إلى عدم إعطاء كل

(1) سورة الأنفال الآية (2).

(2) سورة محمد الآية (25).

(3) سورة المائدة من الآية (85).

(4) ينظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 15/1.

(5) أخرجه الدار قطني في سننه باب تخفيف القراءة لحاجة 461/2 برقم (1877).

(6) سورة الحجر الآية (9).

حرف حقه، وزاد ونقص في كلام الله فحرام باتفاق، وكما يفعل جهلة القرآن بالديار المصرية وغيرها، وخصوصا بالديار الافريقية من قراءتهم القرآن في المحافل من مساجد الحنفية وأمام الملوك والجنائز، وديار الموتى في المقابر، ومساجد المالكية ونحو ذلك، فإنهم يأتون باختراعات وافترآت كاذبة ليس لهم فيها نقل يستندون إليه، ولا سند صحيح يعتمدون عليه، بل مجرد بدع قبيحة صدرت منهم في كلام الله لم تنقل أصلا، ومع ذلك يأخذون عليها - أي: على تلك القراءة التي صدرت منهم المُرَجَّعة ترجيع الغناء، المشتملة على اللحن الجلي والخفي كما لا يخفى - الأجور والجوائز، ضل سعيهم وخاب عملهم، فيستحلون بذلك تغيير كتاب الله، ويهونون على أنفسهم الاجترار على الله بأن يزيدوا في ترتيل كتابه العزيز ما ليس منه جهلا بدينهم ومروقا عن سنة نبيهم ورفضاً لسير الصالحين فيه من سلفهم، ونزوغاً إلى ما يزين لهم الشيطان من أعمالهم، ومحسبون أنهم يحسنون صنعا، فهم في غيهم يترددون، وبكتاب الله يتلاعبون، إنا لله وإنا إليه راجعون»⁽¹⁾ انتهى مع بعض قلب وزيادة.

قلت: والحديث الذي احتجوا به على جواز ما ادعوه وهو قوله ﷺ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» ليس لهم فيه حجة، وبيان ذلك من وجهين: **الأول:** أن الحديث الشريف محمول على القلب، وهو من بليغ الكلام كما ورد في القرآن العظيم ولغة العرب، أي: زينوا أصواتكم بالقرآن، على أنه ورد في بعض طرقه كذلك، **الثاني:** أنه محمول على ظاهره، لكن لا لما قالوه، بل المراد من ذلك أن يقرأ القرآن بالصوت الحسن لمن اتصف به بشرط إعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفاته وما يحتاج إليه من غير زيادة ولا نقص حسبما هو منقول عن الأئمة الثقات بالسند المتواتر، والصحيح المستفاض المتلقى

⁽¹⁾ لم أعثر على كتاب الإمام الفاكهاني في المضان التي بحث فيها.

بالقبول، وهكذا في كل طبقة إلى النبي ﷺ، فهذا الاعتبار يكون الصوت الحسن في القراءة حينئذ ممدوحا ومرغوبا فيه شرعا، وأوقع في النفس وأسمع في القلب، بل يجرحه ويجري الدموع وتحصل فيه الإنابة والخشوع، وسنة الله في كتابه العزيز أن يقرأ كما أنزل على نبيه ﷺ، تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، وخبر «زَيُّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا، وخبر «لِكُلِّ شَيْءٍ حِلْيَةٌ وَحِلْيَةُ الْقُرْآنِ حُسْنُ الصَّوْتِ» ونحوهما من الأخبار والآثار، جميع ذلك محمول على الوجه الثاني الذي قررناه، وأما كون القارئ يقرأ القرآن بالصوت الحسن ويرجعه ترجيع الغناء ويزيد وينقص في القراءة أحكما ليست منقولة البتة لأجل التطريب وموافقة النغم كفعل من أشرنا إليه، فهو حرام إجماعا، ويفسق به القارئ ويأثم به المستمع، وما هذا شأنه كيف يكون موقعا في النفوس، ومسمعا في القلوب، ومحصلا للإنابة والخشية على زعمهم، كلاً والله لا يقول هذا عاقل، بل ربما يلزم فاعله الكفر إن وقع ذلك التغيير منه لكلام الله على سبيل العمد والقصد والتشهي من غير ضرورة وعذر كما هو معلوم، وهل قراءة القرآن بالألحان مباحة عند الإمام الشافعي أو مكروهة قولان، لكن محل القولين إن لم يخرج بذلك عن كونه قرآنا، فإن أخرجه عنه كإفراط المد وإشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، أو يدغم في غير مواضع الإدغام، أو يظهر في غير مواضع الإظهار، أو يفتح في غير مواضع الفتح، أو يميل في غير مواضع الإمالة، أو يفخم في غير مواضع التفخيم، أو يرقق في غير مواضع الترقيق، وغير ذلك من أنواع اللحن الجلي والخفي فحرام.

قال في زوائد الروضة: «والصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور حرام، ويفسق به القارئ ويأثم به المستمع؛ لأنه عدل به عن منهجه القويم، وهذا مراد الشافعي بالكراهة»⁽¹⁾ انتهى.

وقال العلامة الشوشاوي: «ولا خلاف بين العلماء في منع قراءة القرآن باللحون المرجعة كترجيع الغناء، وإنما الخلاف في حمل ذلك المنع هل هو على طريق التحريم أو على طريق الكراهية بالشرط /120/ المتقدم، ولم يقل أحد من العلماء بجواز ذلك فيما إذا أخرجه عن كونه قرآناً إلا طائفة من المعتزلة - قبهم الله - قالوا بجوازه، واستدلوا على ذلك بقوله - عليه الصلاة والسلام - «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ»⁽²⁾ فقالوا معناه ليس منا من لم يقرأ القرآن بالأصوات المرجعة كما يرجع الغناء، فحملوا التغني المذكور في الحديث على الغناء بالمد، وقد أوّل علماء السنة - نور الله بصائرهم - هذا الحديث الشريف بتأويلات حسنة، أحسنها وعليه نقتصر، أن معناها ليس منا من لم يتلذذ بتلاوة القرآن ويفرح به كما يفرح بتلذذ الغناء، وهو الذي اختاره العلامة ابن رشد⁽³⁾ - رحمه الله تعالى - وبقية التأويلات ذكرناها في تأليفنا المسمى بالحجج القطعية في الرد على الدجاجة البدعية فراجعته تفد بحول الله وقوته، ودعوى من ادعى أن النبي ﷺ كان يرجع في قراءته، وأن ذلك جائز ولو مع الزيادة والنقصان والتبديل والتغيير في ألفاظ القرآن لكل قارئ جاهلاً كان أو متعمداً قاصداً، وأحرى إن كان ناسياً، محتجاً بما في البخاري من أنه ﷺ كان يقرأ على ناقتة وهو يرجع⁽⁴⁾، وذكر في صفة هذا الترجيع " إيا "

(1) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 227/11.

(2) سبق تخريجه.

(3) المقدمات والمهمدات لابن رشد 463/3.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه 195/6 برقم (5047)، شعب الإيمان 471/3 برقم (1967).

ثلاث مرات، وبقول عبد الله بن المغفل: «سمعت النبي ﷺ يقرأ سورة الفتح يرجع»⁽¹⁾، وبقول أم هاني بنت أبي طالب: «كنت أسمع قراءة النبي ﷺ وأنا نائمة على فراشي يُرَجَّع بالقرآن»⁽²⁾ باطلة لاحتجاجه بظواهر الأحاديث، وهي مؤولة الظاهر عند العلماء الأفاضل، والفقهاء الأماثل، ومصروفة عنه عندهم - رضي الله عنهم - ، فما في البخاري محمول عن هَزِ ناقته - عليه الصلاة والسلام - فوق له ذلك بسبب ما ذكر لا قصدا منه لذلك، قاله علامتان ابن الحاج في المدخل⁽³⁾ والفيشي في شرحه على العزية، وأما قول عبد الله وأم هاني فلم يرد كل منهما ترجيع الغناء، كيف وقد نهى عن ذلك ﷺ فقال: «افْرَأُوا الْقُرْآنَ بِالْحَنِّ الْعَرَبِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْحَنَّ أَهْلُ الْفُسْقِ وَأَهْلُ الْكِتَابِينَ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ قَوْمٌ مِنْ بَعْدِي يُرَجِّعُونَ الْقُرْآنَ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالرَّهْبَانِيَّةِ وَالنَّوْجِ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ مَنْ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»⁽⁴⁾ رواه الإمام مالك في موطئه، والإمام النسائي في صحيحه، ويحتمل أن يكون أراد بقولهما: يرجع، أي: يكرر الآية أو بعضها، قاله الحافظ السخاوي⁽⁵⁾، ويؤيد ذلك ما روي عنه ﷺ أنه قام ليلة كاملة بآية واحدة يرتهاها ويردها إلى الصباح،⁽⁶⁾ وثبت أن النبي ﷺ قد منع الترجيع في الأذان فأحرى

(1) أخرجه البخاري في صحيحه 147/5 برقم (4281)، البيهقي في شهب الإيمان 471/3 برقم (1967).

(2) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 638.

(3) ينظر: المدخل لابن الحاج 53/1.

(4) سبق تخريجه ص

(5) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ص 637.

(6) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه 256/35 برقم (21328)، وابن ماجه في سننه باب ماجاء في القرآن في صلاة الليل 429/1 برقم (1350)، والنسائي في سننه الكبرى 24/3 برقم (1084)، وابن خزيمة في صحيحه باب إباحة ترتيب الآية الواحدة في الصلاة 271/1، والحاكم في مستدركه على الصحيحين 367/1 برقم (879).

أن لا يكون في القرآن الذي حفظه الرحمن، من الزيادة والنقصان، ومن جميع ما يقدر فيه شرعا كما تقدم الكلام على ذلك غير مرة، وقد نعتت قراءة رسول الله ﷺ أم سلمة - رضي الله عنها - فذكرت «قراءة مفسرة حرفا حرفا»⁽¹⁾ وقالت أيضا: «كان النبي ﷺ يقطع قراءته آية آية»⁽²⁾، وعن سيدنا علي - رضي الله عنه - «كان النبي ﷺ حسن الصوت ماداً ليس له ترجيع»⁽³⁾، وعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان لا يرجع»⁽⁴⁾ ومعلوم ضرورة أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن مجوداً مرتلاً كما أنزله الله عليه، وهو أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء ﷺ بالإجماع، إذ لا ينطق إلا بالصواب، والخطأ مستحيل في حقه - عليه الصلاة والسلام - بلا شك ولا ارتياب لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوجَىٰ﴾⁽⁵⁾ فحاشا أن يضاف الخطأ إلى النبي ﷺ، فمن أضاف ذلك إليه ووصفه به فقد كفر والعياذ بالله، وقد قدّمنا أن الترجيع في قراءة القرآن وهو تطريب الصوت بالقراءة وترجيعة بها كترجيع الغناء المحرم إجماعاً إن أخرج القراءة عن وجهها المنقول عن النبي ﷺ كمد المقصور وقصر الممدود وإدغام المظهر وإظهار المدغم وإدخال بعض الحركات وإخراجها، وزيادة بعض الحروف ونقصانها، وغير ذلك من اللحن

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 147/44 برقم (26526)، والترمذي في سننه 32/5 برقم (2923)، والنسائي

في سننه الكبرى 28/2 برقم (1096)، وابن خزيمة في صحيحه 188/2 برقم (1158).

(2) أخرجه أحمد في مسنده 206/44 برقم (26583)، وأبي داود في سننه 37/4 برقم (4001)، والدارقطني في

سننه 86/2 برقم (1191)، والحاكم في مستدركه 252/2 برقم (2910)، والبيهقي في سننه الكبرى 65/2 برقم (2383).

(3) ذكره السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء ص 636، والشهرزوري في المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر 417/1.

(4) ذكره السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء ص 637.

(5) سورة النجم الآيات (3، 4).

الذي لم يقرأ به النبي ﷺ ، ولا أنزله الله عليه البتة، الجاهل يحرم عليه فقط، ويأثم ويفسق ويأثم مستمعه، /121/ ويجب عليه أن يتعلم، والمتعمد القاصد لذلك من غير عذر تشهيا واختيارا منه يلزمه الكفر، والناسي لا شيء عليه، ومثله المتعمد العاجز عن تعلم الصواب للكنة أو عجمة أو غيرهما، مما يعذره شرعا، فالأقسام أربعة وإلا بأن لم يخرج القراءة عن وجهها المنقول فيها فمكروه فقط جاهلا كان أو متعمدا هذا هو المشهور من مذهبنا المالكي، وعليه اقتصر صاحب المختصر، وقيل بجرمة الرجيع ولو لم يخرج القراءة عن وجهها وهو ظاهر الرسالة والعزية كما قدّمنا وقيل بإباحته وهو قول مروى عن الإمام الشافعي، وقيل باستحبابه وهو قول الإمام الدارمي فالأقوال الأربعة في القراءة بالترجيع إن لم يخرج القراءة عن كيفية المطلوبة فيها شرعا، فإن قلت: ربما يحتاج هذا المدعي على جواز الترجيع في قراءة القرآن ولو أخرج القراءة عن وجهها المنقول فيها شرعا بما حكاه الإمام ابن بطال في شرح البخاري⁽¹⁾ عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهم - وعطاء بن أبي رباح والإمام الشافعي من إباحته، وقد نص عليه في الأم⁽²⁾، وبما حكاه ابن بطال أيضا، قال: كان محمد بن الحكم ويوسف يسمعان القراءة بالألحان، قال: وحكى مثله الطحاوي عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وبما حكاه القاضي عياض والقرطبي من الجواز عن أبي حنيفة والحاكم في تاريخ نيسابور عن ابن مبارك، وبما حكاه الكندي⁽³⁾ في كتابه في الموال⁽¹⁾ عن الربيع

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال 260/10.

(2) الأم للإمام الشافعي 193/1.

(3) محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي بالولاء أبو عمر قاض من علماء الحديث ولد بالبصرة توفي - رحمه الله تعالى - 320هـ.

ينظر: تاريخ بغداد 635/4 برقم (1798)، وتاريخ الإسلام 376/7 برقم (487).

المرادي⁽²⁾ أنه كان يقرأ بالألحان، وبما ذهب إليه أبو القاسم الفوراني الشافعي⁽³⁾ في العمد⁽⁴⁾ من أن القراءة بالألحان محبوبة من غير تفصيل وجزم به، ولم يحك غيره، وبما قاله في الإنابة⁽⁵⁾ أيضا يجوز بل يستحب قائلًا المدعي المذكور أن ظاهر هذه الأدلة العموم في قراءة القرآن بالترجيع إخراج القراءة عن وجهها المنقول فيها شرعًا أو لم يخرجها عنه، ويؤيده ما حكاه الإمام الرافعي⁽⁶⁾ في شرح الوجيز⁽⁷⁾ عن أمالي السرخسي عن جماعة أن ذلك لا يضر ولو أفرط في المدّ وأشبع الحركات حتى يتولد منها حروف أخرى.

قلت: قد تقدّم فيما سلف أن الترجيع في قراءة القرآن وهو تطريب الصوت بالقراءة وترجيعه بها كترجيع الغناء محرم شرعًا، إن أخرج القراءة عن وجهها المنقول عن النبي ﷺ كمدّ المقصور وإدغام المظهر وعكسهما، وإدخال بعض الحركات وإخراجها وزيادة

(1) كتاب الولاية وكتاب القضاة للكندي ص 335.

(2) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي مولاهم أبو محمد المصري المؤذن صاحب الإمام الشافعي، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 270هـ.

ينظر: طبقات الفقهاء ص 98، وفيات الأعيان 291/2 برقم (233).

(3) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران المروزي، أبو القاسم الإمام أحد أئمة الشافعي، صاحب الفتوى والتصنيف، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 461هـ.

ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ص 340، وفيات الأعيان 132/3.

(4) لم أعثر على هذا الكتاب.

(5) لم أعثر على هذا الكتاب.

(6) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني من كبار الشافعية، له تدوين في ذكره أخبار قزوين، الإيجاز في أخطار الحجاز وغيرها، توفي _ رحمه الله تعالى _ في قزوين سنة 623هـ.

ينظر: تاريخ الإسلام 742/13 برقم (187)، سير أعلام النبلاء للذهبي 252/22 برقم (139).

(7) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي 15/13.

بعض الحروف ونقصانها وغير ذلك من اللحن الذي لم يقرأ به النبي ﷺ ولا أنزله الله عليه البتة، وقد قدّمنا أن أقسام ما ذكر أربعة ونذكرها هنا زيادة في البيان والإيضاح:

الأول: الجاهل وهو الذي لا يقصد ما يقتضيه اللحن ويزعم أن قراءته بما ذكر كقراءة من لا يلحن يحرم عليه فقط ويأثم ويفسق، ويجب عليه أن يتعلم، ويأثم مستمعه ولا يكفر؛ لأنه لم يقصد الزيادة والنقص والتغيير حقيقة.

والثاني: المتعمد القاصد لذلك من غير عذر شرعي تشهيا منه واختيارا علما بذلك مصرا عليه يلزمه الكفر؛ لاستخفافه بالقرآن وقراءته له بكيفيات الغناء وهيئاته الردية التي أدته إلى الحالة التي ينزه عنها القرآن في ألفاظه وكلماته وحروفه إجماعا؛ لأنه قصد الزيادة والنقص والتغيير حقيقة.

والثالث: الناسي لا شيء عليه.

والرابع: مثله، وهو المتعمد العاجز عن تعلم الصواب للكنة أو غيرها لفقد موجب الإثم والكفر منهما، وانعقد الإجماع القطعي المتواتر في مشارق الأرض ومغاربها عن ذلك.

وبهذا تعلم أن النصوص المقررة في السؤال عدا ما هو في العمدة والمحكي عن الإمام الرافعي محمولة على التطريب الذي لم يخرج القراءة عن وجهها الشرعي لا غير، وهو أحد الأقوال الأربعة التي تقدّم ذكرها، فلا بدّ من تقييدها بما ذكر لئلا تخالف الإجماع إن بقيت على عمومها، ومخالفة الإجماع لا تجوز بوجه، وخرقه موجب للكفر، وأما المحكي عن الإمام الرافعي من أن الترجيع يجوز ولو أفرط في المد وأشبع الحركات إلخ، وما هو في العمدة: من أن القراءة بالألحان محبوبة من غير تفصيل إلخ، فيحمل كلامهما على أنه سبق قلم منهما أو غلط أو دسه بعض أهل الاعتزال عليهما ونسبه إليهما، وقد قدّمنا أن المعتزلة هم الذين يقولون بجواز التغني في /122/ القرآن ولو أخرج القراءة عن وجهها الشرعي، متمسكين بإطلاق قوله - عليه الصلاة والسلام - : «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ

بِالْقُرْآنِ»، والحديث المذكور ليس محمولا على ذلك، بل مؤوّل عند أئمة أهل السنة - نور الله بصائرهم - بتأويلات تصرف ما يتبادر من إطلاقه حسبما قدمنا ما هو المستحسن منها فيما سلف، وكل عبارة وجد فيها ما يقتضي ذلك لبعض العلماء فمحمولة على ما ذكرناه قطعاً وإن لم يخرج الترجيع، أي: التطريب القراءة عن وجهها المنقول فيها شرعاً ففيه أربعة أقوال؛ قيل بالكراهية حكاه ابن بطل⁽¹⁾ في شرح البخاري⁽²⁾ عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيّب والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير، قال: «وقال النخعي: وكانوا يكرهون القراءة بالتطريب، وحكاه عن مالك بن أنس»، ونقل القاضي عياض في الإكمال⁽³⁾ وأبو العباس القرطبي⁽⁴⁾ في كشف القناع⁽⁵⁾ الكراهة عن مالك وجمهور العلماء، وحكاه شارح المقنع من الحنابلة عن القاسم بن سلام، ورواه بعض العلماء عن الشافعي، واختاره من الحنابلة القاضي أبو يعلى وابن عقيل، ذكره في الفصول، وهو ظاهر كلام القاضي عبد الوهاب المالكي في كتاب التلقين، واقتصر عليه صاحب المختصر، وقيل: بالحرمة وبه جرم ابن شهاب الحنبلي في عيون المسائل، ونقل القاضي

(1) علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل، أبو الحسن عالم بالحديث من أهل قرطبة، له شرح البخاري، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 449هـ

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 47/18 برقم (20).

(2) شرح صحيح البخاري لابن بطل 260/1.

(3) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض 160/3.

(4) أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس، الأنصاري القرطبي فقيه مالكي من رجال الحديث يعرف بابن المزين، له المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم وكشف القناع وغيرها، كان مدرسا بالإسكندرية، وتوفي فيها سنة 656هـ

(5) كشف القناع عن حكم الوجد والسماع لأبي العباس الأنصاري القرطبي ص 59.

عبد الوهاب المالكي في كتابه المسمى بالمعونة⁽¹⁾ وأبو الوليد بن رشد⁽²⁾ في المقدمات⁽³⁾ عن الإمام مالك أن ذلك حرام، ونقله الإمام القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي عن القاسم بن سلام وعن جماعة من العلماء، وهو ظاهر الرسالة⁽⁴⁾ والعزية، وقيل بالإباحة وهو قول مروى عن الإمام الشافعي وعن الجماعة المذكورين معه في السؤال المذكور، وقيل بالاستحباب وهو قول الإمام الدارمي، فالقائلون بالكراهة وبالإباحة وبالاستحباب كل واحد منهم كلامه مقيّد بما إذا لم تخرج القراءة عن وجهها الشرعي، وليست على عمومها، بل لا بد من تقييدها بما ذكر إجماعاً، وأما إذا أخرج القراءة عن وجهها الشرعي فمحل إجماع قطعي متواتر على حرمة للجاهل وإثمه وفسقه وإثم مستمعه، وعلى كفر العامد القاصد العالم بذلك المتشهي له من غير عذر، وعلى عدم الحرمة والتكفير في حق الناسي والمتعمد العاجز، وقول من قال: إن الإمام الشافعي ولا بأس بالقراءة بالالحن عام، أي: شامل للقسمين اللذين هما إخراج القراءة عن الوجه المطلوب فيها شرعاً أولاً، وكذا قول غيره ممن ظاهر عبارته العموم للقسمين المذكورين مردود بما قاله الإمام النووي في زوائد الروضة: «والصحيح التحريم إذ فرط على الوجه المذكور، وصرح به صاحب الحاوي فقال: هو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع، وهذا مراد الشافعي بالكراهة، أي: مراده كراهة التحريم»⁽⁵⁾ انتهى.

(1) المعونة على مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب البغدادي 1727/1.

(2) هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد القاضي الإمام العالم المحقق المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف توفي - رحمه الله تعالى - سنة 520 هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية 190/1 برقم (413).

(3) المقدمات والممهدات لابن رشد 463/3.

(4) الرسالة لابن أبي زيد القيرواني ص 154.

(5) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 227/11.

وتعتبر الإمام النووي في زوائد الروضة بقوله: «والصحيح التحريم» إلخ، مقبول لا شبهة فيه؛ لأن الصحيح لا يقابله إلا الفاسد على القاعدة، وتضعيف الإمام الأسنوي⁽¹⁾ لتصحيح الإمام النووي ما ذكر بقوله: «وإذا تأملت ما تقدّم علمت أن تصحيح النووي في هذه المسألة ضعيف مخالف لكلام الشافعي والأصحاب فلا يعول عليه»، قال: «ثم إن القول بالتفسيق بتقدير التحريم مشكل، فالصواب على هذا التقدير أن يكون صغيرة مردود بتعقب الإمام الأذرعي⁽²⁾ عليه بأن الزركشي⁽³⁾ في الحلية نسب تفصيل الماوردي إلى الشافعي، فقال: واختار الشافعي التفصيل وهو أنه إذا كانت الألحان لا تغير الحروف عن نظمها جاز، وإن غيرتها لم يجز».⁽⁴⁾

وقال الإمام الدارمي: «القراءة بالألحان مستحبة ما لم تزل حرفاً عن حركته أو تسقطه فإن ذلك يحرم، والتحذر والتحذير أفضل».⁽⁵⁾

وقال الإمام البغوي⁽¹⁾ في تعليقه: «تجوز القراءة بالألحان وتحسين الصوت بأيّ وجه كان؛ إذا كان لا يجاوز الحد فيه، ويستحب أن يقرأ حدراً وتحزيناً، وليس المراد أن يمد مداً

(1) جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، فقيه أصولي شافعي، من كتبه: المبهمات على الروضة في الفقه والهداية إلى أوامير الكفاية والأشباه والنظائر وجواهر البحرين وغيرها، توفي _ رحمه الله تعالى _ 772هـ.

ينظر: الأعلام للزركلي 3/344.

(2) أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني بن محمد الأذرعي شهاب الدين أبو العباس، فقيه شافعي ومفتي حلب وله كتب منها: التوسط والفتح بين الروضة والشرح، وشرح المنهاج للنووي، وكتب في المهمات، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 783هـ.

ينظر: الأعلام للزركلي 1/119.

(3) في كتاب قوت المحتاج شرح المنهاج للأذرعي الشاشي وليس الزركشي ينظر: 525/11.

(4) قوت المحتاج شرح المنهاج للأذرعي 525/11.

(5) المصدر السابق.

يجاوز الحد ويشبهه بألحان المغنيين، فإنه لا يجوز، وربما تكون المداومة عليه توجب رد الشهادة⁽²⁾.

قال إبراهيم المروزي⁽³⁾: «والحذر يخفض الصوت ابتداء ثم يرفعه ثم يحفظه»⁽⁴⁾ انتهى. زاد الإمام الزركشي فنقل عن الشيخ عز الدين أنه قال في القواعد: وأما تلحين القرآن بحيث يتغير عن الوضع العربي فالأصح أنه من البدع المحرمة. وقال أبو الفرج العجلي في رسالته في آيات الوعظ: «قراءة القرآن بالنعيمات الفاصلة بين حروف القرآن المغيرة لنظمه غير موصي أصلا، ولو قرأه كذلك بطلت صلاته وقد بالغ النووي - رحمه الله تعالى - في التبيان⁽⁵⁾ في التحريم وقال: قد /123/ عمت به البلوى، وهي بدعة محرمة بالإجماع يأثم كل مستمع لها وكل قادر على إزالتها إذا امتنع منها، وقد أفتى في فتاويه بأن ما يفعله اللاحنون من التمطيط والتغيير الزائد وإدخال الحروف زائدة ونحو ذلك منكر ظاهر، ومذموم فاحش، فهو حرام بإجماع العلماء، وقد نقل فيه

(1) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، إمام حافظ وفقهيه ومجتهد، ويلقب أيضا بركن الدين ومحي السنة من كتبه شرح السنة، معالم التنزيل، مصباح السنة وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - 1122هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 439/19 برقم (258)، طبقات المفسرين للسيوطي 49/1، وطبقات المفسرين للداوودي 161/1.

(2) نقله الأذري في قوت المحتاج شرح المنهاج 525/11، والهيثمي في كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ص 87.

(3) إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي أبو إسحاق هو فقيه شافعي وأستاذ الفقه في الفتوى والتدريس، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 340 هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 27/1.

(4) قوت المحتاج شرح المنهاج للأذري 525/11.

(5) التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 112.

الإجماع الماوردي وغير واحد، وعلى ولي الأمر زجرهم عنه وتعزيرهم واستتابتهم، ويجب إنكاره على كل مكلف تمكن من إنكاره والله أعلم.

قال الإمام الأذرعي: وكأن الأسنوي إنما ذكره عن الإمام على الإطلاق، وحاشا الشافعي من إطلاقه ذلك، ولا يقول عالم أنه إذا أشبع الحركات بالألحان حتى صارت حروفاً أن ذلك يجوز فضلاً عن أن يكون مستحباً، ويجب تنزيل الوجه المحكي عن رواية السرخسي على إذا لم ينته الإفراط إلى ذلك.

وقال الزركشي: «فهؤلاء قد صرحوا بالتحريم، وأما التمسك على الجواز مطلقاً بالعبرة المطلقة - يعني الشافعي وغيره ممن تقدم - فيجب تأويلها وحملها على التفصيل المذكور وهذا هو الصواب».

قال الإمام الأذرعي: «وأيُّ دليل أعظم على التحريم والفسق من تغيير كلام الله تعالى بالنقص والزيادة فيه»

قلت: وبهذا تعلم أنه لا معنى لتضعيف الأسنوي ما صححه النووي في المسألة المذكورة، فتصحيحه لما ذكر مقبول لا شبهة فيه، كما أنه لا معنى لاستشكاله التفسير بتقدير التحريم، وصوب أن يكون صغيرة عملاً بما قاله الأذرعي: «وأيُّ دليل أعظم» إلخ، فهو صريح في كونه كبيرة لا صغيرة كما تقدم، وحاصل المسألة باختصار أن الترجيع - أي: التطريب - في قراءة القرآن وترجييعه بها كترجييع الغناء إن أخرج القراءة عن وجهها المطلوب شرعاً فلا خلاف في حرمة ذلك بين العلماء المعتبرين الموثوق بعلمهم وديانتهم في حق الجاهل المقدر من نفسه الإصابة في قراءته بذلك في زعمه، ويأثم ويفسق، ويأثم مستمعه، ويجب عليه أن يتعلم ولا يكفر؛ لأنه لم يقصد التغيير حقيقة في قراءته بذلك، فلا استخفاف عنده الذي هو موجب الكفر هنا، والمتعمد القاصد لذلك، العالم به، الفاعل له تشهياً منه واختياراً، المصرّ على ذلك كافر؛ لكونه قصد التغيير والتحريف

حقيقة في قراءته بذلك، وهذا عين الاستتخفاف بالقرآن، والمستخف بالقرآن أو بجزء من أجزائه ولو حرفا واحدا أو حركة أو نقطة يكفر بإجماع الأمة كلها كما ذكره صاحب كنز الأسرار في تعداد الذين انعقد الإجماع على تكفيرهم، وغيره من الأئمة العاملين، والفقهاء الماهرين، الموثوق بهم علما وديانة، وسأجلب نصوصهم فيما سيأتي إن شاء الله تعالى، والناسي لا شيء عليه، ومثله المتعمد العاجز، أي: لا إثم عليهما ولا كفر؛ لفقد موجبهما في حقهما، والأدلة المصرح فيها بالتحريم في التطريب المغير لنظم القرآن محمولة على الجاهل فقط، ولا تشمل المتعمد القاصد العالم بذلك، كما لا تشمل الناسي والعاجز، وإنما لم تشمل غير الجاهل من بقية الأقسام؛ لأن الإجماع القطعي المتواتر كما قدّمنا منعقد على كفر متعمد القاصد العالم بذلك المتشهي له من غير عذر المصر عليه، وعلى أن الناسي والعاجز لا شيء عليهما لما تقرر، ومن علل بشيء مخالف لما ذكر في المسألة المذكورة فمردود عليه بالإجماع، ومعلوم ما يترتب على خرق الإجماع، فالأقسام أربعة، وإن كان الترجيع - أي: التطريب - في قراءة القرآن لا يخرج القراءة عن الوجه المطلوب فيها شرعا ففيه أربعة أقوال؛ الكراهة والحرمة والإباحة والاستحباب كما تقدّم، فمحل الخلاف مقيد بهذا قطعا، ولا يشمل القسم الأول الذي هو التطريب المغير لنظم القرآن بالزيادة والنقصان وغيرهما من أنواع اللحن الذي لم ينزل به القرآن، فهو محل اتفاق وإجماع من الأمة كلها على عدم جوازه بالكلية قولا واحدا بين العلماء المعتبرين، وتجري فيه الأقسام الأربعة المذكورة، وعبارة من صرح في هذا القسم بالجواز ولو أفرط أو زاد أو نقص مما يخرج عن كونه قرآنا فمحمولة على سبق القلم أو الغلط أو دسّت عنه من بعض أهل الاعتزال كما قدّمنا وما قررناه لك في هذه المسألة وذكرناه لك مكررا غير مرة، فهو الحق الذي لا شك فيه ويجب اعتقاده، فشُدَّ يدك عليه واعتقده، ولا تَرَكَنَّ /124/ إلى غيره من الخلافات الباطلة المبنية على ظواهر

النصوص وعموماتها، الواجب شرعا تأويلها وتقييدها، فالحق أحق أن يتبع، لمن أراد الله به الخير وانتفع، والرجال تعرف بالحق، لا الحق يعرف بالرجال.

وَحَيْرُ أُمُورِ الدِّينِ مَا كَانَ سُنَّةً وَشَرُّ أُمُورِ الْمُحَدَّثَاتِ الْبَدَائِعُ
والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم - رحمني الله وإياك برحمته الواسعة، وأطعني وإياك من ثمرات جناته الشهية اليانعة، - أن قراءة القرآن من الجماعة بصوت واحد التي أحدثها الجهال الذين يجتمعون في المساجد والمدارس ومقامات الأولياء وديار الموتى والمقابر وغير ذلك من الأماكن، فيقرؤون كلهم القرآن بصوت واحد فيقولون: ﴿أَقْلًا تَعْفِلُونَ﴾ (أَقْلَ تَعْقِلُونَ) بحذف ألفه رأسا، وكذا ﴿أَوَّلًا يَعْلَمُونَ﴾ بحذف ألفه أيضا ونحوهما، وكذلك يحذفون الألف لفظا من اسم الجلالة فيقولون ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿إِلَهِهُ أَعْلَمُ﴾، ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ﴾ بدون ألف لفظا.

قال العلامة البيضاوي: «وحذف الألف منه - أي: من اسم الجلالة - لحن تفسد به الصلاة ولا ينعقد به صريح اليمين»⁽¹⁾ انتهى مع بعض الزيادة للبيان وقال العارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخضرى⁽²⁾ في قصيدته القدسية في الرد على البدعية:

وَمِنْ شُرُوطِ الدِّكْرِ أَنْ لَا يَسْقَطَا
بَعْضُ حُرُوفِ الْإِسْمِ أَوْ يَفْرَطَا

(1) تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ص 27.

(2) عبد الرحمن بن محمد الأخضرى وهو من بسكرة بالجزائر وقبره في زاوية بنطيوس بسكرة صاحب متن السلم في النطق، والجوهر المكنون نظم في البيان، وشرح السراج في علم الفلك، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 983هـ.

ينظر: الأعلام للزركلي 3/331.

فِي بَعْضٍ مِنْ مَنَاسِكِ الشَّرِيعَةِ عَمْدًا فَتِلْكَ بِدْعَةٌ شَنِيعَةٌ⁽¹⁾
وقال رحمه الله أيضا ورضي عنه في قصيدته المذكورة:

فَوَاجِبٌ تَنْزِيهِهُ ذِكْرُ اللَّهِ عَلَى اللَّيِّبِ الذَّاكِرِ الْأَوَّاهِ
عَنْ كُلِّ مَا تَفَعَّلَهُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَيَقْتَدِي بِفِعْلِ أَرْبَابِ الْوَرَعِ
فَقَدْ رَأَيْنَا فِرْقَةً إِنْ ذَكَّرُوا تَبَدَّعُوا وَرُبَّمَا قَدْ كَفَرُوا
وَصَنَعُوا فِي الذِّكْرِ صُنْعًا مُنْكَرًا صَعْبًا فَجَاهِدْهُمْ جِهَادًا أَكْبَرَ
خَلَوْ مِنْ اسْمِ اللَّهِ حَرْفَ الْهَاءِ فَأَلْحِدُوا فِي أَعْظَمِ الْأَسْمَاءِ
لَقَدْ أَتَوْا وَاللَّهِ شَيْئًا إِذَا تَخَرُّ مِنْهُ الشَّاحِحَاتُ هَذَا
وَالْأَلِفُ الْمَحْذُوفُ قَبْلَ الْهَاءِ قَدْ أَسْقَطُوهُ وَهُوَ ذُو إِخْفَاءِ
وَوَغَرَهُمْ إِسْقَاطُهُ فِي الْخَطِّ فَكُلُّ مَنْ يَتْرُكُهُ فَمُخْطِ
قَدْ غَيَّرُوا اسْمَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَزَعَمُوا نَيْلَ الْمَرَاتِبِ الْعُلَا
انتهى⁽²⁾.

وكذلك يحذفون الواو رأسا فيقولون: (قَالَ آمَنَّا) في ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾، والياء فيقولون: (يوم الدِّن) في ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ ونحو ذلك، وهذا - أي: ما ذكرناه من حذف الألف والواو والياء في الأمثلة المذكورة ونحوها - هو البتر، ويسميه بعضهم الإدماج، وهو كثير ما يجري على ألسنة الناس، لا سيما أن تكرر حرف المد نحو: ﴿شَيْطَانِهِمْ﴾ و﴿الْعَلَمِينَ﴾ و﴿جَاءَنَا﴾ وهو لحن فاحش فضيع يغير المعنى واللفظ.

قال الحافظ الداني رحمه الله: «والبتر مكروه قبيح لا يعمل عليه ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به»⁽¹⁾ انتهى.

(1) القصيدة للأخضري بيت رقم (82، 83)

(2) القصيدة الأبيات رقم (87_95).

ويمدون في قراءتهم بصوت واحد ما لا يمد نحو: ﴿مَعِيشٌ﴾ و﴿حَامٍ﴾ وصلاً، ويقصرون الذي لا يجوز قصره كالم متصل الواجب واللازم، ويحركون السواكن التي لا يجوز تحريكها ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها، ويقطعون همزة الوصل في الوصل في بعض الأماكن، وربما أبدلوا بعض الحركات والحروف وغير ذلك من أنواع اللحن والخطأ والتصحيح، وكل ذلك لحن وباطل وقبيح لا تحل القراءة بذلك كتاباً وسنة وإجماعاً قطعياً متواتراً، لا خلاف في ذلك بين أئمة المسلمين، ويجب أن تسمى هذه الكيفية الفظيعة الردية بمجمع أنواع اللحن والخطأ في كلام الله خالق البرية، فيا عجباً كيف يقرأون القرآن بصوت واحد ويصدر منهم ما ذكر، وعلماء الوقت وفقهاؤه مما بأيديهم الأحكام الشرعية ساكتون على ذلك، لا حول ولا قوة إلا بالله، فإذا قرأوا القرآن بصوت واحد وأعطوا كل حرف حقه من مخرجه وصفاته وجميع أحكامه المنقولة عن ذلك الإمام الذي قرأوا بقراءته من غير تخليط ولا تركيب ولا زيادة ولا نقصان ولا تغيير، كان في ذلك خمسة أقوال:

أولها: الجواز، قاله الإمام المازري، دليله أنه ثبت عن الصحابة - رضي الله عنهم - أنهم كانوا يجتمعون على قراءة السورة بصوت واحد⁽²⁾.

ثانيها: الاستحباب، قاله أبو الطاهر الفارسي في تأليف له وقال: «أول من سن ذلك في عرف أفريقية التونسي».

ثالثها: الكراهية، قاله الإمام مالك - رضي الله عنه - في النوادر والعتبية، وعليه /125/ اقتصر صاحب المختصر، ابن يونس⁽¹⁾ : وكره مالك اجتماع القراء يقرأون في سورة واحدة، وقال: لم يكن من عمل الناس ورآه بدعة⁽²⁾ انتهى.

(1) جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني 18/1.

(2) النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية للوزاني 309/1.

والكراهية معللة بعدم إصغاء بعضهم لبعض، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا فُرِئَ الْفُرْعَانُ﴾⁽³⁾ الآية، ومن علل الكراهية بلزوم التخليط وتقطيع القرآن لم يصب؛ لأن ذلك يقتضي الحرمة لا الكراهية التنزيهية كما لا يخفى، وأنكر النووي قول الإمام مالك بأنه خلاف خبر «مَا مِنْ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»⁽⁴⁾، وخبر «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَتَدَارِسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»⁽⁵⁾، وخلاف ما عليه السلف والخلف، ويجاب عنه بأن مالكا أدري بما عليه السلف والخلف، وما ذكره من الخبرين وإن دلاً صريحا على العموم فقد يكون خصهما الإمام بما يخشى تقطيع كلماته لتقديم المكروه على المندوب وإن سلم، فقد تقرر من مذهبه تقديم العمل على خبر الآحاد وإن كانت من أصح الصحيح،⁽⁶⁾ قاله العلامة سيدي عبد الباقي - رحمه الله - .

(1) أبوبكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، الإمام الحافظ أحد العلماء، وأئمة الترجيح الفقيه القاضي الفاضل، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 451هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية 164/1.

(2) ينظر: الجامع لمسائل المدونة لابن يونس 290/2.

(3) سورة الأعراف، من الآية: 204.

(4) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون الله 321/5 برقم (3378).

(5) أخرجه أبي داود في سننه باب في ثواب قراءة القرآن 71/2 برقم (1455)، والطبراني في المعجم الأوسط

137/2 برقم (1500)، والبيهقي في شعب الإيمان 218/3.

(6) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل 582/1.

رابعها: المنع، قاله ابن شعبان⁽¹⁾، وقال من أدمن عليه فهو جُرحة في شهادته وإمامته⁽²⁾ لمظنة تقطيع الحروف وتغييرها، والتعليل بالمظنة لا تقتضي الوقوع كما لا يخفى.

خامسها: يجوز في مكان خال في ناس قليلين⁽³⁾، قاله الباجي⁽⁴⁾ - رحمه الله تعالى - .

قلت: يؤخذ من كلام الإمام الباجي أربع صور، وهي التي تقتضيها القسمة العقلية، واحدة منها جائزة، المصرح بها في منطوق كلامه، وثلاثة ممتنعة مأخوذة من مفهوم كلامه، وبيانها أنه إذا كان في مكان خال في ناس كثيرين فالمنع، فهذه صورة من الصور الثلاثة الممنوعة، والثانية والثالثة فيما إذا كان في مكان غير خال في ناس كثيرين أو قليلين، فالمنع فيهما أيضاً، وأما الصورة الرابعة الجائزة فهي مأخوذة من منطوق كلامه، وهي إذا كان في مكان خال في ناس قليلين، وهذا الخلاف بعينه جار في الاجتماع على ذكر الله غير القرآن بصوت واحد، وأما المدرسة وهي أن يقرأ واحد ربع حزب مثلاً، وآخر ما يليه وهكذا بأنها مكروهة⁽⁵⁾ على نقل المواق⁽⁶⁾ ونقل النووي عن مالك جوازها⁽¹⁾ يعني من

(1) محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة، أبو اسحاق من نسل عمار بن ياسر رأس الفقهاء المالكية بمصر في وقته، له الزاوي في الفقه ومناقب مالك وأحكام القرآن وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 355هـ ينظر: ترتب المدارك وتقريب المسالك 275/5.

(2) النوازل الصغرى 309/1

(3) المصدر السابق.

(4) أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب فقيه عالم مالكي ومحدث وقاضي وشاعر أندلسي له العديد من التصانيف منها: المنتقى شرح الموطأ شرح المدونة وغيرها توفي - رحمه الله تعالى - سنة 1081هـ ينظر: ديباج المذهب 377/1-378.

(5) ينظر: التاج والإكليل للمواق 366/2.

(6) محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق، فقيه مالكي كان عالم غرناطة وإمامها وصالحها، له تاج الإكليل في شرح مختصر خليل وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة 897هـ ينظر: شجرة النور الزكية 378/1، والأعلام للزركلي 154/7-155.

غير كراهية، ومحل القول بالكراهية فيها ما لم يقرأ كل واحد سورة مستقلة، وإلا لم تكره للفصل بالسورة كما لا تكره المدارس بالمعنى الذي كان يدارس به جبريل النبي ﷺ برمضان من قراءته وإعادة النبي ﷺ عين ما قرأه جبريل - عليه السلام - .

وبعبارة: لا تجوز قراءة القرآن من الجماعة بصوت واحد على قول من يقول بجوازها إلا إذا حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، بحيث يقرأون لكل إمام قرأوا بقراءته بما ثبت عنه وصح من مدّ أو قصر وفتح أو إمالة وغير ذلك مما تقدّم بيانه، ويحترزون من التنفس في وسط الكلمة ومن أن يأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها، والوقف في غير محل وبالحركة وبتر - أي: حذف حروف المدّ رأساً - لا سيما إن تكررت، وتغيير أصواتهم وقطع بعض همزات الوصل وصلًا وعدم الغنة وقصر الممدود ومد المقصور وتشديد المخفف وتخفيف المشدّد وتوليد الحروف من إشباع الحركات وتحريك السواكن التي لا يجوز تحريكها وزيادة بعض الحروف ونقصانها وإبدال بعضها ببعض وترقيق المفخم وتفخيم المرقق وقلقلة غير المقلقل وعدم قلقله المقلقل وغير ذلك من أنواع التغيرات التي لم تنقل عن النبي ﷺ ولم يقرأ بها ولا أنزلها الله عليه، فإن جميع ذلك لا يجوز، بل يحرم إجماعاً كما تقدم.

قلت: وهذا شأن قرائنا اليوم الذين يقرأون الأحزاب الموقفة وغير الموقفة في المساجد والمدارس وغيرهما من الأماكن، فإنهم يأتون في قراءتهم جميعاً بصوت واحد بأمور ما أنزل الله بها من سلطان، وكيفيات لم تشرع البتة، وإذا نهاهم من هو عارف بطريقة التجويد عن غيهم وجهلهم ولحنهم في كتاب الله المنزه عنه اجتمعوا عليه تعصبا بالباطل وردوا عليه ما قاله صواباً، فيحتجون على جواز ذلك إما بالحديث الشريف وهو:

(1) ينظر: التاج والإكليل للمواق 365/2.

«مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوَالِي وَهُمْ يَقْرَأُونَ وَيَلْحَنُونَ» إلخ الحديث الذي قدّمنا سياقه فيما سلف، وليس لهم فيه حجة لما يلزم على ذلك من /126/ مفسد كثيرة ليس الحديث المذكور محمولا عليها، وإنما محل الاستشهاد به غير ما حملوه عليه كما بينا جميع ذلك فيما سلف فراجع ذلك تفد، وإما يحتجون بنص المحبس فيقولون: نَصَّ على ذلك الْمُحَبِّسُ، وَنَصَّ المحبس كَنَصِّ الشارع، فهذه حجتهم القوية في جواز تلك القراءة المجمع على تحريمها كما قدمنا، وحجتهم باطلة؛ لأنهم لم يدروا أنه لا يعمل على نصه وشرطه إلا إذا كان كل منهما جائزا في الشرع ولو مع الكراهية، فحينئذ يكون نصه كنص الشارع، وأما إذا كان غير جائز فيه بأن كان حراما فلا يعمل على نصه وشرطه ويجب إبطال ذلك قولا واحدا.

قال العلامة خليل في مختصره الفقهي في باب الوقف مانصه: «وبطل على معصية»⁽¹⁾.
قال شارحه العلامة التتائي في كباره: «كجعل ريعه في ثمن خمر أو على قطاع الطريق»⁽²⁾
الباجي: «لو حبس مسلم على كنيسة فالأظهر رده؛ لأنه معصية كالموصي بها لأهل الفسق»⁽³⁾.

ابن عرفة⁽⁴⁾: «عادة الشيوخ أنهم لا يقولون الأظهر عندي إلا فيما فيه نظر، لا في الأمر الضّروري، ورد هذا الحبس ضروري من القواعد الأصولية؛ لأنه تسبب في معصية وإعانة

(1) مختصر خليل ص 212.

(2) لم اعثر على كتاب التتائي.

(3) ينظر: التاج والإكلیل للمواق 634/7.

(4) محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي فقيه أشعري المعتقد مالكي كان إمام جامع الزيتونة تفقه على الشيخ القاضي ابن عبد السلام الهواري وأخذ عنه الأصول له مؤلفات منها تفسير ابن عرفة كتاب المختصر الفقهي وغيرها توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 1401 هـ.

ينظر: ديباج المذهب 331/2، شجرة النور الزكية 326/1.

عليها خالية عن مصلحة شرعية، وهذا شأنه حرام إجماعاً، وكذا من القواعد الفرعية، سمع عيسى ابن القاسم من أوصى بأن يقام للهو عرس فلان أو مناحة ميت لا تنفذ وصيته وقوله باطل»⁽¹⁾.

ابن رشد: «لا خلاف في ردها لمناحة فلان الميت لأنها محرمة»⁽²⁾.

البساطي⁽³⁾: «بل لا يبعد القول بكفر من يفعل ذلك، فإن كان الموقوف عليه منهما على شرب الخمر أو ظلم الناس وقطع الطريق فهل يصح الوقف عليه مع العلم، والظاهر أنه لا يجوز»⁽⁴⁾ انتهى.

وقال خليل في مختصره في الباب المذكور أيضاً: «واتبع شرطه إن جاز»⁽⁵⁾.

قال شارحه المذكور: «واتبع شرطه، أي: الواقف وجوباً، إن جاز الشرط شرعاً، ولا يجوز العدول عنه حينئذ إلا في مثل ماتقدم كقنطرة أو مسجد لم يرج عوده فيصرف في مثله»⁽⁶⁾ إلخ كلامه.

قلت: قد ظهر وبان من مجموع النصين أنه إذا وقف وقفاً على فعل معصية كالوقف على حربي أو غيره ممن تقدم أو اشترط شرطاً لا يجوز شرعاً فإنه يبطل قولاً واحداً، بل ربما يلزمه ما قدّمناه عن الإمام البساطي من أنه لا يبعد القول بكفر من يفعل ذلك والعياذ

(1) المختصر الفقهي لابن عرفة 439/8.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي المالكي قاضي قضاة الديار المصرية فقيه عالم من كتبه: المغني في الفقه المالكي وشفاء الغليل في شرح مختصر خليل في الفقه المالكي، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 842 هـ.

ينظر: الضوء اللامع 5/7.

(4) لم أعثر على شرح التتائي الكبير في المضان التي بحدث فيها.

(5) مختصر خليل ص 213.

(6) لم أعثر على شرح التتائي الكبير في المضان التي بحدث فيها.

بالله، وقد علمت مما تقدّم أن قراءة القرآن المحرّمة إجماعاً كما قدّمنا لا تجوز بنص المحبس وشرطه كما زعموا؛ لأنها محرمة في الشرع وفاعلها عاصي لله ولرسوله، ومن وقف وقفاً على هذه القراءة المجمع على تحريمها أو اشتراطها الواقف على الموقف عليه كما في المدارس وغيرها فوقفه باطل وشرطه فاسد، ويجب إبطال ذلك قولاً واحداً ولو طال الزمان؛ لأنه إعانة على معصية، والشارع أمرنا بالإعانة على الطاعة لا على المعصية، وقد تقدّم أنه لا يعمل على نصه وشرطه إلا إذا كانا جائزين في الشرع.

نعم: لو وقف وقفاً على قراءة القرآن جماعة بصوت واحد واشترطها على الموقف عليهم وذكر في حبسه وشرطه أن يقرأوا جميعاً بصوت واحد قراءة مجوّدة مثلاً أو قراءة جائزة شرعاً أو قرينة تدل على أن مراد المحبس ذلك؛ لأن العبرة في أحباس المحبسين على مقاصدهم وألفاظهم أو على مقاصدهم فقط إذا كان غير مقيّد بقيّد فيحمل على مقصده الذي فيه نيل الثواب من الله - جل جلاله - في الدار الآخرة، ولا يقصد غير ذلك بأن يوقف وقفاً مثلاً على قراءة القرآن جماعة بصوت واحد ولا يدخله ثواب منها لما اشتملت عليه من اللحن الجليّ والخفيّ، فهذا لا يفعله عاقل، بل مقصده ومراده قراءة تصدر من جماعة بصوت واحد مجوّدة متقنة حاوية لشروطها المعتبرة في صحتها شرعاً خالية من الشوائب المؤدية إلى فسادها وانعدامها.

والمأهية إذا كانت مركبة من أجزاء فإنها تنعدم بانعدام جزء منها، فإذا كان التحبّيس وقع على الوصف المذكور الموافق للشرع فيعمل حينئذ على وقفه وشرطه ومراده الموافق كل منهم للشرع، وذلك على قول من يقول بجواز القراءة من الجماعة بصوت واحد بشروطها كما مرّ، فإن خالفوا ذلك جهلاً منهم فيجب على الإمام أو الناظر عليهم أن يبدلهم بغيرهم ويأمرهم بالتعليم، فإن أبوا عاقبهم على ذلك لأنهم تركوا واجباً أوجبه الشارع عليهم وجوباً عينياً كما قدّمنا ولو وقّف أحد من المسلمين أميراً كان أو غيره

وقفنا على قراءة القرآن بأن جعل شيخنا مجوداً عارفا دينا ثقة وطلبة يقرءون عليه كل واحد منهم /127/ يجود عليه وحده برواية من الروايات المعتبرة قدرا معلوما من القرآن كنصف حزب مثلا أو أقل أو أكثر في كل يوم ويأخذون مرتبا على ذلك حسبما نص عليه المحبس لكان وقفه [موافقا]⁽¹⁾ شرع العزيز من غير خلاف وهذا هو المطلوب وفاعل الحبس على [...] ⁽²⁾ مثاب ثوابا جزيلا لا يعلم قدره إلا الله لما في ذلك من صون كلام [الله عز وجل]⁽³⁾ عن اللحن المنزه عنه بخلاف الوقف على قراءة القرآن من الجماعة بصوت [واحد فلا]⁽⁴⁾ ثواب فيها وإنما فيها الإثم والعقوبة لما اشتملت عليه من اللحن الجلي والخفي كما هو مشاهد منهم ولا يستطيعون أن يقرءوا القرآن جماعة بصوت واحد مع إعطاء كل حرف حقه خصوصا في زماننا لعدم معرفتهم بذلك وبما يحتاج إليه ألفاظ القرآن وكلماته وحروفه من الأحكام التجويدية من أظهار وادغام وقصر ومد برتبته في كل نوع من أنواعه لازما وواجبا ومنفصلا وعارضا وتفخيم بمراتبه وترقيق ووقف في محله السائغ عليه الوقف والابتداء بما بعده مع التنفس فيه ولا بد ووصل الكلمة بما بعدها بشرط أن لا يتنفس في وسط الكلمة وأن لا يقرأ بعضهم نصف الكلمة والبعض الآخر نصفها الآخر وغير ذلك من الأحكام والمحافظة على ذلك كله في غاية الصعوبة ولا يتمكن من ذلك بحقه إلا المهرة العارفون بأحكام القراءة جليلها ودقيقها ظاهرها وغامضها وقليل ماهم والاجر الذي يأخذونه على هاته القراءة الملحونة حرام إجماعا ولو كانت قراءة الأحزاب الموقف عليها في زماننا على كيفية التي ذكرنا أولا

(1) ما بين المعكوفين خرم وتقدير الكلام موافقا.

(2) ما بين المعكوفين خرم.

(3) ما بين المعكوفين خرم وتقدير الكلام الله عز وجل.

(4) ما بين المعكوفين خرم وتقدير الكلام واحد فلا.



لكان كل قارئ للقرآن كله أو بعضه مجوداً أو متقناً له وأي: نعمة أعظم من هذه النعمة فالكيفية الموافقة للشرع اتفاقاً عليها بعض من الناس ويحبسون عليها والكيفية المخالفة للشرع اجماعاً جل الناس عليها الآن ويحبسون عليها وعلماء الوقت ساكتون على ذلك بل البعض منهم يدعي أن ذلك جائز مع الكراهية التنزيهية وهي من قبيل الجائز لا المحرم ويأمرون الناس بالتحبيس على تلك الكيفية الممنوعة شرعاً من غير خلاف لا حول ولا قوة إلا بالله إنا لله وإنا إليه راجعون وقد بينت لك الحق من الباطل بأوضح بيان فاشدد يدك على ما ذكرته لك من الصواب وانبد ما سواه خلفك ولا تكن من الغافلين والدين النصيحة (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)⁽¹⁾.

قلت: ومن البدع المحرمة شرعاً في قراءة القرآن قراءتهم له بالترقيص وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة وبالترعيد وهو أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد وألم وقد يخلط بشيء من ألحان الغناء وبالتحزين وهو أن يترك طباعه وعاداته في التلاوة ويأتي بها على وجه آخر كأنه حزين يكاد يبكي من خشوع وخضوع وتدل ولا تأخذ الشيوخ بذلك لما فيه من الرياء وغير ذلك من الأشياء المبتدعة في قراءة القرآن المؤدية إلى الزيادة والنقصان والتغيير فيها بواسطة الأنغام المستعملة في الغناء وذلك لصرف وجوه الناس إلى أسماعهم والإصغاء إلى أنغامهم ومع هذه البدع الشنيعة التي صدرت منهم في كلام الله جل وعلا وفي قراءتهم له بكيفية من الكيفيات المذكورة الممنوعة شرعاً يدعون أنهم أهل الله وأن مرتبتهم مرتبة عظيمة عند الله وأنهم

⁽¹⁾ سورة الزلزلة الآيات (8،7).

أحسن الناس قدرا وجاها من حيث إنهم أئمة وقراء وفقهاء ومفاتي وقضاة وعدول ومدرسون تقتدي الناس بهم قولاً وفعلاً.

نعم: الأمر كذلك إن وافقوا الشرع العزيز وعملوا بمضمون قوله تعالى ﴿وَمَا آتَايَكُمْ الرَّسُولَ فَاخُذُوهُ وَمَا نَهَايَكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽²⁾ الآية، وقوله تعالى ﴿فَلِإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾⁽³⁾ وقوله جل من قائل: ﴿إِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾⁽⁴⁾، قال العلماء معناه إلى الكتاب والسنة، وقوله جل جلاله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾⁽⁵⁾، وقوله تقدّست أسماء وصفاته: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽⁶⁾، وقوله تبارك وتعالى: ﴿بَلِيحُذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽⁷⁾، وقوله سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾⁽⁸⁾ الآية، وقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾⁽⁹⁾.

(1) سورة الحشر من الآية (7).

(2) سورة الأحزاب من الآية (21).

(3) سورة آل عمران من الآية (31).

(4) سورة النساء من الآية (59).

(5) سورة النساء من الآية (80).

(6) سورة الشورى من الآية (52).

(7) سورة النور من الآية (63).

(8) سورة الأنعام من الآية (153).

(9) سورة يونس من الآية (32).

إلى غير ذلك من الآيات الجليلة وحيث كونهم تجنّبوا الشرع /128/ العزيز ونبذوا ما جاءت به الشريعة وراء ظهورهم وابتدعوا بدعا في قراءة كلام الله القديم لم تنقل أصلا وتركوا التجويد الذي أوجبه الله عليهم وجوبا عينيا مع قدرتهم [...] لهم ذلك أي: ما دعوا من المراتب العلية بل هم أقل الناس قدرا وجاها [...] مرتبة عند الله تعالى وعاصون له ولرسوله لمخالفتهم ما ذكرناه من الأدلة النقلية [...]

في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيفًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾ وداخلون في قوله ﷺ: ((رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه))⁽²⁾ وهم بها أي: بقراءتهم المحرمة من ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية⁽³⁾ وعليهم من الإثم والوزر ما الله به عليم، ومن كانت هذه حاله كيف يصلي خلفه وتسمع قراءته بل صلاته وصلاة من اقتدى به باطلة باتفاق وسماع قراءته توجب الإثم والوزر والنفاق فعلى العاقل الكيس اللبيب أن يعتزلهم لأنهم لم يعملوا بمقتضى الكتاب والسنة والاجماع وأن لا يصلي خلفهم ولا يسمع قراءتهم ولا قراءة الذين يقرءون الأحزاب جماعة بصوت واحد في المساجد والمدارس وغيرها من الأماكن بل ينهاهم عن ذلك إن كان يعلم أنهم يقبلون ذلك منه ولا تترتب عليه أذية ومضرة من ذلك وإن اضطرّ إلى سماعهم فيغير عليهم بقلبه إن لم يستطع غيره لأن النهي عن المنكر له مراتب أقلها أن يغير بقلبه ولا ينتقل من مرتبة إلى مرتبة أخرى إلا بعد عجزه عليها

(1) سورة آل عمران الآية (77).

(2) ينظر: احياء علوم الدين للغزالي 274/1.

(3) من الآية (104) سورة الكهف.



كما هو مقرر في مضائه ورحم الله الشيخ الفاضل العارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخضري حيث قال في قصيدته القدسية في الردّ على أهل البدعية:

والشرع قد تجنبوا سبيله	قَدْ ادَّعَوْا مَرَاتِبًا جَمِيلَةً
فالقوم قد حادوا عن السبيل	قد نبذوا شريعة الرسول
فضلا عن دائرة الحقيقة	لم يدخلوا دائرة الطريقه
فخرجوا عن ملة الإسلام	لم يقتدوا بسيد الأنعام
وأولعوا ببعدع شنيعة	لم يدخلوا دوائر الشريعة
وسنة الهادي إلى الصواب	لم يعملوا بمقتضى الكتاب
فالقوم إبليس لهم إمام	قد ملكت قلوبهم أوهام
أن ختلوا الدنيا بالديانة	كفاك من جميعهم خيانه
وسلكوا مسالك الخديعة	وانتهكوا محارم الشريعة
وعن شريعة الرسول نائيا	من كان في ليلة الكمال راجيا
أو عقله مختبل مجنون	فإنه ملبس مفتون
لأن سيد الورى باب الهدى	هذا محال لا يصح أبدا
مقاله جليلة صفيه	وقال بعض السادة الصوفيه
أو فوق ماء البحر قد يسير	إذا رأيت رجلا يطير
فإنه مستدرج وبدع ⁽¹⁾	ولم يقف عند حدود الشرع

وقال أيضا رحمه الله ورضي عنه في قصيدته المذكورة:

السالكين لصرط الله	وقال بعض أولياء الله
ولم يقم بأدب الجلال	من ادعى مراتب الجمال
ليس له التحقيق والكمال	فأفضله إنما الفتى دجال

(1) القصيدة من البيت 162 إلى البيت رقم 176.

ومن تحلاً بجلا المعالي ومجدود الله لم يبالي
ففرّ منه إنه شيطان مخادع ملبس خوآن
يا صاح لا تعباً بهؤلاء ذوي الخنا والزور والأهواء⁽¹⁾

إلخ ما ذكره الشيخ - رحمه الله - وكلامه - رضي الله عنه - في غاية التحقيق والنصيحة التامة، فجزاه الله عنا أحسن الجزاء بمنه وكرمه، فالواجب على الانسان أن يعلم ما أوجبه الله عليه وجوبا عينيا من توحيد وفقه وتجويد لكلام الله القديم إن كان يحفظه أي: القرآن أو البعض منه وغير ذلك من الواجبات العينية فإذا حصلها معرفة وعلماً له حينئذ أن يتعاطى /129/ غيرها من العلوم ويتأكد في حقه أن يتوجه إلى العلوم التي فيها كثرة الثواب وتنفع في الدار الآخرة وهذا هو العاقل الكيس اللبيب حيث اشتغل في دنياه بعمل [ينفعه في آخراه]⁽²⁾ بعد الموت وجدّ فيما ينفعه عند الله قبل الفوت لا أنه يعلم بعض [العلوم التي]⁽³⁾ بواجبة عليه ويترك ما أوجبه الله عليه من أحكام الدين فهذا [...]⁽⁴⁾ والخذلان وطمس البصيرة، نسأل الله السلامة من ذلك بجاه النبي [صلى الله عليه وسلم والعجب كل العجب من سكوت علماء وقتنا ممن بأيديهم الأحكام الشرعية وقادرون على تغيير هذه المنكرات الفاحشة ويشاهدون ذلك منهم ولم يغيروا عليهم بشيء وسكتوا على ذلك فلعمري لا ندري سكوتهم عن ذلك وعدم تغييرهم للمنكرات الصادرة ممن ذكر في القرآن العظيم المنزه عنها إجماعاً مع قدرتهم على التغيير

(1) القصيدة من البيت رقم 181 إلى البيت رقم 186.

(2) سقط من المخطوط وما بين المعكوفين تقدير الكلام.

(3) سقط من المخطوط وما بين المعكوفين تقدير الكلام

(4) سقط من المخطوط

(5) سقط من المخطوط وما بين المعكوفين تقدير الكلام.

إما عن جهل أو عن علم، فإن كان عن جهل فلا يليق بهم هذا لأن الجهل وصف قبيح يجب عن كل مكلف إزالته والبعد عنه في كل قضية وردت عليه سيما في هذا المحل ومثله الواجب شرعا تعظيمه وتوقيره واحترامه وتنزيهه عن كل وصف مذموم لا يليق بالقرآن العظيم شرعا إذ من علامات صدق ومحبة النبي ﷺ محبة الكتاب العزيز الذي جاء به وهدى به الخلق وتفهم آياته والعمل بأحكامه ونصرته والذب عنه من تأويل القالين وابطال الملحدّين وتنزيهه عن كل ما يقدر فيه شرعا وتوقيره وتعظيمه واحترامه، وإن كان على علم وهو الظاهر في حقهم فياخيبة المسعى فإن لله على انقراض العلم والعلماء وزماننا هذا هو الذي قال فيه رسول الله ﷺ ((بدأ الدين غريبا وسيعود غريبا كما بدأ))⁽¹⁾ فلو تأملوا ما وقع للعلماء العاملين سلفا وخلفا مع أهل الاعتزال في المسألة المعبر عنها بمسألة خلق القرآن وغيرها من المسائل وكيف ردّ أهل السنة على المعتزلة شبههم الواهية وأبطلوها ونصروا أدلة الدين القويم وبدلوا جهدهم فوق الطاقة وصبروا على ما أصابهم لأجل إقامة الحق من أمراء أهل الاعتزال من النكال وطول السجن والقتل والعذاب الأليم، لبكوا على أنفسهم بكاء شديدا آناء الليل وأطراف النهار، وتضرعوا إلى الله تعالى وطلبوا منه النقلة من هذه الحالة القبيحة إلى الحالة المرضية الذي يرضاه الملك العزيز الغفار ويصدق على زماننا الواقع فيه ما ذكر من باب أولى ما قاله العلامة العارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخضري في زمانه - رضي الله عنه - في قصيدته القدسية في الردّ على أهل البدعية ونصه:

هذا زمان كثرت فيه البدع	واضطربت عليه أمواج الخدع
وخسفت شمس الهدى وأفلت	من بعد ما قد بزغت وكملت
والدين قد تهدّمت أركانه	والزور طابق الهوى دخانه

(1) أخرجه مسلم في صحيحه باب بيان أن الاسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا 130/1 برقم (232).

تزخرفت في جملة الأوطان
ولا من القرآن إلا رسمه
وفاض بحر الجهل والزيغ بدا
قد سلفوا والله قبل اليوم
السالكين لطريق الباطله
وصادر البدعة فيها غالبه
قلوبهم فانسلدخوا وتاه⁽¹⁾
لن يخرج الدجال يعني الأكبر
كل يلوذ بطريق باطله
باء بسخط الله طول الأمد
من حاد عن شرع النبي المصطفى
وباب حضرة الإله الأكبر
فليس عند الله من أمته
وفي غيابات الضلال قد هوى

وظلمات الزور والبهتان
لم يبق من ذي الهدى إلا اسمه
هيهات قد غاضت ينابيع الهدى
أين رعات الدين أهل العلم
وهاجت طائفة الدجاجله
وكرثت أهل الدعاوى الكاذبه
فالقوم إذا زاغوا أزاغ الله
وجاء في الحديث عن خير الورى
حتى تقوم قبله دجاجله
من لم يلد بالمنهج المحمدي
هيهات أن يطمع في نيل الوفي
فإنه هو السراج الأنور
فكل من يرغب عن سنته
من حاد عن سنته فقد غوى

/130/

إلهنا رب السماوات العلا
وما إليه قلب عاشق صبا⁽²⁾

والمصطفى خير وسيلة إلى
صلى عليه الله ما دام الصبا

[إلخ]⁽³⁾ ذكره من الردّ عليهم رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا به وبأمثاله من [العلماء
العاملين]⁽¹⁾ آمين ونطلب من الله جل جلاله أن يوفقنا وإياهم لما [يحبه]⁽²⁾ يرضاه بجاه

⁽¹⁾ وتاهوا هكذا في القصيدة ينظر: بيت رقم 198.

⁽²⁾ القصيدة من البيت رقم 189 إلى البيت رقم 207.

⁽³⁾ سقط من المخطوط وما بين المعكوفين تقدير الكلام.

سيدنا محمد نبيه ومصطفاه، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المهاجرين منهم والأنصار صلاة وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الحشر والقرار، فالواجب على قارئ القرآن أن يقرأه على الحالة الكاملة المرضية شرعاً ويحترز وجوباً في قراءته عن هذه الأوصاف المبتدعة الرديّة ولا يطلق لسانه بأن يقرأه على كيفية تشتهيها نفسه الأمانة بالسوء بلحن جلي أو خفي أو بهما معا أو يشبهه بألحان الغناء مما تفعله الفسقة في فسقهم بالغناء فهذه الحالة لا يرضاه ذو دين صحيح في قراءة القرآن فيجب على قارئه أن يتأدب في قراءته غاية الأدب ظاهراً وباطناً قولاً وفعلًا ليكون داخلاً فيمن مدّهم الله بإنعامه وتفضّل عليهم بإحسانه ومدّهم بقوله الشريف ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلْكَوتِهِ ۚ وَأُوَكِّيكَ يَوْمِنُونَ بِهِ﴾⁽³⁾ وخارجاً من الفرقة الذين ذمهم الله بقوله جل وعلا: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيفًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾ وبقوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾⁽⁵⁾ وعاملاً بقوله ﷺ ((إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل))⁽⁶⁾ ومتحذراً من مفهوم هذا الحديث الشريف وزاجر نفسه في

(1) سقط من المخطوط وما بين المعكوفين تقدير الكلام.

(2) سقط من المخطوط وما بين المعكوفين تقدير الكلام.

(3) سورة البقرة من الآية (121).

(4) سورة آل عمران الآية (78)

(5) سورة الكهف من الآية (104).

(6) ذكره ابن الجزري في النشر في القراءات العشر 208/1.

قراءته بقوله عليه الصلاة والسلام ((رب قارئ للقرآن والقرآن يلعبه))⁽¹⁾ ويقول انيسه في الغار أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ((أي: سماه تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في القرآن برأيي))⁽²⁾ ويقول حذيفة - رضي الله عنه - ((اتقوا الله يامعاشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا ولئن تركتموهم يمينا وشمالا لقد ضللتهم ضلالا بعيدا))⁽³⁾ والآيات والأحاديث والآثار في هذا المعنى كثيرة، نسئله جل جلاله التوفيق والهداية إلى أقوم طريق، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي الكبير والله سبحانه أعلم.

(1) ذكره الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين 274/1.

(2) ذكره البيهقي في شعب الإيمان 540/3. برقم (2082). وأبي شيبة في مصنفه 136/6 برقم (30103).

(3) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق ص 16 برقم (47).

مركز دراسات الدكتوراه : " اللغات والتراث والتهيئة المجالية"
تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث
محور : الدراسات الإسلامية
مختبر : الأصول الشرعية للكونيات والمعاملات

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في موضوع :
" الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة "
للإمام أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر الشقنصي المتوفى
ما بين 1228 هـ - 1235 هـ
الجزء الأول
تقديم وتحقيق

الجزء الثاني

إعداد الطالب الباحث: أبوبكر محمد امحمد أبوسوير
اسم الأستاذة المشرفة: الدكتورة جميلة زيان

تاريخ المناقشة: 2019/12/26م

لجنة المناقشة:

الدكتور: عمر جدية رئيسا
الدكتور: عبد العالي المسؤول عضوا
الدكتور: عبد اللطيف تلوان عضوا
الدكتورة: جميلة زيان مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:

2020/2019م

[فضل القراءة في المصحف]

السؤال الرابع والخامس والخمسون

هل القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه أو العكس أفضل؟
أو تختلف فيهما باختلاف الأشخاص؟

الجواب عنهما: أقول والله الموفق ذهب بعض العلماء إلى أن القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه؛ لأن النظر فيه عبادة، وقال العلامة التتائي: (والقراءة في المصحف أفضل من هذا كله)⁽¹⁾ والإشارة راجعة للحديث الذي نقله وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - ((من قرأ القرآن على غير طهارة))⁽²⁾ الحديث الاتي ومثله للعلامة النفراوي⁽³⁾.

قال الجلال السيوطي: (ومن أدلة القراءة في المصحف ما أخرجه الطبراني⁽⁴⁾ والبيهقي في الشعب⁽⁵⁾ من حديث أوس الثقفي مرفوعاً "قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة وقراءته في المصحف تضاعف ألفي درجة" وأخرج أبو عبيد⁽⁶⁾ بسند ضعيف "فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضة على النافلة".
وأخرج البيهقي⁽⁷⁾ بسند حسن، عن ابن مسعود - رضي الله عنه - موقوفاً "أديموا النظر في المصحف"

(1) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي 336/2.

(2) لم أعثر على هذا الحديث في المضان التي بحثت فيها.

(3) ينظر: الفواكه الدواني للنفراوي 75/1.

(4) في معجمه الكبير 221/1 برقم (601).

(5) 507/3 برقم (2026).

(6) فضائل القرآن ص 104.

(7) في شعب الإيمان 508/3 برقم (2028).

وقال - عليه الصلاة والسلام - " من سرّه أن يحبه الله ورسوله فليقرأه أي: القرآن في المصحف" ⁽¹⁾ ومن قرأه فيه لم ير في بصره سوا ما عاش

وقال ﷺ ((خمس من النظر عبادة: النظر إلى الأبوين عبادة والنظر في المصحف عبادة والنظر إلى الكعبة عبادة والنظر إلى زمزم عبادة يحط الخطايا حطا والنظر إلى العالم عبادة)) ⁽²⁾

وقال ﷺ " قراءة القرآن في المصحف أفضل من قراءته في غير المصحف عشر مرّات" ⁽³⁾ وقال سيدنا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه وكرم وجهه - : "حب إليّ من دنياكم ثلاث الضرب بالسيف والصوم في الصيف والقراءة في /131/ المصحف" ⁽⁴⁾.

وقيل: إن القراءة من الحفظ أفضل، وإن الإمام بن عبد السلام اختار هذا القول؛ لأن فيه من التدبر ما لا يحصل مع القراءة في المصحف، وقيل تختلف باختلاف الأشخاص. قال الإمام النووي: (هكذا أي: قراءة القراءن في المصحف أفضل قال أصحابنا والسلف أيضا ولم أر فيه خلافا قال ولو قيل إنه يختلف باختلاف الأشخاص فيختار القراءة فيه من استوى خشوعه وتدبره في حالتي القراءة فيه ومن الحفظ ويختار القراءة من الحفظ لمن يكمل خشوعه بذلك ويزيد خشوعه وتدبره لو قرأ من المصحف لكان هذا قولاً حسناً) ⁽⁵⁾ انتهى.

(1) أخرجه ابن شاهين في الترغيب ص 67 برقم (191).

(2) لم أقف على هذا الحديث.

(3) لم أقف على هذا الحديث.

(4) لم أقف على هذا الحديث.

(5) ينظر: التبيان في آداب القراءة للنووي ص 100.

والتحقيق القول الأول وبما قررناه لك من النقول تعلم أن قول الإمام العارف بالله تعالى سيدي محمد بن ناصر الدرعي⁽¹⁾ في جواب له والقارئ في المصحف: لم أر من ذكر فيه شيئاً والظاهر أنه مثل من يقرأ متوضاً مع زيادة عبادة النظر والقراءة في الصلاة أفضل منه فيه قصور كما لا يخفى تأمل وثواب قراءة القرآن في صلاة الفرض أكثر من ثواب قراءة القرآن في صلاة النافلة قاله سيدي محمد بن ناصر المذكور

فائدتان:

الأولى: يستحب تقبيل المصحف؛ لأن عكرمة كان يفعله وبالقياس على تقبيل الحجر الأسود قاله بعضهم ولأنه هدية من الله تعالى فشرع تقبيله كما شرع تقبيل الولد الصغير، وعن الإمام أحمد: ثلاث روايات الجواز والاستحباب والتوقف، وإن كان فيه رفعة وإكرام، لأنه لا يدخله قياس ولهذا قال سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في الحجر الأسود: ((لولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك))⁽²⁾، ويستحب تطيب المصحف بأنواع الطيب وجعله على كرسي ويحرم توسده؛ لأن فيه إذلالاً وامتهاناً، قال الإمام الزركشي: (وكذا مد الرجلين إليه)⁽³⁾ انتهى.

قلت: محل الحرمة إن صدر منه ذلك جهلاً، لا إن صدر منه عمداً من غير عذر شرعي فيكفر اجماعاً.

(1) محمد بن محمد ابن ناصر الدرعي أبو عبد الله الدرعي من صلحاء المالكية وعلماء المغرب من كتبه الأجوبة الناصرية، وسيف الناصرية لكل ذي بغي ومكر، شرح فرائض خليل وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 1085هـ

ينظر: شجرة النور الزكية 453/1 برقم (1236)، والأعلام للزركلي 63/7-64.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه باب ما ذكر في الحجر الأسود 149/2 برقم (1597)، ومسلم في صحيحه باب استحباب تقبيل الحجر الأسود 925/2 برقم (248).

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن 478/1.



الثانية: روى ابن ماجة⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾ عن أنس مرفوعا سبع يجري للعبد أجرهنّ بعد الموت وهو في قبره: "من علّم علما أو أجرى نهرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنا مسجدا أو ترك ولدا يستغفر له من بعد موته أو ورّث مصحفا" والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق والإعانة.

⁽¹⁾ رواه ابن ماجه في سننه بنحوه عن أبي هريرة 88/1 برقم (242).

⁽²⁾ رواه البزار في مسنده 483/13 برقم (7289)، وابن أبي نعيم في حلية الأولياء 343/2، والبيهقي في شعب الإيمان 122/5 برقم (3175).

[باب فضل تلاوة القرآن]

السؤال السادس والخمسون

وهل المراد بالحرف في حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - : ((من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات))⁽¹⁾ الحديث، وكذا غيره من الأحاديث الكلمة أو الحرف الهجاء المملووظ به؟

جوابه: اختلف العلماء في ذلك فذهب المحقق الحافظ ابن الجزري إلى أن الحرف بمعنى الكلمة ذكر ذلك في أواخر نشره⁽²⁾ في الأمور المتعلقة بالختم ونصه: (وقد سألت شيخنا شيخ الإسلام ابن كثير⁽³⁾ - رحمه الله - ما المراد بالحرف في الحديث فقال الكلمة لحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - ((من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات لا أقول ألم حرف ولا كن ألف حرف ولا م حرف وميم حرف)) وهذا الذي ذكره هو الصحيح إذ لو كان الحرف حرف الهجاء لكان ألف بثلاثة أحرف ولا م بثلاثة أحرف وميم بثلاثة أحرف قال وقد تعسر فهم ما ذكر على بعض الناس فينبغي أن يتفطن له وكثير من الناس لا يعرفه، قال الحافظ ابن الجزري المذكور قال بعض أصحابنا من الحنابلة أنه رأى هذا في كلام الإمام أحمد - رحمه الله عليه - منصوصاً والله أعلم.

ولكن روي في حديث ضعيف عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً ((من قرأ حرفاً من القرآن كتب الله له حسنة لا أقول {بسم الله} ولكن باء وسين وميم ولا أقول الم ولكن الالف واللام والميم)) وهو وإن صح لا يدل على غير ما قال شيخنا قال ابن

(1) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن 25/5 برقم (2910).

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 454/2.

(3) ينظر: تفسير ابن كثير 21/1.

مفلح⁽¹⁾ في فروعه: (وإن كان في قراءة زيادة حرف مثل ﴿فَازَلَهُمَا﴾ ﴿فَازَالَهُمَا﴾ ﴿وَوَصَّى﴾ ﴿وَأَوْصَى﴾ فهي أولى لأجل زيادة العشر حسناً⁽²⁾).

قال المحقق ابن الجزري: (وهذا التمثيل من ابن مفلح عجيب فإنه إذا كان المراد بالحرف الحرف اللفظي فلا فرق بين ﴿وَصَّى﴾ و﴿أَوْصَى﴾ ولا بين ﴿فَازَلَهُمَا﴾ ﴿فَازَالَهُمَا﴾ إذ الحرف المشدد بحرفين فكان ينبغي أن يمثل بنحو مالك وملك ويخضعون ويخادعون ثم قال بن مفلح: "فاختار شيخنا أن الحرف الكلمة"⁽³⁾ /132/ وشيخه الإمام ابن تيمية وهذا الذي قاله هو الصحيح⁽⁴⁾

والذي عليه محققوا العلماء أن المراد بالحرف الاسم وحده والفعل وحده وحرف المعنى لقوله ألف حرف وهو اسم إلخ ما قرره الإمام ابن الجزري.

قلت: وفتوى الإمام العارف بالله تعالى سيدي محمد بن ناصر الدرعي صريحة في أن الاجر على قراءة القرآن منوط بكل حرف هجاء منطوق أي: ملفوظ به وهذا هو القول الثاني وهو الظاهر من كلام بن مفلح كما يرشد إلى ذلك تمثيله بإزالهما وأزلهما ويخضعون ويخادعون كما تقدّم وفضل الله واسع وعطاياه جزيلة لا تنتهي ولا بقاء لها وهذا الذي نختاره ونقول به، ويمكن الجواب عن حديث ابن مسعود - رضي الله عنه -

(1) محمد بن مفلح بن محمد بن مفلح، أبو عبد الله المقدسي الحنبلي من تصانيفه: كتاب الفروع والنكت والفوائد السننية وأصول الفقه، وغيرها، المتوفى - رحمه الله - سنة 763 هـ.

ينظر: الدرر الكامنة 6/14 برقم (2069)، والأعلام للزركلي 7/107.

(2) الفروع وتصحيح الفروع لابن مفلح 2/185.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/454.



المتقدم، وغيره من الأحاديث الوارد فيها ما ذكر بأن تقول أن الله تبارك وتعالى أخبر نبيه ﷺ بذلك الفضل أولا ثم تفضل على أمته بما هو أعظم ثوابا وأكثر.

ثانيا: حيث جعل لهم من الثواب على حرف هجاء ملفوظ به قرءوا به من كتابه قدرا معلوما ثم يتضاعف إلى ما لا نهاية له كل ذلك بواسطة العظمى بيننا وبين خالقنا وهو النبي ﷺ والله أعلم.

[باب حكم تلاوة القرآن]

السؤال السابع والخمسون

ما قولكم - رضي الله عنكم - في قراءة القرآن في الطريق والحمام هل تكره فيهما أو لا تكره؟

جوابه: اعلم يا أخي أن العلماء اختلفوا في ذلك فمنهم من قال بالكراهية فيهما ومنهم من قال بجواز القراءة والإلقاء فيهما من غير كراهة، فذهب إلى الأول صاحب الرسالة⁽¹⁾ وهو الإمام الحجة الثقة العلامة أبو محمد سيدي عبد الله ابن أبي زيد القيرواني الملقب في زمانه بمالك الصغير، وشارحها العلامة المحقق الشيخ النفراوي⁽²⁾ - رحمهما الله تعالى - ونفعنا بهما وبأمثالهما آمين قالا ولا ينبغي أي: يكره أن يقرأ الشخص في الحمام أو غيره من مواضع الأقدار شيئاً من القرآن لأن مواضع الأقدار محل الشياطين ينزه القرآن عنها فلا يقرأ فيها لأن القراءة قربة وفعل خير ومن أفضل الطاعات فلا يوقعها القارئ إلا في محل حسن شريف وتكره القراءة للماشي إلى السوق أيضاً، علل ذلك بثلاث علل إحداها استقذار الموضع غالباً.

وثانيها: عدم التدبر والوقار لاشتغاله بالمار فيها.

ثالثها: خوف الرياء وسواء كانت القراءة سرا أو جهرا متعلما أو غيره كان السوق سوق حاضرة أو بادية.

وقال يوسف بن عمر: (سوق الحاضرة وأما سوق البادية فكلما شيء من قرية إلى قرية)، وقيل إن المتعلم يجوز له من غير كراهة أن يقرأ القرآن في الحمام والطريق.

(1) ينظر: الرسالة ص 164.

(2) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 336/2.

قال الحافظ السيوطي: (وكره قوم القراءة في الحمام والطريق)⁽¹⁾.

قال الإمام النووي: (ومذهبنا لا تكره فيهما)⁽²⁾ انتهى.

وأما الراكب والمضطجع والماشي من قرية إلى قرية أو إلى حائط فيسوغ لهؤلاء أن يقرءوا القرآن من غير كراهية؛ لأن في ذلك إعانة له وحراسة من العدو إذ الماشي من قرية إلى أخرى يحصل له تونيس القلب بالقراءن والا من منكل مخوف والتبرك بالقرآن لأن القرآن أعظم الأذكار، وقد قال تعالى: ﴿بَاذْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وَفَعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾⁽³⁾، وقراءة القرآن ذكر وجاه من قرأ القرآن من على غير طهارة أي: الصغرى كان له بكل حرف عشر حسنات ومن قرأ على طهارة في غير الصلاة كان له بكل حرف خمس وعشرون حسنة وأن قرأه في الصلاة قاعدا كان له بكل حرف خمسون حسنة، وإن كان في الصلاة قائما كان له بكل حرف مائة حسنة وهذا هو الحديث الذي قلنا الآتي ذكره في جواب الرابع والخامس والخمسين، وهو الذي نقله العلامة التتائي كما قدّمنا وأشار بقوله: أثر الحديث المذكور بقوله والقراءة في المصحف أفضل من هذا كله أي: من جميع ما ذكر من المراتب في الحديث المذكور. والله أعلم.

وذهب إلى القول الثاني وهو جواز القراءة والإقراء في الحمام والطريق من غير كراهة جماعة منهم المحقق الحافظ ابن الجزري.

(1) الإتيان في علوم القرآن 364/1.

(2) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي 78/1.

(3) سورة النساء من الآية (103).

قال في منجده: (ويجوز له أي: للمقرئ الاقراء في الطريق لا نعرف أحدا أنكر هذا إلا ما روي عن الإمام مالك أنه قال ما أعلم القراءة في الطريق وكان الشيخ علم الدين السخاوي - رحمه الله - وغيره يقرءون في /133/ الطريق.

وروي ابن أبي داود عن أبي الدرداء - رضي الله تعالى عنه - : ((أنه أذن فيها))⁽¹⁾.

وعن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - : ((أنه أذن فيها))⁽²⁾.

قال الشيخ محي الدين النووي - رحمه الله - : (وأما القراءة في الطريق فالمختار أنها جائزة غير مكروهة إذا لم يلته صاحبها فإن التهي عنها كرهت كما كره النبي ﷺ القراءة للناس مخافة الغلط)⁽³⁾.

قال الحافظ ابن الجزري المذكور: (وقد قرأت على الإمام شمس الدين الصائغ⁽⁴⁾ في الطريق غير مرة تارة أكون أنا وهو ماشيين وتارة يكون راكبا على البغلة وأنا ماشي، قال وأخبرني غير واحد من شيوخنا منهم الإمام العلامة القاضي محي⁽⁵⁾ الدين محمد بن

(1) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 79.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) الصحيح ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن بن علي شمس الدين الحنفي الزمردني ابن الصائغ أديب من العلماء، ولى في آخر عمره القضاء، من تصانيفه: التذكرة في النحو، والمباني في المعاني، والمنهج القويم في فوائد تتعلق بالقرآن العظيم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 776 هـ.

ينظر: الدرر الكامنة 249/5 برقم (1347).

(5) الصحيح محب الدين الحلبي: وهو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيوش، علم بالعربية من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب، مولده ووفاته بالقاهرة، ترقى إلى أن ولى نظر الجيش بالديار المصرية، من كتبه: تمهيد القواعد، وشرح التسهيل لابن مالك، شرح التلخيص في المعاني والبيان وغيرها توفي - رحمه الله تعالى - 778 هـ.

ينظر: الدرر الكامنة 45/6 برقم (2158).

يوسف الحلبي ناظر الجيوش الإسلامية⁽¹⁾ أنهم كانوا يستبشرون يوماً بخروج الشيخ تقي الدين الصائغ إلى جنازة، قال القاضي أبو عبد الله محمد محي⁽²⁾ الدين: كثيراً ما كان يأخذني في خدمته فكنت أقرأ عليه في الطريق ماشياً وهو راكب على حمارة، وكان عطاء بن السائب⁽³⁾ يقول كنا نقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي⁽⁴⁾ وهو يمشي، قال الحافظ السخاوي عقب هذا: (وقد عاب قوم علينا الإقراء في الطريق ولنا في عبد الرحمن أسوة فكيف وقد كان لمن هو خير من قدوة)⁽⁵⁾ (6) انتهى.

وقال العارف بالله تعالى سيدي محمد بن ناصر الدرعي في جواب له: (وتجوز القراءة على فراش غير طاهر وللماشي في الطرق والأزقة ولو كان فيهما أوراثة الدواب وأبوالها دون موضع زبل نجس) انتهى.

قوله دون موضع زبل نجس أي عين النجاسة قائمة في ذلك المحل فتحريم قراءة القرآن فيه قولاً واحداً، ويمكن حمل قول الإمام مالك المتقدم بالمنع عليه، وأما إذا لم تكن عين النجاسة قائمة في الطرق والأزقة والحمام فهو محل خلاف بين الأئمة بالكراهة

(1) في المنجد الشامية. ينظر: المنجد ص 14.

(2) الصحيح محب الدين.

(3) يكنى أبا زيد أو أبو السائب أو أبو محمد الكوفي ثقة وكان من خيار عباد الله كما أخبر عنه الإمام أحمد بن حنبل توفي رحمه الله تعالى سنة 136 هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 110/6.

(4) عبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمن السلمي تابعي كوفي مقرر أحد رواة الحديث، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 74 هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 267/4.

(5) جمال القراء وكمال الإقراء ص 558.

(6) منجد المقرئين لابن الجزري ص 13-14.



وعدمها والتحقيق الثاني، وأما الراكب والماشي من قرية إلى أخرى والمضطجع فجائز من غير كراهة قولاً واحداً على الصواب، وأما قراءة القرآن في بيت الرحا وهي تدور فقد نص الشعبي⁽¹⁾ على كراهتها ولم أقف على نص فيها في مذهبنا المالكي والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) عامر بن شراحبيل بن عبد الله الشعبي الحميري، أبو عمرو الكوفي تابعي من رجال الحديث، كان فقيهاً شاعراً، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 103 هـ.

ينظر: تهذيب التهذيب 65/5، وفيات الأعيان 306/1.

[باب كراهة قطع تلاوة القرآن]

السؤال الثامن والخمسون والتاسع والخمسون

وهل يكره قطع القراءة لمكلمة أحد أو لا يكره؟
وعلى أنها تكره فهل مطلقاً أو محل الكراهية إذا كانت المكلمة لا تتعلق بأحكام القراءة
وأما إذا كانت مما يتعلق بها فلا كراهة؟

الجواب عنهما: قال الإمام الحلي⁽¹⁾: (يكره قطع القراءة لمكلمة أحد؛ لأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره، وقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، ويكره أيضاً الضحك والعبث والنظر إلى ما يليه قال الإمام نافع⁽²⁾ كان ابن عمر إذا قرأ لم يتكلم حتى يفرغ مما يريد أن يقرأ فدخلت يوماً فقال أمسك عليّ سورة البقرة فأمسكتها عليه، فلما أتى على مكان منها قال أتدري فيم أنزلت؟ قلت: لا، قال: في كذا وكذا، ثم مضى في قراءته،

قال أبو عبيد: (إنما ترخص ابن عمر في هذا لأن هذا⁽³⁾ الذي تكلم به من تأويل القرآن وسببه كالذي ذكر عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن أصحابه كانوا ينشرون المصحف

(1) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الجرجاني، أبو عبد الله الحلي فقيه شافعي قاض، ومحدث ولد بجرجان سنة 338هـ، من تصانيفه: منهاج الدين في شهب الإيمان وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 403هـ.

ينظر: كشف الظنون 308/5، الأعلام للزركلي 235/2.

(2) نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب من أئمة التابعين بالمدينة المنورة، وأحد رواة الحديث، كان عالماً بالفقه كثير الرواية للحديث.

ينظر: تهذيب الكمال 298/29 برقم (6373).

(3) تكرار من المؤلف.

فيقرءون ويفسر لهم ولو كان الكلام من أحاديث الناس وأخبارهم كان عندي مكروهاً أن تقطع القراءة به⁽¹⁾ (انتهى).

قلت: وكذا أن بين الشيخ لتلامذته الذين يقرءون عليه القرآن واحداً بعد واحد أحكام القراءة وقواعدها وأوجهها وقرّر لهم ذلك في أثناء القراءة؛ لأن ذلك من متعلقات القرآن فليس ما ذكر بكلام أجنبي عنه ولأجل كون ما ذكر من متعلقات القرآن فلا يكره القطع بذلك ولا تعاد الاستعاذة لأجل ذلك وأما إذا كان القطع بكلام أجنبي ليس متعلقاً بالقرآن ولورد السلام فيكره ذلك وتعاد الاستعاذة مرة أخرى لا خلاف في ذلك، قال الحافظ ابن الجزري: (إذا قطع القارئ القراءة لعارض أو سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً ولورد السلام فإنه يعيدها)⁽²⁾ انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم.

⁽¹⁾ فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص 190.

⁽²⁾ ينظر: النشر لابن الجزري 259/1.

[باب قراءة القرآن]

السؤال الموفي ستون والواحد والستون

وما قولكم في قراءة القرآن، هل يشترط لها أمكنة وأزمنة أو لا يشترط؟

وعلى أنه يشترط فهل على سبيل اللزوم أو على سبيل الاستحباب؟ /134/

الجواب عنهما: ينبغي لقارئ القرآن شرعا ويتأكد تأكيدا شديدا أن يقرأه في مكان نضيف شريف وأفضله المسجد لأنه بيت الله أمر بتعظيمه وتوقيره واجلاله ورفعته وصونه عن كل مالا يليق شرعا حتى إن الجنب حرم الله عليه أن يدخله، إلى غير ذلك من الأوصاف التي امتاز بها على غيره من الأماكن، والمساجد تتفاوت في الفضل فالعيق منها أفضل من حادث البناء والجامع الذي تقام فيه الجمعة أفضل من المسجد التي لا تقام فيه الجمعة فالجامع أخص والمسجد أعم فكل جامع مسجد ولا عكس فبينهما العموم والخصوص المطلق ثم إن أفضل المساجد على الإطلاق المساجد الثلاثة وهي مسجد النبي ﷺ بالمدينة المنورة والمسجد الحرام بالمكة المشرفة والمسجد الأقصى والمساجد الثلاثة تتفاوت في الفضل فيما بينها فبعض العلماء قال المسجد النبوي أفضل من المسجد الحرام والمسجد الأقصى وبعض العلماء قال المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي والمسجد الأقصى لا حرمننا الله من الوصول إليها بجاه سيد الأولين والآخرين والأوقات التي تطلب فيها قراءة القرآن.

قال الإمام النووي - رحمه الله - : (الأوقات المختارة للقراءة أفضلها ما كان في الصلاة ثم الليل ثم نصفه الأخير والقراءة من المغرب إلى العشاء محبوبة وأفضل النهار بعد الصبح ولا تكره في وقت من الأوقات، وأما ما رواه ابن أبي داود عن معاذ بن رفاعة عن مشايخه أنهم كرهوا القراءة بعد العصر وقالوا هي دراسة اليهود فغير مقبول ولا أصل له ويختار من الأيام يوم عرفة ثم الجمعة ثم الاثنين والخميس ومن الأعشار العشر الأخير

من رمضان والعشر الأول من ذي الحجة ومن الشهور رمضان⁽¹⁾ ويختار لا ابتداء قراءة القرآن ليلة الجمعة ولختمه ليلة الإثنين بل الخميس، فقد روى ابن أبي داود عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - (أنه كان يفعل ذلك) والأفضل الختم أول النهار أو أول الليل لما رواه الدارمي بسند حسن عن سعيد ابن أبي وقاص: ((إذا وافق ختم القرآن أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح وإن وافق ختمه أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسي))⁽²⁾.

قال في الأحياء: (ويكون الختم أول النهار في ركعتي الفجر وأول الليل في ركعتي سنّة)⁽³⁾ انتهى.

ومحل كلامه - رضي الله عنه - إذا كان ختمه للقرآن وحده فيكون في حالة الصلاة كما قال وأما إذا كان يقرأ على شيخه بالقراءات مثلاً وختم عليه القرآن بما ذكر فلا يكون الختم في حالة الصلاة وهذا الذي فعلناه على مشايخنا وقت الختم بالجزائر وتونس والقيروان وهم على مشايخهم كذلك وهكذا إلى منتهى السند وكذا لا يكون الختم في حالة الصلاة إذا قرأ جماعة القرآن واحداً بعد واحد وختموه في مكان واحد أو قرءوه جملة بصوت واحد حتى ختموه إذا كانت قراءتهم على المنهج الشرعي مستوفات الشروط والأركان التي قدّمنا ذكرها وذلك على القول بجوازها فكلامه في الأحياء مقيّد بما ذكر هذا ما ظهر للعبد الفقير تأمل والله أعلم.

وعن ابن المبارك: (يستحب الختم في الشتاء أول الليل وفي الصيف أول النهار ويسن صوم يوم الختم أخرجه ابن أبي داود عن جماعة من التابعين وينبغي لمن أراد ختم القرآن

⁽¹⁾ ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي ص 156.

⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سننه باب في ختم القرآن 2184/4 برقم (3526).

⁽³⁾ ينظر: الاتقان للسيوطي 382/1.



الشريف أن يحضر أهله وأصدقائه⁽¹⁾ لختم ما ذكر لأن ساعته ساعة مشهوده والدعاء فيها مستجاب من غير شك سيما إن كان ختمه للقرآن بقراءة مجودة متقنة صحيحة مرضية لا خلل فيها بوجه كما أنزلها الله تعالى متصلة إلى حضرة صاحب الرسالة العامة ومعدن الوحي سيدنا محمد ﷺ وعن قتادة قال: كان بالمدينة رجل يقرأ القرآن من أوله إلى آخره على أصحاب له فكان ابن عباس يضع عليه الرقباء فإذا كان عند الختم جاء ابن عباس فشده وكان أنس بن مالك يجمع أهله وجيرانه عند الختم رجاء بركة الختم لأن الرحمة تنزل عند ختم القرآن قاله مجاهد⁽²⁾ وروي أن النبي ﷺ ((كان يجمع أهله وكانوا يستحبون جمع أهل الصلاح والخير ويتخيرون الأوقات الشريفة والأماكن الشريفة المحترمة عند تلاوة القرآن وختمه))⁽³⁾ كل ذلك رجاء اجتماع أسباب الإجابة.

وبالجملة فحضور مجلس يوم الختم مستحب استحباباً مؤكداً ومرغوب فيه شرعاً لما في ذلك من التعرض لنزول رحمة الله عليه كما قدمنا عن مجاهد وقبول دعائه لما يحضره من الملائكة فلعلهم يؤمنون على /135/ دعائه وورد من شهد ختمه القرآن كان كما شهد الغنائم حين تقسم ومن شهد الغنائم لا بد أن يأخذ منها وسيأتي مزيد بيان في ذلك عند تعرضنا إليه في محله إن شاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم وبيده جل وعلا التوفيق والسداد.

⁽¹⁾ ينظر: الاتقان للسيوطي 382/1.

⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سننه 2180/4 برقم (3517).

⁽³⁾ ذكره النووي في شرح طيبة النشر 650/2.

[باب نزول القرآن]

السؤال الثاني والستون إلى الواحد والسبعين:

وما قولكم - رضي الله عنكم - في القرآن العظيم هل نزل جملة أو مفرداً أو جمع الله له بين الأمرين؟

وهل نزوله إلى سماء الدنيا قبل ظهور مدته ﷺ أو بعدها؟

وما السرّ في نزوله جملة واحدة إلى السماء؟

وما السرّ أيضاً في نزوله مفرداً أي: منجماً بحسب الوقائع؟

وهل لا نزل كسائر الكتب جملة؟⁽¹⁾

وما قولكم في أن أهل السنة والجماعة اتفقوا على أن كلام الله منزل؟

فما معنى النزول بل الإنزال؟

وما قولكم في معنى التنزيل هل النبي ﷺ انخلع من الصورة البشرية إلى الصورة

الملكية، وأخذه؟ أي: القرآن من جبريل - عليه السلام - أو جبريل انخلع من الصورة

الملكية إلى الصورة البشرية حتى يأخذه الرسول منه؟

وما قولكم في نزول القرآن على الرسول ﷺ هل يتلقنه الملك تلقناً روحانياً؛ أو يحفظه

من اللوح المحفوظ، فينزل به إلى الرسول ويلقيه عليه أم كيف الحال؟

وما قولكم - رضي الله عنكم - في المنزّل على النبي ﷺ هل هو اللفظ والمعنى معاً أو

المعنى فقط؟

وعلى أنه المعنى، فهل المُعَبَّرُ عن المعنى باللفظ العربي الخاص بالنبي ﷺ أو جبريل - عليه

السلام -؟

⁽¹⁾ هكذا ورد السؤال في المخطوط.

وما قولكم في أن القرآن قد قَدِّمَتْ أنه نزل بحسب الوقائع شيئاً فشيئاً فهل نزل خمس آيات دفعة واحدة وعشراً وأكثر وأقل وبعض آية وسورة وسورتين جملة واحدة أو لا ؟

الجواب عن ذلك: اعلم أن الله تبارك وتعالى جمع بحكمته البالغة لفرقانه المجيد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، بين أمرين؛ أنزله أولاً من اللوح المحفوظ جملة إلى بيت، يقال لها بيت العزة في السماء الدنيا ثم أنزله على نبيه ﷺ مفزقا بحسب الوقائع شيئاً بعد شيء على ما اقتضته الحكمة الإلهية.

وقد اختلف العلماء - رضي الله عنهم - في كيفية إنزال القرآن العظيم من اللوح المحفوظ لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁽²⁾ على أقوال ثلاثة:

أحدهما: وهو الأصح الأشهر أنه نزل إلى السماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة ثم نزل بعد ذلك منجماً في عشرين سنة أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين على حسب اطلاق مدة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

وأخرج الحالكُم⁽³⁾ والبيهقي⁽⁴⁾ وغيرهما⁽⁵⁾ من طريق منصور بن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهم - قال: ((أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى السماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم))، وكان الله ينزل على رسوله ﷺ بعضه في أثر بعض.

(1) سورة البقرة من الآية (185).

(2) سورة القدر من الآية (1).

(3) في مستدركه 578/2 برقم (3958).

(4) في سننه الكبرى 504/4 برقم (3958).

(5) الطبراني في المعجم الأوسط 131/2 برقم (1479).

وأخرج الحاكم⁽¹⁾ والبيهقي⁽²⁾ أيضا والنسائي⁽³⁾ من طريق داوود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهم - قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة ثم قرأ ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾⁽⁴⁾ ﴿وَفُرْءَانَا فَرَفْنَاهُ لِيَتَفَرَّاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ تَنْزِيلًا﴾⁽⁵⁾، وقرئ (فَرَفْنَاهُ) بتشديد الراء وتخفيفها، فالإمام ابن محسن المكي بتشديدها، ومن عداه من باقي الأئمة الأربعة عشر بتخفيفها، وقرأنا بكل منهما لمن ذكر على بعض مشايخنا بتونس المحروسة.

وأخرج ابن أبي حاتم⁽⁶⁾ من هذا الوجه في آخره: (وكان المشركون إذا أحدثوا شيئا أحدث الله لهم جوابا).

(القول الثاني: أنه نزل إلى سماء الدنيا، في عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدر الله أنزله في كل السنة، ثم نزل بعد ذلك منجما في جميع السنة⁽⁷⁾)، وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين بحثا فقال: (يحتمل أنه كان ينزل في كل ليلة

(1) في مستدركه 399/2 برقم (3390).

(2) في شعب الإيمان 522/3.

(3) في سننه الكبرى 205/10 برقم (11308).

(4) سورة الفرقان من الآية (33).

(5) سورة الإسراء من الآية (106).

(6) ينظر: الإتقان للسيوطي 147/1.

(7) ينظر: المصدر نفسه.

قدر ما يحتاج الناس إلى إنزاله إلى مثلها من اللوح إلى سماء الدنيا ثم توقف هل هذا أولى أو القول الأول⁽¹⁾.

قال ابن كثير: (وهذا الذي جعله احتمالا)⁽²⁾ نقله الإمام القرطبي: (عن مقاتل وحكي الإجماع على أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا)⁽³⁾.

القول الثالث: أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر ثم بعد ذلك نزل منجما في أوقات مختلفة 136/ من سائر الأوقات، قال الإمام الشعبي ناقلا عن الإمام ابن حجر⁽⁴⁾ في شرح البخاري: (والأول هو الصحيح المعتمد)⁽⁵⁾، قال: وحكى الماوردي قولاً رابعاً: (أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظة نجمه على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة)⁽⁶⁾، وهذا أيضاً غريب، والمعتمد أن جبريل كان يعارضه في رمضان بما ينزل عليه في طول السنة، وهذا الذي حكاه الماوردي أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: (نزل القرآن جملة من عند الله من اللوح المحفوظ إلى السفارة الكرام الكاتبين في السماء الدنيا، فنجمته السفارة على جبريل في عشرين ليلة، ونجمه جبريل على النبي ﷺ في عشرين سنة)⁽⁷⁾ (8) انتهى. من الاتقان مع بعض حذف وزيادة.

(1) نقله السيوطي في الإتقان 148/1.

(2) في تفسيره 502/1.

(3) في تفسيره 130/20.

(4) الصحيح قال الإمام ابن حجر ناقلا عن الإمام الشعبي، ينظر: الإتقان للسيوطي 148/1

(5) 5-4/9.

(6) في تفسيره النكت والعيون 311/6.

(7) في تفسير ابن أبي حاتم 180/1 برقم (953) بنحوه.

(8) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 147-149.

قال العلامة ابن رشد: (أنزل إلى سماء الدنيا جملة واحدة، وكان ينزل على النبي ﷺ على قدر الحاجة، فكان أمد نزوله عشرين سنة بقدر نبوته، وقيل في ثلاث وعشرين سنة مدة الوحي بمكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشر سنين)⁽¹⁾ انتهى.

قال العلامة التتائي: (وصحح القول الثاني)⁽²⁾ انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم. وقد وقع الاحتمال بين العلماء في نزول القرآن إلى سماء الدنيا هل هو قبل ظهور مدته ﷺ أو بعدها.

قال الإمام الغواص أبو شامة: - رحمة الله - : (الظاهر أنه نزوله جملة إلى السماء الدنيا قبل ظهور مدته ﷺ قال: ويحتمل أن يكون بعدها)⁽³⁾ انتهى.

قال الحافظ جلال الدين السيوطي - رحمه الله - : (الظاهر هو الثاني وسياق الآثار السابقة عن ابن عباس صريحة فيه)⁽⁴⁾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن السرّ في إنزال القرآن جملة واحدة إلى السماء تفخيم أمره وأمر من ينزل عليه وذلك لإعلام سكان السماوات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم قد قربناه إليهم لينزل عليهم، ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم منجما بحسب الوقائع لهبط إلى الأرض جملة كسائر الكتب المنزلة قبله ولكن الله تعالى باين بينه وبينها فجعل له الأمرين إنزاله جملة، ثم أنزل مفرقا تشريعا للمنزل عليه، قاله الإمام الغواص أبو شامة في المرشد الوجيز⁽⁵⁾.

(1) لم أقف عليه في كتب ابن رشد، ونقله النفراوي عن ابن رشد في الفواكه الدواني 66/1.

(2) لم أقف عليه في كتاب التتائي.

(3) في المرشد الوجيز ص 43.

(4) في الإتيقان 150/1.

(5) المرشد ص 45.

قال الحافظ السخاوي - رحمه الله - في جمال القراء وكمال الإقراء: (في نزوله إلى السماء تكريم لبني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة وتشريفهم عناية من الله بهم ورحمة ولهذا المعنى أمر سبعين ألفا من الملائكة أن يشيعوا سورة الأنعام، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأن أمر جبريل بإملائه على السفارة الكرام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له، وفيه أيضا إعلام عباده من الملائكة وغيرهم أنه علام الغيوب لا يعزب عنه شيء إذ كان في هذا الكتاب العزيز ذكر الأشياء قبل وقوعها وفيه أيضا التسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه الصلاة والسلام في إنزال كتابه جملة والتفضيل في إنزاله عليه منجما ليحفظه، قال الله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾⁽¹⁾، وقال عز وجل: ﴿سَنُفْرِئُكَ فَلَا تَنْبَسِي﴾⁽²⁾.

وكان جبريل - عليه السلام - يلقي رسول الله ﷺ في كل عام في رمضان يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن، وعارضه في العام الذي قبض فيه رسول الله ﷺ مرتين، فأين هذا من أمر التورية؟ وفيه أيضا أن جناب العزة عظيم ففي إنزاله جملة واحدة وإنزال الملائكة له مفرقا بحسب الوقائع ما يوقع في النفوس تعظيم شأن الربوبية⁽³⁾ انتهى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم أن السرّ في نزول القرآن منجما ولم ينزل إلى الأرض كسائر الكتب جملة واحدة هذا سؤال قد تولى الله تعالى جوابه، فقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ

⁽¹⁾ سورة الفرقان من الآية (32).

⁽²⁾ سورة الأعلى من الآية (6).

⁽³⁾ ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 67.

عَلَيْهِ الْفُرْعَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً⁽¹⁾ يعنون كما أنزل على من قبله من الرسل؛ فأجابهم الله تعالى بقوله (كذلك) أي: أنزلناه كذلك مفرقا لنثبت به فؤادك أي: لنقوي به قلبك فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى للقلب وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرت نزول الملك إليه وتجديد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجنب العزيز فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان ﷺ أجود ما يكون في رمضان⁽²⁾؛ لكثرة لقائه جبريل، وقيل معنى ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾⁽³⁾ أي: لنحفظه فإنه - عليه الصلاة والسلام - كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب ففرق عليه ليثبت عند حفظه بخلاف غيره من /137/ الأنبياء فإنه كان كاتبًا قارئًا فإنه يمكنه حفظ الجميع.

قال ابن فورك⁽⁴⁾ - رحمه الله -: (قيل أنزلت التورية جملة، لأنها نزلت على نبي يكتب ويقرأ وهو موسى، وأنزل القرآن مفرقا لأنه أنزل غير مكتوب على نبي أمي)⁽⁵⁾ انتهى. فهذا هو السر في إنزال القرآن مفرقا على النبي ﷺ وامتاز على غيره من الكتب المنزلة بما جلبناه من نقول العلماء العاملين على ذلك.

(1) سورة الزخرف من الآية (31).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه باب كيف كان بدئ الوحي إلى رسول الله ﷺ 8/1 برقم (6).

(3) سورة الفرقان (32).

(4) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني أبوبكر، واعظ عالم بالأصول من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: مشكل الحديث وغريبه، وله تفسير في القرآن الكريم، والحدود في الأصول، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - 406هـ.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 127/4 برقم (317).

(5) تفسير ابن فورك الأصبهاني 191/1.

قلت: ما تقدم في كلام هؤلاء الأئمة من أن سائر الكتب أنزلت جملة سوى القرآن هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم حتى كاد أن يكون إجماعاً.

قال الجلال السيوطي في إتقانه: (وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك، وقال أنه لا دليل عليه بل الصواب أنها نزلت مفرقة كالقرآن، قال السيوطي: وأقول الصواب الأول ومن الأدلة على ذلك آية الفرقان السابقة، وقوله تعالى في إنزال التورية على موسى يوم الصعقة ﴿بَحْذُ مَا ءَاتَيْتُكَ﴾⁽¹⁾ ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِحْذُهَا بِقُوَّةٍ﴾⁽²⁾ ﴿وَأَلْفَى الْأَلْوَابِ﴾⁽³⁾ ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابِ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً﴾⁽⁴⁾ ﴿وَإِذْ نَتَفَنَّا الْأَجْبَلَ بِقُوْفِهِمْ كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَافِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا ءَاتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾⁽⁵⁾ فهذه الآيات كلها دالة على إتيانه التورية جملة.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهم - قال: ((أعطي موسى التورية في سبعة ألواح من زبرجد فيها تبيان كل شيء وموعظة))⁽⁶⁾. وأخرج النسائي⁽⁷⁾ وغيره⁽⁸⁾ عن ابن عباس في حديث القنوت قال: ((أخذ موسى الألواح الألواح بعدما سكت عنه الغضب فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلغهم من الوضائف

(1) سورة الأعراف من الآية (144).

(2) سورة الأعراف من الآية (145).

(3) سورة الأعراف من الآية (150).

(4) سورة الأعراف من الآية (154).

(5) سورة الأعراف من الآية (171).

(6) في تفسيره 1563/5 برقم (8957).

(7) في سننه الكبرى 172/10.

(8) وأخرجه أبي يعلى في مسنده 10/5.

فثقلت عليهم وأبوا أن يقرؤا بها حتى نثق عليهم الجبل كأنه ظلة ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم فأقرؤا بها)).

وأخرج ابن أبي حاتم عن ثابت بن الحجاج قال: ((جاءتهم التورية جملة واحدة فكبر عليهم وأبوا أن يأخذوها حتى ظلل الله عليهم الجبل فأخذوها عند ذلك))⁽¹⁾.

قال السيوطي: فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التورية جملة، قال: ويؤخذ من الأثر الأخير حكمة أخرى لإنزال القرآن مفردا فإنه ادعى إلى قبوله حيث نزل على التدرج بخلاف ما لو نزل جملة واحدة فإنه ينفر من قبوله كثير من الناس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي ويوضح ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبدا ولو نزل لا تزنوا لقالوا لا ندع الزنا أبدا))⁽²⁾ انتهى⁽³⁾. من الاتقان مع بعض حذف. حذف.

هذا وإن أهل السنة والجماعة نور الله بصائرهم وتسيّد الإسلام بأقلامهم اتفقوا على أن كلام الله تعالى منزل إلا أنهم اختلفوا في معنى الإنزال، فمهم من قال إظهار القرآن، ومنهم من قال: أن الله تعالى ألهم كلامه جبريل وهو في السماء وهو عال من المكان وعلمه قراءته ثم جبريل أداه إلى الأرض وهو يهبط في المكان، [واعلم أن في معنى التنزيل طريقتين:

⁽¹⁾ ينظر: تفسير ابن أبي حاتم 1610/5 برقم (8957).

⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب تأليف القرآن 185/6 برقم (4993).

⁽³⁾ ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 153/1 - 155.

إحداهما: أن النبي ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملكية وأخذه من جبريل - عليه السلام - .

والثانية: أن الملك انخلع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه وهذا معنى قول بعضهم أن يأتيه الملك في صورة رجل فيكلمه كما في الصحيح ((أحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول))⁽¹⁾ زاد أبو عوانة⁽²⁾ في صحيحه ((وهو أهون علي))⁽³⁾ والأول أصعب الحالتين، وقد ذكر العلماء للوحي كيفيات أخر، أعرضنا عنها هنا روما للاختصار والله تعالى اعلم.

واعلم أن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في تلقي جبريل كلام ربه، هل تلقنه تلقنا روحانيا أو حفظه من اللوح المحفوظ أو ألهمه أو سمعه منه تعالى أو غير ذلك مما سيأتي بيانه وهذه نصوصهم ومن ذلك ما قدّمناه عن بعضهم أن الله تعالى ألهم كلامه جبريل وهو في السماء وهو عار من المكان وعلمه قراءته ... إلخ⁽⁴⁾.

وقال الإمام الطيبي⁽⁵⁾: (لعل نزول القرآن على الرسول ﷺ أن يتلقفه الملك تلقفا روحانيا أو يحفظه من اللوح المحفوظ فينزل به إلى الرسول ويلقيه عليه)⁽¹⁾ انتهى.

(1) أخرجه الإمام مالك في موطئه باب ما جاء في القرآن 283/2 برقم (691)، والبخاري في صحيحه باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول ﷺ 6/1 برقم (2).

(2) يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم النيسابوري أبو عوانة من كبار حفاظ الحديث نعتة ياقوت بأحد حفاظ الدنيا، من تصانيفه: الصحيح المسند وهو مخرج على صحيح مسلم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 316هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 393/6.

(3) ذكره ابن راهويه في مسنده 252/2 برقم (754)، والطبراني في المعجم الكبير 259/3 برقم (3344).

(4) ما بين المعكوفين كتبه المؤلف في الهامش.

(5) شرف الدين الطيبي الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي من العراق العجم من تصانيفه: التبيان في معاني القرآن والبيان، وشرح الكشاف وغيرها. توفي - رحمه الله تعالى - سنة 743هـ.

قال الإمام البيهقي في معنى قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾⁽²⁾: (يريد والله أعلم إنا أسمعنا الملك وأفهمناه إياه وأنزلته بما سمع فيكون الملك منتقلا به من علو إلى أسفل)⁽³⁾، قال: ويؤيد أن جبريل تلقنه سماعا من الله تعالى ما أخرجه البخاري من حديث النّوّاس بن سمعان مرفوعا ((إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفت شديدة من خوف الله تعالى فإذا سمع بذلك أهل السماوات صعقوا وخروا سجّدا فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله من وحيه بما أراد فينتهي به على الملائكة كلّما مرّ بسماء سأله أهلها ماذا قال ربنا قال الحق فينتهي به حيث ذكر))⁽⁴⁾.

وقال جماعة من العلماء: (نزل القرآن جملة في ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى بيت يقال له بيت العزة فيحفظه جبريل وغشي على أهل السماوات من هيبتة كلام الله تعالى فمر بهم جبريل - عليه السلام - وقد أفاقوا فقالوا ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾⁽⁵⁾ يعني القرآن، وهذا معنى قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾⁽⁶⁾ فأتى به جبريل إلى بيت العزة فأملأه على سفرة الكتبة يعني الملائكة وهو معنى قوله تعالى ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾⁽⁷⁾ انتهى.

ينظر: الدرر الكامنة 2/185 برقم (1613)، بغية الوعاة 1/522 برقم (1080).

(1) حاشية الطيبي على الكشاف قنوح الغيب في الكشف عن قناع الريب 1/615.

(2) سورة القدر الآية (1).

(3) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي 1/561.

(4) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 8/538، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 7/192.

(5) سورة سبأ من الآية (23).

(6) سورة سبأ من الآية (32).

(7) سورة عبس الآية (16).

قال الحافظ السخاوي: (قوله - عز وجل - ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁽²⁾ أنزلناه 138/ يعني: القرآن، قال ابن عباس والشعبي وابن جبير - رضي الله عنهم - أنزل الله القرآن كله جملة واحدة في رمضان إلى سماء الدنيا، فإذا أراد الله - عز وجل - أن يحدث في الأرض شيئاً أنزل منه حتى جمعه، وهي الليلة المذكورة في سورة الدخان، ومعنى ليلة القدر ليلة الجلالة والعظمة، وقيل القدر مصدر من قولهم قَدَّرَ الشيءَ يُقَدِّرُهُ قَدَرًا؛ لأن الله تعالى يقدر فيها ما يشاء من أمره أو أن القرآن أنزل فيها وفيه تبيان كل شيء)⁽³⁾ انتهى.

قال القطب الرازي⁽⁴⁾: (الإنزال لغة بمعنى الابرأ⁽⁵⁾ وبمعنى تحريك الشيء من علو إلى أسفل، وكلاهما لا يتحققان في الكلام فهو مستعمل فيه في معنى مجاز، فمن قال القرآن معنى قائم بذات الله تعالى فإنزاله أن يوجد الكلمات والحروف الدالة على ذلك المعنى وتنبيهها عليها في اللوح المحفوظ ومن قال هو الألفاظ فإنزاله مجرد إثباته في اللوح المحفوظ، قال: وهذا المعنى مناسب لكونه منقولاً عن أول المعنيين اللغويين ويمكن أن يكون المراد بإنزاله إثباته في السماء الدنيا بعد اثباته في اللوح المحفوظ، كما تقدّم، وهذا

(1) ينظر: المرشد الوجيز لأبو شامة ص 41-42، والإتقان للسيوطي 158/1-159.

(2) سورة القدر الآية (1).

(3) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء ص 66-67.

(4) القطب الرازي أو القطب التحتاني، محمد أو محمود بن محمد الرازي أبو عبد الله قطب الدين، عالم من علماء المنطق، من أهل الرأي، من كتبه: المحاكمات في المنطق، وتحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية، لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار وحاشية على الكشف وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة 766 هـ.

ينظر: شذرات الذهب 355/8، طبقات الشافعية لابن قاضي 136/3.

(5) هكذا في المخطوط، الصحيح الإنزال مصدر نزل، ينظر: لسان العرب 658/11.

مناسب للمعنى الثاني، قال المراد بإنزال الكتب أن يتلقاها الملك تلقيا روحانيا أو يحفظها من اللوح المحفوظ فيلقيا عليهم⁽¹⁾ انتهى. مع بعض زيادة.

وقال النسفي⁽²⁾ : (وصفة إنزاله أن الله تعالى خلق صوتا فأسمعه لجبريل بذلك الصوت والحروف، فحفظه جبريل ووعاه ونقله للنبي ﷺ إنزال الوحي والرسالة لا إنزال الشخص والصوت، وتلاه على النبي ﷺ فحفظه ووعاه وتلاه على أصحابه، فحفظوه وتلوه على التابعين، والتابعون على الصالحين، وهكذا، حتى وصل إلينا وهو مقرو بالألسن ومحفوظ في القلوب مكتوب في المصاحف، وليس بحال فيما ذكر كما أن الله يذكر بالألسن معروف في القلوب ومعبود في الأماكن، وليس بحال بالأماكن ولا في القلوب ولا في الألسن، كما قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾⁽³⁾ وإنما المكتوب نعته وصفته لا شخصه وكذلك الجنة والنار مذكورتان عندنا وليستا بذاتهما ولا يلزم من ذكرهما وجود حقيقتهما هذا مذهب أهل السنة والجماعة)⁽⁴⁾ انتهى كلامه بواسطة العلامة التتائي مع بعض حذف وزيادة.

(1) ذكره السيوطي في الإتقان 157/1، ولم أقف على حاشية الكشاف للقطب الرازي.

(2) عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات النسفي حافظ الدين، فقيه حنفي مفسر، له مصنفات منها: مدارك التنزيل في تفسير القرآن الكريم، والمنار في أصول الفقه، كنز الدقائق في الفقه، وغيرها، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 710 هـ.

ينظر: الأعلام للزركلي 67/4.

(3) سورة الأعراف الآية (157).

(4) ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 66/1.

وقال في شرح البرهانية بعد كلام ما نصه: (والمعنى بكونه منزلاً أن جبريل عليه السلام سمع من الله تعالى الكلام القديم كما سمعه موسى عليه السلام بإذنه وخلق له العبارة عنه، فنزل هو إلى الأرض على النبي ﷺ فأدى إليه ما سمع، وإما أن يكون نقل ذلك أعني ألفاظ القرآن وحروفه من اللوح المحفوظ فنزل به إلى النبي ﷺ فيصدق اسم المُنَزَّل على القرآن بهاتين الصورتين)⁽¹⁾ انتهى.

وقال صاحب قطب العارفين في فصل النزول ما نصه: (قال سبحانه وتعالى ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾)⁽²⁾ روح القدس هو جبريل - عليه السلام - فيحتمل ذلك أن جبريل عليه السلام كان في جهة الفوق، فسمع كلام الله من الله أو بوحى والله تعالى ليس في جهة فوق ولا في جهة من الجهات، فعبر جبريل - عليه السلام - لمحمد ﷺ بلسان عربي كما عبر به جبريل عن كلام الله تعالى فالبشارة عربية والمعبر عنه غير عربي فهذا معنى النزول وليس المقصود بالنزول انفصال كلام الله - عز وجل - بمعنى الانحطاط من علو إلى أسفل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)⁽³⁾ انتهى.

وذكر الحافظ السيوطي في كتابه الحاوي: (أنه اختلف في كيفية تلقي جبريل - عليه السلام - الوحي من الله تعالى؛ فقليل: ألهمه، وقيل: سمعه منه تعالى وقيل حفظه من اللوح المحفوظ وقيل تلقاه من الله تعالى تلقياً روحانياً، قال: والأظهر أنه راجع إلى معنى الإلهام فلا يكون قولاً رابعاً وقيل سمعه جبريل - عليه السلام - من إسرافيل - عليه السلام -

(1) لم أعثر على هذا الكتاب.

(2) سورة الشعراء الآية (193).

(3) ينظر: سراج الغيوب في أعمال القلوب للشيخ عبد الكبير بن عبد المجيد ص 160.

وإسرافيل من اللوح المحفوظ»⁽¹⁾ انتهى منه بواسطة الشيخ اليوسي في حاشيته على الكبرى.

فائدة: سماع موسى - عليه السلام - وجبريل - عليه السلام - ومحمد ﷺ ليلة الإسراء كلام الله ليس المراد من ذلك أنه كان ساكتا وتكلم ولا انقطع كلامه بعد السماع، وإنما المراد أنه تعالى أزال المانع عنهم وقواهم حتى سمعوا كلامه سماعا يليق بجلاله من غير حرف ولا صوت ولا مبادي ولا مقاطع ولا تقديم ولا تأخير ولا لحن ولا إعراب ولا سكوت وغير ذلك من خواص كلامنا الحادث، لسانيا كان أو نفسانيا لاستلزام ذلك كله النقص والبكم والحديث، وإنما كلامه جل وعلا صفة واجبة القدم والبقاء منزهة عن جميع النقائص، معبر عنها بعبارات مختلفة دالة على كلام الله إذ لا يلزم من اختلاف الدال اختلاف المدلول فهو واحد /139/ لا تعدد فيه ولما سمعوا كلامه على الوصف المذكور ردّ المانع فلم يسمعوا.

وقال الإمام الفاكهاني: (واختلف الناس في كلام الله لموسى - عليه السلام - من غير واسطة، هل هو خاص به أو لا؟ كاختلافهم في سماع نبينا محمد ﷺ كلام الله ليلة الإسراء، وفي سماع جبريل - عليه السلام - كلام ربه، قال: وما روي أن السبعين الذين اختارهم موسى سمعوا كلام الله له وشهدوا بذلك لا يلزم منه أن الله كلمهم وإن سمعوا ذلك، لأن الإنسان قد يسمع كلام من لا يكلمه)⁽²⁾ إنتهى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وأن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في المنزل على النبي ﷺ هل هو اللفظ والمعنى معا إلخ ما في السؤال واختلافهم فيما ذكر عند بعضهم على ثلاثة أقوال:

(1) ينظر: الحاوي للفتاوى للسيوطي 398/1.

(2) لم أقف عليه في كتب الفاكهاني في المضان التي بحثت فيها.

الأول: (منها أنه أنزل عليه اللفظ والمعنى وأن جبريل عليه السلام حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به، وذكر بعضهم أن أحرف القرآن الشريف في اللوح المحفوظ كل حرف منها بقدر جبل ق، وإن تحت كل حرف منها معان لا يحيط بها إلا الله - عز وجل-.

والثاني: أن جبريل عليه السلام إنما نزل بالمعاني خاصة وأنه ﷺ علم تلك المعاني وعبر عنها بلغة العرب، وتمسك قائل هذا بظاهر قوله تعالى ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾⁽¹⁾.

والثالث: أن جبريل - عليه السلام - ألقى عليه المعنى فقط، وأن جبريل عبر عن تلك المعاني بلغة العرب وأن أهل السماء يقرءونه بالعربية ثم نزل به كذلك بعد ذلك⁽²⁾ انتهى. من الإتيان.

وحكي عن الإمام الزركشي⁽³⁾ - رحمه الله - مثل ما نقلناه عن صاحب الإتيان. وقال العلامة النفراوي في تعليقه على رسالة العلامة المحقق أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ما نصه: (اختلف في كيفية وصوله إلى جبريل ومنه له ﷺ في الأرض فقال ابن العربي - رحمه الله - أن جبريل - عليه السلام - فهم الكلام في العلو وأداه إلى رسول الله ﷺ في الأرض وقيل أن جبريل نقل ذلك من اللوح المحفوظ فنزل به على النبي ﷺ وقيل الملائكة المقربون تلقنه من رب العلمين في ليلة واحدة ولقنته لجبريل في عشرين ليلة، ولقنه جبريل إلى النبي ﷺ في عشرين سنة على قدر الحاجة إليه بما سبق في علم

⁽¹⁾ سورة الشعراء من الآية (193-194).

⁽²⁾ ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 157/1-158.

⁽³⁾ في البرهان في علوم القرآن 229/1-230.

الله وهي النجوم التي أقسم الله بها، قال: وهذا كله بناء على أنه نزل بلفظه، وأما على أنه نزل بالمعنى فقليل أن جبريل عبّر عنه للنبي ﷺ باللفظ الخاص، وقيل ألقى جبريل المعنى على قلب النبي ﷺ والنبي ﷺ عبّر عنه، قال: فتلخص أن النازل فيه خلاف على قولين قيل اللفظ وقيل المعنى وعلى الثاني اختلف في المعبر هل جبريل أو النبي - عليهما الصلاة والسلام -⁽¹⁾ انتهى. كلامه.

قلت: قوله فتلخص أن النازل فيه خلاف على قولين قيل اللفظ وقيل المعنى مخالف لما نقلناه أولاً عن السيوطي في إتيانه، ومثله الزركشي أن النازل فيه أقوال ثلاثة ما ذكره العلامة النفراوي من أن النازل على قولين الثاني منهما يتنوع إلى شيئين، ولأجل هذا قال العلامة اليوسي - رحمه الله - بعد أن نقل ما قدّمناه عن السيوطي والزركشي (ولا ينبغي أن نعد في التحقيق ثلاثة) انتهى.

وقال الإمام الجويني⁽²⁾ - رحمه الله تعالى -: (كلام الله تعالى المُنزّل قسمان:

قسم: قال الله تعالى لجبريل قل للنبي ﷺ الذي أنت مرسل إليه أن الله يقول لك افعل كذا وكذا وأمر بكذا وكذا، ففهم جبريل ما قاله ربه تعالى، ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربه، ولم تكن العبارة تلك العبارة كما يقول الملك لمن يثق به قل لفلان يقول لك الملك اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال، فإن قال الرسول يقول لك الملك لا تتهاون في خدمتي ولا تترك الجند تتفرق وحثم على المقاتلة لا ينسب إلى الكذب والتقصير في أداء الرسالة.

⁽¹⁾ ينظر: الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني 57/1.

⁽²⁾ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية الجويني من علماء التفسير واللغة والفقه، من كتبه: التفسير، والتبصرة، والتذكرة، فقه الوسائل في فروق المسائل، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 438هـ.

ينظر: وفيات الأعيان 47/3 برقم (332)، الأعلام للزركلي 146/4.

وقسم آخر: قال الله تعالى لجبريل اقرأ على النبي هذا الكتاب فنزل جبريل - عليه السلام - بكلمة الله من غير تغيير كمن يكتب الملك كتابا ويسلمه إلى أمين ويقول اقرأه على فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً⁽¹⁾ انتهى.

قال الجلال السيوطي: القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى لأن جبريل أدى ذلك بالمعنى، إلى أن قال السيوطي: وقد رأيت من السلف ما يعضد كلام الجويني⁽²⁾ انتهى. والله سبحانه أعلم.

واعلم أن الذي استقرّ من الأحاديث الصحيحة أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة كما /140/ قدمنا، خمس آيات وعشرا وأكثر وأقل، وقد صحّ نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة، وصح نزول ﴿غَيْرَ أَزْوَاجٍ﴾⁽³⁾ وحدها وهي بعض آية وكذا ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾⁽⁴⁾ إلخ الآية نزل بعد نزول أول الآية، وصح نزول السورة الواحدة جملة كالفاحة والأنعام والكوثر، وصح نزول السورتين معا وهما المعوذتان وغير ذلك مما هو مقرر ومبين في محله والله سبحانه وتعالى أعلم، وبيده جل وعلا التسديد والتوفيق وهو على كل شيء قدير.

⁽¹⁾ نقله السيوطي في الإتقان 159/1.

⁽²⁾ الإتقان للسيوطي 159/1_160.

⁽³⁾ سورة النساء من الآية (95).

⁽⁴⁾ سورة التوبة من الآية (28).

[باب نزول القرآن]

السؤال الثاني والسبعون إلى الثمانين:

ما قولكم - رضي الله عنكم - في أول ما ابتدأ به النبي ﷺ هل القرآن أو الرؤيا الصادقة؟

وعلى أنه القرآن، فما أول شيء منه نزل عليه؟ هل ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾⁽¹⁾ إلى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾⁽²⁾ أو ﴿يَأْتِيهَا الْمُدِّيرُ﴾⁽³⁾ أو غير ذلك؟

وما قولكم في أول سورة نزلت عليه بمكة هل ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ أو غير ذلك؟

وفي آخر سورة نزلت عليه بمكة هل المؤمنون أو العنكبوت؟
وفي أول سورة نزلت عليه بالمدينة المنورة هل ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّمِينَ﴾⁽⁴⁾ أو البقرة أو غيرهما؟

وفي آخر سورة نزلت عليه بالمدينة هل سورة براءة أو غيرها؟
وما قولكم في المكي والمدني هل المكي ما نزل قبل الهجرة ولو بطريق المدينة؟ والمدني ما نزل بعد الهجرة ولو بمكة؟ أو المكي ما نزل عليه بمكة ولو بعد الهجرة والمدني ما نزل عليه بالمدينة، وعلى هذا تثبت الوساطة؟
وهل نزول القرآن على النبي ﷺ أكثره حضري أو سفري أو لا؟

(1) سورة العلق من الآية (1).

(2) سورة العلق من الآية (5).

(3) سورة المدثر من الآية (1).

(4) سورة المطففين من الآية (1).



وهل أكثر نزول القرآن على النبي ﷺ نهاري وأقله ليلي أو العكس؟
الجواب عن ذلك: اعلم أن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في أول ما نزل من القرآن العظيم على رسول الله ﷺ على أقوال:

أحدها: وهو الصحيح ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ وهذا القول هو المروي عن عائشة - رضي الله عنها - ومجاهد وعطاء بن يسار وعبيد بن عمير وأبي رجاء العطاردي قالت عائشة⁽¹⁾ - رضي الله عنها - أول ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة كانت تبيء مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلا فكان يأتي حراء فيتحنث فيه ليالي ذوات العدد قبل أن يرجع إلى أهله ثم يرجع إلى أهله فيتزود لمثلها حتى فجئه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه، فقال: يا محمد أنت رسول الله، قالت: قال: رسول الله ﷺ فجثوت لركبتي، ثم تزحفت يرجف فؤادي فدخلت - يريد على خديجة - فقلت: زملوني، حتى ذهب عني الروح، ثم أتاني فقال: يا محمد أنت رسول الله فلقد هممت أن أطرح نفسي من جبل، فتبدى لي حين هممت بذلك فقال: يا محمد أنا جبريل وانت رسول الله، فقال: اقرأ فقلت ما أقرأ؟ فأخذني فغطني، من قولهم غطته في الماء إذا غطه وغتته الأمر إذا كده، قاله الحافظ السخاوي في جماله⁽²⁾ ثلاث مرّات حتى بلغ مني الجهد، فقال: ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فقرأت، فأتيت خديجة فقلت: لقد أشفقت على نفسي وأخبرت بها خبري، فقالت: أبشر فوالله لا يخزيك الله أبداً، والله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتؤدي الأمانة، وتحمل الكل، وتُقرّي الضيف، وتصبر على نوائب الحق، قال: ثم انطلقت بي إلى ورقة بن نوفل بن أسد، فقالت: اسمع من

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب بدء الوحي إلى الرسول ﷺ 7/1 برقم (3).

(2) ينظر: جمال الإقراء ص 40.

ابن أخيك، فسألني فأخبرته، فقال: هذا الناموس الذي أنزل على موسى بن عمران، ليتني أكون فيها جَدَعًا ليتني أكون حيًّا حين يخرجك قومك، قلت: أخرجني هم؟، قال نعم، إنه لم يجيء رجل قط بما جئت به إلا عودي، ولئن أدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا، قالت خديجة - رضي الله عنها - قال رسول الله ﷺ: " ثم كان أول ما نزل علي من القرآن بعد ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾: ﴿نَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾⁽¹⁾ حتى قرأ إلى ﴿فَسْتَبْصِرْ وَيُبَصِّرُونَ﴾⁽²⁾ ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِّرُ فَمَ فَإَنْذِرْ﴾⁽³⁾ ﴿وَالضُّحَى﴾⁽⁴⁾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى⁽⁵⁾ والعلماء على أنه إنما نزل من ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ثم نزل باقيةا بعد ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ و﴿يَتَأْتِيهَا الْمُزْمَلُ﴾⁽⁶⁾ ويؤيد ما قدّمناه من أن أول ما نزل من القرآن ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ما أخرجه الحاكم في المستدرک⁽⁷⁾ والبيهقي في الدلائل⁽⁸⁾ وصحاحه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((أول سورة نزل من القرآن ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾))، وما أخرجه الطبراني في الكبير⁽⁹⁾ بسند على شرط الصحيح عن أبي رجاء العطاردي /141/ قال كان أبو موسى يقرئنا فيجلسنا حلقة، عليه ثوبان أبيضان وإذا تلى هذه السورة ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ أَلذِي

(1) سورة القلم الآية (1-2-3).

(2) سورة سورة القلم الآية (5).

(3) سورة سورة المدثر الآية (1-2).

(4) سورة الضحى الآية (1-2).

(5) سورة المزمل من الآية (1).

(6) 240/2 برقم (2878).

(7) 155/2.

(8) لم أقف عليه في كتاب المعجم الكبير، وذكره أبو نعيم في الحلية 256/1.

﴿خَلَقَ﴾ قال هذه أول سورة أنزلت على محمد ﷺ وما قاله سعيد بن منصور في سننه⁽¹⁾ ونصه: ((حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: اقرأ، قال: وما أقرأ؟ فوالله ما أنا بقارئ، فقال ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فكان يقول هو أول ما أنزل))⁽²⁾.

القول الثاني: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، روى الشيخان⁽³⁾ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: ((سألت جابرا بن عبد الله أي: القرآن أنزل قبل، قال ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ قلت أو ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ قال: أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ إني جاورت بحراء فلما قضت جوارتي، نزلت فنظرت أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي ثم نظرت إلى السماء، فإذا هو - يعني جبريل - فأخذتني رجفت، فأتيت خديجة فأمرتهم يدثروني فدثروني وأنزل الله ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِّرُ فَمُ بَأْنَذِرْ﴾)).

وأجاب الأول عن هذا الحديث بأجوبة:

أحدها: أن السؤال كان عن سورة كاملة فبين أن سورة المدثر نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإنها أول ما نزل منها صدرها، كما قدمنا، ويؤيد هذا ما في الصحيحين⁽⁴⁾ أيضا عن أبي سلمة عن جابر، سمعت رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة

(1) لم أعثر عليه في سنن سعيد بن منصور.

(2) ذكره السيوطي في الإتيان 92/1.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه واللفظ له باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ 144/1 برقم (257)، والبخاري في صحيحه باب ﴿وَدَّأَوَّلَ سُورَاتِهِ﴾ 161/6 برقم (4922).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه باب ﴿وَيُنَادِيكَ فَطْمَرُ﴾ 162/6 برقم (4925)، ومسلم في صحيحه باب بدئ الوحي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم 143/1 برقم (255).

الوحي، فقال في حديثه: ((فبينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاء إليّ بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فرجعت، وقلت زملوني زملوني، فدثروني فأنزل الله ﴿يَأْتِيهَا الْمُدَّثِّرُ﴾)) فقلوه ﷺ: "الملك الذي جاء إليّ بحراء" يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء التي فيها ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

ثانيها: أن جابراً استخرج ذلك باجتهاده وليس هو من روايته، فيقدم عليه ما روته عائشة - رضي الله عنها - قاله الكرمانى⁽¹⁾⁽²⁾.

ثالثها: أن مراد جابر بالأولية أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي لا أولية مطلقة ولأجل هذا قال الحافظ السخاوي: (وليس في قول جابر ما يناقض القول الأول لأن المدثر من جملة ما نزل أول القرآن)⁽³⁾ إلى غير ذلك من الأجوبة.

القول الثالث: أن أول منازل سورة الفاتحة، قال في الكشاف: (ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أن أول سورة نزلت اقرأ وأكثر المفسرين إلى أن أول سورة نزلت سورة فاتحة الكتاب)⁽⁴⁾

قال ابن حجر: (والذي ذهب إليه أكثر الأمة الأول، وأما الذي نسبته إلى الأكثر فقليل من العلماء قال به)⁽⁵⁾ وحجته على ذلك أن النبي ﷺ لما ذهب مع أبي بكر إلى ورقة بن

(1) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرمانى عالم بالحديث، أصله من كرمان، من كتبه: "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري"، "ضمائر القرآن والنقود والردود في الأصول" وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 786هـ.

ينظر: الدرر الكامنة 6/66، وبغية الوعاة 1/279، الأعلام للزركلي 7/153.

(2) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري 18/169.

(3) جمال القراء ص 43.

(4) تفسير الكشاف للزمخشري 4/775.

(5) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 8/714.

نوفل قال النبي ﷺ لورقة بن نوفل: إن خلوت وحدي سمعت نداء خلفي يا محمد، فأنطلق هارباً في الأرض، فقال ورقة بن نوفل لا تفعل إذا أتاك فائتحت حتى تسمع ما يقول، ثم أتى فأخبرني؛ فلما خلا ناداه يا محمد، قل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتى بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

قال البيهقي: (يحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعد ما أنزلت عليه اقرأ والمدثر)⁽¹⁾.
القول الرابع: أن أول ما نزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حكاه ابن النقيب⁽²⁾ في مقدمة تفسيره.

أخرج الواحدي⁽³⁾ بأسناده عن عكرمة والحسن قال: (أول ما نزل من القرآن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وأول سورة ﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾)⁽⁴⁾.
وأخرج ابن جرير⁽⁵⁾ وغيره⁽⁶⁾ من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: ((أول ما نزل جبريل على النبي ﷺ قال: يا محمد استعذ ثم قل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾)).

(1) نقله السيوطي في الإتقان 95/1.

(2) محمد بن سليمان بن الحسن البلخي المقدسي أبو عبد الله، جمال الدين ابن النقيب، مفسر من فقهاء الحنفية، أصله من بلخ، مولده في القدس، من تصانيفه: تفسير للقرآن الكريم كبير، سماء التحرير والتحبير لأقوال التفسير، وغيرها توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 698هـ.

ينظر: فوات الوفيات لابن عساكر 382/3-383، الأعلام للزركلي 150/6.

(3) أبو الحسن الواحدي علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، كان واحد عصره في التفسير، توفي _ رحمه الله تعالى _ 468هـ.

ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص 78.

(4) أسباب النزول للواحدي ص 11.

(5) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان 113/1 برقم (137).

(6) أخرجه ابن كثير في تفسيره 28/1.

قال الجلال السيوطي - رحمه الله - : (وعندي أن هذا لا يعد قولاً برأسه فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها فهي أول آية نزلت على الإطلاق).

القول الخامس: أن أول ما نزل ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس على الإسلام نزل الحلال والحرام، وقد استشكل هذا القول بأن أول ما نزل اقرأ وليس فيها ذكر الجنة والنار، وأجيب بأن "من" مقدرة أي: من أول ما نزل، فهي أولية مخصوصة، والمراد سورة المدثر، فإنها أول ما نزل بعد فترة الوحي، كما مرّ، وفي آخرها ذكر الجنة والنار فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية اقرأ، وبقيت أقوال آخر أعرضنا عن ذكرها هنا خوف الإطالة وفيما ذكرناه كفاية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم أن أول سورة نزلت على النبي ﷺ بمكة، على ما رواه /142/ الواحدي من طريق الحسين بن واقد قال: (سمعت علياً بن الحسين يقول ﴿إِقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وآخر سورة نزلت بها؛ أي: بمكة المؤمنون ويقال العنكبوت وأول سورة نزلت بالمدينة المنورة ﴿وَيْلٌ لِلْمُصْطَفِينَ﴾ وآخر سورة نزلت بها أي: بالمدينة براءة وأول سورة أعلنها رسول الله ﷺ بمكة النجم⁽¹⁾ انتهى⁽²⁾.

وقال ابن الضريس⁽³⁾ في فضائل القرآن: (حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي قال حدثنا أحمد بن هارون⁽⁴⁾ قال حدثنا عثمان بن عطا الخرساني⁽²⁾ عن أبيه⁽³⁾ عن

(1) ينظر: أسباب النزول للواحدي ص 13.

(2) ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 95-96.

(3) محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس البجلي الرازي أبو عبد الله من حفاظ الحديث، توفي - رحمه الله تعالى -

294هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 160/2.

(4) في فضائل القرآن، عمر بن هارون، ص 33.

ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: ((كانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية، ثم يزيد الله فيها ما شاء بالمدينة، وكان أول ما نزل من القرآن بمكة، اقرأ باسم ربك ثم ن ثم يأيها المزل ثم يأيها المدثر ثم تبت يدا أبي لهب ثم إذا الشمس كورت ثم سبح اسم ربك الأعلى ثم الليل إذا يغشى ثم والفجر ثم سورة والضحي ثم ألم نشرح ثم والعصر ثم سورة والعاديات ثم الكوثر ثم ألهاكم التكاثر ثم قل يأيها الكافرون ثم الفيل ثم سورة الفلق ثم سورة الناس ثم قل هو الله أحد ثم سورة والنجم ثم عبس وتولى ثم إنا أنزلناه في ليلة القدر ثم والشمس وضحاها ثم والسماء ذات البروج ثم والتين والزيتون ثم سورة قريش ثم القارعة ثم القيامة ثم ويل لكل همزة ثم والمرسلات ثم ق والقرآن المجيد ثم لا أقسم بهذا البلد ثم الطارق ثم الإنشقاق ثم ص والقرآن ذي الذكر ثم سورة الأعراف ثم سورة الجن ثم يس ثم الفرقان ثم الحمد لله فاطر السماوات والأرض ثم سورة مريم عليها السلام ثم سورة طه ﷺ ثم الواقعة ثم الشعراء ثم النمل ثم القصص ثم سبحان الذي أسرى بعبده ثم سورة يونس عليه السلام ثم سورة هود عليه السلام ثم سورة يوسف عليه السلام ثم الحجر ثم الأنعام ثم والصفات صفا ثم سورة لقمان ثم سورة سبأ ثم الزمر ثم المؤمن ثم حم السجدة ثم الشورى ثم الزخرف ثم الدخان ثم الجاثية ثم

(1) عمر بن هارون بن يزيئ بن جابر الثقفي بالولاء البلخي عالم بالقراءات واسع الرواية للحديث، توفي _ رحمه الله تعالى _ 194هـ

ينظر: غاية النهاية 598/1 برقم (2437).

(2) عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخرساني يكنى أبا مسعود يروي عن أبيه وغيره، وعنه ابنه محمد وابن شعيب وغيرهم، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 155هـ

ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي 48/3 برقم (5540).

(3) وهو عطاء بن عبد الله الخرساني يكنى أبا أيوب، توفي سنة 133هـ

ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي 73/3 برقم (5642).

الأحقاف ثم والذاريات ذروا ثم الغاشية ثم الكهف ثم النحل ثم سورة نوح ثم سورة إبراهيم ثم سورة الأنبياء - عليهم الصلوات والسلام - ثم قد أفلح المؤمنون ثم ألم السجدة ثم سورة الطور ثم سورة الملك ثم الحاقة ثم المعارج ثم النبأ ثم والنازعات ثم إذا السماء انفطرت ثم إذا السماء انشقت ثم ألم غلبت الروم ثم العنكبوت ثم سورة المطففين فهذا جملة ما أنزل الله بمكة قال عثمان بن عطا الخرساني المذكور ثم كان أول ما أنزل الله - عز وجل - بالمدينة سورة البقرة ثم الأنفال ثم آل عمران ثم الأحزاب ثم الامتحان⁽¹⁾ ثم النساء ثم إذا زلزلت الأرض زلزالها ثم الحديد ثم سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - وقال غير عطا، هي - أي: سورة محمد ﷺ - مكية، وهي بالمدينة أشبه، ثم الرعد ثم الرحمن عز وجل ثم هل أتى ثم الطلاق ثم لم يكن ثم الحشر ثم إذا جاء نصر الله ثم النور ثم الحج⁽²⁾.

قال عطا بن أبي مسلم وغيره أنها أي: الحج مدنية وقال بعضهم فيها مدني ومكي وسفري قال عطا بن أبي مسلم ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التحريم ثم الجمعة ثم التغابن ثم الصف ثم الفتح قال عطا بن أبي مسلم وغيره أنها أي: الفتح مدنية.

وروي عن البراء بن عازب: ((أنها أي: الفتح نزلت بالحديبية))⁽³⁾ وقال الشعبي أيضا: (نزلت بالحديبية وأصاب صلى الله عليه وسلم في تلك الغزوة ما لم يصب في غيرها ببيع له بيعة الرضوان وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وظهرت الروم على فارس فسر المؤمنون بتصديق كتاب الله وأطعموا نخل خيبر وبلغ الهدي محله)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ وهي سورة الممتحنة.

⁽²⁾ ينظر: فضائل القرآن لابن الضريس ص 33.

⁽³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب غزوة الحديبية 122/5 برقم (4150).

⁽⁴⁾ ينظر: تفسير الطبري جامع البيان 202/22.

وقيل: ⁽¹⁾ (نزلت على النبي ﷺ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ ⁽²⁾ مرجعه من الحديبية ⁽³⁾
وقال المسور بن مخرمة ⁽⁴⁾: ((نزلت بين مكة والمدينة)) ⁽⁵⁾،

قال عطاء بن أبي مسلم المذكور ثم نزلت سورة المائدة ثم سورة التوبة وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أول شيء نزل من سورة التوبة ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ ⁽⁶⁾ ثم أنزلت السورة كلها بعد ذلك فخرج النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى تبوك وذلك آخر غزوة غزاها النبي ﷺ وقال أبو هريرة ومجاهد والزهري وعطاء بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن /143/ عمر ⁽⁷⁾ نزلت فاتحة الكتاب بالمدينة والأكثر من العلماء على أنها مكية بل ورد أنها أول ما نزل من القرآن كما قدّمنا ذلك عن بعضهم، والدليل على أنها مكية قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني وقد فسّرها ﷺ بالفاتحة كما في الصحيح ⁽⁸⁾ وسورة الحجر مكية باتفاق.

⁽¹⁾ وهو قول أنس بن مالك أخرجه الطبري في جامع البيان 200/22.

⁽²⁾ سور الفتح من الآية (1).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب القرسي الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن توفي - رحمه الله تعالى 64هـ.

ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر 93/6 برقم (8011).

⁽⁵⁾ ينظر: أسباب النزول للواحدي ص 382.

⁽⁶⁾ سور التوبة من الآية (25).

⁽⁷⁾ عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي يروي عن أبيه عداة روى عنه الزهري.

ينظر: الثقات لابن حبان 64/5 برقم (3868).

⁽⁸⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب ما جاء في فاتحة الكتاب 17/6 برقم (4474).

وقد روى الواحدي⁽¹⁾ والشعلبي⁽²⁾ من طريق العلا بن المسيب⁽⁴⁾ عن الفضل بن عمرو عمرو عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: ((نزلت فاتحة الكتاب بمكة من كنز تحت العرش)).

قال الجلال السيوطي: (واشتهر عن مجاهد القول بأنها مدنية أخرجها الفريابي⁽⁵⁾ في تفسيره⁽⁶⁾ وأبو عبيد في الفضائل⁽⁷⁾ بسند صحيح عنه قال الحسين بن الفضل هذه هفوة من مجاهد لأن العلا على خلاف قوله وقد نقل بن عطية⁽⁸⁾⁽⁹⁾ القول بذلك عن الزهري وعطا وغيرهما وروي ذلك عن أبي هريرة بإسناد جيد⁽¹⁰⁾ كما قدّمنا.

(1) أسباب النزول للواحدي ص 19.

(2) أحمد بن محمد بن إبراهيم الشعلي أبو إسحاق مفسر من أهل نيسابور له إشتغال بالتاريخ من كتبه عرائس المجالس والكشف والبيان في تفسير القرآن وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى سنة 427هـ. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص 28.

(3) في تفسيره المسمى الكشف والبيان في تفسير القرآن 89/1.

(4) العلا بن المسيب بن رافع الأسدي كان ثقة روى عن إبراهيم النخعي، وغيره، وروي عنه أسباط محمد وغيره.

ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 336/6 برقم (2548)، تهذيب الكمال للمزي 541/22 برقم (4588).

(5) أبوبكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي قاض من العلماء بالحديث تركي الأصل ولما دخل بغداد استقبل بالطبول، من كتبه فضائل القرآن وتفسير في القرآن الكريم، توفي رحمه الله تعالى سنة 301هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 190/2 برقم (714)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 102/8 برقم (3618).

(6) لم أقف على هذا التفسير في المضان التي بحث فيها.

(7) ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص 367.

(8) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي ولي قضاء، من كتبه التفسير، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 541 وقيل 542 وقيل 546هـ.

ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص 60، طبقات المفسرين للداوودي 265/1.

(9) ينظر: تفسير ابن عطية المسمى المحرر الوجيز في تفسير المتاب العزيز 65/1.

(10) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي 46/1.

وذهب بعضهم إلى أن الفاتحة نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة مبالغة في تشريفها وقد ذكر الحافظ السيوطي في إتيقانه⁽¹⁾ نوعاً في الذي تكرر نزوله من ذلك فاتحة الكتاب كما سيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

وفي الفاتحة قول رابع: وهو أنها نزلت نصفين نصفها بمكة ونصفها بالمدينة حكاه أبو الليث السمرقندي⁽²⁾⁽³⁾ والظاهر أن نصفها الثاني هو الذي نزل بالمدينة ولا دليل لهذا القول قاله الحافظ السيوطي⁽⁴⁾ - رحمه الله - فإن قلت هل يوجد في السور المكيات آيات أو آية واحدة من السور المدنيات وفي السور المدنيات آية أو آيات من السور المكيات أولاً؟

قلت: ذلك موجود وبيانه أن الحافظ السخاوي ذكر ذلك في تأليفه جمال القراء وكمال الإقراء⁽⁵⁾ ونصه: (وزعم مقاتل بن سلمان أن الأعراف نزل منها بالمدينة قوله - عز وجل ﴿وَسَأَلُهُمْ عَنِ الْفَرِيَّةِ﴾⁽⁶⁾ إلى قوله تعالى: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾⁽⁷⁾ قال وباقيها مكي وكذلك قال في الأنفال ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁸⁾ نزلت بمكة وباقيها

(1) 74/1.

(2) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي الملقب بإمام المهدي من الأئمة الحنفية من الزهاد المتصوفين، له تصانيف منها: تفسير القرآن، وغيره، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 373هـ.

ينظر: طبقات المفسرين للداوودي 346/2 برقم (658)، طبقات المفسرين للأذوفه ودي ص 91 برقم (121).

(3) ينظر: تفسير السمرقندي بحر العلوم 15/1.

(4) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي 47/1.

(5) ص 54_66.

(6) سورة الأعراف من الآية (163).

(7) سورة الأعراف من الآية (172).

(8) سورة الأنفال من الآية (30).

مدني وقال في يونس مكية إلا آيتين ﴿بَلْ إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾⁽¹⁾ والتي والتي تليها نزلت بالمدينة، وقال الكلبي: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾⁽²⁾ نزلت بالمدينة في قوم من اليهود وبقاياها مكي وقيل نزل من أولها إلى أربعين آية بمكة وبقاياها نزل بالمدينة⁽³⁾، وقال ابن عباس وعبد الله بن الزبير نزلت بمكة وقال مقاتل في سورة هود ثلاث آيات نزلت بالمدينة وبقاياها مكي الأولى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ﴾⁽⁴⁾ والثانية ﴿أَوَلَيْكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾⁽⁵⁾ نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه والثالثة ﴿إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾⁽⁶⁾ نزلت في نبهان التمار وقال في إبراهيم ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾⁽⁷⁾ هذه الآية مدنية وقال الكلبي النحل مكية غير أربع آيات: الأولى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾⁽⁸⁾.

والثانية: ﴿وَإِنْ عَافَيْتُمْ﴾⁽⁹⁾ وما يليها إلى آخر السورة ووافقه مقاتل وزاد خامسة ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾⁽¹⁰⁾ وقال الكلبي في سورة سبحان آيات مدنيات قوله عز وجل

(1) سورة يونس من الآية (94).

(2) سورة يونس من الآية (40).

(3) ينظر: تفسير ابن عطية المحرر الوجيز 102/3.

(4) سورة هود من الآية (12).

(5) سورة هود من الآية (17).

(6) سورة هود من الآية (114).

(7) سورة إبراهيم من الآية (28).

(8) سورة النحل من الآية (110).

(9) سورة النحل من الآية (126).

(10) سورة النحل من الآية (112).

﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ﴾⁽¹⁾ نزلت حين جاءه وفد ثقيف وحين قالت اليهود ليست هذه بأرض الأنبياء، وقوله ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾⁽²⁾ وزاد مقاتل وإذ قلنا لك إن ربك أحاط بالناس، ﴿فَلْ-امْنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ﴾⁽³⁾ وقال بعضهم في الكهف مدني قوله عز وجل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾⁽⁴⁾ إلى قوله ﴿وَلَا يَلْبِئُهُمْ﴾⁽⁵⁾، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾⁽⁶⁾، وقال بن عباس رضي الله عنهما نزلت الكهف بمكة بين ﴿هَلْ أَتَيْكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾⁽⁷⁾ والنحل وكذلك قال الحسن وعكرمة وقيل في مريم مكية غير آية السجدة وقال مقاتل نزل من سورة الحج ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ بُتْفُوا رَبَّكُمْ﴾⁽⁸⁾ إلى قوله: ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾⁽⁹⁾ شَدِيدٌ⁽⁹⁾ نزل في غزوة بني المصطلق ليلا قال ونزل بالمدينة منها أيضا ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ﴾⁽¹⁰⁾ الآية، ﴿سَوَاءٌ لَّعَلْفٍ فِيهِ وَالْبَادِ﴾⁽¹⁾ نزلت في عبد الله بن أنس بن

(1) سورة الإسراء من الآية (26)

(2) سورة الإسراء من الآية (80).

(3) سورة الإسراء من الآية (107).

(4) سورة الكهف من الآية (1).

(5) سورة الكهف من الآية (5).

(6) سورة الكهف من الآية (30).

(7) سورة الغاشية من الآية (1).

(8) سورة الحج الآية (1).

(9) سورة الحج من الآية (2).

(10) سورة الحج من الآية (15).

خطل ﴿وَإِذْ لِلَّذِينَ يُفْتَلُونَ﴾⁽²⁾ ﴿وَلَوْلَا دَبْعُ اللَّهِ﴾⁽³⁾ ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أَثَرُوا
 الْعِلْمَ﴾⁽⁴⁾ نزلت في أهل التورية ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ والتي بعدها وعن
 ابن عباس كلها مكية إلا السجدين ﴿وَإِذْ لِلَّذِينَ يُفْتَلُونَ﴾⁽⁶⁾ والتي بعدها وقال ابن
 عباس وقتادة الفرقان مكية إلا قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾⁽⁷⁾ إلى
 آخر الثلاث وقيل في الشعراء هي مكية إلا قوله — عز وجل — ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ
 الْغَاوُونَ﴾⁽⁸⁾ إلى آخرها قال مقاتل وإلا قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ﴾⁽⁹⁾ الآية وقال
 مقاتل في القصص ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ﴾⁽¹⁰⁾ إلى قوله — عز وجل —
 ﴿لَا تَبْتَغِ الْجَاهِلِينَ﴾⁽¹¹⁾ مدني وقوله: ﴿إِنَّ أَلْذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْفُرْعَانَ﴾⁽¹²⁾ /144/
 نزلت بالجحفة قبل الهجرة وقال قتادة من أول العنكبوت إلى قوله — عز وجل —

(1) سورة الحج من الآية (25).

(2) سورة الحج من الآية (39).

(3) سورة الحج من الآية (40).

(4) سورة الحج من الآية (54).

(5) سورة الحج من الآية (58).

(6) سورة الحج من الآية (39).

(7) سورة الفرقان من الآية (68).

(8) سورة الشعراء من الآية (224).

(9) سورة الشعراء من الآية (197).

(10) سورة القصص من الآية (62).

(11) سورة القصص من الآية (55).

(12) سورة القصص من الآية (85).

﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾⁽¹⁾ مدني وباقيها مكي، وقيل⁽²⁾ : ((أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أتاه اليهود فقالوا يا محمد بلغنا أنك تقول: ﴿وَمَا ءُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽³⁾ أفعنيتنا أم عنيت قومك؟ فقال ﷺ عنيت الجميع فقالوا يا محمد يا محمد أما تعلم أن الله - عز وجل - أنزل التوراة على موسى - عليه السلام - وخلفها موسى فينا وفي التوراة أنباء كل شيء، فقال ﷺ التوراة وما فيها من الأنبياء قليل في علم الله تعالى فأنزل الله - عز وجل - ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَفْلَحَ﴾⁽⁴⁾ إلخ (الآيات الثلاث))⁽⁵⁾ وباقيها مكي.

وفي السجدة ثلاث آيات نزلن بالمدينة، لما قال الوليد بن عقبة لعلي - رضي الله عنه - أنا أذرب منك لسانا يعني أحد لسانا وأحد سنانا وأراد للكثيبة فقال له علي - رضي الله عنه - اسكت فإنك فاسق فأنزل الله - عز وجل - ﴿أَقِمَّسَ كَانَ مُؤْمِنًا﴾⁽⁶⁾ الآية وقال آخرون إلا خمس آيات من قوله - عز وجل - ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾⁽⁷⁾ إلى قوله: ﴿الَّذِينَ كُنْتُمْ بِهِءَ تُكَذِّبُونَ﴾⁽⁸⁾.

(1) سورة العنكبوت الآية (11).

(2) وهذا القول لعطاء بن يسار، رواه ابن جرير في تفسيره 545/17.

(3) سورة الإسراء من الآية (85).

(4) سورة لقمان من الآية (27).

(5) ينظر: تفسير ابن جرير 545/17.

(6) سورة السجدة من الآية (18).

(7) سورة السجدة من الآية (16).

(8) سورة السجدة من الآية (20).

وقال مقاتل قوله - عز وجل - في سبأ ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أَهْوَتُْوا الْعِلْمَ﴾⁽¹⁾ هذه الآية منها مدنية.

وفي الزمر أربع آيات نزلنا فيما قيل بالمدينة الأولى ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِّتُفُوا رَبَّكُمْ﴾⁽²⁾، والثلاث الباقية نزلت في وحشي فيما ذكروا ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾⁽³⁾ إلى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾⁽⁴⁾.

وقال ابن عباس وقتادة في المومن: هي مكية إلا آيتين نزلتا بالمدينة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ والتي تليها.

وكذلك قالوا في الشورى آيات غير مكية، قال ابن عباس لما نزل ﴿فَلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾⁽⁶⁾، قال رجل من الأنصار: والله ما أنزل الله هذا في القرآن قط فأنزل الله - عز وجل - ﴿أَمْ يَفُؤُونَ بِفُتْرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾⁽⁷⁾، قال: ثم إن الأنصاري تاب وقدم فأنزل الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾⁽⁸⁾ إلى قوله: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾⁽¹⁾، فهذه الآيات على قوله

(1) سورة سبأ من الآية (6).

(2) سورة الزمر من الآية (10).

(3) سورة الزمر من الآية (53).

(4) سورة الزمر من الآية (55).

(5) سورة غافر من الآية (56).

(6) سورة الشورى من الآية (23).

(7) سورة الشورى من الآية (24).

(8) سورة الشورى من الآية (25).

مدنيات، وقال قتادة في الجاثية في قوله — عز وجل — ﴿فَلِِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾⁽²⁾ هذه الآية وحدها مدنية وفي الأحقاف ﴿فَلْ آرَآيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾⁽³⁾ الآية نزلت في عبد الله بن سلام وقوله — عز وجل — ﴿بَاصِرٌ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَرْصِ مِنَ الرُّسُلِ﴾⁽⁴⁾ وباقيها مكي وسورة القتال مدنية وقد سبق القول فيها وقيل هي مدنية إلا قوله — عز وجل — ﴿وَكَأَيُّ مِسْ فَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِسْ فَرْيَتِكَ أَلْتَحِ أَخْرَجْتِكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾⁽⁵⁾، قيل: إن النبي ﷺ لما توجه مهاجرا إلى المدينة وقف ونظر إلى مكة وبكى فنزلت هذه الآية، وقال ابن عباس وقتادة قوله — عز وجل — في سورة ق ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب نزلت هذه الآية بالمدينة وباقي السور بمكة وقالوا في سورة والنجم ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾⁽⁶⁾ الآية نزلت بالمدينة وباقيها مكي وسورة القمر نزلت بمكة استثنى منها ﴿سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ﴾⁽⁷⁾ الآية وهو مردود، وقيل: ﴿إِنَّ الْمُتَفِيسَ﴾⁽⁸⁾ الآيتين، واختلفوا في تنزيل سورة الرحمن — عز وجل — فقالت عائشة — رضي الله عنها — والحسن وعكرمة وعطاء بن يسار ومجاهد وسفيان بن عيينة ومقاتل هي مكية وقال بن

(1) سورة الشورى من الآية (26).

(2) سورة الجاثية من الآية (14).

(3) سورة الأحقاف من الآية (10).

(4) سورة الأحقاف من الآية (35).

(5) سورة محمد من الآية (13).

(6) سورة النجم الآية (32).

(7) سورة القمر من الآية (45).

(8) سورة القمر من الآية (54).

عباس وقتادة هي مكة إلا آية واحدة ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ﴾⁽¹⁾ فإنها نزلت بالمدينة، وقال عطا بن أبي مسلم عن ابن عباس ونافع بن أبي نعيم وكريب هي مدينة وقال ابن عباس والكلبي وقتادة الواقعة مكة إلا آية واحدة ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾⁽²⁾ وقيل في سورة المجادلة هي مدينة إلا قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾⁽³⁾ الآية وقيل في الصف والجمعة هما مدينتان وقيل مكيتان وكذلك التغابن وقال ابن عباس وقتادة في سورة ن من أولها إلى قوله ﴿عَلَى الْخُرُطُومِ﴾⁽⁴⁾ مكي ثم إلى قوله: ﴿أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁵⁾ مدني ثم إلى قوله: ﴿بِهِمْ يَكْتُوبُونَ﴾⁽⁶⁾ مكي ثم إلى قوله: ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁷⁾ مدني ثم إلى آخرها مكي والمرسلات مكة كلها وقد روي عن ابن مسعود أنها نزلت على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ليلة الجن ونحن بحراء ويقال إن فيها من المدني ﴿وَإِذَا فِئَلٌ لَهُمْ إِرْكَعُوا لَا يُزَكَّعُونَ﴾⁽⁸⁾ واختلف في المطففين ف قيل هي أول ما نزل بالمدينة وعن ابن عباس أنها مكة وسورة القدر مدنية وقيل مكة نزلت بين عبس والشمس وقال قتادة وكريب وجدنا في كتاب ابن عباس لم يكن مكة وكذا روي عن مجاهد وقال ابن الزبير وعطا بن يسار هي

(1) سورة الرحمن من الآية (29).

(2) سورة الواقعة من الآية (82).

(3) سورة المجادلة من الآية (7).

(4) سورة القلم من الآية (16).

(5) سورة القلم من الآية (33).

(6) سورة القلم من الآية (47).

(7) سورة القلم من الآية (50).

(8) سورة المرسلات من الآية (48).

مدنية وقال مجاهد في إذا زلزلت هي مكة وغيره يقول مدنية وكذلك القول في العاديات وأرأيت مكة /145/ وقال جوير عن الضحاك مدنية، وقال قوم هي مكة إلا قوله - عز وجل - ﴿قَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾⁽¹⁾ نزلت في المنافقين واختلف في سورة الإخلاص وقد سبق قول عطا بن أبي مسلم أنها مكة وهو يروي جميع ما ذكره عن ابن عباس وكذلك قال كريب ونافع بن أبي نعيم وقال مجاهد ومحمد بن كعب القرظي وأبو العالية والربيع وغيرهم أنها مدنية وهو الصحيح إن شاء الله والفلق والناس من المدني وقيل من المكي⁽²⁾.

فهذا جميع ما اختلف في تنزيله ذكرناه لك هنا على طبق ما ذكره الحافظ السخاوي في جماله، وما لم أذكره من السور فلا خلاف فيه وهو على ما ذكره عطاء الخرساني في المكي والمدني، كما قدّمنا عنه، عدى سورة القمر، فهي على طبق ما ذكره الحافظ السيوطي في إتيقانه.

فإن قلت ما تقول في الضابط الذي أخرجه الحاكم في مستدركه⁽³⁾ وغيره⁽⁴⁾ من العلماء العلماء من أن السورة إذا كان فيها ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهي مما نزل بالمدينة، وإذا كان فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فهي مما نزل بمكة؟

وفي الضابط الذي قال به بعضهم أيضا وهو إذا كان شيء نزل من القرآن فيه ذكر الأمم والقرون فهو مما نزل بمكة وإذا كان في الفرائض والسنن فهو مما نزل بالمدينة؟

(1) سورة الماعون من الآية (4).

(2) ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 54-66.

(3) سيأتي ذكره.

(4) سيأتي ذكره.

وفي الضابط الثالث الذي قال به بعضهم وسماه قياسي وهو كل سورة فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فقط أو كلاً أو أولها حرف تهجي أو فيها قصة آدم وإبليس أو فيها قصص الأنبياء فهي مكية وكل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية؟

هل هذه الضوابط أغلبية محمولة على الغالب والكثير وقد تتخلف في بعض الجزئيات أو هي كلية لا تتخلف في جزء من الأجزاء ولا في حال من الأحوال؟

قلت: اعلم أن الحاكم أخرج في مستدركه⁽¹⁾ وكذا البيهقي في الدلائل⁽²⁾ والبزار في مسنده⁽³⁾ من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: ((ما كان ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ نزل بالمدينة وما كان ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فبمكة)).

وعن ميمون بن مهران قال: ما كان في القرآن يأياها الناس أو يا بني آدم فإنه مكي، وما كان ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فإنه مدني)).

قال بن عطية وغيره هو في ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ صحيح، وأما ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فقد يأتي في مدني.

وقال ابن الحصار: (قد اعتنى المتشغلون بالنسخ بهذا الحديث واعتمدوه على ضعفه، وقد اتفق الناس على أن النساء مدنية وأولها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ وعلى أن الحج مكية وفيها ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِرُكْعُوا وَاسْجُدُوا﴾⁽⁴⁾، وقال غيره هذا القول إن أخذ على

⁽¹⁾ 20/3 برقم (4295).

⁽²⁾ 144/7.

⁽³⁾ 336/4 (1531).

⁽⁴⁾ سورة الحج من الآية (77)

إطلاقه فيه نظر؛ لأن سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ﴾⁽¹⁾
 ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾ وسورة النساء مدنية وأولها ﴿يَأْتِيهَا
 النَّاسُ﴾.

وقال الإمام مكي القيرواني: (هذا إنما هو في الأكثر وليس بعام وفي كثير من السور
 المكية ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقال غيره وهو القاضي إن كان المرجوع في هذا إلى
 النقل فمسلم وإن كان السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة
 فضعيف إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفاتهم وبأسمائهم وجنسهم ويؤمر غير المؤمنين
 بالعبادة كما يؤمر المؤمنون بالاستمرار عليها والازدياد منها نقله الإمام فخر الدين في
 تفسيره⁽³⁾.

وأخرج البيهقي في الدلائل⁽⁴⁾ من طريق يونس بن بكير عن هشام بن عروة عن أبيه
 قال: (كل شيء نزل من القرآن فيه ذكر الأمم والقرون فإنما نزل بمكة وما كان من
 الفرائض والسنن فإنما نزل بالمدينة).

وقال الإمام المحقق الجعبري: (لمعرفة المكي والمدني طريقان سماعي وقياسي فالسماعي
 ما وصل إلينا نزوله بأحدهما القياسي كل سورة فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فقط أو ﴿كَلَّا﴾ أو
 أولها حرف تهجي سوى الزهراوين وهما البقرة وآل عمران والرعد أو فيها قصة آدم

(1) سورة البقرة من الآية (21).

(2) سورة البقرة من الآية (168).

(3) 320/2.

(4) 144/7.

وإبليس سوى البقرة، أو فيها قصص الأنبياء فهي مكية، وكل سورة فيها ذكر المنافقين فمدنية زاد غيره سوى العنكبوت⁽¹⁾.

وفي كامل الهذلي: (كل سورة فيها سجدة فهي مكية)⁽²⁾ انتهى.

فبان لك مما ذكرناه من الأوجه والتفاصيل التي نقلناها عن ذكر تمييز المكي من المدني وعكسه، وما اختلف فيه والآيات المدنية في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، غير أنه بقيت أوجه تتعلق بما زبرناه سابقاً، ذكر أمثلتها الإمام ابن حبيب - رحمه الله - ونقلها عنه الحافظ السيوطي في إتيقانه⁽³⁾ فنقلها منه ونثبتها هنا تتيماً للفائدة.

فأقول مثال ما نزل بمكة وحكمه مدني ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَنَبِيٍّ﴾⁽⁴⁾ الآية نزل بمكة يوم الفتح وهي مدنية؛ لأنها نزلت بعد الهجرة، وقوله تعالى: ﴿إِنِّيَوْمَ 146/ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽⁵⁾ الآية، كذلك قال الحافظ السيوطي وكذا قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾⁽⁶⁾ ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكي سورة الممتحنة، فإنها نزلت بالمدينة مخاطبة لأهل مكة، وقوله في النحل ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ﴾⁽⁷⁾ إلى آخرها نزل بالمدينة مخاطباً بها أهل مكة، وصدر براءة

(1) لم أقف عليه في كتاب الكنز للجعبري.

(2) الكامل في القراءات العشر ص 116.

(3) 36/1

(4) سورة الحجرات من الآية (13).

(5) سورة المائدة من الآية (3).

(6) سورة النساء من الآية (58).

(7) سورة النحل من الآية (41).

نزل بالمدينة خطابا لمشركي أهل مكة ومثال ما يشبه تنزيل المدني في السور المكية قوله تعالى في النجم ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْأَثَمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾⁽¹⁾ فإن الفواحش كل ذنب فيه حد والكبائر كل ذنب عاقبته النار واللمم ما بين الحدين من الذنوب ولم يكن بمكة حد ولا نحوه ومثال ما يشبه تنزيل مكة في السورة المدنية قوله: ﴿وَالْعَدِيدَتِ ضُبْحًا﴾⁽²⁾، وقوله في الأنفال: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾⁽³⁾ الآية ومثال ما حمل من مكة إلى المدينة سورة يوسف والإخلاص وسبح ومثال ما حمل من المدينة إلى مكة ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فِتَالٍ بِهِ﴾⁽⁴⁾ وآية الربوا وصدر براءة وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا لِنَفْسِهِمْ﴾⁽⁵⁾ الآيات ومثال ما حمل إلى الحبشة سورة مريم فقد صح أن جعفر بن أبي طالب قرأها على النجاشي، أخرجه أحمد في مسنده⁽⁶⁾،

وقوله تعالى ﴿فُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾⁽⁷⁾ آيات، وقد صح حمل هذه الآيات أيضا إلى الروم والله سبحانه وتعالى أعلم.
هذا وإن للعلماء في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة، أشهرها:

(1) سورة النجم من الآية (32).

(2) سورة العاديات الآية (1).

(3) سورة الأنفال الآية (32).

(4) سورة البقرة من الآية (217).

(5) سورة النساء من الآية (97).

(6) 263/3 (1740).

(7) سورة آل عمران من الآية (64).

أن المكي ما نزل قبل الهجرة ولو بطريق المدينة قبل أن يبلغها النبي ﷺ والمدني ما نزل بعدها سواء نزل بالمدينة أو بمكة عام الفتح أو حجة الوداع أو بسفر من الأسفار ويؤيد هذا القول ما أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي⁽¹⁾ بسنده إلى يحيى بن سلام⁽²⁾ قال: (ما نزل بمكة وما نزل بطريق المدينة قبل أن يبلغ النبي ﷺ المدينة فهو من المكي وما نزل عن النبي ﷺ في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني).

قال الحافظ السيوطي: (وهذا أثر لطيف يؤخذ منه أن ما نزل في سفر الهجرة مكي)⁽³⁾.

الثاني: أن المكي ما نزل عليه بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل عليه بالمدينة وعلى هذا القول تثبت الوساطة، فما نزل بالأسفار لا يطلق عليه مكي ولا مدني، وكذا ما نزل بين السماء والأرض في السماء، على هذا القول، لا يطلق على ذلك مكي ولا مدني من باب أولى.

الثالث: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة وقول ابن مسعود - رضي الله عنه - : (والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيما نزلت وأين نزلت)⁽⁴⁾ محمول على هذا القول الثالث قاله الحافظ السيوطي⁽⁵⁾ - رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) لم أقف عليه في مسند الدارمي.

(2) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التميمي بالولاء البصري ثم الأفريقي مفسر فقيه عالم بالحديث، واللغة أدرك نحو خمسين من التابعين، من كتبه تفسير القرآن، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 200 هـ.

ينظر: طبقات المفسرين 371/2 برقم (685).

(3) الإتيان 37/1.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه باب القراءة من أصحاب النبي ﷺ 187/6 برقم (5002).

(5) في الإتيان 37-38.

واعلم أن أكثر ما نزل من القرآن في الحضر وأقل ما نزل منه في السفر فأمثلة الحضري كثيرة تؤخذ مما تقدّم، وأمثلة السفر منها قوله تعالى ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽¹⁾ نزلت بمكة عام حجة الوداع وذلك لما طاف النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله له عمر هذا مقام أبينا إبراهيم قال نعم قال أفلا نتخذه مصلى فنزلت، أخرجه ابن أبي حاتم⁽²⁾ وغيره⁽³⁾ عن جابر ومنها ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾⁽⁴⁾ الآية.

روى ابن جرير⁽⁵⁾ عن الزهري أنها نزلت في غزوة الحذيبية، وقيل: نزلت في حجة الوداع.

ومنها ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾⁽⁶⁾ في صحيح ابن حبان⁽⁷⁾ عن أبي هريرة أنها نزلت في السفر.

ومنها ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾⁽⁸⁾ الآية نزلت ببدر كما أخرجه الترمذي⁽⁹⁾ عن عمر.

(1) سورة البقرة من الآية (125).

(2) في تفسيره 226/1 برقم (1196).

(3) ابن كثير في تفسيره 414/1، أبو نعيم الأصبهاني 145/4.

(4) سورة البقرة من الآية (189).

(5) في تفسيره 531/3.

(6) سورة المائدة من الآية (67).

(7) موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي ص 430 برقم (1739).

(8) سورة الأنفال من الآية (9).

(9) في سننه 120/5 برقم (3018).

ومنها ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ﴾⁽¹⁾ الآية نزلت في بعض أسفاره كما أخرجه أحمد⁽²⁾ عن ثوبان.

ومنها: خاتمة النحل أخرج البيهقي في الدلائل⁽³⁾ والبزار⁽⁴⁾ عن أبي هريرة أنها نزلت بأحد والنبي ﷺ واقف على حمزة حين استشهد.

ومنها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾⁽⁵⁾ الآية نزلت بالطائف قاله الإمام ابن حبيب⁽⁶⁾، قال الجلال السيوطي: (ولم أقف له على مستند)⁽⁷⁾.

ومنها: ﴿إِنَّ أَلَدِي قَرَضَ عَلَيْكَ الْفُرْعَانَ﴾⁽⁸⁾ نزل بالجحفة في سفر الهجرة كما أخرجه ابن أبي حاتم⁽⁹⁾ عن الضحاك.

ومنها: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾⁽¹⁰⁾ الآية نزلت ببيت المقدس من ليلة الإسراء قاله العلامة الإمام ابن حبيب - رحمه الله -⁽¹¹⁾.

(1) سورة التوبة من الآية (34).

(2) في مسنده 75/37 برقم (22392).

(3) 288/3.

(4) في مسنده 21/17 برقم (9530).

(5) سورة الفرقان من الآية (45).

(6) ينظر: الإتيان للسيوطي 78/1.

(7) المصدر نفسه.

(8) سورة القصص من الآية (75).

(9) المصدر نفسه.

(10) سورة الزخرف من الآية (45).

(11) المصدر نفسه.

ومنها: سورة والمرسلات، أخرج الشيخان⁽¹⁾ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: ((بينما نحن مع النبي ﷺ في غار بمنى إذ نزلت عليه المرسلات)) الحديث.
ومنها: أول سورة اقرأ أنزل بغار /147/ حراء كما في الصحيحين⁽²⁾ كما قدمنا إلى غير ذلك من الأمثلة المسطرة في الإتيان⁽³⁾ والله تعالى أعلم.
واعلم أن أكثر ما نزل من القرآن العظيم في النهار وأقل ما نزل منه في الليل أمثلة النهاري كثيرة تؤخذ مما قدمنا،

قال الإمام ابن حبيب: (أكثر القرآن نزل نهاراً وأما الليالي فله أمثلة منها تحويل القبلة ففي الصحيحين⁽⁴⁾ من حديث ابن عمر ((بينما الناس في قباء في صلاة الصبح إذ آتاهم آت، فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة)).
وروى مسلم⁽⁵⁾ عن أنس: ((أن النبي ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾⁽⁶⁾ الآية فمر رجل من بني سلمة على أناس وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى ألا إن القبلة قد حوّلت فمالوا كلّهم نحو القبلة))

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب ما يقتل المحرم من الدواب 14/3 برقم (1830)، ومسلم في صحيحه باب قتل الحيات وغيرها 1755/4 برقم (137).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه باب بدء الوحي إلى الرسول ﷺ 7/1 برقم (3)، ومسلم في صحيحه باب بدء الوحي إلى الرسول ﷺ 139/1 برقم (140).

(3) للسيوطي 73/1_80.

(4) أخرجه في صحيحه باب ما جاء في القبلة 89/1 برقم (403)، ومسلم في صحيحه باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة 375/1 برقم (13).

(5) المصدر نفسه برقم (15).

(6) سورة البقرة من الآية (144).

لكن في الصحيحين⁽¹⁾ عن البراء ((أن النبي ﷺ صلى قبل بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت وأن أول صلاة صلاها للقبلة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى على أهل مسجد وهم راكعون، فقال أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل الكعبة فداروا كلهم قبل البيت)).

قال الحافظ السيوطي: (فهذا يقتضي أنها نزلت نهارا بين الظهر والعصر)⁽²⁾.

قال القاضي جلال الدين: (والأرجح بمقتضى الاستدلال نزولها بالليل لأن قضية أهل قبا كانت في الصباح وقبا قريب من المدينة فيبعد أن يكون رسول الله ﷺ أخر البيان لهم من العصر إلى الصباح)⁽³⁾.

وقال ابن حجر: (الأقوى أن نزولها كان نهارا، والجواب عن حديث ابن عمر المتقدم أن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة، ووصل وقت الصباح إلى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وقوله قد نزل عليه الليلة مجاز في إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي)⁽⁴⁾.

قال الحافظ السيوطي: (ويؤيد هذا ما أخرجه النسائي⁽⁵⁾ عن أبي سعيد بن العلاء⁽⁶⁾ قال: ((مررنا يوما ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر فقلت: أوحث أمر فجلس فقرأ رسول

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب الصلاة من الإيمان 17/1 برقم (40) واللفظ له، ومسلم في صحيحه باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة 374/1 برقم (525).

(2) في الإتيان 81/1.

(3) نقله السيوطي في الإتيان 81/1.

(4) نقله السيوطي في الإتيان 82/1.

(5) أخرجه في سننه الكبرى 17/10 برقم (10937).

(6) الصحيح بن المعلّى كما في النسائي.

الله ﷻ هذه الآية ﴿قَدْ نَرَى تَفَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾⁽¹⁾ حتى فرغ فصلي الظهر⁽²⁾ انتهى.

قلت: هذا الكلام يؤيد أنها نزلت نهاراً، كما قال غير أنه يخالف ما قدّمنا عن الحافظ السيوطي من أن أول صلاة صلاها النبي ﷺ للبيت العصر لا الظهر كما هو صريح النسائي تأمل والله تعالى أعلم.

ومنها: سورة الأنعام، أخرج الطبراني⁽³⁾ وأبو عبيد في فضائله⁽⁴⁾ عن ابن عباس قال نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة حولها سبعون ألف ملك. ومنها: آية الثلاثة الذين خلفوا في الصحيح⁽⁵⁾ من حديث كعب فأنزل الله توبتهم حين بقي الثلث الأخير من الليل.

ومنها: ﴿وَسُئِلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾⁽⁶⁾ على قول الإمام ابن حبيب أنها نزلت ليلة الإسراء كما قدّمنا إلى غير ذلك من الأمثلة.

قال الجلال السيوطي في إتقانه: (وقد نزل بين الليل والنهار في وقت الصبح آيات منها آية التيمم في المائدة، ومنها: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾⁽⁷⁾ ففي الصحيح⁽¹⁾ أنها نزلت وهو

(1) سورة البقرة من الآية (144).

(2) ينظر: الإتقان للسيوطي 82/1.

(3) أخرجه في معجمه الكبير 215/12 برقم (12930).

(4) ص 240.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه باب حديث كعب بن مالك، وقول الله _ عز وجل _ {وعلى الثلاثة الذين خلفوا} 3/6 برقم (4418)، ومسلم في صحيحه باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه 2120/4 برقم (2769).

(6) سورة الزخرف من الآية (45).

(7) سورة آل عمران من الآية (128).



في الركعة الأخير من صلاة الصبح حين أراد أن يقنت يدعوا على أبي سفيان ومن ذكر معه⁽²⁾. انتهى مع بعض حذف وتصرف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب {ليس لك من الأمر شيء} 99/5 برقم (4069).

⁽²⁾ ينظر: الإتيان للسيوطي 85/1.

[باب نزول القرآن]

السؤال الواحد والثمانون إلى السابع والثمانين:

وهل بعض القرآن نزل على النبي ﷺ في الصيف وبعضه نزل عليه في الشتاء أو نزل عليه في أحدهما؟

وهل بعض القرآن نزل على النبي ﷺ في فراشه الطاهر الشريف يقظة وبعضه مناما أو لا؟

وهل بعض القرآن نزل على النبي ﷺ في الأرض والبعض منه نزل في السماء وفيما بين السماء والأرض والبعض منه نزل عليه تحت الأرض أو لا؟

وهل غالب القرآن وأكثره نزل على النبي ﷺ مفردا ومن غير الغالب والكثير نزل عليه جملة أو لا؟

وهل بعض القرآن نزل به جبريل على النبي ﷺ مشيعا بالملائكة عند نزوله وجله نزل به عليه مفردا من غير تشييع الملائكة، أو لا؟

وما قولكم - رضي الله عنكم - في آخر ما نزل من القرآن على النبي ﷺ هل هو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِمَةِ﴾⁽¹⁾ أو آية الربوا/148/ أو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ الآية أو ﴿لَفَذَ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾⁽³⁾ إلى آخر السورة أو ﴿بِمَسْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾⁽⁴⁾ الآية أو

⁽¹⁾ سورة النساء من الآية (176).

⁽²⁾ سورة البقرة من الآية (281).

⁽³⁾ سورة التوبة من الآية (128).

⁽⁴⁾ سورة العنكبوت من الآية (5).

﴿بَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ﴾⁽¹⁾ إلى آخرها أو قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽²⁾ وما وجه الجمع بين هذه الروايات؛ لأن ظاهرها يقتضي المنافات والتعارض بينهما في ذلك ولا تعارض ولا تنافي في القرآن البتة.

الجواب عن ذلك :

اعلم أن بعض القرآن نزل على النبي ﷺ في الصيف والبعض منه نزل عليه في الشتاء. قال الإمام الواحدي: (أنزل الله في الكلايتين آيتين أحدهما في الشتاء وهي التي في أول النساء والآخرى في الصيف وهي التي في آخرها)⁽³⁾ ومن أمثلة الصيفي أيضا الآيات النازلة في غزوة تبوك فقد كانت في شدة الحر ومن أمثلة الشتاء أيضا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ إلى قوله ﴿وَرِزْقٍ كَرِيمٍ﴾ ففي الصحيح⁽⁴⁾ عن عائشة - رضي الله عنها - أنها نزلت في يوم شات والآيات التي في غزوة الخندق من سورة الأحزاب فقد كانت في البرد إلى غير ذلك من الأمثلة والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن بعض القرآن نزل على النبي ﷺ يقظة في فراشه الطاهر الشريف، وبعضه نزل عليه مناما، فمن أمثلة الفراش قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعَصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ وآية ﴿الثَّلَاثَةِ﴾ الَّذِينَ خَلَفُوا في الصحيح⁽⁵⁾ أنها نزلت وقد بقي من الليل ثلثه وهو ﷺ عند أم سلمة

(1) سورة آل عمران من الآية (195).

(2) سورة المائدة من الآية (3).

(3) تفسير الوسيط 145/2.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه باب حديث الإفك 116/5 برقم (4141).

(5) سبق تخريجه.

- رضي الله عنها - واستشكل الجمع بين هذا وقوله ﷺ في حق عائشة ما نزل عليّ الوحي في فراش امرأة غيرها.

قال القاضي جلال الدين: (ولعل هذا كان قبل القصة التي نزل الوحي بها في فراش أم سلمة)⁽¹⁾.

ومن أمثلة النومي سورة الكوثر لما روى مسلم⁽²⁾ عن أنس قال: ((بينما رسول الله ﷺ بين أظهرنا إذ غفا غفاة، ثم رفع رأسه متبسما، فقلنا ما أضحكك يا رسول الله، فقال أنزل علي أنفا سورة، فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ إلى آخرها)).

قال الإمام الرافعي⁽³⁾ في أماليه: (فهم فاهمون من الحديث أن السورة نزلت في تلك الأغفات، وقالوا من الوحي ما كان يأتيه في النوم؛ لأن رؤيا النبي حق ووحى قال: وهذا صحيح لكن لا شبهة أن يقال أن القرآن كله نزل في اليقظة، وكأنه خطر له في النوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة أو عرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة فقرأها عليهم وفسرها لهم، أو أن الإغفاء المذكور محمول على الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي)⁽⁴⁾.

(1) ذكره السيوطي في الإتقان 88/1.

(2) أخرجه في صحيحه باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة 300/1 برقم (400).

(3) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي القزويني الشافعي، فقيه من كبار الشافعية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، من كتبه: التدوين في ذكره أخبار قزوين، والإيجاز في أخطار الحجاز وغيرها، توفي في قزوين - رحمه الله تعالى - سنة 623هـ.

ينظر: فوات الوفيات 376/2 برقم (297)، والأعلام للزركلي 55/4.

(4) نقله السيوطي في الإتقان 88-89.

قال الجلال السيوطي: (وهذا الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه، قال: وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه، والتأويل الأخير أصح من الأول، قال بل نقول أن السورة المذكورة نزلت في تلك الحالة وليس الإغفاء إغفاء نوم بل الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي)⁽¹⁾ انتهى. مع بعض الحذف والتصرف.

قلت: وقد ذكر العلماء - رضي الله عنهم - للوحي كيفيات وذكرنا بعضها منها فيما سلف، ولم نستوف ذكرها روما للاختصار، والآن ظهر لي أن نذكرها هنا تكميلاً للفائدة، فأقول فمن كيفيات الوحي أن يأتيه الملك في مثل صلصلة الجرس.

وفي مسند أحمد⁽²⁾ عن عبد الله بن عمر، قال: سألت النبي ﷺ هل تحس بالوحي، فقال: أسمع صلاصل ثم سكت عند ذلك ثم قال: ((فما من مرة يوحى إليّ إلا ظننت أن نفسي تفيض))

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه الوحي يتزبد وجهه الشريف ويجد برداً في ثناياه ويعرق حتى ينحذر منه ومن كيفيات الوحي أيضاً أن يأتيه الملك في صورة رجل فيكلمه إلخ ما تقدّم، وهذا عين ما قدّمناه من أن الملك ينتقل من صورة الملكية إلى الصورة البشرية. ومن كيفياته أيضاً انتقال النبي ﷺ من صورته البشرية إلى الصورة الملكية كما قدّمناه، ومن كيفياته أيضاً أن يأتيه الملك في النوم، وعدّ من هذا قوم سورة الكوثر، وقد تقدّم ما فيها، ومن كيفياته أيضاً أن يكلمه الله إما في اليقظة كما في ليلة الإسراء أو في النوم، إلى غير ذلك من الكيفيات التي قررها الإمام الحافظ السيوطي - رحمه الله - ورضي عنه - في إتيقانه⁽³⁾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) المصدر نفسه 89/1.

(2) أخرجه في مسنده 11 / 642 برقم (7071).

(3) ينظر: الإتيقان للسيوطي 89/1.

هذا وإن من القرآن ما نزل في الأرض وما نزل في السماء وما نزل بينهما وما نزل تحت الأرض، قال الإمام الحجة ابن العربي⁽¹⁾: (إن من القرآن سماويا وأرضيا وما نزل بين السماء والأرض وما نزل /149/ تحت الأرض في الغار)⁽²⁾

قال هبة الله⁽³⁾ المفسر: (نزل القرآن بين مكة والمدينة إلا ست آيات نزلت لا في الأرض ولا في السماء ثلاث في سورة والصفات ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾⁽⁴⁾ الآيات الثلاث وواحدة في الزخرف ﴿وَسُئِلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾⁽⁵⁾ الآية والآيتان من آخر سورة البقرة نزلتا ليلة المعراج)⁽⁶⁾.

قال الإمام ابن العربي - رحمه الله -: (ولعله أراد في الفضاء بين السماء والأرض، قال: وأما ما نزل تحت الأرض في الغار فسورة والمرسلات كما روي⁽⁷⁾ عن ابن مسعود - رضي

(1) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الشهير بالقاضي أبوبكر ابن العربي الإشبيلي مالكي الحافظ العالم، عالم أهل الأندلس ومسندهم، ولد في اشبيلية سنة 468هـ، من كتبه: أحكام القرآن، قانون التأويل، والناسخ والمنسوخ، وغيرها توفي - رحمه الله تعالى - سنة 543هـ.

ينظر: تذكرة الحفاظ ص 468 برقم (1046)، والأعلام للزركلي 230/6.

(2) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي 359/4.

(3) هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، أبو القاسم: مفسر ضرير من أهل بغداد كانت له حلقة في جامع منصور، له كتب منها: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، والناسخ والمنسوخ في الحديث، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - في بغداد سنة 410هـ.

ينظر: غاية النهاية لابن الجزري 351/2 برقم (3771).

(4) سورة الصفات من الآية (164).

(5) سورة الزخرف من الآية (45).

(6) نقله السيوطي في الإتقان 90/1.

(7) أخرجه البخاري في صحيحه باب: {خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم}، 129/4 برقم (3317)، ومسلم في صحيحه باب: {قتل الحيات وغيرها} 1755/4 برقم (2234).

الله عنه - وفي الكامل⁽¹⁾ للإمام الهذلي نزلت آمن الرسول إلى آخر السورة بقباب قوسين⁽²⁾ انتهى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم رحماني الله وإياك برحمته الواسعة أن الغالب والكثير من القرآن نزل مفردا على النبي ﷺ من ذلك أول سورة العلق إلى قوله تعالى ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ وأول سورة والضحي إلى قوله: ﴿فَرَضَى﴾ كما في حديث الطبراني⁽³⁾ إلى غير ذلك من الأمثلة الذي قدّمنا ذكرها فيما سلف، ومن غير الغالب والكثير نزل جملة على النبي ﷺ، من ذلك سورة الفاتحة على المشهور فيها، كما مر، والإخلاص والكوثر، وتبت ولم يكن والنصر والمعوذتان نزلتا معا والمرسلات ففي المستدرک⁽⁴⁾ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: ((كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت عليه والمرسلات عرفا فأخذتها من فيه وإن فاه رطب بها)) إلخ.

ومن ذلك سورة الأنعام فقد أخرج أبو عبيد⁽⁵⁾ والطبراني⁽⁶⁾ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال نزلت سورة الأنعام بمكة ليلا جملة حولها سبعون ألف ملك وعن علي - رضي الله عنه - قال: ((أنزل القرآن خمسا خمسا إلا سورة الأنعام فإنها نزلت جملة في ألف يشيعها من كل سماء سبعون ملكا حتى أدوها إلى النبي ﷺ))⁽⁷⁾.

(1) الكامل في القراءات للهذلي ص 113.

(2) أحكام القرآن 356/4.

(3) في معجمه الأوسط 179/1 برقم (572).

(4) للحاكم 275/2 برقم (2994).

(5) في فضائل القرآن 240/1.

(6) في معجمه الكبير 215/12 برقم (12930).

(7) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان 80/4 برقم (2211).

قلت: وتماز الألف الظاهر، والله أعلم أنه من غير سَكَّان السماوات وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - مرفوعا ((أنزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك))⁽¹⁾

وعن مجاهد قال: ((نزلت الأنعام كلها جملة واحدة معها خمسمائة ملك))⁽²⁾
وعن عطاء قال: ((أنزلت الأنعام ومعهما سبعون ألف ملك))⁽³⁾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن بعض القرآن نزل به جبريل على النبي ﷺ مشيعاً بالملائكة الكرام، وجله نزل به عليه مفرداً من غير تشيع الملائكة، فالأول سورة الفاتحة نزلت ومعه ثمانون ألف ملك، وآية الكرسي نزلت ومعه ثلاثون ألف ملك، وسورة يونس نزلت ومعه ثلاثون ألف ملك ﴿وَسَقِّلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾⁽⁴⁾ نزلت ومعه ثلاثون ألف ملك، وسورة الأنعام نزلت ومعه سبعون ألف ملك يشيعونها، وجل القرآن نزل به جبريل - عليه السلام - على النبي ﷺ مفرداً من غير تشيع وقد قدمنا حديث سورة الأنعام بطرقه، ومن طرقه أيضاً ما أخرجه البيهقي في الشعب⁽⁵⁾ والطبراني⁽⁶⁾ بسند ضعيف عن أنس مرفوعا ((نزلت سورة الأنعام ومعهما موكب من الملائكة يسد ما بين الخافقين)) الحديث، قال الحاكم⁽⁷⁾ والبيهقي⁽¹⁾ من حديث جابر قال: ((لما نزلت سورة

(1) ذكره الثعلبي في تفسيره 131/4.

(2) ذكره السيوطي في الإتقان 137/1.

(3) المصدر نفسه.

(4) سورة الزخرف من الآية (45).

(5) 79/4 برقم (2210).

(6) في معجمه الأوسط 292/6 برقم (6447).

(7) أخرجه في مستدركه 344/2 برقم (3226).

الأُنعام سبّح رسول الله ﷺ ثم قال: لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سدّ الأفق)) قال الحاكم: ((صحيح على شرط مسلم، لكن قال الذهبي فيه انقطاع وأظنه موضوعاً))⁽²⁾.

وأما الفاتحة وسورة يونس ﴿وَسْئَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾⁽³⁾ فقد قال الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - : (لم أقف على حديث فيها بذلك ولا أثر، قال: وأما آية الكرسي فقد ورد فيها وفي جميع آيات البقرة حديث.

أخرج أحمد في مسنده⁽⁴⁾ عن ابن يسار أن رسول الله ﷺ قال ((البقرة سنام القرآن وذروته نزلت مع كل آية منها ثمانون ملكاً واستخرجت ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾⁽⁵⁾ من تحت العرش فوصلت بها)).

وأخرج سعيد بن منصور في سننه⁽⁶⁾ عن الضحاك بن مزاحم⁽⁷⁾ قال: ((خواتيم سورة البقرة جاء بها جبريل ومعه من الملائكة ما شاء الله))⁽⁸⁾ انتهى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) في شعب الإيمان 78/4 برقم (2208).

(2) ينظر: المستدرک على الصحيحین 344/2 برقم (3226).

(3) سورة الزخرف من الآية (45).

(4) 417/33 برقم (20300).

(5) سورة البقرة من الآية (255).

(6) ينظر: التفسير من سنن سعيد بن منصور للجوزجاني 1019/3.

(7) الضحاك بن مزاحم، الخراساني أبو القاسم مفسر، توفي - رحم الله تعالى - 105 هـ.

ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر 453/4 برقم (794)، ميزان الاعتدال للذهبي 325/2 برقم (3942).

(8) ينظر: الاتقان للسيوطي 138/1-139.

واعلم أن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في آخر ما نزل من القرآن على النبي ﷺ بعد اتفاقهم على أنه أنزل عليه بحسب الوقائع شيئاً بعد شيء مفرقا لاكثره وجمله لاقله كما قدّمنا، روى الشيخان⁽¹⁾ عن البراء بن عازب قال: /150/ ((آخر آية نزلت قوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾⁽²⁾)).

وأخرج الإمام البخاري في صحيحه⁽³⁾ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: آخر آية نزلت آية الربوا. والمراد بها قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ وَذَرُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الرِّبَا﴾ الآية

عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: ((خطبنا عمر - رضي الله عنه - فقال إن آخر القرآن نزولا آية الربوا))⁽⁴⁾

وأخرج النسائي⁽⁵⁾ عن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: ((آخر شيء نزل من القرآن ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ الآية)).

وأخرج ابن أبي حاتم⁽⁶⁾ عن سعيد بن جبیر قال: ((آخر ما نزل من القرآن كله ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ الآية.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب {يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله} 50/6 برقم (4605)، ومسلم في صحيحه باب: {آخر آية نزلت آية الكلاله} 1236/3 برقم (1618).

(2) سورة النساء من الآية (176).

(3) باب ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ 33/6 برقم (4544).

(4) رواه ابن كثير في تفسيره 711/1.

(5) في سننه الكبرى 39/10 برقم (10991).

(6) في تفسيره 554/2.

وعاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية تسع ليال ثم مات يوم الإثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول.

قال أهل التاريخ: (كانت مدّة حياته ﷺ ثلاثا وستين سنة قمرية تنقص عشرة أيام، ووفاته في الليلة المذكورة من الشهر المذكور في السنة العاشرة من هجرته ﷺ من مكة المشرفة إلى المدينة المنورة وتاريخ ولادته ﷺ أنه ولد في الساعة العاشرة من ليلة الإثنين ليلة اثني عشر من ربيع الأول سنة ثلاث وستين وأربعمائة وأربعة آلاف سنة من هبوط آدم من الجنة - عليه السلام - وتاريخ ولادته من سنين الطوفان خمسة وسبعون سنة وثلاثة آلاف سنة والتاريخ الذي عليه الناس اليوم وبه العمل في رسوم بياعاتهم وشرائعهم وأنكحتهم وسككهم ومعاولاتهم ومكاتباتهم وغير ذلك مما هو جار بينهم إنما هو من هجرته ﷺ من مكة إلى المدينة، وقدّر ذلك منها إلى الآن ألف سنة واحدة ومائة سنة واحدة وأربعة وثمانون سنة) انتهى، من كتب بعض التواريخ مع بعض زيادة وقلب في العبارة والله أعلم.

وعن سعيد بن المسيب: (أن آخر القرآن عهدا بالعرش آية الدين)⁽¹⁾
وفي المستدرک⁽²⁾ عن أبي بن كعب قال: (آخر آية نزلت ﴿لَفَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾⁽³⁾ إِنْخ السورة)،

وذلك أن الصحابة - رضي الله عنهم - جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وكان رجال يكتبون إلى أن بلغوا قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا سَرَفًا﴾^٤ فلوهم

(1) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان 41/6 برقم (6316).

(2) للحاكم 368/2 برقم (3296).

(3) سورة التوبة من الآية (128).

يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿١﴾ ظنوا أنها آخر ما نزل من القرآن، فقال لهم أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين ﴿لَفَذَ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ قال هذا آخر ما نزل من القرآن.

قال الحافظ السيوطي: (ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربوا ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ وآية الدين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح وقول البراء آخر ما نزل يستفتونك يعني في شأن الفرائض) (٢) انتهى.

وقال القاضي أبو بكر في الانتصار: (هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ وكل قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، قال: ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل موته بقليل وغيره سمع منه بعد ذلك غير ذلك ولم يسمعه الأول إلخ ما قرره) (٣).

وقال الإمام البيهقي: (يجمع هذه الاختلافات إن صحت أن كل واحد أجاب بما عنده) (٤) انتهى.

فإن قيل: يشك على ما تقدم ما رواه الإمام ابن جرير (٥) عن معاوية بن أبي سفيان أنه تلا هذه الآية ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ (٦) الآية، وقال إنها آخر آية نزلت من القرآن، قيل لا

(١) سورة التوبة من الآية (١٢٧).

(٢) ينظر: الإتيان في علوم القرآن ١٠٢/١.

(٣) ذكره السيوطي في الإتيان ١٠٤/١.

(٤) في دلائل النبوة ١٤١/٧.

(٥) ١٠/١٩.

(٦) سورة الكهف من الآية (١١٠).

إشكال لاندفاعه بأنه أراد لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغيّر حكمها، بل هي مثبتة محكمة قاله الإمام ابن كثير⁽¹⁾ فإن قلت يشكل على ما مرّ أيضا ما روي عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: ((آخر آية نزلت هذه الآية ﴿قَاسَتْجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٍ عَمِلٍ مِّنْكُمْ﴾⁽²⁾ إلى آخرها))⁽³⁾،

قلت: لا إشكال في ذلك، وبيانه أن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: ((لرسول الله ﷺ أرى الله تعالى يذكر الرجال ولا يذكر النساء، فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽⁴⁾ ونزلت ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾⁽⁵⁾))⁽⁶⁾ ونزلت هذه الآية فهي آخر الثلاثة نزولا بعد ما كان منزلا في الرجال خاصة، قاله الإمام الحافظ السيوطي⁽⁷⁾ - رحمه الله - فقلوه: فهي آخر الثلاثة نزولا يندفع به الإشكال المذكور كما لا يخفى /151/ فإن قلت يشكل على ما قدمت أيضا قوله تعالى ﴿إِلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽⁸⁾ فإنها نزلت بعرفة في يوم الجمعة عام حجة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها وقد صرح بذلك جماعة،⁽⁹⁾ فقالوا: لم ينزل بعدها حلال ولا

(1) في تفسيره 209/5-210.

(2) سورة آل عمران من الآية (195).

(3) أخرجه الحاكم في المستدرک 328/2 برقم (3174).

(4) سورة النساء من الآية (32).

(5) سورة الأحزاب من الآية (35).

(6) المصدر نفسه 451/2 برقم (3560).

(7) ينظر: الإتيقان 105/1.

(8) سورة المائدة من الآية (3).

(9) منهم السدي في تفسيره الكبير ص 223.

حرام، مع أنه ورد في آية الربوا والدّين والكلالة أنها نزلت بعد ذلك قلت يندفع هذا الإشكال بأن يتأول ذلك على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه حتى حجه المسلمون، لا يخالطهم المشركون قاله الحافظ السيوطي⁽¹⁾.

قال الحافظ المذكور: (ويؤيد ذلك ما روي عن ابن عباس — رضي الله عنهما — أنه قال: ((كان المشركون والمسلمون يحجون جميعاً))⁽²⁾ فلما نزلت براءة نفي المشركون عن البيت البيت وحجه المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾⁽³⁾ نقله الإمام ابن جرير⁽⁴⁾ — رحمه الله تعالى — والله سبحانه وتعالى أعلم.

⁽¹⁾ ينظر: الإتيان 105/1.

⁽²⁾ ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة 628/2.

⁽³⁾ ينظر: الإتيان للسيوطي 105/1.

⁽⁴⁾ في تفسيره جامع البيان 522/9.

[باب في الاعتقاد]

السؤال الثامن والثمانون إلى موفي المائة الواحدة:

وما قولكم - رضي الله عنكم - في حقيقة كلام الله القديم القائم بالذات العلية - جل وعلا - وفي حقيقة ما دل عليه، وفي بيان المذاهب الواقعة فيهما وبيان ما هو الحق منها وهو مذهب أهل السنة والجماعة - رضي الله عنهم - وهو اعتقادنا والحمد لله على ذلك؟ وهل يجوز من غير نزاع إطلاق لفظي القرآن وكلام الله إما بطريق الإشتراك أو المجاز والحقيقة على هذا المؤلف الحادث كما هو المتعارف أو لا يجوز؟

وهل القرآن أشتمل على الوجودات الأربعة الوجود في الأعيان وفي الأذهان وفي العبارة وفي الكتابة أو غير مشتمل عليها أو مشتملا على البعض منها ام كيف الحال؟

وهل كلام الله حقيقة في المعنى القديم القائم بذاته العلية مجاز في النظم المؤلف الحادث الدال عليه أو مشترك بينهما وعلى أنه مجاز في النظم فما وجه بطلان قول من أطلقه عليه وعلى أنه مشترك بين الكلام النفسي القديم وبين اللفظ المؤلف الحادث فما معنى الإضافة على الأول وعلى الثاني؟

وما قولكم في الحروف والأصوات وألفاظ القرآن العزيز فقد صرحتم بأنها حادثة كما تقدم فهل معاني الألفاظ ومدلولها قديم مطلقا أو منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث كالألفاظ أو لا؟

وهل يمتنع أن يقال القرآن مخلوق مرادا به اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ كما في شرح المقاصد (أو لا يمتنع إطلاق ما ذكر عليه)⁽¹⁾ كما قاله الإمام التفتزاني⁽¹⁾ نقلا عن بعضهم وعلى الأول من أنه يمتنع فهل مطلقا أو مقيد بغير مقام البيان والتعليم؟

⁽¹⁾ ينظر: شرح السعد على العقائد النسفية بشرح رمضان أفندي ص 157.

وهل ما قاله الإمام التفتازاني مقيد بما ذكر على العكس وأن الكلامين راجعان لطريقة واحدة أو لا؟

وعلى الوفاق بين كلاميهما فهل يخالفه ما صرح به جماعة من أئمة أهل السنة عند امتحانهم حين وقعت المناظرة بينهم وبين أهل الاعتزال، أذلم الله تعالى وأخلا منهم الأرض، في كون كلام الله مخلوقاً أو غير مخلوق من امتناع، بل وسئلوا عن ذلك فأجابوهم أهل السنة، نور الله بصائرهم، بأن كلام الله ليس بمخلوق جازمين بذلك وامتنعوا من إطلاق الخلق والحدوث على كلام الله الذي هو صفة من صفاته القديمة الأزلية وعلى ما دل عليه وهو القرآن المؤلف مما ذكر، المنزل على رسول الله ﷺ امتناعاً كلياً والمقام مقام بيان أو لا يخالفه؟

وما قولكم في قول الشخص نطقي أو لفظي أو قولي بالقرآن مخلوق وغير ذلك من الصيغ المقيدة التي ينتفي معها الإيهام فهل يجوز ذلك أو لا يجوز؟ وما قولكم في الجماعة من أهل السنة الذين امتحنوا على القول بخلق القرآن فهل أحوالهم مختلفة في ذلك، فمنهم من ورى وألغز، ومنهم من تجانى، ومنهم من قُتل إلى غير ذلك مما وقع لهم من المحن على ما ذكر أم كيف الحال؟

الجواب عن ذلك:

اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه أن كلام الله تعالى صفة قائمة بالذات قديمة عارية عن جنس الحروف والأصوات والسكوت والإعراب /152/ وجميع سمات

(1) سعد الملة والدين أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بم أبي بكر من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خراسان وأقام بسرخس من كتبه: تهذيب المنطق، وشرح العقائد النسفية، وغيرها، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 793 هـ



المحدثات، معبر عنها بالحروف الدالة عليها على اختلاف اللغات، وهي واحدة في نفسها، إلا أن ما عبر عنها بالعربية فهو قرآن وبالعبرانية فهو توراة وبالسريانية إنجيل والاختلاف إنما هو في الحروف الدوال وأما المدلول فواحد قاله الشيخ اليوسي⁽¹⁾ - رحمه الله - في حاشيته على الكبرى⁽²⁾

وقال شيخ الماللي⁽³⁾ رحمه الله -: (وليست هذه العبارات هي كلامه تعالى لأنها بالحروف والأصوات بل هذه الحروف دالة على كلامه القديم ولم يحل كلامه تعالى في شيء من الكتب بل هو قائم بذاته العلية لا يفارقه ولا يتصف به غيره، لكن لما كانت حروف القرآن دالة على كلامه تعالى أطلق على القرآن أنه كلام الله، لقول عائشة - رضي الله عنها - ((ما بين دفتي المصحف كلام الله))⁽⁴⁾ ولهذا أجمع أهل السنة على كلام الله مقرو باللسنة، مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور والاختلاف إنما وقع فيما دلّ على كلام الله تعالى، وأما كلامه تعالى فليس فيه اختلاف ولا تبديل ولا تغيير، بل هو واحد لا يتعدد)⁽⁵⁾ انتهى كلامه

(1) الحسن بن مسعود بن محمد أبو علي، نور الدين اليوسي، فقيه مالكي أديب بينعت بغزالي عصره، من بني يوسي بالمغرب الأقصى له كتب منها: المحاضرات، منح الملك الوهاب، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - 1102هـ. وقيل 1116هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية 475/1، الأعلام للزركلي 223/2.
(2) 407/2.

(3) محمد بن إبراهيم بن عمر بن علي، أبو عبد الله الماللي، فاضل نسبته إلى بني ملال بالمغرب كان من تلاميذ محمد السنوسي التلمساني، صنف كتباً منها: المواهب القدسية في المناقب السنوسية، وغيرها توفي - رحمه الله تعالى - 898هـ.

ينظر: الأعلام للزركلي 301/5.

(4) ذكره الشنقيطي في أضواء البيان 337/5.

(5) ينظر: متن شرح أم البراهين للملاي ص 62-63.

وقال الحافظ السخاوي في " الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ " من جماله ما نصه: (وكلام الله - عز وجل - قديم لم يزل موجودا، وكان قبل إيجاد الخلق غير مكتوب ولا مقروء، ثم بالانزال كان مقروءا ومكتوبا ومسموعا ولم ينتقل بذلك من حال إلى حال كما أن الباري - عز وجل - قبل خلق العباد لم يكن معبودا وإنما عبد بعد إيجاد العباد ولم يوجب ذلك له تغييرا سبحانه وكلامه صفة له لا تغيير فيه ولا تبديل)⁽¹⁾ انتهى مع بعض حذف.

وقال العارف بالله تعالى العلامة سيدي محمد السنوسي⁽²⁾ عند قوله والكلام الأزلي وهو المعنى القائم بالذات، المعبر عنه بالعبارات المختلفة المباين لجنس الحروف والأصوات المنزه عن الكل والبعض والتقديم والتأخير والسكوت واللحن والإعراب وسائر أنواع التغيرات المتعلقة بما يتعلق به العلم من المتعلقات ما نصه: (لا شك أن الكتاب والسنة والإجماع مصرحة باثبات الكلام لمولانا تبارك وتعالى من أمر ونهي ووعد ووعيد وتبشير وتحذير وأخبار قال: ودليل العقل أيضا يدل بالطريق العقلي أن كل عالم بأمر يصح أن يتكلم به ومولانا تبارك وتعالى عالم بجميع المعلومات فصح أن له كلاما يتعلق بها وكل ما يصح أن يتصف به - جل وعلا - وجب له لاستحالة اتصافه تعالى بصفته جائزة للكلام إذن واجب له تعالى، ثم اختلف الناس بعد هذا على فرق فذهبت الحشوية إلى أن هذا الكلام الذي يتصف به مولانا تبارك وتعالى حروف وأصوات قائمة بذاته على ما حسب في الكلام اللساني في الشاهد وزعموا أنه مع كونه حرفا وصوتا قديم بل زعموا بأن المراد

(1) ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 335-336.

(2) محمد بن عثمان بن محمد بن محمد السنوسي الكافي، يعرف بابن مهنية وهو من أحفاد سيدي عساكر، توفي -

رحمه الله تعالى - سنة 1255 هـ.

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 71/3.

حادث فإذا كنت به القرآن صار بعينه قديماً وهذا المذهب واضح الفساد إذ أن من المعلوم أن الحروف والأصوات لا تعقل الا حادث لتجردها بعد عدم، وعدمها بعد تجرد فالعدم يكتنفها سابقاً ولاحقاً، والقديم لا يقبل العدم لا سابقاً ولا لاحقاً، وذهبت المعتزلة إلى أن كلامه تعالى حروف وأصوات كما قالت الحشوية، إلا أنهم خالفوهم بأن قالوا أن كلامه تعالى فعل من أفعاله، كرزقه وعطائه فلا يصح أن يقوم بدله؛ لاستحالة قيام الحوادث به فإذا أراد الله تعالى أن يتكلم بأمر أو نهي وغيرها من سائر أنواع الكلام، خلق ذلك في جرم من الأجرام، وأسمع ذلك من شاء من الملائكة وأنبيائه ورسله، وهذا مذهب واضح الفساد، لأنه يستلزم امتناع ما علمت صحته من الكلام في حق العالم، وأيضاً إذ لم يكن في الذات العلية أمر أو نهي ولا وعد ولا وعيد، وإنما هي موجودة في الأجرام الحادثة، فالمكلفون إذن عابدون لتلك الإجرام، إذ هي الآمرة الناهية، فإن قالوا أن ما خلقوا فيها دال على ما عند الله تعالى من الأمر والنهي والوعد والوعيد، فهي كالمبلغه عنه تبارك وتعالى.

الجواب: أن الذات العلية عندهم عار عن الكلام أصلاً فلا أمر ولا نهي ولا خبر ولا وعد ولا وعيد ومن شرط تبليغ هذه الحقائق أن يتصف بها المبلغ عنه أولاً ثم تبلغ عنه ومذهبهم أن هذه الحقائق إنما وجدت ابتداء في تلك الاجرام ولم يكن لها وجود أصلاً في ذاته تبارك وتعالى، فليس إذن عنده حكم ولا خبر يبلغان عنه وإذا كان كذلك فالناس إذا عابدون لتلك الاجرام التي سمع منها الأمر والنهي، والحامل لهؤلاء المبتدعة على هذه الأقوال الفاسدة إنكارهم كلاماً غير حرف وصوت، وقد نقض عليهم علماء /153/ السنة بما نجد في أنفسنا من الكلام الدال على المعاني؛ للقطع بأنه مغاير لما في النفس من العلوم والارادات والظنون والشكوك والأوهام، وإذا ثبت في الشاهد كلام ليس بحرف ولا صوت، بطل ما عوّلوا عليه من حصر الكلام في الحروف والأصوات،

واتضح أن الحق ما أجمع عليه أهل السنة من ثبوت الكلام للمولى تبارك وتعالى ليس من جنس الحروف والأصوات منزّه عن التقديم والتأخير والجزء والكل واللحن والإعراب والسكوت ونحوها من خواص كلامنا الحادث لسانيا كان أو نفسانيا لاستلزم ذلك كله النقص والبكم والحدوث، وإنما كلامه - جل وعلا - صفة واجبة القدم والبقا متعلقة بجميع ما تعلق به علمه وكنهه، محجوب عن العقل، إذ لا مثّل له لا عقليا ولا وهميا ولا خياليا ولا موجودا ولا مقدرا وذلك كذاته العلية وسائر صفاته) انتهى كلامه رحمه الله ورضي عنه.

فقوله - رحمه الله - متعلقة بجميع ما تعلق به علمه يعني أن كلام الله تعالى يتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل كالعلم، فمعنى تعلقه دلالة مثاله دلالة على الواجب، قوله - عز وجل - ﴿فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾⁽¹⁾ لأن وحدانيته تعالى واجبة وصمدانيته واجبة والصمد هو الذي يلجأ إليه غيره قال الله تعالى ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ ولا شك في افتقار ما سواه إليه، ومثاله دلالة على المستحيل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾⁽³⁾ إلخ السورة.

ومثاله دلالة على الجائز قوله تعالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾⁽⁴⁾ لأن الخلق من الجائزات فهذا معنى تعلق الكلام قاله الشيخ الملاي - رحمه الله -

(1) سورة الإخلاص من الآية (1-2).

(2) سورة فاطر من الآية (15).

(3) سورة الإخلاص الآية (3).

(4) سورة القصص من الآية (68).



وقال الشيخ إبراهيم اللقاني في شرحه على منظومة الجوهرة ما نصه: (اعلم أنه كما قال السعد⁽¹⁾ لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلماً، وإنما اختلفوا في معنى كلامه فقال أهل السنة هو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت وقالت: الحشوية وطائفة سمّت أنفسها بالحنابله كلامه تعالى هو الأصوات والحروف المتوالية المرتبة وأنها قديمة قائمة بذات الباري تعالى الله عن ذلك وتقدس، وقالت الكرامية كلامه قدرته تعالى على التكلم وهي قديمة وقوله أي الله هو الحروف المسموعة وهي قائمة بذاته تعالى، وقوله حادث لا محدث وفرقوا بين الحادث والمحدث بأن كل ما له ابتداء ان كان قائماً بالذات فهو حادث بالقدرة غير محدث وإن كان مباحين للذات فهو محدث بقوله كن لا بالقدرة وقالت المعتزلة كلامه هو الحروف والأصوات وهي حادثة وغير قائمة بذاته فمعنى قوله تعالى متكلماً عندهم أنه خالق الكلام في بعض الأجسام لأنه قام به الكلام ولا عبرة بكلام الحشوية لمخالفته للضرورة ولا بكلام الكرامية لمخالفته للدليل فبقي النزاع بيننا وبين المعتزلة، وهو في الحقيقة عائد إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه وإن القرآن مثلاً هو المعنى النفسي، أو هذا المؤلف من الحروف الذي هو كلام حسي وإلا فلا نزاع لنا في حدوث الكلام الحسي ولا لهم في قدم النفسي لو ثبت عندهم، وهو - أي: الكلام - صفة أزلية قائمة بذاته تعالى منافية للسكوت والآفة، أي: للسكوت الباطني بأن لا يدير في نفسه الكلام مع القدرة على التكلم وللآفة الباطنية بأن لا يقدر على ذلك كما في حال الخرس والطفولية، قال: وقد تمسك أصحابنا على وجوب صفة الكلام له تعالى بالمعنى المذكور بوجهين:

(1) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني 99/2.

أحدهما: أن المتكلم من قام به الكلام لا من أوجده في محل آخر؛ للقطع بأن موحد الحركة في الجسم آخر لا يسمى متحركاً، وأن الله سبحانه لا يسمى بخلق الأصوات مصوتاً وأنا إذ سمعنا قائلاً يقول أنا قائم نسميه متكلماً وإن لم نعلم أنه الموجد لهذا الكلام بل وإن علمنا أن موجدَه هو الله تعالى فتعين أن الكلام صفة قائمة بذاته تعالى، وح، فالقائم بذات الباري تعالى لا يجوز أن يكون هو الحسي، أعني المنتظم من الحروف المسموعة؛ لأنه حادث ضرورة أن له ابتداء وانتهاء، وأن الحرف الثاني من كل كلمة مسبوق بالأول ومشروط بانقضائه وأنه يمتنع اجتماع أجزائه في الوجود بقاء شيء منها بعد الحصول، والحادث يمتنع قيامه بذات الباري تعالى وإلا كان محلاً للحوادث فتعين أن يكون هو المعنى النفسي، إذ لا ثالث يطلق عليه اسم الكلام.

وثانيها: أن كل من يورد صيغة أمر أو نهي أو نداء أو اخبار أو استخبار أو غير ذلك يجد في نفسه معاني ثم يعبر عنها بالألفاظ التي نسميها بالكلام الحسي وربما يدل عليها أيضاً بالكتابة أو الإشارة فتلك المعاني التي /154/ يجدها في نفسه وتدرج في خله ولا تختلف باختلاف العبارات بحسب الأوضاع والاصطلاحات ويقصد المتكلم حصولها في نفس السامع ليجري عليها موجبها، هي ما يسمى بكلام النفس وحديثها والمعتمد في الاستدلال على ثبوت صفة الكلام لله تعالى الدليل السمعي أي وروده بإطلاق ذلك عليه تعالى، والأصل في الإطلاق الحقيقة وخصوصاً مع التوكيد بالمصدر قال جل ذكره ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾⁽¹⁾ وأما السنة فعن البحرِ حَدَّثَ مع انعقاد إجماع أهل الملل والاديان بل جميع العقلاء في سائر العصور والأزمان على أنه تعالى متكلم، ولا خفاء أنه شاع فيما بين أهل اللسان إطلاق اسم الكلام، والقول على المعنى القائم بالنفس، حتى كثيراً ما

(1) سورة النساء من الآية (146).

يقولون في نفسي كلام أريد أن أقوله لك، وقال عمر رضي الله عنه يوم السقيفة أي: سقيفة بني ساعدة حين اجتمعوا في شأن الخلافة ((زورت في نفسي مقالة أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر))⁽¹⁾ وقال الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً⁽²⁾
وفي التنزيل ﴿وَيَقُولُونَ وَحِ أُنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾⁽³⁾ والأصل في الإطلاق الحقيقة وإذا ثبت أن البارئ تعالى متكلم وأنه لا معنى للمتكلم إلا من قامت به صفة الكلام وأن الكلام نفسي وحسي وأنه يمتنع قيام الكلام الحسي بذاته تعالى تعين النفسي ولا يكون إلا قديماً لما مر⁽⁴⁾ انتهى. منه مع بعض حذف وزيادة
وقال صاحب الجوهرة:

وَنَزِهُ الْقُرْآنَ أَيُّ: كَلَامَهُ عَنِ الْحُدُوثِ وَأَحْذَرِ انْتِقَامَهُ
فَكُلِّ نَصٍّ لِلْحُدُوثِ دَلَالاً احْمِلْ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي قَدْ دَلَّ⁽⁵⁾
قال مؤلفها الشيخ سيدي ابراهيم اللقاني المذكور في شرحه عليها، بعد كلام له ما نصه أي: (يجب عليك أيها المكلف أن تعتقد تَنَزُّهُ القرآن بمعنى الكلام النفسي القائم بذاته عن الحدوث فليس مخلوقاً ولا قائماً بمخلوق، بل هو صفة ذاته العلية خلافاً للمعتزلة القائلين بخلق القرآن متمسكين بأنه علم بالضرورة حتى للعوام والصبيان والبله ومن لا يتأتى منهم النظر أن القرآن هو هذا الكلام المؤلف المنتظم من الحروف المسموعة المفتوح

(1) أخرجه البخاري برقم (6442).

(2) نسب هذا الكلام للأخطل وعرف به، ينظر: التفتازاني في شرح المقاصد في علم الكلام 102/2.

(3) سورة المجادلة من الآية (8).

(4) ينظر: هداية المريد لجوهرة التوحيد لللقاني 111-113، وهذا الكلام كله موجود في شرح المقاصد للتفتازاني 102-101/2.

(5) الجوهرة أبيات رقم (41-42).

بالتحميد المختتم بالاستعاذة وعليه انعقد إجماع السلف والخلف، ولا شك في حدوثه، وبأن ما اشتهر كونه من خواصه؛ كالأعجاز والبلاغة والفصاحة وكونه عربيا إلى غير ذلك إنما يصدق على هذا المؤلف الحادث لا على المعنى القديم وقد أشار في النظم للجواب عن جملة هذا التمسك بقوله: "فكل نص" إلخ؛ يعني أن كل ظاهر من الكتاب والسنة ورد دالا على حدوث كلام الله تعالى، فإنه عندنا محمول على أن المتصف بذلك إنما هو اللفظ الدال على الكلام النفسي لا على المعنى النفسي القديم القائم بذاته تعالى، إذ لا نزاع في إطلاق لفظي القرآن وكلام الله تعالى، إما بطريق الاشتراك وهو الأرجح، أو المجاز والحقيقة على هذا المؤلف الحادث، كما هو المتعارف عند العامة والقراء والأصوليين، وإليه ترجع الخواص التي هي من صفات الحروف وعوارض الألفاظ كلام الله بهذا المعنى "ذُكِرَ" و"محدث" و"عربي" و"منزل على النبي ﷺ" و"متلو" و"مرتب" و"فصيح" و"بليغ" و"معجز" و"مشمتمل" على مقاطع و"مبادي" و"أجزاء" وغير ذلك فإنهم عرّفوا القرآن بأنه اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بأقصر سورة منه، المتعبد بتلاوته، المحتج بأبعاضه، على ما صرح به أئمة الأصول والفقهاء، فخرج بقيد التنزيل على محمد ﷺ الأحاديث الغير القدسية على بحث فيها والحق أن النازل فيها المعنى دون اللفظ والتورية والإنجيل والزبور وسائر الكتب السماوية سوى القرآن وبقيد الإعجاز أي: إظهار صدق النبي دعواه الرسالة مجازا عن إظهار عجز المرسل إليهم عن معاوضة الأحاديث الربانية، ويقال لها أيضا القدسية كحديث: ((أنا عند ظن عبدي بي))⁽¹⁾ والاقتصار على الإعجاز مع أن القرآن أنزل لغيره أيضا لأنه المحتاج إليه في التمييز وصدق السورة بأقصره كالكوثر صحيح إذ هو أقل ما وقع به الإعجاز ومثلها فيه قدرها

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى {ويحذركم الله نفسه} 121/9، برقم (7405)، ومسلم في صحيحه باب الحث على ذكر الله تعالى 2061/4، برقم (2675).

من غيرها بخلاف ما دونها على الأرجح، وفايدة التصريح به دفع توهم أن الإعجاز لم يقع إلا بجميعة أو بماله بال من الأجزاء، وبقيد التعبد بالتلاوة ما نسخت تلاوته مثل الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما /155/ البتة، وسيأتي مزيد بيان في ذلك ان شاء الله تعالى وإنما فسر القرآن بأنه كلامه تعالى وإن أطلق كل منهما على اللفظ والمعنى القديم لأنه لما اشتهر كلامه في المعنى القديم والقرآن في اللفظ الحادث خصوصاً عند الفقهاء والقراء والأصوليين خشي أن يسبق إلى أفهام القاصدين قدم اللفظ الحادث كما ذهب إليه رعاي من السفلة نسبوا أنفسهم للحنابلة ظلماً وغلوا وحمقا وأحمد بن حنبل ووجوه أصحابه برآء منهم ومن مقالتهم. فمعنى كونه تعالى متكلماً عند أهل السنة اتصاف ذاته المقدسة بصفة الكلام الأزلي ومعنى كونه متكلماً عند المعتزلة مع نفيتهم الكلام النفسي واعترافهم بوجوب تنزيهه عن قيام الحوادث بذاته أنه أوجد الحروف والأصوات في محلها، وأوجد أشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وإن لم تقرأ، على اختلاف بينهم، ويرده أن المتحرك هو من قامت به الحركة لا من أوجدها وإلا لصح لغة أن يوصف الباري تعالى بالاعراض المخلوقة له، وهو ممتنع إجماعاً كما قاله السعد⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾

وقال العلامة التتائي في تعليقه على الرسالة عند قول مؤلفها: "وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق" إلخ، ما نصه: (وعقب القرآن بقوله كلام الله لما قاله الإمام التفتازاني وغيره من أن المشائخ ذكروا أنه يقال القرآن كلام الله غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق الفهم إلى أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه الحنابلة جهلاً وعناداً وأقام غير المخلوق مقام غير حادث تنبيهاً على اتحادهما وقصداً إلى جري الكلام على وفق الحديث حيث قال عليه الصلاة والسلام: ((القرآن كلام غير مخلوق ومن قال

(1) ينظر: شرح السعد على العقائد النسفية في كتاب شرح رمضان أفندي ص 219.

(2) ينظر: هداية المريد ص 143-145.

أنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم⁽¹⁾ وتنصيصة على محل الخلاف بالعبارة المشهورة فيما بين الفريقين وهو أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق ولهذا تترجم هذه المسألة بمسئلة خلق القرآن قال الإمام التفتزاني وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم وهم لا يقولون بحدوث الكلام أي النفسي⁽²⁾ قال الإمام التتائي وانظر هذا مع ذكره الفاكهاني عن بعض معاصريه واستحسنه هو فممنه ما نصه المعتزلة ينكرون الكلام النفسي والكلام عندهم لا يكون حقيقة إلا في اللفظ⁽³⁾ انتهى كلامه.

قلت: مراد التفتزاني بقوله وهم لا يقولون إلخ بمعنى لو ثبت عندهم كما قدمنا عن الشيخ سيدي ابراهيم اللقاني قريبا في قوله وإلا فلا نزاع لنا في حدوث الكلام الحسي ولا لهم في قدم النفسي لو ثبت عندهم ويدل على أن هذا مراد التفتزاني وأن ذلك مقدر في كلامه قوله أولا وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم إلخ فإنه صريح بذلك وح كلامه وكلام الفاكهاني الذي ذكره عن بعضهم راجع كل منهما إلى طريقة واحدة ثم قال التفتزاني: (ودليلنا على ما مر أنه ثبت بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام أنه تعالى متكلم ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته فيتعين النفسي القديم قال: وأما استدلالهم بأن القرآن متصف بما هو من صفات المخلوقات وسمات الحدوث من التأليف والنظم والانزال وكونه عربيا مسموعا فصيحاً معجزاً إلى غير ذلك فإنما يقوم حجة على الحنابلة لا علينا لأننا قائلون بحدوث النظم وإنما الكلام في المعنى القديم والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه تعالى متكلماً مع نفهم الكلام النفسي واعترافهم بوجوب تنزيهه عن قيام الحوادث بذاته ذهبوا إلى أنه متكلم

(1) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى 347/10 برقم (20890).

(2) ينظر: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية ص 214-217.

(3) لم أعثر على كتاب التتائي.

بمعنى أنه أوجد الحروف والاصوات في محلها أو أجد اشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وإن لم تقرأ على اختلاف بينهم وتقدم وجه الرد عليهم⁽¹⁾ انتهى. مع بعض تصرف وزيادة.

قلت: وقول الإمام التفتزاني - رحمه الله - فيما نقله عن المشايخ من أنه لا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق الفهم مقيّد وليس على اطلاقه كما سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقوله - رحمه الله -

أولاً: كما ذهب إليه الحنابلة جهلاً وعناداً.

وثانياً: يقوم حجة على الحنابلة لا علينا مراده بالحنابلة في الموضعين الظائفة التي سمت أنفسها بالحنابلة ظلماً وغلو لا أن المراد بذلك الإمام أحمد بن حنبل ووجود أصحابه - رضي الله عنهم - كما قدمنا فحاشا أن يضاف ذلك إليهم وحاشا أن يقصد الإمام التفتزاني /156/ ذلك فيمن ذكر بل كلامه مقيّد بما ذكرنا قطعاً وليس على اطلاقه وهذا هو المطلوب والأليق بمقام الشيخ التتائي - رحمه الله - حيث نقل كلام الإمام التفتزاني في شرحه المذكور أن ينبه على ذلك وأن مراد التفتزاني ما ذكرناه والله تعالى أعلم.

والذي يجب الجزم به والإيمان وهو الاعتقاد الصحيح الذي لا محيد عنه شرعاً وينجوا الانسان بسببه من الخلود في النار وخلافه كفر وضلالة هو أن القراءن كلام الله رب العلمين قائم بذاته غير مخلوق عند أهل الحق كما قدمنا وعلى ذلك أئمة المسلمين كسفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة النعمان وعامة الفقهاء والعلماء - رضي الله عنهم أجمعين - ولا حال في المصاحف ولا في الألواح ولا في القلوب والألسنة والأذان بل معنى قديم قائم بذات الله تعالى عار عن جميع المحدثات

⁽¹⁾ ينظر: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية ص 217-218.

وعن الحروف والأصوات والتقديم والتأخير واللحن والإعراب وغير ذلك مما تقدم بيانه مكتوب في مصاحفنا وألواحنا بنقوش وصور وأشكال موضوعة للحروف الدالة عليه قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَفَرَزٌ أَن كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾⁽¹⁾ مقروء بالسنتنا بحروفه المنظومة المسموعة.

قال عليه الصلاة والسلام: ((لا يقرأ القرآن حائض ولا جنب))⁽²⁾ مسموع بأذاننا قال تعالى {حتى يسمع كلام الله} محفوظ في صدورنا بالألفاظ المخيلة، قال تعالى ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبَيِّنُ فِي صُورِ الذِّبْ أَوْتُوا الْعِلْمَ﴾⁽³⁾ وهذا كما يقال النار جوهر محرق ويذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزك منه كون حقيقة النار صوتا وحروفا وتحقيقه أن للشي وجودا في الأعيان ووجودا في الأذهان ووجودا في العبارة ووجودا في الكتابة تدل على العبارة وهي على ما في الأذهان وهو على ما في الأعيان فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم كما في قولنا القرآن غير مخلوق فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات والمحدثات فالمراد الألفاظ المنطوقة المسموعة كما في قولنا قرأت نصف القرآن والمخيلة كما في قولنا حفظت القرآن أو الاشكال المنقوشة كما في قولنا يحرم على المحدث مس القرآن،

ونقل الحافظ السخاوي في جماله: (أن جميع المعتزلة أهلكهم الله وأخلى منهم الأرض يقولون إن كلام الله مثل كلام المخلوقين وأن البشر يقدر على الإتيان بمثله وبما هو أفصح منه وإنما منعوا من ذلك في بعض الأوقات، قال: والدليل القاطع على أن القرآن

(1) سورة الواقعة من الآية (78).

(2) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرأ القرآن 194/1 برقم (131)، والدارمي في سننه برقم (419)، والبيهقي في سننه الكبرى 461/1 برقم (1479).

(3) سورة العنكبوت من الآية (49).

الذي هو المعنى النفسي القديم غير مخلوق قول الله - عز وجل - ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا شَيْءٌ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ﴾⁽¹⁾ الآية فلو كان القرآن مخلوقا لكان مخلوقا بقول آخر وأدى ذلك إلى أن لا يوجد منه سبحانه فعل أبدا إذ لا بدا أن يوجد قبل ذلك الفعل أفعال هي أقوال ليس لها غاية وذلك محال قال ثم أن المخلوقات قسمان جسم وعرض فلو كان القرآن مخلوقا كان إما جسما وإما عرضا والجسم يقدم بنفسه فلوا كان القرآن جسما لكان قائما بنفسه ويلزم من ذلك وجود كلام غير قائم بمتكلم ولا يصح أيضا أن يكون عرضا مخلوقا لأنه لو كان كذلك لم يخل أن يقوم بنفس الباري - عز وجل - أو بغيره أولا في محل والله تعالى وجل ليس بمحل للحوادث فاستحال أن يخلقه في نفسه وكذلك لا يصح أم يخلقه في غيره لأنه يكون كلاما للذي خلق فيه وصفة له كالعلم والإرادة المخلوقين والاجسام ألا ترى أنهما صفتان لمن قامتا به دون الخالق لهما وكذلك أيضا يستحيل أن يخلقه لا في شيء كما استحال فعل حركة ولون لا في شيء وأيضا لو كان عرضا لوجب أن يفنى في الثاني من حال حدوثه ويلزم من ذلك أن يكون الباري - عز وجل - في وقتنا هذا لا أمرا بشيء ولا ناهيا عنه ولا مخبرا بشيء وذلك خلاف ما عليه الأمة وقال شيخ من رؤساء المعتزلة يقال له معمر أن الله تعالى ليس له كلام وأن موسى إنما سمع كلام الشجرة وأن الله تعالى عن قوله لم يأمر قط ولم ينه عن شيء ولا يكلم البتة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا نسئل الله العفو والعافية مما صارت إليه الفرقة وغيرها من فرق الضلال⁽²⁾

بجاه سيدنا محمد ﷺ .

(1) سورة النحل من الآية (40).

(2) ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 108-109.



فائدة: اجمعت الأمة سنيها ومعتزها على أن الله كلم موسى إلا أنهم اختلفوا في الكيفية فقال أهل السنة خلق له فهما في قلبه وسمعا في أذنيه سمع به كلاما ليس بحرف ولا صوت ولا مبادي ولا مقاطع وقال بعضهم اتفق أهل الحق على أنه خلق في موسى معنى أدرك به كلامه بغير واسطة وأنه /157/ اختص بسماعه له والله قادر على مثل ذلك في خلقه وعلم سيدنا موسى بكلام الله إما بوحى أو معجزة نصبها له على ذلك أو خلق فيه علما ضروريا بذلك

وقالت الكرامية والطائفة التي سمت أنفسها بالحنابلة بأصوات وحروف قديمة وقالت المعتزلة معنى كونه متكلما كونه موجد للحروف والأصوات الدالة على معن مخصوصة في محلها كالشجرة على دعواهم أو كونه موجدا لإشكال الكتابة في اللوح المحفوظ لإنكارهم الكلام النفسي واستحالة قيام الحروف والأصوات به وسيدنا موسى سمع ذلك مما ذكر لا غير على رأيهم لأن الذات العلية عندهم عارية عن الكلام أصلا كما مرّ وقالت الباطنية خلق له فيها في قلبه ولم يخلق له سمعا لصوت ولا لغيره.

قال في فتح الباري في باب وكلم الله موسى تكليما قال: (الأئمة هذه الآية أقوى ما ورد في الردّ على المعتزلة قال اجمع النحويون على أن الفعل إذا كان مؤكدا بالمصدر ولم يكن مجازا فإذا قال تكليما وجب أن يكون كلاما على الحقيقة التي تعقل، قال: وأجاب بعضهم بأنه كلام على الحقيقة لكن محل الخلاف هل سمعه موسى عليه السلام من الله تعالى حقيقة أو من الشجرة فالتأكيد رفع كونه غير كلام أما المتكلم به فمسكوت عنه وردّ بأنه لا بد من مراعات المحدث عنه فهو لرفع المجاز عن النسبة لأنه قد نسب الكلام فيها إلى الله تعالى فهو المتكلم حقيقة ويؤيده قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ

عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَمِي ۖ (1) واجمع السلف والخلف على أن كلم هنا من الكلام (2) انتهى.
من حاشية الشيخ اليوسي - رحمه الله - على الكبرى مع بعض زيادة (3).

(وفيها أيضا قبل ذلك بورقة ولأهل السنة في ذلك قولان:
أحدهما: الجواز وأنه سمعه موسى عليه السلام من الله حقيقة وهو مذهب الشيخ
وجمهور الأشعرية.

والثاني: المنع وإليه ذهب الأستاذ أبو إسحاق (4).

قال السعد في شرح النسفية: (وهو اختيار الشيخ أبي منصور - يعني الماتريدي - قال
فموسى سمع صوتا دالا على كلام الله تعالى لكن لما كان بلا واسطة الكتاب والملك
خص باسم الكلم) (5) (6) انتهى.

ثم قال اليوسي: (فإن قيل أليس هذا مذهب للمعتزلة

قال: قلت: لا فإن المعتزلة ينكرون أن يكون في ذات الله تعالى كلاما ولا يثبتون إلا
تلك الأصوات التي زعموا أن موسى عليه السلام سمعها من الشجرة وأما هؤلاء فهو
يعترفون أن الكلام ثابت لله تعالى قائم بذاته العلية قديم غير أنه لم يدركه موسى وإنما
أدرك ما يدل عليه كما لم ندركه وأدركنا ما يدل عليه لكن الدال يختلف.

(1) سورة الأعراف من الآية (144).

(2) ينظر: فتح البارئ شرح صحيح البخاري لابن حجر 479/13.

(3) 403/2.

(4) أبو إسحاق الأسفرايني.

(5) ينظر: شرح السعد على العقائد النسفية في كتاب شرح رمضان أفندي ص 223-224.

(6) ينظر: حواشي اليوسي 398/2.



قال: ولا يخفى أن أدراك كلام الله تعالى لا استحالة فيه عقلا وعدم مؤالفة إدراك كلام عارض عن الحرف والصوت لا يكون مانعا وقد أخبر الله تعالى أنه كليمة فليترك على ظاهره كما قال الشيخ على أن الإمساك عن المسألة بعد ثبوت الكلام المنزه عن سمات المحدثات للباري تعالى أسلم⁽¹⁾ والله تعالى أعلم.

هذا وإن أكمل الموجودات الأربعة ولذا جاء القرآن مشتملا عليها وهي الوجود في الأعيان وهو وجود حقيقي اتفقا والوجود في الأذهان وهو وجود حقيقي عند الحكماء مجازي عندنا والوجود في العبارة والوجود في الكتابة وهما مجازيان اتفقا فالكتابة تدل على العبارة وهي على ما في الأذهان وهو على ما في الأعيان فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم مثل قولنا القرآن غير مخلوق فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج والأعيان القائمة بذاته تعالى وحيث يوصف بما هو من أوصاف المخلوقات وعوارض المحدثات يراد به الألفاظ المنطوقة المسموعة كما في قرأت نصف القرآن أو المخيلة كما في حفظت القرآن أو الأشكال المنقوشة كما في يحرم على المحدث مس القرآن وسيأتي مزيد بيان في ذلك إن شاء الله.

واعلم رحماني الله وإياك برحمته الواسعة أنه لما كان دليل الأحكام الشرعية هو اللفظ دون المعنى القديم عرفه أئمة الأصول بالمكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر وجعلوه اسما للنظم من حيث دلالته على المعنى لا لمجرد المعنى قاله السعد⁽²⁾ أسعد الله.

وقد اختلف العلماء - رضي الله عنهم - فمنهم من جعل كلاما الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازا في المعنى المؤلف الحادث ومنهم من جعله مشتركا بينهما لا ينصرف لأحدهما بخصوصه إلا بقريئة أو غلبة استعمال /158/ واعترض القول الأول بأنه لو كان

(1) المصدر نفسه 398/2-399.

(2) ينظر: شرح السعد على العقائد النسفية في كتاب شرح رمضان أفندي ص 220.

مجازا في النظم أي: في اللفظ لصح نفيه عنه كأن يقال ليس اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز المفصل إلى السور والآيات كلام الله تعالى بناء على القاعدة المشهورة من أن كل معنى مجازي يصح نفيه كقولك للرجل البليد ليس بحمار ردا لمن قال فيه إنه حمار والإجماع على خلافه فإن من نفى القرآنية على حرف واحد مجمعا على كونه منه كفر بلا خلاف فالحق كما قاله السعد⁽¹⁾ وغيره من المحققين هو الثاني (وهو أنه مشترك بين كلام النفسي القديم ومعنى الإضافة كونه صفة له تعالى وبين اللفظ المؤلف الحادث المفصل إلى الآيات والسور ومعنى الإضافة أنه مخلوق له تعالى تولى تأليفه بذاته ليس من تأليفات المخلوقين فلا يصح النفي أصلا ولا يكون الإعجاز والتحدي إلا في كلام الله تعالى وما وقع في عبارة بعض المشايخ من أنه مجاز فليس معناه أنه غير موضوع للنظم المؤلف بل معناه أن الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالذات وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك إنما هو باعتبار دلالة على المعنى ولا نزاع لهم في اللفظ والتسمية⁽²⁾ انتهى.

وقال في شرح المقاصد: (لا نزاع في إطلاق اسم القرآن وكلام الله تعالى بطريق الاشتراك أو المجاز المشهور شهرة الحقائق على هذا المؤلف الحادث)⁽³⁾ انتهى.
قال العلامة اليوسي: (وفيه بعض مخالفة للأول)⁽⁴⁾.

وقال في شرح البرهانية: (فإذا ثبت أن كلام الله تعالى قديم وهو صفة من صفاته، فالكلام اللفظي المعبر عنه بالخطوط المسطرة في المصحف الكريم عبارة عنه أيضا فاسم الكلام

(1) المصدر السابق.

(2) شرح السعد على العقائد النسفية ص 225_227.

(3) شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني 102/2.

(4) حواشي اليوسي 411/2_412.

يطلق بالاشتراك على الصفة القديمة القائمة به وعلى اللفظ الذي هو القراءة وعلى الكتابة ويكون باسم الكلام حقيقة في الجميع⁽¹⁾ انتهى.

وقال العلامة اليوسي في حاشيته على الكبرى بعد كلام ما نصه: (إذا تبين لك أن كلام الله تعالى مع كونه قديماً محفوظاً في الصدور مكتوباً في المصاحف فاعلم أن كلام الله تعالى يطلق تارة ويراد به المعنى القديم ويطلق تارة ويراد به النظم المؤلف كقول عائشة الصديقة - رضي الله عنها - ((ما بين دفتي المصحف كلام الله))⁽²⁾ إلخ ما قرره⁽³⁾.

وقال بعض الفضلاء: (ولا يخفى على العقلاء أن البارئ سبحانه منزّه عن قيام الأصوات والحروف بذاته بل هو سبحانه متكلم على الإطلاق بكلام قديم هو صفة معنى اتصفت به ذاته لا يقال هو هو ولا هو غيره كعلمه وقدرته وإرادته وسائر صفاته تنزه سبحانه كلامه عن الصوت والحرف والتقدم والتأخر وكل كلام ظهر في الوجود محدث فإنه خلق له واختراع إذ هو القائل ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾ وكلامنا من أعمالنا فهو خلق له فهو سبحانه يخاطبنا بكلامه ويرد على نفسه إما بكلامه الذي هو صفة ذاته وإما بفعله وخلق من غير توهم تأخر ولا تقدم مثال ذلك أن يقول عبدوا لي ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾⁽⁵⁾ ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾⁽⁶⁾ ولا بد لنا من الجواب ولا قدرة لنا على ذلك ما لم يخلق الكلام لنا فإذا أراد أن يجيب نفسه بفعله خلق الكلام في قلوبنا ثم خلق

(1) حواشي اليوسي 411,412/2.

(2) سبق تخريجه.

(3) حواشي اليوسي 411/2.

(4) سورة الصافات من الآية (96).

(5) سورة طه من الآية (90).

(6) سورة طه من الآية (14).

العبارة عنه في ألسنتنا فنقول عند ذلك سمعنا وأطعنا فيكون هو سبحانه قد رد على نفسه بفعله فيطلق عليه من قوله تعالى ﴿وَأَفِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ إنه متكلم ويطلق عليه من قولنا سمعنا وأطعنا أنه خالق للكلام لا أنه متكلم بما خلق كما تدعيه المعتزلة فإنها تقول المتكلم من فعل الكلام لأنها ما عقلت كلاما إلا أصواتا وحروفا والبارئ منزّه عن قيام الصوت بذاته وسمي نفسه متكلمًا فلا بدّ عندهم من إثبات الكلام له فقالوا هو متكلم من حيث أنه فعل الكلام وقد تقدّم وجه الردّ عليهم ويسمى كلام الله ما دلّ على كلامه سبحانه كقوله سبحانه ﴿بِأَجْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ وإنما سمع أصواتا وحروفا من النبي ﷺ فحصل بذلك الشرف العظيم لنطق الرسول - عليه الصلاة والسلام - وما ينطق عن الهوى فالكلام الذي صدر من النبي ﷺ ووقع في سمع الأعرابي من فعل الله تعالى خلق الكلام فيه فتكلم وفهم منه الأعرابي كلام الله القديم القائم بذاته الذي هو صفة⁽²⁾، ألا ترى إذا تكلم معك إنسان وحصل لك معنى ما تكلم به فأردت أن تذكره لشخص آخر وربما يكون المتكلم معك أعجميا والشخص الذي تخبره بعربيا فتعبر عن كلام الأعجمي بالفاظ عربية يتوصّل السامع بها إلى معرفة كلام الأعجمي فالكلام الذي هو الأصوات في الحين كلامك /159/ والكلام الذي هو المعنى المفهوم من ألفاظك كلام من حكيت عنه فالكلام على الحقيقة هو كلام النفس، والألفاظ والرقوم والرموز والإشارات دلائله، ومن توهم أن ما بين الدفتين المحفوظ في الصدور المقرؤ بالأسنة أنه ليس كلام الله فهو عن سنن الهداية حائد ولطريق العماية قاصد وإذا لم يؤمن هذا المتوهم الضال بكلام ليس بصوت ولا حرف فلا يؤمن برعيته من حيث

(1) سورة التوبة من الآية (6).

(2) ينظر: المسائل لإيضاح المسائل لابن عربي ص 73.

أنه ما عقل مرعيا بالأبصار إلا لونا أو متلونا والباري تعالى عندنا وعندهم ليس بلون ولا متلون وكيف تستبعد يا معتوه كلاما ليس بصوت ولا حرف وأنت تحدثك نفسك بما مضى وهو غير مراد على الدوام من غير صوت ولا حرف وهو الكلام على الحقيقة واللسان ترجمانه إلى عالم الشهادة أترضى لنفسك أن يكون العربي الجاهل أعرف بالكلام منك حيث يقول:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
انتهى. وهو كلام حسن مذاق.

وقال العارف بالله تعالى الشيخ الفاضل العلامة سيدي محمد السنوسي - رحمه الله تعالى ورضي عنهم - ونفعنا ببركاته: (وإذا أردت مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى عرفت أن إطلاق السلف - رضي الله عنهم - على كلام الله تعالى أنه محفوظ في الصدور مقرأ باللسنة مكتوب في المصاحف هو بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز وليس يعنون بذلك حلول كلام الله تعالى القديم في هذه الأجرام تعالى الله عن ذلك وإنما يريدون أن كلامه جل وعلا مذكور مدلول عليه بتلاوة اللسان وكلام الجنان وكتابة البنان فهو موجود فيها مفهما وعلمنا لا حلولا بأن الشيء له وجودات أربع:

وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان ووجود في اللسان ووجود بالبنان أي الكتابة بالأصابع فالوجود الأول هو الوجود الذاتي الحقيقي وباقي الوجودات إنما هي باعتبار الدلالة والفهم، قال وبهذا تعرف أن التلاوة غير المتلو والقراءة غير المقر والكتابة غير المكتوب لأن الأول من كل قسمين من هذه الأقسام حادث والثاني منهما قديم لا نهاية له⁽¹⁾ انتهى كلامه.

(1) ينظر: حواشي اليوسي 394/2-396.

فقوله: (عرفت أن إطلاق السلف) إلخ هو من إطلاق اسم الدال على المدلول لأن المحفوظ والمقرؤ والمكتوب دوال على كلام الله تعالى فأطلق على كلام الله تعالى أنه محفوظ ومقرؤ ومكتوب تسمية له باسم الدال عليه وتحقيق ذلك أن تقول أن المحفوظ في الصدور هي الحروف المتخيلة والمتلو هي الحروف المحسوسة، والمكتوب هي النقوش الموضوعة وكل ذلك ليس كلام الله تعالى لكنه دال عليه ويطلق على الدوال المذكورة التي هي المحفوظ والمكتوب والمتلو أنها كلام الله - عز وجل - من إطلاق اسم المدلول على الدوال وقوله رحمه الله فهو موجود فيها أي: موجود في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه وموجود في قلوبنا أي: محفوظ فيها بالالفاظ المتخيلة مقرؤ بالسنتنا بالالفاظ المسموعة المحسوسة مسموع بئاذاننا أيضا وقوله فهما وعلمنا لا حلولا أي أن كلام الله تعالى عند أهل السنة قديم قائم بذات الله تعالى ليس بحرف ولا صوت إلا أنه مع ذلك يطلق عليه أنه محفوظ مكتوب مقروء مسموع كما قدمنا منزل بلا اعتقاد حلول ولا مفارقة للذات العلية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بل معنى أنه مدلول عليه بالمحفوظ والمقرؤ والمكتوب والمسموع والمنزل لأن الكلام الذي هو صفة من صفاته تعالى يستحيل أن ينزل أو يحل في صدر أو لسان أو أذن أو مصحف.

قال الشيخ الإمام سيدي إبراهيم اللقاني في شرحه على منظومته الجوهرة: (وما يقال إن كلام الله ليس قائما بلسان أو قلب ولا حال في مصحف أو لوح أو أذن فيراد به الكلام الحقيقي الذي هو صفته الأزلية ومنعوا من القول بحلول كلامه في لسان أو قلب أو مصحف وإن كان المراد هو اللفظ رعاية للتأدب واحترازا عن ذهاب الوهم إلى المعنى الحقيقي الأزلي)⁽¹⁾ انتهى.

(1) هداية المريد لجوهرة التوحيد ص 187.

وقال في شرح البرهانية: (إن كلام الله تعالى مسموع بالأذان مقرأ بالألسنة محفوظ في الصدور متلو في المحاريب منزل على الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - قال: والتحقيق في جميع هذه المعاني أن الكلام الذي هو صفة من صفاته تعالى يستحيل أن ينزل أو يحل في صدر أو لسان أو أذن فلم يبق أن يكون المراد مسموعا إلا اللفظ الدال عليه والمنزل أيضا /160/ هو التلاوة وأما القراءة فهي أصوات القرآن وهي حادثة والمقرؤ بها الكلام القديم وهما أعني القراءة والتلاوة طريقان لتحصيل الكلام القديم وفهمه⁽¹⁾ انتهى مع بعض الحذف.

وقال صاحب قطب العارفين⁽²⁾ في فصل التلاوة والقراءة قال الله تعالى ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾⁽³⁾ (يحتمل أن يكون جبريل - عليه السلام - هو التالي وأضاف الله - عز وجل - ذلك لنفسه كما قال تعالى ﴿ثُمَّ شَفَقْنَا الْأَرْضَ شَفَاً﴾ شقائهم الحراثون يشقونها فأضاف ذلك إلى نفسه ومن زعم أن الله - عز وجل - قارئ وتال فقد خرج عن مذهب المسلمين لأن معنى التلاوة والقراءة عند أهل السنة صوت القاري ونغمته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا⁽⁴⁾ انتهى.

وقال الشيخ الماللي - رحمه الله - : (ولا تحسبن التلاوة والقراءة كلام الله القديم فليس ذلك كذلك وإنما هما دالان على كلام الله القديم ولو كانت التلاوة والقراءة كلام الله

(1) ينظر: حاشية اليوسي 408/2-409.

(2) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن يوسف اللجاني عاش في أزهى فترات الدولة الموحدية، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 599هـ.

ينظر:

(3) سورة آل عمران من الآية (58).

(4) ينظر: حواشي اليوسي 409/2.

لحل الله حيث حل كلامه فإن كلامه - عز وجل - مقرون بذاته لا يعترفان وقد اجمع السنة - رضي الله عنهم - على أن كلام الله لا يقدم بذاتين ولا يتكلم به متكلمان فلا يتكلم أحد بكلام الله إلا الله، وأعلم أنك إذا سمت كلام الله تعالى من البشر سمعته متلوا أو مقرأوا وإن سمعته من الله تعالى في الآخرة سمعته لا متلوا ولا مقرأوا فإن القرآن في حق البشر التلاوة والقراءة والحروف والأصوات واللغات والله تعالى إذا تكلم لا يتلفظ ولا ينطق وكلامه واحد يفهم من الأمر والنهي والترهيب والترغيب وليس بعربي ولو كان عربيا لكان لغة من اللغات وإنما التلاوة عربية فقط⁽¹⁾ انتهى كلامه مع بعض حذف.

وقوله لأن الشيء له وجودات أربع⁽²⁾.

قال العلامة اليوسي - رحمه الله ورضي عنه - : (هو تعليل الصحة أن يطلق على الكلام أنه موجود في الأذهان وفي اللسان وفي البنان من غير أن يستلزم ذلك الحدوث وذلك لأن الشيء له وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والأولان حقيقيان والآخران مجازيان والكتابة دالة على العبارة يختلف فيها الدال والمدلول بحسب الأوضاع والعبارة دالة على الصور الذهنية يختلف فيها الدال دون المدلول ولها في الذهن دلالة على ما في الأعيان لا يختلف فيها الدال ولا المدلول مثلا يكون زيد غائبا عنك وتستحضره بذهنك وتذكره بلسانك وتكتبه في كتابك فزيد موجود في هنك باستحضارك إياه علما وموجود في عبارتك وفي كتابك فالأول هو الوجود في الأذهان والثاني هو الوجود في اللسان وفي العبارة وفي الثالث هو الوجود في الكتابة وفي البنان.

⁽¹⁾ ينظر: متن شرح أم البراهين ص 63-64.

⁽²⁾ أي السنوسي في عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد، شارحها اليوسي 391/2.

ولا شك أن زيدا بذاته لم يوجد في قلبك ولا في لسانك ولا في كتابك وإنما وجد بذاته في مكانه الذي هو فيه غائب ووجوده في مكانه الغائب به هو المسمى بالوجود في الأعيان والوجود في الخارج وفي نفس الأمر، وكذا كلام الله تعالى ووجوده العيني هو وجوده في ذات الله تعالى لا يفارقه كعلمه تعالى وقدرته وسائر صفاته وأما وجوده في الألسنة وفي المصاحف وفي الأذهان فهو ليس وجودا في الأعيان بل وجودا بالدلالة كوجود زيد في ذهنك وفي لسانك وفي كتابك وهذا ظاهر⁽¹⁾ انتهى. كلام الشيخ اليوسي - رحمه الله - وهو وهو في غاية البيان والتحرير.

وقول الشيخ السنوسي: أن التلاوة غير المتلو⁽²⁾ إلخ قال الشيخ اليوسي المذكور: (إن قيل هذا إخبار بمعلوم لأن كون التلاوة غير المتلو والقراءة غير المقرؤ ونحوها بديهية كما أن الضرب غير المضروب والقتل غير المقتول فما فائدة هذا الكلام.

قال قلنا: لا يفيد الأخبار بالتغاير في المفهوم فإنه بديهي كما ذكرت، بل في الأحكام واللوازم بمعنى أن أحدهما حادث والآخر قديم مثلا يدل عليه قوله⁽³⁾: لأن الأول من كل قسمين حادث.

قال⁽⁴⁾: وأعلم أن التلاوة والقراءة هي إجراء الحروف على اللسان والتلفظ بها وتردادها والمتلو هي الحروف والكتابة هي وضع الحروف في الصحيفة مثلا والمكتوب هي النفوس

(1) حواشي اليوسي 391/2-392.

(2) ينظر: حواشي اليوسي 393/2.

(3) أي: السنوسي.

(4) أي: اليوسي.

الموضوعة وح كل من التلاوة والمتلو والقراءة والمقرؤ والكتابة والمكتوب حادث ومنتاه ولا قديم هناك ولا متناهي.

قال: وكأن المصنف - رحمه الله - أطلق التلاوة لا على الحروف المتلوة والكتابة على النقوش الموضوعة والمقصود واضح.

قال: والأولى أن يكون قصد بقوله: أن الكتابة غير /161/ المكتوب إلخ التعريض بالحشوية فإنهم ذهبوا من جهلهم وتناهيهم في الغباوة إلى أن الكتابة هي المكتوب والتلاوة هي المتلو والقراءة هي المقرؤ ولا شك أن الاعراض عن هؤلاء الأغبياء أليق من أن يخاطبوا⁽¹⁾ إلخ ما قرره الشيخ اليوسي المذكور - رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وقد علمت مما مرّ أن الحروف والأصوات حادثة خلافا للحشوية ومن تبعهم وأن ألفاظ القرآن العزيز كلها حادثة وأما معاني الألفاظ فمنها قديم ومنها حادث على ما حققه العلامة الشهاب القرافي - رحمه الله تعالى - ونصه: (اعلم أن أكثر الناس من علماء الأصول في زماننا يعتقدون أن ألفاظ القرآن محدثة ومدلوها قديم مطلقا وليس كذلك بل الحق أن في ذلك تفصيلا وهو أن جميع مدلولات الألفاظ إما مفردات أو مركبات والمفردات منها ما يرجع إلى الله تعالى وإلى صفاته كالله والرحمن والعليم فالدال فيه وهو اللفظ حادث والمدلول قديم ومنها مالا يرجع إلى ذات الله وصفاته كالأرض والسماء والجنة والنار فالدال فيه والمدلول حادثان والمركبات إما انشآت أو إخبارات فالإنشآت كلها قديمة سواء كانت مدلولة للفظ الخبر أو الأمر أو النهي إذ هي قائمة بذات الله تعالى وهي في نفسها صفة واحدة ترجع إلى الكلام وتعددتها إنما هو بحسب

⁽¹⁾ ينظر: حواشي اليوسي 393/2.



تعلقاتها بكلام الله تعالى واحد ينقسم إلى أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء وهذه الأقسام قديمة⁽¹⁾.

واستشكل بأن هذه الأقسام المذكورة متباينة الحقائق فكيف ترجع لشيء واحد وإلا كانت الحقيقة الواحدة لها ذاتيات مختلفة وهو محال، وأجاب الإمام الفخر - رحمه الله - عنه بأن هذه الأقسام ترجع إلى الخبر وإن اختلفت العبارات عنه بحسب اختلاف النسب والاضافات لأن الأمر بالوجوب هو الاخبار باستحقاق الثواب على الفعل والعقاب على الترك والنهي على الحرمة بالعكس والاستخبار الاخبار بأن ذلك حق كقوله ﷺ: (أينقص الرطب إذا جب)⁽²⁾ والوعد الاخبار بإيصال النفع والوعيد الاخبار بإيصال الضر والنداء الاخبار بإرادة الحضور فانتظم أمر الوحدة وارتفع الاشكال انتهى كلام الإمام الرازي - رحمه الله -.

قلت: وبقي عليه تمثيل الأمر بالندب وهو الإخبار باستحقاق الثواب على الفعل وعدم العقاب على الترك والنهي عن الكراهية التنزيهية بالعكس الإباحة بعدم التوابث على الفعل وعدم العقاب على الترك بحيث لا يلزمه الفعل ولا الترك بل مخير إن شاء فعل وإن شاء ترك وهذا مع بقاءه مباحا وإلا فقد ينتقل بالنية لمرتبة المندوب كما في أفعال الأكابر فإنها دائرة بين الواجب والمندوب نفعا الله بهم وحقق لنا شيئا من طريقهم وبالجملة فالكلام صفة قديمة قائمة بذات المتكلم وهو الله تبارك وتعالى وأقسامه سبعة أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء كما تقدم وهي كلها كلامه - جل وعلا - والأقسام المذكورة وإن كانت متناقضة في الظاهر ترجع إلى معنى واحد وهو الخبر فهي صفة واحدة في الواقع كما مرّ والله تعالى أعلم.

(1) نقله النفراوي في الفواكه الدواني 57/1-58.

(2) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار 467/15 برقم (6161).

والأخبارات منها ما يرجع إلى أخبار الله تعالى عن نفسه نحو ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾⁽¹⁾ فالمدلول في هذا قديم والدال حادث ومنها ما يرجع إلى أخبار الله تعالى عن غيره نحو ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾⁽²⁾ ﴿وَقَالَ يَرْعَوْنَ﴾⁽³⁾ فالدال والمدلول حادثان والأخبار بذلك قديم وأنت خير بأن جميع الاخبارات في القرآن قديمة كما أن الانشآت قديمة كما تقدم والقرآن كله كلامك مركب فهو كله قديم بهذا الاعتبار ولا علينا في المفردات.

قال العلامة القرافي: (ومع ما ذكرنا من التفصيل لا يجوز ان يقال إن كلام الله حادث ولا مخلوق ولا أن يقال القرآن مخلوق إما من جهة المعنى النفسي فلعدم صحته معنى وإطلاقاً وإما من جهة اللفظ فللايهام) انتهى. كلام العلامة القرافي مع بعض التصرف وزيادة.

قال في شرح المقاصد: (يمتنع أن يقال القرآن مخلوق مراداً به اللفظ المنزل على محمد ﷺ باتفاق السلف)⁽⁴⁾ انتهى.

وقيده بعضهم بغير مقام البيان والتعليم قلت وما ذكره هؤلاء الأئمة من أنه يمتنع أن يقال القرآن مخلوق وإن كان مراداً به اللفظ المنزل رعاية للتأدب واحترازاً عن ذهاب الوهم إلى المعنى الحقيقي الأزلي القائم بالذات العلية لا ينافيه /162/ ما قاله العلامة التفتازاني نقلاً عن بعضهم من أنه لا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق الفهم إلى أن المؤلف من الحروف والأصوات قديم كما مرّ عن الفرقة التي سميت أنفسها بالحنابلة

(1) سورة البقرة من الآية (34).

(2) سورة البقرة من الآية (54).

(3) ذكرت أربع مرات في القرآن الكريم.

(4) للتفتازاني 103/2.

جهلا منهم وعنادا وبيان عدم منافات بين الكلامين وأنهما راجعان إلى معنى واحد هو أن تقول أن كلا من الكلامين مقيد بقيد لا بد منه وليس كل منها على إطلاقه أما من قال يمتنع أن تقول القرآن مخلوق وإن كان مرادا به اللفظ فقد تقدم قريبا إن بعض العلماء قيده بما إذا كان ذلك في غير مقام البيان والتعليم فيمتنع ح وأما إذا كان في مقام البيان والتعليم فلا يمتنع ذلك فيسوغ للمفتي أو المدرس في المقام المذكور أن يعبر عن القرآن المؤلف مما ذكر بأنه مخلوق وحادث وأما من قال لا يقال القرآن غير مخلوق فكلامه مقيد أيضا بما إذا كان ذلك في مقام البيان والتعليم عكس القيد الأول فيجوز لمن ذكر في هذا المقام أن يبين حكم الله فيه من كونه مخلوقا وحادثا لأنا لا نقول بقدم الألفاظ والحروف وصفاتها والأصوات وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة كما قدمنا وأما في غير مقام البيان والتعليم فيجب أن يقال أن القرآن غير مخلوق ويحرم أن يقال القرآن مخلوق وإن كان المراد اللفظ للتأدب كما مر فصح من هذا أنه لا يتنافى بين الكلامين وأنهما راجعان إلى طريقة واحدة لما علمت من أن القرآن المؤلف من الحروف والأصوات يقال فيه مخلوق وحادث إذا كان ذلك في مقام البيان والتعليم وفي غير مقام البيان والتعليم يمتنع أن يقال القرآن مخلوق لا سيما إن عقب القرآن بكلام الله كما في الرسالة وغيرها وإنما الواجب في هاتين الحالتين الثانية والثالثة المبالغ عليها أن يقال غير مخلوق وإن كان المراد الحروف والأصوات تأمل فإنه توفيق حسن فتح الله به على كاتبه ولا يخالف التوفيق المذكور ما صرح به جماعة من أهل السنة عند امتحانهم حين وقعت المناظرة بينهم وبين أهل الاعتزال في كون كلام الله مخلوقا أو غير مخلوق وسئلوا عن ذلك فأجابوهم أهل السنة نور الله بصائرهم بأن كلام الله ليس بمخلوق وجازمين بذلك وامتنعوا من إطلاق الخلق والحديث على كلام الله الذي هو صفة من صفاته القديمة الأزلية وعلى ما دلّ عليه وهو القرآن المؤلف مما ذكر المنزل على رسول الله ﷺ

امتناعا كلياً والمقام مقام بيان فلا مخالفة في ذلك وإن كان المقام مقام بيان لأن امتناعهم - رضي الله عنهم - من إطلاق الخلق والحدوث على كلام الله الذي هو صفة من صفاته القديمة الأزلية كما مرّ قريباً فلعدم صحة ذلك عليه معنى وإطلاقاً وأما امتناعهم من إطلاق الخلق والحدوث على القرآن المؤلف مما ذكر الدال على المعنى النفسي القديم وإن كان هذا الإطلاق على الدال صحيحاً في نفسه مراداً به ما ذكر في المقام المذكور من غير توقف كما مرّ إنما هو سدّ للدريعة ولزوم منهم لأكمالية الأدب وغاية مع الله تعالى ومع كلامه حيث اجتنبوا إطلاق هذا الوصف على القرآن المؤلف مما ذكر في المقام المذكور وفي غيره مع صحة ذلك في نفسه كيف ذكر حتى أنهم - رضي الله عنهم - عذبوا على ذلك بأنواع العذاب قتلاً شنيعاً وسجناً طويلاً وضرباً وجيعاً ومع ذلك لم يزدادوا على هؤلاء المعتزلة إلا تصميماً على الأدب وصار كالواجب عندهم بحيث لم ينتقلوا عنه إلى غيره مخالفة أن يذهب الوهم إلى المعنى النفسي الحقيقي الأزلي القديم فالتزموا - رضي الله عنهم - عدم إطلاق ذلك عليه لذلك ولا غرابة في إطلاق عدم الخلق والحدوث منهم - رضي الله عنهم - على القرآن المؤلف مما ذكر وإن كان حادثاً ومخلوقاً لله تبارك بلا نزاع لما قررنا قريباً ولأنه لما كان دالاً على المعنى النفسي القائم بالذات العلية المتصف بالقدم اجماعاً المنزه عن جميع النقائص من حروف وأصوات وتقديم وتأخير ولحن وأعراب وغير ذلك من أوصاف الحوادث أطلق على الدال أنه غير مخلوق وغير حادث إعطاء للدال ما للمدلول كتسميتهم للدال بكلام الله تسمية له باسم مدلوله كما مرّ.

وانظر - رحمك الله - قول إمام المدينة المنورة مالك - رحمه الله ورضي عنه - (حين سأل رجل عن يقول القرآن مخلوق فأمر مالك - رحمه الله - بقتل السائل وقال هو كافر فقال



السائل إنما حكيته عن غيري فقال إنما سمعناه منك⁽¹⁾ وهذا من مالك - رحمه الله - على وجه الزجر والتغليط بدليل أنه لم يكن ينفذ قتله وهذا مقام /163/ آخر غير المقام الأول إذ المقامات كثيرة ومتفاوتة فبعضهم أعلا من بعض وبعضهم مساو لغيره في مقامه على حسب ما سبق لهم في سابق علمه تبارك وتعالى.

واعلم عفا الله عني وعنك أن مراعات الأدب مطلوبة على كل حال لا سيما مع كلام الله تعالى إلخ ما قدمنا ذكره من مراعات الأدب فراجعته تفد.

ولا يجوز أن يجاب عن هذا السؤال بغير ما ذكرناه بان يقال إنما امتنعوا من اطلاق الخلق على القرآن المؤلف مما ذكر لكون الحروف والحركات وضدها والألفاظ والأصوات قديمة وليست بمخلوقة فحاشا أهل السنة المحمدية من ذلك لأنه ليس بمذهب لهم وإنما هو مذهب باطل لبعض الطوائف من فرق الضلال بل الحروف وما عطف عليها دالة على معنى النفسي القديم القائم بالذات العلية المنزه عن جميع سمات المحدثات والمعتزلة أهلهم الله ادعوا أن كلام الله بحروف وأصوات حادثة غير قائمة بذاته فمعنى كون الباري جل جلاله متكلماً عندهم مع نفهم الكلام النفسي واعترافهم بوجوب تنزهه عن قيام الحوادث بذاته هو أنه إذا أراد أن يتكلم بأمر أو نهى أو غيرهما من أنواع الكلام خلق ذلك في جرم من الاجرام بحروف وأصوات وأسمع ذلك من شاء من رسله وأنبيائه وملائكته فذات الباري تعالى عندهم أذلهم الله عارية عن الكلام النفسي لإنكارهم له معتقدين أن ذات الباري ليست متصفة بالكلام البتة ولا يثبتون إلا تلك الأصوات والحروف التي زعموا أن موسى عليه السلام سمعها من الشجرة وهو مذهب باطل واضح البطلان وقد تقدم التنبيه على جميع ذلك مفصلاً غير مرة فتلخص مما ذكرناه أن وصف

⁽¹⁾ ينظر: شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة 33/1.

الخلق يمنع اطلاقه على كلام الله وهو المعنى النفسي القائم بذات الله تعالى العلية اجماعاً لعدم صحة اطلاق ذلك عليه لوجوب قدمه وكذا يمنع اطلاق الخلق على القرآن المؤلف مما ذكر الدال على المعنى النفسي القديم ان كان في غير مقام البيان والتعليم لما قدّمنا وفي مقام البيان والتعليم لا يمنع الاطلاق المذكور عليه بل يجوز فإذا قصد الإنسان سداً لذريعة والتزم أكملية الأدب في عدم اطلاق ذلك عليه حتى في مقام البيان والتعليم فلا مانع من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في قول الشخص قولي أو نطقي أو لفظي بالقرآن مخلوق وغير ذلك من الصيغ المقيدة التي ينتفي معها الأيهام هل يجوز اطلاق ذلك عليه أو لا يجوز؟

فذهب الإمام البخاري⁽¹⁾ والأكثر من المتأخرين إلى الجواز وهو الراجح. وذهب الإمام أحمد⁽²⁾ والذهلي إلى المنع مع صحة هذا في نفسه إلا أنه حسم وسد للذريعة⁽³⁾ ولزوم لأكملية الأدب كما مرّ.

قال بعض العلماء الصحيح ما ذهب إليه الإمام البخاري ومن تبعه لأن الحكم إذا علل بعلّة ينتفي بانتفائها وذكر الإمام ابن حجر في فتح الباري: (أن أول من قال لفظي بالقرآن مخلوق الحسين بن علي الكرابيسي⁽⁴⁾ أحد أصحاب الإمام الشافعي فلما بلغ ذلك الإمام أحمد بدعه وهجره ثم قال بذلك داود الأصبهاني رأس الظاهرية وهو يومئذ

(1) ينظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري 487/2.

(2) ينظر: السنة 164/1.

(3) ينظر: حواشي اليوسي 413/2.

(4) ينظر: فتح الباري لابن حجر 492/13.

بنيسابور فأنكر عليه اسحاق وبلغ ذلك أحمد فلما بلغ الأصبهاني المذكور إلى بغداد لم يأذن له الإمام أحمد في الدخول عليه⁽¹⁾ والله تعالى أعلم.

وأعلم أن كثيرا من علماء أهل السنة - رضي الله عنهم - امتحنوا على القول بخلق القرآن واختلفت أحوالهم في ذلك (فمنهم من ورى وألغز كالإمام الشعبي فإنه حين سئل عن ذلك أجاب بقوله أما التورية والإنجيل والزبور والفرقان فهذه الأربعة حادثة وأشار إلى أصابعه فكان ذلك سبب نجاته،

ومنهم من تجانا حتى حكى عن بعضهم أنه دخل على أمير فقال له تعز، فقال مم؟ فقال: القرآن مات، فقال سبحان الله يموت القرآن، قال كل مخلوق يموت، ثم قال: إذا مات القرآن في شعبان فبم يصلي الناس في رمضان؟ فقال الأمير اخرجوا عني هذا المجنون)⁽²⁾.

ومنهم من قتل على القول بخلق القرآن كأحمد بن نصر الخزاعي⁽³⁾ كما سيأتي ومنهم من خرج فارا من بلده حين سمع بذلك كالإمام البخاري - رحمه الله - فقد ثبت أنه خرج فارا من ذلك وسمع يقول اللهم اقبضني إليك غير مفتون فمات بعد أربعة أيام ومنهم من سجن سجنا طويلا كالإمام عيسى بن دينار - رحمه الله - فإنه سجن عشرين سنة /164/ على القول بخلق القرآن ولم يجبههم إلى ذلك ومنهم من ضرب بالسياط ضربا قويا حتى

(1) أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الكراييسي الشافعي صاحب الإمام الشافعي توفي - رحمه الله تعالى - سنة 248هـ، وقيل سنة 245هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء 79/12-80 برقم (23).

(2) ينظر: حاشية ابن الأمير على اتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد ص 184،

(3) أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي المروزي أبو عبد الله، قتل على يد الخليفة الواثق بالله في سامراء سنة 231هـ.

ينظر: تاريخ الأوسط للبخاري 361/2 برقم (2882).

غشي عليه وسجن مدة طويلة أزيد من سنتين ثنتين كالإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - فإنه لما دعي إلى القول بخلق القرآن امتنع من ذلك امتناعا حقيقيا كما سيأتي بيانه حتى قيل له عند ذلك هلا ألغزت كما فعل أصحابك فقال - رضي الله عنه - لم نفعل ذلك لئلا تقتدي العامة سدا للذريعة ولزوما منه، وممن وافقه للأدب المطلوب شرعا كما مرّ قريبا وفعل هؤلاء الأئمة أبلغ في الأدب من فعل الإمام الشعبي لتصريحهم بذلك دونه وقد قدمنا أن المقامات مختلفة وبعضها أبلغ من بعض وأفضل والعلماء يترقون فيها على حسب درجاتهم طبق ما سبق لهم في سابق علمه تعالى فسبحان من خص من شاء بما شاء والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، (وفي الدولة العباسية اشتد الأمر بذلك وعظم البلاء وأول من قال بخلق القرآن من الخلفاء المأمون⁽¹⁾ العباسي، وكان وكان أبو الهذيل العلاف شيخا له إلا أن المأمون في خلافته لم يدع الناس إلى ذلك بل كان يقدم رجلا ويؤخر أخرى إلى أن قوى عزمه في السنة التي مات فيها على أن يدعوا الناس إلى القول بخلق القرآن ويشدد العقوبة على من لم يقل به فطلب الإمام أحمد وجماعة فلما كان في بعض الطريق مات المأمون وبقي أحمد مسجوناً على حاله ولما مات المأمون عهد إلى أخيه المعتصم⁽²⁾ بالخلافة وأوصاه أن يحمل الناس على القول بخلق القرآن فلما بويع المعتصم⁽³⁾ اشتدت المحنة وطلب الإمام أحمد وكان في سجن المأمون

(1) المأمون عبد الله بن هارون الرشيد الخليفة أبو العباس ابن أبي جعفر المنصور العباسي ولد سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة 218هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء 272/10-289 برقم (72).

(2) المعتصم محمد بن هارون الرشيد الخليفة أبو إسحاق العباسي، ولد سنة 180هـ،

ينظر: سير أعلام النبلاء 290/10 برقم (73).

(3) بويع بالخلافة سنة 218هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء 290/10 برقم (73).

فحمل إليه وامتحنه وعقد له مجلسا للمناظرة، فيه القاضي أحمد بن أبي داوود وعبد الرحمن بن اسحاق وغيرهما ولم يزل معهم في جدل نحو ثلاثة أيام فأمر أن يضرب بالسياط وضربا ضربا وجيعا حتى غشي عليه فحمل إلى منزله وكان مدة مكثه في السجن ثمانية وعشرين شهرا ولما مات المعتصم⁽¹⁾ وولي الواثق⁽²⁾ أظهر ما أظهره المأمون والمعتصم والمعتصم من المحنة وقال للإمام أحمد لا تجمع إليك أحدا ولا تساكني في بلد أنا فيه فبقي أحمد محتفيا إلى أن مات الواثق وولي المتوكل⁽³⁾ فرغ المحنة وأظهر السنة وأحمد البدعة وأمر بإحضار الإمام أحمد - رضي الله عنه - وأكرمه وأعزه وأعطاه مالا كثيرا فلم يقبله وفرقه على الفقراء والمساكين وأجرى المتوكل على أهله وولده أربعة آلاف درهم في كل شهر فلم يرض الإمام أحمد بذلك⁽⁴⁾

(ويقال إن الواثق قتل الإمام أحمد بن نصر الخزاعي على القول بخلق القرآن ونصب رأسه إلى المشرق فدار إلى القبلة فأجلس رجلا معه بيده رمح أو قصبة فكان كلما دار الرأس إلى القبلة أداره إلى المشرق وذكر أنه ريء في المنام ف قيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي ورحمني إلا أنني كنت مهموما من ثلاث قيل له وما هي فقال: النبي ﷺ مرّ بي مرتين فأعرض بوجهه الكريم الشريف عني فغمي ذلك فلما مرّ عليّ الثالثة فقلت يارسول الله

(1) توفي - رحمه الله تعالى - سنة 227هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء 290/10 برقم (73).

(2) الواثق بالله هارون بن المعتصم بالله الخليفة أبو جعفر وأبو القاسم، ولد سنة 196هـ، ولي الأمر بعهد من أبيه المعتصم سنة 227هـ، توفي - رحمه الله تعالى - 232هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء 307/10-314 برقم (74).

(3) المتوكل على الله الخليفة جعفر بن المعتصم بالله الخليفة أبو الفضل ولد سنة خمس ومائتين وهو أخو الواثق.

ينظر: سير أعلام النبلاء 30/12.

(4) ينظر: حاشية ابن الأمير ص 184.

ألست على الحق وهم على الباطل فقال ﷺ بلى فقلت ما بالك تعرض عني بوجهك الكريم الشريف فقال ﷺ حياء منك إذ قتلك رجل من أهل بيتي⁽¹⁾.

وذكر الكمال الدي⁽²⁾ في حكاية: (تدل على أن الواثق رجع عن هذا الاعتقاد والامتحان وهو أن شخصا أحضره فناظره ابن أبي داود⁽³⁾ وقال له ما تقول في القرآن فقال الشيخ المسألة لي قال سل قال ما تقول في القرآن فقال ابن أبي داود مخلوق فقال الشيخ هذا شيء علمه ﷺ وأبوبكر وعثمان وعلي أم لم يعلموه؟ فقال لم يعلموه فقال الشيخ سبحانه الله شيء لم يعلمه النبي ﷺ ولا الخلفاء الراشدون علمته أنت فخجل ثم قال أقلني والمسألة مجالها، قال: قد فعلت، قال: ما تقول في القرآن قال مخلوق فقال هذا شيء علمه النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبوبكر وعمر وعثمان وعلي أو لم يعلموه؟ فقال علموه ولم يدعوا الناس إليه فقال أولا وسعك ما وسعهم فلما سمع الواثق ذلك فقال قطع ودخل الخلوة واستلقى على قفاه وجعل يكرر الإلزامين اللذين ذكرهما الشيخ ثم دعا حاجبه وأمره أن يحل قيود الشيخ ويعطيه أربعمئة دينار وسقط من عينه ابن أبي داود ولم يمتحن بعده أحد وفي رواية أخرى قال له الشيخ أخبرني عن هذا الأمر الذي تدعوا إليه أشيء دعا إليه رسول الله ﷺ قال ابن أبي داود لا فقال أشيء دعا إليه أبوبكر قال لا قال /165/ فشيء دعا إليه عمر قال لا قال الشيخ فشيء دعا إليه عثمان قال لا قال

(1) ينظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري 120/1.

(2) الصحيح الديميري: كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الديميري أبو البقاء من فقهاء الشافعية من أهل دميرة بمصر من كتبه حياة الحيوان الكبرى، وحاوي الحسان وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - 808هـ.

ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 59/10 برقم (204).

(3) ضبطه الذهبي أحمد بن أبي دؤاد كان داعيا إلى خلق القرآن له كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم، مات منكوبا سنة 240هـ. ودفن بداره ببغداد.

ينظر: سير أعلام النبلاء 54/19

فشيء دعا إليه علي قال لا قال الشيخ شيء لم يدع إليه النبي ﷺ ولا أبوبكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي تدعوا إليه أنت لا يخلوا إما أن تقول علموه أو جهلوه فإن قلت علموه وسكتوا وسعنا وإياك من السكوت ما وسع القوم وإن قلت جهلوه وعلمت أنت فيالكع بن لكع يجهل النبي ﷺ والخلفاء الراشدون شيئاً وتعلمه أنت فوثب الواصل قائماً ودخل الحجرة وجعل ثوبه في فمه وهو يضحك وجعل يقول صدق ليس يخلوا من أن يكون علموه أو جهلوه إلخ ما ذكر الشيخ ثم قال لابن أبي داود اعط هذا الشيخ نفقته وأخرجه من بلادنا⁽¹⁾

قال الكمال الدميري - رحمه الله - : (وهذا الذي قاله الشيخ الزام صحيح وبحث لازم للمعتزلة)⁽²⁾ قبحهم الله.

ويذكر أن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - (لما كان في بعض الليالي رأى النبي ﷺ وهو يقول بشر أحمد بن حنبل بالجنة على بلوى تصيبه فإنه يدعى إلى القول بخلق القرآن فلا يجيب إلى ذلك بل يقول هو منزل غير مخلوق فلما أصبح الشافعي - رضي الله عنه - كتب ما رآه وأرسله إلى أحمد ببغداد فلما بلغ الكتاب إلى أحمد فتحه فقرأه وبكى وقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله ثم أخبر الرسول بما فيه فقال الرسول الجائزة وكان على أحمد قميصان أحدهما يلي جسده والآخر فوقه فنزع الذي على جسده وأعطاه إياه فلما رجع إلى الشافعي قال ما أجازك قال القميص الذي يلي جسده فقال للرسول أغسله واتيتي بمائه فلفظه على جسده ورآ آخر النبي ﷺ فقال ما شأن أحمد بن حنبل فقال ﷺ له سيأتيك موسى بن عمران - عليه السلام - فسأله فإذا هو بموسى فقال يا كليم الله ما شأن أحمد بن حنبل، فقال بلى في السراء والضراء وجد صديقاً فألحق بالصديقين والحكمة في الإحالة على

(1) حياة الحيوان الكبرى 1/122.

(2) المصدر نفسه 1/120-122.

موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام أمور منها بيان فضل هذه الأمة حتى إن موسى - عليه السلام - شهد بذلك ومنها فضل أحمد بن حنبل - رحمه الله - حتى شهد له النبيء الكريم ومنها المناسبة بين القرآن الذي هو كلام الله وموسى الذي هو كليم الله وممن امتحن محمد بن اسحاق طلبه ابن أبي الجواد ليمتحنه فدخل ابن سحنون على الأمير فقال: لابن أبي الجواد ناظره فقال له ابن سحنون مم خلق الله السماء قال من دخان قال من أي شيء خلقت الأرض قال من زبد ثم سأله عن أشياء حتى قال له مم خلق القرآن فانقطع ابن أبي الجواد وقال هذا يحتاج إلى نظر فقال الأمير لابن أبي الجواد أجبه يا فاسق وقال لابن سحنون قم فلا يد فوق يدك⁽¹⁾ انتهى. من حاشية العلامة اليوسي - رحمه الله - على الكبرى مع بعض حذف.

وقد استدل جماعة من أهل السنة (على أن القرآن غير مخلوق بأن الله تعالى ذكر الإنسان في ثمانية عشر موضعاً، وقال: إنه مخلوق وذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعاً ولم يقل إنه مخلوق ولما جمع بينهما غير فقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾⁽²⁾⁽³⁾ انتهى.

قلت: وكثير من العلماء الأكابر غير من تقدم امتحنوا في نصرة الدين المتين وعذبوا عليه بأنواع العذاب الشديد من طول سجنهم وشدهم في القيود الغليظة وضربهم بالسياط وقتلهم على أنواع هائلة شتى، حسبما ذلك مبين ومسطر في غير ما كتاب، ومع ذلك كله - رضي الله عنهم - وأرضاهم لم يزدادوا على أعداء الدين إلا شدة عليهم وغلظة

⁽¹⁾ ينظر: من قول المؤلف (وفي الدولة العباسية اشتد الأمر) إلى هنا من حواشي اليوسي 415/2-419.

⁽²⁾ سورة الرحمن الآية (1).

⁽³⁾ الإتيان في علوم القرآن 4/43.



وبغضا لهم واجتهدوا في نصره الملة الإسلامية المنقولة عن النبي ﷺ والذب عليها غاية الاجتهاد وصبروا الصبر الجميل على ما أصابهم وحمدوا الله - جل جلاله - على ذلك، إذ هو الموجد والمقدر لكل شيء سبحانه لا إله إلا هو خالق كل شيء وهو الملك الجواد وردوا - رضي الله عنهم - شبه هؤلاء الفسقة التي احتجوا بها عليهم في زعمهم وتمسكوا بها بأشنع رد وأشده وأبطلوها بالأدلة الصحيحة الشرعية والعقلية ولم يبالوا - رضي الله عنهم - ما صدر من أهل الإعتزال وأمرائهم لهم من أنواع العذاب كما مر بل صاروا - رضي الله عنهم - يتنعمون ويتلذذون بتلك المصائب التي أصابتهم في أبدانهم لاقامة الدين وإشادته كتنعنا وتلذذنا بالماكل اللطيفة والملابس الفائقة الرفيعة فهؤلاء هم الناس الكمل جزاهم الله عنا وعن أنفسهم أحسن الجزاء، فعليك يا أخي إن كنت عاقلا قوي الايمان بتعظيمهم وتوقيرهم /166/ وصون حرمتهم ومتابعتهم والاقتفاء بسنن هديهم وآثارهم إذ هم على نهج رسول الله ﷺ وآله وأصحابه الكرام، ولا شك أن الله جل وعلا يثيبهم على ذلك ثوابا جزيلا ويعذب من عذبهم وتعدى عليهم بأنواع العذاب عذابا أليما وبيلا، فياسعادة من كان لهم رفيقا وملزما نفسه فَعَلَ ما فعلوا إلزاما قويا وثيقا، اللَّهُمَّ انصر من نصر الدين واخذل من خذل القرآن المبين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[باب نزول القراءان على سبعة أحرف]

السؤال الواحد إلى الخامس والعشرين بعد المائة الواحدة:

وما قولكم - رضي الله عنكم - في حديث رسول الله ﷺ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ﴿بَافْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾⁽¹⁾ هل هو متواتر أو لا؟

وما السر في ورود القراءان العزيز على سبعة أحرف دون غيره من الكتب السماوية المنزلة فإنها أنزلت على حرف واحد؟

وهل تجوز قراءة القرآن بغير اللغة العربية أو تمنع؟

وعلى أنها تجوز فهل مطلقاً أو للعاجز فقط؟

وما معنى الأحرف في الحديث الشريف هل المراد بها اللغات العربية أو الأوجه أو اختلاف اللفظ بزيادة ونقصان وتقديم وتأخير وغير ذلك مما ثبت في النقل أو المراد بالأحرف غير ما ذكر أم كيف الحال؟

وهل في القرآن شيء من اللغات العجمية أو لا؟

وهل الإباحة في قراءة القرآن بالحروف السبعة مقيدة بالسماع من النبي ﷺ وموقوفة عليه أو لا؟

وما الوجه في تحديد الأحرف بسبعة وهل لا كانت أقل أو أكثر وعلى أي وجه يتوجه اختلاف هذه السبعة الأحرف؟

وعلى كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة؟

⁽¹⁾ سورة الزمر من الآية (20).



وهل الاعتماد في نقل القرآن العظيم على حفظ القلوب والصدور والأخذ عن المشايخ الثقات العارفين أو على خط المصاحف والكتب بالتسلط من غير أخذ عن المشايخ الموصوفين بما ذكر ممن يصح النقل والأخذ عنهم شرعا؟

وما قولكم في السبب الموجب لجمع القرآن بحروفه السبعة المنزلة من عند الله على نبيه ﷺ في الصحف في خلافة أمير المؤمنين أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -؟

وما قولكم في السبب الموجب لجمع القرآن ثانيا في المصاحف في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه -؟

وهل المصاحف العثمانية حاوية للحروف السبعة المنزلة من عند الله كالصحف الصديقية أو حاوية لبعضها مما يحتمله رسمها؟

وهل المصاحف العثمانية سبعة مصاحف أو أقل فرقت في الأمصار؟

وما الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان - رضي الله عنهما -؟

وهل ترتيب الآيات القرآنية توقيفي اتفاقا أو لا؟

وهل ترتيب السور توقيفي كالأيات أو اجتهادي من الصحابة - رضي الله عنهم -؟

وعلى الثاني، فهل مطلقا في جميع السور أو في الأنفال وبراءة فقط وما عدى ذلك من باقي السور فتوقيفي؟

وما السر في تفصيل القرآن سورا طوالا وقصارا وأوساطا؟

وهل تفصيل القرآن إلى ما ذكر من خصائصه دون غيره من الكتب السماوية أو غيره منها مثله في التفصيل؟

وما معنى الآية لغة واصطلاحاً؟

وما أصلها لغة؟

وما معنى السورة لغة واصطلاحاً؟

وما أصلها لغة؟.

الجواب عن ذلك: اعلم يا أخي رزقني الله وإياك فهم المسائل العلمية بجاه سيدنا محمد ﷺ خير البرية أنه ورد حديث شريف جليل، وهو قوله ﷺ ((أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه أو بما شئتم))⁽¹⁾ من رواية جمع من الصحابة وهم إحدى وعشرون صحابيا بينهم الحافظ السيوطي في اتقانه⁽²⁾ وقد تتبع طرق هذا الحديث الشريف وجمعها في تأليف مستقل شمس الملة والدين المحقق الحافظ ابن الجزري - رحمه الله تعالى - ونص الإمام الكبير الحافظ أبو عبيد⁽³⁾ على تواتر الحديث المذكور. وأخرج الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير⁽⁴⁾ أن عثمان - رضي الله عنه - قال يوما على المنبر: ((أذَّكَّرُ الله تعالى رجلا سمع النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف، كاف فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أنه قاله فقال: وأنا أشهد معكم)). وفي حديث /167/ أبي عند مسلم⁽⁵⁾ ((أن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي فأرسل إلي أن أقرأ على سبعة أحرف)) وفي لفظ عند النسائي⁽⁶⁾: ((أن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبريل: إقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة أحرف))

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب {أنزل القرآن على سبعة أحرف} 184/6 برقم (4992)، ومسلم في صحيحه باب {بيان أن القرآن على سبعة أحرف} 560/1 برقم (270).

(2) 163/1.

(3) في فضائل القرآن ص 339.

(4) في المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي للهيتمي 120/3 برقم (1216).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه باب {بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف} 561/1 برقم (820).

(6) أخرجه في سننه الكبرى 486/1 برقم (1015).

وفي رواية ابن أبي بكرة عن أبيه، أن جبريل - عليه السلام - أتى النبي ﷺ فقال: اقرأ القرآن على حرف، فقال: ميكائيل استزده، فقال: اقرأ القرآن على حرفين فقال ميكائيل استزده حتى بلغ سبعة أحرف كل كاف شاف مالم يختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب.

وفي لفظ حذيفة، فقلت: ((يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والغلام والجارية، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف))⁽¹⁾

وفي رواية لأبي ((قال دخلت المسجد فدخل رجل فافتتح النحل فقرأ فخالفني في القراءة، فلما فرغ، قلت: من أقرأك، قال رسول الله ﷺ، ثم جاء رجل آخر فقام يصلي فقرأ، وافتتح النحل، وخالف صاحبي، فلما فرغ، قلت: من أقرأك، قال رسول الله ﷺ قال أبي: فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فأخذت بأيديهما فأنطلقت بهما إلى النبي ﷺ، فقلت: استقرأ هذين فاستقرأ أحدهما، فقال: أحسنت فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، ثم استقرأ الآخر، فقال: أحسنت فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده، فقال: أعيدك بالله يا أبي من الشك، ثم قال إن جبريل - عليه السلام - أتاني فقال إن ربك - عز وجل - يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: اللهم خفف على أمتي، ثم عاد فقال: إن ربك - عز وجل - يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين، فقلت اللهم خفف عن أمتي، ثم عاد فقال إن ربك - عز وجل - يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف الحديث))⁽²⁾ رواه الحارث ابن أبي أسامة في مسنده بهذا اللفظ.

⁽¹⁾ أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار 110/8 برقم (3098).

⁽²⁾ لم أجده في مسند الحارث وذكره الشاشي في مسنده 342/3 برقم (1454).

وفي رواية عن أبي أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ فقال له: ((إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: اسئل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية على حرفين، فقال: له مثل ذلك ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال له: مثل ذلك ثم أتاه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأى ما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا)) رواه أبو داود⁽¹⁾ والترمذي⁽²⁾ وأحمد⁽³⁾ وهذا لفظه مختصراً.

وفي رواية عن أبي أن النبي ﷺ لقي جبريل - عليه السلام - فقال له: ((أني بعثت إلى أمة أميين فيهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط قال يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف))، قال الإمام الترمذي⁽⁴⁾ هذا حديث حسن صحيح.

وفي لفظ لابن مسعود - رضي الله عنه - ((فمن قرأ بحرف منها فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه))⁽⁵⁾.

وفي لفظ لعمر بن العاص ((فبأي ذلك قرأتم فقد أصبتم ولا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر))⁽⁶⁾ انتهى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم أن السر في ورود القرآن العزيز على سبعة أحرف دون غيره من الكتب السماوية المنزلة فإنها أنزلت على حرف واحد هو التخفيف والتسهيل على هذه الأمة المحمدية،

(1) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده 452/1 برقم (559).

(2) لم أجده عند الترمذي.

(3) في مسنده 103/35 برقم (21172).

(4) أخرجه في سننه 45-44/5 برقم (2944).

(5) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير 148/10 برقم (10273).

(6) أخرجه في مسنده 354/29 برقم (17819).

وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفاً وتوسعة ورحمة وخصوصية؛ لفضلها، وإجابة لقصد نبيّها أفضل الخلق وحبیب الحق ﷺ ((حيث أتاه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف فقال صلى الله عليه وسلم، عند ذلك: اسئل الله معافاته ومعونته إن أمتي لا تطيق ذلك ولم يزل صلى الله عليه وسلم يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف)) كما مرّ قريباً.

وقد ثبت صحيحاً ((أن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف وأن الكتب قبله كانت تنزل من باب واحد على حرف واحد))⁽¹⁾ وذلك أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربيها وعجميها وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك إلا بالتعلم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلف /168/ المتكلف ويأبى الطباع.

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة⁽²⁾ في كتابه تأويل المشكل: (من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرئ كل أمة بلغتهم، وما جرت عليه عاداتهم فالهذلي يقرأ {حتى عين} بالعين المهملة مكان الحاء، هكذا يلفظ بها ويستعملها، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر قيل لهم وغيض الماء باشمام الكسر، ومالك لا تأمنا باشمام الضم وهذا

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 283/7 برقم (4252).

(2) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب، من تأليفه: تأويل مختلف الحديث أدب الكاتب، مشكل القرآن، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 276هـ.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 411/11 برقم (5262)، وفيات الأعيان لابن خلكان 42/3 برقم (328).

يقرأ عليهم وفيهم ويزكيهم وإليهم بضم الهاء والآخر بالكسر وهذا بالضم والصلة في ميم الجمع والآخر بسكونها وهذا يثقل وهذا يخفف وهذا يميل كبرى وهذا صغرى والآخر بالفتح وهذا بالمد والآخر بالقصر، وهذا يدغم وهذا يظهر وهذا يحقق الهمزة وهذا يسهلها على أنواع إلى غير ذلك مما لا يطيع به كل لسان.

قال الإمام ابن قتيبة المذكور ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه وعُظمت المحنة فيه، ولم يمكنه ذلك إلا بعد الرياضة الطويلة للنفس وتذليل اللسان وقطع العادة، فأراد الله بلطفه ورحمته أن يجعل لهم متسعاً في اللغات وتصرفاً في الحروف والحركات فسهل عليهم في المقال كما سهل عليهم في الأحكام من أمور الدين والدنيا. قال: وكل هذه الحروف كلام الله تعالى أي دالة عليه نزل بها جبريل الروح الأمين على رسول الله ﷺ⁽¹⁾ انتهى مع بعض تصرف وزيادة والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا، وإن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في جواز القراءة بغير لغة العرب على أقوال ثلثها إن عجز عن العربي جاز، وإلا فلا.

قلت: والصواب أن قراءة القرآن بغير اللغة العربية فيها قولان فقط ومحلها إذا كان عاجز عن النطق باللغة العربية قيل: لا يسوغ له ذلك. وقيل: يسوغ له ذلك، لكن بشرط إذا لم يعتقد قرآنية ما أتى به من اللغة لغير العربية، وأن ما عبر به ليس بكلام الله لا أن الأقوال ثلاثة في المسألة المذكورة الجواز مطلقاً عدمه كذلك التفصيل بين العاجز فيجوز وبين غيره فلا، كما هو ظاهر العبارة المتقدمة إذ لا خفاء أنه لا يتصور من مسلم عاقل القول بأن من كان قادراً على النطق باللغة العربية يترك ذلك، ويقرأ القرآن بغير

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 32.

اللغة العربية تشهيا منه ويسوغ له ذلك معاذ الله أن يقول بجواز ذلك أحد من علماء المسلمين لما يلزم عليه من مفسد أعظمها جرءة تطرق الكذب لقوله تعالى ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوَجٍ﴾⁽¹⁾ وغير ذلك من الآيات الجليلة تعالى الله عن ذلك علو كبيرا.

ولقوله عليه الصلاة والسلام ((أَحَبُّ الْعَرَبِ لثَلَاثٌ))⁽²⁾ الحديث. وأيضا إجماع المسلمين شرقا وغربا انعقد على كفر من بدل كلمة عربية من القرآن بكلمة عربية غير مروية عن النبي ﷺ عمدا منه وقصدا وتشهيا من غير عذر شرعي أخرى إذا يدل كلمة عربية منه بكلمة عجمية غير منقولة عنه ﷺ تأمل فإنه حسن فاشدد يدك عليه والحق أحق أن يتبع والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما معنى الأحرف في الحديث الشريف؟ فقال أهل اللغة حرف كل شيء طرفه ووجهه وحافته وحده وناحيته والقطعة منه، والحرف أيضا واحد حروف التهجي كأنه قطعة من الكلمة.

واعلم، رحمني الله وإياك، أن العلماء اختلفوا في المقصود والمراد بهذه الأحرف السبعة اختلافا شديدا واضطربوا في ذلك اضطرابا كثيرا على نحو من أربعين قولاً ذكرها الحافظ السيوطي في إتقانه⁽³⁾ وذلك بعد اجماعهم إلا خلافا لا يوثق به ولا يعتد على أن المقصود والمراد ليس هو أن يقرأ الحرف الواحد على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة؛ نحو ﴿أَفِي﴾ ﴿وَجَبْرِيلَ﴾ ﴿وَهَيْتَه وَارْجَهُ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وميكائيل وعلى أنه ليس المراد بالسبعة هؤلاء المشهورين لعدم وجودهم في ذلك الوقت وقد ظن

(1) سورة الزمر من الآية (28).

(2) لم أقف على هذا الحديث في المضان التي بحثت فيها.

(3) ينظر: الإتقان 173/1-176

كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع وهو جهل قبيح من قائله كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(فذهب أكثر العلماء ومعظمهم إلى أنها لغات وهو الذي صححه البيهقي واختاره إلا بهري، واقتصر عليه في القاموس ثم إنهم اختلفوا في تعيينها، فقال أبو عبيد: ⁽¹⁾ قریش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن وقال غيره: خمس لغات في أكناف هوازن سعد وثقيف وكنانة وهذيل وقریش ولغتان على جميع ألسنة العرب) ⁽²⁾.

وقال الهروي: (يعني على سبع لغات من لغات العرب أي: أنها متفرقة في القرآن) ⁽³⁾.
(فبعضه بلغة قریش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة /169/ اليمن وغيرهم) ⁽⁴⁾.

قال العلامة النويري تبعا لشيخه المحقق ابن الجزري: (وفي هذه الأقوال كلها نظر فإن عمر وهشاما اختلفا في سورة الفرقان وكلاهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل على أن الأحرف السبعة غير اللغات وفيه بحث سيأتي وقيل المراد بها معاني الأحكام كالحلال والحرام والمحكم والمتشابه والأمثال والانشاء والأخبار وقيل الناسخ والمنسوخ والخاص والعام والمجمل والمبين والمفسر وقيل الأمر والنهي والطلب والدعاء والخبر والاستخبار والزجر وقيل الوعد والوعيد والمطلق والمقيد والتفسير والإعراب والتأويل. وقيل إظهار الربوبية، وإثبات الوجدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومجانبة الاشرار والترغيب في الثواب

⁽¹⁾ ينظر: فضائل القرآن ص 340.

⁽²⁾ ينظر: الكامل في القراءات العشر للهذلي ص 89.

⁽³⁾ ينظر: فضائل القرآن أبو عبيد الهروي ص 339.

⁽⁴⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 24/1.

والترهيب من العقاب، وقيل: المقدم والمؤخر والفرائض والحدود والمواظظ والمتشابه والأمثال، وقيل: أمر حتم وأمر ندب ونهي حتم، ونهي ندب، ووعد ووعيد، وقصص وقيل الإيمان بالله ومباينة الشرك، وإثبات الأوامر ومجانبة الزواجر والثبات على الإيمان وتحريم ما حرم الله وطاعة رسوله⁽¹⁾.

قلت: وفي هذه الأقوال كلها نظر أيضا وغير صحيحة، وبيان ذلك أن عمر وهشاما لم يكن اختلافهما إلا في قراءة حروفه، لا في تفسيره وأحكامه، لما رواه أبو عبيد⁽²⁾ بإسناده عن عبد الرحمن عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: ((سمعت هشاما بن حكيم ابن جزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وقد كان رسول الله ﷺ أقرأنيها، قال فأخذت بثوبه وذهبت به إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتني، قال: أقرأ فقرأ القراءة التي سمعت منه فقال النبي ﷺ هكذا أنزلت، ثم قال لي: أقرأ فقرأت، فقال هكذا أنزلت ثم قال ﷺ إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقراءوا منه ما تيسر))⁽³⁾.

وقال الإمام المرسى⁽⁴⁾ - رحمه الله تعالى - (هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها ولا عن من نقلت ولا أدري لمن خص كل واحد منهم هذه الأحرف بما ذكر مع

(1) شرح طيبة النشر للنويري 1/151-153.

(2) في فضائل القرآن ص 334.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه باب كلام الخصوم بعضهم في بعض 122/3 برقم (2419)، ومسلم في صحيحه باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف 1/560 برقم (270-818).

(4) محمد بن عبد الله السلمي المرسى شرف الدين عالم بالأدب والتفسير والحديث، ضرير أصله من مرسية، مولده سنة 570هـ، من كتبه: التفسير الكبير، والتفسير الأوسط، والتفسير الصغير، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى -

أن كلها موجودة في القرآن فلا أدري معنى التخصيص وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا في أحكامه وإنما اختلفا في قراءة حروفه⁽¹⁾ انتهى.

وقد ترفع للنبي ﷺ غير عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم المذكورين كأبي وابن مسعود وعمر بن العاصي وغيرهم حين اختلفوا أيضا في قراءة حروفه لا في تفسيره وأحكامه فأخبرهم النبي ﷺ بأن كل قراءة قرأ بها من تقدم أخذت عنه ﷺ وأنزلت عليه من عند الله تعالى.

فإن قلت ما تقول فيما رواه الطبراني من حديث عمر بن أبي سلمة المخزومي أن النبي ﷺ قال لابن مسعود: ((إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد وأن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف حلال وحرام ومحكم ومتشابه وضرب أمثال وأمر وزاجر فاحل حلاله وحرم حرامه واعمل بمحكمه وقف عند متشابهه واعتبر أمثاله فإن كلا من عند الله ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾))⁽²⁾؟

الجواب عن ذلك: من أوجه: أحدها: أن هذه السبعة غير السبعة التي في تلك الأحاديث لأنه فسرهما، وقال فيه فاحل حلاله وحرم حرامه إلخ.

قال الإمام الحافظ السيوطي في إتيقانه: (وقد أجاب قوم بأنه ليس المراد إلا حرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا بل

ينظر: معجم الأدباء للياقوت الحموي 2546/6 برقم (1064)، وسير أعلام النبلاء للذهبي 458/16 برقم (5913).

⁽¹⁾ ينظر: الإتيقان للسيوطي 176/1.

⁽²⁾ أخرجه الطبراني في معجمه الكبير 26/9 برقم (8296).



هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة تُقرأ على وجهين إلى ثلاثة إلى سبعة تيسيرا وتهوينا والشيء الواحد لا يكون حلالا ولا حراما في آية واحدة⁽¹⁾ وتأويل الأحرف السبعة بهذا تأويل فاسد لأنه محال أن يكون الحرف منها حراما إلا ما سواه وحلالا إلا ما سواه ولأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله أو مثال كله.

(والإجماع منعقد على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة) قاله ابن عطية⁽²⁾.

وقال الإمام الماوردي: (هذا القول خطأ لأنه ﷺ أشار إلى جواز قراءة القرآن بكل واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام)⁽³⁾ أن فعل ذلك جهلا منه لا عمدا تشهيا فإنه يكفر كما سنبينه /170/ إن شاء الله تعالى.

ثانيها: أن السبعة فيهما متحدان ويكون قوله حلال وحرام إلخ تفسيرا للسبعة الأبواب لا للأحرف أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه أي: أنزل الله هذه الأصناف ولم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب قاله أبو شامة⁽⁴⁾ والنويري⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 171/1.

(2) في تفسيره المحرر الوجيز ص 43.

(3) نقله السيوطي في الإتقان 171/1، والزركشي في البرهان 217/1.

(4) ينظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص 109.

(5) ينظر: شرح طيبة النشر 151/1.



ثالثها: أن قوله حلال وحرام إلخ لا تعلق له بالسبعة بل هو استيناف كلام آخر وأخبار عن القرآن أي هو كذا وكذا فهو خبر لمبتدأ محذوف واتفق كونه بصفات سبع ويؤيده أن في بعض طرقه (زاجرا وآمرا بالنصب فهذا دليل على أنه لم يرد به تفسير الأحرف السبعة وإنما توهم ذلك من جهة الاتفاق في العدد) قاله: أبو على الأهوازي⁽¹⁾ وأبو العلا الهمداني⁽²⁾ وأبو القاسم النويري⁽³⁾ والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: (معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ ها هنا يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أنه أراد أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات لأن الأحرف جمع حرف في القليل كفلس وأفلس والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾⁽⁴⁾ الآية فالمراد بالحرف هنا الوجه أي على النعمة والخير وأجابه السؤال والعافية فإذا استقامت له هذه الاحوال اطمأن وعبد الله وإذا تغيرت عليه وامتحنه بالشدة ترك العبادة وكفر فهذا عبد الله على وجه واحد فلهذا سمى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفا على معنى أن كل شيء منها وجه.

قال: والوجه الثاني في معناها أن يكون النبي ﷺ سمي القراءات أحرفا على طريق السعة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره، كتسميتهم الجملة باسم البعض منها فلذلك سمي النبي ﷺ القراءة حرفا وإن كان كلام كثيرا من

(1) ينظر: الإتيان للسيوطي 1/171.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) شرح طيبة النشر 1/154.

(4) سورة الحج من الآية (11).

أجل أن منها حرفا قد غير نظمه أو كسر أو قلب إلى غيره أو أميل أو زيد أو نقص على ما جاء في المختلف فيه من القرآن إذ كان ذلك الحرف منها حرفا على عادة العرب في ذلك واعتمادا على استعمالها⁽¹⁾.

قال المحقق الحافظ ابن الجزري - رحمه الله -: (وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالا قويا في قوله ﷺ سبعة أحرف أي سبعة أوجه وأنحاء والثاني محتمل قويا في قول عمر - رضي الله عنه - سمعت هشاما يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرأنيها رسول الله ﷺ أي على قراءات كثيرة وكذا قوله في الرواية الأخرى سمعته يقرأ فيها أحرفا لم يكن نبي الله ﷺ أقرأنيها فالأول غير الثاني)⁽²⁾ انتهى كلامه.

وقال شمس الملة والدين، المحقق الحافظ ابن الجزري المذكور: (ولي نيف وثلاثون سنة امعن النظر في هذا الحديث حتى فتح الله علي بشيء، أرجوا أن يكون هو الصواب وذلك أني تتبعت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه خاصة، وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو البخل بأربعة ويحسب بوجهين أو بتغير في المعنى فقط نحو ﴿بَتَلَفَيَّ ءَادَمَ مِ رَّبِّهِ كَلِمَتٍ﴾⁽³⁾ وأما في الحروف بتغير في المعنى لا الصورة نحو تبلوا أو تتلوا أو عكسه نحو {الصراط} و{السرط} أو بتغيرهما نحو أشد منكم ومنهم وأما في التقديم والتأخير نحو ﴿فَيَقُولُونَ وَيَقُولُونَ﴾⁽⁴⁾ أو في الزيادة والنقصان نحو: {ووصى وأوصى} فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، قال: وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد

(1) ينظر: الأحرف السبعة للقرءان لأبي عمرو الداني ص 27-28.

(2) ينظر: النشر لابن الجزري 24/1.

(3) سورة البقرة من الآية (37).

(4) سورة التوبة من الآية (111).

والقصر والإمالة والفتح والنقل وضده فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً⁽¹⁾ انتهى. قلت: قوله وأما نحو اختلاف الاظهار والادغام إلخ غير ظاهر كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ ابن الجزري: (المذكور ثم رأيت أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته وكذلك ابن قتيبة⁽²⁾)⁽³⁾.

وإلى هذا أشار في طيبته فقال - رحمه الله - ونفعنا بعلمه:

وقيل في المراد منها أوجه وكونه اختلاف لفظ أوجه⁽⁴⁾

ولنذكر لك ما قاله أبو الفضل الرازي وما قاله ابن قتيبة:

أما الأول: فقال - رحمه الله تعالى - : (إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

الأول: اختلاف الأسماء بالأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والمبالغة وغير ذلك.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه من نحو الماضي والمضارع والأمر

والإسناد إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: الزيادة والنقص.

الخامس: /171/ التقديم والتأخير.

السادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر.

(1) ينظر: المصدر نفسه ص 26-27.

(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص 31-32.

(3) ينظر: النشر لابن الجزري 27/1.

(4) متن الشاطبية البيت رقم (19).

السابع: اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وادغام وظهار ونحو ذلك) انتهى بواسطة النشر⁽¹⁾.

وأما الثاني: فنذكر كلامه مشروحا لبعض ما يحتاج إليه حسبما شرح ذلك العلامة الهمداني الشافعي في شرحه على حرز الأمانى تتيما للفائدة فأقول:

قال العلامة الهمداني المذكور: (اعلم وفقنا الله وإياك أن العلماء اختلفوا في تأويل هذا الحديث فقال بعضهم السبعة الأحرف وعد ووعيد وحلال وحرام ومواعظ وأمثال واحتجاج وقال بعضهم حلال وحرام وأمر ونهي وخبر ما كان قبل وخبر ما هو كائن بعد وضرب أمثال وشبه ذلك، وقال بعضهم هي سبع لغات في الكلمة كلغة قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن قال ابن قتيبة وليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل).

قال الهمداني المذكور: ولعمري صدق فيما زعم لأن الأحرف المذكورة لو كانت في حلال وحرام وأمر ونهي وشبه ذلك كما زعموا لم يقل ﷺ اقرؤوا بما شئتم إذ العمل بذلك كله واجب، قال: وليس يوجد في كتاب الله - عز وجل - حرف قرئ على سبعة أوجه تصح فيما أعلم.

نعم وجد ذلك في كلمات يسيرة كهيت واف كما قدمنا قريبا.

قال الإمام ابن قتيبة: (وإنما تأويل قوله عليه الصلاة والسلام نزل القرآن على سبعة أحرف أي على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن يدل على ذلك قول رسول الله ﷺ ((فاقرءوا كيف شئتم)).

(1) لابن الجزري 27/1

وقال عمر - رضي الله عنه - : ((سمعت هشاما بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرؤها وقد كان النبي ﷺ أقرأنيها فأتيت به النبي ﷺ فأخبرته، فقال له اقرأ فقرأ تلك القراءة فقال هكذا أنزلت، ثم قال لي اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت، ثم قال إن هذا القرآن نزل على سبعة أوجه بل أحرف فأقروا منه ما تيسر، قال وقد تدبرت وجوه الاختلاف فوجدتها سبعة أوجه.

الوجه الأول: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركات بقائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو ميسرة وميسرة والبخل والبخل وأظهر لكم واطهر لكم ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾⁽¹⁾ ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ﴾ ﴿وَمَا هُنَّ أَهْأَنَّهُمْ﴾⁽²⁾ {وما هن أمهاتهم} ونحو ذلك مما صحت روايته وصح وجهه في العربية ولم يخالف الرسم.

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الخط كقوله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾⁽³⁾ {وبعد أمه} فالأولى على معنى بعد حين والثانية على معنى بعد نسيان والمعنيان جميعا وإن اختلفا صحيحان لأنه ذكر أمر يوسف بعد حين وبعد نسيان غير أن القرآن الأولى تكون مع إهمال الدال في واذكر وهي قراءة الجماعة والقراءة الثانية تكون مع إعجام الدال من واذكر وهي قراءة الإمام الحسن البصري فأنزل الله - عز وجل - على نبيه - عليه الصلاة والسلام - ذلك بالمعنيين في عرضين فعلى قراءة الجماعة بعد أمة بضم الهمزة وتشديد الميم مفتوحة وتاء مثنى فوقية مخفوضة منونة مع إهمال دال واذكر وعلى قراءة الإمام

⁽¹⁾ سورة سبأ من الآية (17).

⁽²⁾ سورة المجادلة من الآية (2).

⁽³⁾ سورة يوسف من الآية (45).

الحسن البصري بعد امه بفتح الهمزة وفتح الميم مخففة وهاء بعدها مخفوضة منونة مع اعجام ذال واذكر كيف ذكر وقوله إذ تَلْقُونَهُ وإذ تَلْقُونَهُ فالأولى على معنى تقبلونه وتقولونه والثانية على معنى تلقونه من الولق وهو استمرار اللسان بالكذب والمعنيان جميعا وإن اختلفا صحيحان لأنهم قبلوه وقالوه وهو كذب فأنزل الله سبحانه على رسوله - عليه الصلاة والسلام - بالمعنيين جميعا في عرضين وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَصْفَارِنَا﴾⁽¹⁾

﴿أَصْفَارِنَا﴾⁽¹⁾ و {رَبْنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَصْفَارِنَا} فالأولى على طريق الدعاء والطلب والثانية على جهة الخبر والمعنيان وإن اختلفا صحيحان لأن أهل سبأ سألوا الله - عز وجل - أن يفرقهم في البلاد فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا فلما فرقهم أيدي سبأ وباعد بين أسفارهم قالوا ربنا باعد بين أسفارنا وأجابنا إلى ما سألناه فحكى الله - عز وجل - عنهم بالمعنيين في عرضين وهو كثير أيضا يقرأ به إذا صحت روايته واتفقت الجماعة عليه.

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون اعرابها بما يغير معناها ولا يغير صورتها في الرسم كقوله سبحانه ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ /172/ و﴿نُنَشِّرُهَا﴾ فالأولى على معنى الانشار وهو الاحياء، والثانية على معنى الانشاز وهو التحرك للنقل والتركيب أي: نحركها ونرفع بعضها إلى بعض للتركيب وهما متقاربان في المعنى وقوله: {يقض الحق} ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾⁽²⁾ وهو كثير أيضا يقرأ به إذا صحت روايته ووجهه لموافقة صورة الخط.

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها كقوله تعالى إن كانت إلا صيحة واحدة وإلا زقية واحدة وكالعهن المنفوش

⁽¹⁾ سورة سبأ من الآية (45).

⁽²⁾ سورة الأنعام من الآية (57).

كالصوت المنفوش فهما بمعنى لا فرق بينهما فهذا يقبل إذا صحت روايته ولا يقرأ به اليوم لأنه يخالف الرسم ولأنه إنما يثبت بخبر الآحاد.

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها في الرسم ويزيل معناها كقوله جل ذكره وطلع نضيد في موضع وطلع منضود فالطلع طلع النخلة والطلع شجر عظام فهذا لا يقرأ به لمخالفته للرسم والإجماع.

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو ما روى عن أبي بكر - رضي الله عنه - ((أنه قرأ عند الموت وجاءت سكرة الحق بالموت في موضع وجاءت سكرة الموت بالحق)).

وما روي عن بعضهم ((إذا جاء فتح الله والنصر} في موضع ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾⁽¹⁾)).

فهذا الضرب متروك لا تجوز القراءة به لأنه يخالف الرسم أيضا والإجماع.

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة أو النقص في الحروف والكلم كقوله - عز وجل - تجري تحتها في التوبة عند رأس المائة ومن تحتها وقوله تعالى {وما عملت أيديهم} في يس {وما عملته أيديهم} وقوله: {فإن الله الغني الحميد} في الحديد وفأن الله هو الغني الحميد فهذا يقرأ به لاجماع الأمة على صحته ولموافقة رسم من قرأ به فأما ما اختلف فيه القراء من الإظهار والادغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والفتح والإمالة والقصر والمد والهمز وترك الهمز ونحو ذلك فهو من القسم الأول داخل في جملة والقراءة به جائزة لاجماع الأمة عليه ولموافقة خط المصاحف فهذا أصح ما قيل في تأويل هذا

⁽¹⁾ سورة النصر الآية (1).

الحديث وعليه الجمهور وبه أقول⁽¹⁾ انتهى كلام الإمام ابن قتيبة والإمام الهمداني مع بعض حذف وزيادة.

ثم قال ابن قتيبة: (وكل هذه الحروف كلام الله تعالى أي: دالة عليه نزل بها جبريل الروح الأمين على رسول الله ﷺ)⁽²⁾ انتهى مع بعض زيادة للبيان.

قال الحافظ ابن الجزري - رحمه الله -: (بعد نقله لكلام ابن قتيبة من غير شرح لبعض ألفاظه وهو أي: كلام ابن قتيبة حسن كما قلنا إلا أن تمثيله بطلع نضيد وطلع منضود لا تعلق له باختلاف القراءات ولو مثل عوض ذلك بقوله بضنين بالضاد وبطنين بالطاء وأشد منكم وأشد منهم لاستفهام على أنه قد فاتته كما فات غيره أكثر أصول القراءات كالإدغام والإظهار والخفاء والامالة والتفخيم وبين بين والمد والقصر وبعض احكام الهمز وكذلك الروم والاشمام على اختلاف أنواعهما وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبي ﷺ ويرد بعضهم على بعض ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول فيشمل الأوجه السبعة على ما قررناه)⁽³⁾ انتهى.

وقد قدمنا قريبا عن العلامة الهمداني أنه جعله من القسم الأول المذكور في كلام ابن قتيبة وداخل في جملة والله تعالى أعلم.

قال شيخ شيخنا العلامة سيدي علي النوري - رحمه الله - ونفعنا بعلومه: (وأبين الأقوال وأولاها بالصواب الأول وهو كون الأحرف السبعة المذكورة في الحديث معناها اللغات، قال: ويشهد له المعنى والنظر أما المعنى.

⁽¹⁾ ينظر: تأويل المشكل لابن قتيبة ص 30-32، كتاب الهمداني لم أعثر عليه.

⁽²⁾ المصدر نفسه ص 32.

⁽³⁾ ينظر: النشر لابن الجزري 28/1.

فقال الداني: معنى الأحرف الأوجه أي: أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات لأن الأحرف جمع حرف في القليل إلخ ما قدمناه عن العلامة الداني سابقا في الوجه الأول من وجهيه، قال: وأما النظر فإن حكمة إتيانه على سبعة أحرف التخفيف والتيسير على هذه الأمة في التكلم بكتابهم كما خفف عليهم في أحكام شريعتهم وهو كالمصرح به في الأحاديث الصحيحة كقوله أسأل الله معافاته ومعونته وكقوله إن ربي أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف واحد فرددت إليه أن هون على أمتي ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف لأنه ﷺ أرسل إلى الخلق كافة وألسنتهم مختلفة غاية التخالف كما هو مشاهد فينا ومن كان قبلنا /173/ مثلنا وكلهم مخاطبون بقراءة القرآن قال الله تعالى: {فاقرؤوا ما تيسر من القرآن} فلو كلفوا كلهم النطق بلغة واحدة لشق ذلك عليهم وتعسر اذ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوه وألفوه من الكلام إلا بتعب شديد وجهد جهيد وربما لا يستطيعه بهم ولو مع الرياضة الطويلة وتذليل اللسان كالشيخ والمرأة فاقضى يسر الدين أن يكون على لغات قال وفيه حكمة أخرى وهو أنه ﷺ تحدى بالقرآن جميع الخلق ﴿قُلْ لَيْسَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الآية فلو أتى بلغة دون لغة لقال الذين لم يأت بلغتهم لو أتى بلغتنا لأتينا بمثله وتطرق الكذب إلى قوله تعالى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا يعكر على هذا أن [أن] عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان وهما قرشيان لغتهما واحدة كما قدمنا عن العلامة النويري وشيخه العلامة الحافظ المحقق ابن الجزري لأنه لا يلزم من كونهما من قبيلة واحدة أن تكون لغتهما واحدة فقد يكون قرشيا مثلا ويتربا في غير قومه فيتعلم لغتهم ويتكلم بها وهو كثير فيهم وفي الحديث أنا أعربكم أنا من قریش ولساني لسان سعد بن بكر وفيه أيضا أنا أعرب العرب ولدت في قریش ونشأت

في بني سعد فأني يأتيني اللحن وقال تعالى وهذا لسان عربي فعم العرب ولم يخص قبيلة⁽¹⁾ انتهى كلام الشيخ النوري - رحمه الله تعالى - مع بعض حذف وتصرف.

قلت: كلامه حسن مذاق أن عضده نقل صحيح على أن واحد منهما تربا في غير قومه حتى تعلم لغة من تربا عنده وصار لا يلفظ إلا بها وبالجملة الذي جنح إليه شمس الملة والدين الحافظ ابن الجزري في تأويل الأحرف السبعة كما تلفظ به ونقلناه عنه سابقا أحسن وامتن من تأويل غيره فيها لموافقة جماعة من المحققين له على ذلك وهو المختار والذي يظهر لي أن انكار سيدنا عمر بن الخطاب على هشام بن حكيم - رضي الله عنهما - حين سمعه يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ النبي - ﷺ - عمر بن الخطاب أياها فأخذه بثوبه وذهب به إلى رسول الله ﷺ إلخ ما تقدم، ليس هو من حيثية مخالفته للغته حتى حكم بعضهم كما قدّمنا على مخالفته إياه في قراءته في السورة المذكورة باستحالة ذلك، لأن كليهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة قائلًا ومحال أن ينكر عمر عليه أي: على هشام لغته وجزم بأن الأحرف السبعة ليس المراد بها اللغات وإنما انكاره عليه في مخالفته إياه في القراءة من حيثية أن جميع أوجه القرآن موقوفة على النقل والسماع من النبي ﷺ وجوبا وسيدنا عمر - رضي الله عنه - لم يسمع من النبي ﷺ ما قرأ به هشام - رضي الله عنه - من الأوجه في السورة المذكورة فلففه بثوبه وذهب به إلى رسول الله ﷺ فأجابهما النبي ﷺ بعد أن أمر كل واحد منهما بالقراءة عليه بقوله الشريف هكذا أنزلت ثم قال ﷺ اثر ذلك: ((أن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف)) الحديث المتقدم.

(1) ينظر: غيث النفع للنوري ص 12-14.

فالسماح من النبي ﷺ شرط صحة ووجوب في جميع الأوجه المروية عنه المقر وبها القرآن المنزل بها من عند الله عليه بواسطة الملك الجليل الأمين جبريل - عليه السلام - قولاً واحداً وهو مذهب أهل السنة والجماعة - رضي الله عنهم - وهو الركن الأعظم في ثبوت القراءة شرعاً خلافاً للمعتزلة والخوارج أهلهم الله كما قدمنا.

ألا ترى أنه إذا أوجد وجه تقتضيه لغة من لغات العرب ويوافقه رسم أحد المصاحف العثمانية ولم ينقل عن النبي ﷺ بالكلية فإنه لا يقرأ به البتة والقارئ به على وجه العمدة والقصد والتشهي من غير عذر شرعي كافر بالإجماع القطعي المتواتر وأيضاً إذا كان وجه من أوجه القرآن ثابتاً في النقل وهو مركب من لغتين لغة قريش ولغة هذيل كئاندرتهم للإمام قالون عن الإمام نافع وغيره من الأئمة التسهيل لقريش والإدخال بين الهمزتين لهذيل فإنه يقرأ به على هذه الكيفية وجوباً سواء كان في سنده من هو قرشي أو هذلي أو غيرهما لأن القرآن سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها على الوجه الذي وردت عليه وهكذا في كل طبقة إلى أعلا طبقات السند وهو السماح من النبي ﷺ ولا غرابة في أخذ الصحابي القرشي أوجهاً عن النبي ﷺ على غير لغة /174/ أما على لغة هذيل أو على لغة تميم أو غيرهما من اللغات ولا في أخذ الصحابي الهذلي مثلاً أوجهاً عن النبي ﷺ على غير لغته كلغة قريش وأسد وغيرهما إذ لا مانع من ذلك لأن العبرة بما يثبت في النقل والرواية شرعاً ولو تركب الوجه الواحد من لغتين كما قررنا هذا ما ظهر للعبد الفقير مؤلف هذه الأسئلة والأجوبة والله سبحانه وتعالى أعلم، وبه التوفيق والإعانة.

هذا وإن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا هل في القرآن شيء من اللغات العجمية أو

لا؟

فذهب الأكثرون منهم الإمام الشافعي⁽¹⁾ - رحمه الله ورضي عنه - وابن جرير⁽²⁾ وأبو عبيدة⁽³⁾ والقاضي أبوبكر⁽⁴⁾ وابن فارس⁽⁵⁾⁽⁶⁾ على عدم وقوع شيء من الألفاظ العجمية فيه لقوله تعالى ﴿فَرَّأَنَا عَرَبِيًّا﴾ وقوله ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ فُرَّأَنَا أَعْجَمِيًّا لَفَالُوا لَوْلَا بُصِّلَتْ - آيَتُهُ - أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ لأن معناه عندهم أيوجد في القرآن لفظ عجمي ولفظ عربي أي: فلا يتنوع القرآن إلى هذين النوعين أعني اللفظ العربي واللفظ العجمي لأن الهمزة في هذه الآية للاستفهام على طريق الإنكار وتأولوا ما تقدم من الألفاظ العجمية الواقعة في القرآن بأنها مما اتفقت فيها لغة العرب ولغة العجم كالتنور والصابون وقد شدد الشافعي⁽⁷⁾ - رحمه الله تعالى - النكير على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة⁽⁸⁾: (إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول فيه ومن زعم أن كذاباً بنطية فقد أكثر القول).

(1) ينظر: الرسالة ص 34.

(2) ينظر: في تفسيره المحرر الوجيز 17/1.

(3) مجاز القرآن لأبو عبيدة ص 17.

(4) ينظر: التقريب والإرشاد لأبي بكر بن الطيب 403/1.

(5) ابن فارس هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، اللغوي والإمام في اللغة والأدب، من مؤلفاته: معجم مقاييس اللغة وهو من أشهر كتبه، الاتباع والمزاوجة، واختلاف النحويين، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 1004هـ.

ينظر: وفيات الأعيان 118/1 برقم (49)، والأعلام للزركلي 193/1.

(6) نقله السيوطي في الإتيان 125/2.

(7) ينظر: الرسالة ص 34.

(8) في كتابه مجاز القرآن ص 17.

وقد قال ابن فارس: (لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها)⁽¹⁾.

وقد قال ابن جرير: (ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنها بالفارسية والحبشية أو النبطية أو نحو ذلك إنما اتفق فيها موارد اللغات قد تكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد)⁽²⁾.

وقال غيره: (بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفارهم حتى جرت مجرى الفصحح العربي ووقع بها البيان وعلى هذا الحد نزل بها القرآن)⁽³⁾.

وقال آخر: (كل هذه الألفاظ عربية صرفة ولكن لغة العرب متسعة جدا ولا يبعد أن يخفى على الأكابر الأجلة وقد خفي على ابن عباس معنى فاطر وفتح)⁽⁴⁾.

وقال الإمام الشافعي في الرسالة: (لا يحيط باللغة إلا نبي)⁽⁵⁾.

وقال أبو المعالي⁽⁶⁾: (إنما وجدت هذه الألفاظ في لغة العرب لأنها أوسع اللغات وأكثرها ألفاظا ويجوز أن يكونوا سبقوا إلى هذه الألفاظ)⁽⁷⁾.

(1) نقله السيوطي في الإتقان 125/2.

(2) في كتابه المحرر الوجيز 17/1.

(3) ينظر: الإتقان للسيوطي 125/2.

(4) المصدر نفسه 126/2.

(5) المصدر نفسه.

(6) أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف، شيدله بن منصور الجبلي، واعظ من فقهاء الشافعية، من كتبه: البرهان في كشكلات القرآن، وغيرها، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 494هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 174/19 برقم (96)، وفيات الأعيان لابن خلكان 259/3 برقم (418).

(7) ينظر: الإتقان للسيوطي 126/2.

وذهب آخرون إلى: (أن القرآن العزيز فيه ألفاظ من اللغة العجمية وهو التحقيق، وأجابوا عن قوله تعالى ﴿فُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيا فالقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية وعن قوله تعالى ﴿ءَاْعَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾⁽¹⁾ بأن معناها من السياق كلام اعجمي ومخاطب عربي فلا يمكن أن ينزل القرآن بلغة العجم مع كون النبي من العرب.

قال الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - : (وأقوى ما رأيته للوقوع وهو اختياري ما أخرجه ابن جرير⁽²⁾ بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال: ((في القرآن من كل لسان)) وروي منها عن سعيد بن جبير ووهب بن منبه فهذا اشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علم الأولين والآخرين وبنا كل شيء فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن لتتم احاطته بكل شيء فاختر له من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالا للعرب.

قال: ثم رأيت ابن النقيب⁽³⁾ صرح بذلك فقال: (ومن خصائص القرآن على سائر الكتب الكتب المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم لم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم

(1) المصدر نفسه.

(2) أخرجه في تفسيره 14/1 برقم (6).

(3) جمال الدين محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين البلجي المقدسي الشافعي أبو عبد الله، الشهير بابن النقيب، من كتبه: تفسير ابن النقيب وهو التحرير والتجوير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير، مقدمة تفسير ابن النقيب، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 698هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات 114/3، الأعلام للزركلي 150/6.

والقرآن احتوى على جميع لغات العرب وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير⁽¹⁾ انتهى.

وأيضاً فالنبي ﷺ مرسل إلى كل أمة وقد قال الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾⁽²⁾ فلا بد أن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم وإن كان أصله بلغة قومه هنا بل هو.

وقال بعض العلماء⁽³⁾: (إن قيل إن استبرق ليس بعربي وغير العربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة فنقول لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظة تقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك إلخ ما قرره).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القولين المذكورين: (والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً وذلك أن هذه الأحرف أصول العجمية كما قال الفقهاء لكنها وقعت للعرب فعربتها بالسنتها وحولتها عن ألفاظ /175/ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب فمن قال أنها عربية فهو صادق ومن قال عجمية فصادق ومال إلى هذا القول الجواليقي وابن الجوزي والأخرون بل وآخرون)⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾ والله تعالى أعلم.

وقد اخترع بعض من أعداء الدين وفرق الملحدون مطاعن في القرآن العظيم ليست الاهزة للساخرين وضحكة للناظرين ينزه عنها القرآن وجوبا كتابا وسنة واجماعا فمن

⁽¹⁾ ينظر: الإتيان للسيوطي 127/2.

⁽²⁾ سورة إبراهيم من الآية (4).

⁽³⁾ نسب السيوطي هذا القول إلى العلامة الحنوي، ينظر: الإتيان 127/2.

⁽⁴⁾ نقله السيوطي في الإتيان 129/2، ولم أعثر عليه في فضائل القرآن للقاسم بن سلام.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه 127-129.

جملة ما طعنوا به في القرآن العظيم أن قالوا أذلهم الله تعالى أن فيه كلمات غير عربية كالإستبرق والسجيل واقلسطاس والمقاليد والسندس وكمشكاة وغير ذلك من الأسماء العجمية لأن هذه الألفاظ كلها لم تضعها العرب وإنما وضعتها العجم فكيف يصح أنه عربي مبين والرد عليهم.

كما قال الإمام العلامة المحقق سيدي محمد السنوسي - رحمه الله - ورضي عنه ونفعنا ببركاته وأفاض علينا من سحائب خيراته: (إن ذلك كله عربي توافقت فيه اللغتان أو أن المراد بقوله تعالى عربي مبين أنه عربي النظم والتركيب لا الكلمات المفردة أو أطلق على الكل عربي على سبيل التغليب)⁽¹⁾ انتهى.

وبعبارة المعرب هو لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم أما الأعلام الأعجمية فلا خلاف في وقوعها في القرآن وأما غير الأعلام فقد وقع الخلاف في ذلك بين العلماء فمهم من أنكر وقوع ذلك في القرآن كالإمام الشافعي وابن جرير وغيرهما لقوله تعالى قرآنا عربيا وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا فَصَّلْتُ - اِيْتُهُ﴾ الآية وأجابوا عما يوهم ذلك بما قدمناه ومنهم من جَوَز وقوع ذلك في القرآن وأجابوا عن الآية الأولى والثانية بما قدمناه عنهم من النقل واستدلوا على وقوع ذلك في القرآن بأدلة تقدم نقلها وذكرها ويقوي تأييد القول الثاني القائل بوقوع ذلك في القرآن أنه ورد عن جماعة من الصحابة والتابعين تفسير ألفاظ في القرآن أطلقوا أنها بلسان غير العرب.

فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - ((في قوله تعالى ﴿طَبَهُ﴾ هو كقولك يا محمد بلسان الحبشة)) رواه الحاكم⁽²⁾

(1) ينظر: العقيدة الوسطى وشرحها للسنوسي ص 304.

(2) في مستدركه على الصحيحين 409/2 برقم (3427).

وعنه في قوله تعالى ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾⁽¹⁾ قال: بلسان الحبشة إذ شاء قام)) رواه الحاكم⁽²⁾ والبيهقي⁽³⁾.

وعن البراء بن عازب في قوله تعالى ﴿سَرِيًّا﴾⁽⁴⁾ ((نهر صغير بالسريانية))⁽⁵⁾.

وعن أبي موسى الأشعري في قوله تعالى ﴿يُوتِيَكُمْ كِفْلَيْنِ﴾⁽⁶⁾ قال: ((ضعفين بالحبشة))⁽⁷⁾ أخرجه وكيع.

وقال أبو ميسرة {الأَوَاهُ}⁽⁸⁾ ((الرحيم بالحبشة))⁽⁹⁾.

وقال سعيد بن عياض {المشكاة} ((الكوة بالحبشة))⁽¹⁰⁾.

وقال مجاهد: {القسطاس}: العدل بالرومية، وقيل الميزان باللغة المذكورة⁽¹¹⁾ والمقاليد: المفاتيح بالفارسية⁽¹²⁾

{والسندس} رقيق الديباج بالفارسية⁽¹³⁾.

(1) سورة الزمر من الآية (6).

(2) في مستدركه أيضا 549/2 برقم (3866).

(3) في سننه الكبرى 30/3 برقم (4757).

(4) سورة مريم من الآية (24).

(5) ذكره البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى {واذكر في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها} 165/4.

(6) سورة الحديد من الآية (28).

(7) ذكره الطبري في تفسيره 13/1.

(8) سورة هود من الآية (75).

(9) ذكره ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري 389/6.

(10) موسوعة الحافظ ابن حجر الحديثية 242/4.

(11) ينظر: فتح الباري 539/13.

(12) ينظر: تفسير الطبري 511/21.

(13) ينظر: تفسير الألوسي 258/8.

{والسجيل} الجبل بلغة الروم.

{والاستبرق} الديباج الغليظ بلغة العجم⁽¹⁾.

وقد جمع الشيخ تاج الدين السبكي⁽²⁾ من ذلك سبعة وعشرين لفظة في أبيات، واستدرك عليه شيخ الإسلام أبو الفضل بن محمد أربعة وعشرين وذيلها على أبياته ووطأها قبل بيتا فقال:

من المعرب عدّ التاج كزوقد	ألحقت كد وضمتها الأساطير
السلسبيل وطه كورت بيع	روم وطوبى وسجيل وكافور
والزنجبيل ومشكاة سراق مع	استبرق صلوات سندس طور
كذا قراطيس ربانيهم وغسا	ق ثم دينار القسطاس مشهور
كذاك قسورة واليم ناشئة	ويوت كفلين مذكور ومسطور
له مقاليد فردوس يعد كذا	فيما حكى ابن دريد منه ثنور
وزدت حرم ومهل والسجل كذا	السرى والاب ثم الجبة مذكور
وقطنا وإنه ثم متكئا	دراست يصهر منه فهو مصهور
وهيت والسكر الأواه مع حصب	وأوي معه الطاغوت مسطور
صرهن أصري وغيض الماء مع وزر	ثم الرقيم مناص والسنا النور

فإن قلت: قد قدمت أنه لا يبعد أن يخفى على الأكابر الأجلة معنى بعض ألفاظ من القرآن، فقد ورد أن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - توقفوا في ذلك وأن ابن عباس -

(1) ينظر: تفسير الألوسي 258/8.

(2) تاج الدين السبكي أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي من كتبه: جمع الجوامع، وطبقات الشافعية، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 771هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 28/1.

رضي الله عنهما - المسمى البحر وترجمان القرآن وحبر هذه الأمة لكثرة علمه توقف في معنى فاطر وحنانا ولم تبين لنا بعضا منها فارشدنا إلى بيانها يرحمك الله.

قلت: نعم /176/ ثبت أن بعضا من الصحابة - رضي الله عنهم - توقفوا في معنى ألفاظ من القرآن حتى سألوا عنها ووقفوا عليها وعلموا معناها.

فمن ذلك ما رواه أبو عبيد في الفضائل: (قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن ابراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال: كنت لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها يقول أنا ابتدأتها)⁽¹⁾.

وقال أيضا حدثنا محمد بن يزيد⁽²⁾ عن العوام بن حوشب⁽³⁾ عن ابراهيم التيمي⁽⁴⁾ أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - سئل عن قوله تعالى ﴿وَبَلَكُمَّهَآ وَآبَآءَ﴾ فقال: (أي سماء تظلني أو أي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم)⁽⁵⁾.

(1) فضائل القرآن ص 345.

(2) محمد بن يزيد الواسطي أبو سعيد ويقال أبو يزيد ويقال ابو اسحاق، روى عن العوام بن حوشب وأصبغ بن زيد، وغيرهم، وعنه أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 306 هـ. ينظر: تهذيب الكمال 30/27 برقم (5704).

(3) العوام بن حوشب بن يزيد بن الحارث الشيباني أبو عيسى الواسطي تابعي، روى عن أبي اسحاق ومجاهد وابراهيم، وعنه ابنه سلمه وابنا أخيه عبد الله وشهاب، توفي - رحمه الله تعالى - 148 هـ. ينظر: تهذيب الكمال 163/8 برقم (298).

(4) ابراهيم بن يزيد التيمي أبو أسماء الكوفي التابعي روى عن أنس بن مالك وعمرو بن ميمون وغيرهم وعنه: الحسن النخعي، والعوام بن حوشب وغيرهم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 92 هـ، وقيل سنة 95 هـ. ينظر: تهذيب الكمال 232/2 برقم (264).

(5) فضائل القرآن ص 375.

وفي رواية أخرى عنه قدمنا ذكرها فيما سلف: (وهي أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في القرآن برأيي)⁽¹⁾.

فانظر إلى هذه المقالة العظيمة الصادرة من أمير المؤمنين سيدنا أبي بكر الصديق - رضي الله عنه وأرضاه - في القرآن العظيم.

وقال حدثنا يزيد⁽²⁾ عن حميد⁽³⁾ عن أنس أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قرأ على المنبر ﴿وَفِكْهَةً أَبَا﴾⁽⁴⁾ فقال: (هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا هو الكلف يا عمر)⁽⁵⁾.

وقد عرفه ابن عباس - رضي الله عنهما - كما رواه إسحاق بن راهويه⁽⁶⁾ فقال حدثنا المغيرة بن سلمة المخزومي⁽¹⁾ قال: (حدثنا عبد الواحد بن زياد⁽²⁾ قال: حدثنا عاصم بن

(1) ذكره الطبري في تفسيره 78/1 برقم (79).

(2) يزيد بن هارون بن زاذان، أبو خالد الواسطي شيخ الإسلام تابعي التابعين، سمع من عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم، وروى عنه بقية بن الوليد إسحاق بن راهويه، وغيرهم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 206هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 358/9 برقم (118).

(3) حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي البصري، مولى طلحة ويقال السلمي ويقال الداري روى عن إسحاق بن نوفل وأنس بن مالك وغيرهم، وعنه إسماعيل بن جعفر، وحماد بن يزيد وغيرهم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 142هـ، وقيل سنة 143هـ.

ينظر: تهذيب التهذيب 38/3 برقم (65).

(4) سورة عبس من الآية (31).

(5) فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص 375.

(6) إسحاق بن راهويه الشافعي المروزي التميمي الإمام الكبير شيخ المشرق أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم سمع من ابن المبارك والفضل بن عياض وغيرهم، وعنه: يحيى بن آدم وأحمد بن حنبل وغيرهم، توفي - رحمه الله تعالى - 238هـ.



كليب⁽³⁾ قال حدثني أبي⁽⁴⁾ عن ابن عباس قال: ((قال لي عمر ما تقول في ليلة القدر؟ فقلت: إني سمعت الله تعالى أكثر ذكر السبع، فذكر السموات سبعا والأرضين سبعا حتى قال فيما قال وما أنبتت الأرض سبعا فقال: كل ما قد قلت عرفته غير هذا ما تعنى بقولك: "وما أنبتت الأرض سبعا" فقال: إن الله يقول: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا جَبَّارًا وَعِنَبًا وَقَضْبًا وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا وَحَدَائِقَ غُلْبًا وَفَكْهَةً وَأَبَّا﴾⁽⁵⁾ فالحدائق كل ملتف حدائق، والأب: ما أنبتت الأرض مما لا تأكله الناس))⁽⁶⁾ الحديث.

وقال ابن جرير: (حدثنا ابن حميد قال حدثنا جرير بن منصور قال سألت سعيد ابن جبير عن قوله وحنانا من لدنا فقال سألت عنها ابن عباس فلم يجب فيها شيئا، وكذا

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 358/11 برقم (79).

⁽¹⁾ المغيرة بن سلمة المخزومي، أبو هشام القرشي البصري، روى عن مهدي بن ميمون، ونافع بن عمرو، وغيرهم، وعنه علي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور، وغيرهم، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 200هـ.

ينظر: تهذيب التهذيب 261/10 برقم (469).

⁽²⁾ عبد الواحد بن زياد أبو عبيدة البصري خطيب من البصرة ومن رواة الحديث لا يحتج بروايته، روى عن إسماعيل بن سالم، وأيوب بن عائد وغيرهم، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 177هـ.

ينظر: تهذيب الكمال 150/18 برقم (3585).

⁽³⁾ عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، روى عن سلمة بن نباته، وسهيل بن ذراع وعلقمة بن وائل، وغيرهم، وعنه: إسحاق بن محمد الفزاري وعبد الواحد بن زياد وغيرهم، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 137هـ.

ينظر: تهذيب الكمال 537/13 برقم (3024).

⁽⁴⁾ كليب بن شهاب الجرمي، روى عن سعيد بن أبي وقاص، وأبيه شهاب بن المجنون، وعبد الله بن العباس وغيرهم، وعنه إبراهيم بن مهاجر، وابنه عاصم بن كليب، توفي _ رحمه الله تعالى _ .

ينظر: تهذيب الكمال 211/24 برقم (250).

⁽⁵⁾ سورة عبس .

⁽⁶⁾ ذكره السيوطي في التحبير في علم التفسير ص 92.

رواه ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا والله ما أدري ما حنانا⁽¹⁾ انتهى.

قلت: والحنان بالتخفيف الرحمة ومنه قوله تعالى ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾⁽²⁾ أي: رحمة من عندنا ذكره بعض فضلاء عصرنا من أئمة السادة الحنفية في شرحه على منظومة الفاضل الشيخ الإمام الطبلاوي⁽³⁾ في علم البيان والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأعلم ألهمني الله وإياك طريق الصواب بجاه سيدنا محمد النبي الخاتم والرسول الخاشع الأبواب ان الإباحة في قراءة القرآن بالحروف السبعة التي أنزل بها القرآن على النبي ﷺ كيف ذكر ليست على الإطلاق بل هي مقيّدة بالسماع ممن ثبتت عصمته من الغلط ﷺ وموقوفة عليه وجوبا ولم تقع الإباحة في قوله ﷺ ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَسْرَمُونَ﴾⁽⁴⁾ أو بما شيتم بالتشهي وذلك بأن يكون كل واحد من الصحابة أو غيرهم، إذا أراد أن يبدل اللفظ من بعض هذه اللغات جعله من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وإنما وقعت الإباحة في الأحرف السبعة للنبي ﷺ ليوسع بها على أمته فقراً مرة لأبي بما عارضه به جبريل - عليه السلام - ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً وهكذا جمعا لبعض الأوجه المنزلة عليه أو أفرادا لبعضها على قدر ما يراه يسرا على القارئ.

(1) ينظر: تفسير الطبري 157/18.

(2) سورة مريم من الآية (13).

(3) محمد بن سالم بن علي الطبلاوي المصري الأزهري الشافعي، المعروف بـ ناصر الدين الطبلاوي من علماء الشافعية له بداية القارئ في ختم البخاري، وله شرحان في البهجة الوردية وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 966هـ.

ينظر: الضوء اللامع 15/10 برقم (38).

(4) سورة الزمر من الآية (20)

قال إمام الأصوليين من غير مدافعة العلامة القاضي أبوبكر بن الطيب الباقلاني في كتابه الانتصار: (جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما اشتهر عنهم واستفاض نقله ولم يدخل في حكم الشذوذ بل رواه سابقا جائزا من همز وادغام ومد وتشديد وحذف وإمالة أو ترك كل ذلك أو شيء من ذلك أو تقديم أو تأخير فإنه كله منزل من عند الله تعالى ومما وقف الرسول ﷺ على صحته وخير بينه وبين غيره وصوب جميع القراءة به) إلخ ما قرره.

قال المحقق الحافظ ابن الجزري: (وظهر من هذا أن اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذ الصحابي كذلك من رسول الله ﷺ واقراء كذلك إلى أن اتصل بالقراء نحو قراءة الإمام حفص عن الإمام عاصم فجراها بإمالة فتحة الراء والألف الواقع بعدها إمالة كبرى فقط ولم يمل في القرآن غيره وقراءته في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مَثَاقِنٌ﴾ في سورة الفرقان⁽¹⁾ بصلة هاء الضمير بياء وصلا فقط دون غيره من نظيره فلم يصل ذلك وقراءة الإمام ابن عامر الشامي اليحصبي ابراهام بفتح الهاء واثبات ألف بعدها في مواضع مخصوصة وفي غير تلك المواضع المخصوصة /177/ يقرأ ابراهيم بكسر الهاء واثبات ياء بعدها كالجماعة وقراءة الإمام أبي جعفر المدني يحزن بضم الياء وكسر الزاي في الأنبياء فقط ويفتح الياء وضم الزاي في باقي القرآن وقراءة الإمام نافع المدني عكسه في جميع القرآن إلا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي)⁽²⁾ ، وقراءة الإمام ابن سعدان النحوي⁽³⁾ عن الإمام إسحاق المسيب عن الإمام نافع المذكور بصلة

(1) من الآية (69).

(2) ينظر: منجد المقرئين لابن الجزري ص 75.

(3) محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر: نحوي مقرئ ضريب، له كتب منها: الجامع والمجرد وغيرها توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 231هـ.

هاء الضمير بياء في عليه حيث أتى وصلا وبصلة هاء الضمير بواو في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مِّنْ تَوَلَّاهُ﴾ الواقع بعد الألف الساكنة فقط وصلا دون غيرهما من نظائرها وغير ذلك مما يعبر عنه الأئمة في توجيهه بالجمع بين اللغتين مع مراعات النقل والأثر فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على أن أئمة القرآن - رضي الله عنهم - متبعون في جميع ما روه لنا النقل والأثر وجوبا من غير شك إذ الأصل في كل مروي ملاحظتهما والاعتماد عليها قطعاً فما صح نقله وثبت عن النبي ﷺ يجب قبوله والمصير إليه على الرأس والعين فما مدّه النبي ﷺ يمد وجوبا وما قصره يقصر كذلك وما قرأه بالوجهين أو بأكثر فكذلك يقرأ وما أماله يمال وما فتحه يفتح وما أدغمه يدغم وما أظهره يظهر وما عممه يعم وما خصصه ب بعض المواضع دون نظيرها يخصّص لأن الوجه قد ثبت شرعا في كيفية دون كيفية ولفظ دون نظيره جمعا بين اللغتين لثبوت النقل بذلك عمن ثبت عصمته من الغلط ﷺ وهكذا في كل وجه من أوجه القراءات وهذا أمر مفترض على أهل الإسلام قبوله والأخذ به كبرا عن كابر وخالفا عن سالف لا خلاف في ذلك بين العلماء الموثوق بعلمهم وديانتهم والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه بجاه سيدنا محمد نبيه ومصطفاه ان وجه التمديد في الأحرف المنزلة من عند الله على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسبعة بحيث لم تكن أقل أو أكثر قيل إن قبائل العرب العاربة تنتهي إلى سبعة وقيل إن اللغات الفصحى سبعة قال ذلك جمع من العلماء وفي كلا القولين نظر من المطوّلات.

وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل عبر بها عن مطلق التيسير والتسهيل والسعة فإنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى

أذن لهم في ذلك كما قدّمنا والعرب يطلقون لفظ السبعة والسبعين والسبعمائة على إرادة الكثرة والمبالغة في الأحاد والعشرات والمئين ولا يريدون العدد المعين بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر قال الله تعالى ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾⁽¹⁾ ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾⁽²⁾، وقال ﷺ في الحسنة إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة وإلى هذا جنح القاضي عياض وتبعه جماعة على ذلك وهو جيد لولا أن الحديث يأبى ذلك ويرده

فقد ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد، قال: له ميكائيل استزده وإن النبي ﷺ سأل الله تعالى التهوين على أمته فأتاه على حرفين ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف كما قدمنا وفي حديث أبي بكر - رضي الله عنه - فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة⁽³⁾ فدل ذلك على إرادة حقيقة العدد وانحصاره فيما ذكر وقيل إنما ذلك لحكمة علمها الله تبارك وتعالى في هذا العدد دون غيره من الأعداد ويؤيده كون الله تبارك وتعالى قيد بهذا العدد أصنافا من مخلوقاته كالسماوات والأرضين والبحار والأيام والليالي وأطوار الإنسان ورازقه وجوارحه وسجوده كما في قوله - عليه الصلاة والسلام -: ((أمرت أن أسجد على سبعة (الحديث))⁽⁴⁾ وطوافه ودرجات النخيل وأبواب الجنة على قول بعضهم والمشهور أنها ثمانية وأبواب النار وأصناف الملائكة كل سماء بصنفه إلى غير ذلك من ذوات الأسابيع وهو توجيه حسن جدا والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) سورة البقرة من الآية (265).

(2) سورة التوبة من الآية (80).

(3) ينظر: الإتيان للسيوطي 1/165.

(4) سبق تخريجه.

هذا وإن اختلاف هذه السبعة الأحرف على أي وجه يتوجه فاعلم أنه يتوجه على أنحاء ووجوه مع السلامة من التضاد والتناقض فمنها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة بعض الصحابة وله أخ أو أخت من أم فإن هذه القراءة بينت أن المراد بالاخوة هنا الإخوة للإم وهذا أمر مجمع عليه ومنها ما يكون مرجحا لحكم اختلف فيه كقراءة: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ في كفارة اليمين فكان فيها ترجيح غير مذهب /178/ أبي حنيفة عليه لا اشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره ولم يشترطه أبو حنيفة - رضي الله عنه - ومنها ما يكون للجمع بين حكيمين مختلفين كقراءة يطهرن ويطهرن بالتخفيف والتشديد فينبغي الجمع بينهما وذلك أن تقول الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال وجوبا عند الإمامين مالك⁽¹⁾ والشافعي⁽²⁾ - رضي الله عنهما - ويستحب⁽³⁾ ذلك عند الإمام أبي حنيفة النعمان - رضي الله عنه - بحيث لو وطئ الزوج زوجته بعد انقطاع دم الحيض عنها وقبل اغتسالها بالماء لجاز ذلك عنده.

قال العلامة ابن جزى في تفسيره عند قوله تعالى ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ ما نصه: (أي: ينقطع عنهن الدم فإذا تطهرن أي: اغتسلن بالماء فالحكم تعلق بالغاية الأخيرة عند مالك والشافعي فلا يجوز عندهما وطئ الحائض حتى تغتسل وبالغاية الأولى عند أبي حنيفة فأجاز الوطء عند انقطاع الدم وقبل الغسل قال وقرئ حتى يطهرن بالتشديد وهي حجة

(1) ينظر: المدونة 137/1.

(2) ينظر: الأم للشافعي 76/1.

(3) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم 213/1.

لمالك والشافعي تقوي ما ذهبوا إليه دون أبي حنيفة⁽¹⁾ انتهى كلامه مع بعض حذف مع تصرف وزيادة.

ومنها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب عطفًا على ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ وبالحذف عطفًا على برءوسكم فالحذف يقتضي فرض المسح والنصب يقتضي فرض الغسل، فبينهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخف والغسل لغير لابس أو المراد بالمسح فيها أي: في الأرجل الغسل والعرب تقول تمسحت للصلاة أي: توضأت لها⁽²⁾ وقد قال أبو زيد⁽³⁾: (أن المسح خفيف الغسل)⁽⁴⁾.

(والحكمة والله أعلم في عطف الأرجل على الممسوح التنبيه على الاقتصاد في صب الماء عليهما؛ لأن غسل الأرجل مظنة الإسراف وهو منهي عنه مذموم فاعله شرعاً)⁽⁵⁾ قاله شيخ شيخنا سيدي علي النوري - رحمه الله تعالى - .

(1) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل 121/1.

(2) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة 153/1.

(3) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة من أهل البصرة، وهو من الثقات اللغويين، له كتاب اللغات وكتاب النوادر في اللغة والهمز والمياه والمطر وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - في البصرة سنة 215هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 378/2 برقم (263)، طبقات النحويين واللغويين ص 165 برقم (90).

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ص 279 (ذكر علل اختلاف القراء فيما قل دوره من الحروف)، ومواهب الجليل 212/1، وشرح التلخين للمازري 163/1.

(5) غيث النفع في القراءات السبع ص 190.

والوجه الأول أولى وأحسن من الثاني كما لا يخفى ومنها ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة فامضوا إلى ذكر الله فإن قراءة ﴿قَاسِعُوا﴾ يقتضي ظاهرها المشي السريع وليس كذلك فكانت القراءة الأولى موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم من قراءة ﴿قَاسِعُوا﴾ ومنها ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ والضلال كقراءة وملكا كبيرا بكسر اللام وردت عن الإمام ابن كثير أحد الأئمة السبعة وغيره وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة⁽¹⁾ رؤية تليق بجلاله لا حرمننا الله من ذلك.

ومن الفوائد أيضا المرتبة على اختلاف الأوجه في القراءات والروايات والطرق التي أصلها الحروف السبعة التي نزل بها القرآن على رسول الله ﷺ وثمرتها فمنها ما ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار إذ كل قراءة بمنزلة آية إذ كان تنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدّتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل ومنها ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض بل كله يصدق بعضه بعضا ويبينه ويشهد له ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله فإن حفظ كلمة ذات أوجه أسهل وأقرب من حفظ كلمات تؤدي معاني تلك القراءات لا سيما ما اتفق خطه فإنه أسهل حفظا وأيسر- لفظا ومنها بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم من حيث تلقيهم كتاب ربهم

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 29/1.

هذا التلقي وإقبالهم عليه هذا الإقبال والبحث عن لفظه وصفته وبيان صوابه وتحرير
تصحيحه وإتقان تجويده حتى حموه من خلل التحريف وحفظوه من الطغيان والتطيف
فلم يهملوا تحريكا ولا تسكينا ولا تفخيما ولا ترقيقا حتى مقادير المدّات ضبطوها
وكذا تفاوت الإمالات وميّزوا بين الحروف بالصفات حسبما أخذوا ذلك عن سيّد
الأولين والآخرين ﷺ حرفا حرفا ومنها ما أدره الله تعالى في المنقبة العظيمة والنعمة
الجزيلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة من إسنادها كتاب ربها واتصال هذا السبب الإلهي
بسببها خصيصية الله تعالى لهذه الأمة المحمّدية وأعظاما لقدر هذه الملة الحنفية فكل
قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله ويرفع أرتياب الملحد قطعاً بوصله فلو لم يكن من
الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة
النبيلة لوّقت إلى غير ذلك من الفوائد والثمرات المرتبتين على اختلاف الأوجه فيما ذكر
وقولنا مع السلامة من التضاد والتناقض لاستحالتهم في كلام الله تعالى قال الله /179/
تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلُفْرَعَانٌ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَافًا
كَثِيرًا﴾⁽¹⁾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن على النبي ﷺ على كم من معنى
تشتمل عليه فاعلم أن الحافظ ابن الجزري صرح: (بأنها راجعة إلى معنيين أحدهما ما
اختلف لفظه واتفق معناه سواء كان الاختلاف اختلاف كل أو جزء نحو: أرشدنا واهدنا

⁽¹⁾ سورة النساء الآية (82).

والعهن والصوف، وهزوا وهزوا، وعليهم وعليهم، ومحسب ومحسب، والقدس والقدس والصراط والسراط، والبخل بأربعة، والثاني ما اختلفا معا نحو: قال رب وقل رب، ولنبوئنهم ولنثوينهم، قال وبقي ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة النطق به كالمئات وتخفيف الهمزات والإظهار والإدغام والروم والإشمام وترقيق الرءاءات وتفخيم اللامات ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا وهو الذي أشار إليه ابن الحاجب⁽¹⁾ بقوله: والسبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه، وهو وإن أصاب في تفرقه بين الخلافين في ذلك كما ذكرنا فهو واهم في تفرقه بين حالتي نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي بل هما في نقلهما واحد وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى إذ اللفظ لا يقوم إلا به ولا يصح إلا بوجوده وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني وغيره ولا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك⁽²⁾ انتهى كلام المحقق ابن الجزري.

قلت: وما ذكره المحقق ابن الجزري وغيره ممن تبعه من أن الخلاف الأدائي لا يتنوع فيه اللفظ والمعنى معا أو اللفظ دون المعنى غير بين بل هو في الغالب والكثير من القسم الأول الذي يختلف فيه اللفظ دون المعنى المذكور في كلامه سابقا وقد يختلف اللفظ

⁽¹⁾ ذكره ابن الجزري في النشر 30/1

⁽²⁾ ينظر: المصدر نفسه.

والمعنى معا بالبعض منه كالمدة والقصر والإدغام والإظهار في بعض الأماكن كالقسم الثاني المذكور في كلامه وقد تختلف به المعنى فقط دون اللفظ كما سنبينه والدليل على ما قلناه من أوجه منها أنك إذا فتحت موسى كان لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء وإذا أملت كان لفظك انحدارا وتسفلا فاللفظ غير اللفظ قطعاً كما أن لفظ يحسب بالفتح غيره بالكسر كما تقدم فلا فرق بينهما إلا من جهة الكسر - لأن كسرة يحسب بسيطة وكسرة موسى مركبة وهما وصفان للحرف فكما أن الحركة البسيطة إذا اختلفت توجب اختلاف اللفظ كذلك المركبة من باب لا فارق بل اختلاف اللفظ في موسى ونحوه أظهر منه في يحسب ونحوه لأن التغير في يحسب وقع في حرف واحد وهو السين فأوجب له اختلاف اللفظ فمن باب أولى أن يوجب في موسى لأن التغير وقع في شيئين حركة السين والألف فإنه أي: الألف في حال الإمالة حرف مركب من حرفين كما أن حركة السين التي قبله من لفظة موسى ونحوه مركبة من حركتين بخلاف حالة الفتح في موسى وشبهه فليست فتحة السين فيه مشوبة بكسر كما أن الألف ليس مشوبة بياء والشيء مع غيره غيره وحده.

قال العلامة الهمداني عند قول الإمام الشاطبي - رحمه الله - (وأعمى في الإسراء)⁽¹⁾ إلخ ما نصه: (ووجه أبي عمرو في إمالة الأول دون الثاني أنه أراد أن يخالف بين لفظهما لاختلافهما في المعنى وذلك أن الأول منهما عنده لا حذف فيه والثاني فيه حذف لأنه بمعنى التفضيل والمعنى ومن كل في هذه الدنيا أعمى عما يرى من قدرة الله تعالى في

(1) جزء من بيت متن الشاطبية رقم (309).

مصنوعاته مع ثبات عقله وسكون نفسه فهو في الآخرة أعمى من ذلك أي: أزيد منه عمى في الدنيا لما يلحقه فيها من ذهول عقله وتقلب قلبه وشدة فزعه لعظم ما يعاين ويقاسي فلما اختلفا في المعنى خالف بين لفظهما ليكون اختلاف لفظهما دليلا على اختلاف معناها) انتهى كلام الإمام الهمداني.

قلت: فصح إذا ما قلناه من أن الإمامة توجب اختلاف اللفظ حيث صرح باختلاف لفظهما فلفظ الإمامة على هذا غير لفظ الفتح قطعاً إلا أنه في موسى ونحوه اختلاف في اللفظ دون المعنى وأما هنا اختلاف فيهما ونحن أتينا به شاهداً لاختلاف اللفظ فقط وردا على من يقول أن لفظ الممال والمفتوح واحد وهو باطل كما تقدم وأما اختلاف المعنى فيهما فليس من حيثية الإمامة بل من حيثية أخرى تقدم ذكرها وإنما الإمامة /180/ أوجبت خلاف اللفظ فقط وكذا يقال في غيرهما مما يأتي بيانه وإما على فتحهما أو إمالتهم معا فاللفظ واحد والمعنى مختلف أيضاً لأن الأول لا بمعنى التفضيل والثاني بمعنى التفضيل وكذلك قوله تعالى في سورة طه ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْفَيْلَمَةِ أَعْمَى﴾⁽¹⁾ إلخ الآية، فإنه من عمى البصر بدليل قوله تعالى ﴿وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾⁽²⁾ وأما الذي في سورة الإسراء⁽³⁾ فإنه من عمى القلب فاللفظ واحد في الكل والمعنى مختلف هذا على فتح الكل أو إمالة الكل، وأما على إمالة موضعي الإسراء فقط كما لشعبة فاللفظ والمعنى

(1) الآية (124).

(2) سورة طه من الآية (125).

(3) الآية (82) وهو قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾

كلاهما مختلف غير أنه يسأل لم خصّص شعبة موضعي الإسراء بالإمالة دون موضعي طه وهل لا عكس؟

قلت: حجته في ذلك النقل والأثر لأن القراءة سنة متبعة لا مجال للعقل والرأي والاجتهاد فيها وكذا يقال بالنسبة لأبي عمرو حيث أمال أعمى الأوّل من الإسراء دون الثاني وهل لا عكس؟

قلت: جوابه ما تقدم قريبا ويمكن أن يقال أن افعل التفضيل يتعلق به من به تمامه زيد أعلم من عمرو وان حذف فهو مقدّر كما في قوله تعالى فإنه يعلم السرّ وأخفى⁽¹⁾ أي: السر وأخفى من السر وهو ما تحدث به النفس كذا ذكر أهل التأويل وإذا كان كذلك كانت ألفه في حكم الواقعة في وسط الكلام وأما الأوّل فلم يتعلق به شيء فكانت ألفه واقعة في الطرف حقيقة معرضة للإمالة إذ الإمالة باب تغيير والإطراب محل للتغيير فلذا أمال الأوّل دون الثاني مع ملاحظة للنقل والأثر كما تقدّم فاعرفه فإنه جيد. وهذا القسم وهو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى وكذا ما اتحد لفظه أي: نطقه ومعناه كموسى وموسى وعيسى بإمالتهم معا أو فتحهما كذلك أهملهما المحقق ابن الجزري ومن تبعه والصواب ذكرهما فالأحرف السبعة على ما قررنا راجعة إلى معان أربعة اختلاف اللفظ والمعنى معا اتحادهما كذلك اختلاف اللفظ دون المعنى اختلاف المعنى دون اللفظ

(1) سورة طه من الآية (7).



وليست راجعة إلى معنيين فقط كما قاله المحقق ابن الجزري تأمل بإنصاف والله تعالى أعلم.

ومنها أن الحافظ ابن الجزري المذكور جعل هزوا ونحو مما اختلف فيه اللفظ دون المعنى وجعل قل أوحى ونحوه كالقرءان وقفا لحمزة مما يتنوع فيه النطق فقط ولفظه واحد وكذا معناه كما تقدّم مع أنه لا فرق بينهما عند كل عاقل وبيانه أن الزاي في هزوا يسكن ويحرك كذلك اللام في قل أوحى والراء في القرءان يسكن ويحرك كل منهما فما أوجبه الأول من اختلاف اللفظ دون المعنى أوجبه الثاني أيضا بل هذا أولى بذلك كما يظهر للمتأمل فحكمهما واحد وكون اللفظ يختلف في محل دون آخر والسبب فيهما واحد تحكم ومنها أن الإمالة والفتح والمد والقصر والروم والإشمام والنقل وعدمه ونحو ذلك أوصاف للحروف الموجودة في اللفظ كما أن الحركة والسكون وصفان للحروف الكائنة في اللفظ أيضا فكما يختلف اللفظ بهما يختلف غيرهما مما تقدم للقاعدة المذكورة ومنها أن الحركة الناقصة مثل حركة الروم توجب اختلاف اللفظ كما توجب الحركة التامة فلفظ عليم في حالة الوقف بالسكون غيره مع الروم كما أن لفظ كفوا بالسكون غيره مع الحركة إذ لا فرق بين الحركتين لأن كلا منهما قائم بالحرف فتخصيص الحركة التامة بالحكم المذكور تحكم أيضا ومنها أن الإمالة والفتح والإدغام والإظهار ونحو ذلك لغات مختلفة فالإمالة لغة تميم وأسد وقيس والفتح لغة الحجاز.

قال الإمام الداني في الموضح: (والفتح والإمالة لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على السنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم)⁽¹⁾ انتهى

قلت: فلو كان لفظهما واحد لكانت لغة تميم ومن وافقهما هي عين الحجاز وهذا لم يقل به أحد لأن لغة تميم ومن وافقها غير لغة حجاز لفظاً ونطقاً فلا يتوقف في ذلك إلا جاهل أو معاند على أن المحقق ابن الجزري - رحمه الله - صرح بأن الإمالة والفتح لغتان مشهورتان⁽²⁾ إلخ ما قدّمناه فكيف يكون لفظ اللغتين واحد فليت شعري كيف صدر هذا من المحقق ابن الجزري مع أنه إمام فاضل محقق مّطلع في هذا العلم وغيره حافظ وكتبه تشهد له غير أن كلامه في هذه المسألة يحمل على ما ذكره في طالعته كتابه المنجد ونصه: (ما عصم إلا الأنبياء ولو ورّثهم العلماء ولا تقليد في اعتقاد وأسأل الله تعالى السداد)⁽³⁾ انتهى

وكذا يقال في الإظهار والإدغام ونحوهما والله أعلم.

ومنها أن آخر كلامه هنا يعارض أوّله وبيانه أنه جعل المدّات /181/ وتخفيف الهمزات ونحو ذلك مما يعبر القراء عنه بالأصول من صفات النطق فقط ويختلف النطق باختلافها لا من صفات اللفظ فلا يختلف اللفظ بها ثم جعل ما ذكره من صفات اللفظ حيث قال: (وإذا ثبت تواتر ذلك أي الخلاف اللفظي كان تواتر هذا أي الخلاف الأدائي وهي

(1) الموضح لمذهب القراء للداني ص 19.

(2) النشر في القراءات 30/2.

(3) ص 7.



الأوصاف المتقدمة من باب أولى إذ اللفظ لا يقوم إلا به أي بذلك الخلاف ولا يصح إلا بوجوده⁽¹⁾ فانظر كيف جعل الخلاف المذكور من أوصاف اللفظ تارة من حيث أنه لم يقم إلا به ولا يصح إلا بوجوده ويختلف اللفظ باختلافه إذ لا معنى لكونه يتصف به ولا يختلف باختلافه والشيء الواحد يختلف باعتبار كما مقرر وتارة جعله من صفات النطق فقط من حيث أنه يختلف باختلاف تلك الصفات دون اللفظ فلا يختلف وهذا تهافت على أنه لا فرق بين اللفظ والنطق معنى إذ المراد من ذلك المنطوق والملفوظ من إطلاق المصدر على اسم المفعول فهما لفظان مترادفان يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر تقول لفظت بالكلام فتلظت به أي: تكلمت ونطقت به وكون النطق يختلف باختلاف الصفات المتقدمة واللفظ لا يختلف باختلافها أو العكس باطل وأيضا ما ذكره هنا من أن الخلافات الأدائية كالإظهار والإدغام والفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والمد والقصر والروم والإشمام وغير ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول.

قال المحقق ابن الجزري: (هذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا)⁽²⁾ إلخ. ما نقلناه عنه سابقا، يعارضه ما نقلناه عنه سابقا حين نقل كلام الإمام ابن قتيبة في معنى الحروف السبعة واستحسن ذلك منه غير أنه اعترض عليه في تمثيله بطلع نضيد وطلع منضود إلى أن قال على أنه أي: ابن قتيبة (فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 30/1.

(2) المصدر السابق.

كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم وبين بين والمد والقصر. وبعض أحكام الهمز وكذلك الروم والإشمام على اختلاف أنواعهما وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ⁽¹⁾ مما اختلف فيه أئمة القراء إلخ ما قدمناه عنه فقوله - رحمه الله - وتغاير الألفاظ أي اختلافها لأن التغاير هو التخالف في الألفاظ فاللفظ مع واحد مما ذكر غيره مع مقابلة من غير توقف فهذا تصريح من المحقق ابن الجزري بأن اللفظ يختلف بواحد مما ذكر ولا بدّ إذ لا معنى لقوله لأن هذه الصفات المتنوعة لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا بل اللفظ يختلف بها ويقع التغاير في اللفظ بسبب ذلك والمعنى إما أن تختلف مع ذلك في بعض المواضع أو لا فيلزم من تغاير المعنى تغاير اللفظ ولا يلزم من تغاير اللفظ تغاير المعنى فكل مغاير للمعنى مغاير للفظ وليس كل مغاير للفظ مغايرا للمعنى بل بعضه فبينهما العموم والخصوص المطلق والله أعلم.

وأیضا كلامه هنا يعارضه ما قاله بعد بورقات حيث قال في نشره: (وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناها لا تخلوا من ثلاثة أحوال أحدها اختلاف اللفظ والمعنى واحد ومثاله كالاختلاف في الصراط وعليهم ويؤده والقدس ومحسب ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط فقوله - رحمه الله تعالى - صريح في أن الأمثلة المذكورة ونحوها مما يطلق عليه أنه لغات موجبة لاختلاف اللفظ دون المعنى ولا شك أن الفتح والإمالة والإظهار والإدغام والنقل وعدمه وغير ذلك لغات مختلفة فيختلف اللفظ بها دون المعنى وقد تختلف المعنى بذلك في بعض المواضع كما قررنا وكلامه سابقا صريح في عدم ذلك كما

(1) النشر في القراءات 28/1.

مرّفتنا فيا لكن العمل على ما قاله هنا وعلى ما قاله أيضا من تغاير الألفاظ بواحد مما ذكر والتغاير هو التخالف في الألفاظ كما تقدم وهذا هو التحقيق وعليه جماعة من الأئمة المحققين كالعلامة الهمداني وغيره وهو الصواب، [وقولنا فيلزم من تغير المعنى تغير اللفظ إلخ محله إذا كان تغير المعنى بواحد مما ذكر تغير ظاهرا في اللفظ كالنقل والإدغام والمدّ وأضدادها ونحو ذلك فيتغير اللفظ بذلك أيضا وأما إذا كان التغير باعتبار المعنى فقط بغير ما ذكر وإنما هو من حيثية أخرى غير ظاهرة في اللفظ فلا يختلف اللفظ بذلك كإمالة أعمى في موضعي الإسراء وموضعي طه للإمام حمزة الزيات والإمام الكسائي وغيرهما من الأئمة فاللفظ واحد والمعنى مختلف لأن موضعي الإسراء من عَمى القلب وموضعي طه من عَمى البصر فالمعنى غير المعنى واللفظ واحد غير مختلف وقد قدمنا قريبا أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على ما قررنا راجعة إلى معان أربعة:

أحدهما: اختلاف المعنى دون اللفظ كالمثال المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأعلم رفع الله قدرى وقدرك في الدارين بجاه سيدنا محمد سيد الكونين ﷺ وعلى آله وأصحابه في كل وقت وحين أن الله تبارك وتعالى لما تكفل بحفظ كتابه العزيز وخص به وبحفظه من شاء من بريته وأورثه من اصطفاه من خليفته كما قال تعالى: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا} ⁽¹⁾ الآية،

⁽¹⁾ سورة فاطر من الآية (32).

وكما قال - عليه الصلاة والسلام - : ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه)) أخرجه⁽¹⁾
 أهل الصحيح عن عثمان - رضي الله عنه - والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جداً فلم
 يكن منها إلا هذا لكفى كانت حملة القرآن القائمون /182/ بحقوقه نطقاً وعلماً
 وعملاً أهل الله وخاصته وأشرف هذه الأمة وخيارهم مهّدوا لأنفسهم وتزوّدوا من دار
 الفناء قبل ارتحالهم واضمحلا لهم فقد كان سفيان الثوري - رضي الله عنه - يقدم تعاليم
 القرآن على الغزو للحديث المذكور وقوله عليه الصلاة والسلام: (أفضل العبادة قراءة
 القرآن)⁽²⁾ وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلمي⁽³⁾ التابعي - رضي الله عنه - يقول لما
 يروي الحديث الأول هذا الحديث أقعدني مقعدي هذا⁽⁴⁾ يشبر إلى جلوسه بمسجد
 الكوفة يقرئ القرآن مع جلاله قدره وكثرة علمه أربعين سنة وعليه قرأ الحسن
 والحسين - رضي الله عنهما - وكان ابن مسعود - رضي الله عنه - يقل الصوم فقل له في
 ذلك فقال إني إذا صمت ضعفت عن تلاوة القرآن وتلاوة القرآن أحب إليّ⁽⁵⁾ ولذلك
 كان الأولون الصالحون الموفقون لا يعدلون بإقراء القرآن شيئاً أفنوا أعمارهم في إتقان
 كلام الله المجيد وتجويده وتدبروا في أسرار معانيه اللطيفة في جنح الليل البهيم كتبشيره
 وتحذيره وتهديده ففاضت دموعهم على الوجنات عند تلاوتهم له وسماعهم لما فيه من

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه 192/6 برقم (5027).

(2) ذكره الرازي في فضائل القرآن ص 31.

(3) عبد الله بن حبيب بن ربيعة، تابعي كوفي مقرئ، وأحد رواة الحديث، توفي - رحمه الله تعالى - 74 هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 212/6 برقم (2089)، تهذيب الكمال للمزي 408/14 برقم (3222).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه 192/6 برقم (5027).

(5) ينظر: موسوعة آثار الصحابة لأبي عبد الله كسروي 114/3 برقم (6662).



الزجر والتقريع والوعيد لأهل المعاصي والطغيان وشابت ذوائبهم من ذلك وضنت وتغيرت منهم الأبدان قوم أخلص الله لهم السريرة وحسن لهم السيرة وحلّاهم بعلو الهمم وسُموا الشيم وتكرم عليهم بجوائز الفضل والمنة ومنحهم بكرمه وإحسانه حلول رياض بساتين الكتاب والسنة فامتطئوا صهوات خيول عزمهم وتقلّدوا صوارم اجتهادهم وحزمهم فلله ذرهم صحبوا القراءان والعلم بأبدان ناحله وشفاه ذابله وزفرات قاتله فحالا بينهم وبين نعيم المتنعمين وشغلاهم عن مطالعة الراغبين وكيف لا يتنافسون فيهما ويجتهدون في تلاوة القراءان الشريف على الوصف المطلوب في قراءته شرعا بحيث لا يفترون عن ذلك في كل الأيام والليالي والشهور والأعوام وقول من ثبتت عصمته عن الغلط ﷺ ينادي عليهم بقوله: ((من أفنى عمره في القراءان أمر الله الملائكة أن تحجّ إلى قبره كما يحج الناس إلى بيت الله الحرام)) فأكرم بعلم يتصل بسنده برب العلمين بواسطة جبريل روح القدس وسيدنا محمد صفوة الخلق أجمعين.

فيالها من نعمة جليلة ما أعظمها ومنقبة شريفة ما أجلها وأتمها وأكملها إذ رضيهم المولى الكريم - جل جلاله - خدمة لكلامه المعظم المبين والآثار رسوله الصادق الأمين وجعلهم مقررين لشريعته المطهرة ولها حافظين فمآثرهم كانت طيبة النشر- والثناء ومكارمهم مشرفة النور والثناء وينطبق انطباقا كلياً على هؤلاء السادات الأفاضل والفقهاء الثقات إلا ماثل وعلى غيرهم ممن هو مثلهم أو أعلى منهم قول من قال وعن الحق ما حاد ولا مال:

فاموا بحق الله مذعنين	ونهضوا فأيدوا ذا الدين

وامتثلوا لأمره ونهييه	واستغفروا واهتدوا بهديه
وفوضوا أمورهم إليه	وزهدوا توكلا عليه
وبالقرءان في الدجا تهجدوا	وهيئوا لمرسهم واجتهدوا
تلذذوا بذكره وقت السحر	اذ علموا أن لا يقيهم وزر
فنحلت أجسادهم بخدمته	واصفر لونهم فهم في حرمة
قوم كرام جاهدوا أنفسهم	لله ذرهم ويطوبى لهم
تلوا كلامه بقلب واعى	ونية خالصة وداعى
أولئك الأئمة الثقات	فبهم قد اقتدى الهدات
فكن على نهجهم ياصاح	واسلك سبيل الرشد والنجاح

فيا سعادة من ساعدته العناية الربانية، فسار على سير هؤلاء الأفاضل أولي النفس الزكية،
ويا شقاوة من مال وحاد عن طريقتهم البهية السنية، حتى هوى في أبحر الخذلان
بارتكابه الأفعال القبيحة الردية، جعلنا الله ممن أفنى عمره في القرءان على الوصف
المطلوب شرعا، بجاه سيد ولد عدنان.

وإذا تقرر لك ما ذكرناه، وفهمت ما أشرنا إليه وزبرناه، فاعلم رحمك الله أن الاعتماد في
نقل القرءان العظيم على حفظ /183/ القلوب والصدور لا على حظ المصاحف والكتب
وهذا من الله تعالى غاية المنة على هذه الأمة كما جاء في صفة أمته إذا جيلهم في
صدورهم بخلاف أهل الكتاب الذين لا يقرءونه كله إلا عن نظر ولما خص الله تعالى
بحفظه من شاء من أهله واختار من أراد لذلك أقام له أئمة ثقات متفنين تجردوا
لتصحيحه راحلين ومستوطنين وبدلوا جهدهم في ضبطه وإتقانه وتلقوه من النبي ﷺ

حرفا حرفا في أوانه، وكان منهم من حفظه كله ومنهم من لم يبق عليه إلا أقله والذين نقل عنهم وجوه القراءات كثيرون في كل عصر لا يكاد يحصون فمنهم من الصحابة المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعد وابن مسعود وحذيفة وسالم مولى أبي حذيفة وأبو هريرة وابن عمر وابن عباس وعمرو بن العاص وابنه عبد الله ومعاوية وابن الزبير وعبد الله بن السائب وعائشة وحفصة وأم سلمة ومن الأنصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو زيد وهو أحد عمومة أنس واسمه قيس على المشهور ومجمع بن حارثة وأنس بن مالك وهؤلاء كلهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ فإن قلت إذ كان من تقدم من الصحابة كلهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ فما تقول في الحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال سمعت النبي ﷺ يقول: ((خذوا القرآن من أربعة عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبي بن كعب))⁽¹⁾

تعلموا منهم والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما الأولان واثنان من الأنصار وهما الأخيران.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه 36/5 برقم (3808)، وأحمد في مسنده 395/11 برقم (6786)، والترمذي في سننه 153/6 برقم (3810).

وفي الحديث المروي عن أنس قال: ((مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة أبي الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي زيد))⁽¹⁾.

قلت: الرواية الأولى لا تنافيه لعدم الحصر فيها، وأما الثانية فلا يصح حملها على ظاهرها لا انتقاضها بما ذكر فلا بدّ من تأويلها.

قال الجلال السيوطي في إتيقانه: (وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر- في الأربعة قال الإمام المازري القيرواني ولا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد وهذا لا يتم إلا إذا كان لقي كل واحد منهم على انفراده وأخبر عن نفسه أنه لم يكمل أي: جمعه في عهد رسول الله ﷺ وهذا غاية البعد في العادة وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك قال: وقد تمسك بقول أنس هنا جماعة من الملاحدة ولا تمسك لهم فيه فإننا لا نسلم حمله على ظاهره سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك إلخ ما قرره.

قال الإمام القرطبي: (وإنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم ولكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم)⁽²⁾ (3) انتهى

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب القراءة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - 187/6 برقم (5004)، والطبراني في المعجم الأوسط 362/7 برقم (7735).

(2) لم أعثر عليه في تفسير القرطبي.

(3) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن 245/1 - 246.



وقال القاضي أبوبكر الباقلاني: (الجواب عن حديث أنس - رضي الله عنه - من أوجه:

أحدها: أنه لا مفهوم له فيلزم أن لا يكون غيرهم جمعه.

الثاني: المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلا أولئك.

الثالث: لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك.

الرابع: أن المراد بجمعه تلقيه من رسول الله ﷺ من غير واسطة بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم تصدوا لإقراءه وتعليمه فاشتهروا به وخفي حال غيرهم عمن عرف حالهم فحصر ذلك فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابة فلا ينافي أن يكون غيرهم جمعه حفظا عن ظهر قلبه وهؤلاء إنما جمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحدا لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله إلا عند وفات رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية فلعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة ممن جمع جميع القراءان قبلها وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع الكثير.

الثامن: أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه⁽¹⁾ انتهى

قال الإمام ابن حجر: (وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف لا سيما الأخير، قال: وقد ظهر لي احتمال آخر وهو أن المراد إثبات ذلك للخروج دون الأوس فقط فلا ينبغي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين لأنه قال: ذلك في معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج فقال: الأوس منا أربعة من اهتزله العرش سعد بن /184/ معاذ ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمة بن أبي ثابت ومن غسلته الملائكة حنضلة بن أبي عامر ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت، فقال الخزرج منا أربعة جمعوا القرءان لم يجمعه غيرهم)⁽²⁾ انتهى كلامه.

قلت: وهم من تقدم في الروايتين المذكورتين أولاً، غير أن الرواية الأولى فيها ابن مسعود وسالم وأبي بن كعب والثانية فيها أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو زيد واتفقا على معاذ بن جبل فإنه مذكور فيهما.

قال العلامة الكرمانى: (يحتمل أنه ﷺ أراد بالإعلام في الرواية الأولى بما يكون بعده أي: أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك وتعقف بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا بتجويد القرءان بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد قتل سالم بن أبي حذيفة في وقعة اليمامة ومات معاذ في خلافة عمر ومات أبي وابن مسعود في خلافة

⁽¹⁾ ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 246/1.

⁽²⁾ ينظر: فتح الباري لابن حجر 51/9.



عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرياسة في القراءة وعاش بعدهم زمنا طويلا فالظاهر أنه مر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت يشاركهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذي حفظوه وأزيد جماعة من الصحابة⁽¹⁾ انتهى

والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر - رضي الله عنه - كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ ففي الصحيح⁽²⁾: ((أنه بنى مسجدا بفناء داره فكان يقرأ فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقي القرآن من النبي ﷺ وفراغ باله له وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما للآخر.

وقد صح حديث ((يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى))⁽³⁾.

وقد قدمه ﷺ في مرضه إماما للمهاجرين والأنصار فدل على أنه كان أقرأهم⁽⁴⁾ انتهى
قاله العلامة ابن حجر ونقله الحافظ السيوطي في إتيقانه، والله تعالى أعلم.

هذا وإن عرض القرآن العزيز على المشايخ المقرئين المشهورين بالإمامة والرواية المختصين بالدراية أمر واجب لا يجوز تركه ولا العدول عنه بحيث يتسلط على أخذ وجه

⁽¹⁾ ينظر: فتح الباري لابن حجر 48/9.

⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر 102/1 برقم (476).

⁽³⁾ أخرجه مسلم في صحيحه باب من أحق بالإمامة 465/1 برقم (290-673).

⁽⁴⁾ ينظر: فتح الباري لابن حجر 51/9-52، والإتيقان في علوم القرآن للسيوطي 247/1.

القرءان ورواياته من التآليف وقيس بعقله بعض الأحكام على بعض ويقرأ بذلك ويقرئ من غير أن يتلقى ذلك مشافهة عن المشايخ المتقنين العارفين.

قال العلامة الهمداني في شرحه على حرز الأمان ما نصه: (فكل مقرئ أهمل العرض أي: القراءة على المشايخ الحذاق واجترأ بمعرفته أو بما تعلم في المكتب من معلمه الذي اعتماده على المصحف أو الصحائف دون العرض على من وصفناه) كما قدّمنا أوصاف من تؤخذ عنه القراءة والرواية على ما نقله الإمام الحجة أبو محمد القيرواني والإمام ابن مجاهد، والمحقق الجعبري، والمحقق الحافظ ابن الجزري وغيرهم، فراجع ذلك تفد أو تمسك بما يأخذه ويعلمه من جهة إعراب أو معنى أو لغة دون المروي عن الأئمة المشهورين فمبتدع مذموم مخالف لما عليه الجماعة من علماء المسلمين تارك لما أمر به رسول الله ﷺ قراء القرءان مما يدل على التعليم والتعلم واتباع الأثر⁽¹⁾ إلخ ما قرره في شرحه المذكور.

وقال الشيخ أبو داود في التنزيل في سورة النمل: (ليس للقياس طريق في كتاب الله عز وجل إذ هو سماع وتلقين لقوله - عليه الصلاة والسلام - ((لا يجوز أن يقرأ أحد إلا بما أقرئ)) وسمع تلاوة من القارئ على العالم أو من العالم على المتعلم عن قصد منهما⁽²⁾ انتهى منه بواسطة الفجر الساطع.

⁽¹⁾ شرح حرز الأمان للهمداني.

⁽²⁾ ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل 958/4.

وقال الإمام أبو عبيد - رحمه الله - : (لا يؤخذ القرآن إلا من أفواه الشيوخ).

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: (ولا بد لمن أراد الإقراء والتصدر من ذلك والأصل ما في ذلك من النقول الصحيحة الواردة في الحث على ذلك ولزومه وقد اجمع العلماء على قبوله وصحته ووروده وهو عرض النبي ﷺ في كل عام على جبريل - عليه السلام - إلا العام الذي قبض فيه ﷺ فإنه عرض عليه مرتين هكذا روضي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقد قدمنا أن النبي ﷺ عرض على أبي بن كعب بأمر الله - عز وجل - له بذلك فقرأ عليه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾.

وفي رواية عن الحافظ أبي عمرو الداني: أنه قرأ عليه القرآن وتقدم فيما سلف توجيه قراءة النبي ﷺ على أبي بن كعب وفيه فضيلة عظيمة لأبي وفيه من الفقه قراءة العالم على المتعلم، لأن المعلم في ذلك الوقت يقرأ على المتعلم ليأخذ عنه قراءته ألا ترى أن النبي ﷺ لما قال لعبد الله بن مسعود: ("اقرأ علي" قال: "اقرأ عليك وعليك أنزل" فقال ﷺ: إني أريد أن أسمع من غيري) فاستعظم عبد الله قول النبي ﷺ اقرأ على لما ألفه من قراءة المعلم على المتعلم /185/ وعرض الصحابة بعضهم على بعض والتابعون عن الصحابة وتابع التابعين عن التابعين وهكذا جيل بعد جيل وطبقة بعد طبقة إلى أن وصل ذلك إلينا على الوجه المذكور من غير خلاف في ذلك بين الأئمة فإن قلت: هل

⁽¹⁾ سورة البينة من الآية (1).

القراءة على الشيخ وهو يسمع هي المستعملة وعليها جرى العمل، أو الشيخ هو الذي يقرأ وتلميذه الذي يأخذ القراءات والأحكام صاغ له يسمع ما ذكر منه؟

قلت: قال العلامة السيوطي في إتيقانه: (وأما القراءة على الشيخ فهي المستعملة سلفاً وخلفاً وأما السماع من لفظ الشيخ فيحتمل أن يقال به هنا؛ لأن الصحابة - رضي الله عنهم - إنما أخذوا القرآن من في النبي ﷺ قال: لكن لم يأخذ به أحد من القراء والمنع فيه ظاهر؛ لأن المقصود كيفية الأداء وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئة بخلاف الحديث فإن المقصود فيه المعنى أو اللفظ لا بالهيئات المعبرة في أداء القرآن وأما الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي - قدرتهم على الأداء كما سمعوه من النبي ﷺ لأنه نزل بلغتهم⁽¹⁾ انتهى منه بلفظه.

قلت: قوله: (لكن لم يأخذ به أحد من القراء) إلخ صريح في أن القراء مجتمعون على ذلك أي: أن السماع من لفظ الشيخ لا يكفي مع أنه يكفي على قول بعضهم فالمسألة خلافية، وصدر كلامه أولاً وهو قوله وأما السماع إلخ يفيد الخلاف المذكور على أن شمس الملة والدين المحقق ابن الجزري صرح بأن السماع المذكور والقراءة على الشيخ مرتبتاهما واحدة والاقتصار على واحد منهما في الأخذ كاف بحيث لا فضل لواحد منهما على الآخر وتبعه على ذلك تلميذه العلامة النويري المالكي في شرحه على طيبة النشر - غير أن العمل في زماننا اليوم على القراءة على الشيخ لا على السماع منه والله تعالى أعلم.

وقوله: (بخلاف الحديث) إلخ، ليس بظاهر لأنه لا فرق بين القرآن والحديث في ذلك لأن ما يجب رعيه في ألفاظ القرآن كذلك يجب في ألفاظ الحديث الشريف من باب لا فارق بينهما كما يعلم ذلك من شروح ألفية الشيخ العراقي في مصطلح الحديث وغيرها.

فكما أن القرآن يسان عن اللحن بقسميه وجوبا كذلك حديث النبي ﷺ يسان عن ذلك أيضا لقوله - عليه الصلاة والسلام -: ((من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار))⁽¹⁾ لأن من نطق بكلمة محرفة عن الصواب من حديث رسول الله ﷺ بأن نطق بها ﷺ مدغمة بحيث لا يجوز فيها غير الإدغام لغة قولاً واحداً ورواها عنه شخص آخر مظهرة، أي: غير مدغمة والإظهار فيها غير جائز وغير سائغ فيها لغة ونطق الراوي لها بذلك فقد كذب عليه لأنه لم ينطق بالإدغام الواجب في الكلمة التي نطق بها النبي ﷺ مدغمة وهو ﷺ أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء، واللحن والخطأ في حقه - عليه الصلاة والسلام - مستحيل، ولأن السنة كلام الله فكما أن جبريل - عليه السلام - كان ينزل بالقرآن على النبي ﷺ كذلك كان ينزل بالسنة عليه ويؤيده قوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)⁽²⁾.

ومن وقف على ما قدمناه عن صاحب الإتيان وتأمل منه علم ذلك وتحققه والله تعالى أعلم.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب من كذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - 33/1 برقم (107)، ومسلم في صحيحه باب التحذير من الكذب على النبي ﷺ 10/1 برقم (10).

⁽²⁾ سورة النجم الآيتان (3، 4).



وحيث كان السماع من لفظ الشيخ لا يكفي على قول بعضهم فمن باب أولى أن يمنع أخذ ذلك بالتسلط من غير أخذ عن الشيوخ البتة وهذا مما لا شك فيه عملاً بما قدمناه لك من النقول الصحيحة وأيضاً الآخذ ما ذكر بالتسلط من الكتب من غير أخذ عن الشيوخ المتقنين المعتبرين لا سند له في قراءته بما ذكر لا نقطاعها وذلك لا يجوز شرعاً؛ لأن القراءة الصحيحة الشرعية التي يتصل السند فيها من القارئ عن شيخه وشيخه عن شيخه وهكذا في كل طبقة من طبقات السند إلى أن يتصل بالنبي ﷺ إلى جبريل - عليه السلام - إلى الله تبارك وتعالى ولا شك أن الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا ولما توفي رسول الله ﷺ قام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - وقاتل هو والصحابة - رضوان الله عليهم - أهل الردة ومسيلمة الكذاب وأصحابه وذلك أن مسيلمة الكذاب لما سمع بوفاة رسول الله ﷺ جذبته ضلاله وقرب هلاكه ونكاله وسمي نفسه الرحمان وفشا أمره في الناس وتحدث به الركبان إلى أن بلغ خبره لأبي بكر الصديق والصحابة - رضي الله عنهم - فوجه إليه أبو بكر الصديق خالداً بن الوليد في أربعة آلاف /186/ فارس وخمسمائة فارس وسافر خالد ومن معه من الجيش قاصدين مسيلمة الكذاب وأصحابه فوصل خالد ومن معه إلى أرضهم فلما حلّ بها خالد ومن معه وجه خالد مائتي فارس من جيشه وقدم عليهم معمر بن عدي العجلاني، وقال: لهم من أصبتم من القوم فخذوه فانطلقوا فلقوا جماعة من قوم مسيلمة الكذاب يطلبون رجلاً من بني نمير أصاب فيهم دماؤهم لا يشعرون بقدوم خالد ومن

معه من الجيش فسألوهم من أنتم؟ قالوا: من بني حنيفة فظن أصحاب خالد أنهم رسلا
 مسيلمة الكذاب إلى خالد فجاءوا بهم إلى خالد فلما رآهم خالد ظن أيضا أنهم رسلا من
 مسيلمة، فقال: ما تقولون يا بني حنيفة في صاحبكم فشهدوا أنهم بلانه رسول الله،
 فقال لمجاعة ما تقول أنت، فقال: ما خرجت إلا في طلب رجل من بني نمير أصاب فينا
 دما وكنت لا أقرب مسيلمة ولقد قدمت على رسول الله ﷺ فأسلمت وما بدلت وما
 غيرت فضرب خالد أعناقهم وأوثق مجاعة في المجمع ووكل به زوجه أم متمم وكان يأكل
 معه ويحدثه ثم إن خالدا - رضي الله عنه - دفع الطلائع فرجعوا إليه وأخبروه بأن
 مسيلمة ومن معه قد خرجوا ثم التقى الجمعان وتقاتلوا قتالا شديدا إلى أن قتل مسيلمة
 الكذاب قتل فتلته وحشي وقتل من بني حنيفة عشرة آلاف وقتل من المسلمين ألف
 ومائتان وقتل فيها سبعمائة قارئ من حملة القرآن فلما سمع عمر بن الخطاب - رضي
 الله عنه - بمن قتل في غزوة اليمامة المذكورة من قراء القرآن كيف ذكر جاء - رضي
 الله عنه - إلى أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقال: يا خليفة رسول الله ﷺ إن
 القتل قد كثر في قراء القرآن أيام اليمامة وقد خشيت أن يعدم القرآن بهلاك أهله
 وهم القراء فاكتبه في المصحف فتوقف أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - وقال لعمر
 كيف نضع شيئا لم يأمرنا رسول الله ﷺ به ولم يعهد إلينا فيه عهدا فقال: له عمر -
 رضي الله عنه - افعل هو والله خير فلم يزل عمر بأبي بكر حتى أرى الله أبا بكر مثل
 ما أرى عمر، فدعا أبو بكر زيدا بن ثابت فقال إنك شاب أو رجل عاقل وقد كنت
 تكتب الوحي لرسول الله ﷺ لا تنتهك فاجمع القرآن واكتبه قال: زيد فوالله لو

كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان بأثقل على منه، فقلت: لهما كيف تفعلان شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ تسليما، قال: أبو بكر وعمر هو والله خير فلم يزل أبو بكر وعمر يراجعاني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدرهما ورأيت فيه الذي رأيته، قال: فجعلت أتتبع القراءان من صدور الرجال والدقاع جمع رقعة وقد تكون من جلد أو رق وكاغد والأكتاف جمع كتف وهو العظم المنبسط كاللوح وهو الذي للبعير أو الشات كانوا إذا جف كتبوا عليه والأضلاع والعسف بضمين جمع عسيب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف والعريض منه واللخاف بكسر اللام وخاء معجمة خفيفة آخره فاء جمع لخفة بفتح اللام وسكون الخاء وهي الأحجار الرقاق، وقال بعضهم: صفائح الحجارة والأقتاب جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعيد ليركب عليه، وذلك لعدم الورق في ذلك الوقت، قال: زيد فذكرت آية كنت سمعتها من رسول الله ﷺ وهي ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾⁽¹⁾ الآية، فلم أجدها إلا عند خزيمة بن ثابت⁽²⁾، وقال أيضا: فقدت آية كنت سمعتها من رسول الله ﷺ ما وجدتتها إلا عند رجل من الأنصار وهي ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾⁽³⁾ الآية⁽⁴⁾ وعن أبي العالية⁽⁵⁾ أنهم جمعوا القراءان في مصحف في خلافة أبي بكر فكان رجال يكتبون

(1) سورة التوبة من الآية (128).

(2) ينظر: صحيح البخاري باب قول الله تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) 71/6 برقم (4679).

(3) سورة الأحزاب من الآية (23).

(4) ينظر: صحيح البخاري باب قول الله تعالى (من المؤمنين رجال) 19/4 برقم (2807).

(5) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري باب جمع القرآن 16/9.

ويملي عليهم أبي بن كعب فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ
 اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾⁽¹⁾ فظنوا أنها آخر ما نزل من القرآن فقال أبي أن
 رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا
 عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
 هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾⁽²⁾

قال: هذا آخر ما نزل من القرآن. فإن قيل ما الداعي لتبعه من الناس وقد كان حافظة
 وقارئه وكيف يحصل التواتر بالذي عند رجل؟ فالجواب أن العلم الحاصل من تقنين
 أقوى من واحد.

قال العلامة السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء: (يشهدان على أن ذلك المكتوب
 كتب بين يدي رسول الله ﷺ أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل
 القرآن)⁽³⁾ انتهى

(أو لاستكمالها /187/ وجوه قراءاته ممن يجد عنده مما لا يعرفه هو أو لأجل أن يضع
 خطه على وفق الرسم المكتوب لأنه أبلغ في الصحة ومعنى قوله تذكرت أي: قرأت وفقدت
 أي: فلم أجدها مكتوبة ولذلك قال عند رجل وقد تقدّم أن الحفاظ حازوا عدد التواتر

⁽¹⁾ سورة التوبة من الآية (127).

⁽²⁾ سورة التوبة من الآية (128-129).

⁽³⁾ ينظر: 161/1.

على أن التواتر ليس من شرطه أن يحفظ كل فرد جميع القرآن بل إذا حفظ القرآن كله ولو على التوزيع كفى⁽¹⁾ قاله الإمام المازري - رحمه الله - .

ومفهوم سياق أبي بكر وزيد أن زيدا كتب القرآن كله بجميع أحرفه ووجوهه المعبر عنها بالأحرف السبعة؛ لأنه أمره بكتب كل القرآن وكل حرف منه بعض منه وتتبعه ظاهر في طلب الظفر بمتفقه ومختلفه ولم يقع في كلام أبي بكر وزيد تصريح بذلك.

قال الحافظ السخاوي: (وأقول أن أبا - رضي الله عنه - إنما كان يتتبع ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ في اللخاف والأكتاف والعسف ونحو ذلك لا أن القرآن العزيز كان معدوماً، وأما قوله وصدور الرجال فإنه كتب الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن فكان يتتبعها من صدور الرجال ليحيط بها علماً ودليل ذلك أنه كان عالماً بالآيتين اللتين في آخر براءة ثم لم يقنع بذلك حتى طلبهما وسأل عنهما غيره فوجدهما عند خزيمة وإنما طلبهما من غيره مع علمه بهما ليقف على وجوه القراءة والله أعلم)⁽²⁾ انتهى

قلت: (قوله ودليل ذلك أنه كان عالماً) إلخ صحيح وقوله: (ثم لم يقنع بذلك) إلخ يخالف ما قدمناه سابقاً من أن الطالب للآيتين المذكورتين حتى وجدهما عند خزيمة إنما هو زيد لا أبي اللّهُمَّ إلا أن يقال وقع الطلب من زيد وأبي معا للآيتين المذكورتين فوجدهما عند خزيمة ولا مانع من ذلك والله تعالى أعلم.

⁽¹⁾ نقله ابن حجر عن الإمام المازري في كتابه الفتح الباري شرح صحيح البخاري 52/9.

⁽²⁾ جمال القراء 163/1.

قال العلامة النووي المالكي: (فلما تمت الصحف أخذها أبو بكر عنده حتى أتاه الموت ثم عمر - رضي الله عنه - فلما مات أخذتها حفصة - رضي الله عنها -)⁽¹⁾ انتهى كلامه والله تعالى أعلم.

واعلم يا أخي أمتني الله وإياك وجميع الأحبة على حسن الختام بجاه سيدنا ومولانا محمد - عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام -، (أن سنة ثلاثين في خلافة سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - حضر حذيفة فتح أرمينية ورأى اختلاف الناس في القرآن وبعضهم يقول قراءتي أصح من قراءتك وأقوم لسانا فزع من ذلك وقدم على عثمان وكاهالك وقال أدرك هذه الأمة قبل اختلافهم كالخارجين عن الملة فأرسل عثمان - رضي الله عنه - إلى حفصة المذكورة أنفا يطلب منها الصحف فأرسلتها إليه وأمر زيدا بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيدا بن العاصي وعبد الرحمان بن الحارث بنسخها في المصاحف ويردون لحفصة الصحف، وقال: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش، لأن القرآن به نزل فكتب منها عدة فوجه إلى كل من البصرة والكوفة والشام ومكة واليمن والبحرين على اختلاف في البحرين واليمن وامسك لنفسه مصحفا وهو الذي يقال له الإمام وترك بالمدينة المنورة واحدا وإنما أمرهم بالنسخ من الصحف ليستند مصحفه إلى أصل أبي بكر المستند إلى أصل النبي ﷺ وعين زيدا لاعتماد أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - عليه وضم إليه جماعة مساعدة له لينظم العدد إلى العدالة وكانوا هؤلاء لاشتهار ضبطهم ومعرفتهم وكتبوه مائة وأربع عشر سورة أولها الحمد وآخرها الناس على هذا

(1) ينظر: شرح طيبة النشر للنووي 1/108.

الترتيب وأول كل سورة البسمة بقلم الوحي إلا أول براءة فجعلوا مكانها بياضا وجردوا المصاحف من أسماء السور ونسبتها وعددها وتجزئتها وفواصلها تبعا لأبي بكر - رضي الله عنه - واجتمعت الأمة على متابعة ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنه من القراءان وجدت هذه المصاحف كلها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ لأن الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط⁽¹⁾ انتهى قاله الإمام النووي المذكور.

فإن قلت: قد ذكرت أن الصحابة - رضي الله عنهم - كتبوا القراءان مائة وأربع عشر - سورة أولها الحمد وآخرها الناس فلائي شيء أسقط عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أم القراءان من مصحفه مع أنها من القراءان بالإجماع القطعي المتواتر لثبوتها في المصاحف العثمانية كما تقدم.

قلت: الجواب عن ذلك أن تقول إنما أسقطها من مصحفه لانتفاء العلة التي من أجلها جمع القراءان في المصحف وهي مخافة الشك والنسيان وكلاهما مأمون على الفاتحة لأنها تقرأ في كل ركعة وتثنى في كل صلاة وواجبة على كل مكلف قادر بخلاف غيرها /188/ من السور فلا يجب لقوله تعالى فاقراءوا ما تيسر من القراءان ولا يجوز أن يجاب عن هذا

⁽¹⁾ ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 108/1-110.

السؤال بأن يقال إنما أسقطها من مصحفه لكونها أي: الفاتحة عنده ليست من القرآن، لأن هذا لا يقوله عاقل لخرق الإجماع القطعي المتواتر فضلا عن هذا الخبر العظيم.

وفيه قال النبي ﷺ ((من أحب أن يقرأ القرآن عضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد يعني ابن مسعود - رضي الله عنه -)).

وقال فيه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (كنيف ملئ علما)، وكنيف تصغير كنف وهو الوعاء وبالجملة فابن مسعود - رضي الله عنه - كان من أكابر العلماء وأعظم النبلاء وهو من الراسخين في العلم باتفاق العلماء والله تعالى أعلم.

فان قلت: لأي شيء أسقط ابن مسعود أيضا المعوذتين في مصحفه مع أنهما من القرآن بالإجماع لثبوتهما في المصاحف العثمانية.

قلت: قال الحافظ السيوطي في إتيقانه: (ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين قال: (نقل في بعض الكتب القديمة، قال: إن ابن مسعود كان ينكر سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن وهو في غاية الصعوبة لأننا إن قلنا أن النقل المتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة فيكون ذلك من القرآن فإنكاره يوجب الكفر وإن قلنا لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بالمتواتر في الأصل، قال: والأغلب على

الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل وبه يحصل الخلو من هذه العقدة⁽¹⁾.

وكذا قال القاضي أبوبكر الباقلاني: (لم يصح عنه أنها أي: السور الثلاث الفاتحة والمعوذتين ليست بقرءان ولا حفظ عنه ذلك وإنما حكها أي السور المذكورة وأسقطها من مصحفه إنكاراً منه لكتابتهما لا جحداً لكونهما قرءانا لأنه كانت السنة عنده أن لا يثبت في المصحف الذي عنده ويكتب فيه إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته وكتبه فيه وهو لم يجد ذلك مكتوباً عنده ولا سمعه أمراً به)⁽²⁾.

وقال الإمام النووي - رحمه الله - في شرح المذهب: (أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرءان وأن من جحد منهما شيئاً كفر وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح)⁽³⁾.

وقال الإمام ابن حزم: (هذا كذب عن ابن مسعود موضوع وإنما صح عنه قراءة عاصم ابن زر عنه وفيها المعوذتان والفاتحة)⁽⁴⁾.

وقال الإمام ابن حجر في شرح البخاري: (قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك)⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ في تفسيره المسمى مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير 1/190.

⁽²⁾ لم أعثر عليه في المضان التي بحثت فيها.

⁽³⁾ المجموع شرح المذهب 3/396.

⁽⁴⁾ لم أعثر عليه في المضان التي بحثت فيها.

⁽⁵⁾ ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 8/743.

فأخرج الإمام أحمد⁽¹⁾ وابن حبان⁽²⁾ عنه ((أنه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه)).

وأخرج عبد الله بن أحمد والطبراني⁽³⁾ وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال: ((كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من المصاحف ويقول أنهما ليستا من كتاب الله تعالى)).

وأخرج الطبراني⁽⁴⁾ والبخاري⁽⁵⁾ من وجه آخر: ((أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول: إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما وكان عبد الله لا يقرأ بهما))، أسانيدھا صحيحة.

قال الإمام البخاري: (لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة وقد صح أنه ﷺ قرأهما في الصلاة)⁽⁶⁾.

وقال الإمام أبو محمد بن قتيبة في كتابه تأويل المشكل: (إنما أسقطهما أي: المعوذتين في مصحفه ظنا منه أنهما ليستا من القرآن وأنهما كسائر التعوذات كقوله عليه الصلاة والسلام أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما

(1) أخرجه في مسنده من حديث أبي ابن كعب 116/35 برقم (21186).

(2) أخرجه في صحيحه 275/10 برقم (4429).

(3) في معجمه الكبير 235/9 برقم (9150).

(4) في معجمه الكبير 235/9 برقم (9152).

(5) في مسنده 29/5 برقم (1586).

(6) المصدر السابق.

الحسن والحسين - رضي الله عنهما - وغيرهما، من الناس كما يعذهما بغير المعوذتين فظن أنهما كسائر المعوذات، قال: ولا نقول أنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار⁽¹⁾، وانفرد بهذا كما انفرد بالتطبيق وهو جمع اليدين بين الركبتين في الركوع⁽²⁾ انتهى

وقال الحافظ السخاوي: (وهاتان السورتان وهما المعوذتان من القرءان بإجماع الأمة، قال: ويروي عن ابن مسعود أنه كان يحكمها من المصحف ويقول لا تزيدوا في كتاب الله ما ليس منه قال فإن كان هذا صحيحا عنه فسببه أنه رءا رسول الله ﷺ يعوذ بهما سبطيه فظنهما عوذتان والمسلمون كلهم على خلاف ذلك)⁽³⁾ انتهى

وقال الإمام ابن حجر⁽⁴⁾: (نقول من قال أنه كذب عليه مردود والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل بل الروايات صحيحة والتأويل محتمل قال: وقد أوله القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق، قال: وهو تأويل حسن إلا أن الرواية الصريحة التي ذكرنا تدفع ذلك حيث جاء فيها ويقول أنهما ليستا من كتاب الله، قال: ويمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتم التأويل المذكور، قال: لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة استبعد هذا الحمل، قال: وقد أجاب الإمام ابن الصبّاغ بأنه لم

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 34.

(2) ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 270/1-272.

(3) ينظر: جمال القراء ص 94.

(4) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري 743/8.

يستقر الإجماع عند إنكاره /189/ كونهما أي: المعوذتين قرءانا ثم انعقد الإجماع بعد ذلك على قراءتهما وذلك معلوم من الدين بالضرورة بحيث يكفر منكرهما أو منكر حرف واحد منهما الآن وقد كانتا متواترتين في عصره لأن ذلك لم يتواتر عنده لأن الخبر يمكن تواتره عند قوم دون قوم وإلا لما أنكر ذلك وأما إسقاط الفاتحة من مصحفه فثبت عنه كما أخرجه أبو عبيد⁽¹⁾ بسند صحيح

نقله الإمام السيوطي - رحمه الله - في أوائل النوع التاسع عشر من إتيقانه⁽²⁾ وقد قدمنا الجواب عن ذلك والله تعالى أعلم.

فإن قلت: لأي شيء أثبت أبي بن كعب في مصحفه القنوت وجعله فيه سورتين مع أنه ليس من القرءان بالإجماع لعدم ثبوته في المصاحف المذكورة التي انعقد الإجماع على متابعتها ما فيها وطرح ما خالفها.

قلت: أجاب عن ذلك الإمام أبو محمد في كتابه تأويل المشكل: (فقال إنما أثبتته أي: القنوت في مصحفه ظنا منه أنه من القرءان لأنه لما رآ النبي ﷺ يدعو به في الصلاة على الدوام ظن أنه من القرءان وقد انفرد بهذا وهو مردود عليه بالإجماع)⁽³⁾ انتهى

(1) ينظر: فضائل القرآن ص 318.

(2) ينظر: 226/1.

(3) ص 35.

قال العلامة السخاوي: (وحكى عن أبي أنه زاد في مصحفه سورتين أحدهما تسمى سورة الخلع وهي ((اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرِكُ مِنْ يَفْجُرُكَ)) وتسمى الثانية بسورة الحفد وهي ((اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نَصْلِي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ نَرْجُوا رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ إِنْ عَذَابُكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ)) قال فهذا أيضا مما أجمع المسلمون على خلافه⁽¹⁾ انتهى

قال الجلال السيوطي في إتيقانه: (وأخرج البيهقي⁽²⁾ من طريق سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطا عن عبيد بن عمير أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كنت بعد الركوع فقال بسم الله الرحمن الرحيم اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرِكُ مِنْ يَكْفُرُكَ بَلْ يَفْجُرُكَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نَصْلِي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ نَرْجُوا رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ إِنْ عَذَابُكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ.

قال ابن جريج حكمة البسملة أنهما سورتان في مصحف بعض الصحابة⁽³⁾.

وأخرج محمد بن نصر المروزي⁽⁴⁾ في كتاب الصلاة⁽¹⁾ عن أبي بن كعب أنه كان يقنت بالسورتين فذكرهما وأنه كان يكتبهما في مصحفه.

(1) ينظر: جمال القراء ص 94-95.

(2) في سننه الكبرى 298/2 برقم (3143).

(3) ينظر: الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي 227/1.

(4) أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي ت 294هـ.

وأخرج البيهقي⁽²⁾ وأبو داود في المراسيل⁽³⁾ عن خالد بن أبي عمران أن جبريل - عليه السلام - نزل بذلك على النبي ﷺ وهو في الصلاة مع قوله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾⁽⁴⁾.

تنبيه: نقل جماعة عن مصحف أبي أنه مائة وست عشر سورة والصواب أنه خمس عشر - سورة فإن سورة الفيل وسورة لإيلف قريش فيه سورة واحدة،

ونقل ذلك الإمام السخاوي في جمال القراءة⁽⁵⁾ عن جعفر الصادق ويرده ما أخرجه الحاكم⁽⁶⁾ والطبري⁽⁷⁾ من حديث أم هاني أن رسول الله ﷺ قال: فضل الله قريشا بسبع الحديث وفيه وأن الله تعالى أنزل فيهم سورة من القرآن لم يذكر معهم غيرهم لإيلف قريش.

(1) مختصر المروزي ص 321.

(2) في سننه الكبرى 298/2 برقم (3142).

(3) 118/1 برقم (89).

(4) سورة آل عمران من الآية (128).

(5) 228/1.

(6) في مستدركه على الصحيحين 584/2 برقم (3975).

(7) في معجمه الكبير 409/24 برقم (994).

وفي كامل الإمام الهذلي⁽¹⁾: (عن بعضهم أنه قال الضحى وألم نشرح سورة واحدة ونقله الإمام الرازي في تفسيره⁽²⁾ عن عمر بن عبد العزيز وغيره، وقال بعضهم الأنفال وبراءة سورة واحدة).

قلت: والصحيح بل الصواب ما قدّمنا من أن القرآن العزيز مائة وأربع عشر- سورة والإجماع منعقد على ذلك كما قال في الإتيان: (أما سوره فمائة وأربع عشر سورة بإجماع من يعتد به)⁽³⁾ انتهى

وقد قدّمنا أن بعض سور القرآن نزل بمكة وبعضها منها نزل بالمدينة وبعضها منها نزل بالسفر إلى غير ذلك مما مرّ فراجع ذلك تفد والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وإن العلماء - رضي الله عنهم - اختلفوا في المصاحف العثمانية هل هي مشتملة على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن أو على ما يحتمله رسمها فقط؟

قلت: قد تقدم أن صحف أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - محتوية على جميع الأحرف السبعة، وأما المصاحف العثمانية فاختلف العلماء في ذلك، فذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أنها حاوية لها قالوا لأن الأمة يحرم عليها إهمال شيء من السبعة، وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما

(1) الكامل في القراءات ص 108.

(2) المسمى تفسير الكبير أو مفاتيح الغيب 205/32.

(3) للسيوطي 225/1.

يحملها بل يحتمله رسمها من الأوجه السبع فقط جامعة للعرضة الأخيرة لم يترك منها حرف وهو الظاهر؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المستفيضة تدل عليه،

وأجاب الإمام الطبري⁽¹⁾ - رحمه الله - عن الأول: (بأن قراءة الأحرف السبعة غير واجبة على الأمة وقد جعل لهم /190/ الخيار في أي حرف قرءوا به كما في الأحاديث الصحيحة والمقصود الاختصار) انتهى كلامه.

وبعبارة والصحيح أن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أتاحت بها قراءة القرءان كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم بناء منهم على أنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة كما تقدم وبحثه الإمام أبو حيان وغيره بأننا إذا قلنا أن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم نقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة وهذا قول محذور لأن كثيرا مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة وعن النبي ﷺ والحق ما تحرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري وأبي عمرو بن عبد البر وأبي العباس المهدوي ومكي بن أبي طالب القيرواني والشاطبي وأبي شامة وغيرهم وذلك أن الصحف التي كتبت في زمن أبي بكر - رضي الله عنه - كانت محتوية على جميع الأحرف فلما كثر الاختلاف وكاد المسلمون يكفر بعضهم بعضا أجمع الصحابة على كتابة القرءان العظيم على العرضة الأخيرة التي قرأها النبي ﷺ على جبريل وعليها قبض وعلى ما أنزله الله سبحانه دون ما

(1) في تفسيره 58/1.

أذن فيه وعلى ما صح مستفاضاً عن النبي ﷺ إذ لم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة وإنما كان ذلك جائزاً لهم مرخصاً فيه وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه قالوا فلما رءا الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتقاتل إذ لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شافياً وهم معصومون من أن يجتمعوا على ضلالة ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محذور فكتبوا المصاحف على لفظ لغة قريش والعرضة الأخيرة وما صح عن النبي ﷺ واستفاض دون ما كان قبل ذلك مما كان بطريق الشذوذ والآحاد من زيادة ونقصان وإبدال وتقديم وتأخير وغير ذلك وجردوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمل صورة ما بقي من الأحرف السبعة غير لغة قريش كالإمالة والتفخيم والإدغام والهمز والإدخال بين الهمزتين من كلمة وغير ذلك مما هو باقي الأحرف السبعة غير لغة قريش وكالغيب والتثنية والجمع وغير ذلك من أضداده مما تحتمله العرضة الأخيرة إذ هو موجود في لغة في لغة قريش وغيرها ووجهوا بها إلى الأمصار فأجمع الناس عليها. انتهى

وقال الحافظ المحقق ابن الجزري في نشره: (اختلف العلماء فيها أي: في كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة أم لا فذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة وبنوا على ذلك أنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبوبكر وعمر - رضي الله عنهما - وإرسال كل مصحف إلى مصر من أمصار المسلمين واجمعوا على ترك ما سوى

ذلك، قال: هؤلاء ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل - عليه السلام - متضمنة لها لم يترك حرف منها، قال: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له وقد أجيب عما استشكله أصحاب القول الأول بأجوبة:

أحدها: ما قدّمناه عن الإمام المجتهد محمد بن جرير الطبري وقيل إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولا فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيرا عليهم وهو أوفق لهم اجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة وقيل أنه نسخ ما سوى ذلك ولذلك نص كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرها مما يخالف هذه المصاحف منسوخة وإما من يقول أن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب إنما قال - رضي الله عنه - نظرت القراءات فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم وربما كان الصحابة - رضي الله عنهم - يدخلون التفسير في القراءة أيضا وبياننا لأنهم محققون لما تلوه عن النبي ﷺ قرأنا فهم ءامنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه لكن ابن مسعود - رضي الله عنه - كان يكره ذلك ويمنع منه، روي مسروق عن ابن مسعود /191/ أنه كان يكره التفسير في القرآن وروي غيره عنه

"جردوا القرآن ولا تلحقوا به مالميس منه" ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة فقد صح الناس بل النص بذلك عن غير واحد من الصحابة وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرءان وما علموه استقرّ في العرضة الأخيرة وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ ولذلك اختلفوا في كتب المصاحف بعض اختلاف إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ما سوى ذلك ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتى إن عليا ابن أبي طالب - رضي الله عنه - لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفا ولا غيره مع أنه هو الراوي لقول رسول ﷺ يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتم ((وهو القائل أيضا لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل ثم إن الصحابة - رضي الله عنهم - لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبي ﷺ وإنما اخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين والمتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين فإن الصحابة - رضي الله عنهم - تلقوا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن لفظه معناه جميعا ولم يكونوا يسقطوا شيئا من القرآن الثابت عنه ﷺ ولا يمتنعوا من القراءة به)⁽¹⁾ أه كلامه مع بعض حذف وزيادة والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر 31-33.

هذا وإن سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أمر بكتب عدة من المصاحف فوجه إلى كل من البصرة والكوفة والشام ومكة واليمن والبحرين مصحفا على اختلاف في البحرين واليمن وأمسك لنفسه مصحفا وهو الذي يقال له الإمام وترك بالمدينة المنورة واحدا فجملة المصاحف العثمانية إما ثمانية مصاحف باليمن والبحرين أو ستة مصاحف بإسقاط البحرين واليمن، وإنما فعل ذلك لأنه - رضي الله عنه - قصد إنقاذ ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين واشتغاره ولذلك بعث كل مصحف إلى أمراءه وكتبها متفاوتة في الحذف والإثبات والبدل لأنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة على رأي جماعة وعلى لغة قريش وما ثبت في العرضة الأخيرة وما تحقق صحته قراءنا عن النبي ﷺ مما لم ينسخ على رأي آخرين وهو الصواب فجعل الكلمة التي يفهم منها أكثر من قراءة بصورة واحدة كيعلّمون وجبريل وميكائيل وهيت واف على حالها والتي لا يفهم منها أكثر بصورة في البعض وبأخرى في آخر لأنه لا يمكن تكرارها في مصحف واحد ليلا يوهم نزولها كذلك ولا كتابة بغض في الأصل وبعض في الحاشية للتحكم والاعتماد في نقل القراءان على الحفاظ كما مرّ ولذلك أرسل عثمان - رضي الله عنه - كل مصحف مع من يوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم وقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الأبرار الذين تلقوه من النبي ﷺ ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين أخذوه عن النبي ﷺ فمنهم بمكة المشرفة عبيد بن عمير وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وابن مليكة وبالمدينة المنورة ابن المسيب وعروة وسالم وعمر بن عبد العزيز وسليمان وعطاء ابن يسار ومعاذ وعبد الرحمان بن هرمز وابن شهاب ومسلم بن



جندب وزيد بن أسلمة وبالكوفة علقمة والأسود ومسروق وعبيدة وابن شرحبيل والحارث بن قيس والربيع بن خيثم وعمرو بن ميمون وأبو عبد الرحمن وزيد بن حبيش وعبيد بن فضيلة وأبو زرعة بن عمرو وسعيد بن جبير والنخعي والشعبي وبالبصرة عامر بن قيس وأبو العالية وأبورجا ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وجابر بن زيد والحسن بن سيرين وقتادة وبالشام المغيرة بن أبي شهاب المخزومي كان صاحب عثمان - رضي الله عنه - في القراءة وخليد بن سعد صاحب أبي الدرداء - رضي الله عنهم - أجمعين.

واعلم يا أخي رزقني الله وإياك علوما جمّة ورفع لي ولك معالي الهمة بجاه سيدنا محمد شفيع الأمة الكاشف عن أمتة الكروب والغمة ﷺ بكرة وعشية وعلى آله وأصحابه أولي الأنفس الزكية أنه لما كثّر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف /192/ العثمانية التي وجه سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - إلى الأمصار كيف ذكر وصار أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا تحل تلاوته لأحد من المسلمين حيث وضعوها أهلهم الله وأذلهم وأخلا منهم الأرض من تلقاء أنفسهم واختراعا منهم من غير نقل لهم في ذلك البتة وفاقا لبدعهم القبيحة الشنيعة كقراءة بعض من المعتزلة (وكلم الله موسى تكليما)⁽¹⁾ بنصف الهاء من اسم الجلالة على أنه مفعول مقدّم ورفع موسى بضمة مقدرة مقدرة في الألف المانع من ظهورها التعذر على أنه فاعل مذكر تقدير الكلام على زعمهم الفاسد وكلم موسى الله ليكون دليلا على صحة ما ذهبوا إليه من أن الباري - جل جلاله - ليس متصفا بصفة الكلام وقد قدّمنا الرد عليهم وأن ما ذهبوا إليه باطل فراجع ذلك

(1) سورة النساء من الآية (164).

تفد وكقراءة بعض من الروافض ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾⁽¹⁾ على صورة
 المثني في المضلين يعنون بذلك قبهم الله ودمرهم أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما -
 وغير ذلك من الافتراءات المكذوبة التي وقعت منهم في القرآن العظيم المنزه عن كل
 نقص الموجه لكفرهم وكفر من هو على شاكلتهم من غير شك في ذلك بين علماء
 المسلمين وأئمة الدين المعتد بهم شرقا وغربا كما قدمنا الكلام على ذلك غير مرة رأى
 المسلمون أن يجتمعوا على قراءات أئمة ثقات تجرد للاعتناء بشأن القرآن العظيم وقاموا
 به غاية القيام فاجتمعوا على ذلك اجتماعا شافيا واختاروا من كل مصر - وجه إليه
 مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الرواية وكمال العلم وقوة الدين
 أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء واشتهروا أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما
 نقلوه وثبتهم فيما قرأوا ورواوا وعلمهم بما يقرءون ولم تخرج قراءتهم عن خط
 مصحفهم فكان بالمدينة المنورة أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبه بن نصاح ثم نافع بن
 أبي نعيم وكان بمكة المشرفة عبد الله بن كثير وحמיד بن قيس الأعرج ومحمد بن محيصن
 المالكي وكان بالكوفة يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود بفتح النون وسليمان الأعمش
 ثم حمزة ثم الكسائي وكان بالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن
 العلا ثم عاصم الحنجري ثم يعقوب الحضرمي وكان بالشام عبد الله بن عامر وعطية بن
 قيس الكلبي وإسماعيل بن عبد الله ثم يحيى بن الحارث الزماري ثم شريح بن يزيد
 الحضرمي فله درهم أسهروا ليلهم في ضبطها، وأتعبوا نهارهم في نقلها، وصاروا في ذلك

⁽¹⁾ سورة الكهف من الآية (51).

أئمة للاقتداء، وأنجما للاهتداء، حتى انعقد إجماع أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عنهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم، وكأن المعول فيها عليهم، ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا، وفي البلاد انتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المحصل لوصف واحد، ومنهم الذي لا كثر من واحد واجد، فكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ منهم الائتلاف، واتسع الخرق على الراقع، وكاد الباطل يلتبس بالحق المبين الساطع، فقام عند ذلك جهابذة الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد بقدر الحاصل، وميزوا بين الصحيح والباطل، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصولها، وأركان فصولها، أشار إليها شمس الملة والدين الحافظ المحقق ابن الجزري - رحمه الله - في أول كتابه النشر ونظمه الطيبة قال فيها:

فكل ما وافق وجه نحوي	وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القراءان	فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت	شذوذه لو أنه في السبعة ⁽¹⁾

وقال في نشره - رحمه الله - : (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت إحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القراءان ووجب على الناس

(1) طيبة النشر الأبيات (14، 15، 16) ص 32.

قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ونص عليه في غير موضع /193/ الإمام الحجة أبو محمد مكي القيرواني.

وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة⁽¹⁾، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف أحد منهم منهم خلافه،

ثم قال المحقق ابن الجزري المذكور: (وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهها من وجوه النحو سواء كان أفصح أو فصيحاً مجعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر- مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقته الأئمة بالإسناد الصحيح إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية فكم من قراءة أنكرها بعض النحات أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها وذلك كإسكان ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿سَبَّأً﴾ و﴿يَبْنِي﴾ و﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾ و﴿نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأنبياء، والجمع بين الساكنين في تاءات الإمام البزري، وإدغام الإمامين أبي عمرو ويعقوب البصريين و﴿إِسْطَعُوا﴾ للإمام حمزة

(1) ينظر: المرشد الوجيز ص 174.

الزيات، وإسكان ﴿نِعِمَّا﴾ و﴿يَهْدِي﴾ و﴿لَا تَعْدُوا﴾ و﴿يَخْصِمُونَ﴾، وإشباع الياء في ﴿يَزْعَجُ﴾ و﴿يَتَّى وَيَصْبِرُ﴾، وهمزة و﴿أَفِيدَةً مِنَ النَّاسِ﴾، وضم تاء ﴿لِلْمَلِكَةِ﴾ إسجوداً و﴿وَنَصَبُ﴾ و﴿كُنْ بَيَكُونُ﴾، وخفض ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾، والفصل بين المضاف والمضاف إليه في سورة الأنعام، وألف ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ وتخفيف ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ وغير ذلك.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه⁽¹⁾: (بعد ذكر إسكان باريكم ويأمركم لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له، فقال - أعني الداني - رحمه الله -: والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره وأخذ به ثم لما ذكر نصوص روايه، قال: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القراءات على الإفشاء في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)⁽²⁾ انتهى كلام الإمام الداني.

وقال العلامة ابن الحاجب في بعض تأليفه: ما معناه (إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراءة أولى لأنهم ناقلون عن ثبتت عصمته من الغلط وهو النبي ﷺ ولأن القراءة ثبتت تواتراً وإما نقله النحويين فأحاد ثم لو سلم أن مثل ذلك ليس

(1) جامع البيان 51/1.

(2) المصدر السابق.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر 11-9.

بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع إليهم أولى وأيضا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين⁽¹⁾ انتهى

وقال الإمام المهدوي - رحمه الله - في سورة التوبة في شرح الهداية: (القراء أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين واعلم بالأثار لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها ناقل)⁽²⁾ انتهى

وقال صاحب الانتصاف: (ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية بالقراءة)⁽³⁾ انتهى

وقال الإمام الفخر ما معناه: (إنا شديد التعجب من النحويين إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر ولو كان قائله مجهولا فجعله دليلا على صحة القراءة فرح به ولو جعل ورود القراءة به دليلا على صحته كان أولى)⁽⁴⁾ انتهى.

وقال الحافظ السيوطي - رحمه الله - في كتابه الاقتراح في أصول النحو: (فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذًا، ثم قال: وكان قوم من النحات المتقدمين يعيبون على عاصم وحمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة

⁽¹⁾ نقله الصفاقسي في كتابه غيث النفع ص 104، والمرغني في كتابه النجوم الطوالع ص 162.

⁽²⁾ 326/2 مكتبة الرشد الرياض ط 1415 هـ 1995 م.

⁽³⁾ نقله الصفاقسي في كتابه غيث النفع ص 104.

⁽⁴⁾ في تفسيره المسمى تفسير الكبير أو مفاتيح الغيب 401/9.

الصحيحة التي لا طعن فيها وثبت ذلك على جوازه في العربية وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ رد واختار ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكترون⁽¹⁾ انتهى

قلت: ووافقهم مقلدوهم على تلك الاعتراضات الفاسدة فضلوا بسبب ذلك وأضلوا، فمن ردّ على الأئمة القراء وأنكر ما روه لنا أو ضعفه فقد ردّ على النبي ﷺ وأنكر وضعف واستقبح ما قرأ به وأنزله الله عليه، نعوذ بالله من ذلك، والله در الإمام أبي نصر- القشيري⁽²⁾ حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽³⁾ كلام الزجاج في تضعيف قراءة الحفص بل قال: (ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة الفن أثبتت عن رسول الله ﷺ فمن رد ذلك فقد ردّ عن النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو)⁽⁴⁾ انتهى كلامه.

والعجب كيف يسعهم إنكار قراءات ثبتت وتواترت واستفاضت عن رسول الله ﷺ هذا مما لا يقوله عاقل فضلا عن عالم فلا عبرة بإنكارهم وافتراءاتهم وإياك أن تصغي إلى أقوالهم الشنيعة وتمشد قاتهم إذ ليس لهم معرفة بالقراءات ولا بالآثار/194/ حمدوا

⁽¹⁾ ص 67-68.

⁽²⁾ عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك القشيري ت 465هـ.

⁽³⁾ سورة النساء من الآية (1).

⁽⁴⁾ لم أقف على هذا القول في تفسير لطائف الإشارات.

على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحتها حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله على نبيه وافق قياسا ظاهرا عنده لم يقرأ به أحد ولم يرد فيه نقل عن النبي ﷺ البتة لقطع له بالصحة كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها ولقطع بشذوذها حتى أن بعضهم قطع في قوله - عز وجل - ﴿مَالِكٌ لَا تَآمَنَّا﴾⁽¹⁾ بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة والمسلمون لحن وأنه لا يجوز عند العرب لأن الفعل الذي هو تأمن مرفوع فلا وجه لسكونه حتى ادغم في النون التي تليه فانظريا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى يجعلون ما عرفوه من القياس أصلا والقرآن العظيم فرعا حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك بل يجيبون عن كل حرف مما تقدم ونحوه ويبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره إلا ترى قول إمام اللغة والنحو أبي عبد الله محمد بن مالك - رحمه الله - حيث قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المضافين:

وَحُجَّتِي⁽²⁾ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمْ⁽³⁾ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ⁽⁴⁾
ونحن لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة، بل فيها الأفصح والفصيح، هذا هو التحقيق والصواب والمعول عليه، لكنهم لخبث سريرتهم، وفساد نيتهم وطويتهم، تكلّموا في شأن القراء الأفاضل، والفقهاء الأماثل، كلا ما لا يصدر إلا

(1) سورة يوسف من الآية (11).

(2) الصواب وعمدتي كما في شرح الكافية والشافية.

(3) الصواب وكما في شرح الكافية والشافية.

(4) 979/2.

من جاهل غبي مسلوب العقل والتوفيق، حائد عن متابعة الحق ومائل إلى أقبح وأسوأ طريق، وأعظمهم في الجرأة على الأئمة القراء الزمخشري، فقد طعن في قراءات كثيرة، وبالع في تخطئتهم والرد عليهم قابله الله ومن هو على شاكلته بعدله، فمن رده الفظيع ما ردّ به على الإمام ابن عامر ونصه: (بل في قراءته بالفصل بين المضاف والمضاف إليه في سورة الأنعام) ونصه: (وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سجا مردودا كما ردّ زج القلوص أبي مزادة فكيف به في الكلام المنشور فكيف به في القرءان المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمّله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب) انتهى

قال شيخ شيخنا سيدي علي النوري في غيثة عقب كلام الزمخشري المذكور ما نصه: (فانظر رحمك الله إلى هذا الكلام ما أبشعه وأسجه وأقبحه وما اشتمل عليه من الغلظة والفضاضة وسوء الأدب فحكم على قراءة متواترة تلقاها سيد من سادات التابعين عن أعيان الصحابة وهم تلقوها من أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله ﷺ بالرد والسماجة ولا جرأة أعظم من هذه الجرأة والحامل له على ذلك أنه يرى رأيا فاسدا وأضح البطلان وهو أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك يطلق عنان القول في تخطية القراء في بعض المواضع ولا يبالي بما يقول وما زعم أنه سَمَجٌ مردود هو فصيح شائع ذائع وأدلة ذلك من الشعر كثيرة ذكرها إمام النحات أبو عبد الله محمد بن مالك

في شرح الكافية فلا نطيل بها وأما أدلة ذلك من النثر فقراءة من قرأ ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ
 اللَّهُ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾⁽¹⁾ بنصب وعده وجر رسله.

وما روى منه في الصحيح كثير كقوله ﷺ ((هل أنتم تاركوا لي صاحبي))⁽²⁾.

وما حكاه ابن الأنباري عن العرب (أنهم يفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالجملة
 فيقولون هذا غلام إن شاء الله زيد بل ابن أخيك وكان ابن الأنباري صدوقا دينا ثقة
 حافظا.

قال أبو علي: كان أبو بكر ابن الأنباري يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن
 الكريم وقيل إنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرا للقرآن الكريم بأسانيدها وما حكاه
 الكسائي من قولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما
 بالقسم.

قال الشيخ النوري: فإن قلت: لقائل أن يقول القراءة شاذة والأحاديث مروية بالمعنى وما
 ذكره ابن الأنباري والكسائي ليس كمسألتنا قال قلت لا خلاف بينهم كما نقله
 السيوطي أن القراءة الشاذة تثبت بها الحجة في العربية ولو نقل لهذا المجترئ الحائد عن
 طريق الهدى ناقل لم يبلغ في الرتبة أدنى القراء بل ولا عشر معشاره كلاما ولو عن راع

⁽¹⁾ سورة ابراهيم من الآية (47).

⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه 5/5 برقم (3661).

أو أمة من العرب /195/ لرجع إليه وبني قواعده عليه والقرءان المتواتر الذي نقله مالا يعد من العدول الفضلاء الأكابر عن مثلهم يحكم عليه بالردّ والسماجة وأما الأحاديث فالأصل نقلها بلفظها وادعاه أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل ومن مارس الأحاديث ورأى تثبت الصحابة والآخذين عنهم - رضي الله عن جميعهم - وتحريرهم في النقل حتى أنهم إذا شكوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايته بالكلية عِلِمَ علم يقين أنهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها وأما ما نقله ابن الأنباري والكسائي فمسألتنا أخرى لأنهم إذا كانوا يجيزون الفصل بالجملة فبالمفرد أولى وهذا كله على جهة التنزل وإرخاء العنان وإلا فالذي نقوله ولا نلتفت إلى سواه أن القراءة المشهورة فضلا عن المتواترة كهذه لا تحتاج إلى دليل بل هي أقوى دليل ومتى احتاج من هو في ضوء الشمس إلى ضوء النجوم وقد بنى النحويون قواعدهم على كلام تلقوه من العرب لم يبلغ في الصحة صحة القراءة الشاذة ولا قاربها وقلبوا من ذلك ما خرج عن القياس كقولهم استحوذ وقياسه استحاذ كما تقول استقام واستجاب وكقولهم لدن غدوة بالنصب والقياس الجر وهو في العربية كثير ليس هذا محل تتبعه والشامي هذا رحمه الله ممن يحتج بكلامه لأنه من صميم العرب وفصحائهم وكان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به لأنه ولد في حياة النبي ﷺ على قول وسنة إحدى وعشرون على قول آخر فكيف بما تلقاه ورواه عن كبار الصحابة - رضي الله عنهم - كأبي الدرداء ووائلته بن الأسقع ومعاوية بن أبي سفيان بل نقل تلميذه الذماري أنه قرأ على عثمان بن عفان فهو أعلا

القراء السبعة سندا وكان - رحمه الله - مشهورا بالثقة والأمانة وكمال الدين والعلم أفنى عمره في القراءة والإقراء وأجمع علماء الأمصار على قبول نقله والثقة به فيه.

وقد أخذ البخاري عن هشام بن عمار وهو أي: هشام قد أخذ عن أصحاب أصحابه.

قال المحقق - أعني ابن الجزري -: (ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمئة عربي يقومون عنه بالقراءة ولم يبلغنا عن أحد من السلف على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر عن ابن عامر شيئا من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف)⁽¹⁾ انتهى

ويكفي في فضله وجلالته أن أفضل الخلفاء بعد الصحابة المجمع على ورعه وفضله وعدالته وهو عمر بن عبد العزيز جمع له بين الإمامة والقضاء ومشخة الإقراء بمسجد دمشق أحد عجائب الدنيا وهي يومئذ دار الملك والخلافة ومعدن التابعين ومحل محط رجال العلماء من كل قطر وأعظم من هذا كله إجماع الصحابة على كتب شركائهم في مصحف الشام بالياء وقد نقل عن غير واحد من الثقات المتقدمين والمتأخرين أنهم رآه فيه كذلك بل نقل العلامة القسطلاني عن بعض الثقات أنه رآه في مصحف الحجاز كذلك.

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر 264/2.

قال الشيخ النوري - رحمه الله تعالى - : (فإن قلت لو كان في مصحف الحجاز كذلك لقرءوا كقراءته لأن أهل كل قطر قراءتهم تابعة لرسم مصحفهم ولم يثبت عن أحد من أهل الحجاز أنه قرأ كقراءة الشامي).

قال قلت: لا يلزم موافقة التلاوة للرسم لأن الرسم سنة متبعة قد توافقه التلاوة وقد لا توافقه انظر كيف كتبوا وجيء بالألف قبل الياء ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ و﴿وَلَا وَضَعُوا﴾ بالألف بعد (لا)، ومثل هذا كثير والقراءة بخلاف ما رسم، ولذلك حكم وأسرار تدل على كثرة علم الصحابة ودقة نظرهم تطلب من مضانها.

قال الشيخ الفاضل النوري المذكور سمعت شيخنا - رحمه الله تعالى - يقول لو لم يكن للصحابة من الفضائل إلا رسمهم المصحف لكان ذلك كافياً وقوله والذي حمّله على ذلك إلخ يقتضي أن هذا السيد الجليل يقلد في قراءته المصحف ولم لم تثبت عنده بذلك رواية وحاشاه من ذلك فإن هذا لا يستحله مسلم فضلاً عن سيد من سادات التابعين لأنه خرف وللإجماع.

قال الشيخ العارف بالله تعالى سيدي محمد بن الحاج في المدخل: (لا يجوز لأحد أن يقرأ في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف وما يخالف منه القراءة فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المدخل لابن الحاج 86/4.

وقوله: (ولو قرأ) إلخ هذا أفحش وأقبح مما قبله، لأنه يقتضي جواز القراءة بما تقتضيه العربية مع صحة المعنى ولو لم ينقل وهو محرم بالإجماع أن فعل ذلك جهلا منه ويفسق ويؤدب أدبا شديدا لا عمدا وقصدا وتشهيا منه فإنه يكفر كما قدّمنا الكلام على ذلك

فيما سلف⁽¹⁾ انتهى كلام الشيخ النوري - رحمه الله - مع بعض حذف وزيادة للبيان ومن رده / 196 / الفصيح أيضا، ما رد به على الإمام أبي يعقوب يوسف الأزرق فيما رواه عن الإمام ورش عن الإمام نافع المدني من إبدال همزة نحو: ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾ ألفا مع المد الطويل لالتقاء الساكنين وأنكره ولحن صاحب القراءة في ذلك، وكلامه هو المنكر والفساد، وقد رد عليه كلامه القبيح جماعة من المحققين منهم الشيخ الفاضل سيدي علي النوري - رحمه الله تعالى - المذكور آنفا ولنقتصر على رده لجزالته وقوته، فقال في غيثه ما نصه: (طعن الزمخشري في رواية الإبدال من جهة أنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين على غير حده ولا شاهد له وهو مطعون في نحره بالأدلة: منها أن هذه قراءة صحيحة متواترة فهي أقوى شاهد فلا تحتاج إلى شاهد وإلا لتسلسل، سلمنا ذلك فقد جاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي اختاره البصريون واستدلوا عليه ويكفي مذهبهم في ذلك، وبقي غير هذا فلا نطيل به، قال: والحاصل أن الرجل لسوء سريرته وفساد طريقته كثير الطعن في القراءات المتواترات، وله جرعة عظيمة على

⁽¹⁾ ينظر: غيث النفع ص 224-228.

خواص خلق الله تعالى رزقنا الله تعالى الأدب معهم كما يعلم ذلك من وقف على الكشف لحاله ورافضيته واعتزاله والحواشي المؤلفة للانتقاد عليه⁽¹⁾ انتهى.

وقول الشيخ النوري: (كما يعلم ذلك من وقف على الكشف لحاله) إلخ صحيح لا مرية فيه، ويؤيده ما قاله العلامة البلقيني⁽²⁾ ونصه: (استخرجت من الكشف اعتزالاً بالمناقيش من قوله في تفسير ﴿بِمَسْ زُخْرِحَ عَنِ الْبَارِ وَادْخَلَ الْجَنَّةَ بَقْدَ بَارٍ﴾⁽³⁾، وأي فوز أعظم من دخول الجنة، أشار به إلى عدم الرؤية)⁽⁴⁾ انتهى

وما قاله الحافظ السيوطي ونصه: (ومن لا يقبل تفسيره المبتدع خصوصاً الزمخشري في كشفه فقد أكثر فيه من إخراج الآيات عن وجهها إلى معتقده الفاسد بحيث يسرق الإنسان من حيث لا يشعر وأساء فيه الأدب على سيد المرسلين ﷺ في مواضع عديدة فضلاً عن الصحابة وأهل السنة وقد أحسن الإمام الذهبي إذ ذكر في الميزان وقال: (كن حذراً من كشفه)⁽⁵⁾).

(1) غيث النفع ص 53.

(2) سراج الدين البلقيني عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق الكناي، له مؤلفات منها: شرحين على الترمذي، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 805 هـ.

ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني 362/5 برقم (1635).

(3) سورة آل عمران من الآية 185.

(4) ينظر: الإتيان في علوم القرآن 243/4.

(5) 78/4.



وألف الشيخ تقي الدين السبكي كتابا سماه الإنكفاف عن إقراء الكشاف ذكر فيه: (أنه عقد التوبة من إقراءه وتاب إلى الله فلا يقربه ولا ينظر فيه أبدا لما حواه من الإساءة على أشرف الخلق وأفضلهم ﷺ قال: وقد استشارني بعض أهل المدينة النبوية أن يشتري منه نسخة ويحملها إلى المدينة فأشرت عليه بأن لا يفعل حياء من النبي ﷺ أن ينقل إلى بلد هو فيها كتاب فيه ما يتعلق بجناية مؤلفه عن النبي ﷺ وفي تفسير البيضاوي غنية عنه⁽¹⁾ انتهى مع بعض حذف وزيادة.

ورحم الله الإمام أبا حيان القائل فيه ما هذا بعضه:

ولكنه فيه مجال لناقد	وقولات سوء قد أخذنا المخانقا
فيثبت موضوع الأحاديث جاهلا	ويعزوا إلى المعصوم ما ليس لاثقا
ويشتم أعلام الأئمة ضلة	ولا سيما إن أولجوه المضايقا
يقول فيه الله ما ليس قائلا	وكان محبا في الخطابة ⁽²⁾ وانقا
ويسهب في المعنى الوجيز دلالة	بتكثير ألفاظ تسمى الشقاشقا
ويخطئ في تركيبه لكلامه	فليس لما قد ركبه موافقا
وينسب إبداء المعاني لنفسه	ويوهم اغمارا ⁽³⁾ وإن كان سارقا
ويخطئ في فهم القرءان لأنه	يجوز إعرابا أبا ⁽⁴⁾ أن يطابقا

(1) ينظر: الانكفاف وهو رسالة صغيرة يتكون من أربع صفحات، وموجود في الشبكة العنكبوتية الإنترنت في موقع ملتقى أهل الحديث.

(2) هكذا في المخطوط وفي غيث النفع الضلالة.

(3) هكذا في المخطوط وفي غيث النفع غمارا.

(4) هكذا في المخطوط وفي غيث النفع أبي.

وكم بين من يؤتي البيان سليقة
ويحتال للألفاظ حتى يديرها
إذا لم تداركه من الله رحمة
انتهى.

وآخر عاناه فما هو لاحقاً
لمذهب سوء فيه أصبح مارقاً
لسوف⁽¹⁾ يرى للكفرين مرافقاً

قال الشيخ سيدي علي النوري - رحمه الله تعالى - : وليته زاد:

ورحمة ربي خصها في كتابه
فصار رئيساً في الضلالة داعياً
لإبليس في الدعوى وزاد عليه إذ
فشبهه حزب الله بالحرر موكفه
لعقل ونقل وهو رؤية ربنا
فيا ويله يوم القيامة عندما
ونال من الله الكرامة والهدى
وهو أولياء الله من كل أمة
يقولون يا جبار خذ منه حقنا
وبالجملة فالقراء - رضي الله عنهم وأرضاهم - كالإمام نافع المدني، وشيخه أبي جعفر
المدني، والإمام عبد الله بن كثير المكي، والإمام أبي عمرو البصري، والإمام يعقوب
الحضرمي البصري، والإمام ابن عامر الشامي، والإمام عاصم بن أبي النجود، والإمام الثقة

بتابع حق لا لعبد تشاققاً
إليها بأنواع الدعاء موافقاً
تجري⁽²⁾ فلم يخضع ولم يخش خالقاً
لإثباتهم أمراً يقيناً مطابقاً⁽³⁾
بدار الرضا طوبى لمن كان سابقاً /196/
يدور به من كان بالحق ناطقاً
بتوفيقه للاعتقاد المطابقاً
ومن أثبت الرؤيا وإن كان فاسقاً
فقد كان يؤذينا وقد كان سالقاً⁽⁴⁾

(1) هكذا في المخطوط وفي غيث النفع فسوف.

(2) هكذا في المخطوط وفي غيث النفع تجراً.

(3) هكذا في المخطوط وفي غيث النفع محققاً.

(4) ينظر: غيث النفع للنوري ص 53-54.

الزاهد حمزة الزيات، والإمام أبي الحسن علي الكسائي، ثلاثتهم من الكوفة، والإمام خلف البزار الكوفي، والإمام ابن محيصة المكي المالكي، والإمام الأعمش الكوفي، والإمام الحسن البصري، والإمام اليزيدي البصري، وغيرهم من أئمة القراءان المعتبرين، متبعون في جميع ما روه لنا من ثبتت أفضليته على سائر المخلوقات، المنفرد بأكمل المحاسن وأعظم الصفات، مشهورون بالثقة والأمانة في النقل، مشهود لهم بالعلم وثقابة الفهم، وحسن الدين وقوته وكمال المعرفة والعلم، سالمون من الأهواء والبدع، متمسكون بآثار السلف ممن اتصل إسناده بالنبي ﷺ، فنقلوا القراءان إلينا بأوجهه الحسنة نقلا عذبا من غير زيادة ولا نقصان، ولا ميل إلى اختيار ورأي واجتهاد واستحسان؛ لأن الله - جل وعلا - حفظ كتابه بنفسه من كل وصف مذموم لا يليق به، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾، أي: من التحريف والزيادة والنقص واللحن جليه وخفيه، ومن جميع ما يقدر فيه شرعا.

قال قتادة - رضي الله عنه -: ((لا يستطيع إبليس أن يزيد فيه باطل ولا ينقص منه حقا))⁽²⁾.

(1) سورة الحجر، الآية (9).

(2) ينظر: تفسير الطبري 68/17.

حفظه الله من ذلك فيجب علينا أن نعظمهم ونتأدب معهم غاية الأدب ونرد ردا شنيعا على من رد عليهم وندعوا لهم بخير لقول النبي ﷺ من أسدى إليكم معروفا فكافئون فإن لم تجدوا فادعوا له وإلى ذلك أشار العلامة ولي الله الشاطبي - رحمه الله - :

جزى الله بالخيرات عنا أئمة لنا نقلوا القراءان عذبا وسلسلا⁽¹⁾
فمن رد عليهم فإنما يرد على من قرأوا عليه وعلى رسول الله ﷺ ، نعوذ بالله من ذلك،
ولولا خوف الإطالة لذكرت عن كل واحد من أئمة القراءان المذكورين وغيرهم من الأئمة
المعتبرين ما ورد فيه من الخصال المحمودة التي دونتها العلماء الأكابر في تآليفهم،
ولذكرت أسانيدهم بذبل في ذلك جميعا إلى أن يتصل سند كل واحد منهم بحضرة باب
الله الأعظم سيدنا ومولانا محمد ﷺ إلى جبريل - عليه السلام - إلى الله تبارك وتعالى.
اللهم احشرنا في زمرةهم، وتحت لوائهم وانفعنا بمحبتهم، واجزههم اللهم عنا أحسن
الجزاء، وارزقنا الأدب الكامل مع كلامك القديم ومعهم حتى لا نعترض عليهم فيما رواه
ونقلوه لنا عن سيد الأولين الآخرين، فنكون والعياذ بالله بسبب ذلك من المبتدعين
المخدولين، نسأل الله السلامة والحفظ من ذلك بجاه النبي ﷺ.

فإذا كانت الأئمة القراء موصوفين بما ذكر من الأوصاف الحسنة الجليلة وأزيد من ذلك
فكيف يتجاسر عليهم من تقدم ذكره من جهلة النحات ويطعن في قراءاتهم المنقولة
بالسند الصحيح المستفاض المتلقى بالقبول من أئمة الدين الاعتباريين العدول الثقات

(1) متن الشاطبية البيت رقم (20).

أخرى إذا نقلت قراءاتهم بالسند الصحيح المتواتر كل ذلك عن النبي ﷺ فهذا والله من أعظم الجرأة والفضاضة والغلظة والطعن في الدين، ولا يقبل قولهم الشنيع فيهم من كان في قلبه مثقال حبة خردل من الإيمان، ولا يعرف قدر أهل الفضل إلا أهل الفضل.

فانظر: رحمك الله صنيع الإمام الحجة ابن مالك والعلامة ابن الحاجب والعارف بالله تعالى أبي نصر القشيري والحافظ الإمام الداني والعلامة الحافظ الشاطبي والمحقق الحافظ ابن الجزري والإمام المهدوي والحافظ السيوطي والحجة السخاوي والشيخ الإمام النوري وغيرهم ممن تقدم مع السادة الأئمة القراء، وكيف ردوا على من طعن في قراءاتهم ولحنهم بأقوى رد وأشدّه وأشنعه، جزاهم الله عنا وعن أنفسهم أحسن الجزاء.

والحاصل أن الذي نعتقه ونجزم به ويجب الإيمان به أن ما صدر منهم من الاعتراضات الفاسدة على الأئمة القراء والردّ عليهم فيما رووه ونقلوه عن سيد الأولين والآخرين إنما هو نزغات شيطانية، وجرأة عظيمة على الأئمة القراء الذين هم العمدة في كلام الله المنزل على خير البرية، /167/ وكيف يقال بخطئهم ولحنهم فيما رووه لنا متواتراً أو صحيحاً مستفاضاً متلقياً بالقبول عن أهل الفصاحة والبلاغة من التابعين عن الصحابة عمن لا ينطق عن الهوى ﷺ، إنما المخطئ والمحرف أعجمي ومعتزلي يرى القراءة بالرأي والاجتهاد والاختراع، لا إله إلا الله، فليت شعري كيف يصدر هذا من عاقل موصوف بالعلم، لكن: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾⁽¹⁾، والطعن في هؤلاء

⁽¹⁾ سورة النور من الآية (40).

السادات الأفاضل الذين اختارهم الله تعالى حملة لكلامه القديم، وحفظة له طعن في الدين القويم، وإياك يا أخي أن تغتر بأقوالهم الشنيعة المردودة عليهم بالنصوص الإجماعية وتميل إليها؛ إذ لا يركن إليها إلا من هو مثلهم ومن طائفتهم وجلسائهم وعلى منوالهم وطريقتهم لما علمت ما يلزم على ذلك نعوذ بالله العظيم من الخسران، بجاه سيد ولد عدنان، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه في كل وقت وأوان، والله تعالى أعلم.

وإذا علمت معنى موافقة القراءة للعربية على ما تقدم تقريره بأوضح بيان فاعلم أيضا معنى موافقة القراءة للمصاحف العثمانية على ما قال المحقق الحافظ ابن الجزري - رحمه الله - في نشره ونصه: (ونعني بالموافقة إحدى المصاحف ما كان ثابتا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا ابْتَحَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ في البقرة⁽¹⁾ بغير واو، ﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾⁽²⁾ بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك، فإنه ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير ﴿جَنَّتِ تَجْرِءُ مِ تَحْتِهَا أَلَا نَهَرُ﴾⁽³⁾ في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة ﴿مِ﴾، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي، وكقراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾⁽⁴⁾ في سورة الحديد بحذف ﴿هُوَ﴾، وكذا ﴿وَسَارِعُوا﴾⁽⁵⁾ بحذف الواو، و﴿مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾⁽¹⁾

(1) من الآية (116).

(2) سورة فاطر من الآية (25).

(3) سورة التوبة من الآية (100).

(4) سورة الحديد من الآية (24).

(5) سورة آل عمران من الآية (133).



بالتثنية في الكهف، إلى غير ذلك في مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف العثمانية فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه، قال: ومعنى قولنا: «لو احتمالا» نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرا كقراءة من قرأ ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽²⁾ بالألف، فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف فاحتملت الكتابة أن يكون ﴿مَالِكِ﴾ وفعل بها ما فعل باسم الفاعل من قوله صالح وقادر ونحو ذلك مما حذف منه الألف للاختصار فالقراءة بإثبات الألف في ﴿مَالِكِ﴾ موافقة للرسم احتمالا وتقديرا وقراءة الحذف الموافقة للرسم تحقيقا وتصريحا وكذلك قراءة المد في ﴿النَّشَاءَةِ﴾⁽³⁾ وافقت الرسم تحقيقا لكونها كتبت بالألف وقراءة القصر وافقت الرسم تقديرا إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير قياس كما كتب {موثلا}⁽⁴⁾ لأن موافقة الرسم إما أن تكون تحقيقه وهي الموافقة التصريحية أو تقديرية وهي الموافقة الاحتمالية.

قال العلامة النويري المالكي في شرحه على طيبة النشر ما نصه: (ولا بد لهذا الشرط من مقدمة فأقول:

(1) سورة الكهف من الآية (36).

(2) سورة الفاتحة الآية (4).

(3) سورة الكهف من الآية (20).

(4) النشر في القراءات العشر 11/1.

اعلم أن الرسم لغة هو الأثر ومنه رسم الدار أي أثرها واصطلاحاً تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والعثماني هو الذي رسم في المصاحف العثمانية وينقسم إلى قياسي وهو ما وافق اللفظ وهو معنى قولهم تحقيقاً وتصريحاً وإلى اصطلاحى وهو ما خالف اللفظ وهو معنى قولهم تقديراً وإلى احتمالي وسيأتي ومخالفة الرسم للفظ محصورة في خمسة أقسام:

وهي الدلالة على البديل: نحو ﴿الصِّرَاطَ﴾، وعلى الزيادة: نحو ﴿مَالِكٍ﴾، وعلى الحذف: نحو ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽¹⁾، وعلى الفصل نحو: ﴿بِمَالٍ هَتَوُلَاءِ﴾⁽²⁾، وعلى أن الأصل الوصل نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾⁽³⁾، فقراءة الصاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرسم تحقيقاً، وغيرها تقديراً؛ لأن السين يبدل صاداً قبل أربعة أحرف منها الطاء، وألف ﴿مَلِكٍ﴾ عند المثبت زائدة، وأصل ﴿لَكِنَّا﴾ الإثبات، وأصل فمال الفصل وأصل ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ الوصل، وكل من الأقسام الخمسة في حكم صاحبه، فالبديل في حكم المبدل منه وكذا الباقي وذلك ليتحقق الوفاق التقديري؛ لأن اختلاف القراءتين أن كان يتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو في حكم الموافق وإن كان يتضاد أو يناقض ففي حكم المخالف والواقع الأول فقط وهو الذي لا يلزم من صحة أحد الوجهين بطلان الآخر وتحقيقه أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة في رسم على وفقها

(1) سورة الكهف من الآية (38).

(2) سورة النساء من الآية (78).

(3)

فالرسم هنا حصر جهة اللفظ بمخالفه مناقض وتارة يكون له جهات فيرسم على أحدها فلا يحصر جهة اللفظ واللافظ به موافق تحقيقا وبغيره تقديرا لأن البدل في حكم /198/ المبدل منه وكذا بقية الخمسة.

والقسم الثالث: ما وافق الرسم احتمالا ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة والسكون نحو ﴿الْفُدْسِ﴾ و﴿الْبُخْلِ﴾، وبالتخفيف والتشديد نحو: ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ بيونس⁽¹⁾ وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل نحو ﴿أَدْخِلُوا﴾ بغافر⁽²⁾، وباختلاف الإعجام نحو ﴿يَعْلَمُونَ﴾ و﴿يُفْتَحُ﴾، وبالأعجام والإهمال نحو ﴿نُنْشِرُهَا﴾⁽³⁾ وكذا المختلف في كيفية لفظه كالمدغم والمسهل والممال والمرقق والممدود فإن المصاحف العثمانية تحتل هذه كلها؛ لتجردها عن أوصافها، فقول الناظم "وكان للرسم احتمالا" دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقا بطريق الأولى وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها كقراءة الإمام ابن عامر الشامي ﴿فَالُوا بِتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ في البقرة⁽⁴⁾ و﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ﴾ في آل عمران⁽⁵⁾ فإنه ثابت في المصحف الشامي إلى غير ذلك وقوله "احتمالا" يحتمل أن يكون جعله مقابلا للتحقيقي؛ فتكون القسمة عنده ثنائية، وهو التحقيقي والاحتمالي ويكون قد ادخل التقديري في الاحتمالي وهو الذي فعله في نشره كما قدمنا

(1) من الآية (22).

(2) من الآية (40).

(3) سورة البقرة من الآية (259).

(4) من الآية (116).

(5) من الآية (184).

ويحتمل أن يكون قد ثلث القسمة ويكون حكم الأولين ثابت بالأولية ولولا تقدير موافقة الرسم للزم الكل مخالفة الكل في نحو السماوات والصالحات واليل ثم إن بعض الألفاظ تقع فيها موافقة إحدى القراءتين أو القراءات الرسم تحقيقا والأخرى تقديرا، نحو: ﴿مَالِكٍ﴾ وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات الرسم تحقيقا، نحو: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ و﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁽²⁾ و﴿يُغَبِّرُ لَكُمْ﴾⁽³⁾ و﴿هَيْتَ لَكَ﴾⁽⁴⁾ واف واف ويعلمون ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل والحذف والإثبات على فضل عظيم للصحابة - رضي الله عنهم - في علم الهجاء وفهم ثاقب في تحقيق كل علم فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأمة وانظر رحمك الله كيف كتبوا - أي: الصحابة - رضي الله عنهم - ﴿الصِّرَاطِ﴾ و﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾ بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل وقراءة الصاد وإن خالفت الأصل قد وافقت الرسم فيعتدلان وتكون قراءة الإشمام محتملة وقراءة الزاي الخالصة حكمها حكم قراءة السين في الأصالة لأن الصراط ونحوه مشتق إما من السراط وهو الابتلاع ولا شك أن الطريق تبلع المارة بها - أي: تغيبه عن النظر - أو من الزرط وهو الابتلاع فالمعنى واحد ولو كتبت بالسين أو الزاي على الأصل لفات ذلك وصارت قراءة غير السين والزاي الخالصة مخالفة للأصل

(1) سورة الصف من الآية (14).

(2) سورة آل عمران من الآية (39).

(3) سورة آل عمران من الآية (31).

(4) سورة يوسف الآية (23).

والرسم على أن مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء ﴿تَسْلَى﴾ في الكهف وقراءة وأكون من الصالحين والظاء من ﴿بِضْنِي﴾ ونحو ذلك من مخالف الرسم المردود لرجوعه لمعنى واحد غالبا وتمشية ما ذكر على صحة القراءة وشهرتها واستفاضةا وتلقيها بالقبول قاض بجواز ذلك بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى لو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني فله حكم الكلمة لا يجوز مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته⁽¹⁾ انتهى كلام الإمام النووي مع بعض زيادة.

قلت: وبهذا تعلم أن الإجماع الذي انعقد بين أئمة المسلمين المعتبرين على متابعة المصاحف العثمانية وطرح ما خالفها إنما هو على التفصيل المذكور وليست المتابعة لها والطرح لما خالفها على الإطلاق بل ذلك مقيد بما تقدم ذكره وقد تكون القراءة متواترة أو صحيحة أو مستفاضة متلقة بالقبول موافقة للعربية ومخالفة للرسم ولا يقدر ذلك فيها كما مر على أن متابعة الرسم في بعض المواضع تحرم إجماعا لأنها لم تكتب على معنى التلفظ بها متابعة للرسم وإنما كتبت لمعنى آخر غير التلفظ بها كالواو وفي ﴿أُولَئِكَ﴾ فإنه كتب بالواو للفرق بينه وبين إليك لأن المصاحف العثمانية مهملة من النقط والشكل فلولا وجود الواو في أولئك لقرئ إليك لاتحاد صورتها أي صورة حروفهما

⁽¹⁾ ينظر: شرح طيبة النشر للنووي 117/116/115/1.

في الخط فوجود الواو دليل على قراءته أولئك لا إليك وعدم وجود الواو دليل على قراءته إليك لا غير وغير ذلك مما يقتضيه ظاهر الخط ولا يقرأ به إجماعاً فإثبات الواو في أولئك لفظاً متابعة للرسم خطأ ولحن ومتابعة الرسم هنا وفيما شابهه محرمه إجماعاً في التلفظ بذلك وقول الإمام النويري والوقف عليها في حد الرسم اصطلاحاً إنما هو باعتبار الأصل والغالب لأن الكلمة قد ترسم على مراعاة الوصل فقط وعلى مراعاة الوقف فقط فالصور ثلاثة مثال الصورة الأولى وهي رسم الكلمة على مراعاة الوصل والوقف معا نستعين /199/ والدين والمستقيم ونحو ذلك ومثال الصورة الثانية وهي رسم الكلمة على مراعاة الوصل فقط ﴿هُوَ﴾ وهي ونحو ذلك على قراءة الإمام يعقوب الحضرمي البصري فإنه في حالة الوقف يقف بهاء السكت وأما على قراءة غيره فيقف بدون هاء السكت وعليه فقد كتبت على مراعاة الوصل والوقف فقط ألف التنوين المنصوب كـ ﴿حَبِيرًا﴾ و ﴿بَصِيرًا﴾ و ﴿مُبِينًا﴾ و ﴿عَظِيمًا﴾ ونحو ذلك فإنه رسم بالألف لأجل الوقف عليه لكون التنوين المنصوب يبدل في حالة الوقف ألفاً ولم يكتب على مراعاة الوصل لعدم وجود الألف في القراءة وصلاً وإنما يقرأ فيه أي في الوصل بالتنوين فكتب بالألف على مراعاة الوقف فقط والله أعلم.

وقول الإمام النويري "وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات الرسم تحقيقاً نحو ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ إلخ"، انظره من قوله سابقاً.



والقسم الثالث: ما وافق الرسم احتمالا ويندرج فيه إلخ حيث صرح هناك بموافقة ذلك للرسم احتمالا وصرح هنا بموافقة للرسم تحقيقا والاحتمالي غير التحقيقي قطعاً كما تقدم والله تعالى أعلم.

ولما فرغنا من الكلام على معنى موافقة القراءة للعربية وعلى معنى موافقتها للمصاحف العثمانية على التفصيل المذكور فيهما فلنذكر الآن الكلام على الركن الثالث وهو صحة السند في القراءة على ما قاله المحقق الحافظ شمس الملة والدين ابن الجزري وغيره من المحققين فأقول: قال المحقق ابن الجزري - رحمه الله - في نشره: (وقولنا وصح سندها نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى ينتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضّابطين لها غير معدودة عندهم من الغلط أو فيما شذ بها بعضهم، قال: وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القراءان لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قراءان وهذا لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج معه إلى الركنين الباقيين إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قراءانا وافق الرسم أو خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الكلام الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم قال: ولقد كنت قبل أصحح هذا القول ثم ظهر لي فسادُه وموافقة أئمة السلف والخلف)⁽¹⁾

(1) النشر 13/1.



قال الإمام الجعبري: (الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخران فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية واتقن الرسم انحلت هذه الشبهة).

وقال الإمام المحقق الجعبري أيضا في بعض تؤوليفه: (الحاصل أن كل قراءة رويت عن المعينين قطع بكونها من الأحرف السبعة من غير نظر وما روي عن غيرهم نظرفيه فإن وجدت فيه الشروط الثلاثة التحق بها وصار حكمه حكمها وما لم يجتمع فيه انحاز إلى حيز الشاذ ثم قال وإذا تواترت القراءة علم كونها من الأحرف السبعة ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم وإنما يذكران على وجه تحقق الشرط) انتهى

وقال العلامة أبو محمد مكي القيرواني في كتابه الإبانة ما نصه: (وهذا باب واسع وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفا مفترقين أو مجتمعين فهذا هو الأصل الذي يبني عليه في قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف فاعرفه وابن عليه) انتهى

وقال الإمام العلامة أبو شامة الملقب بالغواص في شرحه على الشاطبية: (وذكر المحققون من أهل العلم بالقراءة ضابطا حسنا في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل ومجيئها على الفصيح من لغة

العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه⁽¹⁾ انتهى كلامه.

وقال في مرشده أيضا ما نصه: (وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي: كل فرد فرد مما يروي عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أن كثيرا من الأوجه مروية عن الأئمة السبعة بطريق الشهرة والاستفاضة والشيوع فلا أقل من اشتراط ذلك ويكون ما ذكر كافيا في صحتها وقبولها إذا لم يتفق التواتر في بعضها)⁽²⁾ انتهى مع بعض تصرف.

وقال الإمام مكي القيرواني /200/- رحمه الله - : ما روي في القراءان على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به ويكفر جاحده وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف.

وقسم صح نقله عن الآحاد وصح في العربية وخالف لفظه الخط فيقبل ولا يقرأ به لأمرين:

أحدهما: مخالفته للإجماع.

⁽¹⁾ ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة ص 5.

⁽²⁾ ينظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص 176/177.

وثانيهما: كونه أخذ آحادا والقرءان لا يثبت به ولا يكفر جاحده وبیس ما صنع أن جحده.

وقسم نقله ثقة ولا وجه له في العربية أو نقله غير ثقة فلا يقبل وإن وافق الخط).

قال المحقق ابن الجزري: (مثال الأول: مالك ومالك ويخدعون ويخدعون

ومثال الثاني: قراءة ابن مسعود وغيره والذكر والأنثى وقراءة ابن عباس وكان إمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة ونحو ذلك، وقال واختلف العلماء في القراءة بذلك الأكثر على المنع لأنها لم تتواتر وإن ثبتت بالنقل فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما ذكر في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد ابن جعفر الخزازي ونقلها عنه الهذلي ومنها: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽¹⁾ برفع الله ونصب العلماء وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضع لا أصل له ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد وجعل منه رواية خارجة عن نافع معاش بالهمز قال وبقي قسم رابع مردود أيضا وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر⁽²⁾ انتهى

⁽¹⁾ سورة فاطر من الآية (28).

⁽²⁾ ينظر: النشر 14/1.

قوله ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر هو الكفر والعياذ بالله إن تعد ذلك
بدليل ما قاله المحقق ابن الجزري المذكور في منجده: (وأما ما وافق المعنى أي: العربية
والرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمدها)⁽¹⁾ انتهى
مع بعض زيادة للبيان.

وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرأنا فليس من القراءات الشاذة أصلاً بل ذلك
من القسم المذكور في المنجد وهو المكذوب لكن أن قرأ به على أنه من القراءان عمداً
قاصداً لذلك وأما أن قرأ به على وجه التفسير فلا كما سيأتي تحريره قريباً ومثاله كتبديل
ءاتينا بأعطينا وسولت بزينت ونحو ذلك وقد قدمنا أن من قال أن بعض الصحابة كان
يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب والله سبحانه وتعالى أعلم.

قلت: قد تحرر مما قدمناه عن المحقق الحافظ ابن الجزري وغيره من العلماء منطوقاً
ومفهوماً أن القراءات على أقسام خمسة تتفرع إلى واحد وعشرين نوعاً الأول من الأقسام
المتواتر وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطئهم على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى منتهى
السند من غير تعيين عدد على الصحيح وقيل بتعيينه وعليه فقل ستة وقيل اثنا عشر-
وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل سبعون مع موافقة العربية والرسم.

قال المحقق ابن الجزري في منجده: (والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة أعني
موافقة الرسم والعربية والتواتر هو قراءة الأئمة العشرة الذي أجمع الناس على تلقيها

⁽¹⁾ ص 19.



بالقبول وهم أبو جعفر ونافع وأبن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف أخذها الخلق عن الخلق إلى أن وصلت إلى زماننا فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوعا بها كما سيجيء بيانه قال وقول من قال أن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فغير صحيح لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله⁽¹⁾ انتهى

قلت: قول الإمام ابن الجزري (والذي جمع في زماننا إلخ) عام فيقتضي أن كل ما انفرد به كل راو عنهم أو اختص ببعض الطرق عنهم متواتر وليس كذلك بل كلامه هنا مقيد بما قدمناه عنه قريبا وبما سنذكره عنه بعد وقد تكون القراءة متواترة موافقة للعربية ومخالفة للرسم ولا يقدر ذلك فيها كما مر على أن متابعة الرسم في بعض الأماكن تحرم إجماعا كما تقدم التنبيه على ذلك قريبا وهل توجد قراءة متواترة مخالفة للرسم والعربية معا أو للعربية فقط دون الرسم أو لا الظاهر الثاني فيما علمت وحرر النقل فبهذا أنواع أربعة في القسم الأول المذكور.

الثاني من الأقسام الصحيح وهو على أضرب ضرب صح سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط وهكذا إلى منتهى السند ووافق العربية والرسم واستفاض نقله وتلقته الأئمة بالقبول واشتهر عن القراء بحيث لم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ وذلك كمراتب /201/ القراءة في المد ونحو ذلك مما اختلف الطرق في نقله عن العشرة فرواه

⁽¹⁾ 78/4.

بعض الرواة عنهم دون بعض وانفرد بذلك عنهم دون غيره أو كان ذلك في بعض الكتب
المعتبرة فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على رسول الله ﷺ وأنه من الأحرف السبعة
التي أنزل بها القرآن عليه وحكم هذا الضرب حكم القراءة المتواترة يقرأ به داخل
الصلاة وخارجها وإن لم يبلغ مبلغ القراءة المتواترة كما سيجيء.

وضرب صح سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وهكذا إلى أن أعلا طبقات السند
ووافق العربية والرسم كالضرب الذي قبله غير أنه يخالف في كونه لم يستفيض نقله ولم
يتلقه بعض الأئمة بالقبول كقراءة من يقرأ {نستعين} وشبهه بكسر- النون وهذا هو
الشاذ الموافق لرسم المصاحف العثمانية وقد اختلف العلماء في جواز القراءة به فالذي
يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح
وغیره أن ما وراء العشر ممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة.

وقال قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب بن السبكي في كتابه جمع الجوامع في الأصول:
(والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ وفاقا للبخاري والشيخ الإمام والمراد بالشيخ الإمام
في كلامه والده مجتهد العصر أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي وضرب وافق العربية
وصح سنده كالضرب الثاني إلا أنه خالف المصاحف العثمانية كما ورد في الصحيح من
زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود
وغيرهم من الصحابة ونقلوه عن النبي ﷺ على وجه القراءانية ثم بعد ذلك نسخ إما
بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على تركه وعدم القراءة به فلا تجوز القراءة به على
الصواب وإن كان إسناده صحيحاً لمخالفته لما ذكر وهذا هو الشاذ المخالف للمصاحف



العثمانية وضرب نقله ثقة وخالف العربية دون الرسم وأحرى إن خالفه إن وجد فلا يقبل وهو من الشاذ المخالف والموافق للمصاحف المذكورة فيهما فهذا خمسة أنواع في القسم الثاني المذكور الثالث من الأقسام الغير الصحيح وهو ما نقله غير ثقة وافق العربية والرسم أو خالفهما أو وافق واحدا منهما فلا يقبل وهو من الشاذ المخالف للمصاحف المذكورة في صورتين والموافق لها في صورتين فهذه أنواع أربعة في القسم الثالث المذكور.

الرابع من الأقسام الموضوع أي: المكذوب عن النبي ﷺ وهو ما وافق العربية والرسم أو أحدهما وأحرى إن خالفهما ولم ينقل عن النبي ﷺ بالكلية فقد قدمنا أن هذا لا يقال فيه شاذ وإنما هو مكذوب يكفر متعمده وذلك كقراءة من يقرأ من المعتزلة {وكلم الله} بنصب الجلالة وقراءة من يقرأ من الخوارج ﴿وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾⁽¹⁾ بالتثنية كما مر فهذه أنواع أربعة في هذا القسم الرابع المذكور.

الخامس من الأقسام وهو آخرها القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرأنا عن النبي ﷺ وافق العربية والرسم أو خالفهما أو وافق الرسم دون العربية أو العربية دون الرسم كتبديل آتينا بأعطينا وسولت وزينت فحكم هذا النوع أن قرأ به على وجه القرآنية حكم النوع الرابع الذي قبله فهذه أربعة أنواع في هذا القسم الخامس تضاف لأنواع الأقسام المذكورة يتحصل من جميع ذلك العدد المذكور وهو الواحد والعشرون نوعا وقول

⁽¹⁾ سورة الكهف من الآية (50).

الشيخ أبي عمرو بن الصلاح في جواب سؤال ورد عليه من العجم وهو بدمشق الشام وذلك في حدود الأربعين وستمئة وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قراءا فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلا والمجتري على ذلك مجتري على عظيم وضال ضللا بعيدا فيعزر ويمنع بالحبس ولا يحل للمتمكن من ذلك) انتهى.

وكذا قول الإمام شيخ المالكية أبي عمرو بن الحاجب في جوابه على السؤال الذي ورد من الناحية المذكورة: (وأما تبديل آتينا بأعطينا وسولت بزينت ونحو ذلك فليس هذا من الشواذ وهو أشد تحريما والمنع منه واجب) انتهى

محمول قولهما على الجاهل وأما القارئ بذلك على سبيل العمد والقصد والمعرفة بذلك واعتقاد كونه من القراءان فهو كافر إجماعا.

وأما قراءة سعد بن أبي وقاص (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمِّ) أخرجها سعيد بن منصور.⁽¹⁾

وقراءة ابن عباس (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ) أخرجها الإمام الحافظ البخاري.⁽²⁾

وقراءة ابن الزبير (وَلْتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ إِلَى مَا أَصَابَهُمْ) أخرجها سعيد بن منصور.⁽³⁾

⁽¹⁾ 1187/3 برقم (592).

⁽²⁾ في صحيحه باب التجارة أيام الموسم 181/2 برقم (1770).

⁽³⁾ 1084/3 برقم (52).

وغير ذلك إنما /202/ وقع ذلك منهم - رضي الله عنهم - على وجه التفسير والبيان لمعاني ألفاظ القرآن لا على أن ذلك قراءات يقرأ بها القرآن فحاشاهم أن يقرءوه بقراءات لم تنقل عن النبي ﷺ على وجه القرآنية وهذا الذي جزم به ابن الأنباري وغيره من علماء الدين.

وقد روي عن الحسن كان يقرأ (وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا الْوُرُودُ الدُّخُولُ) قال الإمام ابن الأنباري، قوله الورد الدخول تفسير من الحسن لمعنى الورد.

قال الإمام المحقق الحافظ ابن الجزري: (وربما كانوا أي الصحابة يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً لأنهم محققون لما تلفوه من رسول الله ﷺ قرءانا فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه وأما من يقول أن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب) ⁽¹⁾ انتهى

وقول الجلال السيوطي في إتقانه: (وذهب قوم من المتكلمين إلى أنه يسوغ أعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة أو أوجه أحرف إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية ولم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطوا من قال به) ⁽²⁾ انتهى

⁽¹⁾ ينظر: النشر 1/32.

⁽²⁾ ينظر: 1/267.

مراده بأهل الحق أهل السنة نور الله بصائرهم بدليل ما قدمناه عن الحافظ ابن الجزري من أن الشخص إذا فعل ذلك متعمدا قاصدا تشهيا منه فإنه يكفر والعياذ بالله فإن قلت: هل الشاذ بأقسامه المذكورة فيه تفصيل بالنسبة للقراءة والصلاة أو لا؟

قلت: أما القراءة في الصلاة بالشاذ المخالف لرسم المصاحف العثمانية المجمع على اتباعها المنقول عن ثقة ثقة وهكذا وافق العربية أو لا أن وجد أو نقل عن غير ثقة وافق العربية أو لا فهذه أربعة أنواع تبطل بها الصلاة إجماعا وأما القراءة في الصلاة بالشاذ الموافق لرسم المصاحف العثمانية المنقول بغير استفاضة وشهرة عن ثقة ثقة وهلم جرا المتلقى عند بعضهم بغير قبول وافق العربية أو لا أو نقل عن غير ثقة وافق العربية أو خالفها فهذه أنواع أربعة أيضا قيل الصلاة بها باطلة وقيل صحيحة وأما القدوم على القراءة بالأنواع الثمانية المذكورة داخل الصلاة وخارجها ففي ذلك ثلاثة أقوال قيل المنع مطلقا وقيل الجواز مطلقا وقيل بالتفصيل وهو الذي ارتضاه العلامة النويري⁽¹⁾ وتبعه على ذلك الشيخ الإمام النوري في غيثه⁽²⁾ قائلا الإمام النويري المذكور.

واعلم أن الذي استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أنه أن قرأ بها أي بالقراءة الشاذة بأنواعها الثمانية غير معتقد أنها قرءان ولا موهم أحدا بذلك بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها والأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها وعلى هذا يحمل حال كل من قرأ بها من المتقدمين ولذلك يجوز تدوينها في الكتب والتكلم على ما فيها وإن

(1) ينظر: شرح طيبة النشر 1/132.

(2) ص 15.

قرأها باعتقاد قرآنيها أو بإيهام قرآنيها حرم ذلك ونقل الإمام ابن عبد البر في تمهيده⁽¹⁾ إجماع المسلمين عليه.

وقال الشيخ محي الدين النووي⁽²⁾ - رحمه الله -: (ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا في غيرها بالقراءات الشاذة لأنها ليست قرءانا لأن القرءان لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة ثابتة بالتواتر هذا هو الصواب الذي لا معدل عنه ومن قال غيره فغالط أو جاهل وأما الشاذة فليست متواترة فلو خالف وقرأ بالشاذ أنكر عليه سواء قرأ بها في الصلاة أو غيرها وقد أئفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشاذ ونقل الإمام ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلى خلف من يقرأ بها وكذلك قال النووي في الفتاوي والتبيان قال: وقال العلماء من قرأ بها إن كان جاهلا بالتحريم عرف فإن عاد عزر تعزيرا بليغا إلى أن ينتهي عن ذلك ويجب على كل مسلم قادر على الإنكار أن ينكر عليه) انتهى

ولا يلزم من حرمة القراءة بالشاذ في بعض الصور بطلان الصلاة كما لا يلزم من جواز القراءة به صحة الصلاة كما لا يخفى.

وقال الإمام شيخ المالكية أبو عمرو بن الحجاب: (لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في الصلاة ولا في غيرها عالما كان بالعربية أو جاهلا وإذا قرأ بها قارئ فإن كان جاهلا

(1) 293/8.

(2) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن 97-99.

بالتحريم عرف به وأمر بتركها وإن كان عالماً أدب فشرطه وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن شاس⁽²⁾ من أئمة المالكية: (ومن قرأ في صلاته بالقراءات الشاذة لم يجزه ومن أيتم به أعاد أبداً)⁽³⁾.

ابن الحاجب: (لا تجزئ بالشاذ ويعيد أبداً)⁽⁴⁾

وقال في المدونة: (ومن صلى خلف من يقرأ بما يذكر من قراءة ابن مسعود فليخرج ويتركه فإن صلى خلفه أعاد أبداً)⁽⁵⁾.

وقال الإمام الحجة أبو عمرو بن عبد البر في كتابه التمهيد/204: (وقد قال مالك أن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف المجمع عليه وإن كان إسنادها صحيحاً لم يصل وراء وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوم شذوا لا يعرج عليهم)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: منجد المقرئين لابن الجزري ص20، والمرشد الوجيز لابي شامة ص184.

(2) عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشائر بن عبد الله بن محمد ابن شاس الجذامي أبو محمد جلال الدين من كتبه: عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، توفي _ رحمه الله تعالى _ سنة 616هـ.

ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 61/3، وسير أعلام النبلاء للذهبي 98/22 برقم (71).

(3) ينظر: عقد الجواهر الثمينة 99/1.

(4) ينظر: التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب 343/1.

(5) 177/1.

(6) 293/8.

قال العلامة خليل في مختصره الفقهي عاطفا على مبطلات الصلاة: (أو قارئ بكقراءة ابن مسعود)⁽¹⁾

وخصه بالذكر لعظمته ويدخل تحت الكاف من قراءته من الصحابة مثل قراءة عبد الله بن مسعود مما يخالف خط المصحف العثماني المجمع عليه والمفهوم من كلام صاحب المختصر أنه إذا قرأ في صلاته بقراءة شاذة لا تخالف خط المصحف العثماني إن صلاته لا تبطل.

قال المحقق ابن الجزري في منجده بعد ذكره استشكل أبي حيان وما حكاه أبو حيان عن قاضي القضاة أبي الفتح محمد بن علي يعني ابن دقيق العيد من أنه كان يستشكل هذه المسألة ويستصعب الكلام فيها إلخ ما نصه: (ونحن نقطع بأن كثيرا من الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقرءون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة وأكثر وإبدال أخرى بأخرى ونقص بعض الكلمات كما ثبت في الصحيحين وغيرها، قال ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة ولا إشكال في ذلك ومن نظر أقوال الأولين علم حقيقة الأمر وذلك أن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أبيحت بها قراءة القرءان كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم بناء منهم على أنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة وبحثه الإمام أبو حيان وغيره بأننا إذا قلنا أن المصاحف العثمانية محتوية على

⁽¹⁾ ص 40.

جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم نقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة وهذا قول محذور لأن كثيرا مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة وعن النبي ﷺ والحق ما تحرر من كلام محمد بن جرير الطبري وأبي عمرو بن عبد البر⁽¹⁾ إلخ ما قدمنا ذكره قريبا والله أعلم.

وقال المحقق ابن الجزري في المنجد: (فإن قيل كيف يعرف الشاذ من غيره إذ لم يدع أحد الحصر قال قلت الكتب المؤلفة في هذه الفن في العشر والثمان وغير ذلك مؤلفوها على قسمين منهم من اشترط الأشهر فاختر ما قطع به عنده فتلقى الناس كتابه بالقبول وأجمعوا عليه من غير معارض كغايقي ابن مهران أبي العلا الهمداني وسبعة ابن مجاهد وإرشادي أبي العز القلانسي وتيسير أبي عمرو الداني وموجز أبي علي الأهوازي وتبصرة ابن أبي طالب القيرواني وكافي ابن شريح وتلخيص أبي معشر الطبري وإعلان الصفراوي وتجريد ابن الفحام وحرز أبي القاسم الشاطبي وغيرها فلا إشكال في أن ما تضمنته من القراءات مقطوع به إلا أحرفا يسيرة يعرفها الحفاظ الثقات والأئمة النقاد ومنهم من ذكر ما وصل إليه من القراءات كسبط الخياط وأبي معشر في الجامع وأبي القاسم الهذلي وأبي الكرم الشهرزوري وأبي علي المالكي وابن فارس وأبي علي الأهوازي وغيرهم فهؤلاء وأمثالهم لم يشترطوا شيئا وإنما ذكروا ما وصلهم فيرجع فيها إلى كتاب مفيد ومقرئ يقلد.

⁽¹⁾ منجد المقرئين ص 22.

قال: فإن قلت: قد وجدنا في الكتب المشهورة المتلقة بالقبول تباينا في بعض الأصول والفرش كما في الشاطبية نحو قراءة ابن ذكوان تتبعان بتخفيف النون وقراءة هشام أفيدة بياء بعد الهمزة وكقراءة قبل ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾⁽¹⁾ بواو بعد الهمزة وغير ذلك من التسهيلات والإمالات التي لا توجد في غيرها في كتب إلا في كتاب أو اثنين وهذا لا يثبت به تواتر.

قال قلت هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعتقد أنه من القراء وأنه من الأحرف السبعة التي نزل بها والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول قطع به وحصل به العلم قال ونحن ما ندعي التواتر في كل فرد فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق ولا يدعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر وإنما المقروء به من القراء العشرة على قسمين متواتر وصحيح مستفاض متلق بالقبول والقطع حاصل بهما⁽²⁾ انتهى كلام المحقق.

قلت: وقد اعترض عليه تلميذه العلامة النويري في شرحه على طيبة النشر- عند قول ناظمها: (وصح إسنادا)⁽³⁾ إلخ فقال: (ظاهره أن القراءان يكتفي في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى تواتر قال وهذا قول حادث مخالف لاجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ولقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرءون حروفا لا

⁽¹⁾ سورة الفتح من الآية (28).

⁽²⁾ منجد المقرئين ص 20.

⁽³⁾ متن طيبة النشر بيت رقم (15).

يصح لها سند أصلاً /205/ ويقولون التواتر ليس بشرط وإذا طولبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك⁽¹⁾ إلخ كلامه.

قلت: وكلامه مردود والحق مع شيخه، إذا قالت حذام فصدقوها، لأن شيخه - رحمه الله - لم يقل بمجرد صحة السند فقط بل اشترط معه شروطاً كما تقدم التنبيه عليها.

وقد قال في النشر: (وقد كنت أصحح هذا القول قبل فظهر لي فسادُه)⁽²⁾ إلخ ما قدمناه عنه فالصحيح بل الصواب ما قاله المحقق ابن الجزري شيخ العلامة النويري وهو أن القرآن يثبت بالتواتر وبصحة السند مع ملاحظة شروطه وتبع النويري المذكور في اعتراضه على شيخه كيف ذكر الشيخ النوري - رحمه الله - في غيثه وقد قدمنا أنه مردود ولا يخفى ما في قول الإمام النويري ولقد ضل بسبب ذلك بل هذا إلخ من عدم ملائمتها لسياق ما اعترض به على شيخه والله أعلم.

فالقرءان عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسي وغيرهم هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً متفقاً على قرآنيته وقال غيرهم هو الكلام المنزل على رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة منه وكل من قال بهذا الحدّ اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب - رحمه الله - للقطع بأن العادة تقضي - بالتواتر

⁽¹⁾ شرح طيبة النشر للنويري 117/1.

⁽²⁾ ينظر: النشر لابن الجزري 13/1.

في تفاصيل مثله والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة لأن التواتر عندهم جزء من الحد فلا تتصور ماهية القراءة إلا به.

قال العلامة النويري: (وحيث فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد وصرح بل وصرح به جماعة لا يحصون كابن عبد البر وابن عطية والتونسي في تفسيره والنووي والسبكي والأسنوي والزرکشي - والدميري وابن الحاجب والشيخ خليل وابن عرفة وغيرهم - رحمهم الله - وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك وكذلك في آخره ولم يخالف أحد من المتأخرين إلا أبا محمد مكي وتبعه بعض المتأخرين وهذا كلامهم.

قال الإمام العلامة برهان الدين الجعبري في شرح الشاطبية: (ضابط كل قراءة تواتر نقلها ووافقت العربية مطلقا ورسم المصحف ولو تقديرا فهي من الأحرف السبعة وما لم يجتمع فيه فشاذا).

وقال أبو القاسم الصفراوي⁽¹⁾ في نهاية الإعلان: (اعلم أن هذه السبعة الأحرف والقراءات المشهورة نقلت تواترا وهي التي جمعها عثمان في المصاحف وبعث بها إلى

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص أبو القاسم الصفراوي مؤلف كتاب الإعلان وغيره كان إماما كبيرا مفتيا على مذهب مالك، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 636هـ. ينظر: غاية النهاية (1/373).

الأمصار وأسقط ما لم يقع الاتفاق على نقله ولم ينقل تواترا وكان ذلك بإجماع من الصحابة (1) انتهى

وقال الإمام الداني - رحمه الله -: (وإن القراء السبعة ونظائرهم متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها) (2).

ومعنى لا شذوذ فيها ما قاله الهذلي: (أن لا يخالف الإجماع) (3).

وقال الإمام أبو الحسن السخاوي - رحمه الله -: (الشاذ مأخوذ من قولهم شذَّ الرجل يشذ شذوذا إذا انفرد عن القوم وانعزل عن جماعتهم وكفى بهذه التسمية تنبيها على انفرد الشاذ وخروجه عما عليه الجمهور والذي لم يزل عليه الأئمة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدثين وأئمة العربية توقير القراءان واتباع القراءة المشهورة ولزوم الطرق المعروفة في الصلاة وغيرها).

واجتناب الشواذ لخروجه عن إجماع المسلمين وعلى الوجه الذي ثبت به القراءان وهو التواتر.

وقال الإمام ابن مهدي - رحمه الله -: (لا يكون إمام في العلم من أخذ بالشاذ) (4)

(1) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 1/119-122.

(2) ينظر: جامع البيان لأبي عمرو الداني 1/131.

(3) ينظر: النشر 1/37.

(4) ينظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ص 138.

وقال الإمام محمد ابن صالح - رحمه الله - : (سمعت رجلا يقول لأبي عمرو كيف تقرأ ﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾؟ قال: (لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد) أي: بكسر الذال من (يعذب) والشاء المثناة من (يوثق)، فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي ﷺ (لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد) أي بفتح الذال والشاء، فقال له أبو عمرو: ولو سمعت الرجل الذي قال سمعت النبي ﷺ ما أخذته عنه وتدرى لم ذاك؛ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به الأمة⁽²⁾.

فانظر: هذا الإنكار العظيم من أبي عمرو شيخ وقته في القراءة واللغة والأدب مع أن هذه القراءة أيضا ثابتة بالتواتر وهي قراءة الإمامين الكسائي ويعقوب الحضرمي وغيرهما، وقد يتواتر الخبر عند قوم دون قوم وإنما أنكرها أبو عمرو لأنها لم تبلغه على وجه التواتر.

فانظريا أخي - رحمك الله - حرص المتقدمين على كتاب الله تعالى والتزام نقل الأمة عن الأمة حتى يقول الإمام أبو عمرو ولو سمعت الرجل الذي قال سمعت رسول الله ﷺ ما أخذته إلخ ما تقدم.

(1) سورة الفجر من الآية (26).

(2) ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 323-324.

قال: /206/ وأجمع الأصوليون والفقهاء والقراء وغيرهم على القطع بأن الشاذ ليس بقرءان لعدم صدق حد القرءان عليه أو شرطه وهو التواتر صرح بذلك الغزالي وابن الحاجب وغيرهما⁽¹⁾ انتهى كلامه مع بعض تصرف.

وعند أبي شامة والجبيري ومكي وابن الصلاح والمحقق ابن الجزري وغيرهم، وهو المعتمد أن القرءان يثبت بالتواتر وبصحة السند الأحادي مع ملاحظة شروطه المتقدمة ويجاب عن الحد الأول بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت تقديره هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا وصحيحا مستفاضاً مقطوعاً به أو أنه محمول على غالب الأوجه وأكثرها وأما الحد الثاني فيقيد بكل منهما وليس على إطلاقه إذ لا بد من اشتراطهما.

قال العلامة أبو عمرو عثمان بن الصلاح في جواب سؤال ورد عليه من بلاد العجم ما نصه: (يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرءانا واستفاض نقله كذلك وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات؛ لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع كما تقرر وعهد في الأصول فما لم يوجد فيه ذلك كما عدى السبع أو كما عدى العشر- فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهية في الصلاة وخارج الصلاة إلى أن قال: والقراءة الشاذة ما نقل قرءانا من غير تواتر واستفاضة متلقة بالقبول من الأمة كما اشتمل عليه المحتسب لابن جني وغيره)⁽²⁾ انتهى

(1) ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 322-324.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرءان للزركشي 332/1.

وحكاية النويري كما مرّ إجماع الأصوليين والفقهاء والقراء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرءان لعدم تواتره ليست على حقيقتها وإنما المراد بها الطريقة بدليل ما قدمناه وقررناه عن أبي شامة والجعبري ومكي وابن الصلاح وابن الجزري فقد بان من هذا أن الشاذ عند بعضهم هو ما ليس بمتواتر وعند أبي شامة ومن وافقه هو ما خالف الرسم والعربية أو أحدهما ونقل بثقة عن ثقة وأخرى بغير ثقة أو وافقها ونقل بغير ثقة أو بثقة لكن لم يشتهر ولم تأخذه الأئمة بالقبول وإذا كان القرءان هو المتواتر والصحيح المستفاض المتلقي بالقبول كما مر كان غير ذلك هو الشاذ وليس بقرءان على الصواب.

قال الحافظ السخاوي في جماله فإن قلت: (لعله أي الشاذ كان مشهورا متواترا ثم ترك حتى صار شاذًا).

قال قلت: هذا كالمستحيل بما تحققناه من أحوال هذه الأمة وإتباع لما جاءها عن نبيها ﷺ وحرصا على امتثال أوامره.

وقد قال لهم ﷺ: ((بلغوا عني ولو آية))⁽¹⁾.

ولقد أمرهم بإتباع القرءان والحرص عليه وحضهم على تعلمه وتعليمه ووعدهم على ذلك الثواب الجزيل والمقام الجليل فكيف استجازوا تركه وهجروا القراءة به حتى صار شاذًا بتضييعهم إياه وانحرافهم عنه.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه باب ما ذكر عن بني إسرائيل 170/4 برقم (3461).



قال: فإن قيل منعوا من القراءة به وحرفت مصاحفه.

قال قلت: هذا من المحال وليس في قدرة أحد من البشر أن يرفع ما أطبقت عليه الأمة واجتمعت عليه الكافة وأن يختم على أفواههم فلا تنطق به ولا أن يمحوه من صدورهم بعد وعيه وحفظه، ولو تركوه في الملا لم يتركوه في الخلوة ولكان ذلك كالحامل لهم على إذاعته والجد في حراسته كي لا يذهب من هذه الأمة كتابها وأصل دينها ولو أراد بعض ولاية الأمر في زماننا هذا أن ينزع القرآن والعياذ بالله من أيدي الأمة أو شيئا منه لم يستطع ذلك فكيف يجوز ذلك في زمن الصحابة والتابعين وهم هم ونحن نحن.

على أنه قد روى أن عثمان - رضي الله عنه - قال لهم بعد ذلك لما أنكروا عليه تحريق المصاحف وأمرهم بالقراءة بما كتب اقرءوا كيف شئتم إنما فعلت ذلك لئلا تختلفوا.

قال: فإن قيل فقد قال الطبري أن عثمان - رضي الله عنه - إنما كتب ما كتب من القرآن على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

قال: وليس اختلاف القراء الآن هو الذي أراد النبي ﷺ بقوله إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف واختلاف القراء عن هذا بمعزل قال لان ما اختلف فيه القراء لا يخرج عن حظ المصحف الذي كتب على حرف واحد قال والستة الأحرف قد سقطت وذهب العمل بها بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد.

قال: فالجواب أن هذا الذي ادعاه من أن عثمان - رضي الله عنه - إنما كتب حرفا واحدا من الأحرف السبعة التي انزلها الله - عز وجل - لا يوافق عليه ولا يسلم له وما كان

عثمان - رضي الله عنه - /207/ يستجيز ذلك ولا يستحل ما حرم الله - عز وجل - من هجر كتابه وإبطاله وتركه وإنما قصد سد باب المقالة وإن يدعي مدع شيئاً ليس مما أنزل الله فيجعله من كتاب الله - عز وجل - أو يرى أن تغيير لفظ الكتاب العزيز بغيره مما هو بمعناه لا بأس به فلما كتب هذه المصاحب وأمر بالقراءة بما فيها لم يمكن أحد من أولئك أن يفعل ما كان يفعل والذي فعل ذلك مخطئ لأن عمر - رضي الله عنه - أنكر على هشام بن حكيم لفظاً لم يسمعه عمر من رسول الله ﷺ وعمر - رضي الله عنه - يعلم أن ذلك جائز في العربية والدليل على أنه جائز في العربية أن رسول الله ﷺ قال هكذا أنزلت فلو كان تغيير القرآن يجوز ما أنكر عمر - رضي الله عنه - ما أنكر فأراد عثمان - رضي الله عنه - أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها سد الباب الدعوى ورد الرأي من يري تبديل حرف منه بغيره ألا ترى أنه أحضر - الصحف التي كتبها الصديق - رضي الله عنه - وكانت بالأحرف السبعة واستظهر من ذلك بما كتب بين يدي رسول الله ﷺ من الرقاع والأكتاف والخاف أرادة أن لا يبقى لقائل قول ولا لمدع دعوى قال وأما قوله أي: الطبري إنما كتب حرفاً واحداً من تلك الأحرف السبعة فغير صحيح فقد كتب في بعض المصاحف وأوصى وفي بعضها ووصى وكتب سارعوا إلى مغفرة من ربكم في موضع بغير واو وفي مصحف وسارعوا بالواو وكتب في المدني والشامي يرتد بدالين وفي غيرهما يرتد بدال واحدة وأن الله الغني وإن الله هو الغني وكل وعد الله وكلاً إلى غير ذلك مما تركت ذكره خشية الإطالة قال وقد ذكرت أن الأمة لا ترضى لأحد من خلق الله بترك كتاب الله وما ثبت عن رسول

الله ﷺ وأن أحد لا يقدر أن ينتزع من أيديها ما اشتهر بينها وتداولته النقلة واستمرت على تلاوته الألسنة حتى يصير نسيا منسيا لا يعرفه إلا الشاذ منهم بعد أن كان يعرفه الكبير والصغير والذكر والأنثى هذا من المحال في مجرى العادة قال والذي لا نشك فيه أن عثمان - رضي الله عنه - كتب جميع القرآن بجميع وجوهه ولم يغادر منه شيئا ولو ترك شيئا منه لم يوافق عليه وقد جاء بعده علي - رضي الله عنه - ولم يزد على ما كتبه حرفا⁽¹⁾ انتهى كلام السخاوي مع بعض زيادة وحذف.

قلت: كلامه هذا يقتضي أن ما خالف رسم المصاحف العثمانية مما ورد في الصحيح عن عمرو وابن مسعود وغيرهما ليس من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لكونها على دعواه حاوية لجميعها والفرض أنها خالفت رسم ما ذكر فلزم ما قلنا وهذا قول محذور لما قدمناه عن الأئمة المحققين من أن المصاحب العثمانية ليست حاوية لجميع الأحرف السبعة بل لا يحتمله رسمها لئلا يلزم ما ذكر إلى آخر ما قدمنا ذكره فيما سلف فراجع ذلك تفد.

فإن قلت: هل التواتر محصور في القراءات العشر أو لا؟

⁽¹⁾ ينظر: جمال القراء ص 325-328.

قلت: قال العلامة النويري المالكي - رحمه الله - : (أجمع الأصوليون والفقهاء على أن التواتر محصور في القراءات العشر وعلى أنه لم يتواتر شيء مما زاد عليها وكذلك أجمع عليه القراء أيضا إلا من لا يعتد بخلافه)⁽¹⁾ انتهى

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: (فما لم يوجد فيه ذلك كما عدى السبع أو كما عدى العشر يشير إلى التواتر وما معه من صحة السند الأحادي بشروطه كما مر)⁽²⁾.

وقال العلامة تاج الدين السبكي - رحمه الله - : (والصحيح أن الشاذ ما وراء العشرة ومقابله وهو غاية السقوط أم ما وراء القراءات السبع شاذ وهذا أعني حصر- التواتر في السبع هو الذي عليه أكثر الشافعية صرح بذلك النووي في فتاويه وغيرها وهو الذي اختاره الشيخ سراج الدين البلقيني وولده جلال الدين وهو الذي أفتى به علماء العصر- من الحنفية وهو ظاهر كلام ابن عطية والقرطبي فإنهما قالا ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبع وبها يصلي لأنها ثبتت بالإجماع وأما شاذ القراءة فلا يصلي به وذلك لأنه لم يجتمع عليه الناس)⁽³⁾ انتهى

وقيل إن القراءات السبع ليست متواترة وإنما هي مشهورة وقيل آحاد وهذا الأخير مذهب المعتزلة أهلهم الله.

(1) شرح طيبة النشر 1/127.

(2) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 1/127-128.

(3) ينظر: المصدر نفسه.



والصواب أنها أي القراءات السبع متواترة قطعاً كما أن الثلاث الزائدة عليها متواترة أيضاً معلوم كل منهما من الدين بالضرورة كما سيجيء.

قال المحقق ابن الجزري في منجده ما نصه: (فالذي وصل إلينا اليوم متواتراً وصحيحاً مقطوعاً به قراءة العشرة ورواتهم المشهورين /208/ هذا الذي تحرر من أقوال العلماء وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز.

قال: وأما بلاد المغرب والأندلس فلا ندري ما حالهما اليوم لكن بلغنا أنهم يقرءون بالسبع من طريق الرواة الأربعة عشر فقط وربما يقرءون ليعقوب الحضرمي فلو رحل إليهم أحد من بلادنا لأسدى إليهم معروفاً عظيماً فثبت من ذلك أن القراءات الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها كانت مما كان إذن في القراءته ولم يتحقق إنزاله وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول ثم أجمع الأمة على تركها للمصلحة وليس في ذلك حظر ولا إشكال لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ⁽¹⁾ انتهى

وقال في تأليفه المذكور أيضاً ما نصه: (ثم إن العشر لا زالت مشهورة من لدن قرئ بها إلى اليوم لم ينكرها أحد من السلف ولا من الخلف هذا شيء لا يشك فيه أحد من العلماء وما زال المقرءون أحد رجلين: إما مقرئ بما زاد على السبعة والعشرة وإما مقرئ بالسبعة فقط غير منكر على من قرأ بالعشر إذ الثلاث والزائد عليها وهي قراءة الحسن البصري وابن محيصن المكي المالكي وسليمان الأعمش قرأنا بذلك على شيوخنا وقرءوا كذلك على

⁽¹⁾ منجد المقرئين ص 24.

شيouxهم ولم ينكر أحد علينا وشهد في إجازتنا علماء الإسلام الأعلام لكن لا يصلون بهذه القراءات الثلاث الزائدة على العشر لكثرة انفرادها عن الجادة وأما العشر- فأجمع الناس على تلقيه بالقبول ولا ينازع في ذلك إلا جاهل⁽¹⁾ انتهى كلام المحقق ابن الجزري - رحمه الله - .

قلت: فظهر من كلام الحافظ ابن الجزري أن القراءة بالثلاث الزائدة على العشر- جائزة غير محرمة ولا مكروهة في غير الصلاة وسيأتي ما يقوي ذلك من كلام الأئمة - رضي الله عنهم - والله أعلم.

وقال أبو حيّان: (لا نعلم أحد من المسلمين منع القراءة بالثلاث الزائدة على السبع وهي قراءة يعقوب واختيار خلف وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع أما قراءة يعقوب فإنه قرأ بها على سلام الطويل وقرأ سلام على أبي عمرو بن العلاء فسلام كواحد ممن قرأ على أبي عمرو وقرأ سلام أيضا على عاصم بن أبي النجود بفتح النون فسلام على بل كواحد ممن قرأ على عاصم كأبي بكر بن عياش وغيره، وأما اختيار خلف فهو وإن خالف حمزة فقد وافق واحد من ستة القراء وأما أبو جعفر يزيد بن القعقاع فروى عنه قراءته أحد القراء السبعة وهو نافع بن عبد الرحمان وأقرأ بها القراءان ورواها عنه جماعة منهم قالون وكان أبو جعفر قد عرض القراءان على حبر هذه الأمة عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - وعرض عبد الله بن عباس على أبي بن كعب وعرض أبي على رسول الله ﷺ وقدم أروع

(1) منجد المقرئين ص 25.

المسلمين عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أبا جعفر يزيد بن القعقاع يؤم الناس بالكعبة وصلى وراءه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ⁽¹⁾.

ومن كان بهذه المثابة كيف يقرأ القرآن بشيء محرم عليه فهذا لا يقوله أحد.

قلت: وقد سرد المحقق الحافظ ابن الجزري مشاهير من أقرأ بالعشر وقرأ بها في الأمصار إلى زمانه وحصر ذلك في ستة عشر طبقة ذكرها وبينها في منجده ثم قال بعد ذلك: (ولعمري ما فاتني لكثير لأني لم أذكر إلا من تحققت أنه قرأ بها وكلهم مذكورون مترجمون في كتابي طبقات القراء فثبت من ذلك وتحقق أن القراءات الثلاث متواترة تلقاها جماعة من جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب.

قال: وإذا كان كذلك فليس تواترها ولا تواتر السبع مقتصرا عند أهلها فقط بل هي متواترة عند كل مسلم سواء قرأ القرآن أو لم يقرأه لأن ذلك معلوم من الدين بالضرورة لأنها ألفاظ القرآن ولو أدخل شخص القراءات العشر إلى بلدة لم تكن عند أهلها ليس لهم أن يقولوا له إذا كان عدلا لا نأخذوها إلا تواترا من جماعة كما أنه إذا سلم شخص وأخبره عدل بآية أو شيء من القرآن ليس له أن يقول لا بل يجب عليه أن يعتقد أنه من القرآن ولا بد فقد يكون في بلدة ليس فيها من يحفظ القرآن إلا الرجل والرجلين ⁽²⁾ انتهى

⁽¹⁾ ينظر: منجد المقرئين ص 27.

⁽²⁾ ينظر: المصدر نفسه ص 63.



وقال أيضا في منجده: (وسئل ولد شيخنا الإمام قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب عن قوله في كتابه جمع الجوامع في الأصول والسبع متواترة مع قوله والصحيح أن ما وراء العشرة شاذ إذا كانت العشرة متواترة فلم لا قلتم والعشرة متواتر بدل قولكم والسبع متواترة فأجاب أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها فإن السبع لم يختلف في تواترها وقد ذكرنا أولا موضع الإجماع ثم عطفنا عليه موضع الخلاف على أن القول بأن القراءات /209/ الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ولا يصح القول به عن يعتبر قوله في الدين وهي أعني القراءات الثلاث قراءة يعقوب وخلف وأبي جعفر بن القعقاع لا تخالف رسم المصحف.

ثم قال سمعت الشيخ الإمام وهو والده مجتهد العصر أبو الحسن على السبكي يشدد النكير على بعض القضاة حين بلغه عنه أنه منع من القراءة بها واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إلقاء السبع، فقال أذنت لك أن تقرأ العشر نقل ذلك الحافظ ابن الجزري من كتاب منع الموانع على سؤالات جمع الجوامع ثم قال المحقق ابن الجزري المذكور بعد ذلك وقد جرى بيني وبينه - رحمه الله تعالى - في ذلك كلام كثير، وقلت له ما معناه كان ينبغي أن تقول والعشر ولا بد فقال لي أردنا التنبيه على الخلاف فقلت يا سيدي وأين الخلاف وأين القائل بالخلاف ومن نص من الأئمة أو غيرهم على أن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف غير متواترة فقال فهم من قول ابن الحاجب والسبع متواترة فقلت وأي سبع وعلى تقدير أن تقول هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي مع أن كلام ابن الحاجب ما يدل على ذلك فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحد منهم



أبدا بل ولا عن قراءة عاصم وحمزة والكسائي إلا في حرف واحد فكيف يقول أحد بعدم تواترها مع إدعائه تواتر السبع وأيضا فلو قلنا أن مراده هؤلاء السبعة فمن أي رواية ومن أي طريق ومن أي كتاب فالتخصيص لم يدعه ابن الحاجب ولو ادعاه لما سلم إليه ولو يقدر عليه نفس الإطلاق وهو كل ما جاء عن السبعة فقراءة يعقوب وأبي جعفر فيما انفردا فيه جاءت عن السبعة فقال لي - رحمه الله - فمن أجل هذا قلت والصحيح أن ما وراء العشرة شاذ ما يقابل الصحيح إلا فاسد وظهر منه في تلك الحالة أنه بداله تغير والسبع بالعشر فلم يمهل وانتقل - رحمه الله - قال وأنشدته يوما من أول قصيدته هداية المهرة في تنمة العشرة:

وبعد فإني ناظم أحرف الثلا	ثة الغر نظما موجزا ومفصلا
لمن أتقن السبع القراءات وهو يطلب	العشر - والطرق الموالي مكللا
فكم من إمام قال فيها تواترت	وإجماع أهل العصر - في ذا تنزلا
وذا الاعتقاد بلا مرا فنتلوا	بها في الفرض مع غيره كلا

فاستحسنها كثيرا، ثم سأله أن يكتب لي شيئا في هذا المعنى يشفي القلب، فقال لي اكتب سؤالا حتى أكتب لك عليه، فكتبت له ما صورته: ما تقول السادات العلماء أئمة الدين، وهداة المسلمين - رضي الله عنكم أجمعين - في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة، وهل كل ما انفرد به واحد من الأئمة العشرة بحرف من الحروف متواترة أو لا وإذا كانت متواترة فما يجب على من حجرها ولو حرفا منها، أفتونا مأجورين - رضي الله عنكم أجمعين - .

قال: فأجابني بما صورته ومن خطه نقلت: الحمد لله القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة وإنها منزلة على رسول الله ﷺ فلا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل وليس تواتر شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ولو كان مع ذلك جلفا لا يحفظ من القراءان حرفا ولهذا تقرير طويل وبرهان عظيم لا تسع هذه الورقة شرحه والله أعلم.

كتبه عبد الوهاب بن السبكي الشافعي⁽¹⁾ انتهى من المنجد.

قال الحافظ ابن الجزري المذكور: (وخص كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوما باليقين لا تطرق الظنون والارتياح إلى شيء منه)⁽²⁾ انتهى كلامه.

فإن قلت: هل الاختلاف الأدائي في قراءة العشر وهو المعبر عنه عند أئمة القراءان بالأصول كالمدة والإمالة ونحوهما ومروي عن النبي ﷺ وقرأ به وأنزله الله عليه وأنه من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القراءان على رسول الله ﷺ كالألفاظ الواقعة فيها الاختلاف بين القراء في القراءان بحسب الرواية اتفاقا المعبر عن ذلك عند القراء

⁽¹⁾ ينظر: منجد المقرئين ص 66-67.

⁽²⁾ ينظر: المصدر نفسه ص 67.

بالفرش أو لا وإذا كان الخلاف الأدائي مرويا كالألفاظ فهل بطريق التواتر أو الأحاد؟ وما يجب على من جحده وأنكره وصرح بأن رسول الله ﷺ لم يقرأ به ولا أنزله الله عليه وإنما هو من قبيل الرأي والاجتهاد والاختراع كما صرح به بعض سفهاء عصرنا وإذا قلنا بتواتر ذلك كله أعني الأصول والفرش فهل في حالة اجتماع القراء وفي حالة افتراقهم أو في حالة اجتماعهم فقط.

قلت: /210/ هذا سؤال اشتمل على أربع سؤالات، والجواب عنها على سبيل اللف والنشر الغير المرتب.

اعلم أن التواتر شامل للأصول والفرش هذا هو الذي عليه المحققون وأما قول الإمام ابن الحاجب القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمَد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه أي فإنه غير متواتر فليس المراد من قوله كالمَد أصل المد فإنه متواتر بل مقدار المد المزد فيهِ على أصله هل يقتصر فيه على قدر ألف ونصف كما قدر به مد الكسائي أو ثلاثة كما قدر به مد ورش وحمزة وكل هذه الهيئات غير متواترة عند ابن الحاجب وأبي حنيفة كما صرح به غير واحد من أئمة التحقيق) انتهى قاله العلامة القسطلاني.

وقال المحقق الحافظ ابن الجزري متعقبا ابن الحاجب: (أما المد فأطلقه وتحتته ما يسكب العفريات فإنه إما أن يكون طبعيا أو عرضيا والطبعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد بدونه كالألف من قال والواو من يقول والياء من قيل وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره إذ

لا تمكن القراءة بدونه والمدّ العرضي هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز فالأول إما أن يكون لازما أو عارضا فاللازم هو الذي يلزم مده في جميع الأحوال كقوله تعالى ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ ونحوهما فهذا القسم ملحق بالطبيعي لا يجوز فيه القصر لأن المدّ قام مقام حرف توصلا للنطق بالساكن وقد أجمع الناس على مده والعارض وهو الذي يوجد مده في حالة دون أخرى كقوله تعالى ﴿تَسْتَعِينُ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ و﴿الضَّالِّينَ﴾ ونحوها فهذا القسم ملحق بالطبيعي أيضا لأن كل قارئ من القراء وكل راو من الرواة يقرأ فيه بالمد وقفا وبالقصر الذي هو الطبيعي الذي لا نزاع فيه بين الناس أنه متواتر كما تقدم وصلا ووفقا والثاني إما أن يكون منفصلا أو متصلا فالأول ما كان حرف المد في آخر كلمة والهمز في أول كلمة أخرى كقوله تعالى بما أنزل ونحوه فهذا القسم اختلف القراء في مده وقصره وأكثرهم على المدّ فادعائه عدم تواتر المد فيه ترجيح من غير مرجح ولو قال بالعكس لكان أظهر لشبهته؛ لأن أكثر القراء على المد والثاني أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة فمنه قوله تعالى أولئك ونحوه فهذا المثال المذكور وشبهه أجمع القراء على مده سلفا وخلفا كبيرا وصغيرا شريفا وحقيرا لا خلاف بينهم فيه إلا أن يكون روى عن بعض من لا يقول عليه من طريق شاذة لا تجوز القراءة بها حتى إن الإمام أبا القاسم الهذلي الذي رحل المشرق والمغرب وأخذ القراءان على ثلاثمائة وخمسة وستين شيئا حتى قال - رحمه الله - : رحلت من باب المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا وجبلا وبحرا وألف كتابه الكامل الذي جمع فيه بين صحيح وشاذ ومشهور ومنكر فقال في باب المد في فصل المتصل لم يختلف في هذا



الفصل أنه ممدود على وتيرة واحدة فإذا كان الأمر كذلك فكيف يحسر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يقدم على ما أجمع عليه فيقول هو غير متواتر وهذا أقسام المد العرضي أيضا متواترة لا يشك في ذلك إلا جاهل وكيف يكون المد غير متواتر، وقد أجمع الناس عليه خلفا عن سلف، قال: فإن قيل: قد وجدنا للقراء في بعض الكتب كالتيسير للحافظ الداني وغيره فيما مدّ للهمز مراتب في المدّ إشباعا وتوسطا وفوقه ودونه وهذا لا ينضبط إذ المد لا حدّ له وما لا ينضبط كيف يكون متواترا؟

قال قلت: نحن لا ندعي أن مراتبهم متواترة وإن كان قد ادّعاه طائفة من القراء والأصوليين بل نقول إن المدّ العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به قرئ به على النبي ﷺ وأنزله الله عليه فلا أقل من أن نقول القدر المشترك كعاصم وحمزة وورش متواتر وأما الزائد على ذلك فهو وإن لم يكن متواترا فهو صحيح مستفاض متلق بالقبول مقطوع أنه منزل على النبي ﷺ والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول قطع به وحصل به العلم فثبت من هذا أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته القرائن المذكورة أو لا يفيد العلم ويقطع به كالتواتر فالقراءان يثبت بهما معا كما مر قال ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين والله أعلم⁽¹⁾ انتهى كلام ابن الجزري.

(1) ينظر: منجد المقرئين ص 72-73.



فإن قلت: قد وجدنا للقراء فيما مد لسكون الوقف أيضا مرتبتين طولى ووسطى وهذا لا ينضبط أيضا إذ المد لا حد له وما لا ينضبط كيف يكون متواترا.

قلت: لا نسلم أنها غير منضبطة بل منضبطة بالمشافهة على المشايخ العارفين المطلعين على أصول القراء - رضي الله عنهم - كما نقلوها عن مشايخهم /211/ وهم كذلك إلى النبي ﷺ.

نعم: وقد تقدم قريبا أن القدر المشترك بين القراء متواتر قطعا والتوسط والطويل هنا قدر مشترك بين جميع القراء لأن كل واحد منهم أي من القراء له الوجهان المذكوران على حد السواء وأما القصر الذي هو الطبيعي فقد تقدم أن كل مسلم يقول بتواتر لأن القراءة الصحيحة الشرعية لا تمكن بدونه والقراءة بدون المد الطبيعي تؤدي إلى حذف حرف المد بالكلية ويسمى البتر وهو لحن قبيح مغير للفظ والمعنى معا وتحريم القراءة به إجماعا إذ لم يقرأ به أحد لا في المتواتر ولا في الشاذ وقد ثبت أن الصحابة - رضي الله عنهم - أخذوا القراء عن النبي ﷺ وتلقوه منهم مشافهة حرفا حرفا لم يهملوا منه حركة ولا سكونا ولا إثباتا ولا حذفًا ولا تفخيما ولا ترقيقا ولا إظهارا ولا إدغاما ولا قصرا ولا مدًا حتى مقادير المدات ضبطوها عنه ﷺ من كونها قدر ألف أو ألف ونصف أو ألفين أو ألفين ونصف أو ثلاث ألفات أو أربع ألفات أو خمس ألفات إلى غير ذلك مما هو مذكور في النشر وغيره وضبطوا عنه أيضا تفاوت الإمالات من كونها صغرى وكبرى وبين بين بناء على أنها على ثلاث مراتب والذي قرأنا به على جميع مشايخنا وبه نقرئ أنها على مرتبتين صغرى وكبرى وميزوا رضي الله عنهم بين الحروف بالصفات فلم يدخل

عليهم في شيء من ذلك كله شك ولا وهم وأخذوا التابعون كذلك على الوصف المذكور عن الصحابة الأبرار وتابع التابعين كذلك عن التابعين وهكذا في كل طبقة إلى أن وصل إلينا وأخذناه عن مشايخنا الثقات الماهرين على الوصف المذكور من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تحريف والله أعلم.

وأما الإمامة على نوعيها فهي وضدها وهو الفتح لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن مكتوبتان في المصاحف متواترتان وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف أنها من قبيل الأداء لا إله إلا الله وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو الداني في كتابه إيجاز البيان الإجماع على أن الإمامة لغة لقبائل من العرب دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الحفة.

قال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتابه الكامل ما نصه: (إن الإمامة والتفخيم لغتان ليست أحدهما أقدم من الأخرى بل أنزل القرآن بهما جميعاً ومن قال أن الله تعالى لم ينزل القرآن بالإمامة خطأ وأعظم الفرية على الله وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقوى)⁽¹⁾.

قال المحقق الحافظ ابن الجزري: (كأنه يشير إلى كونهم كتبوا الإمامة في المصاحف نحو: ﴿يَحْيَى﴾ و﴿مُوسَى﴾ و﴿هَبْدَى﴾ و﴿يَسْعَى﴾ و﴿إِلْهَدَى﴾ و﴿يَغْشَى﴾ و﴿سَوَّى﴾ و﴿جَلَّى﴾ و﴿-ابْنَنَا﴾ و﴿وَأَتَيْكُمْ﴾ وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمامة

⁽¹⁾ ينظر: الكامل ص 308.

وكتبوا مواضع تشبه ما ذكر بالألف على لغة الفتح منها قوله - عز وجل - في سورة إبراهيم ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَافِرٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾ حتى إنهم كتبوا ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾⁽²⁾ في البقرة بالياء و﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾⁽³⁾ في الفتح بالألف وأي دليل أعظم من ذلك.

قال الإمام الهذلي: (وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم وما أحد من القراء إلا رويت عنه الإمالة، قلت: أو كثرت وهي يعني الإمالة لغة هوازان وبكر ابن وائل وسعد بن بكر)⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: (الفتح والإمالة فيما اختلف القراء فيه لغتان مشورتان مستعملتان فاشيتان عن السنة القراء والفصحاء من العرب من العرب الذين نزل القراءان بلغتهم فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس فالإمالة المحضة والمتوسطة والتفخيم كل ذلك لسانه ﷺ وأنزل الله عليه كلامه القديم بذلك ففي الحديث عن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: ((إن هذا

(1) سورة إبراهيم من الآية (36).

(2) سورة البقرة من الآية (273).

(3) سورة الفتح من الآية (29).

(4) المصدر نفسه ص 309.

(5) ينظر: منجد المقرئين ص 74.

القرآن أنزل على سبعة أحرف فافرقوا ما تيسر منه ((⁽¹⁾) فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحن العرب وأصواتها فإن لحنها وأصواتها مذهبها وطباعها فقد ثبت بها الخبر وصحت بها القراءة عن رسول الله ﷺ كما ثبت الخبر بالفتح وصحت به القراءة عن رسول الله ﷺ وانعقد الإجماع على ذلك)⁽²⁾ انتهى

(وأما تخفيف الهمز ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الرءاءات وتفخيم اللامات فمتواتر قطعاً معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره وكيف يكون ذلك غير متواتر أو من قبيل الأداء وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾⁽³⁾ و﴿مَالِكٌ لَا تَآْمَنَّا﴾⁽⁴⁾ وفي مواضع على تخفيف الهمز نحو ﴿ءَالَيْنَ﴾ ﴿ءَالَلَهُ﴾ ﴿آلَذَّكَرَيْنِ﴾ في الاستفهام و﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَادَمُ﴾ و﴿وَالْإِيمَانِ﴾ و﴿وَأُوتُوا﴾ وفي مواضع على النقل ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ و﴿يَبْرئُ﴾ و﴿نَرى﴾، وعلى ترقيق الرءاء في مواضع نحو ﴿بِرْعَوْنَ﴾ و﴿مِرْيَةَ﴾ /212/ وعلى تفخيم اللامات في مواضع نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة، وأجمع الصحابة - رضي الله عنهم - على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾

(1) سبق تخريجه.

(2) ينظر: جمال القراء ص 599-606.

(3) سورة الأعراف من الآية (189).

(4) سورة يوسف من الآية (11).

بواو قال الحافظ أبو عمرو الداني وغيره إنما كتبوا ذلك على إدارة التسهيل بين بين⁽¹⁾ انتهى.

وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمم بعد أمم غير متواتر وإذا كان المدّ وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق فمال الذي يكون متواترا أقصى- ألم ودابة فأولئك الذي لم يقرأ به أحد من الناس أتحيق همزة ﴿-الذِّكْرَيْنِ﴾ ﴿ءَآلِهِ﴾ الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحن إظهار مدّ كي الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام قال المحقق الحافظ ابن الجزري عقب ما ذكر فليت شعري من الذي تقدمه أي ابن الحاجب قبل بهذا القول فقير أثره والظاهر أنه لما سمع قول الناس أن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ظن أن المدّ والإمالة وتخفيف الهمز ونحو ذلك من قبيل الأداء فقال غير مفكر فيه وإلا فالشيخ أبو عمرو بن الحاجب لو أفكر فيه لما قدم عليه ولو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مراعاة.

القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتابه الانتصار: (حيث قال جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما أشتهر عنهم واستفاض نقله ولم يدخل في حكم الشذوذ بل رواه سائغا جائزا من همز وإدغام ومدّ وتشديد وحذف وإمالة أو ترك كل ذلك أو شيء من ذلك أو تقديم أو تأخير فإنه كله منزل من عند الله تعالى ومما وقف الرسول ﷺ على صحته وخير بينه وبين غيره وصوب جميع القراءة به.

⁽¹⁾ منجد المقرئين ص 74.

قال ولو سوغنا لبعض القراء إمالة ما لم يمله الرسول ﷺ والصحابة أو غير ذلك لسوغنا لهم مخالفة جميع قراءة رسول الله ﷺ⁽¹⁾ إلخ ما تقدم من النقل عنه فيما سلف.

قال الحافظ المحقق ابن الجزري: (وليت الإمام ابن الحاجب أخلا كتابه من ذكر القراءات وتواترها كما أخلا غيره كتبهم منها وإذ قد ذكرها فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء وإذ قد تعرض فليته سكت عن التمثيل. قال ولما أن قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع والسبع متواترة قيل فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه سئل عن زيادته على ابن الحاجب قيل المقتضية لاختياره إن ما كان من قبيل الأداء كالمدة والإمالة إلخ متواتر فأجاب - رحمه الله - في كتابه منع الموانع اعلم أن السبع متواترة والمد متواتر والإمالة متواترة كل هذا لا شك فيه وقول ابن الحاجب فيما ليس من قبيل الأداء صحيح لو تجرد عن تمثيله بالمد والإمالة لكن تمثيله بهما أوجب فسادهما كما سنوضحه بعد فلذلك قلنا قيل لنبين أن القول بأن المد والإمالة غير متواترين ضعيف عندنا بل هما متواتران ثم أخذ يذكر المد والإمالة وتخفيف الهمز إلى أن قال فإذا عرفت ذلك فكلنا منا قاضي بتواتر السبع ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك)⁽²⁾ انتهى

وقال الإمام الزركشي: (أصل المد والإمالة متواتر ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف في كفيته،

⁽¹⁾ ينظر: المرشد الوجيز ص 166.

⁽²⁾ ينظر: منجد المقرئين ص 75-76.

قال: وأما أنواع تخفيف الهمزة فكأنها متواترة⁽¹⁾ انتهى.

والصواب ما قدمناه عن المحقق الحافظ ابن الجزري وغيره من المحققين من أنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر أدائه من باب أولى لأن اللفظ لا يقوم إلا به ولا يصح إلا بوجوده إلخ ما مر عنه غيما سلف فراجعته تفد.

نعم: قول المحقق ابن الجزري هنا منطوقا ومفهوما كما ذكره في النشر يقتضي أن كل رتبة بتمامها من مراتب المدّ الفرعي على حدتها إما متواترة أو غير متواترة طبق ما ورد به اللفظ وأن كل رتبة منها يمكن ضبطها على المشايخ العارفين الآخذين ذلك عن مشايخهم وهكذا إلى أعلا طبقات السند ولا يلزم من كون المدّ لا حدّ له أنه لا ينضبط بل ينضبط بالأخذ على من ذكر وكلامه في المنجد كما قدمنا صريح في أن المتواتر إنما هو القدر المشترك في المدّ فقط وما زاد عليه فليس بمتواتر وإنما هو أحادي صحيح مستفاض متلقي بالقبول وما ذكره في النشر هو المعول عليه وعليه جماعة من القراء والأصوليين وإنما كان المعول على ما في النشر دون المنجد لأن ما في المنجد يقتضي- أن يكون الوجه الواحد في نفسه البعض منه متواتر والبعض الآخر غير متواتر كمد بما أنزل طويلا لحمزة مثلا فإن القدر المشترك فيه متواتر والزائد على ذلك غير متواتر وهو وجه واحد لمن ذكر ولا يتصور في الوجه الواحد ذلك للتنافي بل الذي يتصور وجوده من غير تناف هو أن تقول وجه الطويل بتمامه مثلا متواتر فقط أو صحيح مستفاض متلقي

⁽¹⁾ ينظر: البرهان للزركشي 1/319-120.

بالقبول كذلك أو شاذ وضعيف وهكذا على حسب /213/ ما ثبت به اللفظ المنزل لأن كل وجه من أوجه القراءة إما متواتر أو غير متواتر فاللفظ إذا كان متواترا يلزم منه تواتر وصفة القائم به كما يلزم من تواتر الوصف تواتر موصوفه لتلازمهما وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر وإن كان اللفظ غير متواتر فوصفه كذلك وكذا العكس وأيضا يلزم الحافظ المحقق ابن الجزري على ما قاله في منجده متابعة الإمام أبي شامة فيران التواتر لا يوجد في القراءات إلا بانضمام بعضها إلى بعض وإلا فلا تواتر مع أن المحقق ابن الجزري ردّ على الإمام أبي شامة في ذلك ردا قويا ولم يرتض ذلك وأبطله كما يعلم ذلك من تأليفه المنجد وقد مرّ عن المحقق ابن الجزري وغيره ممن تبعه أن كل قراءة من القراءات العشر- على حدتها متواترة غير أن بعض الأوجه عند المحقق ابن الجزري ومن وافقه ثبتت عنهم بالشهرة والاستفاضة والتلقي بالقبول دون التواتر وح فكيف يترك الحافظ ابن الجزري هذا الكلام ويتبع الإمام أبا شامة فيما رده عليه الكمال لله.

واعلم رحمك الله أن اختلاف القراء لا يقدح في ثبوت التواتر فقد تتواتر القراء عند قوم دون قوم وإنما لم يقرأ كل قارئ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر ولذلك لم يعب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده.

فإن قيل أسانيد الرواة إلى الأئمة القراء العشرة وأسانيد العشرة إلى النبي ﷺ آحاد فمن أين جاء التواتر وأجيب بأن التواتر لم ينحصر فيهم وإنما نسبت القراءات إليهم

لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل منهم ما يبلغ حدّ التواتر في طبقته⁽¹⁾ انتهى قاله الإمام النجاري في حواشيه.

وبهذا تعلم أن نسبة القراءات وأضافتها لأئمة القراء كقولهم قراءة نافع وابن كثير إنما هو مجرد اصطلاح فقط لكونهم قصدوا للإقراء أكثر من غيرهم وإلا فكل أهل تلك البلد كانوا يقرءون بتلك القراءة وأخذوها أئمة عن أئمة ولو انفرد واحد منهم بقراءة دون أهل بلده لم يوافق على ذلك أحد بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها لكونها آحادا والقرءان لا يثبت به على الصواب إلا إذا انضم له شهرة واستفاضة وقبول فيثبت به كما مرّ وإضافة القراءات لأئمة القراء إنما هي إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد لاستحالة ذلك في كلام الله والله أعلم.

قال المحقق الحافظ ابن الجزري في طالعته كتابه النشر ما نصه: (ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث أنه كان أضبط له وأكثر قراءة له وملازمة وميلا إليه لا غير ذلك وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراء ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به على مشايخه فأثره على غيره ودوام عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه فلذلك أضيف إليه دون غيره من

⁽¹⁾ ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي 297/1.

القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد⁽¹⁾ أه منه بلفظه.

وأما من قال أن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم فأبو شامة وكلامه مردود بلا شك حسبما صرح بذلك المحقق ابن الجزري في المنجد⁽²⁾ وأطال في الرد عليه بذلك فلا نطيل به فانظره أن شئت في كتابه المنجد والله أعلم.

والحاصل أن التواتر في القراءات السبع والثلاث الزائدة عليها تلخص فيه مما ذكرناه من النقول أربعة مذاهب:

أولها: التواتر فرشا وأصولا اجتماعا وافتراقا وأن كل فرد منها أي من القراءات السبع والثلاث الزائدة عليها متواتر بناء على أن القراءان لا يثبت إلا به.

ثانيها: كذلك إلا أن بعض الأوجه من القراءات المذكورة ثبتت بالسند الأحادي الصحيح المستفاض المتلقى بالقبول بناء على أن القراءان يثبت به كل يثبت بالتواتر.

ثالثها: التواتر في كل فرد فرد منها كالأول إلا فيما كان من قبيل الأداء فليس بمتواتر.

رابعها: التواتر حال اجتماع القراء كالألفاظ المتفق عليها لا حال افتراقهم كالألفاظ المختلف فيها بينهم فليس ذلك بمتواتر وكلا المذهبين الأخيرين في غاية الضعف

⁽¹⁾ ينظر: النشر لابن الجزري 52/1.

⁽²⁾ ينظر: ص 76.

والشدوذ والسقوط لا سيما الأخير والمعول عليه من هذه المذاهب الثاني وهو الصواب عند الأئمة المحققين كما تقدم الكلام على ذلك والله أعلم.

فإن قلت هل القراءات التي يقرأ بها في الأمصار جميع الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن أو بعضها؟

قلت: هذا ينبغي على ما تقدم من أن المصاحف العثمانية /214/ مشتملة على الأحرف السبعة إلخ فعلى أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من السبعة يدعي استمرارها بالتواتر إلى اليوم وإلا فكل الأمة عصاة مخطئون في ترك ما تركوا منها كيف وهم معصومون من ذلك وأنت ترى ما في هذا القول فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والأربعة عشر بالنسبة لما كان مشهورا في الأعصار الأول كنقطة من بحر وذلك أن القراء الذين أخذوا عن الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم لا يحصون والذين أخذوا عنهم أيضا أكثر وهلم جرا فلما كانت المائة الثالثة اتسع الخرق وقل الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبا عبيد القاسم بن سلام بتشديد اللام وجعلهم خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، (وأبو عبيد هذا كما قال ابن خلكان رجل كان مشغلاً بالحديث والأدب والفقه وذا دين وسيرة جميلة ومذهب حسن وفضل بارع وكان أبوه عبداً رومياً لبعض الرجال وقال القاضي أحمد بن كامل كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وعلمه ربانياً متفنناً في أصناف علوم الإسلام من القراءات والفقه

والعربية والأخبار حسن الرواية صحيح النقل لا أعلم أحدا من الناس طعن عليه في أمره ودينه⁽¹⁾.

(وقال إبراهيم الحربي كان أبو عبيد كأنه جبل نفخ فيه الروح يحسن كل شيء ولي القضاء بمدينة طرسوس بأهمال حروفه كلها والأول والثاني من حروفه محرك كل منهما بالفتح والثالث من حروفه بالضم كذا ضبطه ابن خلكان ومكث في القضاء بالمدينة المذكورة ثمان عشرة سنة وروي - رضي الله عنه - عن جماعة كثيرة من العلماء منهم أبو زيد الأنصاري والأصمعي وأبو عبيدة وابن الأعرابي والكسائي والفراء وألف أزيد من عشرين تأليفا في القرآن الكريم والحديث وغريبه والفقه وروى الناس من تأليفه، توفي - رحمه الله - بعد الحج بمكة سنة اثنين وعشرين ومائتين)⁽²⁾

قال الخطيب في تاريخ بغداد: (أنه عاش سبعة وستين سنة وقيل توفي سنة أربع وعشرين ومائتين وقيل سنة ثلاث وعشرين ومائتين - رحمه الله - وألف)⁽³⁾.

بعده في القراءات أحمد بن جبير جمع كتابا في قراءة الخمسة من كل مصر - واحد وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين⁽⁴⁾ وألف بعده القاضي إسماعيل المالكي صاحب قالون جمع في

⁽¹⁾ وفيات الأعيان لابن خلكان 60/4 برقم (534).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ ينظر: تاريخ بغداد 392/14.

⁽⁴⁾ ينظر: غاية النهاية 42/1 برقم (175).

كتابه عشرين قارئاً منهم هؤلاء السبعة وتوفي سنة اثنين وثمانين ومائتين⁽¹⁾ وألف بعده أبو جعفر محمد بن جرير الطبري جمع في كتابه نيفا وعشرين قراءة والطبري هذا كما قال في وفات الأعيان: (هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، كان إماماً في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك وله مصنفات مليحة وفنون عديدة تدل على سعة علمه وغزارة فضله وكان من الأئمة المجتهدين لم يقلد أحداً)⁽²⁾، ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات المجتهدين انتهى

قوله: الطبري هو بفتح الطاء والباء منسوب إلى طبرستان بفتحات مع إسكان السين المهملة وبعد التاء المثناة الفوقية ألف ونون ناحية ببلاد العجم.

(وكان - رحمه الله تعالى - عارفاً بالقراءات أيضاً بصيراً بالمعاني وكان أبو بكر بن مجاهد أمام الناس في القراءات استمع ليلة لقراءة محمد بن جرير، فقال ما ظننت أن الله خلق بشراً يحسن هذه الآية أي: كقراءة محمد بن جرير وقوله ما ظننت أن الله إلخ يعني في زمانه إذ لا بد من تقييده بما ذكر كما لا يخفى وكان مع فصاحة لسانه لم يؤذ به أحداً وكانت ولادته سنة أربع وعشرين ومائتين، وتوفي يوم السبت آخر النهار ودفن يوم الأحد في داره في الثالث والعشرين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ببغداد ثم قال ورأيت بمصر - في القرافة الصغرى قبراً يزار وعند رأسه حجر مكتوب عليه هذا قبر ابن جرير الطبري

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء 159/13 برقم (91).

(2) وفيات الأعيان لابن خلكان 191/4.



والناس يقولون هو صاحب التاريخ وليس بصحيح بل الصحيح أنه ببغداد كما تقدم⁽¹⁾
انتهى مختصرا من ابن خلكان بواسطة.

وألف بعده الداجوني⁽²⁾ جمع كتابا في القراءات وادخل معهم أبا جعفر أحد القراء
العشرة توفي سنة عشرين وثلاثمائة.

وألف بعده ابن مجاهد وهو أول من اقتصر على هؤلاء السبعة وألف الناس في زمانه
وبعده كثيرا كل ذلك ولم يكن بالمغرب شيء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة
رحل منه جماعة.

وفي الخمسمائة عام رحل الحافظ أبو عمرو الداني وألف كتابه جامع البيان ذكر فيه أكثر
من خمسمائة رواية وطريق وقد قدمنا التعريف وبيان ولادته ووفاته وتآليفه وما كان
عليه من الفضل والتحقيق والإطلاع - رحمه /215/ الله - ونفعنا به وبأمثاله آمين.

وفي هذه الحدود رحل من المغرب أبو القاسم بن جبارة الهذلي إلى المشرق وطاف البلاد
حتى انتهى إلى ما وراء النهر وألف كتابه الكامل جمع فيه خمسين قراءة وألفا وأربعمائة
وتسعة وخمسين رواية وطريقا قال فيه فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة

⁽¹⁾ ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 191/4 - 192.

⁽²⁾ أبوبكر الداجوني محمد بن أحمد بن عمر الرمي، الضرير المقرئ وهو الداجوني الكبير.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ص 152.

وستين شيخا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا وجبرا توفي سنة خمس وستين وأربعمائة - رحمه الله - .

وفي هذا العصر كان أبو معشر- الطبري⁽¹⁾ بمكة مؤلف التلخيص في الثمان وشوق العروس فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقا توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. ولم يجمع أحد أكثر من هذين الإمامين إلا أبا القاسم الإسكندراني⁽²⁾ فإنه جمع في كتابه المسمى بالجامع الأكبر والبحر الأزهر سبعة آلاف رواية وطريق توفي سنة تسع وعشرين وستمائة.

ولم ينكر أحد على هؤلاء المصنفين ولا زعم أنهم مخالفون لشيء من الأحرف السبعة بل ما زالت علماء الأمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهادتهم في الإجازات بمثل هذه الكتب والقراءات فإن قلت: هل دعوى من ادعى أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء الأئمة السبعة المذكورة في التيسير والشاطبية وغيرهما صحيحة أو باطلة لا يلتفت إليها قولا واحدا متفقا عليه؟

قلت: ادعاء ما ذكر جهل قبيح من قائله ولا يقوله إلا من لا عقل له (بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير وإنها المشار إليها في

(1) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد القطان أبو معشر الطبري.

ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ص 243.

(2) عيسى بن عبد العزيز بن عبد الواحد، موفق الدين.

ينظر: غاية النهاية 609/1 برقم (2492).

الحديث وكثير منهم يسمى ما عدى ما في الكتابين المذكورين شاذ أو ربما كان كثير مما في غيرهما عن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما وسبب الاشتباه عليهم اتفاق الكتابين مع الحديث على لفظ السبعة ولذلك كره ابن كثير اقتصار ابن مجاهد على سبعة وقالوا ليته زاد أو نقص أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة⁽¹⁾.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن محمد المهدوي - رحمه الله - : (فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً فجملة عامة الناس على اللزوم وصار عندهم كالفرض المحتوم حتى إذا سمع بقراءة تخالفها خطأً أو كُفِّرَ وربما كانت أظهر وأشهر ثم اقتصر من قلّت عنايته على راويين لكل إمام منهم فصار إذا سمع قراءة راو عند غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر، قال ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير وأكدهم السابق واللاحق قال وليته حين اقتصر - نقص من السبعة أو زاد عليها ليزيل هذه الشبهة⁽²⁾) انتهى

قوله: وأكدهم السابق واللاحق يعني بذلك ابن مجاهد ومن تبعه في الاقتصار على ذكر هؤلاء السبعة ومن زعم أن ابن مجاهد أراد بهذه السبعة القراء السبعة التي في الحديث فقد أخطأ حاشا ابن مجاهد من ذلك، كيف وقد ذكر تلميذه ابن أشته في كتاب المجد له

⁽¹⁾ ينظر: النشر لابن الجزري 36/1.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

أن شيخه الإمام أبا بكر بن مجاهد صنف بعد كتاب السبعة الكتاب الكبير الذي ذكر فيه أكثر من سبعة وسبعين ما بين صحابي وتابعي وإمام متقدم ومتأخر بين منازلهم من علم القرءان وذكر مذاهبهم في القراءات وائتمام الناس بهم في الأيام القديمة والرواية عنهم) انتهى

فكيف يظن به ح ما ذكر واعتراض من اعترض على الإمام ابن مجاهد في اقتصاره على سبعة من القرءاء إنما هو من حيثية كون الإمام ابن مجاهد لم يبن مقصوده ومراده في جمعه لما ذكر بالعدد المذكور لا غير وقد يجاب عنه بأنه اقتصر - على سبعة اقتداء بعدة المصاحف التي وجهت إلى الأمصار من سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - بناء على القول بأن المصاحف العثمانية سبعة عدى المصحف الذي أمسكه لنفسه فهو الثامن كما قدمنا الكلام على ذلك فيما سلف وتبركا بقول النبي ﷺ ((أنزل القرءان على سبعة أحرف)) ليكون العدد الذي ذكره موافقا للعديدين المذكورين لا أن الأحرف المذكورة في الحديث هي قراءة الأئمة السبعة فهذا لا يقوله عاقل فضلا عن الإمام ابن مجاهد الذي هو من أكابر العلماء - رضي الله عنه - .

قال الإمام الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم⁽¹⁾ في طالعته كتابه الشافي ما نصه: (ثم التمسك بقراءة سبعة من القرءاء دون غيرهم ليس فيهم أثر ولا سنة وإنما هو من جمع بعض

(1) إسماعيل بن إبراهيم السرخسي الهروي المعروف بابن القراب، أخو الحافظ الكبير أبي يعقوب إسحاق، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 414 هـ

ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 379/17 برقم (240).



المتأخرين لم يكن قرأ بأكثر /216/ من السبع فصنف كتابا وسماه السبع فانتشر- ذلك في العامة وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ذلك بل تلك الروايات من أجل أنها على خلاف ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار ذكر مصنفه وقد صنف غيره كتباً في القراءات قبله وبعده وذكروا لكل إمام من هذه الأئمة روايات كثيرة وأنواعاً من الاختلاف ولم يقل أحد أنه لا تجوز القراءة بتلك الروايات من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنف ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسبعة من القراء لوجب أن لا يؤخذ عن كل واحد منهم إلا رواية واحدة وهذا لا قائل به وينبغي أن لا يتوهم متوهم في قوله ﷺ أنزل القرآن على سبعة أحرف أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين لأنه يؤدي أن يكون الخبر متعرياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة فتؤخذ عنهم القراءة ويؤدي أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به وهذا تجاهل من قائله وكلام لا يعقل ثم قال وإنما ذكرت ذلك لأن قوماً من العامة يقولون جهلاً ويتعلقون بالخبر ويتوهمون أن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الخبر اتباع هؤلاء الأئمة السبعة وليس ذلك على ما توهموه بل طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة لفظاً عن لفظ إمام عن إمام إلى أن يتصل بالنبي ﷺ والله أعلم بجميع ذلك) ⁽¹⁾ انتهى

قلت: كلامه في غاية التحقيق غير أن قوله وإنما هو من جمع بعض المتأخرين لم يكن قرأ بأكثر من سبع فيه نظر لما قدمناه من أنه أي الإمام ابن مجاهد ألف بعد ذلك الكتاب

⁽¹⁾ نقله من الجزري في النشر 46/1-47.



الكبير الذي جمع فيه أكثر من سبعة وسبعين إلخ ما نقلناه قريبا عن تلميذه الإمام ابن أشته وقوله - رحمه الله - الذين ولدوا بعد التابعين ليس على إطلاقه فإن الإمام نافعاً أدرك جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - وثبت في النقل أن عامر بن واثلة وعبد الله بن أنيس صاحباً رسول الله ﷺ صلياً خلف الإمام نافع وكذا الإمام عبد الله بن عامر الشامي فإنه ولد في حياة النبي ﷺ واجتمع بجماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - قيل إنه قرأ على أمير المؤمنين سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فهو أعلا القراء العشرة سنداً

وقال الإمام العلامة أبو محمد مكي القيرواني: (وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلا رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة وقد ترك جماعة ذكر بعض هؤلاء السبعة فترك أبو حاتم ذكر حمزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلاً ممن فوق السبعة وزاد الإمام الطبري عليها نحو خمسة عشر وكذلك إسماعيل القاضي فكيف يظن عاقل أن قراءة كل من هذه السبعة أجل الحروف السبعة هذا تخلف عظيم أكان ذلك بنص من الشارع أم كيف كان وكيف ذلك والكسائي إنما ألحق بالسبعة في زمن المأمون وكان السابع يعقوب فأثبتوا الكسائي عوضه)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 1/162.

قال الحافظ الداني: (وأن القراء السبعة ونظائرهم متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها)⁽¹⁾.

وقال الإمام الهذلي: (وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات ويسمي ما لم يتصل إليه من القراءة شاذاً لأن ما من قراءة قرئت ولا رواية إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع)⁽²⁾.

وقال الإمام أبوبكر بن العربي: (وليست هذه الروايات بأصل للتعين بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره)⁽³⁾.

وقال الإمام أبو العلا الهمداني في أول تذكرته: (أما بعد فهذه تذكرة في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم وتمسكوا فيها بمذاهبهم)⁽⁴⁾ أه كلامه.

وقال الإمام ابن تيمية: (لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة ليست قراءة السبعة ولذلك لم يتنازع العلماء في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة بل من ثبت عنده قراءة الأعمش أو يعقوب ونحوهما فله أن يقرأ بها بلا نزاع بل أكثر)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) ينظر: النشر لابن الجزري 37/1.

(3) ينظر: القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس 402/1.

(4) ينظر: النشر لابن الجزري 38/1.

(5) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية 415/4.



(وقال العلماء الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان ابن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر- بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر وشيبة بن نصاح وقراءة شيوخ يعقوب على قراءة حمزة والكسائي إلى أن قال ولم ينكر أحد من العلماء قراءة ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت كمن يكون في بلد بالمغرب فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه فإن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك)⁽¹⁾ انتهى

قلت: هذا مما يدل على أن القراءة بما زاد على العشرة جائزة لا محرمة ولا مكروهة وقد قدمنا عن بعض الأئمة ما ينافي /217/ ذلك فالمسألة خلافية وخلاف العلماء رحمة وانعقد الإجماع بين العلماء على أن الله لا يعذب بالخلاف على أن القول بإباحة قراءة الأئمة الثلاثة أو الأربعة الزائدة على العشرة أصح وأشهر ويؤيد ذلك أن جماعة كبيرة من علماء الإسلام لم يمكن عدهم عادة لكثرتهم قرأوا بها رواية ودراية وأقرؤوا بها وأخذوها عن مشايخهم الثقات وهكذا إلى منتهى السند فلو كان ذلك حراماً أو مكروهاً ما فعلوه إذ هم أئمة ثقات جهابذة نقاد في كل فن من الفنون كشيخ الإسلام زكرياء الأنصاري ووالده والشيخ ناصر الدين الطبرلاوي والشيخ سلطان والشيخ الأسقاطي والشيخ ابن أحمد البغري والشيخ ابن الفاصح وشمس الملة والدين الحافظ المحقق الشيخ ابن الجزري والشيخ العلامة القسطلاني والشيخ الولي الصالح العارف العالم العلامة شيخ شيخنا سيدي علي النوري الصفاقسي وغيرهم من الأئمة الثقات وقد قرأنا بها

(1) ينظر: منجد المقرئين ص 64.

أي بالأربعة الزائدة على العشرة وهم الإمام الأعمش والإمام ابن محيصة والإمام الحسن البصري والإمام الزبيدي في اختياره البصري على شيخنا الإمام الشيخ الفاضل أبي شيبه سيدي هاشم المغربي بتونس المحروسة كما سيأتي بيانه فهذا دليل قوي على إباحة القراءة والإقراء بها غير أنه لا يصلي بها لكثرة انفرادها عن الجادة كما تقدم والله تعالى أعلم.

وقال الإمام الحافظ الذهبي: (وما رأينا أحدا أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر)⁽¹⁾.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني: (سمعت طاهر بن غلبون يقول إمام جامع البصرة لا يقرأ إلا ليعقوب)⁽²⁾.

وقال الكواشي في تفسيره: (كل ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة التي قدمنا ذكرها فهو من الأحرف السبعة سواء وردت عن السبعة أو سبعة آلاف)⁽³⁾.

وقال الإمام أبو حيان الأندلسي: (وهذه المختصرات كالتيسير والشاطبية والعنوان وغيرها بالنسبة لما اشتهر من القراءات المنسوبة للأئمة السبعة إنما هو قطرة من قطر ونزر من بحر وبيان ذلك أن في هذه الكتب مثلاً رواية نافع من قراءة ورش وقالون وقد روى الناس عن نافع غير ورش وقالون منهم إسماعيل بن جعفر الأنصاري المدني وأبو

(1) ينظر: غاية النهاية 54/2، والنشر 43/1.

(2) ينظر: النشر لابن الجزري 43/1.

(3) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 165/1.



خليد وابن جمار والأصمعي وإسحاق المسيب وغيرهم وفي هؤلاء من هو أعلم وأوثق من ورش وقالون ثم روى أصحابنا رواية ورش عن أبي يعقوب الأزرق ولم يتسع لهم أن يضمنوا كتبهم رواية يونس بن عبد الأعلى وداوود بن أبي طيبة وأبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن وأبي بكر الأصبهاني عن شيوخه عن ورش وكل هؤلاء قرءوا على ورش وفيهم من هو أعلا وأوثق من الأزرق وكذا العمل في كل قارئ قارئ وكل راو راو من الأربعة عشر راويا الذين ضمنهم أصحابنا كتبهم فكيف يلغى نقلهم ويقتصر على اثنين وأي مزية وشفوف لدينك الاثنين على رفقاءهما وكلهم أخذوا عن شيخ واحد وكلهم ضابطون ثقات وأيضا فقد كان في زمان هؤلاء السبعة من أئمة الإسلام الناقلين القراءات عالم لا يحصون وإنما جاء مقرئ اختار هؤلاء وسمّاهم ولكسل بعض الناس وقصر الهمم وإرادة الله تعالى أن ينقص العلم اقتصروا على السبعة ثم اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها.

قال: وأما أن هذه القراءات السبع التي في التيسير لأبي عمرو الداني هي التي أشار إليها النبي ﷺ فيما روي عنه أنه قال أنزل القرآن على سبعة أحرف فليس كذلك وتفسير هذا الحديث بهذه السبع القراءات خطأ فاحش وجهل من قائله ولم تكن القراءات السبع متميزة عن غيرها إلا في قرن أربعمئة جمعها أبو بكر بن مجاهد ولم يذكر متسع الرواية والرحلة كغيره ممن هو أوسع رحلة وأجمع للروايات⁽¹⁾ انتهى

(1) ينظر: النشر لابن الجزري 41/1، ومنجد المقرئين ص 27.



قوله جمعها أبو بكر بن مجاهد ولم يكن متسع الرواية إلخ غير ظاهر لما قدمنا عن تلميذه الإمام ابن أشته والله أعلم.

قال المحقق الحافظ شمس الملة والدين ابن الجزري في كتابه النشر: (إني لما رأيت الهمم قد قصرت ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت وخلف من أئمة الآفاق من موفق يوقف على تصحيح الاختلاف والاتفاق وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة ونسي- غالب الروايات المذكورة حتى كاد الناس لم يثبتوا قرءانا إلا ما في الشاطبية والتيسير ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النزر اليسير وكان من الواجب على التعريف بصحيح القراءات والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات فعمدت إلى أثبت ما وصل إلى من قراءاتهم وأوثق ما صح لدي من رواياتهم من الأئمة العشرة قراء الأمصار والمقتدى بهم في سالف الأعصار واقتصرت عن كل إمام براويين وكل راو بطريقين مغربية ومشرقية، /218/ مصرية وعراقية مع ما يصل إليهم من الطرق ويتشعب عنهم من الفرق)⁽¹⁾ انتهى كلامه

قلت: إلى أن بلغت بسبب ذلك قريبا من ألف طريق كما عدّها وبينها وحرّرها في كتابه النشر قال في منظومته الطيبة:

وَهَذِهِ الرُّوَاةُ عَنْهُمْ طُرُقُ
بِاثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ وَإِلَّا أَرْبَعُ
أَصْحَها فِي نَشْرِنَا يُحَقَّقُ
فَهِيَ زُها أَلْفِ طَرِيقٍ تَجْمَعُ⁽²⁾

(1) ينظر: النشر 1/54.

(2) متن طيبة النشر بيت رقم (34-35).



فالمؤلف أثابه الله تعالى، نظر في هذه الروايات العشرين الذين هم من حيث الذات تسعة عشر، ومن حيث الرواية عشرون، كما لا يخفى، وجعل في كتابه النشر-أصح طرق وردت عنهم، فاختار منهم بل منها عن كل راو طريقين، وعن كل طريق طريقين، فيكون عن كل راو من العشرين أربع طرق غالبا، وحيث لم يتأت له ذلك من راويتي خلف وخلاد عن حمزة جعل عن خلف أربعة عن إدريس عنه وعن خلاد نفسه أربعة، وفي رواية رويس عن التمار عنه أربعة، وفي رواية إسحاق عن خلف أربعة، اثنين عن نفسه واثنين عن ابن أبي عمرو عنه، وفي رواية إدريس أربعة عن نفسه ليتم عن كل راو أربعة، فجملة ما تحصل من الطرق عن الرواة العشرين، ثمانون طريقا من ضرب عشرين في أربعة، وهذا معنى قوله باثنين في اثنين وإلا أربع، ثم تتشعب هذه الطرق فيما بعد فتبلغ عدة طرق عن الأئمة العشرة قريبا من ألف طريق كلها مذكورة في النشر-الكبير ومفصله فيه وقوله فهي زها ألف إلخ بيان كون تلك الطرق الثمانين تبلغ ألف طريق أو نحوها فإن قالون مثلا ذكره من طريقين أبي نسيط والحلواني فأبو نسيط من طريقي ابن بويان والقزاز فابن بويان اجتمع له إحدى وعشرون طريقا والقزاز أحد عشر- طريقا فيكون لأبي نسيط اثنان وثلاثون طريقا، وأما الحلواني فذكره من طريق أبي مهران وجعفر بن محمد فابن أبي مهران من تسع وعشرين طريقا، وجعفر من أربع طرق، فيكون للحلواني ثلاثة وثلاثون طريقا، فجملة ما لقالون حينئذ من الطرق خمسة وستون طريقا، وخذ على ذلك في كل راو من رواة العشرة حسبما ذكر ذلك في النشر⁽¹⁾ الكبير.

قال العلامة النويري المالكي: (وفائدة هذا كله - أي تتبع الطرق المذكورة - عدم التركيب لأنها إذا ميزت وبيئت ارتم ذلك قال وهذه الطرق أعلا ما يوجد في هذا العصر.



ولم يذكر المصنف في هذه الطرق إلا من ثبتت عنده أو عند من قبله عدالته ولقيه بمن أخذ عنه وصحة معاصرتة وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا الفن ومن نظر أسانيد القراءات وأحاط بتراجم الروات وسند الروايات عرف قدر ما حرر المصنف ونفح واعتبر وصحح فجزاه الله عما فعل خيراً⁽¹⁾.

قلت: كيف لا وهو الشيخ الإمام العالم الثقة العلامة الحافظ المحقق شمس الملة والدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري نسبة إلى جزيرة كحني في النسبة إلى حنيفة والجزيرة واحدة جزائر البحر سميت بذلك لانقطاعها عن معظم الأرض والمراد هاهنا جزيرة ابن عمر وفي سمط اللئال في ترجمة مجد الدين المبارك ابن الجزري ما نصه: (قال والجزيرة المذكورة أكثر الناس يقولون إنها جزيرة ابن عمر ولا أدري من ابن عمر وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقيفي أمير العراقيين).

قال: ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة أبي عمر أوس وكامل ولا أدري من هما ثم رأيت في تاريخ المستوفي في ترجمة أبي السعادات المبارك بن محمد أخي أبي الحسن المذكور أنه من جزيرة أوس وكامل ابني عمر بن أوس الشعلي⁽²⁾ انتهى

ولد - رحمه الله تعالى - بدمشق ليلة السبت لخمس وعشرين مضت من شهر رمضان من سنة إحدى وخمسين وسبعمائة وحفظ القراءان العظيم سنة خمس وستين وسبعمائة وصلى

⁽¹⁾ ينظر: شرح طيبة النشر 1/208.

⁽²⁾ وفيات الأعيان لابن خلكان 3/349-350.



بالختم فيها وفي سنة ثمان وستين وسبعمائة قرأ للسبع وفيها حج وفي سنة تسع وستين وسبعمائة رحل إلى مصر وقرأ فيها للعشر وكمل فيها علوماً آخر ونزل الإسكندرية واستفاد من علمائها وفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة أجازته شيخ الإسلام ابن كثير في الفتيا وفي سنة ثمان وسبعين إلى سنة خمس وثمانين أخذ عن الشيخ ضياء الدين وعن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني أعظم علماء الشافعية فأخذ عنهم وأجازوه وفي سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة تصدر لمنصب القضاء بمدينة دمشق الشام وفي سنة ثمان وتسعين وسبعمائة نهب أمواله أمراء العرب قيل أنهم أخذوه في طريق الحج وهو ينظم في قصيدته الدرة /219/ أشار في آخرها إلى ما وقع له فقال:

غَرِيبَةُ أَوْطَانٍ بَنَجِدٍ نَظَّمْتُهَا	وَعُظْمُ اشْتِغَالِ الْبَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا
صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَزَوْرِي أَلْ	مَقَامَ الشَّرِيفِ الْمُصْطَفَى أَشْرَفَ الْمَلَا
وَطَبَّقَنِي الْأَعْرَابُ فِي اللَّيْلِ غَفْلَةً	فَمَا تَرَكُوا شَيْئًا وَكَدْتُ لَأُقْتَلَا
فَأَذْرَكَنِي اللَّطْفُ الْخَفِيُّ وَرَدَّنِي	عُنِيزَةً حَتَّى جَاءَنِي مَنْ تَكْفَّلَا
بِحَمْلِي وَإِيصَالِي لِطَيْبَةِ آمِنَا	فَيَا رَبِّ بَلِّغْنِي مُرَادِي وَسَهَّلَا
وَمَنْ يَجْمَعُ الشَّمْلَ وَاغْفِرْ ذُنُوبَنَا	وَصَلِّ عَلَى خَيْرِ الْأَنْعَامِ وَمَنْ تَلَا ⁽¹⁾

ثم ارتحل من بعدها إلى بلاد الروم واستقر بمدينة بورصا بعياله وأهله وأولاده ودخل في ظل حماية سلطانها وانتصب لعلم القراءة والتجويد وحصل عنه كثير من أبنائها وقرأ عليه بالعشر جمع كثير وفازوا بقدوم هذا الشرف العظيم ثم انتقل بعد ذلك إلى سمرقند ومكث فيها مدة وتصدر بها للإفادة، والتصانيف والإجادة، وشرح شرحاً على المصابيح

(1) الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر لابن الجزري ص 40-41 بيت رقم (236-241).

في ثلاث مجلدات في بلاد ما وراء النهر وفي وثائق التفسير له بعض مؤلفات متفرقة وألف كتباً كثيرة حين مجاورته بمكة المشرفة في علم القراءات وغيرها بعضها نظم وبعضها نثر، وعلى الجملة له كتاب "غاية المهرة في الزيادة على العشرة"، وله: "منظومة في لوازم واجبات القاري: و"منظومة أخرى رائية" وله: "الجوهرة في علم النحو منظومة" ثم بعد ذلك أرتحل إلى خراسان فيما وراء النهر، وبعدها ارتحل إلى شيراز فقلده أميرها القضاء بها بالإبرام عليه ثم بعد ذلك رحل إلى البصرة وفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة رحل منها إلى الحجاز وجاور بالمدينة المنورة واشتغل بتعلم شيخ الحرم وألف هناك كتاب "النشر في القراءات العشر" واختصره أيضاً في تأليف آخر سماه "تقريب النشر"، وألف أيضاً "تجسير التيسير في القراءات العشر" وألف كتاب "طبقات القراء" في نسختين واحدة كبرى وأخرى صغرى وألف كتاب الحصن الحصين في الأدعية الماثورة وشرحه شرحاً يشتمل على نفائس جمّة، وفوائد مهمة، وله تصانيف آخر "كالبداية في معالم الرواية" و"طيبة النشر في القراءات العشر" فيها ألف بيت و"كتاب التمهيد في أحكام التجويد" وكتاب "منجد المقرئين ومرشد الطالبين" و"مقدمة في أحكام التجويد" فيها مائة بيت وكتاب في الطب رتبته على حروف المعجم، وله منظومة تشتمل على أربعين لغزاً من المسائل المشككة الصعبة، نظمها سؤالاً لمايج⁽¹⁾ البلاد وتمرينا للفضلاء من العباد وغير ذلك من التأليف العجيبة الفائقة وله أنظام جيدة فمنها قوله:

لطيفة بت طول الليل أسري لعل بها يكون فكك أسري

(1) هكذا في المخطوط.

إلا هي سود الوجه الخطايا وبيضت السنون سواد شعري
وما بعد التقى إلا المصلى وما بعد المصلى غير قبري
ولما ختم عليه الحديث المسلسل بالأولية أنشد عند ذلك وقال:

تجنب الظلم عن كل الخلائق في كل الأمور فيا ويل الذي ظلما
وارحم بقلبك خلق الله وارعمهم فإنما يرحم الرحمن من رحما
وله قصيدة تقرب من خمسمائة بيت نظمها في بعض ساعات من النهار ولما قدم إلى مصر-
المحروسة امتدحه بعض علمائها معرضا له ببعض تأليفه فقال:

أيا شمس علم بالقراءات أشرقت وحقك قد مَنَّ الإله على مصر
وها هي بالتقريب منك تضيّعة عبيرا واضحة وهي طيبة النشر-
ويحكى أن شمس الملة والدين الحافظ المحقق ابن الجزري لما اجتمع مع الملك تيمور في
سمرقند حين أراد الملك المذكور تزويج بعض أحفاده، فأجلس الملك تيمور المذكور
العلماء عن يمينه والأمرء عن يساره وأعلا الملك الحافظ ابن الجزري المذكور، على
السيد⁽¹⁾ وأمره الملك بقراءة خطبة العقد وقدمه على السيد فلاموه في ذلك فأجاب الملك
بقوله كيف لا أقدم هذا العالم المتورع والفاضل المتبرع العارف بالكتاب والسنة
المتصدر لجميع الأمور المهمّة ولحل المشكلات المعضلات لا شك أنه أخذها عن سيد
الكائنات هذا الشيخ مرضي الأخلاق ومقبول أكابر الآفاق وكان من علماء الروم

(1) هكذا في المخطوط.



وأكابرها يعقوب باشا بلغ للشيخ الحافظ المحقق ابن /220/ الجزري هذا النظم وقال -
رحمه الله تعالى - :

لو كان في بابه للنظم معجزة ألفت في مدحه ألفا من الكتب
لكنه البحر في كل الفنون فما أهدها در إلى بحر من الأدب⁽¹⁾
فأجابه شمس الملة والدين الحافظ ابن الجزري بهتين البيتين فقال:

في در نظمك بحر الفضل ذا عجب ودر نظمك عقد في طلا الأدب
الدر في البحر معهود تكونه والبحر في الدريدو غاية
وبالجملة فشمس الملة والدين ابن الجزري كان إماما في فنون كثيرة تفسيرا وحديثا
وقراءات ورسمها وفهما ونحوا ولغة وأصولا ومعاني وبيانا وبديعا ونظما ونثرا وغير ذلك
من أنواع العلوم مطلعا ومحققا ناقدا حافظا من العلماء المحققين الراسخين في العلم
المعتد بهم لم يكن أحد في عصره أحد يضاهيه في حفظه وإتقانه وإطلاعه وتحقيقه، وهو
من أكابر أئمة الشافعية وتآليفه تشهد على سعة علمه وغزارة فضله خصوصا النشر-
الكبير فلو لم يكن له من التآليف إلا هو لكان كافيا في تحقيق ذلك ولعمري فلقد أحيا
به - رحمه الله ورضي عنه - من علم القراءات ما كان قد مات، وصير ما فات كأنه ما
فات وأقام من معالمة ما كان قد اندرس وقوم من بناء ما كان قد انعكس فجدير أن يقال
في مؤلفه ما قاله بعضهم:

(1) ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ص 28.

(2) المصدر نفسه ص 29.

تحي بكم كل أرض تنزلون بها كأنكم لبقاع الأرض أمطار
ومن ظن أن هذا العلم قد مات قيل له قد حي بالنشر، توفي - رحمه الله ورضي عنه -
ونفعنا ببركته آمين في يوم الجمعة الخامس من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة
وقت الضحى بمدينة شيراز ودفن في دار القراء وحضر لجنازته الخاص والعام ووقع عليه
ازدحام للتبرك بلمسه وتقبيل نعشه وتابوته قدس الله سره ورحمه آمين.

وإن أردت الزيادة في التعريف به وما كان عليه في حياته من الخصال المحمودة شرعا
فعليك بشرح تلميذه العلامة النويري المالكي على الطيبة وجملة أولاده - رحمه الله ورضي
عنه - ذكورا وإناثا ثمانية وكلهم حفاظ ومجودون وبناته أيضا كان يؤخذ عنهن العلم من
وراء الحجاب واستفاد منهن كثير من الطلاب وكان أكبر أولاده وأكثرهم علما ومعرفة
وحفظا أبا الفتح محمدا ولد له بدمشق سنة سبع وسبعين وسبعمائة في ثاني ربيع الأول
وحفظ القرآن وهو ابن ثمان سنين وقرأ على والده الشاطبية ورائية الشيخ ولما اشتهر
واستظهر بالحفظ رحل مع والده إلى مصر وفيها كمل القراءات وحصل الفقه والأصول
وحفظ كتب عديدة في علوم مختلفة من جملتها تنبيه الإمام أبي إسحاق وألفية ابن مالك
ومنهاج البيضاوي وتلخيص المفتاح والمنهج في أصول الحديث وأصول الدين لأستاذه
السراج البلقيني وألفية العراقي ولما قرأ محفوظاته على مشايخ العصر أخذ منهم الإجازات
ثم ازداد لوالده المذكور أولا داخر وهم أبو الخير محمد وأحمد وأبو البقاء إسماعيل وأبو
الفضل إسحاق وله من البنات فاطمة وعائشة وسلما الثلاث حافظات ومجودات نفعنا
الله بجمعهم وأفاض علينا من سحائب خيراتهم آمين والله تعالى أعلم.

وأما قول بعض سفهاء عصرنا أن الخلافات الأدائية المعبر عنها عند أئمة القراءان بالأصول كالمدة والإمالة والإدغام والنقل والإخفاء وغير ذلك ليست مروية عن النبي ﷺ وزعم أنها من قبيل الرأي والاجتهاد والاختراع ووجد رواية ما ذكر عن النبي ﷺ وأنكرها فقوله باطل من غير شك ولا ريب خرج به والعياذ بالله من دائرة الإسلام والإيمان ودخل بسببه في دائرة الكفر والطغيان وقد قدمنا غير مرة أن نصوص العلماء الموثوق بعلمهم وديانتهم متوافقة على روايتها وتواترها حتى ابن الحاجب وأبو شامة يقولان بروايتها دون تواترها ولا يلزم من عدم التواتر على قولهما عدم الرواية إذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم بخلاف العكس فتعين من هذا أنها رواية مروية عن النبي ﷺ قولاً واحداً لا خلاف في ذلك بين أئمة المسلمين وأما تواترها فعلى الصواب أنها متواترة وهو الحق الذي لا مرية فيه وقد قدمنا أن الاجتماع القطعي المتواتر منعقد بين المسلمين على أن من أتى بوجه أو أوجه في القراءان من غير رواية مروية عن النبي ﷺ بالكلية وأثبت ما ذكر فيه على وجه الرأي منه والاختراع والاجتهاد عمداً منه وقصداً وتشهياً من غير عذر شرعي وإن كان ما أتى به على الوجه المذكور موافقاً للعربية والرسم فهو كافر يستتاب وإلا يقتل /221/ لأن القراءان العظيم محفوظ من ذلك كله تولى البارئ جل جلاله حفظه بنفسه من كل ما يقدر فيه شرعاً وفاعل ما ذكر على الوجه المذكور مكذب للقراءان لأنه أثبت ما نفاه الله عنه بقوله جل ثناؤه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾ وبقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ

(1) سورة الحجر الآية (9).



مِنْ بَيِّنٍ يَدِّيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ⁽¹⁾ والمكذب بالقرءان أو بشيء منه ولو حرفا منه وحركة واحدة أو غيرها كافر بإجماع الأمة كلها وكذا حكم من جحد شيئا منه أو أنكره فهو كافر أيضا من غير خلاف في ذلك وأيضا فعله هذا هو عين الاستخفاف بالقرءان بأحكامه والمستخف بهما كافر فكفر هذا الفاعل لما ذكر في القرءان على الوجه المذكور من جهات متعددة تجري عليه أحكام الشريعة المحمدية ولا يمهل إلخ ما ذكرناه سالفًا من الأدلة الثقلية الإجماعية على ذلك فراجع ذلك تفد ولا تحوجني إلى الإعادة جعلني الله وإياك من أهل السعادة والله تعالى أعلم.

(واعلم أن الفرق بين جمع أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وجمع عثمان - رضي الله عنه - هو أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرءان شيء بذهاب حملته لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتبا لآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءات حين قرره أبو بكر الصديق بلغاتهم على اتساع اللغات لأنه كتبه بحروفه السبعة التي أنزل بها القرءان على النبي ﷺ فأدي ذلك بعضهم إلى تخطية بعض فخشي عثمان بن عفان من تفاقم الأمر من ذلك فنسخ تلك الصحائف في مصحف واحد مرتبا لسوره واقتصر - من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم دفعا للحرص والمشقة في ابتداء الأمر فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقتصر على

⁽¹⁾ سورة فصلت من الآية (42).

لغة واحدة⁽¹⁾ انتهى قاله ابن التين⁽²⁾ وغيره ممن وافقه وقد قدمنا أن المصاحف العثمانية ثمانية أو ستة لا مصحف واحد كما قاله ابن التين وأنها أي المصاحف العثمانية تحمل غير لغة قريش وهذا هو المشهور ومذهب الجمهور وقيل تحمل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن كالمصحف الصديقية وهو ضعيف كما قدمنا فإن قلت: لأي شيء نسب جمع القرآن إلى الصديق - رضي الله عنه - مع أن الذي جمعه هو زيد بن ثابت الأنصاري وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم - كما تقدم.

قلت: جوابه أن زيد بن ثابت وإن كان هو الذي تولى جمعه في الصحف مع غيره من الصحابة فالذي جمعه حقيقة هو الأمر له بذلك وهو أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - لأن الأمر هو الذي تنسب إليه الأفعال وإن كانت الأعوان هم المباشرون للأفعال لأنه يقال قتل الأمير وسجن وضرب وغير ذلك فينسب إليه الفعل وإن كان غيره هو الذي تولى ذلك وكذا يقال بالنسبة لجمع سيدنا عثمان - رضي الله عنه - والله سبحانه وتعالى أعلم.

(1) ينظر: الإتيان للسيوطي 210/1.

(2) عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد المعروف بابن التين، محدث ومفسر وفقيه، من كبار مدينة صفاقس ممن طبقوا أصول الفقه على الفروع، من كتبه: المخبر الفصيح الجامع لفوائد سند البخاري الصحيح، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 611 هـ.

ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين 209/1 برقم (110).



هذا وإن الفراء - رحمه الله - ذكر: (أن الترتيب الواقع في سور القرآن اليوم هو الذي في المصحف العثماني المنقول من صحف الصديق - رضي الله عنه - المنقولة مما كتب بين يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)⁽¹⁾.

قال العلامة النووي: (وفيما قاله الفراء نظر، فقد ورد في صحيح مسلم من حديث حذيفة - رضي الله عنه - قال: ((صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى ثم افتتح سورة النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها))⁽²⁾ ثم ساق الحديث.

قال القاضي عياض: (فيه دليل لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد من الصحابة حين كتبوا المصحف وأنه لم يكن من ترتيب النبي ﷺ بل وكله إلى أمته بعده وهذا قول الإمام مالك - رضي الله عنه - وجمهور العلماء واختاره القاضي أبو بكر بن الباقلاني.

قال ابن الباقلاني المذكور: (هو أصح القولين مع احتمالهما قال والذي نقوله أن ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس والتلقين قال وأما عند من يقول أن ذلك بتوقيف من النبي ﷺ فيتأول ذلك على أنه كان قبل التوقيف وكانت هاتان السورتان هكذا في مصحف أبي.

(1) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري 110/1.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه باب استحباب تطويل القراءة في الصلاة 536/1 برقم (203-772).

قال: ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى وإنما يكره ذلك في ركعة ولمن يتلوا في غير صلاة قال وقد أباحه /222/ بعضهم وتأول نهي السلف عن قراءة القرآن منكوسا على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها.

قال: ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله تعالى على ما هو عليه الآن في المصحف وهكذا نقلته الأمة عن نبيها ﷺ⁽¹⁾ انتهى كلام القاضي.⁽²⁾

قال الحافظ السخاوي وقيل لعبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن فلانا يقرأ القرآن منكوسا فقال ذلك منكوس القلب.

قال أبو عبيد: (يتأول منكوسا كثير من الناس أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها وهذا شيء ما أحسب أحد يطيقه ولا كان هذا في زمن عبد الله بن مسعود ولا عرفه ولكن وجهه عندي أن يبدأ من آخر القرآن من المعوذتين ثم يرتفع إلى البقرة كنحو ما يتعلم الصبيان في الكتاب لأن السنة خلاف هذا يعلم ذلك بالحديث الذي يحدثه عثمان - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ ((أنه كان إذا نزلت عليه السورة أو الآية، قال: ضعوها في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا))⁽³⁾ ألا ترى أن التأليف الآن في الحديث من رسول الله ﷺ ثم كتبت المصاحف على هذا ومما يبين لك ذلك أنه أي: عثمان - رضي الله عنه - ضم براءة إلى الأنفال فجعلها بعدها وهي أطول وإنما ذلك للتأليف وكان أول

⁽¹⁾ ينظر: الانتصار للباقلاني 280/1.

⁽²⁾ ينظر: شرح طيبة النشر 110/1-111.

⁽³⁾ ينظر: فضائل القرآن ص 280.



القرآن فاتحة الكتاب ثم البقرة فإذا أبدأ من المعوذتين صارت فاتحة الكتاب آخر القرآن فكيف تسمي فاتحته وقد جعلت خاتمه وإنما جاءت الرخصة في تعلم الصبي والعجمي من المفصل لصعوبة السور الطوال عليهما فهذا عذر فأما من قرأ القرآن وحفظه ثم تعمد أن يقرأ من آخره إلى أوله فهذا النكس المنهي عنه فإذا كرهنا هذا فنحن للنكس من آخر السورة إلى أولها أشد كراهة إن كان ذلك يكون⁽¹⁾ انتهى

قال الحافظ السيوطي في اتقانه: (الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك والإجماع على ذلك نقله غير واحد من العلماء منهم الزركشي- في البرهان وأبو جعفر ابن الزبير في مناسباته وعبارته ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين)⁽²⁾.

وقال مكي وغيره: (ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي ﷺ ولما لم يأمر بذلك في أول براءة كتبت بلا بسملة)⁽³⁾.

وقال القاضي أبو بكر: (ترتيب الآيات أمر واجب وحكم لازم فقد كان جبريل يقول ضعوا آية كذا في موضع كذا وقال أيضا الذي نذهب إليه أن جميع القرآن الذي أنزله الله تعالى وأمر بإثبات رسمه ولم ينسخه ولا رفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذي بين الدفتين الذي حواه مصحف عثمان وأنه لم ينقص منه شيء ولا زيد فيه وأن ترتيبه

(1) ينظر: جمال القراء للسخاوي ص 170-171.

(2) 211/1.

(3) ينظر: الإتيقان 214/1، والبرهان 256/1.

ونظمه ثابت على ما نظمته الله تعالى ورتبه عليه رسوله من أي السور لم يقدم من ذلك مؤخر ولا آخر منه مقدم وأن الأمة ضبطت عن النبي ﷺ ترتيب أي كل سورة ومواقعها وعرفت مواقعها كما ضبطت عنه نفس القرءان وذات التلاوة وأنه يمكن أن يكون الرسول ﷺ قد رتب سوره ويمكن أن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده ولم يتول ذلك بنفسه، قال وهذا الثاني أقرب وعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول إنما ألف القرءان على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ⁽¹⁾.

وقال البغوي في شرح السنة: (الصحابة - رضي الله عنهم - جمعوا بين الدفتين القرءان الذي أنزله الله على رسوله - صلى الله عليه وسلم - من غير أن زادوا فيه أو نقصوا منه شيئا خوف ذهاب بعضه بذهاب حفظته فكتبوه كما سمعوا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير أن قدّموا شيئا أو أخرّوا أو وضعوا له ترتيبا لم يأخذه من رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ يلقي أصحابه ويعلمهم ما أنزل عليه من القرءان على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه على ذلك وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا فثبت من هذا أن سعي الصحابة - رضي الله عنهم - إنما كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه فإن القرءان مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب أنزله الله جملة إلى سماء الدنيا ثم كان ينزله مفرقا عند الحاجة كما تقدم وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة)⁽²⁾.

(1) ينظر: إعجاز القرءان للباقلاني ص 60.

(2) 522-521/4.

ثم قال الحافظ السيوطي بعد ذلك: (وأما ترتيب السور فهل هو توقيفي أيضاً أو باجتهاد من الصحابة خلاف فجمهور العلماء على الثاني).

قال ابن فارس: (من جمع القرآن على ضربين:

أحدهما: تأليف السور لتقديم السبع الطوال وتعقيبها /223/ بالمئين فهذا هو الذي نزلته الصحابة.

وأما الجمع الآخر: وهو جمع الآيات في السورة فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ كما أخرجه جبريل عن أمر ربه ومما أستدل به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور فمنهم من رتبها على النزول وهو مصحف علي - رضي الله عنه - كان أوله اقرأ ثم المدثر ثم المزل ثم تبت ثم التكوير وهكذا إلى آخر المكي والمدني وكان أول مصحف ابن مسعود البقرة ثم النساء ثم آل عمران على اختلاف شديد وكذا مصحف أبي وغيره وذهب إلى الأول جماعة منهم القاضي أبو بكر في أحد قوليه⁽¹⁾.

قال أبو بكر بن الأنباري: (أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا ثم فرقه في بضع وعشرين فكانت السورة تنزل لأمر يحدث والآية جواب لمستخبر ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة فانساق السور كانساق الآيات والحروف كلها عن النبي ﷺ فمن قدم سورة أو آخرها فقد أفسد نظم القرآن)⁽²⁾.

⁽¹⁾ ذكره السيوطي في الإتقان 216/1.

⁽²⁾ ذكره السيوطي في الإتقان 217/1.

وقال الكرمانى⁽¹⁾ في البرهان: (ترتيب السور هكذا هو عند الله تعالى في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب وعليه كان النبي ﷺ يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه أي من القرآن وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرتين وكان آخر الآيات نزولا ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ فأمره جبريل أن يضعها بين آيتي الربا والدين⁽³⁾.

وقال بعضهم: (أنزل القرآن أولاً جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا ثم نزل مفرقاً على حسب المصالح ثم أثبت في المصاحف على التآليف والنظم المثبت في اللوح المحفوظ)⁽⁴⁾.

وقال البيهقي في المدخل: (كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتباً سورة وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ: ((كان مما يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه من السور ذوات العدد وكان إذا أنزلت عليه سورة يدعوا بعض من يكتب فيقول ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا

(1) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء، عالم بالقراءات، من كتبه: البرهان في متشابه القرآن، وشرح اللمع لابن جني، والإيجاز مختصر للإيضاح للفارسي، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة 505هـ.

ينظر: غاية النهاية 291/2 برقم (3577).

(2) سورة البقرة الآية (281).

(3) ينظر: البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ص 68.

(4) نقله السيوطي في الإتيان 217/1.

وكانت براءة من آخر القرآن نزولا وكانت الأنفال من أول ما نزل بالمدينة وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننتها منها⁽¹⁾.

وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أمرها قال فلذلك قرنت بينهما ولم أجعل بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال ومعنى قوله وكانت قصتها شبيهة بقصتها لأن فيهما جميعا ذكر القتال.

قال الحافظ السيوطي في إتيقانه: (ومما يدل على أنه توقيفي كون الحواميم رتبت ولاء وكذا الطواسين ولم ترتب المسبحات ولاء بل فصل بين سورها وفصل بين طسم الشعراء وطسم القصص بطس النمل مع أنها أقصر منها قال ولو كان الترتيب اجتهاديا لذكرت المسبحات ولاء وأخرت طس النمل عن القصص والذي ينشرح إليه الصدر ما ذهب إليه البيهقي وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال⁽²⁾) انتهى كلام الجلال السيوطي - رحمه الله - .

فحصل من جملة ما ذكرناه لك من النقول عن العلماء أن ترتيب الآيات في السور توقيفي من النبي ﷺ من غير خلاف في ذلك بين العلماء والإجماع منعقد على ذلك وأن ترتيب السور قليل توقيفي كآيات وعليه جماعة وقيل اجتهادي من الصحابة وعليه جماعة أيضا وقيل بالتفصيل توقيفي في جميع السور إلا الأنفال وبراءة فاجتهادي فيهما

⁽¹⁾ ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار 364/2 برقم (3059).

⁽²⁾ ينظر: الإتيقان 219/1-220.

وعليه البيهقي صاحب المدخل وتبعه على ذلك الحافظ السيوطي فالأقوال ثلاثة في ترتيب السور والله أعلم.

وأما أسماء السور فالذي جزم به السيوطي أنه توقيفي من النبي ﷺ كما تدل عليه الأحاديث والآثار انتهى

إذا تقرر لك ما زبرناه سابقا علمت أن القرءان العظيم جمع ثلاث مرات:

أحدها: بحضرة النبي ﷺ لما رواه الحاكم في المستدرک⁽¹⁾ عن زيد بن ثابت قال كنا عند رسول الله ﷺ نولف القرءان من الرقاع الحديث.

قال البيهقي: (المراد به تأليف ما نزل من الآيات المفرقة في سورها وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ)⁽²⁾.

الثانية: في خلافة أمير المؤمنين سيدنا أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - لسبب قدمنا ذكره.

الثالثة: في خلافة أمير المؤمنين سيدنا عثمان - رضي الله عنه - لسبب تقدم ذكره أيضا فراجع ذلك تفد والله تعالى أعلم.

⁽¹⁾ 249/2 برقم (2901).

⁽²⁾ ذكره السيوطي في الإتيان 203/1.

هذا وإن السر في تسوير القرآن سورا تحقيق كون السورة بمجرد ما معجزة /224/ وآية من آيات الله تعالى وإشارة إلى أن كل سورة نمط مستقل فسورة يوسف عليه السلام تترجم عن قصته وسورة براءة تترجم عن أحوال المنافقين وأسرارهم إلى غير ذلك وسورت السور طوالا وأوساطا وقصارا ليعلم أن الطول ليس من شروط الإعجاز فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات وهي معجزة إعجاز سورة البقرة ثم ظهرت لذلك حكمة في التعليم وتدريب الأطفال من السور القصار إلى ما فوقها تيسيرا من الله تعالى على عباده لحفظ كتابه.

قال الإمام العماني⁽¹⁾: (وفي تفصيل القرآن على السور ضروب من الحكم منها أن القارئ إذا خرج من سورة إلى سورة أخرى أو من فن إلى فن آخر كان أحلى في نفسه وأنشط لقراءته ومنها أن الإنسان قد يضعف عن حفظ الجميع فيحفظ منه سورة تامة ويقتصر عليها وربما كان ذلك سببا يدعو إلى غيرها ومنها أن التفصيل أبين إذ كان الإشكال مع الاختلاط والالتباس أكثر ومنها أن ما يرقى إليه درجة درجة ومنزلة منزلة فإن القوة عليه أشد والصوب إليه أسهل) انتهى

وقال الزركشي في البرهان: (فإن قلت: فهل لا كانت الكتب السالفة كذلك؟ قال: قلت لوجهين:

(1) الحسن بن علي بن سعيد أبو محمد العماني المقرئ، الإمام الحافظ عالم بالقراءات.

ينظر: غاية النهاية 223/1 برقم (1013).

أحدهما: أنها لم تكن معجزات من جهة النظم والترتيب.

والآخر: أنها لم تيسر للحفظ لكن ذكر الزمخشري ما يخالفه.

فقال في الكشف: (والفائدة في تفصيل القرآن وتقطيعه سورا كثيرة وكذلك أنزل الله التورية والإنجيل والزبور وما أوحاه إلى أنبيائه إلى أن قال: منها أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف كان أحسن وأنجم من أن يكون بابا واحدا ومنها أن القاري إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمد على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا قطع ميلا أو فرسخا من مسافة سفره نفس ذلك عنه ونشط في المسير ومن ثم جزئ القرآن أجزاء وأخماسا.

ومنها أن الحافظ إذا حفظ السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله تعالى طائفة مستقلة بنفسها ليعظم عنده ما حفظه ومنه حديث أنس كان الرجل إذا قرأ البقرة وعال عمران جل فينا أي: جل في عيوننا وعظم في صدورنا قال ومن ثم كانت القراءة بسورة في الصلاة أفضل إلى غير ذلك مما ذكره⁽¹⁾ ⁽²⁾.

قال الحافظ السيوطي: (وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب فقد أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة قال كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة كلها مواضع وثناء ليس فيها حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود وذكروا أن في

⁽¹⁾ ينظر: الكشف للزمخشري 97/1.

⁽²⁾ ينظر: البرهان 265/1.

الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال⁽¹⁾ انتهى، والله سبحانه وتعالى أعلم وبه الإعانة والتوفيق.

واعلم أن السورة في اللغة بمعنى الرفعة والاعتلاء قال النابغة:

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب⁽²⁾
أي: منزلة مرتبة عالية لا يناها ملك فيجعل مجازها مجاز منزلة ثم يرتفع منها ويرتقى إلى منزلة أخرى واصطلاحاً السورة من كتاب الله هي المنزلة المتميزة عن غيرها باسمها وعدد آياتها مأخوذة من السور الذي هو حائط المدينة ونحوها من الحصون ويقال ساوره أي: واثبه لأن كل واحد منهما يطلب أن يعلوا الآخر وهذا معناها على لغة من لم يهزها وأما معناها على لغة من هزها حكى النظر قال: تقول العرب سأر الشيء يسأرسورا إذا بقي وأسأرتة أي: أبقيته.

وقال أبو عبيد: (وقد تهمز السورة قال فمن هزها جعلها من أسأرت أي: أبقيت بقية وفضلة.

⁽¹⁾ الإتيان للسيوطي 230-229/1.

⁽²⁾ للذبياني ينظر: ديوان الهذليين 120/1.

قال: كأنها قطعت من القرآن على حدة منفصلة من غيرها كما أن السور في الإناء بقية من جملة ما كان فيه وفضلة منفصلة⁽¹⁾.

وقال العلامة السخاوي بعد أن نقل ما قدمناه عن أبي عبيد⁽²⁾: (بل يجوز أن تكون السورة بالهمز بمعنى السورة بغير همز وإنما همزها من همزها لمجاورة الواو الضمة كما قيل الشؤق في السوق فتكون السورة سميت بذلك لرفعها وعلو شأنها أو لأنها رفعة ومرتبة لمن أنزلت عليه - صلى الله عليه وسلم -)⁽³⁾.

والذي يظهر لي والله أعلم أن الهمز فيها هو الأصل على لغة من همزها وأن الواو فيها هو الأصل على لغة من لم يهمزها وهو الذي يظهر من كلام السخاوي؛ لأنها ما همزت الواو إلا لمجاورة الواو والضمة كما قرئ بذلك في السوق لا أن الهمز أصل فيها وحرر النقل والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وأن الآية في العربية الدلالة على الشيء والعلامة عليه تقول العرب خربت دار فلان وما بقيت منها آية أي: علامة وسميت آيات القرآن بذلك لأنها علامات وشواهد ودلالات على صدق النبي ﷺ وعلى الحلال/225/ والحرام وسائر الأحكام وقالوا للراية آية لأنها علامة يستدلون بها وقال النابغة:

(1) ذكره أبو عبيدة البصري في مجاز القرآن 20/1 بنحوه، وذكره السخاوي في جمال القراء ونسبه إلى أبو عبيدة البصري ص 96.

(2) في جمال القراء أبو عبيدة ص 96.

(3) المصدر نفسه.

توهمت آيات لها فعرفتها لسته أعوام وذا العام سابع⁽¹⁾
قال الله عز وجل: ﴿فَذَكَانَ لَكُمْ ءَايَةً﴾⁽²⁾ أي: علامة ودلالة على صدق ما جاء به
نبيكم ﷺ ، وقال عز وجل: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّنْ
رَّبِّكُمْ﴾⁽³⁾ ، وتطلق الآية ويراد بها العجب تقول العرب فلان آية في العلم والجمال
فكان كل آية عجب في نظمها للمعاني المودعة فيها وأما قولهم: جاءوا بآياتهم، فقال أبو
عمرو: بجماعتهم إذا جاءوا ولم يدعوا وراءهم شيئا، وقيل: كان الأصل في قولهم جاءوا
بآياتهم للراية ثم كثر حتى قيل للجماعة آية وإن لم تكن معهم راية، قال البرج بن
مسهر:

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا بآياتنا نزحي اللقاح المطافلا
وقيل: (سميت آيات القرآن بذلك لأنها جماعة حروف أو كلمات وسميت الآية آية في
الاصطلاح لأنها علامة فاصلة مكتفية بما فيها وكلام متصل إلى انقطاعه) قاله العلامة
الهمداني - رحمه الله - .

قال: ومن قال إنما سميت آية لأنها جماعة حروف من قولهم خرج القوم بآياتهم أي:
بجماعتهم فقد أصاب وهذا الوجه إذا رد إلى أصله رجع في المعنى إلى طريقة واحدة لأن
الكلام لا يأتلف إلا من جماعة حروف وتطلق الآية أيضا ويراد بها الأعجوبة وتطلق

(1) البيت للناطقة الذبياني ينظر: الدر الفريد وبيت القصيد للمستعصي 209/1.

(2) سورة آل عمران من الآية (13).

(3) سورة آل عمران الآية (49).

أيضا ويراد بها العقوبة وهذا ان الوجهان أيضا في الحقيقة راجعان إلى المعنى الأول لأن الأعجوبة علامة يقل وقوعها ويستغرب وجودها وكذلك العقوبة إذا حلت بقوم صار أمرهم عبرة لمن اعتبر وعظة لمن اتعظ وقيل حد الآية اصطلاحاً أيضاً على ما قاله الحافظ السيوطي في إتقانه طائفة من القراءان منقطعة عما قبلها وقيل هي الواحدة من المعدودات في السور وأما وزنها وأصلها فذهب البصريون إلى أن وزنها فعلة والأصل آية فانقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقبل آية وروي عن الكسائي - رحمه الله - أنه قال وزنها فاعلة وأصلها آية وكان ينبغي أن تدغم الياء الأولى في الثانية لاجتماعهما متحركتين فتصير آية مثل دابة وأصلها دابة على وزن فاعلة فاستثقلوا التشديد فقالوا آية بحذف الياء الأولى وعند سيبويه - رحمه الله - أصلها أوية بواو محركة بعد الهمزة وقبل الياء فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقبل آية.

واعلم رحمك الله أن قوارع القراءان هي الآيات التي يتعوذ بها ويتحصن، وسميت بذلك لأنها تقمع الشيطان وتقرعه، وتصرف كل مخوف وتدفعه، كآية الكرسي والمعوذتين ويس وتبارك الذي بيده الملك ونحو ذلك.

تمت:

الأولى: قد قدمنا أولاً في الجواب الذي أجابنا به عن الإمام ابن مجاهد في اقتصاره في تأليفه على سبعة من القراء بأنه فعل ذلك اقتداء بالمصاحف السبعة التي فرقها سيدنا عثمان ابن عفان - رضي الله عنه - لا غير عدى المصحف الثامن الذي جعله لنفسه

فلم يفرقه وقد ذكرنا أيضا بعد ذلك فيما سبق أن المصاحف العثمانية ثمانية أو ستة في الرد على الإمام ابن التين القائل أن عثمان جمع مصحفا واحدا إلخ، ما ذكرناه.

وبقي لنا كلام في هذا المقام نريد أن نبينه هنا تتيما للفائدة فأقول والله الموفق: المصاحف العثمانية إما ثمانية أو سبعة أو ستة باعتبار فوجه كونها ثمانية باعتبار المصحف الذي تركه لنفسه والمصحفين اللذين أرسلهما للبحرين واليمن على أحد القولين فيهما ووجه كونها سبعة مصاحف باعتبار المصاحف التي فرقها في الأمصار مكة المشرفة والمدينة المنورة والشام والبصرة والكوفة واليمن والبحرين وأما المصحف الذي تركه لنفسه ويقال له الإمام فلم يفرقه بل أبقاه عنده ووجه كونها ستة مصاحف باعتبار دخول مصحفه الذي تركه لنفسه وأبقاه عنده كيف ذكر وإسقاط مصحفي اليمن والبحرين على القول الآخر المقابل للقول الأول فيهما.

والثانية: الفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القراءان في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وكانت سورا مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها أثر بعض فلما نسخت رتب بعضها اثر بعض فصارت بسبب ذلك مصحفا قاله العلامة القسطلاني ببعض تصرف من كاتبه.

والثالثة: ما ذكرناه في آية من أن أصلها اية أو آية أو أية وأن وزنها فعلة أو فاعلة ثم صارت بعد ذلك آية وكذا غيرها من الألفاظ ك﴿قَالَ﴾ و﴿جَاءَ﴾ و﴿تَبْلَوْنَ﴾ و﴿فَإِذَا تَرَيَنَّ﴾ ونحو ذلك إنما هو باعتبار أصل كلام العرب وقواعد لغتهم التي أنزل عليها



القرءان لا أن كتاب الله تعالى محتمل زيادة أو نقصا أو انتقالا من حال إلى /226/ حال إلا ما روي عن النبي ﷺ وأنزله الله عليه وأخذته الصحابة الأبرار عنه والتابعون عن الصحابة وهكذا طبقة بعد طبقة إلى أن وصل إلينا بالسند الصحيح المتواتر مما روته الأئمة القراء العدول الثقات من الإظهار والإدغام والقلب والإبدال والإشمام والروم والمد والقصر والنقل وعدمه والإعراب والإعلال وفتح الياءات وإسكانها وحذفها وإثباتها ونقص بعض الحروف وزيادتها وغير ذلك من القراءات والمباني والمقاطع والمبادي فإن جميع ذلك مأخوذ عن النبي ﷺ وثابت عنه وأنزله الله عليه بواسطة روح القدس جبريل عليه السلام وقرأنا بذلك على مشايخنا الثقات وهم على مشايخهم وهكذا إلى منتهى السند سيدنا محمد وجبريل عليهما الصلاة والسلام والقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وليس لأحد من الناس أن يقول فيها شيئا برأيه وعقله لأن القرءان العظيم منزّه عن ذلك ولأن الله جل وعلا تولى حفظ كتابه بنفسه فلا يقدر أحد من الملحدّين والزائغين أن يفعل فيه شيئا ما باجتهاده واختراعه ورأيه بل الرجوع في ذلك كله إلى النبي ﷺ حسبما أخذ ذلك عن سيدنا جبريل عن الله تبارك وتعالى ومن اعتقد غير هذا على علم منه في ذلك أو شك فيه وهو ممن يظن به علم ذلك فلا شك في كفره وفسقه واعتزاله أعاذنا الله من ذلك بجاه أفضل الخلق وأفضلهم عند الله سيدنا محمد - صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم - .

كمل الجزء الأول من الأجوبة المدققة، على الأسئلة المحققة، فحمدا لله تعالى وحسن عونه وتوفيقه على يد مؤلفها وكتبها الفقير لربه الغني المنشي، أحمد بن أحمد أيضا بن



محمد بن أبي بكر الشقنصي القرشي، القيرواني غفر الله له ولوالديه ولأقاربه ولمشايعه
ولجميع المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وكان الفراغ من تأليف ما ذكر
وكتابته في شهر رمضان المعظم قدره بالأقوال، وذلك في الأخير من الشهر المذكور، وعام
خمسة وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى
التحية، ويليه إن شاء الله تحرير الجزء الثاني.



الفهارس العامة:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾	4	119
﴿هُمْ يُوفُّونَ﴾	4	173
﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾	4	168
﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾	13	62
﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾	13	353
﴿وَإِذَا لَفُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾	13	354
﴿اِشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾	15-174	281
﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾	18	294
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ﴾	21	530
﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾	30	340
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	34	581
﴿عَدُوٌّ﴾	36	60
﴿فَتَلَفَّى ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾	37	606
﴿نَرَى اللَّهَ﴾	54	184

581	54	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَوْمِهِ﴾
245	70	﴿قَالُوا أَتَمَنَّ﴾
293	77	﴿إِلَّا أَمَانِي﴾
27	81	﴿قَالُوا أَكُنَّ﴾
358	101	﴿وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ﴾
695	116	﴿قَالُوا ابْتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾
472	124	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلْوَاتِهِ ؕ وَكَلِيكَ يَوْمُنَ بِيءَ﴾
534	125	﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾
536	144	﴿فَدَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾
530	168	﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾
230	184	﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾
294	186	﴿مِنَ الْبَجْرِ﴾
250	188	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾
534	189	﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾
358	196	﴿وَاتَّقُوا﴾
532	217	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾

61	226	﴿قُرْءٍ﴾
281	235	﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾
62	247	﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾
355	255	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
547	255	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
60	257	﴿وَلِيٍّ﴾
60	262	﴿غَنِيٍّ﴾
353	263	﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾
629	265	﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾
359	268	﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾
540	281	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾
سورة آل عمران		
783	13	﴿فَذَكَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾
359	20	﴿وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾
699	31	﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾
466	31	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾
60	34	﴿ذُرِّيَّةً﴾

247	36	﴿وَأَنْتُمْ الْأَغْلَوْنَ﴾
699	39	﴿بِنَادَاتِهِ الْمَلِكَةِ﴾
783	49	﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾
576	58	﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾
532	64	﴿فَلْيَتَأْمَلِ الْكُتُبِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾
467	77	﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيفًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾
381	77	﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾
281	90	﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾
695	133	﴿وَسَارِعُوا﴾
231	143	﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَتَمَنَّوْنَ﴾
698	184	﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ﴾
689	185	﴿بِمَسِّ زُرُوحِ عِى الْبَارِ وَادْخِلِ الْجَنَّةَ﴾
294	154	﴿فُلْ إِنَّ الْأَمْرَ﴾
301	176	﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾
541	195	﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ﴾



سورة النساء		
681	1	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
64	4	﴿هَنِيئًا﴾
551	32	﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾
230	57	﴿نِعْمًا﴾
531	58	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾
466	59	﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٖ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾
697	78	﴿بِمَالِ هَٰؤُلَاءِ﴾
413	77	﴿فُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾
412	78	﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾
466	80	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾
423	81	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ﴾
633	82	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَفًا كَثِيرًا﴾
508	95	﴿غَيْرِ أَزْوَاجٍ الضَّرَرِ﴾
532	97	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَبَّعُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمٍ أَنفُسِهِمْ﴾

61	111	﴿خَطِيئَةً﴾
359	154	﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾
540	176	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾
سورة المائدة		
531	3	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
232	3	﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾
207	2	﴿ءَآمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾
	16-15	﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾
412	19	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾
264	23	﴿عَلَيْهِمَا أَذْخُلُوا﴾
228	25	﴿عَلَيْهِمَا أَذْخُلُوا﴾
241	39	﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾
197	54	﴿يَقُولُونَ نَحْشَى﴾
412	66	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾
534	67	﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾
412	75	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾
440	85	﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ﴾

		تَمِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴿١١٧﴾
234	117	﴿أَنْ اعْبُدُوا﴾
424	118	﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
سورة الأنعام		
369	20	﴿فَلِإِلَهِ اللَّهِ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾
251	40	﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾
376	41	﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾
290	47	﴿بِهِ أَنْظِرْ﴾
172	53	﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾
173	54	﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾
374	77	﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾
344	78	﴿رَأَى الْفَمَرَ﴾
246	104	﴿لَا تُذِرْكُهُ أَلَا يَبْصُرُ﴾
376	115	﴿أَبْغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾
466	153	﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾
227	164	﴿وَمُخَيَّانٍ﴾
سورة الأعراف		

303	19	﴿مَا وَدَّعَىٰ عَنْهُمَا مِّنْ سُوِّاتِهِمَا﴾
303	21	﴿بَدَتْ لَهُمَا سُوِّاتُهُمَا﴾
303	25	﴿يُؤَارِي سُوِّاتِكُمْ﴾
98	37	﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾
414	72	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْبَحْشَاءِ﴾
569	144	﴿إِنِّي إِصْطَقَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَالِمِ﴾
498	144	﴿فَخُذْ مَا آتَيْنَكَ﴾
498	145	﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَا حِ مِّنْ كُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِفُؤَةٍ﴾
498	150	﴿وَأَلْفَى الْأَلْوَا حِ﴾
498	154	﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَا حِ وَفِي نُسَخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾
520	163	﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْفَرِيَّةِ﴾
498	171	﴿وَإِذْ نَتَفْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ وَظَنُّوْا أَنَّهُ وَافِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِفُؤَةٍ﴾
520	172	﴿مِّنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ﴾
740	189	﴿فَلَمَّا أَثْفَلَ دَعَوْا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾
241	199	﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾

458	204	﴿وَإِذَا فِرْعَوْنُ الْفُرْعَانُ﴾
سورة الأنفال		
248	1	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾
440	2	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ فَلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾
534	9	﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾
520	30	﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
532	32	﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾
60	61	﴿قُوَّةٍ﴾
سورة التوبة		
189	5	﴿بَاقِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾
573	6	﴿بَاجِرُهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾
508	28	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾
518	25	﴿لَفَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾
412	30	﴿وَقَالَتِ الْنَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾
535	34	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ﴾
60	37	﴿النَّسِيِّ﴾

76	38	﴿إِنَّا قَلْتُ﴾
241	52	﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ﴾
629	80	﴿إِنْ سَتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾
695	100	﴿جَنَّتِ تَجْرِي مِ تَحْتِهَا أَلَا نَهَرُ﴾
606	111	﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾
657	124	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾
658	127	﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ فُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾
540	128	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾
سورة يونس		
466	32	﴿بِمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾
521	40	﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يُّؤْمِنُ بِهِ﴾
521	94	﴿بَلْإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾
246	101	﴿وَمَا تَغْنِي الْآيَاتُ﴾
230	101	﴿فُلْ أَنْظِرُوا﴾
سورة هود		
521	12	﴿بَلَعَلَّكَ تَارِكٌ﴾
521	17	﴿أَوْ لَيْكَ يَوْمِنُونَ بِهِ﴾

62	31	﴿تَزِدَّرِي أَعْيُنُكُمْ﴾
60	61	﴿مَرْجُوءًا﴾
339	71	﴿ءَالِدُ﴾
521	114	﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾
سورة يوسف		
682	11	﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾
354	16	﴿جَاءُوا آبَاهُمْ﴾
699	23	﴿هَيْتَ لَكَ﴾
234	31	﴿قَالَتْ أَخْرِجْ﴾
344	38	﴿ءَابَائِي﴾
609	45	﴿وَأَذْكُرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾
27	53	﴿بِالسُّوءِ﴾
62	71	﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾
321	87	﴿لَا يَأْيِسُنَّ﴾
359	108	﴿وَمَنْ يَتَّبِعْنِي﴾
سورة الرعد		
172	34	﴿أَمْ بِظُلْمٍ﴾
340	43	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾



سورة إبراهيم		
264	13	﴿أَفِى اللَّهِ شَكٌّ﴾
228	23	﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّتٍ﴾
521	28	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾
684	47	﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾
سورة الحجر		
199	9	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
سورة النحل		
567	40	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ﴾
531	41	﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى اللَّهِ﴾
404	44	﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾
521	110	﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾
521	112	﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا فَرِيَةً﴾
521	126	﴿وَإِنْ عَافَيْتُمْ﴾
سورة الإسراء		
355	7	﴿لِيَسْتَوُوا وَجُوهَكُمْ﴾
ث	9	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾

522	26	﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ﴾
522	80	﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾
524	85	﴿وَمَا أَوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا فَلِيلًا﴾
390	106	﴿وَفَرَّءَانَا قَرْفَنَهُ لِيَتَفَرَّاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾
522	107	﴿قُلْ-آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ﴾
234	109	﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾
		سورة الكهف
522	1	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾
522	5	﴿وَلَا يَلْبِأِيهِمْ﴾
696	20	﴿النَّشَاءَ﴾
522	30	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾
695	36	﴿مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾
697	38	﴿لَمَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
676	51	﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾
241	57	﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾

290	62	﴿وَمَا أُنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾
414	78	﴿بَارَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾
437	78	﴿أَمَّا السَّهِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾
414	81	﴿بَارَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾
389	99	﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
سورة مريم		
230	28	﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾
60	71-67	﴿جُثْيَا﴾
357	72	﴿ثُمَّ نُنَجِّهِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾
62	73	﴿الْبَرِّيَّةِ﴾
411	90	﴿وَتَخْرُ الْجِبَالُ هَدًّا﴾
188	98	﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾
سورة طه		
62	10	﴿نُودِيَ يَلْمُوسَى﴾
572	14	﴿وَأَفِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾
290	29	﴿لَا هَلِهُ اِمْكُثُوا﴾
572	90	﴿وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾



411	118	﴿وَعَصَىٰ آدَمُ﴾
636	124	﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْفَيْمَةِ أَغْمًى﴾
636	125	﴿وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾
330	134	﴿وَمِنْ إِهْتَدَى﴾
سورة الأنبياء		
330	1	﴿إِفْتَرَبَ﴾
173	43	﴿وَلَا هُمْ مِنَّا﴾
سورة الحج		
522	1	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾
522	2	﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾
605	11	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَىٰ حَزَبٍ﴾
522	15	﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ﴾
147	18	﴿مَا يَشَاءُ﴾
523	25	﴿سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ فِيهِ وَالْبَادِءُ﴾
292	34	﴿صَوَافٍ﴾
523	39	﴿إِذْ لِلَّذِينَ يُفْتَلُونَ﴾
523	40	﴿وَلَوْلَا دِبْعُ اللَّهِ﴾

523	54	﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ ءُوتُوا الْعِلْمَ﴾
523	58	﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
529	77	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِزَكَوٰةٍ وَأَسْجُدُوا﴾
سورة النور		
246	32	﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَى﴾
340	33	﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ﴾
694	40	﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾
213	42	﴿يُؤَلَّفُ﴾
466	63	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
سورة الفرقان		
497	32	﴿لِنُنْشِئَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾
388	32	﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾
399	44	﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾
535	45	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾
523	68	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾
سورة الشعراء		
414	80	﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾

504	193	﴿فُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْفُطُوسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾
374	195-193	﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾
506	194	﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ﴾
523	197	﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ﴾
523	224	﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾
سورة النمل		
231	15	﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
392	20	﴿بَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهَيْهْدَةَ﴾
76	29	﴿إِطِيعْنَا﴾
76	30	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
	45	﴿فِيلَ لَهَا آذْخُلِي الصَّرْحَ﴾
سورة القصص		
413	14	﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾
62	39	﴿هُوَ وَجُنُودُهُ﴾
523	55	﴿لَا تَبْتَغِ الْجَاهِلِينَ﴾
523	62	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ﴾
558	68	﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾

535	75	﴿إِنَّ أَلْذِي بَرَضَ عَلَيَّكَ الْفُرْءَانَ﴾
246	81	﴿وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ﴾
523	85	﴿إِنَّ أَلْذِي بَرَضَ عَلَيَّكَ الْفُرْءَانَ﴾
سورة العنكبوت		
540	5	﴿بِمَسْ كَانِ يَرْجُوا إِفَاءَ رَبِّهِ﴾
524	11	﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾
375	45	﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾
567	49	﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنِي فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾
سورة لقمان		
434	19	﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾
524	27	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَحَ﴾
سورة السجدة		
340	4	﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى﴾
524	16	﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾
524	18	﴿أَقْبَسَ كَانِ مُؤْمِنًا﴾
524	20	﴿الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾
سورة الأحزاب		

326	1	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾
466	21	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةً﴾
657	23	﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾
551	35	﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾
30	50	﴿لِلنَّبِيِّ﴾
30	53	﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾
سورة سبأ		
525	6	﴿وَيَرَى الَّذِينَ أَثَرُوا الْعِلْمَ﴾
609	17	﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾
184	18	﴿أَلْفَرَى أَلَيْسَ﴾
501	23	﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ﴾
501	32	﴿حَتَّىٰ إِذَا بُرِّعَ عَن فُلُوبِهِمْ﴾
610	45	﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾
سورة فاطر		
431	1	﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾
558	15	﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾
695	25	﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾
705	28	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾



سورة الصافات		
414	96	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾
98	153	﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾
544	164	﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾
سورة ص		
147	24	﴿وَأَنَابَ﴾
185	45	﴿ذِكْرَىٰ الْبَدَارِ﴾
98	63	﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾
411	74	﴿لَمَّا خَلَفَتْ بِإِيدَىٰ﴾
سورة الزمر		
234	2	﴿أَوْ أَنْفِصْ﴾
419	3	﴿وَرَتِّلِ الْفُرْقَانَ تَرْتِيلًا﴾
525	10	﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا رَبَّكُمْ﴾
600	28	﴿قُرْءَانًا غَرِيْبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾
525	53	﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾
357	58	﴿وَيُنَجِّهِ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾
سورة غافر		
358	14	﴿اتَّقُوا﴾

525	56	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾
سورة فصلت		
	41	﴿لَا الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾
358	41	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾
293	43	﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِيٌّ﴾
سورة الشورى		
376	21	﴿الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ﴾
525	23	﴿فَلَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾
525	24	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمُ عَلَى قَلْبِكَ﴾
525	25	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾
525	26	﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾
525	23	﴿فَلَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾
293	42	﴿طَرَفِ خَمِيٍّ﴾
466	52	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾



سورة الزخرف		
535	45	﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾
246	50	﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ﴾
497	31	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾
سورة الجاثية		
526	14	﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾
سورة الأحقاف		
526	10	﴿قُلْ آرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾
340	31	﴿أَوَلِيَاءَ أُولَئِكَ﴾
526	35	﴿بَاصِبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾
سورة محمد ﷺ		
526	13	﴿وَكَايُوسٍ مِّنْ فَرِيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ فَرِيَّتِكَ﴾
423	25	﴿أَقْلًا يَتَدَبَّرُونَ الْفُرْعَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾
سورة الفتح		
518	1	﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾
290	10	﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾

سورة الحجرات		
254	11	﴿بِسْمِ الْإِسْمِ﴾
531	13	﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَنُثْيٍ﴾
سورة ق		
357	41	﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِمَّ كَانِ فَرِيقٍ﴾
358	41	﴿يُنَادِ﴾
سورة الطور		
418	7-6	﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَافِعٌ مَّالَهُ مِنْ دَابِغٍ﴾
سورة النجم		
445	4-3	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوجَىٰ﴾
526	32	﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾
سورة القمر		
526	45	﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ﴾
سورة الرحمن		
527	29	﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾
سورة الواقعة		
432	39	﴿غُرَبَاءُ أَتْرَابًا﴾
527	82	﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ وَأَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾

سورة الحديد		
695	24	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾
سورة المجادلة		
609	2	﴿مَّا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾
527	7	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾
561	8	﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَفْعُلُ﴾
227	13	﴿-أَشْفَقْتُمْ-﴾
228	21	﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾
سورة الحشر		
466	7	﴿وَمَا آتَايَكُمْ الرَّسُولُ فَاخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
سورة الممتحنة		
353	4	﴿بَرَاءً وَأَوْ أَمِنْكُمْ﴾
293	12	﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾
سورة الصف		
699	14	﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾
سورة التحريم		

228	10	﴿وَفِيلَ آدْخُلَا النَّارَ﴾
سورة القلم		
511	-2-1 3	﴿نَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾
511	5	﴿بَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾
527	16	﴿عَلَى الْخُرُطُومِ﴾
527	33	﴿أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾
527	47	﴿فَهُمْ يَكُتُبُونَ﴾
527	50	﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾
سورة نوح		
367	42	﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ﴾
سورة الجن		
281	1	﴿فُلْ أَوْجَى﴾
246	9	﴿بِمَنْ يَّسْتَمِعُ الْآنَ﴾
62	20	﴿بِهِ أَحَدًا﴾
سورة المزمل		
511	1	﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمِلُ﴾
سورة المدثر		

509	1	﴿يَأْتِيهَا الْمُدِّثُّ﴾
سورة القيامة		
245	14	﴿بَلِ الْإِنْسَانِ﴾
سورة المرسلات		
246	16	﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْآوَّلِينَ﴾
374	32	﴿شَرِّ﴾
527	48	﴿وَإِذَا فِئَلٌ لَهُمْ إِرْكَعُوا لَا يَرَكَعُونَ﴾
سورة عبس		
232	10	﴿عَنْهُ رَتَّلْهُ﴾
501	16	﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾
281	24	﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾
624	31	﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَا﴾
سورة المطففين		
509	1	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطْمِئِنِّينَ﴾
سورة الانشقاق		
246	3	﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾
156	21	﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾
سورة الغاشية		

522	1	﴿هَلْ آتَيْكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾
سورة الفجر		
721	26	﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا وَلَا يُوْثِقُ وِثْقَانَهُ أَحَدًا﴾
سورة الليل		
244	14	﴿نَارًا تَلَطَّى﴾
246	20	﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾
سورة الضحى		
511	2-1	﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾
سورة العلق		
509	1	﴿إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾
509	5	﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾
سورة القدر		
502	1	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾
سورة البينة		
251	1	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾
62	7	﴿الْبَرِيَّةِ﴾
سورة العاديات		
532	1	﴿وَالْعَدِيَّتِ ضَبْحًا﴾



سورة الكوثر		
281	3-2	﴿وَأَنْحَرِ إِنَّ شَانِيئَكَ﴾
سورة الإخلاص		
235	2-1	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾
سورة الناس		
63	5	﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾

ثانيا: فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	طرف الحديث
217	(اتبعوا ولا تبتدعوا ...)
218	(اتقوا الله يا معاشر القراء ...)
473	(اتقوا الله يا معاشر القراء ...)
600	(أحب العرب لثلاث...)
500	(أحيانا يتمثل لي الملك ...)
498	(أخذ موسى الألواح ...)
548	(آخر آية نزلت ...)
548	(آخر شيء نزل من القرآن ...)
548	(آخر ما نزل من القرآن كله ...)
501	(إذا تكلم الله بالوحي أخذت ...)
156	(إذا سجد الإنسان اعتزل الشيطان يبكي ...)
426	(إذا قرأت القرآن ...)
489	(إذا وافق ختم القرآن ...)
551	(أرى الله تعالى يذكر الرجال...)
498	(أعطي موسى التوراة في سبعة ...)
643	(أفضل العبادة قراءة القرآن ...)
188	(اقرأوا القرآن بألحان العرب ...)



432	(إِقرءوا القرآن وأعربوه ...)
426	(اقرأ القرآن في أربعين ...)
652	(اقرأ علىّ قال أقرأ عليك وعليك أنزل ...)
402	(أمرني جبريل أن أقرأ ...)
440	(إن الأذن سهل سمح ...)
598	(إن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف...)
597	(إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن ...)
598	(إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف...)
392	(إن الله يحب أن يقرأ...)
537	(أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل بيت ...)
537	(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى ..)
595	(إن جبريل وميكائيل أتياي ...)
595	(إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن ...)
595	(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقراءوا...)
188	(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ...)
595	(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف...)
545	(أنزل القرآن خمسا خمسا...)
546	(أنزلت الأنعام ومعها سبعون)
546	(أنزلت علي سورة الأنعام جملة واحدة ...)
217	(إنما قراءة القرآن سنة فاقراءوا ...)



499	(إنما نزل أول ما نزل منه سورة ...)
650	(أنه بنى مسجدا بفناء داره فكان يقرأ فيه ...)
444	(أنه قام ليلة كاملة من الليالي ...)
611	(أنه قرأ عند الموت ...)
664	(أنه كان يحك المعوذتين ...)
541	(أنها نزلت في يوم شات ...)
597	(أني بعثت إلى أمة أميين فيهم العجوز ...)
218	(أي سماء تظلني ...)
470	(بدأ الدين غريبا ...)
547	(البقرة سنام القرآن ودروته ...)
536	(بينما الناس في قبا في صلاة ...)
542	(بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا إذ ...)
536	(بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وسلم ...)
499	(جاءتهم التورية جملة واحدة ...)
646	(خذوا القرآن من أربعة ...)
548	(خطبنا عمر رضي الله عنه فقال إن آخر القرآن نزولا آية الربوا...)
421	(خفف الله على داود عليه السلام ...)
547	(خواتيم سورة البقرة ...)
414	(الخير بيدك ...)



643	(خيركم من تعلم القرآن وعلمه ...)
417	(دخل عليه الصلاة والسلام ذات ليلة ...)
392	(الدين النصحية ...)
472	(رب قارئ للقرآن والقرآن ...)
561	(زورت في نفسي مقالة ...)
430	(زينوا القرآن بأصواتكم ...)
602	(سمعت هشاما بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ...)
771	(صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)
402	(العلم لا يناله متكبر...)
420	(فإذا هي قراءة مفسرة ...)
608	(فاقرءوا كيف شيتم...)
597	(فبأي ذلك قرأتم فقد أصبتم ...)
543	(فما من مرّة يوحى إليّ...)
597	(فمن قرأ بحرف منها ...)
596	(قال دخلت المسجد فدخل رجل ...)
425	(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفقه من قرأه ...)
422	(القرآن كله في ركعة ...)
424	(قلت يا رسول الله في كم أقرأ القرآن ...)
552	(كان المشركون والمسلمون يحجون جميعا ...)
425	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يختم القرآن ...)



421	(كان صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة ...)
664	(كان عبد الله بن مسعود يحك ...)
776	(كان مما يأتي عليه زمان ...)
490	(كان يجمع أهله ...)
443	(كان يقرأ على ناقته ...)
516	(كانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة ...)
420	(كانت مدا ثم قرأ ...)
416	(كنا نسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ...)
444	(كنت أسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ...)
417	(كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)
424	(لا خير في عبادة ...)
651	(لا يجوز أن يقرأ أحد إلا بما اقرئ ...)
566	(لا يقرأ القرآن حائض ولا حنب ...)
424	(لأن أقرأ البقرة وآل عمران ...)
432	(لقد أوتيت زمماراً من مزامير ...)
431	(لكل شيء حلية ...)
546	(لما نزلت سورة الأنعام سبح ...)
157	(اللهم اكتب لي بها عندك أجراً وضع عني بها وزراً...)
476	(لولا أني رأيت ...)
258	(ليس من أم بر ...)



433	(ليس منا من لم)
458	(ما اجتمع قوم في بيت ...)
555	(ما بين دفتي المصحف كلام الله ...)
458	(ما من قوم يذكرون ...)
647	(مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن ...)
417	(مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)
461	(مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموالي ...)
437	(مفتونة قلوبهم ...)
393	(من أحب أن يقرأ ...)
256	(من استمع صب)
644	(من أفنى عمره في القرآن ...)
421	(من قرأ حرفاً من كتاب الله ...)
654	(من كذب على متعمداً فليتبوء...)
187	(نزل القرآن بالتفخيم....)
404	(نزل القرآن عليّ بحزن...)
546	(نزلت الأنعام كلها جملة ...)
546	(نزلت سورة الأنعام ومعها موكب...)
518	(نزلت فاتحة الكتاب ...)
239	(نعما المال الصالح ...)
684	(هل أنتم تاركوا لي صاحبي ...)



500	(وهو أهون علي ...)
596	(يا جبريل إني أرسلت إلى أمة ...)
673	(يأمركم أن تقرءوا القرآن كما علمتم...)
217	(يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم ...)
156	(يقرأ القرآن فإذا مرّ بسورة فيها سجدة)
421	(يقرأ القرآن في ركعة ...)
444	(يقرأ سورة الفتح ...)
650	(يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ...)

ثالثا: فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
83	إبراهيم بن إبراهيم اللقاني
452	إبراهيم بن أحمد المروزي
110	إبراهيم بن جعفر اللواتي
69	إبراهيم بن عمر الجعبري
625	إبراهيم بن يزيد التميمي
750	أبوبكر الداجوني
91	أبوبكر بن إسماعيل الشنواني
519	أبوبكر جعفر الفرياني
458	أبوبكر محمد بن عبد الله بن يونس
298	أبوعبد العزيز بن محمد
298	أبي بكر عتيق بن أحمد القصري
617	أحمد بن فارس
519	أحمد بن إبراهيم الثعلبي
160	أحمد بن أحمد الزروق
349	أحمد بن جعفر الدينوري
451	أحمد بن حمدان الأذري
109	أحمد بن ذكوان



139	أحمد بن صالح الطبري
237	أحمد بن علي ابن بادش
208	أحمد بن علي ابن سوار
209	أحمد بن عمار المهدوي
168	أحمد بن عمر الأسقاطي
449	أحمد بن عمر القرطبي
150	أحمد بن غانم النفراوي
230	أحمد بن محمد ابن أبي بزة
328	أحمد بن محمد البزي
166	أحمد بن محمد القسطلاني
224	أحمد بن محمد النحاس
133	أحمد بن منصور التلمساني
141	أحمد بن موسى الحمصي
144	أحمد بن موسى بن مجاهد
210	أحمد بن نصر الشذاني
587	أحمد بن نصر الخزاعي
222	أحمد بن يحيى الونشريسي
223	أحمد بن يوسف بن سويدان
626	إسحاق بن راهويه
753	إسماعيل بن إبراهيم السرخسي



150	أصبع بن الفرّج
163	بكر بن محمد المازري
416	جبير بن مطعم
65	جمال الدين الفاسي
93	الحسن بن أحمد الفارسي
209	الحسن بن أحمد الهمداني
255	الحسن بن خلف ابن بليمة
161	الحسن بن سعيد المطوعي
144	الحسن بن علي الأهوازي
144	الحسن بن علي البغدادي
779	الحسن بن علي العماني
298	الحسن بن علي بن حمدون الجلولي
93	الحسن بن قاسم المرادي
208	الحسن بن محمد البغدادي
556	الحسن بن مسعود اليوسي
71	الحسين بن علي الرجراجي الشوشاوي
587	الحسين بن علي الكرابيسي
358	الحسين بن علي باي
452	الحسين بن مسعود البغوي
62	حمزة الزيّات



130	حمودة محمد إدريس
625	حميد بن أبي حميد
94	خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري
161	خلف بن هشام
68	خليل الفراهيدي
139	داوود بن أبي طيبة
76	زبان بن عمّار التميمي المازني
263	زياد بن معاوية النابغة الذبياني
631	سعيد بن أوس
161	سليم بن عيسى
111	سليمان بن خلف الباجي
459	سليمان بن خلف الباجي
162	سليمان بن مهران الأعمش
265	سليمان بن نجاح
121	سيف الدين البصير
500	شرف الدين الطيبي
202	شعبة بن عباس
184	صالح بن زياد السوسي
626	عاصم بن كليب
140	عامر بن سعيد الخرشي



485	عامر بن شراحيل الشعبي
141	عبد الباقي الخراساني
181	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
208	عبد الرحمن بن أبي بكر الصقلي
70	عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة
149	عبد الرحمن بن القاسم
70	عبد الرحمن بن القاضي
719	عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي
455	عبد الرحمن بن محمد الأخضر
447	عبد الرحمن بن محمد الفوراني
576	عبد الرحمن بن يوسف اللجاني
451	عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي
117	عبد السلام بن سعيد (سحنون)
61	عبد الصمد العتقي
139	عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي
145	عبد الكريم بن عبد الصمد
751	عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري
447	عبد الكريم بن محمد الرافي
542	عبد الكريم بن محمد الرافي
108	عبد الله ابن أبي زيد

503	عبد الله بن أحمد النسفي
484	عبد الله بن حبيب السلمي
	عبد الله بن حبيب بن ربيعة
146	عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة
150	عبد الله بن عبد الحكم
210	عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي
209	عبد الله بن علي الخياط
348	عبد الله بن محمد البطلوسي
217	عبد الله بن مسعود الهذلي
600	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
714	عبد الله بن نجم بن شاس
507	عبد الله بن يوسف الجويني
109	عبد الملك بن محمد المعافري
108	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون
626	عبد الواحد بن زياد
770	عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد ابن التين
270	عبد الواحد بن محمد ابن أبي السداد
623	عبد الوهاب بن علي تاج الدين السبكي
213	عثمان بن جني
111	عثمان بن سعيد الداني



61	عثمان بن سعيد المصري
124	عثمان بن سعيد بن عدي المصري
516	عثمان بن عطاء الخرساني
216	عثمان بن عمر ابن الحاجب
217	عروة بن الزبير
619	عزيزي بن عبد الملك
484	عطاء بن السائب
519	العلاء بن المسيب
179	علي بن عبد الغني الفهري
514	علي بن أحمد الواحدي
85	علي بن أحمد بن عبد العزيز النويري
357	علي بن الحسين باي
145	علي بن حمزة الكسائي
449	علي بن خلف بن بطل
153	علي بن سعيد الرجراجي
92	علي بن سليمان الأخفش
79	علي بن عبد الكريم الأغصاوي
200	علي بن عمر الكتاني القيباطي
116	علي بن مجاهد العامري
108	علي بن محمد ابن القابسي



152	علي بن محمد الأجهوري
75	علي بن محمد السخاوي
153	علي بن محمد الشاذلي
153	علي بن محمد اللخمي
71	علي بن محمد بن الحسين الرباطي
190	عمار بن عبد الملك اليربوعي
689	عمر بن رسلان البلقيني
72	عمر بن عثمان (سيبويه)
152	عمر بن علي الفاكهاني
93	عمر بن محمد الشلوبين
516	عمر بن هارون
239	عمران بن حدير السدوسي
624	العوام بن حوشب
197	عياض بن موسى اليحصبي
751	عيسى بن عبد العزيز الإسكندراني
186	القاسم بن سلام الهروي
107	قاسم بن عيسى التنوخي
69	القاسم بن فيره الشاطبي
626	كليب بن شهاب الجرمي
590	كمال الدين محمد بن موسى الدميري



58	لطف الله العجمي
116	مالك بن أنس
588	المأمون عبد الله بن هارون
589	المتوكل علي الله بن المعتصم
132	محمد أبو عبد الله الثقاقي
130	محمد أبو عبد الله الصفاقسي
121	محمد الإفراي
209	محمد بن سفيان
70	محمد بن إبراهيم البيضاوي
147	محمد بن إبراهيم التتائي
556	محمد بن إبراهيم الملاي
212	محمد بن إبراهيم بن إلياس
148	محمد بن أحمد ابن غازي
462	محمد بن أحمد البساطي
212	محمد بن أحمد الكتاني
449	محمد بن أحمد بن رشد
171	محمد بن أحمد كيسان
85	محمد بن الحسن البناني
154	محمد بن الحسن اللقاني
497	محمد بن الحسن بن فورك

209	محمد بن الحسين القلانسي
171	محمد بن القاسم الأنباري
360	محمد بن القاسم الأنباري
459	محمد بن القاسم بن شعبان
515	محمد بن أيوب بن الضريس
627	محمد بن سالم الطبلاوي
629	محمد بن سعدان
620	محمد بن سليمان ابن النقيب
210	محمد بن شريح
519	محمد بن عبد الحق بن عطية
164	محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن
212	محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي
223	محمد بن عبد الرحمن غلام ثعلب
139	محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني
210	محمد بن عبد الله ابن أشتة
544	محمد بن عبد الله ابن العربي
328	محمد بن عبد الله التنسي
146	محمد بن عبد الله الخرشي
604	محمد بن عبد الله المرسي
80	محمد بن عبد الملك القيسي



110	محمد بن عتاب
557	محمد بن عثمان السنوسي
79	محمد بن علي الأذفوي
149	محمد بن علي المازري
214	محمد بن عمر الزمخشري
267	محمد بن محمد ابن الصّقّار
63	محمد بن محمد الجزري
502	محمد بن محمد الرازي
82	محمد بن محمد الرعيني (الخطاب)
201	محمد بن محمد الشريشي الشهير بالخرّاز
237	محمد بن محمد الصنهاجي
174	محمد بن محمد المجراد
69	محمد بن محمد النويري
155	محمد بن محمد بن عرفة
461	محمد بن محمد بن عرفة
476	محمد بن محمد بن ناصر الدرعي
165	محمد بن مصطفى قاره باطاق الحنفي
479	محمد بن مفلح
190	محمد بن مقاتل الكسائي
624	محمد بن يزيد



91	محمد بن يزيد المبرد
483	محمد بن يوسف الحلبي
513	محمد بن يوسف الكرماني
459	محمد بن يوسف المواق
776	محمود بن حمزة الكرماني
99	مسعود الشيبوني
25	مسعود بن عمر (أبو سعيد)
70	مسعود بن محمد جموع
518	المسور بن مخرمة
128	مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري
357	مصطفى خوجة الحنفي
588	المعتصم محمد بن هارون
626	المغيرة بن سلمة
106	مكي بن حموش
70	المنتجب بن أبي العز الهمداني
178	موسى بن عبيد الله الخاقاني
112	موسى بن محمد حدادة
64	ميمون بن مساعد الفخار
61	نافع بن عبد الرحمن المدني
486	نافع مولى عبد الله بن عمر



362	نصر بن علي ابن أبي مريم
520	نصر بن محمد السمرقندي
63	هاشم بن محمد المغربي
544	هبة الله بن سلامة
144	الهيثم بن أحمد الصباغ
589	الواثق بالله هارون بن المعتصم
103	يحي بن زياد الفراء
533	يحي بن سلام
169	يحي بن عبد المعطي الزواوي
61	يزيد بن القعقاع
625	يزيد بن هارون
119	يعقوب الأزرق
241	يعقوب بن إسحاق
115	يوسف بن عبد الله بن عبد البر
208	يوسف بن علي الهذلي
138	يونس بن عبد الأعلى يونس

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية ورش.
2. الإبانة الكبرى لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري المعروف بابن بطة العكبري المتوفى 387هـ، المحقق رضا معطي وعثمان الأثيوبي ويوسف الوابل والوليد بن سيف وحمد التويجرس، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض.
3. إبراز المعاني من حرز الأمان لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة المتوفى سنة 665هـ، دار الكتب العلمية.
4. الإتيقان في علوم القرآن عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ، المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة 1394هـ، 1974م.
5. الإحاطة في أخبار غرناطة محمد بن عبد الله بن سعيد السلیماني اللوشي الغرناطي أبو عبد الله الشهير بلسان الدين ابن الخطيب المتوفى سنة 776هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1424هـ.
6. الأحرف السبعة للقرآن عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني المتوفى سنة 444هـ، المحقق الدكتور عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1408هـ.

7. أحكام القرآن القاضي محمد بن عبد الله أبوبكر بن العربي المتوفى سنة 543هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثالثة 1424هـ، 2003م.

8. إحياء علوم الدين أبو حامد الغزالي المتوفى سنة 505هـ، دار المعرفة بيروت.

9. أدب المفتي والمستفتي عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة الطبعة الثانية 1423هـ، 2002م.

10. الأذكار لأبي زكرياء محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة 676هـ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان طبعة منقحة 1414هـ، 1994م، ودار ابن حزم للطباعة والنشر الطبعة الأولى 1425هـ، 2004م.

11. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي المتوفى سنة 626هـ، المحقق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى سنة 1414هـ، 1993م.

12. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المتوفى سنة 923هـ، المطبعة الكبرى الأميرية مصر الطبعة السابعة 1323هـ.

13. الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي القزويني المتوفى سنة 446هـ، المحقق محمد سعيد عمر ادريس مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى 1409هـ.

14. أسباب نزول القرآن لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى سنة 468هـ، المحقق عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح الدمام الطبعة الثانية 1412هـ 1992م، وتحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1411هـ.

15. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المتوفى سنة 463هـ، المحقق علي محمد البجاوي دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1412هـ 1992م.

16. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي السلاوي المتوفى سنة 1315هـ، المحقق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء.

17. أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير المتوفى سنة 630هـ، المحقق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1415هـ 1994م.

18. الأسماء والصفات لأبي بكر البيهقي المتوفى سنة 458هـ، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي مكتبة السوادي جدة المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 1413هـ، 1993م.

19. الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي المتوفى سنة 771هـ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1411هـ، 1991م.

20. الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1415هـ.

21. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي المتوفى سنة 1393هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان 1415هـ، 1995م.

22. إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني المتوفى سنة 403هـ، المحقق: السيد أحمد صقر، دار المعارف مصر الطبعة الخامسة 1997م.

23. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد ابن إسماعيل المرادي النحوي المتوفى سنة 338هـ، علق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ.

24. الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي المتوفى سنة 1396هـ، دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر 2002م.

25. الأغاني للأصبهاني دار التونسية للنشر طبع ونشر دار الثقافة اللبنانية الطبعة

الأولى 1983

26. الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر المعروف بابن بادش أحمد بن علي بن

أحمد الأنصاري المتوفى سنة 540هـ، دار الصحابة للتراث.

27. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين الحنفي أبو عبد الله

مغلطاي بن قليح بن عبد الله البكجري المصري المتوفى سنة 762هـ، المحقق:

أبو عبد الرحمن عادل بن محمد أبو محمد أسامة بن إبراهيم، مؤسسة الفاروق

الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1422هـ، 2001م.

28. الأم للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المتوفى سنة 204هـ، دار المعرفة

بيروت، 1410هـ، 1990.

29. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري للمؤلف

إلياس بن أحمد حسين الشهير بالساعاتي البرماوي، دار الندوة العالمية للطباعة

والنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة 1421هـ، 2000م.

30. إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي

المتوفى سنة 646هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي

القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ 1982م.

31. الانتصار للقرآن لمحمد بن الطيب القاضي أبي بكر الباقلاني المتوفى سنة 403هـ، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح عمان، ودار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ، 2001م.

32. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الأنصاري أبي البركات كمال الدين الأنباري المتوفى سنة 577هـ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ، 2003م.

33. الأنوار السواطع على الدرر اللوامع للشوشاوي مخطوط في الخزانة الحسنية برقم 522.

34. إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد المحقق التهامي الراجحي ويوسف وخيتي جامعة محمد الخامس الرباط

35. الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي المحقق: حسن شاذلي فرهود كلية الآداب جامعة الرياض الطبعة الأولى 1389هـ 1969م.

36. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي المتوفى سنة 1399هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

37. إيضاح الوقف والابتداء لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبوبكر الأنباري المتوفى سنة 328هـ، المحقق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1390هـ، 1971م.

38. البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري المتوفى 970هـ، دار الكتاب الإسلامي الطبعة الثانية.

39. تفسير ابن حيان المسمى البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة 745هـ، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، الطبعة 1420.

40. البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى سنة 774هـ، دار الفكر 1407هـ، 1986م، ودار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى 1408هـ، 1988/،

41. البدر الطالع بمحاسن بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني المتوفى سنة 1250هـ، دار المعرفة بيروت.

42. أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان لمحمود بن حمزة أبو القاسم برهان الدين الكرمانى ويعرف بتاج القراء المتوفى سنة 505هـ، المحقق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة.

43. البرهان في علوم القرآن أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة 794هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1376هـ، 1957م

44. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي جعفر ضبي دار الكاتب العربي القاهرة سنة 1967هـ.

45. بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان.

46. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك) لأبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي المالكي المتوفى سنة 1241هـ، دار المعارف.

47. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة 817هـ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1421هـ، 2000م.

48. بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء لأبي علي الحسن بن البنا ، دار الكتب العلمية بيروت.

49. البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني المتوفى سنة 444هـ، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث الكويت، الطبعة الأولى 1414هـ، 1994م.

50. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى 520هـ، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1480هـ، 1988م.

51. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي المتوفى 1205هـ، دار الهداية.

52. التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم الغرناطي أبو عبد الله المواق المالكي دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1416هـ 1994م.

53. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لعبد الرحمن بن محمد ابن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة 808هـ، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية 1408هـ، 1988م.

54. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي المتوفى سنة 748هـ، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 2003م.

55. تاريخ الأوسط لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله المتوفى سنة 256هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى 1397هـ، 1977م.

56. تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس لخليل إبراهيم السامرائي وعبد الواحد ذنون طه وناطق صالح مصلوب، دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت الطبعة الأولى 2000م.

57. تاريخ القراءات في المشرق والمغرب تأليف الدكتور محمد المختار ولد أباه منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو.

58. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463هـ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1422هـ، 2002م.

59. تاريخ دمشق لأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى سنة 571هـ، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1415هـ، 1995م.

60. تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة 276هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

61. التبصرة لعلي بن محمد الربيعي أبي الحسن المعروف باللخمي المتوفى سنة 478هـ، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر الطبعة الأولى 1432هـ، 2011م.

62. التبيان في آداب حملة القرآن لأبي زكرياء محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة 676هـ، تحقيق: محمد الحجاز، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، الطبعة الثالثة 1414هـ، 1994م.

63. التحبير في علم التفسير لجلال الدين السيوطي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، سنة النشر 1404هـ.

64. التحديد في الإتيان والتجويد لعثمان بن سعيد لأبي عمرو الداني المتوفى سنة 444هـ، تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار بغداد، الطبعة الأولى 1407هـ، 1988م.

65. تحصيل المنافع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع للكرامي مكتبة التوبة الرياض الطبعة الأولى 1422هـ، 2001م.

66. تحفة المنافع في مقرأ الإمام نافع للمؤلف ميمون بن مساعد المصمودي بالخزانة الحسنية بالرباط المغرب برقم (14070).

67. تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ ليوسف بن حسن بن أحمد جمال الدين ابن المبرد الحنبلي المتوفى سنة 909هـ، دار النوادر سوريا، الطبعة الأولى 1432هـ، 2011م.

68. تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي المتوفى سنة 748هـ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م.

69. التذكرة في القراءات الثمان للإمام طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم.

70. تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ المتوفى سنة 1408هـ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1994م.

71. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة 544هـ، مطبعة فضالة المحمدية المملكة المغربية، الطبعة الأولى.

72. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد زكي الدين المنذري المتوفى سنة 656هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ.

73. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تحقيق عوض بن حمد القوزي، مركز النخب العلمية الطبعة الأولى 1410هـ، 1990م.

74. تفسير ابن أبي حاتم المسمى تفسير لقرآن العظيم لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم المتوفى سنة 327هـ، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة 1419هـ.

75. تفسير ابن جزي المسمى التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي الكلبي الغرناطي المتوفى سنة 741هـ، تحقيق عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.

76. تفسير ابن عطية المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المتوفى سنة 542هـ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ.

77. تفسير ابن فورك لمحمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني أبوبكر المتوفى سنة 406هـ، تحقيق علال عبد القادر بندويش، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1430هـ، 2009م.

78. تفسير ابن كثير المسمى تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المتوفى 774هـ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ.

79. تفسير الألوسي المسمى روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي المتوفى سنة 1270هـ، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.

80. تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي المتوفى 685هـ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

81. تفسير الثعلبي المسمى الكشف والبيان في تفسير القرآن لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق المتوفى سنة 427هـ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ، 2002م.

82. تفسير الرازي مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي فخر الدين المتوفى سنة 606هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثالثة 1420هـ.

83. تفسير السدي الكبير لإسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير أبو محمد، تحقيق: محمد عطا يوسف، دار الوفاء، 1414هـ، 1993م.

84. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم لأبي الليث مصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي المتوفى سنة 373هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

85. تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري المتوفى سنة 310هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1420هـ، 2000م.

86. تفسير القرطبي المسمى جامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي المتوفى سنة 671هـ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ، 1964م.

87. تفسير الزمخشري المسمى الكشف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري المتوفى سنة 538هـ، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ.

88. تفسير الماوردي المسمى النكت والعيون لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي المتوفى سنة 450هـ، تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية بيروت.

89. تفسير الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي المتوفى سنة 468هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1415هـ، 1994م.

90. تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي للدكتور عبد الله معصر، دار الكتب العلمية بيروت.

91. التقريب والإرشاد لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم القاضي أبوبكر الباقلاني المالكي المتوفى سنة 403هـ، تحقيق عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1418هـ، 1998م.

92. تكميلة التقييد وتحليل التعقيد لابن غازي مخطوط الخزانة العامة الرباط برقم 822، وخزانة القرويين برقم 341. وخزانة الحسنية برقم 1260، 8934.

93. التمهيد في علم التجويد لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد لن محمد بن يوسف المتوفى سنة 833هـ، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م.

94. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين لعلي بن محمد أبو الحسن النوري الصفاقسي المتوفى سنة 1118هـ، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله .

95. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج جما الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي المتوفى سنة 742هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى 1400هـ، 1980.

96. تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة الأولى 1326.

97. تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور المتوفى سنة 370هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى 2001م.

98. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي المتوفى سنة 749 هـ، مطبعة دار الفكر العربي الطبعة الأولى 1428 هـ، 2008 م.

99. التوضيح في شرح مختصر الفرعي لابن الحاجب لخليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصري المتوفى 776 هـ، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى سنة 1429 هـ، 2008 م.

100. التيسير في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني المتوفى سنة 444 هـ، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية 1404 هـ، 1984 م.

101. الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم المتوفى 354 هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الأولى 1393 هـ، 1973 م.

102. جامع البيان في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني المتوفى سنة 444 هـ، جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة الأولى 1428 هـ، 2007 م.

103. جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني المتوفى سنة 1364 هـ، المكتبة العصرية صيدا بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون 1414 هـ، 1993 م.

104. الجامع لمسائل المدونة لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي المتوفى 541هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1434هـ، 2013م.

105. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي أبو عبد الله المتوفى سنة 488هـ، الدار المصرية القاهرة 1966م.

106. جمال القراء وكمال الإقراء لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي أبو الحسن علم الدين السخاوي المتوفى سنة 643هـ، دار المأمون للتراث دمشق بيروت الطبعة الأولى 1418هـ، 1997م.

107. الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي أبو محمد محي الدين الحنفي المتوفى سنة 775هـ، دار مير محمد كتب خانه كراتشي.

108. حاشية البناني الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني في كتاب شرح الزرقاني على مختصر خليل دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1422هـ، 2002م.

109. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن أحمد الدسوقي المالكي 1230هـ، دار الفكر.

110. حاشية الطيبي على الكشاف فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب
لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي المتوفى سنة 743هـ، الناشر جائزة دبي
الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى 1434هـ، 2013م.

111. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني لأبي الحسن علي بن أحمد بن
مكرم الصعيدي العدوي المتوفى سنة 1189هـ، دار الفكر بيروت، 1414هـ،
1994م.

112. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لحسن بن محمد بن
محمود العطار الشافعي المتوفى سنة 1250هـ، دار الكتب العلمية.

113. الحاوي للفتاوى لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى سنة
911هـ، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1424هـ، 2004م.

114. حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة المتوفى سنة
403هـ، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

115. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للقاسم بن فيره بن خلف بن
أحمد الرعيني، أبي محمد الشاطبي، تحقيق تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى الطبعة
الرابعة 1426هـ، 2005م.

116. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن
إسحاق بن موسى الأصبهاني المتوفى سنة 430هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
1409هـ.

117. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية لابن الجزري مكتبة الثقافة الدينية.

118. حياة الحيوان الكبرى لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبي البقاء كمال الدين الشافعي المتوفى 808هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية 1424هـ.

119. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للمؤلف عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة 1093هـ، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الرابعة 1418هـ، 1997م.

120. الخصائص لأبي الفتح أبو الفتح الموصلي المتوفى 392هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

121. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمؤلف محمد أمين بن فضل الله بن محب المحبي الأصل، الدمشقي المتوفى 1111، دار صادر بيروت.

122. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني صفي الدين المتوفى سنة 923هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية دار البشائر حلب، الطبعة الخامسة 1416هـ.

123. الدر الخريدة شرح الياقوتة الفريدة لعبد الواحد السوسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

124. الدر الفريد وبيت القصيد لمحمد بن أيدير المستعصي المتوفى سنة 639هـ، تحقيق: كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1436هـ، 2015م.

125. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة 756هـ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.

126. الدر النثير والعذب المنير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان الداني المتوفى سنة 444هـ، لعبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي المتوفى سنة 705هـ، تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر جدة، 1411هـ، 1990م.

127. الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف المتوفى سنة 833هـ، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى الطبعة الثانية 1421هـ، 2000م.

128. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية صيدر اباد الهند، الطبعة الثانية 1392هـ، 1972م.

129. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبوبكر البيهقي المتوفى سنة 458هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1405م.

130. دولة الإسلام في الأندلس لمحمد بن عبد الله المصري المتوفى سنة 1406هـ، مكتبة الخانجي القاهرة.

131. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين المتوفى سنة 799هـ، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر القاهرة.

132. ديوان الأعشى ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير المعروف بأعشى قيس المتوفى سنة 629هـ.

133. ديوان الذبياني دار الكتاب العربي شرح وتعليق الدكتور حنا نصر الحقي الطبعة الأولى 1411هـ، 1991م.

134. ديوان الهذليين للشعراء الهذليون دار القومية للطباعة والنشر القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1385هـ، 1965م.

135. الذيل والتكملة لكتابي موصل والصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي المتوفى سنة 703هـ، دار الغرب الإسلامي تونس، الطبعة الأولى 2012م.

136. متن رسالة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي المتوفى 386هـ، دار الفكر.

137. روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكرياء محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة 676هـ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت دمشق عمان الطبعة الثالثة 1412هـ، 1991م.

138. الزهد والرقائق لابن المبارك المتوفى سنة 181هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت.

139. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني المتوفى سنة 1420هـ، دار المعارف الرياض المملكة العربية السعودية.

140. سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى 273هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى 1430هـ، 2009م.

141. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشر بن شداد السرجستاني المتوفى سنة 275هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت.

142. مسند عثمان بن عفان لأبي القاسم البغوي المتوفى سنة 317هـ، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة 1423هـ، 2002م.

143. سنن الترمذي الجامع الكبير لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى المتوفى سنة 279هـ، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، سنة 1998هـ.

144. سنن الصغرى للنسائي المجتبى من السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي المتوفى سنة 303هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الثانية 1406هـ، 1986م.

145. سنن الكبرى للنسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة 303هـ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ، 2001م.

146. سنن سعيد بن منصور لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني المتوفى سنة 227هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار السلفية الهند، الطبعة الأولى 1403هـ، 1982م.

147. سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة 748هـ، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة 1405هـ، 1985م.

148. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف المتوفى سنة 1360هـ، دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى سنة 1424هـ، 2003م.

149. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي أبو الفلاح المتوفى سنة 1089هـ، دار ابن كثير دمشق بيروت الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م.

150. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي المتوفى سنة 900هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م.

151. شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المتوفى سنة 905هـ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1421هـ، 2000م.

152. شرح التلقين لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي المتوفى سنة 536هـ، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 2008م.

153. شرح الزرقاني على مختصر خليل لعبد الباقي الزرقاني المتوفى سنة 1099هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1422هـ، 2002م.

154. شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد بن محمد أبو القاسم محب الدين النويري المتوفى سنة 857هـ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1424هـ، 2003م.

155. شرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني دار المعارف النعمانية سنة النشر 1401هـ، 1981م.

156. شرح الواضحة في تجويد الفاتحة للمرادي، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود.

157. شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين المتوفى سنة 672هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى سنة 1410هـ، 1990م.

158. شرح شافية ابن الحاجب للمؤلف حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاسترابادي المتوفى سنة 715هـ، مكتبة الثقافة الطبعة الأولى 1425هـ، 2004م.

159. شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ، الناشر لجنة التراث العربي الطبعة 1386هـ، 1966م.

160. شرح طيبة النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري المتوفى سنة 833هـ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1420هـ، 2000م.

161. شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لعبد الله بن محمد الغنيمان، الناشر مكتبة دار المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1405هـ.

162. شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشبي المتوفى سنة 1101هـ، دار الفكر للطباعة بيروت.

163. شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني أبوبكر البيهقي المتوفى سنة 458هـ، الناشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى 1423هـ، 2003م.

164. الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي أبو الفضل المتوفى سنة 544هـ، الناشر دار الفيحاء عمان، الطبعة الثانية 1407هـ.

165. الشقائق النعمانية عي علماء الدولة العثمانية لأحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير عصام الدين طاشكبري زاده المتوفى سنة 968هـ، الناشر دار الكتاب العربي بيروت.

166. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي المتوفى سنة 393هـ، دار العلم للملايين الطبعة الرابعة 1407هـ، 1987م.

167. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم الدارمي البستي المتوفى سنة 354هـ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1408هـ، 1988م.

168. صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري المتوفى سنة 311هـ، الناشر المكتب الإسلامي بيروت.

169. الجامع المسند صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ.

170. المسند الصحيح المختصر صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى سنة 261هـ، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت.

171. صفحات في علوم القراءات لأبي الطاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر المكتبة الأمدادية الطبعة الأولى سنة 1415هـ.

172. صفة الصفوة لأبي الفرج جمال الدين الجوزي المتوفى سنة 597هـ، دار الحديث القاهرة الطبعة 1421هـ، 2000م.

173. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبي القاسم ابن بشكوال المتوفى سنة 578هـ، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية 1374هـ، 1955م.

174. ضعيف الترغيب والترهيب لمحمد ناصر الدين الألباني الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة 1421هـ، 2000م.

175. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين أبو الخير السخاوي المتوفى سنة 902هـ، الناشر منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

176. طبقات الحنابلة لأبي الحسن ابن أبي يعلى محمد بن محمد المتوفى سنة 526هـ، الناشر دار المعرفة بيروت.

177. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي المتوفى سنة 771هـ، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1413هـ.

178. طبقات الشافعية لابن قاضي أبوبكر بن أحمد بن محمد المتوفى سنة 851هـ،
الناشر عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى سنة 1407هـ.

179. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة 476هـ،
دار الرائد العربي بيروت لبنان الطبعة الأولى 1970هـ.

180. طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم لعبد الوهاب بن يوسف بن
إبراهيم ابن السلار الشافعي المتوفى سنة 782هـ، الناشر المكتبة العصرية صيدا
بيروت، الطبعة الأولى سنة 1423هـ، 2003م.

181. طبقات الكبرى لابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي
بالولاء البصري البغدادي المتوفى سنة 230هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت،
الطبعة الأولى سنة 1410هـ، 1990م.

182. طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأذوفه ودي، الناشر مكتبة العلوم
والحكم السعودية الطبعة الأولى سنة 1417هـ، 1997م.

183. طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداوودي المالكي
المتوفى سنة 945هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت.

184. طبقات النحويين واللغويين لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج
الزبيدي الأندلسي الإشبيلي أبوبكر المتوفى سنة 379هـ، الناشر دار المعارف،
الطبعة الثانية.

185. العبر في خبر من غبر لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى 748هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

186. العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي القزويني المتوفى سنة 623هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة 1417هـ، 1997م.

187. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لأبي محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجدامي السعدي المالكي المتوفى سنة 616هـ، الناشر دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى سنة 1423هـ، 2003م.

188. عمدة القارئ والمقرئين للشاقنصي تحقيق عبد الرزاق سرور دار ابن حزم الطبعة الأولى 1469هـ، 2008م.

189. العميد في علم التجويد لمحمود بن علي المصري المتوفى سنة 1367هـ، الناشر دار العقيدة الإسكندرية الطبعة الأولى سنة 1425هـ، 2004م.

190. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري شمس الدين أبو الخير المتوفى 833هـ، الناشر مكتبة ابن تيمية 1351هـ.

191. غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة 276هـ، الناشر مطبعة العاني بغداد الطبعة الأولى 1397هـ.

192. غيث النفع في القراءات السبع لعل بن محمد بن سالم أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي المتوفى سنة 1118هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة 1425هـ، 2004م.

193. فتاوى ابن الصلاح لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة 643هـ، الناشر مكتبة العلوم والحكم عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى 1407هـ.

194. الفتاوى الكبرى لابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الدمشقي المتوفى سنة 728هـ، الناشر دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1408هـ، 1987م.

195. فتح الباري شرح صحيح البخاري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي المتوفى سنة 795هـ، الناشر مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية الطبعة الأولى 1417هـ، 1996م.

196. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الناشر دار المعرفة بيروت، سنة 1379هـ.

197. الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية لمحمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري المكي المتوفى سنة 1057هـ، الناشر جمعية النشر والتأليف الأزهرية.

198. الفجر الساطع والضياء اللامع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي المكتبة الوطنية مراكش الطبعة الأولى 2007م، 1428هـ.

199. الفردوس بمأثور الخطاب لشيرويه بن شهدار بن شيرويه بن فناخسرو أبو شجاع الديلمي الهمداني المتوفى سنة 509هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة 1406هـ، 1986م.

200. الفروع وتصحيح الفروع لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي المتوفى سنة 763هـ، الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1424هـ، 2003م.

201. فضائل القرآن لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ثم الدمشقي المتوفى سنة 774هـ، الناشر مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى 1416هـ.

202. فضائل القرآن للقاسم بن سلام لأبي عبيد الهروي المتوفى سنة 224هـ، الناشر دار ابن كثير الطبعة الأولى 1415هـ، 1995م.

203. فضائل القرآن وتلاوته لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرئ المتوفى سنة 454هـ، الناشر دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى 1415هـ، 1994م.

204. فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم لمحمد عبد الحي الأدرسي المعروف بعبد الحي الكتاني المتوفى سنة 1382هـ، الناشر دار الغرب الإسلامي بيروت. الطبعة الثانية 1982هـ.

205. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غانم شهاب الدين النفراوي المتوفى سنة 1126هـ، دار الفكر، الطبعة 1415هـ، 1995م.

206. الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة للعلامة محمد بن يالوشة طبع بالمطبعة التونسية بسوق البلاط بتونس 1357هـ، 1931م.

207. القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس للقاضي محمد بن عبدالله أبوبكر بن العربي الإشبيلي المتوفى سنة 543هـ، الناشر دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1992م.

208. القصيدة الحصرية للمؤلف الحصري مخطوط بخزانة الملك سعود برقم 2527.

209. القصيدة الحصرية مكتبة أولاد الشيخ للتراث تحقيق الدكتور توفيق بن أحمد العبكري أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة القاضي عياض بمراكش الطبعة الأولى 1423هـ، 2002م.

210. قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب مكي محمد بن علي بن عطية الحارثي المتوفى سنة 386هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية 1426هـ، 2005م.

211. الكافي في القراءات السبع دراسة وتحقيق سالم بن غرم الزهراني رسالة لنيل درجة الماجستير قسم الكتاب والسنة تحت إشراف الدكتور محمد سيدي الحبيب سنة 1419هـ، جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين.

212. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل أبو القاسم الهذلي المتوفى سنة 465هـ، الناشر مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 1428هـ.

213. كتاب العين لأبي عبد الرحمن خليل الفراهيدي المتوفى سنة 170هـ، الناشر دار ومكتبة الهلال.

214. كتاب الولاة وكتاب القضاة لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري المتوفى سنة 355هـ، الناشر 1424هـ، 2003م.

215. كتاب سيبويه الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ، 1988م.

216. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاجي خليفة المتوفى سنة 1067هـ، الناشر مكتبة المثنى بغداد، 1941م.

217. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لأبي مكي القيسي دار الكتب العلمية 2011م.

218. كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري شهاب الدين شيخ الإسلام أبو العباس المتوفى سنة 974.

219. كفاية الطالب الرباني بشرح حاشية العدوي لأبي الحسن علي بن أحمد العدوي 1189هـ، الناشر دار الفكر بيروت، 1414هـ، 1994م.

220. الكليات معجم في مصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الحنفي المتوفى سنة 1094هـ، الناشر مؤسسة الرسالة بيروت.

221. الكنز في القراءات العشر لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه ابن المبارك تاج الدين المتوفى سنة 741هـ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى 1425هـ، 2004.

222. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى المتوفى سنة 786هـ، الناشر دار إحياء التراث العربى بيروت، الطبعة الأولى 1356هـ، 1937م.

223. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للمؤلف نجم الدين الغزي المتوفى سنة 1061هـ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1418هـ، 1997م.

224. لباب الآداب لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1417هـ، 1997م.

225. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي المتوفى 616هـ، دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1416هـ، 1995.

226. اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي النعماني المتوفى سنة 775هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م.

227. لسان العرب لابن منظور دار صادر الطبعة الثانية 1414هـ.

228. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت الطبعة الثالثة 1390هـ، 1971م.

229. اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى 392هـ، دار الكتب الثقافية الكويت.

230. متن شرح أم البراهين للملاي دار الكتب العلمية بيروت.

231. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة 209هـ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة 1381هـ.

232. المجموع شرح المذهب لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة 676هـ، الناشر دار الفكر.

233. مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله الرازي المتوفى سنة 666هـ، المكتبة العصرية صيدا، الطبعة الخامسة 1420هـ، 1999م.

234. مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي الأندلسي المتوفى سنة 496هـ، الناشر مجمع الملك فهد المدينة المنورة، 1423هـ، 2002م.

235. المختصر الفقهي لابن عرفة لمحمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي أبو عبد الله المتوفى سنة 803هـ، الناشر مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية الطبعة الأولى 1435هـ، 2014م.

236. مختصر خليل للعلامة خليل دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1426هـ، 2005م.

237. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسى دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأولى 1417هـ، 1996م.

238. المدخل لابن الحاج أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المتوفى سنة 737هـ، الناشر دار التراث.

239. مدونة الإمام مالك المدني المتوفى سنة 179هـ، الناشر دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1415هـ، 1994م.

240. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي المتوفى سنة 768هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ، 1997م.

241. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المتوفى سنة 665هـ، الناشر دار صادر بيروت، 1395هـ، 1975م.

242. المسائل لإيضاح المسائل لمحي الدين بن عربي أبوبكر بن محمد بن علي بن محمد بن عربي (ت 560)، دار الكتب العلمية.

243. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع المتوفى سنة 405هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1411هـ، 1990م.

244. مسند إسحاق ابن راهويه لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه المتوفى 238هـ، الناشر مكتبة الإيمان المدينة المنورة الطبعة الأولى 1412هـ، 1991م.

245. مسند أبي داود الطيالسي لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي المتوفى سنة 204هـ، الناشر دار هجر مصر، الطبعة الأولى 1419هـ، 1999م.

246. مسند أبي يعلى لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصل المتوفى سنة 307هـ، الناشر دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى 1404هـ، 1984م.

247. مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى 241هـ، الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1421هـ، 2001م.

248. مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار المتوفى سنة 292هـ، الناشر مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1988م.

249. شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي المتوفى 321هـ، الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1415هـ، 1494م.

250. مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البيهقي المتوفى سنة 885هـ، الناشر مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1408هـ، 1987م.

251. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحمودي لأبي العباس المتوفى سنة 770هـ، الناشر المكتبة العلمية بيروت.

252. مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي المتوفى سنة 235هـ، الناشر مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى 1409هـ.

253. مصنف عبد الرزاق الصنعاني لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني المتوفى سنة 211هـ، الناشر المجلس العلمي الهند، الطبعة الثانية 1403هـ.

254. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لأبي زيد الدباغ المتوفى 696هـ، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الثانية 1388هـ.

255. معترك الإقران في إعجاز القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى 911هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ، 1988م.

256. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين أبو عبد الله
ياقوت الحموي المتوفى سنة 626هـ، الناشر دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة
الأولى 1414هـ، 1993م.

257. المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو
القاسم الطبراني المتوفى 360هـ، الناشر دار الحرمين القاهرة.

258. معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت الحموي المتوفى 626هـ، دار صادر بيروت،
الطبعة الثانية 1995م.

259. معجم الشعراء للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني مكتبة
القدس دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثانية 1402هـ، 1982م.

260. المعجم الكبير سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم
الطبراني المتوفى سنة 360هـ، الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الثانية.

261. المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب
العلمية الطبعة الأولى 1417هـ، 1996م.

262. معجم المؤلفين لعمر كحالة المتوفى سنة 1408هـ، مكتبة المثنى بيروت دار
إحياء التراث العربي بيروت.

263. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ لمحمد محيسن المتوفى سنة 1422هـ،
الناشر دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1412هـ، 1992م.

264. المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر
الموحدين لمحي الدين المراكشي عبد الواحد بن علي التميمي المتوفى سنة 647هـ،
الناشر المكتبة الأولى 1426هـ، 2006م.

265. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني لعبد الهادي حميتو ، مطبعة الوفا،
الطبعة الأولى سنة 1421هـ.

266. معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى
بن مهران الأصبهاني المتوفى سنة 430هـ، الناشر دار الوطن للنشر الرياض
الطبعة الأولى 1419هـ، 1998م.

267. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبو عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة 748هـ، الناشر دار
الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة 1417هـ، 1997م.

268. المعونة على مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب أبو محمد بن علي بن نصر
الثعلبي البغدادي المالكي المتوفى سنة 422هـ، الناشر المكتبة التجارية مكة
المكرمة.

269. المغرب في حلى المغرب لأبي الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي
المتوفى سنة 685هـ، الناشر دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة 1955م.

270. المفصل في صناعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري
جار الله المتوفى سنة 538هـ، الناشر مكتبة الهلال بيروت الطبعة الأولى 1993م.

271. المفضليات المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي المتوفى سنة 168هـ،
الناشر دار المعارف القاهرة، الطبعة السادسة.

272. مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسن المتوفى
سنة 395هـ، الناشر دار الفكر سنة 1399هـ، 1979م.

273. المقتضب لأبي العباس الأزدي المعروف بالمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر
المتوفى سنة 285هـ، دار عالم الكتب بيروت.

274. المقدمات والمهدات لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة
520هـ، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ، 1988م.

275. المقدمة الجزرية لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن
يوسف المتوفى 833هـ، الناشر دار المغني للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1422هـ
2000م.

276. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي
بكر بن سليمان الهيثمي المتوفى سنة 807هـ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت.

277. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه لابن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد
الله محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة 748هـ، الناشر لجنة إحياء المعارف
النعمانية الطبعة الثالثة 1408هـ.

278. مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها
لأبي الحسن علي بن سعيد الجرجاني المتوفى سنة 633هـ، دار ابن حزم، الطبعة
الأولى 1428هـ، 2007م.

279. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لتقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن
محمد بن الأزهر بن أحمد الحنبلي المتوفى سنة 641هـ، الناشر دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع سنة 1414هـ.

280. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشمس الدين ابن الجزري المتوفى سنة
833هـ، الناشر دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة 1420هـ، 1999م.

281. المنظومة الخاقانية للإمام أبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن خاقان الخاقاني
(ت 325)، دار أولاد الشيخ للتراث.

282. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن
سليمان الهيثمي المتوفى سنة 807هـ، الناشر دار الكتب العلمية.

283. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن
محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي الخطاب المتوفى سنة 954هـ،
الناشر دار الفكر الطبعة الثالثة 1412هـ، 1992م.

284. مواهب الرحمن الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات للدكتور إبراهيم بن
سعيد الدوسري، دار الكتب العلمية، بيروت.

285. المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، (ت 370هـ) مكتبة القدسي القاهرة الطبعة الثانية، 1982هـ.

286. موسوعة آثار الصحابة لأبي عبد الله بن كسروي بن حسن، دار الكتب العلمية.

287. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة 748هـ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1382هـ، 1963م.

288. الميزان في أحكام تجويد القرآن للمؤلف فريال زكرياء العبد، الناشر دار الإيمان القاهرة.

289. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن الظاهري جمال الدين يوسف بن تغري المتوفى سنة 874هـ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دار الكتب مصر.

290. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع للعلامة الشيخ سيدي إبراهيم المارغني، دار الفكر للطباعة والنشر.

291. النشر في القراءات العشر لابن الجزري المتوفى سنة 833هـ، الناشر المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية.

292. النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية للإمام أحمد الزروق أبو العباس شهاب الدين المتوفى سنة 899هـ.

293. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني المتوفى سنة 1041هـ، دار صادر بيروت الطبعة الأولى 1968هـ.

294. نهاية القول المفيد في علم تجويد القراءان المجيد للشيخ محمد مكي الجريسي.

295. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لأبي محمد عبد الله القيرواني المالكي المتوفى سنة 386هـ، الناشر دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1999هـ.

296. النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية لأبي عيسى سيدي المهدي الوزاني، دار الكتب العلمية.

297. نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي أبو العباس المتوفى سنة 1036هـ، الناشر دار الكاتب طرابلس ليبيا، الطبعة الثانية 2000م.

298. الهادي في القراءات السبع تحقيق خالد حسن أبو الجود دار عباد الرحمن دار ابن حزم الطبعة الأولى 1432هـ، 2011م.

299. هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح الشافعي، مكتبة طيبة المدينة المنورة.

300. هداية المريد لجوهرة التوحيد للإمام إبراهيم بن إبراهيم برهان الدين اللقاني (ت 1014هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

301. الهداية في وجوه القراءات الخزانة الحسنية رقم 1524.
302. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين المؤلف إسماعيل بن محمد أمين بن الباباني البغدادي المتوفى سنة 1399هـ، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت.
303. وإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لأبي بكر الدمياطي المتوفى سنة 1302هـ، الطبعة الأولى 1418هـ، 1997م.
304. الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي المتوفى سنة 764هـ، دار إحياء التراث بيروت 1420هـ، 2000م.
305. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي المتوفى سنة 1403هـ، الناشر كتبة السوادى للتوزيع الطبعة الرابعة 1412هـ، 1992.
306. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان المتوفى سنة 681هـ، دار صادر بيروت.

خامسا: فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ث	المقدمة
	المبحث الأول: ترجمة الشيخ الشقناصي
1	المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده
3	المطلب الثاني: أسرته
5	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
5	أولا: شيوخه
10	ثانيا: تلاميذه
12	المطلب الرابع: مذهبه ومكانته العلمية
12	مذهبه العقائدي والفقهية



14	مكانته العلمية
14	المطلب الخامس: مؤلفاته ومروياته
14	أولاً: مؤلفاته
16	ثانياً: مروياته
17	المطلب السادس: وفاته
	المبحث الثاني: التعريف بالكتاب.
19	المطلب الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه....
19	أولاً: عنوان الكتاب
19	ثانياً: نسبته إلى مؤلفه
20	ثالثاً: سبب تأليفه
20	المطلب الثاني: التعريف بالكتاب وأهميته
20	أولاً: التعريف بالكتاب
21	ثانياً: أهمية الكتاب



22	المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب
22	أولاً: منهج المؤلف في تأليف الكتاب
26	ثانياً: منهج المؤلف في ذكر الأسئلة والأجوبة
28	ثالثاً: ذكره للفوائد والقواعد والتمتات
30	رابعاً: منهج المؤلف في الترجمة للعلماء والأعلام
31	المطلب الرابع: مصادر الكتاب ومنهجه في الإفادة منها
31	أولاً: مصادر الكتاب
42	ثانياً: منهج المؤلف في ذكر مصادره
43	موافقاته وردوده
44	ترجيحاته
46	المطلب الخامس: وصف المخطوط، وبيان عملي في تقديمه وتحقيقه
46	أولاً: وصف المخطوط
48	ثانياً: بيان عملي في تقديم الكتاب وتحقيقه
	قسم التحقيق



60	باب الإدغام
90	باب همزة الوصل
143	باب سجود التلاوة
161	أحكام النون والتنوين
181	باب الفتح والإمالة
205	باب ترقيق الراء
207	باب ما جاء في أئمة
227	باب الجمع بين الساكنين
245	باب الكلام في الهمزة
364	باب حركات المد
387	باب التجويد
478	باب فضل تلاوة القرآن
481	باب حكم تلاوة القرآن
486	باب كراهية قطع تلاوة القرآن



488	باب تلاوة القرآن
492	باب نزول القرآن
553	باب في الاعتقاد
593	باب نزول القرآن على سبعة أحرف
788	الفهارس العامة
789	فهرس الآيات القرآنية
817	فهرس الأحاديث النبوية
824	فهرس الأعلام المترجم لهم
837	فهرس المصادر والمراجع
883	فهرس الموضوعات



مركز دراسات الدكتوراه : " اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث

محور : الدراسات الإسلامية

مختبر : الأصول الشرعية للكونيات والمعاملات

ملخص أطروحة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في موضوع:

" الأجوبة المدققة على الأسئلة المحققة "

للإمام أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر الشقانسى المتوفى

ما بين 1228هـ . 1235هـ

الجزء الأول

تقديم وتحقيق

اسم الأستاذة المشرفة: الدكتورة جميلة زيان

إعداد الطالب الباحث: أبوبكر محمد امحمد أبوسوير

لجنة المناقشة:

الدكتور: عمر جدية رئيسا

الدكتور: عبد العالي المسؤول عضوا

الدكتور: عبد اللطيف تلوان عضوا

الدكتورة: جميلة زيان مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:

2020/2019م